



المملكة العربية
السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

عمادة البحث العلمي

رقم : (٩١)

الاختيارات الفقهية لابن حامد

(الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي ت ٤٠٣هـ)

جمعاً ودراسة

تأليف

د/أحمد بن محمد بن عايد الرفاعي الجهني

ح) الجامعة الإسلامية ١٤٢٨ هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجهني، أحمد بن محمد الرفاعي

الاختيارات الفقهية لابن حامد (الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي ت

٤٠٣هـ) جمعا ودراسة. / أحمد بن محمد الرفاعي الجهني.

المدينة المنورة، ١٤٢٨ هـ

ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك ٨ - ٥٧٤ - ٠٢ - ٩٩٦٠

١ - الفقه الإسلامي أ. العنوان

ديوي ٢٥٠ ١٤٢٨/١٩٢٤

رقم الإيداع ١٤٢٨/١٩٢٤

ردمك ٨ - ٥٧٤ - ٠٢ - ٩٩٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسول الهدى الذي أمر بالعلم قبل العمل، فبه ارتفع وتقدّم، وعلى آله وأصحابه ومنّ بأثره اقتفى والتزم. وبعد:

فإنّ الاشتغال بطلب العلم والتفقه في الدين من أجلّ المقاصد وأعظم الغايات وأولى المهمّات؛ لذلك ندب إليه الشّارع الحكيم في كثير من نصوص كتابه، وأمر نبيّه ﷺ بالزيادة منه؛ فقال تعالى: [وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ] [التوبة: ١٢٢].

وقال جلّ وعلا: [O 1 2 3 Z [طه: ١١٤].

وقد رتب النبي ﷺ الخير كلّهُ على التفقه في الدين فقال ﷺ: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)) متفق عليه. وقال ﷺ: ((النّاس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)) متفق عليه. وهذا مما يدلّ على أهميته وعظم شأنه.

لذلك كان الاهتمام بالعلم الشرعيّ المستمد من الكتاب والسنة وفهم السلف الصّالح هو الهدف الأسمى لمؤسس هذه الدّولة المباركة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله- وكذلك أبنائه من بعده الذين كانت لهم اليد الطولى وقُدّم السبق في الاهتمام بالعلم وأهله؛ فأولوه عنايةً فائقةً، وخصّوه بجهود مباركة، ظهرت آثارها على البلاد والعباد.

وكان لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- جهودٌ واضحةٌ استوتْ على سوقها ووفقتْ لمقصودها، ومن ذلك أمره بزيادة عدد الجامعات، وفتح جميع الوسائل ذات العلاقة بالتطوير والتنقيح والتأليف والنشر كعمادات ومراكز البحث العلمي في شتى الجامعات وعلى رأسها الجامعة الإسلامية -العالمية العلمية- التي أولت البحث العلمي اهتماماً بالغاً وجعلته غاية من غاياتها وهدفاً من أهدافها.

ومن هنا فعمادة البحث العلمي بالجامعة تهتم بالبحوث العلمية نشرًا وجمعًا وترجمةً وتحكيمًا في داخل الجامعة وخارجها؛ من أجل النهوض بالبحث العلمي، والتشجيع على التأليف والنشر، ومن ذلك كتاب: **[الاختيارات الفقهية لابن حامد (الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي ت ٤٠٣هـ) جمعاً ودراسة]** تأليف: د/ أحمد بن محمد بن عايد الرفاعي .

أسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما يحبّ ويرضى ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مدير الجامعة الإسلامية

أ.د/ محمد بن علي العقلا

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله واتباعه إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإنَّ علم الفقه من أهم العلوم وأشرفها، وقد اهتم به العلماء منذ عهد النبي ﷺ وإلى يومنا هذا، ومن هؤلاء العلماء الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، الذين أصبح لهم فيما بعد أصحاب وأتباع قاموا بنشر أقوالهم الفقهية، وتمسكوا بها، ودَرَسُوا تلاميذهم فقه الإمام الذي اتبعوه، ومن هؤلاء شيخ الحنابلة في وقته ومُدَرِّسُهم ومفتيهم الحسن بن حامد البغدادي رحمه الله تعالى، والذي يُعدُّ من المجتهدين في المذهب الحنبلي، ومن أصحاب الاختيارات الفقهية الذين يحرص فقهاء الحنابلة على النص على اختياراتهم، مما يدلُّ على مكانته رحمه الله بين علماء الحنابلة، ولقد أشار أحد مشايخي بجمع آراء ابن حامد فوجدت في نفسي الرغبة إلى جمع آراء هذا العالم الحنبلي، وخاصة أنَّه لم يكن مقلداً محضاً بل له اختيارات كثيرة خالف فيها المذهب.

أسباب اختيار البحث:

١- مكانة ابن حامد رحمه الله بين فقهاء الحنابلة، حيث إنَّه يُعدُّ شيخ الحنابلة في وقته ومدرسهم ومفتيهم، ومن الرُّواد الأوائل أصحاب الوجوه في المذهب، بل قد عُدَّ من المجتهدين في المذهب الحنبلي.

٢- كثرة اختياراته الفقهية، مما يدلُّ على علوِّ شأنه في الفقه، وأنَّه لم يلتزم بالأخذ بالمذهب الحنبلي، في كلِّ ما يقرره، بل قد يخالف ما عليه الأئمة الأربعة في بعض المسائل.

٣- أنَّ البحث في اختيارات أحد العلماء يساعد الباحث على التعرف على حكم كثير من المسائل في أبواب متعدِّدة من أبواب الفقه، ولا يقتصر على باب معيَّن.

خطة البحث:

مع صعوبة تقسيم الخطة في فقه الشخصيات فقد اجتهدت في تنسيق الخطة والتقريب بين الأبواب والفصول والمسائل بقدر الإمكان، وقد اشتملت الخطة على مقدمة وتمهيد وثمانية أبواب وخاتمة وفهارس:

أولاً: المقدمة: وتحتوي على أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، ومنهجي في البحث، وكلمة الشكر.

ثانياً: التمهيد: وفيه ترجمة الحسن بن حامد رحمه الله تعالى، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ولقبه وولادته.

المطلب الثاني: مكانته العلمية.

المطلب الثالث: عقيدته.

المطلب الرابع: شيوخه.

المطلب الخامس: تلاميذه.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المطلب الثامن: ثناء العلماء عليه.

ثالثاً: اختيارات ابن حامد الفقهية، وفيه ثمانية أبواب:

الباب الأول: في الطهارة، وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: في المياه والآنية، وفيه ثماني مسائل.

الفصل الثاني: في الاستنجاء وإزالة النجاسة، وفيه ثماني مسائل.

الفصل الثالث: في الوضوء، وفيه سبع مسائل.

الفصل الرابع: في المسح على الخفين، وفيه خمس مسائل.

الفصل الخامس: في التيمم، وفيه ثماني مسائل.

الفصل السادس: في الحيض، وفيه ست مسائل.

الباب الثاني: في الصلاة، وفيه أحد عشر فصلاً:

الفصل الأول: في وجوب الصلاة، وفيه مسألتان.

الفصل الثاني: في الأذان، وفيه ثلاث مسائل.

الفصل الثالث: في شروط الصلاة، وفيه إحدى عشرة مسألة.

الفصل الرابع: في صفة الصلاة، وفيه تسع مسائل.

الفصل الخامس: في سجود السهو، وفيه أربع مسائل.

الفصل السادس: في صلاة التطوع، وفيه ثلاث مسائل.

الفصل السابع: في صلاة الجماعة، وفيه عشر مسائل.

- الفصل الثامن: في صلاة أهل الأعذار، وفيه ثلاث مسائل.
- الفصل التاسع: في صلاة الجمعة والعيدين، وفيه ثلاث مسائل.
- الفصل العاشر: في صلاة الكسوف والاستسقاء، وفيه تسع مسائل.
- الفصل الحادي عشر: في الجنائز، وفيه تسع مسائل.
- الباب الثالث: في الزكاة والصيام والحج والجهاد، وفيه أربعة فصول:**
- الفصل الأول: في الزكاة، وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: في زكاة بهيمة الأنعام، وفيه ست مسائل.
- المبحث الثاني: في زكاة الخارج من الأرض والأثمان، وفيه عشر مسائل.
- المبحث الثالث: في إخراج الزكاة، وفيه تسع مسائل.
- الفصل الثاني: في الصيام، وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: في النية في الصيام، وفيه ثلاث مسائل.
- المبحث الثاني: في أحكام الجماع في نهار رمضان، وفيه مسألتان.
- المبحث الثالث: في الاعتكاف، وفيه مسألتان.
- الفصل الثالث: في الحج، وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: في وجوب الحج وصفته، وفيه ثماني مسائل.
- المبحث الثاني: في المواقيت ومحظورات الإحرام، وفيه خمس مسائل.
- المبحث الثالث: في الفدية وجزاء الصيد والهدي والإحصار، وفيه ست مسائل.
- الفصل الرابع: في الجهاد وأحكام أهل الذمة، وفيه ست مسائل.

الباب الرابع: في المعاملات، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: في البيوع، وفيه عشر مسائل.

الفصل الثاني: في الصلح والوكالة والحجر، وفيه ست مسائل.

الفصل الثالث: في الإجارة والمساقاة والسبق، وفيه أربع مسائل.

الفصل الرابع: في الشفعة والغصب، وفيه ست مسائل.

الفصل الخامس: في الشركة، وفيه أربع مسائل.

الفصل السادس: في القبط، وفيه ثلاث مسائل.

الفصل السابع: في الوقف والوصايا والموارث، وفيه عشر مسائل.

الباب الخامس: في النكاح والطلاق وما يتعلق بهما، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في النكاح، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في حكم النكاح وأركانه وشروطه، وفيه إحدى عشرة مسألة.

المبحث الثاني: في العيوب في النكاح، وفيه مسألتان.

المبحث الثالث: في الصّدّاق، وفيه ست مسائل.

المبحث الرابع: في الخُلْع، وفيه ثلاث مسائل.

الفصل الثاني: في الطلاق، وفيه سبع عشرة مسألة.

الفصل الثالث: في الإيلاء والظهار واللعان والعدد، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في الإيلاء، وفيه مسألتان.

- المبحث الثاني: في الظُّهَار، وفيه ست مسائل.
- المبحث الثالث: في اللعان، وفيه ثلاث مسائل.
- المبحث الرابع: في العدد، وفيه مسألتان.
- الفصل الرابع: في الرضاع والنفقات، وفيه ثماني مسائل.
- الباب السادس: في الجنايات والحدود، وفيه خمسة فصول:**
- الفصل الأول: في الجنايات، وفيه أربع عشرة مسألة.
- الفصل الثاني: في الديّات، وفيه مسألتان.
- الفصل الثالث: في كفارة القتل، وفيه مسألتان.
- الفصل الرابع: في القسامة، وفيه مسألتان.
- الفصل الخامس: في الحدود، وفيه أربعة مباحث:
- المبحث الأول: في حدّ الزنى، وفيه خمس مسائل.
- المبحث الثاني: في حدّ القذف، وفيه ست مسائل.
- المبحث الثالث: في حدّ السرقة، وفيه مسألة واحدة.
- المبحث الرابع: في حدّ الرّدة، وفيه مسألة واحدة.
- الباب السابع: في الأيمان والنذور والأطعمة والصيد، وفيه فصلان:**
- الفصل الأول: في الأيمان والنذور، وفيه أربع مسائل.
- الفصل الثاني: في الأطعمة والصيد، وفيه خمس مسائل.
- الباب الثامن: في القضاء والشّهادات والإقرار، وفيه فصلان:**
- الفصل الأول: في القضاء والشّهادات، وفيه سبع مسائل.

الفصل الثاني: في الإقرار، وفيه ست مسائل.

رابعاً: الخاتمة: وتتضمن أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال البحث في الموضوع.

خامساً: الفهارس العامة، وهي:

فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام.

فهرس الكلمات الغريبة.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

لقد سرت في كتابة البحث على المنهج التالي:

١- قمت بترقيم المسائل الفقهية على حسب عدد مسائل البحث عموماً،

وكذا ترقيمها كتابة برقم خاص في مبحثها الخاص بها.

٢- أصدر المسألة باختيار ابن حامد رحمه الله، مع بيان من وافقه من

الحنابلة وغيرهم.

٣- إذا وافق اختيار ابن حامد المذهب عند الحنابلة اكتفيت بالنص على

ذلك موثقاً ذلك من مصادرهم دون استقصاء لمن قال به من الحنابلة، وإن

خالف المذهب فإنني أذكر من اختار هذا القول من علماء الحنابلة غير ابن حامد.

٤- إذا وافق اختيار ابن حامد رحمه الله رواية عن الإمام أحمد رحمه الله فإنني أذكر في الحاشية من نقلها عنه إن وجدت في كتب مسائل الإمام المطبوعة، أو نُصَّ على الناقل في كتب الحنابلة.

٥- أذكر ما اشتهر من المذاهب الفقهية في المسألة عند الحنابلة وبقيّة المذاهب الأربعة وإن لم أذكر أحد المذاهب فهذا يعني أنني لم أجد لهم قولاً في المسألة.

٦- أبحث المسألة بحثاً فقهياً مقارناً، مع ذكر أدلة كل قول، ثم أبين الراجح في المسائل التي ظهر لي رجحان أحد الأقوال فيها، وإلا فإنني أترك الترجيح إذا لم يظهر لي رجحان أحد الأقوال في المسألة.

٧- قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية.

٨- قمت بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما فإنني اقتصر في تخريجه على ذلك، وإن كان في غيرهما فإنني أقوم بتخريجه من بقية الكتب الستة، ومن غيرها من كتب الحديث، مع ذكر درجة الحديث من حيث الصحة والضعف معزواً لمن حكم عليه بذلك من علماء الحديث الشريف.

٩- قمت بترجمة موجزة للأعلام الواردة أسماؤهم في بحث المسائل الفقهية، ما عدا الأنبياء والخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة.

- ١٠- قمت ببيان معاني الكلمات الغريبة الواردة في البحث.
- ١١- قمت بضبط ما يحتاج للضبط من غريب الأسماء واللغات.
- ١٢- قمت بعمل فهرس علمية عامة للبحث على النحو التالي:
- أ- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ب- فهرس الأحاديث والآثار.
- ج- فهرس الأعلام.
- د- فهرس الكلمات الغريبة.
- هـ- فهرس المصادر والمراجع.
- و- فهرس الموضوعات.
- هذا وأسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، ولا يجعل فيه لأحد نصيباً، وأن يجنبنا الزيغ والضلال، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكر وتقدير

بعد أن منَّ الله تعالى عليَّ بإتمام هذا البحث فإنني أرى من الواجب عليَّ أن أتقدم بالشكر بعد شكر الله تعالى لكل من ساهم في إعداد هذا البحث وإنجازه وعلى رأس هؤلاء وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ الدكتور عوض بن رجاء العوفي حفظه الله الذي أشرف عليَّ في خلال إعداد البحث فكان نعم الموجِّه والنَّاصح، والذي لم يدخر جهداً في توجيهي وإرشادي مع حسن خلق وتواضع، ولقد استفدت من توجيهاته القيمة وملاحظاته السديدة، فأسأل الله تعالى أن يجزيه خيراً على ما قدَّم لي في خلال فترة إشرافه على الرسالة.

وكذا أشكر كل من ساعدني في إعداد هذه الرسالة بإعارة كتاب أو نصيحة أو ملحوظة وأخص بالذكر فضيلة شقيقي وأستاذي الشيخ الدكتور عبدالمحسن بن محمد المنيف الذي كان له الفضل بعد الله تعالى في مواصلي الدراسات العليا والذي استفدت من نصائحه وتوجيهاته وما زلت أنهل من علمه حفظه الله ورعاه.

وأيضاً أشكر القائمين على هذا الصرح الشامخ الجامعة الإسلامية على ما يقدّمونه لأبناء العالم الإسلامي من علم شرعي ينبع من الكتاب والسنة، وأسأل الله أن يوفق العاملين فيها إلى كل خير وأن يجعلهم هداة للطريق المستقيم، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد في: ترجمة الحسن بن حامد رحمه الله تعالى

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ولقبه وولادته.

المطلب الثاني: مكانته العلمية.

المطلب الثالث: عقيدته.

المطلب الرابع: شيوخه.

المطلب الخامس: تلاميذه.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المطلب الثامن: ثناء العلماء عليه.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ولقبه وولادته^(١).

اسمه ونسبه: الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي^(٢).

كنيته: يكنى بـ (أبي عبد الله)^(٣).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣/٧، طبقات الفقهاء ص ١٧٣، طبقات الحنابلة ٢/١٧١-١٧٧، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٧/٢٦٣-٢٦٤، الكامل في التاريخ ٩/٢٤٢، المطلع على أبواب المقنع ص ٤٣٢-٤٣٣، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٣-٢٠٤، العبر في خبر من غير ٢/٢٠٥، دول الإسلام ١/٢٤٢، تذكرة الحفاظ ٣/١٠٧٨، الوافي بالوفيات ١١/٤١٥، البداية والنهاية ١١/٣٧٣، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٤/٢٣٢، المقصد الأرشد ١/٣١٩-٣٢٠، المنهج الأحمد ٢/٣١٤-٣١٩، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣/١٦٦-١٦٧، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٠٦، تاريخ الأدب العربي ٣/٣١٥، الأعلام ٢/٢٠١، معجم المؤلفين ٣/٢١٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٦١، تاريخ بغداد ٣/٧، طبقات الحنابلة ٢/١٧١، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥، المنتظم ٧/٢٦٣، الكامل ٩/٢٤٢، المطلع ص ٤٣٢، العبر ٢/٢٠٥، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٣، دول الإسلام ١/٢٤٢، البداية والنهاية ١١/٣٧٣، المقصد الأرشد ١/٣١٩، المنهج الأحمد ٢/٣١٤، معجم المؤلفين ٣/٢١٤، وفي طبقات الفقهاء ص ١٧٣: الحسن بن علي بن مروان بن حامد. وهو خلاف ما ذكره من ترجم لابن حامد فلعله حصل سقط في النسخ.

(٣) تاريخ بغداد ٣/٧، طبقات الفقهاء ص ١٧٣، طبقات الحنابلة ٢/١٧١، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥، المنتظم ٧/٢٦٣، الكامل ٩/٢٤٢، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٣، العبر ٢/٢٠٥، دول الإسلام ١/٢٤٢، المنهج الأحمد ٢/٣١٤، معجم

=

شهرته: اشتهر بـ (ابن حامد) فإذا أطلق عند الحنابلة ابن حامد فالمراد به الحسن ابن حامد البغدادي^(١).

لقبه: يلقب ابن حامد رحمه الله تعالى بـ (الورّاق)^(٢) وسبب ذلك: أنه كان ينسخ الكتب بيده بأجرة ويتقوت بذلك^(٣).

ولادته: لم ينص المترجمون له على سنة ولادته رحمه الله ولكنه بالنظر إلى تاريخ وفاة أقدم مشايخه وفاة نعلم أنه كان حياً في سنة ٣٢٨ هـ ، وهي السنة التي توفي فيها شيخه العباس بن العباس بن المغيرة الجوهري^(٤)، فيكون ابن حامد رحمه الله تعالى قد عاش بعد وفاة شيخه (٧٥) سنة.

=

المؤلفين ٢١٤/٣

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢١٨

(٢) تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، المنتظم ٢٦٣/٧، المطلع ص ٤٣٣، سير

أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧، الوافي بالوفيات ٤١٥/١١، البداية والنهاية ٣٧٣/١١، المقصد

الأرشد ٣٢٠/١، المنهج الأحمد ٣١٩/٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٠٦

(٣) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع ص ٤٣٣، المقصد الأرشد ٣٢٠/١،

المنهج الأحمد ٣١٩/٢، معجم المؤلفين ٢١٤/٣

(٤) ستأتي ترجمته ص ٣٠

المطلب الثاني: مكانته العلمية.

كان رحمه الله تعالى مدرّس أصحاب الإمام أحمد وإمامهم وفقههم في زمانه، وكان يُعَدّ شيخ الحنابلة، وقد انتهى إليه المذهب في عصره^(١)، وكان يُدرّس ويفتي في جامع المنصور^(٢) ببغداد^(٣).

ومما يدل على مكانته العلمية ما ورد في ترجمة تلميذه وشيخ الحنابلة بعده القاضي أبي يعلى أنه تلقّن عبارات مختصر الخرقى^(٤) من ابن مفرحة

(١) تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥، المطلع ص ٤٣٢، العبر ٢٠٥/٢،

البداية والنهاية ٣٧٣/١١، المقصد الأرشد ٣١٩/١، المنهج الأحمد ٣١٥/٢

(٢) جامع المنصور: الجامع الملاصق لقصر باب الذهب، وهو أول جامع بني في بغداد، بناه المنصور، ويسمى جامع المنصور وأحياناً جامع المدينة، وقد غرق الجامع سنة ٦٥٣هـ، والظاهر أنه سلم من الخراب في أثناء حصار المغول لبغداد سنة ٦٥٦هـ، فقد كان لا يزال قائماً حين زار ابن بطوطة بغداد سنة ٧٢٧هـ، على أن معالمة قد اختفت بعد ذلك ولم يبق له أثر في هذا العصر. (انظر: بغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) ٣٢٤/١، دليل خارطة بغداد المفضل ص ٥٦-٥٩)

(٣) طبقات الحنابلة ٢٣٤/٢، الذيل على طبقات الحنابلة ٩/٣، المقصد الأرشد ٢٥٣/٢

(٤) مختصر الخرقى لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى، وهو كتاب مختصر في الفقه الحنبلي لم يخدم كتاب مثل ما خدم ولا اعتني بكتاب مثل ما اعتني به، فقد بلغت شروحه الثلاثمائة شرح، ومنها: شرح ابن حامد وشرح القاضي وشرح ابن البناء والمغني لابن قدامة، وعدد مسائل المختصر ألفان وثلاثمائة مسألة. (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٢٧، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٣٥-٢٣٦).

المقرئ، فلما استزاده القاضي قال له ابن مفرحة: هذا القدر الذي أحسنته، فإن أردت زيادة فعليك بالشيخ أبي عبدالله بن حامد، فإنه شيخ هذه الطائفة، ومسجده بباب الشعير^{(١)(٢)}.

وبهذا نرى أن ابن حامد رحمه الله تعالى هو شيخ الحنابلة في زمانه وشيخ شيخهم من بعده القاضي أبي يعلى^(٣)، قال القاضي أبو الحسين^(٤):
ويكفي أبا عبدالله بن حامد فخراً أن الوالد السعيد صاحبه، ونشر الله العظيم تصانيفه وتلامذته في البلاد، وانتفع به الخلق الكثير من العباد^(٥).
ولقد كان ابن حامد معظماً في النفوس مقدماً عند السلطان، ومن ذلك

(١) باب الشعير: محلة ببغداد فوق مدينة المنصور بين دار القزّ والحريم، وقد كانت مرفأً للسفن التي توافي من الموصل والبصرة. (انظر: معجم البلدان ١/٣٠٨، مرصّد الإطلاع ١٤٤/١، بغداد مدينة السلام ص ٤٧)

(٢) طبقات الحنابلة ٢/١٧٧، ١٩٤

(٣) ستأتي ترجمته في ص ٤٠

(٤) هو: محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء، القاضي أبو الحسين، ولد سنة ٤٥١هـ، سمع من أبيه وعبد الصمد بن المأمون وأبي بكر الخطيب، وتفقه على الشريف أبي جعفر، وسمع منه جماعة منهم: ابن ناصر ومعمار بن الفاخر، وابن عساكر، ومن مصنفاته: طبقات الأصحاب والتمام لكتاب الروايتين والوجهين والمفردات في أصول الفقه، قتل سنة ٥٢٦هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٣/١٧٦-١٧٨، المقصد الأرشد ٢/٤٩٩-٥٠٠)

(٥) طبقات الحنابلة ٢/١٧٦-١٧٧

أنه لما ناظر أبا حامد الإسفراييني^(١) في وجوب الصيام ليلة الغيم بحيث يسمع الخليفة القادر بالله كلامهما، خرجت الجائزة السنية له من أمير المؤمنين^(٢).

وقد كان ابن حامد رحمه الله تعالى يروي أقوال الإمام أحمد رحمه الله تعالى بالأسانيد، وكذا كان يروي مختصر الخرقى أيضاً، وقد ذكر هذه الأسانيد له عن كل من روى عنه ممن روى عن الإمام أحمد أو من روى عنه كتاب الخرقى في بعض تصانيفه كما نقل ذلك عنه القاضي أبو الحسين^(٣).

ومع ذلك كله لم يكن ابن حامد مقلداً للإمام أحمد رحمه الله تعالى في كل ما قاله، بل له اجتهادات تخالف اجتهاد إمامه تدلُّ على إمامته واستقلاله، وإن كان في الرتبة دون رتبة الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد،

(١) أبو حامد الإسفراييني: أحمد بن محمد بن أحمد، حافظ المذهب الشافعي وإمامه، ولد سنة ٣٤٤هـ، ومن شيوخه: ابن المرزبان والدراكبي، روى عنه سليم الرازي، له تعليقة في شرح المختصر في خمسين مجلداً، وله كتاب في أصول الفقه، توفي سنة ٤٠٦هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٦١-٧٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/١٧٢-١٧٣)

(٢) تاريخ بغداد ٧/٣٠٣، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥، المطالع ص ٤٣٢، العبر ٢/٢٠٥، البداية والنهاية ١١/٣٧٣، المقصد الأرشد ١/٣١٩، المنهج الأحمد ٢/٣١٩

(٣) طبقات الحنابلة ٢/١٧١

وهذا ظاهر لكل من تأمل حاله وفتاواه واختياراته، وهو يعدُّ من المجتهدين المقيدين في مذهب من ائتموا به، فهو مجتهد في معرفة نصوص إمامه وأقواله ومأخذه وأصوله عارف بها متمكن من التخريج عليها وقياس ما لم ينص عليه على منصوصه من غير أن يكون مقلداً لإمامه في الحكم ولا في الدليل لكنه سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا ودعا إلى مذهبه ورثه وقرَّره^(١).

ومما يدلُّ على ذلك ويؤكدُه قول ابن حامد رحمه الله تعالى بعد أن ذكر خلاف فقهاء الحنابلة في الاجتهاد في مسائل الفروع والأصول التي لم يعرف فيها قول لأحد من العلماء وأنَّ طائفة توقفت وقالت: لا يفتي بشيء لم يسبق به، وطائفة فصَّلت فقالت: لا يفتي في الأصول إلا بقول سبق به، وأمَّا في الفروع فإنَّه يجيب ولو كان منفرداً ثمَّ بيَّن رأيه حيث قال: والأشبه عندي: أن سائر الفقه والأصول سواء، وأنَّ له إيقاع الجواب عند الاضطرار ونزول الحادثة أن يجتهد فيما يوجبه الدليل ويفتي بذلك، وإن كان بالقول منفرداً، كما أن إمامنا صار في الأصول إلى ظاهر التنزيل. ١. هـ^(٢).

(١) إعلام الموقعين ٤/٢٦٦-٢٦٧ بتصرف.

(٢) تهذيب الأجوبة ص ٢٠٩، طبقات الحنابلة ٢/١٧٦.

المطلب الثالث: عقيدته.

يُعدّ ابن حامد رحمه الله أحد أئمة الحنابلة أتباع الإمام أحمد رحمه الله تعالى إمام أهل السنة والجماعة، الذي كان يدعو إلى عقيدة السلف الصالح ويجاهد من أجل نشرها، وقد كان ابن حامد يسير سير إمامه في هذا الأمر - فيما يظهر لي - فنراه في كتابه الذي صنّفه في أصول الدين ينقل أقوال الإمام أحمد رحمه الله ويبيّن الروايات عنه كما يظهر من النصوص التي نقلها عنه شيخ الإسلام^(١) ومنها:

قال شيخ الإسلام: وقال أبو عبد الله بن حامد في أصوله: ومما يجب على أهل الإيمان التصديق به أن الحق سبحانه ينزل إلى سماء الدنيا في كل ليلة، وينزل يوم عرفة، من غير تكيف ولا مثل ولا تحديد ولا شبه، قال: وهذا نص إمامنا - ثم قال - ومما يجب التصديق به والرضا

(١) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرّاني، ولد بجرّان سنة ٦٦١هـ، أخذ الفقه عن والده والشيخ ابن أبي عمر وزين الدين بن المنجّ، وسمع من غيرهم أيضاً في شتى أنواع العلوم، وتلمذ عليه كثير من العلماء ومنهم: عماد الدين الواسطي وابن القيم والذهبي، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الإيمان والاستقامة ودرء تعارض العقل والنقل ومنهاج السنة والعقيدة الواسطية وتعليقه على المحرر في الفقه، توفي سنة ٧٢٨هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٣٨٧-٤٠٨، المنهج الأحمد ٥/٢٤-٤٤)

مجئته إلى الحشر يوم القيامة بمثابة نزوله إلى سمائه^(١).

وقال شيخ الإسلام أيضاً: قال أبو عبد الله بن حامد في كتابه المصنف في أصول الدين: قد ذكرنا أن الإيمان قول وعمل، فأما الإسلام فكلام أحمد يحتمل روايتين: إحداهما: أنه كالإيمان، والثانية: أنه قول بلا عمل^(٢). وقد ذكر شيخ الإسلام أن ابن حامد رحمه الله تعالى قوي في الإثبات^(٣).

والإثبات هو مذهب أهل السنة والجماعة من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل^(٤)، والزيادة في الإثبات التي كان ينهجها ابن حامد رحمه الله تعالى لا تخرج المرء عن دائرة السلف ما لم يصل به الأمر إلى حد التشبيه، ومما يؤيد أنه لم يصل إلى حد التشبيه ما نص عليه ابن حامد رحمه الله فيما نقله عنه شيخ الإسلام من نفي التشبيه حيث قال: ومما يجب على أهل الإيمان التصديق به أن الحق سبحانه ينزل إلى سماء

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٦-١٦٦، درء تعارض العقل والنقل ٧٥/٢-

٧٦، شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣٣

(٢) الإيمان ص ٣١٦-٣١٧

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥٢/٦

(٤) المحجة في بيان المحجة ١/١٧٤، التدمرية والتحفة المهدية ص ٣١، التوحيد وبيان العقيدة

السلفية النقية ص ٤٢، تقريب التدمرية ص ١٧، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد

الأسماء والصفات ص ٦٦

الدنيا في كل ليلة وينزل يوم عرفة من غير تكييف ولا مثل ولا تحديد ولا شبه^(١). فهذا يدلُّ على أنَّه ليس من المشبَّهة، ولا يرى التشبيه لصفات الله تعالى بصفات خلقه.

ومما يدل على أنَّ ابن حامد رحمه الله كان يعتقد معتقد أهل السنة والجماعة من حيث الجملة أنَّه كان من العلماء الذين أنكروا على القاضي أبي بكر الباقلاني^(٢) الذي ينتمي إلى الأشاعرة وقاموا عليه^(٣).

ومما تقدم يتبيَّن لنا أنَّ ابن حامد على عقيدة أهل السنة والجماعة في الجملة، إلا أنَّه قد وقع له كلام في بعض مسائل الاعتقاد هو بظاهره مخالف لمعتقد أهل السنَّة والجماعة، ومن المعلوم أنَّ كل إنسان يؤخذ من قوله ويردُّ عليه إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن تلك المسائل التي اطلعت عليها ما يلي:

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٤/٦

(٢) هو: محمد بن الطَّيِّب بن محمد البغدادي، سمع من أبي بكر القطيعي وأبي محمد بن ماسي وغيرهما، وحَدَّث عنه: الحافظ أبوذَر الهروي وأبو جعفر السَّمْنَانِي والحسين بن حاتم الأصولي، ومن مصنفاته: التبصرة ودقائق الحقائق والتمهيد في أصول الفقه وشرح الإبانة، توفي سنة ٤٠٣هـ. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠ -

١٩٣، البداية والنهاية ١١/٣٧٣-٣٧٤)

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠٠/٢

١ - أنه قويُّ في الإثبات:

مما أدّاه أحياناً إلى إثبات ما لا دليل من الكتاب والسنة على إثباته ومن ذلك:

أ- القول بأن الاستواء بمعنى المماسّة، وأنَّ الله تعالى قاعد على عرشه^(١).
وعلَّ لذلك بأنَّ معنى الاستواء هو الاستقرار^(٢)، فيجب أنَّ يحمل استواء الله تعالى على ذلك^(٣).

وعقيدة أهل السنّة والجماعة أنَّه لا يعلم كيفية استواء الله تعالى على عرشه، بل يثبتون أنَّ الله تعالى فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه وهم بائنون منه^(٤)، وقد كان السلف رحمهم الله يُدَّعون من يسأل عن كيفية الاستواء كما ورد عن الإمام مالك رحمه الله أنَّه جاءه رجل فقال له: يا أبا عبد الله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)^(٥) كيف استوى؟ فأطرق

(١) المسائل العقديّة من كتاب الروايتين والوجهين ص ٥٢، دفع شبه التشبيه ص ٦٤، ٦٥-٦٤، ٣٩

(٢) انظر: مختار الصحاح ص ١٣٦

(٣) المسائل العقديّة ص ٥٣

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢٦/٥، التحف في مذاهب السلف (٢/٩٤) مع مجموعة الرسائل المنبرية

(٥) سورة طه آية رقم (٥)

الإمام مالك برأسه حتى علاه الرُّحْضَاءُ^(١)، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً. فأمر به أن يخرج. فالإمام مالك رحمه الله نفى علم الكيفية ولم ينف حقيقة الصفة^(٢).

وأما قوله: إنَّ الاستواء بمعنى الاستقرار. فيجاب عنه: بأنه لا يلزم من كون الاستواء بمعنى الاستقرار ذكر كيفة لذلك.

ب - القول بأنَّ الله تعالى ينزل بحركة وانتقال^(٣).

وعقيدة أهل السنة والجماعة أنَّ نزول الله تعالى لا تعلم كيفيته، فيثبتون نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف بل يثبتون ما أثبتته رسول الله ﷺ وينتهون فيه إليه ويُمِرُّون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره ويَكِلُون علمه إلى الله ويؤمنون بذلك كله على ما جاء بلا كيف فلو شاء سبحانه أن يبيِّن كيفية ذلك فعل، فانتبهوا إلى ما أحكمه، وكفوا عن الذي

(١) الرُّحْضَاءُ: العرق الكثير الذي يغسل الجلد لكثرتِه. (انظر: القاموس المحيط ٢/٤٨٨)

(٢) الفتوى الحموية الكبرى ص ٢٤-٢٥

(٣) المسائل العقدية ص ٦٠، دفع شبه التشبيه ص ٦٤، ٤٥، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/٤٠٢، ٥٧٧، درء تعارض العقل والنقل ٨/٢، مختصر الصواعق

المرسلة ٢/٤٠١

يتشابه إذ كانوا قد أمروا بذلك^(١).

وقال شيخ الإسلام: والذي يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطئ قطعاً، كمن قال: إنه ينزل فيتحرك وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار، كقول من يقول: إنه يخلو منه العرش. فيكون نزوله تفريغاً لمكان وشغلاً لآخر، فهذا باطل يجب تنزيهه الرب عنه، وهذا هو الذي تقوم على نفيه وتنزيهه الرب عنه الأدلة الشرعية والعقلية، فإن الله سبحانه وتعالى أخبر أنه الأعلى، وقال (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)^(٢)، فإن كان لفظ العلو لا يقتضي علو ذاته فوق العرش لم يلزم أن يكون على العرش. وحينئذ فلفظ النزول ونحوه يتأول قطعاً، إذ ليس هناك شيء يتصور منه النزول، وإن كان لفظ العلو يقتضي علو ذاته فوق العرش فهو سبحانه الأعلى من كل شيء كما أنه أكبر من كل شيء، فلو صار تحت شيء من العالم لكان بعض مخلوقاته أعلى منه، ولم يكن هو الأعلى، وهذا خلاف ما وصف به نفسه - ثم قال - وكذلك سائر النصوص تبين وصفه بالعلو على عرشه في هذا الزمان، فعلم أن الرب سبحانه لم يزل عالياً على عرشه، فلو كان في

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ١١١/١-١١٢ (مع المجموعة المنيرية)

(٢) سورة الأعلى آية رقم (١)

نصف الزمان أو كله تحت العرش أو تحت بعض المخلوقات، لكان هذا مناقضاً لذلك^(١).

وذكر أيضاً: أنَّ الصواب من أقوال السلف أنَّ الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش^(٢).

وقال ابن القيم^(٣): وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع، فإنَّهم نطقوا بما نطق به النص وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهوراً تاماً فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها جملة محتملة لمعنيين: فاسد وصحيح، كلفظ الحركة والانتقال والجسم ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل، فهذه لا تقبل مطلقاً ولا ترد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/٥٧٨-٥٨١

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/٢٤٢-٢٤٣

(٣) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعِي، شمس الدين بن قيم الجوزية، ولد سنة ٦٩١هـ، وسمع من القاضي تقي الدين سليمان وأبي بكر بن عبدالدائم، وتفقه على شيخ الإسلام ابن تيمية ولازمه، ومن تتلمذ عليه: الحافظ محمد بن أحمد بن عبدالمهادي وابن رجب، وله مصنفات كثيرة في شتى فنون العلم ومنها: تهذيب سنن أبي داود وزاد المعاد وإعلام الموقعين وبدائع الفوائد، توفي سنة ٧٥١هـ.

(انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٤٤٧-٤٥٢، المقصد الأرشد ٢/٣٨٤-٣٨٥)

مطلقاً؛ فإنَّ الله سبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسميات ولم ينفها عنه، فمن أثبتها مطلقاً فقد أخطأ ومن نفاها مطلقاً فقد أخطأ، فإنَّ معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله وما يجب إثباته له، فإنَّ الانتقال يراد به انتقال الجسم والعرض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه، وهو يمتنع إثباته للرب تعالى، وكذلك الحركة إذا أريد بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله تعالى، ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، وانتقاله أيضاً من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، فهذا المعنى حق في نفسه لا يعقل كون الفاعل فاعلاً إلا به، فنفيه عن الفاعل نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له، وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه، وقد دلَّ القرآن والسنة والإجماع على أنَّ الله سبحانه يحيي يوم القيامة وينزل لفصل القضاء بين عباده ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وينزل عشية عرفة وينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة وينزل إلى أهل الجنة، وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة، فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين، فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به، فما كان من لوازم أفعاله لم يجوز نفيه عنه، وما كان من خصائص الخلق لم يجوز إثباته له، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور، فكل حي متحرك بالإرادة، وله شعور، ونفي الحركة عنه كنفي الشعور، وذلك

يستلزم نفي الحياة^(١).

وأما قول ابن حامد هذا: فقد قال عنه شيخ الإسلام: وكثير من أهل الحديث والسنة يقولون: المعنى صحيح، لكن لا يطلق هذا اللفظ، لعدم مجيء الأثر به^(٢).

ومسألة الانتقال والحركة هي من لوازم صفات الله عز وجل التي أثبتتها لنفسه وأثبتها له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالاستواء والإتيان والحيء والنزول، ولكن الحق هو عدم إثبات ما لم يثبت الله عز وجل لنفسه بل يكتفى بإثبات الصفة واعتقاد أن الله ينزل ويأتي ويجيء حقيقة مع اعتقاد عدم التشبيه وعدم العلم بالكيفية^(٣).

ج - إثباته صفة (الجنب) لله تعالى^(٤).

وإنما أثبت ابن حامد هذه الصفة لله تعالى أخذاً من قول الله تعالى (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّٰخِرِينَ)^(٥).

ولكن الصحيح عند أهل السنة أن هذه الآية ليست من آيات الصفات،

(١) مختصر الصواعق المرسله ٢/٤٠٤-٤٠٥

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥٧٧/٥

(٣) القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان ص ٩٦

(٤) دفع شبه التشبيه ص ٧٨

(٥) سورة الزمر آية رقم (٥٦)

فلا يثبتون صفة (الجنب) لله تعالى بهذه الآية، قال الإمام الدارمي رحمه الله^(١): وإنما تفسيرها عندهم - أي أهل السنة والجماعة - تحسُّر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله، واختاروا عليها الكفر والسخرية بأولياء الله، فسماهم الساخرين، فهذا تفسير الجنب عندهم^(٢).

وقال شيخ الإسلام: كثيراً ما يغلط الناس في هذا الموضوع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها. يريد المرید أن يجعل ذلك اللفظ - حيث ورد - دالاً على الصفة وظاهراً فيها. ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا. وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك. بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة، جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى إضافة صفة من آيات الصفات، كقوله تعالى (مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ)، وهذا يقع فيه

(١) هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد السجستاني، أبو سعيد الدارمي، حدث عن الإمام أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهوية، وأخذ الفقه عن البويطي، وروى عنه: أبو عمرو أحمد بن محمد بن الحيري ومؤمل بن الحسن الماسرجسي وأبو النضر محمد الطوسي، ومن مصنفاته: المسند وكتاب في الرد على الجهمية وكتاب في الرد على بشر المريسي، توفي سنة ٢٨٠هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٣٠٢/٢ - ٣٠٦)

(٢) نقض الإمام أبي سعيد على المريسي ٨٠٧/٢

طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط، فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية، وهذا موجود في أمر المخلوقين يراد بألفاظ الصفات منهم في مواضع كثيرة غير الصفات^(١).

٢- قوله في وصف كلام الله تعالى: إنَّ كلام الله قديم، وأنَّ الله تعالى لم يزل متكلماً في كل أوقاته بذلك موصوفاً، وكلامه غير محدث، كالعلم والقدرة، وأنَّ الله تعالى متكلم^(٢) قبل أن يخلق الخلق، وقبل كل الكائنات موجوداً، وأنَّ الله تعالى فيما لم يزل متكلماً كيف شاء وكما شاء وإذا شاء أنزل كلامه وإذا شاء لم ينزله^(٣).

فظاهر إطلاق كلام ابن حامد رحمه الله تعالى يدلُّ على أنَّ كلام الله قديم النوع والآحاد، وأنه كالعلم والقدرة، وقد يفهم من قوله: إذا شاء أنزل كلامه وإذا شاء لم ينزله. أنَّ المتعلِّق بمشيئة الله تعالى هو إنزال

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٤/١٥-١٥

(٢) في مجموع الفتاوى: (أنَّ الله متكلم بالقرآن قبل أن يخلق الخلق) ولفظة (بالقرآن) لا توجد في بقية المصادر التي نقل فيها شيخ الإسلام كلام ابن حامد. (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٦-١٦٣، درء تعارض العقل والنقل ٧٥/٢-٧٦، شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣٣)

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٦-١٦٣، درء تعارض العقل والنقل ٧٥/٢-٧٦، شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣٣

كلامه وليس هو كلامه تعالى.

وعقيدة أهل السنة والجماعة أن كلام الله تعالى قديم النوع حادث الآحاد، وأنه سبحانه لم يزل متكلماً إذا شاء، وأنه متعلق بمشيئة الله عز وجل يتكلم متى شاء وكيف شاء، والأدلة من القرآن والسنة تدل على ذلك^(١).

٣- أنه أطلق بعض الألفاظ التي تحمل معنيين صحيح وباطل بدون تفصيل، وهذا خلاف معتقد أهل السنة والجماعة في هذه الألفاظ المحملة المحتملة، ومما ورد عنه من ذلك ما يلي:

أ- قوله: لا بأس بقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق^(٢).

وهذا القول إنما ذهب إليه طائفة من أهل السنة والجماعة لما رأوا تضمن قول الجهمية والكلابية أن اللفظ بالقرآن مخلوق معنى باطلاً، فأرادوا الرد عليهم فأطلقوا القول بضد مقالته فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة. ومرادهم أن اللفظ المؤلف من الحروف والتي هي القرآن العربي الذي نزل به جبريل عليه السلام من رب العالمين غير مخلوقة، وهذا

(١) الرد على الجهمية والزنادة ص ١٣٣، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/٣٦٩، ٣٧٢،

مختصر الصواعق المرسلة ٢/٤٥٢، شرح لمعة الاعتقاد ص ٧٤، القاضي أبو يعلى

وكتابه مسائل الإيمان ص ٨٦

(٢) المسائل العقدية ص ٧٨، درء تعارض العقل والنقل ١/٢٦٦، مختصر الصواعق

المرسلة ٢/٤٤٠

القول صحيح، لكن إطلاقه موهم لدخول أفعال العباد فيه، فمن هاهنا وقع المحذور في هذا القول، فقد تبعهم قوم على مقالتهم وأدخلوا في إطلاقهم صوت العبد بالقرآن وفعله، وربما توقف بعضهم في ذلك.

ومذهب جمهور أهل السنة المنع من إطلاق القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، وقالوا: إن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله بألفاظه ومعانيه، ليس هو كلامه بألفاظه دون معانيه ولا بمعانيه دون ألفاظه، وأفعال العباد وأصواتهم مخلوقة والعبد يقرأ القرآن فالصوت صوت القارئ والكلام كلام الباري^(١). وقد منع الإمام أحمد رحمه الله من إطلاق لفظنا بالقرآن غير مخلوق وبدّعه لأمرين:

الأول: أنه لفظ مبتدع لم يتكلم فيه السلف.

والثاني: لما يجز من الوقوع في المحذور كما جرّ بعض أتباع هذه المقالة إلى القول بأن أفعال العباد غير مخلوقة^(٢).

ب - قوله: إن الإيمان غير مخلوق في الجملة^(٣).

نشأت هذه المسألة لما تكلم في مسألة اللفظ بالقرآن السابقة، وسبب النزاع هو الألفاظ المحملة والمعاني المتشابهة، والكلام في هذه المسألة

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٧/٦٥٥-٦٦٣، ١٢/٣٠٦-٣٠٧، مختصر الصواعق

المرسلة ٢/٤٤٠، العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص ٢٢٦

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٢/٤٣٨، العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص ٢٦٩

(٣) المسائل العقدية ص ٨٥

كالكلام في مسألة اللفظ بالقرآن، وعقيدة أهل السنة والجماعة هي: إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه في الكتاب والسنة ونفي ما نفاه عن نفسه فيهما، واللفظ المجمل الذي لم يرد في الكتاب والسنة لا يطلق في النفي والإثبات حتى يتبين المراد منه، فإذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد به شيئاً من صفات الله تعالى وكلامه، كقوله (لا إله إلا الله)، فهو غير مخلوق، أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعباد المحدث صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل^(١).

وقد قال القاضي أبو يعلى: وأعلم أنه لا يجوز إطلاق القول في الإيمان أنه مخلوق أو غير مخلوق، لأن من قال مطلقاً إنه مخلوق أوهم أن كلام الله وأسماءه وصفاته مخلوقة، ومن قال إنه غير مخلوق أوهم أن أفعال العباد قديمة غير مخلوقة^(٢).

ج - نفيه أن يقال: إن الله (جسم)^(٣).

وهذا الإطلاق خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها،

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦٥٥/٧-٦٦٥ (بتصرف)

(٢) مسائل الإيمان ص ٤٥٩ (مع كتاب القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان)

(٣) بيان تلبيس الجهمية ٩٤/٢

فعقيدتهم في هذه الألفاظ ومنها لفظ (الجسم) لا يوافق أحد على نفيها أو إثباتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول صلى الله عليه وسلم أُقرَّ عليه، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنكر عليه^(١).

وقال شيخ الإسلام: معلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله جسم، أو أنه ليس بجسم، بل النفي والإثبات بدعة في الشرع^(٢).

وقال ابن القيم: واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتاً فيكون له الإثبات، ولا نفيّاً فيكون له النفي، فمن أطلقه نفياً أو إثباتاً سئل عما أراد به، فإن قال: أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه فلا يقال للهوى جسم لغة ولا للنار ولا للماء، فهذا المعنى منفي عن الله عقلاً وسمعاً، وإن أردتم به المركب من المادة والصورة والمركب من الجواهر الفردة، فهذا منفي عن الله قطعاً، وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم ويسمع ويصير ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة لله تعالى وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسماً، كما

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٦-٣٧، ١١٤/١٢

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٤/٥

أنا لا نسبُ الصحابة لأجل تسمية الروافض لمن يحبهم ويواليهم نواصباً، وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية فقد أشار أعرف الخلق به بإصبعه رافعاً بها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهداً له لا للقبلة، وإن أردتم بالجسم ما يقال: أين هو؟ فقد سأل أعلم الخلق به بـ (أين) منبهاً على علوه على عرشه، وإن أردتم بالجسم ما يلحقه (من) و(إلى)، فقد نزل جبريل من عنده، وعرج برسوله إليه، وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر غير أمر، فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعها، من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة، وهذه صفات متميزة متغايرة، ومن قال إنَّها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء، وإن أردتم بالجسم ما له وجه ويدان وسمع وبصر، فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى وبيديه وبسمعه وببصره، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه، وإن أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستوياً على غيره، فهو سبحانه فوق عباده مستو على عرشه^(١).

٤ - قوله: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه ليلة الإسراء والمعراج رؤية بصرية^(٢).

وهذا قول طائفة من أهل السنَّة، ونفت طائفة منهم أن يكون رآه

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١/١١٢-١١٣ (بتصرف)

(٢) المسائل العقديّة ص ٦٨

بعينه^(١)، وقد قال شيخ الإسلام: وليس في الأدلة ما يقتضي أنّه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدلُّ على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل، كما في صحيح مسلم^(٢) عن أبي ذر **ت** قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل رأيت ربك؟ فقال: ((نورٌ أُنِّي أراه))^(٣).

وقال ابن حجر رحمه الله: جاءت عن ابن عباس رضي الله عنهما أخبار مطلقة وأخرى مقيدة، فيجب حمل مطلقها على مقيدها^(٤).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: التحقيق الذي دلَّت عليه نصوص الشرع أنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يره بعين رأسه، وما جاء عن بعض السلف أنّه رآه فالمراد به الرؤية بالقلب كما في صحيح مسلم^(٥): أنّه رآه بفؤاده مرتين. لا بعين رأسه^(٦).

(١) شرح مسلم ٤/٣، شرح الطحاوية ص ١٩٦، فتح الباري ٨/٤٧٤، أضواء البيان ٣/٣٩٩

(٢) مسلم (١٢/٣ مع النووي) كتاب الإيمان باب معنى قول الله عز وجل (وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥٠٩/٦ - ٥١٠

(٤) فتح الباري ٨/٤٧٤

(٥) مسلم (١٢/٣ مع النووي) كتاب الإيمان باب قول الله عز وجل (وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى)، وهو من قول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية.

(٦) أضواء البيان ٣/٣٩٩

٥ - قوله: بإقعاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على العرش، وأنه يقرب من الله عز وجل ويماسه حين القعود^(١).

وإنما قال ابن حامد رحمه الله تعالى ذلك اعتماداً على ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال - في تفسير قوله تعالى (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)^(٢) - : ((يجلسني على العرش))^(٣).

والصحيح عند المفسرين أن المراد بالمقام المحمود هو مقام الشفاعة للناس

(١) دفع شبه التشبيه ص ٨١

(٢) سورة الإسراء آية رقم (٧٩)

(٣) روي هذا الحديث مرفوعاً عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم، فرواه عن ابن مسعود رضي الله عنه البغوي في تفسيره معالم التنزيل (١٢١/٥)، والذهبي في العلو (١/٧١٦ ح ٢٠٢)، ورواه عن ابن عمر رضي الله عنهما ابن بطه في الشرح والإبانة ص ٢٧٦ برقم ٢٧٨، وقال ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ص ٨١: وهذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقال الذهبي في العلو: ٧١٦/١: هذا حديث منكر. وروي هذا القول موقوفاً على مجاهد رحمه الله تعالى في تفسير الآية كما رواه عنه ابن أبي شيبه في المصنف (١١/٤٣٦ ح ١١٦٩٨)، والطبري في تفسيره جامع البيان (٨/١٣٢)، وأبو بكر الخلال في السنة (ص ٢٤١ - ٢٤٤)، والذهبي في كتاب العرش (٢/١٥٣). ونقل الذهبي في كتاب العرش ٢٢١/٢ عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال: قد تلقته العلماء بالقبول. وقال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل ٢٣٧/٥: رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول.

الذي يقومه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم؛ لأنَّه يحمده عليه الأولون والآخرون^(١). وقد فسَّره بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث أنس بن مالك t^(٢) في الشفاعة وفيه: ((ثم تلا الآية) عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) قال: وهذا المقام الذي وَعَدَهُ نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم)) أخرجه البخاري^(٣).

المطلب الرابع: شيوخه.

تتلمذ ابن حامد رحمه الله وأخذ عن كثير من الشيوخ الذين عاصروهم في بغداد، ومن هؤلاء الذين ذكرتهم لنا كتب التراجم أو نصَّ ابن

(١) معالم التنزيل ١١٧/٥، تفسير ابن كثير ٥٤/٣، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١٤٢/٣-١٤٣

(٢) هو: أنس بن مالك بن النضر الخزرجي الأنصاري من بني النجار، ولد قبل الهجرة بعشر سنين، كناه الرسول ﷺ أبا حمزة، خادم رسول الله ﷺ، وهو من المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ، وكان أكثر الصحابة أولاداً لدعاء الرسول ﷺ له بكثرة الولد، توفي خارج البصرة سنة ٩٣هـ على الصحيح، وقد تجاوز عمره المائة سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٢٧/١-١٢٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٧١/١-٧٣)

(٣) البخاري (٤٣٢/١٣ ح ٧٤٤٠ مع الفتح) كتاب التوحيد باب قول الله تعالى (وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)

حامد في كتبه على أنه أخذ العلم عنهم ما يلي مرتبين حسب تاريخ وفياتهم:

١- أبو الحسين الجوهري، روى عنه ابن حامد بعض مسائل حنبل^(١) عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(٢).

وهو: العباس بن العباس بن محمد بن عبد الله بن المغيرة، ولد سنة ٢٥٠هـ، ذكره يوسف بن عمر القوَّاس^(٣) في شيوخه الثقات، توفي سنة ٣٢٨هـ^(٤).

٢- أبو بكر النَّجَّاد^(٥)، وكان ابن حامد رحمه الله تعالى قد صحبه وسمع

(١) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، سمع الفضل بن دكين، وعارم بن الفضل، والإمام أحمد، وحدث عنه: ابنه عبد الله وعبد الله بن محمد البغوي والخلال، قال عنه الخطيب: ثقة ثبت، وقال الدارقطني: صدوق، توفي بواسط سنة ٢٧٣هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١٤٣-١٤٥، المقصد الأرشد ١/٣٦٥-٣٦٦)

(٢) طبقات الحنابلة ٢/١٧٢

(٣) هو: يوسف بن عمر بن مسرور، أبو الفتح القوَّاس، ولد سنة ٣٠٠هـ، سمع أبا القاسم البغوي ويحيى بن صاعد وغيرهما، توفي سنة ٣٨٥هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١٤٢-١٤٣، المقصد الأرشد ٣/١٣٦-١٣٧)

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٢/١٥٧-١٥٨

(٥) النَّجَّاد: بفتح النون والجيم المشددين وبعد الألف دال مهملة. (انظر: الأنساب ٥/٤٥٦، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٢٩٧)

منه^(١).

وهو: أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، ولد سنة ٢٥٣هـ، وهو أحد أئمة الحنابلة، وكانت له بجامع المنصور حلقتان، واحدة للفقه على مذهب الإمام أحمد، والثانية لإملاء الحديث، وقد جمع المسند وصنف في السنن كتاباً كبيراً، توفي سنة ٣٤٨هـ، وله من العمر (٩٥) سنة^(٢).

٣- أبو بكر الشافعي، سمع منه ابن حامد^(٣).

وهو: محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدربه، ولد سنة ٢٦٠هـ، كان ثقة ثباتاً كثير الرواية، توفي سنة ٣٥٤هـ، وله من العمر (٩٤) سنة^(٤).

٤- ابن مُقَسِّم، وقد روى عنه ابن حامد^(٥).

(١) طبقات الحنابلة ١٧١، ٧/٢، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧،

العبر ٢٠٥/٢، المقصد الأرشد ١١٠/١، ٣١٩، المنهج الأحمد ٣١٥/٢

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٢-٧/٢، البداية والنهاية ٢٤٩/١١، المنهج الأحمد ٢٥٢/٢-٢٥٦

(٣) تهذيب الأجوبة ص ٥٦٩، ٥٧١، تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧١/٢،

المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧، البداية

والنهاية ٣٧٣/١١، المنهج الأحمد ٣١٥/٢

(٤) انظر ترجمته في: البداية والنهاية ٢٧٧/١١

(٥) تهذيب الأجوبة ص ٥٦٧

وهو: أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مُقْسِم البغدادي العطار، ولد سنة ٢٦٥هـ، شيخ القراء، كان من أعراف الناس بالقراءات، له مصنفات منها: الأنوار في علم القرآن، وكتاب في النحو، وكتاب الوقف والابتداء، توفي سنة ٣٥٤هـ وقيل سنة ٣٥٥هـ^(١).

٥- أبو القاسم القَزَّاز^(٢)، وكان ابن حامد قد روى عنه^(٣).

وهو: حبيب بن الحسن بن داود بن محمد بن عبد الله، كان ثقة مستوراً حسن المذهب، توفي سنة ٣٥٩هـ^(٤).

٦- أبو علي ابن الصَّوَّاف^(٥)، وكان ابن حامد قد سمع منه، وروى عنه مسائل عبد الله^(٦) عن الإمام أحمد بالإجازة^(١).

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦/١٠٥-١٠٧، البداية والنهاية ١١/٢٧٦-٢٧٧

(٢) القَزَّاز: بفتح القاف وتشديد الزاي وبعد الألف زاي ثانية، وهي نسبة إلى بيع القز وعمله. (انظر: الأنساب ٤/٤٩١، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٣)

(٣) طبقات الحنابلة ٢/٤٧

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/٤٧، المنهج الأحمد ٢/٢٥٧-٢٥٨

(٥) الصَّوَّاف: بفتح الصاد المهملة وتشديد الواو وفي آخرها فاء، وهي نسبة إلى بيع الصوف والأشياء المتخذة من الصوف. (انظر: الأنساب ٣/٥٦١، اللباب في تهذيب الأنساب ٢/٢٤٩)

(٦) هو: عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ٢١٣هـ، حدث عن أبيه وابن معين وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبه، وروى عنه: أبو القاسم البغوي ووكيع وأبو بكر النجاد والخلال، وكان ثقة ثبتاً فهماً، توفي سنة ٢٩٠هـ، وله

وهو: محمد بن أحمد بن الحسن، المعروف بـ (ابن الصَّوَّاف)، ولد سنة ٢٧٠هـ، وكان ثقة مأموناً من أهل التحرُّز، توفي سنة ٣٥٩هـ، وله من العمر (٨٩) سنة^(٢).

٧- أبو علي النَّجَّاد، وكان ابن حامد قد صحبه^(٣).

وهو: الحسين بن عبدالله، النَّجَّاد الصغير، كان فقيهاً معظماً إماماً في أصول الفقه وفروعه، توفي سنة ٣٦٠هـ^(٤).

٨- أبو إسحاق المُرَّكِّي^(٥)، روى عنه ابن حامد مسائل علي بن سعيد^(٦) ومسائل مسلم بن الحجاج^(١) عن الإمام أحمد^(٢).

=

من العمر ٧٧ سنة. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١٨٠-١٨٨، المنهج الأحمد ٣١٣/١-٣١٨)

(١) تهذيب الأجوبة ص ٥٩٢، طبقات الحنابلة ٢/١٧١-١٧٢، المطلع ص ٤٣٢، المنهج الأحمد ٣١٥/٢

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/٦٤، البداية والنهاية ١١/٢٨٦، المقصد الأرشد ٣٣٩/٢

(٣) طبقات الحنابلة ٢/١٤٠، المطلع ص ٤٣٣، شذرات الذهب ٣/١٦٦

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١٤٠-١٤٢، المنهج الأحمد ٢/٢٧٢-٢٧٤

(٥) المُرَّكِّي: بضم الميم وفتح الزاي وكسر الكاف مشددة، يقال هذا لمن يزكي الشهود ويبحث عن حالهم، ويعرفه القاضي، واشتهر بهذا بيت كبير بنيسابور منهم أبو إسحاق. (انظر: الأنساب ٥/٢٧٥، الباب في تهذيب الأنساب ٣/٢٠٤)

(٦) هو: علي بن سعيد بن جرير، أبو الحسن النسفي، ممن روى المسائل عن الإمام

=

وهو: إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري^(٣)، ولد سنة ٢٩٥هـ، أحد الحفاظ، أنفق على الحديث وأهله أموالاً كثيرة، وأسمع الناس بتخريجه، وعقد له مجلس للإملاء بنيسابور، وكان ثقة ثبتاً مكثراً مواصلاً للحج، توفي سنة ٣٦٢هـ، وله من العمر (٦٧) سنة^(٤).

٩- أبو بكر غلام الخلال، ويُعدّ ابن حامد أكبر تلامذته، وقد صرح ابن حامد في كتبه بأنه شيخه، وأنه قد سمع منه، وقد روى عنه ابن حامد مسائل الأثرم^(٥)، ومسائل عبد الله،

=

أحمد، قال عنه الخلال: كبير القدر، صاحب حديث. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٢٢٤-٢٢٥، المقصد الأرشد ٢/٢٢٥-٢٢٦)

(١) هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، ولد سنة ٢٠٤هـ، سمع من قتيبة بن سعيد وابن راهوية والإمام أحمد والإمام البخاري، وروى عنه: يحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وغيرهما، ومن مصنفاته: المسند الصحيح وكتاب العلل وكتاب الكنى وكتاب المخضرمين، توفي سنة ٢٦١هـ، وله من العمر ٥٧ سنة. (انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١١/٣٦-٣٨، المنهج الأحمد ١/٢٤٢)

(٢) طبقات الحنابلة ٢/١٧٢، ١٧٤

(٣) النيسابوري: بفتح النون المشددة وسكون الياء وفتح السين المهملة وسكون الألف وضم الباء الموحدة وبعدها واو وراء، وهي نسبة إلى نيسابور، مدينة من مدن خراسان. (انظر: الأنساب ٥/٥٥٠، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٤١)

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٦٥-١٦٥، البداية والنهاية ١١/٢٩٣

(٥) هو: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أبو بكر الأثرم، سمع من الإمام أحمد وحرمي

=

ومسائل صالح^(١)، ومسائل ابن منصور^(٢)، ومسائل أبي داود^(٣)، ومسائل أبي الحارث^(١)، ومسائل

=

بن حفص وأبي بكر بن أبي شيبه وعبدالله بن مسلمة القعني، وروى عنه: موسى بن هارون ومحمد بن جعفر الراشدي ويحيى بن محمد بن صاعد، ومن مصنفاته كتاب في العلل وكتاب في السنن، توفي بعد سنة ٢٦٠هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٦٦-٧٤، المنهج الأحمد ١/٢٤٠-٢٤٢)

(١) هو: صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو الفضل، أكبر أولاد الإمام أحمد، ولد سنة ٢٠٣هـ، سمع من أبيه وابن المديني وأبي الوليد الطيالسي، وروى عنه ابنه زهير وأبو القاسم البغوي ويحيى بن صاعد وعبد الرحمن بن أبي حاتم والخلال، قال عنه ابن أبي حاتم: صدوق ثقة، توفي بأصبهان سنة ٢٦٦هـ، وله من العمر ٦٣ سنة. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١٧٣-١٧٦، المنهج الأحمد ١/٢٥١-٢٥٣)

(٢) هو: إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب الكوسج، ولد بمرو، وسمع من سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وابن مهدي والإمام أحمد، وروى عنه جماعة منهم عبدالله بن الإمام أحمد وإبراهيم الحربي، وروى عنه البخاري ومسلم ووثقه الإمام مسلم والنسائي، توفي بنيسابور سنة ٢٥١هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١١٣-١١٥، المقصد الأرشد ١/٢٥٢-٢٥٣)

(٣) هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبوداود السجستاني، ولد سنة ٢٠٢هـ، وسمع من الإمام أحمد وأبي عمر الحوضي وأبي الوليد الطيالسي وغيرهم كثير، ومن روى عنه: ابنه أبو بكر وأبو عبد الرحمن النسائي وأبو بكر النجاد والخلال، ومن مصنفاته كتاب السنن، توفي سنة ٢٧٥هـ، وله من العمر ٧٣ سنة. (انظر ترجمته

=

الميموني^(٢)، ومسائل إسحاق بن إبراهيم^(٣)، ومسائل

=

في: طبقات الحنابلة ١/١٥٩-١٦٢، البداية والنهاية ١١/٥٨-٥٩

(١) اشتهر بهذه الكنية ممن روى عن الإمام أحمد رجلان: الأول: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحارث الصائغ، والثاني: أحمد بن محمد بن عبدربه، أبو الحارث المروذي. (انظر ترجمتهما في: طبقات الحنابلة ١/٧٤-٧٥، المقصد الأرشد ١/١٦٣-١٦٤)

(٢) هو: عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران، أبو الحسن الميموني، ولد سنة ١٨١هـ، سمع من الإمام أحمد وابن عُلَية ويزيد بن هارون، وممن سمع منه: أبو بكر الخلال، توفي سنة ٢٧٤هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٢١٢-٢١٦، المنهج للأحمد ١/٢٦٩-٢٧١)

(٣) اشتهر عند الحنابلة بهذا الاسم ممن روى عن الإمام أحمد جماعة، والذي يظهر لي أنَّ المراد هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، ولد سنة ٢١٨هـ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، وممن روى عنه: جعفر بن محمد، توفي ببغداد سنة ٢٧٥هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١٠٨-١٠٩، المقصد الأرشد ١/٢٤١)

وسبب اختياري أنَّه المراد هو: أنَّ ابن حامد ذكر أنَّه روى مسائله عن شيخه عبدالعزيز غلام الخلال عن جعفر القافلاي عن إسحاق، وفي مقدمة مسائل ابن هانئ ذكر أنَّ الراوي عنه هو جعفر بن محمد القافلاي، وذكر في ترجمة ابن هانئ أنَّ القافلاي شيخ عبدالعزيز غلام الخلال. (انظر: مسائل ابن هانئ ١/٢٤ (من المقدمة)، طبقات الحنابلة ١/١٠٨، ١٧٢)

المروزي^(١)، ومسائل حنبل، ومسائل مهنا^(٢)، ومسائل علي بن سعيد، ومسائل أبي الصقر^(٣)، ومسائل يعقوب بن بختان^(٤)، ومسائل إبراهيم بن هانئ^(٥)، ومسائل

(١) هو: أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروزي، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، توفي سنة ٢٧٥هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٥٦-٦٣، المنهج الأحمد ١/٢٧٢-٢٧٤)

(٢) هو: مهنا بن يحيى الشامي، أبو عبدالله السلمي، حدث عن الإمام أحمد وبقيّة بن الوليد ويزيد ابن هارون وعبدالرزاق بن همام، وروى عنه: حمدان الوراق وإبراهيم النيسابوري وسهل التستري وعبدالله بن الإمام أحمد، قال عنه الدارقطني: ثقة نبيل. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٣٤٥-٣٨١، المنهج الأحمد ٢/١٦١-١٦٤)

(٣) هو: يحيى بن يزداد الوراق، أبو الصقر، روى عن الإمام أحمد، وروى عنه: علي بن سعيد بن عبدالله العسكري. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٤٠٩-٤١٠، المقصد الأرشد ٣/١١٣)

(٤) هو: يعقوب بن إسحاق بن بختان، أبو يوسف، سمع من مسلم بن إبراهيم والإمام أحمد، وروى عنه: أبو بكر بن أبي الدنيا وجعفر الصندلي وأحمد بن محمد بن أبي شيبة. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٤١٥-٤١٦، المنهج الأحمد ٢/١٧٥-١٧٧)

(٥) هو: إبراهيم بن هانئ، أبو إسحاق النيسابوري، حدث عن الإمام أحمد ويعلى ومحمد ابني عبيد، وروى عنه: عبدالله بن الإمام أحمد ومحمد بن عبدوس ومحمد بن عبدالله البغوي والخلال، توفي سنة ٢٦٥هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٩٧-٩٨، المنهج الأحمد ١/٢٤٨-٢٤٩)

محمد بن علي^(١)، ومسائل جعفر بن محمد النسائي^(٢)، ومسائل عبدالكريم بن الهيثم^(٣)، ومسائل أحمد بن القاسم^(٤)، ومسائل محمد بن الحكم^(٥)، ومسائل حرب الكرماني^(٦)، ومسائل يوسف بن

(١) ممن روى عن الإمام أحمد جماعة بهذا الاسم لم يتبين لي المراد منهم. (انظر تراجمهم في: طبقات الحنابلة ١/٣٠٦-٣١٠)

(٢) هو: جعفر بن محمد النسائي الشقراني الشعرائي، أبو محمد، روى مسائل كثيرة عن الإمام أحمد. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١٢٤، المنهج الأحمد ٢/٨٣)

(٣) هو: عبدالكريم بن الهيثم بن زياد بن عمران، أبو يحيى القطان العاقولي، سمع الإمام أحمد ومسلم بن إبراهيم الأزدي والفضل بن دكين، وحدث عنه جماعة منهم: أبو بكر بن داود الفقيه، توفي سنة ٢٧٨هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٢١٦-٢١٧، المقصد الأرشد ٢/١٩٤-١٩٥)

(٤) هو: أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، حدث عن أبي عبيد والإمام أحمد. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٥٥-٥٦، المقصد الأرشد ١/١٥٥-١٥٦)

(٥) هو: محمد بن الحكم، أبو بكر الأحول، سمع من الإمام أحمد، توفي سنة ٢٢٣هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٢٩٥-٢٩٦، المنهج الأحمد ١/١٦١)

(٦) هو: حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، سمع من الإمام أحمد وابن راهوية وسليمان بن حرب، وممن روى عنه أبو بكر الخلال، توفي سنة ٢٨٠هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/١٤٥-١٤٦)

موسى^(١)، ومسائل أحمد بن أصرم^(٢)، ومسائل محمد بن يحيى الكحال^(٣)،
ومسائل أبي طالب^(٤)، عن الإمام أحمد^(٥).

وأبو بكر غلام الخلال هو: عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد،
المعروف بغلام الخلال، ولد سنة ٢٨٥هـ، أحد مشاهير الحنابلة الأعيان،

(١) ممن روى عن الإمام أحمد واسمه يوسف بن موسى رجلاً، والمراد منهما فيما يظهر
لي هو: يوسف بن موسى العطار الحربي، سمع من الإمام أحمد، وروى عنه:
الخلال. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٤٢٠-٤٢١، المقصد الأرشد ٣/١٤٤)

وسبب اختياري أنه المراد هو: أن ابن حامد ذكر أنه روى مسأله عن شيخه عبدالعزيز
غلام الخلال عن أبي بكر الخلال عن يوسف بن موسى، وذكر في ترجمه يوسف
العطار أنه شيخ الخلال. (انظر: طبقات الحنابلة ٢/١٧٣)

(٢) هو: أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عبّاد، أبو العباس المزني، سمع من الإمام أحمد
وعبد الأعلى بن حماد والصلت الجحدري، توفي بدمشق سنة ٢٨٥هـ. (انظر ترجمته
في: طبقات الحنابلة ١/٢٢، المنهج الأحمد ١/٣٠٨-٣٠٩)

(٣) هو: محمد بن يحيى الكحال، أبو جعفر البغدادي، المتطبيب، سمع من الإمام أحمد،
وروى عنه: أبو بكر الخلال. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٣٢٨، المقصد
الأرشد ٢/٥٣٦)

(٤) هو: أحمد بن حميد، أبو طالب المشكّاني، سمع من الإمام أحمد، حدّث عنه: أبو
محمد فوران، وزكريا بن يحيى الساجي، توفي سنة ٢٤٤هـ. (انظر ترجمته في: طبقات
الحنابلة ١/٣٩-٤٠، المنهج الأحمد ١/١٩٧-١٩٨)

(٥) تهذيب الأجوبة ص ٦٣٣، ٦٨٤، طبقات الحنابلة ٢/١١٩، ١٧١-١٧٤، سير أعلام
النبلاء ١٧/٢٠٣، العبر ٢/٢٠٥، المقصد الأرشد ١/٢١٩، ١٢٦

وكان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة، وهو ممن صنف وجمع وناظر، ومن مصنفاته: تفسير القرآن، والشافي، والتنبيه، وزاد المسافر، والمقنع، توفي سنة ٣٦٣هـ، وله من العمر (٧٨) سنة^(١).

١٠- ابن سَلَم الحُتْلِي^(٢)، سمع منه ابن حامد، وروى عنه مسائل الأثرم، ومسائل ابن منصور، ومسائل المروذي، عن الإمام أحمد^(٣).

وهو: أحمد بن جعفر ولد سنة ٢٧٨هـ، وكان أحد علماء بغداد، كتب من القراءات والتفاسير أمراً كثيراً، توفي سنة ٣٦٥هـ^(٤).

١١- أبو بكر القَطِيعِي^(٥)، وقد سمع منه ابن حامد، وروى عنه مسائل

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١١٩-١٢٧، سير أعلام النبلاء ١٦/١٤٣-١٤٥، البداية والنهاية ١١/٢٦٩

(٢) الحُتْلِي: بضم الخاء والتاء المثناة من فوقها المشددة، نسبة إلى ختلان، وهي بلاد مجتمعة وراء بلخ، وقيل نسبة إلى قرية الحُتْل، وهي على طريق خراسان إذا خرجت من بغداد. (انظر: الأنساب ٢/٣٢٢، الباب في تهذيب الأنساب ١/٤٢١)

(٣) تاريخ بغداد ٧/٣٠٣، طبقات الحنابلة ٢/١٧١-١٧٢، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٣

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦/٨٢-٨٣، البداية والنهاية ١١/٣٠

(٥) القَطِيعِي: بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون الياء وكسر العين المهملة، وهي نسبة إلى القَطِيعَة، وهو اسم لعدة محال ببغداد، منها قطيعة الدقيق التي ينسب إليها أبو بكر ابن مالك. (انظر: الأنساب ٤/٥٢٨، الباب في تهذيب الأنساب

عبدالله عن الإمام أحمد^(١).

وهو: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ولد سنة ٢٧٤هـ، وهو راوي مسند الإمام أحمد عن ابنه عبدالله وكذا كتاب الزهد والتاريخ والمسائل، توفي سنة ٣٦٨هـ^(٢).

١٢ - أبو زيد المروزي، روى عنه ابن حامد^(٣).

وهو: محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد المروزي، ولد سنة ٣٠١هـ، شيخ الشافعية في زمانه، وإمام أهل عصره، وكان حسن النظر، مشهوراً بالزهد، سمع الحديث ودخل بغداد وحدث بها، توفي سنة ٣٧١هـ^(٤).

١٣ - ابن حيويه الخزّاز^(٥)، روى عنه ابن حامد مسائل أبي داود عن

=

٤٨/٣، التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل ٣٦٩/١-٣٧٠

(١) تهذيب الأجوبة ٥٦٥، ٥٨٩، تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧١/٢ -

١٧٢، المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع ص ٤٣٢، البداية والنهاية ٣٧٣/١١، المنهج الأحمد

٣١٥/٢

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٦/٢-٧، البداية والنهاية ٣١٢/١١، المقصد

الأرشد ٨٦/١-٨٧

(٣) تهذيب الأجوبة ص ٤٦٧، ٥٨٨

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣١٣-٣١٥، البداية والنهاية ٣١٩/١١

(٥) الخزّاز: بفتح الخاء وتشديد الزاي الأولى بينها وبين الزاي الثانية ألف، وهي نسبة

=

الإمام أحمد^(١).

وهو: محمد بن العباس بن محمد بن زكريا، ولد سنة ٢٩٥هـ، كان ثقة ديناً ذا مروعة، وكتب من الكتب الكبار كثيراً بيده، وروى المصنفات الكبار، توفي سنة ٣٨٢هـ^(٢).

١٤ - أبو عبدالله بن بطة، روى عنه ابن حامد مسائل ابن مشيش^(٣)، ومسائل أبي زرعة الرازي^(٤)، ومسائل المشكاني، ومسائل

إبراهيم الحربي^(٥)، عن الإمام أحمد^(١).

=

لمن يبيع الخبز. (انظر: الأنساب ٣٥٦/٢، الباب في تهذيب الأنساب ٤٣٩/١)

(١) طبقات الحنابلة ١٧٢/٢

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٠٩/١ - ٤١٠، البداية والنهاية ٣٣٢/١١

(٣) هو: محمد بن موسى بن مشيش البغدادي، سمع من الإمام أحمد وكان من كبار أصحابه. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٣٢٣/١، المقصد الأرشد ٤٩٥/٢ - ٤٩٦)

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان النَّصْرِي، أبو زرعة الدمشقي، سمع من الإمام أحمد وابن معين وأبي مسهر، وروى عنه: الخلال وعلي بن يعقوب، وجمع كتباً لنفسه في التاريخ وعلل الرجال، توفي بدمشق سنة ٢٨٠هـ، وقيل ٢٨١هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢٠٥/١ - ٢٠٦، المقصد الأرشد ١٠٠/٢ - ١٠١)

(٥) هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي، ولد سنة ١٩٨هـ، سمع من الإمام أحمد والفضل بن دكين وعفان بن مسلم، وروى عنه: أبو بكر بن أبي

=

وهو: عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي^(٢)، المعروف بـ(ابن بَطَّة)، ولد سنة ٣٠٤هـ، وكان إماماً قدوة عابداً فقيهاً محدثاً، شيخ العراق في وقته، وله مصنفات كثيرة تزيد على المائة مصنف ومنها: الإبانة الكبرى، والإبانة الصغرى، والسنن، وتحريم الخمر، وذم الغناء والاستماع إليه، توفي سنة ٣٨٧هـ^(٣).

١٥ - أبو بكر المقرئ، سمع منه ابن حامد كتاب الخرقى^(٤).

وهو: الحسن بن يحيى بن قيس، سمع مختصر الخرقى منه، وحدث به جماعة^(٥).

=

داود وأبو بكر بن الأنباري وأبو بكر النجاد، ومن مصنفاته: غريب الحديث ودلائل النبوة وذم الغيبة، توفي ببغداد سنة ٢٨٥هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٨٦-٩٣، المنهج الأحمد ١/٣٠٢-٣٠٧)

(١) طبقات الحنابلة ٢/١٤٤، ١٧٣-١٧٤، المطلع ص ٤٤٠، المنهج الأحمد ٢/٢٩٢

(٢) العُكْبَرِي: بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة وفي آخرها راء، وهي نسبة إلى عُكْبَرَاء، وهي بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ. (انظر: الأنساب ٤/٢٢١، الباب في تهذيب الأنساب ٢/٣٥١)

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١٤٤-١٥٣، المطلع ص ٤٤٠، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٢٩-٥٣٣

(٤) طبقات الحنابلة ٢/١٤٠، ١٧٤، المنهج الأحمد ٢/٣٣١

(٥) انظر: ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١٤٠، المنهج الأحمد ٢/٣٣١، وذكره العليمي فيمن لم تعرف تواريخ وفاتهم

١٦ - ابن حزام، روى عنه ابن حامد مسائل جعفر بن محمد النسائي عن الإمام أحمد^(١).

١٧ - الحسن بن علي بن الحسن، المعروف بـ (ابن الصَّفَّار^(٢))، روى عنه ابن حامد مسائل أحمد بن هشام^(٣)(٤).

(١) طبقات الحنابلة ١٧٣/٢

(٢) الصَّفَّار: بفتح الصاد المهملة وتشديد الفاء وفي آخرها الراء المهملة، وهي نسبة إلى بيع الأواني الصُّفْرية. (انظر: الأنساب ٥٤٦/٣، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٤٣/٢)

(٣) هو: أحمد بن هشام، سمع من الإمام أحمد. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٨٣/١، وفي المقصد الأرشد (٢٠٤/١-٢٠٥): أحمد بن هاشم)

(٤) طبقات الحنابلة ١٧٤/٢

المطلب الخامس: تلاميذه:

كان ابن حامد رحمه الله تعالى ممن تعقد لهم حلقات التدريس في جامع المنصور ببغداد - كما مرَّ معنا في مكانته العلمية - وكانت المساجد هي مراكز تلقي العلم في ذلك الوقت ومنها يتخرج طلاب العلم لينشروا العلم الذي تلقوه عن شيوخهم في حلقات العلم، وكان لكل شيخ تلاميذه الملازمون له، وقد ذكرت كتب التراجم القليل من تلاميذ ابن حامد رحمه الله تعالى مقارنة بما كان عليه الواقع في ذلك الوقت - فيما يظهر لي - وإليك تلاميذه الذين وقفت لهم على ذكر في كتب التراجم وهم حسب تاريخ وفياتهم:

١ - أبو العباس البرمكي^(١)، صحب ابن حامد وقرأ عليه^(٢).

وهو: أحمد بن عمر بن أحمد بن إبراهيم، ولد سنة ٣٧٢هـ، قال الخطيب: كتبت عنه، وكان صدوقاً، توفي سنة ٤٠١هـ^(٣).

(١) البرمكي: بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الميم وفي آخرها الكاف، نسبة إلى محلة ببغداد تعرف بالبرامكة كان سلفه قديماً يسكنونها، وقيل بل كانوا يسكنون قرية تسمى البرمكية فنسبوا إليها. (انظر: الأنساب ٣٢٩/١، اللباب في تهذيب الأنساب ١٤٢/١ - ١٤٣)

(٢) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، ١٩٠، المطلع ص ٤٣٢، المقصد الأرشد ١٤٩/١، المنهج الأحمد ٣١٨/٢

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٩٠/٢، المقصد الأرشد ١٤٨/١، المنهج

=

- ٢- أبو بكر الروشنائي، صاحب ابن حامد^(١).
وهو: أحمد بن موسى بن عبد الله بن إسحاق، الزاهد، المعروف
بـ(الروشنائي)، كان ذا دين وصلاح، وقد اختصر كتاب (أصول الدين)
لشيخه ابن حامد، توفي سنة ٤١١هـ^(٢).
٣- أبو القاسم المزري^(٣)، صاحب ابن حامد^(٤).
وهو: عبد السلام بن الفرّج، له تصانيف في المذهب، توفي سنة
٤٢٣هـ^(٥).

=

الأحمد ٣٤٩/٢

(١) طبقات الحنابلة ١٨٠/٢، المنهج الأحمد ٣٢٤/٢

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٧٩/٢ - ١٨٠، المقصد الأرشد ١٩٤/١ - ١٩٥، المنهج

الأحمد ٣٢٣/٢ - ٣٢٤

(٣) المزري: بفتح الميم وسكون الزاي وفتح الراء وفي آخرها فاء، وهي نسبة إلى المزرفة،

وهي قرية كبيرة بالقرب من بغداد. (انظر: الأنساب ٢٧٤/٥، اللباب في تهذيب

الأنساب ٢٠٣/٣)

(٤) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٦، المقصد الأرشد ١٧٥/٢، المنهج

الأحمد ٣١٨/٢

(٥) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨١/٢، المقصد الأرشد ١٧٥/٢، المنهج

الأحمد ٣٣٥/٢

- ٤ - أبو طاهر القَطَّان^(١)، صحب ابن حامد^(٢).
وهو: أحمد بن إبراهيم، الإمام الفقيه، كان أصولياً فرضياً، له: التعليق،
والتحقيق، والفرائض، والأصول، توفي سنة ٤٢٤هـ^(٣).
٥ - أبو عبدالله الفُقَّاعِي^(٤)، صحب ابن حامد^(٥).
وهو: الحسن بن محمد بن موسى، المعروف بـ(الفُقَّاعِي)، صاحب
فتوى ونظر، وله تصانيف في الأصول والفروع، وكان قد تزوج بنت
شيخه ابن حامد، توفي سنة ٤٢٤هـ^(٦).

-
- (١) القَطَّان: بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة وفي آخرها نون، وهي نسبة إلى بيع القطن. (انظر: الأنساب ٥١٩/٤، الباب في تهذيب الأنساب ٤٤/٣)
- (٢) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، ١٨٢، المطلع ص ٤٣٢، المقصد الأرشد ٧٢/١، المنهج الأحمد ٣١٨/٢
- (٣) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨٢/٢، المقصد الأرشد ٧٢/١، المنهج الأحمد ٣٣٦/٢
- (٤) الفُقَّاعِي: بضم الفاء وفتح القاف المشددة وبعد الألف عين مهملة، وهي نسبة إلى بيع الفُقَّاع وعمله. (انظر: الأنساب ٣٩٥/٤، الباب في تهذيب الأنساب ٣٤٧/٢)
- (٥) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، ١٨٢، المطلع ص ٤٣٢، المقصد الأرشد ٣٣٤/١، المنهج الأحمد ٣١٨/٢، في الطبقات: الحسين بن موسى.
- (٦) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨٢/٢، المقصد الأرشد ٣٣٤/١، المنهج الأحمد ٣٣٥/٢

- ٦- ابن البَقَّال^(١)، درس الفقه على ابن حامد^(٢).
 وهو: أحمد بن عبد الله بن سهل، المعروف بـ(ابن البَقَّال)، صاحب
 الفتيا والنظر والمعرفة والإفصاح والبيان، كانت له حلقة بجامع
 المنصور، توفي سنة ٤٤٠هـ^(٣).
 ٧- أبو إسحاق البرمكي، صحب ابن حامد وعلّق عنه^(٤).
 وهو: إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم، ولد سنة ٣٦١هـ، كان
 ناسكاً زاهداً فقيهاً مفتياً قيماً بالفرائض وغيرها، توفي سنة ٤٤٥هـ^(٥).

-
- (١) البَقَّال: بفتح الباء الموحدة وتشديد القاف آخره اللام، وهي نسبة لمن يعمل في بيع
 الأشياء المتفرقة من الفواكة اليابسة وغيرها. (انظر: الأنساب ١/٣٧٨-٣٧٩، الباب
 في تهذيب الأنساب ١/١٦٦)
 (٢) طبقات الحنابلة ٢/١٨٩، المقصد الأرشد ١/١٢٣
 (٣) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١٨٩-١٩٠، المقصد الأرشد ١/١٢٢-١٢٣، المنهج
 الأحمد ٢/٣٤٦-٣٤٧
 (٤) طبقات الحنابلة ٢/١٧٧، ١٩٠، المطلع ص ٤٣٢، الذيل على طبقات
 الحنابلة ٣/١٠، المنهج الأحمد ٢/٣١٨
 (٥) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/١٩٠-١٩١، سير أعلام النبلاء ١٧/٦٠٥-
 ٦٠٧، المنهج الأحمد ٢/٣٤٩-٣٥١

٨- أبو علي الأهوازي^(١)، روى عن ابن حامد^(٢).

وهو: الحسن بن علي بن إبراهيم ولد سنة ٣٦٢هـ، مقرئ الشام، قال الذهبي^(٣): (كان رأساً في القراءات، معمرًا، بعيد الصيت، صاحب حديث ورحلة وإكثار، وليس بالمتقن له، ولا المجوّد، بل هو كحاطب ليل، ومع إمامته في القراءات فقد تكلم فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية) أ.هـ.، توفي سنة ٤٤٦هـ^(٤).

٩- أبو طالب العُشّاري^(٥)، صحب ابن حامد وروى عنه^(٦).

(١) الأهوازي: بفتح الألف وسكون الهاء وفي آخرها الزاي، وهي نسبة إلى بلدة الأهواز وهي بلدة من بلاد خوزستان. (انظر: الأنساب ٢٣١/١، اللباب في تهذيب الأنساب ٩٥/١)

(٢) تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧

(٣) هو: محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ولد سنة ٦٧٣هـ، أخذ العلم عن ابن عساكر والدمياطي وابن الصواف والمزّي، ومن مصنفاته: العبر وسير النبلاء والكاشف والميزان في نقد الرجال، توفي سنة ٧٤٨هـ. (انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٣٦/٣-٣٣٨)

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨-١٣/١٨، ميزان الاعتدال ٥١٢/١-٥١٣

(٥) العُشّاري: بضم العين وفتح الشين المعجمة وبعد الألف راء، وهي نسبة لأبي طالب، وهذا لقب جده؛ لأنه كان طويلاً فقليل له العُشّاري. (انظر: الأنساب ١٩٨/٤، اللباب في تهذيب الأنساب ٣٤١/٢)

(٦) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، ١٩٢، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧، المنهج

=

وهو: محمد بن علي بن الفتح، ولد سنة ٣٦٦هـ، كان فقيهاً عالماً زاهداً، خيراً، مكثراً، توفي سنة ٤٥١هـ^(١).

١٠ - القاضي أبو يعلى، صاحب ابن حامد وتفقه عليه^(٢).

وهو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء^(٣)، ولد سنة ٣٨٠هـ، وهو الذي اختاره ابن حامد رحمه الله تعالى خليفة له في حلقة، فابتدأ التدريس والتصنيف بعد وفاته، ومن مصنفاته الكثيرة: أحكام القرآن، وإبطال التأويلات لأخبار الصفات، والعدة في أصول الفقه، والأحكام السلطانية، والروايتين والوجهين، وشرح الخرقى، وتوفي سنة ٤٥٨هـ^(٤).

=

الأحمد ٣١٨/٢

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٩١/٢-١٩٢، سير أعلام النبلاء ٤٨/١٨-٥٠.

(٢) طبقات الحنابلة ١٧٦/٢، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٧، المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع

ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧، البداية والنهاية ٣٧٣/١١، النجوم الزاهرة

٢٣٢/٤، المقصد الأرشد ٣٩٦/٢، المنهج الأحمد ٣١٨/٢

(٣) الفراء: بفتح الفاء وتشديد الراء، نسبة إلى عمل الفراء ويبيعها. (انظر: التمييز والفصل

بين المتفق في الخط والنقط والشكل ٢٤٠/١)

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٩٣/٢-٢٣٠، المطلع ص ٤٥٤-٤٥٥، المنهج

الأحمد ٣٥٤/٢-٣٧٦

١١ - أبو بكر الحَيَّاط^(١)، كان قد شاهد ابن حامد وروى عنه^(٢).
وهو: محمد بن علي بن محمد بن موسى، المقرئ، ولد سنة ٣٧٦هـ،
أحد الحنابلة الأخيار، وكان عالماً ورعاً متديناً ثقة صالحاً متعففاً، توفي سنة
٤٦٧هـ^(٣).

-
- (١) الحَيَّاط: بفتح الحاء المعجمة والياء المشددة تحتها نقطتان وبعد الألف طاء مهملة،
وهي نسبة لمن يخط الثياب. (انظر: الأنساب ٤٢٥/٢، اللباب في تهذيب
الأنساب ٤٧٥/١)
- (٢) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، ٢٣٣، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٣، المنهج
الأحمد ٣١٨/٢
- (٣) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢٣٢/٢ - ٢٣٤، سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٦ -
٤٣٧، المنهج الأحمد ٣٨٣/٢ - ٣٨٤

المطلب السادس: مؤلفاته.

- ألف ابن حامد رحمه الله مصنفات مشهورة في علوم مختلفة، منها:
- ١ - كتاب الجامع، في أربعمئة جزء، تشتمل على اختلاف العلماء^(١).
 - ٢ - كتاب في أصول الدين^(٢).
- ذكر ابن حامد كتابه هذا في تهذيب الأجوبة^(٣)، وقد اختصره تلميذه أبو بكر الروشنائي - كما تقدم في ترجمته - وسماه (المختصر في أصول الدين من كتاب أبي عبد الله بن حامد) وقال في مقدمته: اختصرت هذا الكتاب من كتاب أبي عبد الله الحسن بن حامد الفقيه الحنبلي - نضر الله وجهه - في أصول الدين، وشرح مذاهب المسلمين، من أهل السنة المرضيين، من المتقدمين والمتأخرين. اهـ^(٤).

(١) تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧١/٢، المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع ص ٤٣٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧، العبر ٢٠٥/٢، دول الإسلام ٢٤٢/١، البداية والنهاية ٣٧٣/١١، النجوم الزاهرة ٢٣٢/٤، المقصد الأرشد ٣١٩/١، المنهج الأحمد ٣١٥/٢، معجم المؤلفين ٢١٤/٣، وقال الذهبي في السير ودول الإسلام: عشرون مجلداً. ولا منافاة بين كونها عشرين مجلداً وأربعمئة جزء؛ لأن المجلد قد يحتوي على أكثر من جزء.

(٢) تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧١/٢، المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع ص ٤٣٢، البداية والنهاية ٣٧٣/١١، المنهج الأحمد ٣١٥/٢، معجم المؤلفين ٢١٤/٣

(٣) تهذيب الأجوبة ص ٦٢١

(٤) طبقات الحنابلة ١٨٠/٢، المنهج الأحمد ٣٢٤/٢

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من كتاب ابن حامد رحمه الله كما في مجموع الفتاوى حيث قال: وقال أبو عبدالله بن حامد في (أصوله). ثم ذكر كلاماً لابن حامد في الصفات^(١). وأيضاً نقل في منهاج السنة^(٢) كلاماً لابن حامد في استحقاق أبي بكر رضي الله عنه الخلافة وكونها ثبتت له بالنص، ولم ينص على الكتاب فلعله نقل ذلك الكلام من هذا الكتاب. ونقل أيضاً كلاماً لابن حامد في كتاب الإيمان^(٣) وقال فيه: قال أبو عبدالله بن حامد في كتابه المصنف في أصول الدين.

٣ - كتاب في أصول الفقه^(٤).

٤ - شرح الخرقى^(٥).

٥ - تهذيب الأجوبة^(٦).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/١٦٢ وما بعدها.

(٢) منهاج السنة ٢/٤٨٧-٤٩٢

(٣) الإيمان ص ٣١٦-٣١٧

(٤) تاريخ بغداد ٧/٣٠٣، طبقات الحنابلة ٢/١٧١، المنتظم ٧/٢٦٤، المطلع ص ٤٣٢، البداية

والنهاية ١١/٣٧٣، المنهج الأحمد ٢/٣١٥، معجم المؤلفين ٣/٢١٤

(٥) طبقات الحنابلة ٢/١٧١، المطلع ص ٤٣٢، المقصد الأرشد ١/٣١٩، المنهج

الأحمد ٢/٣١٥، شذرات الذهب ٣/١٦٧، معجم المؤلفين ٣/٢١٤

(٦) المنهج الأحمد ٢/٣١٥، تاريخ الأدب العربي ٣/٣١٥، الأعلام ٢/٢٠١، مفاتيح الفقه

الحنبلي ٢/٦١

وهو الكتاب الوحيد الذي وجد من كتب ابن حامد رحمه الله تعالى - حسب علمي - وقد حُقق في رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بقسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية، وهو كتاب يشتمل على دراسة شاملة وقيمة لأقوال الإمام أحمد رحمه الله تعالى وأجوبته وفتاويه^(١)، ويُعدّ هذا الكتاب الوحيد في بابه حيث ألف هذا الكتاب أساساً لدراسة ألفاظ الإمام أحمد رحمه الله تعالى بخلاف غيره من الكتب التي تتعرض لها في مقدمتها أو في آخرها^(٢).

(١) تهذيب الأجوبة ص ٦٦

(٢) تهذيب الأجوبة ص ٧١

المطلب السابع: وفاته.

توفي ابن حامد رحمه الله تعالى في طريق مكة سنة ثلاث وأربعمئة بقرب واقصة، بعد رجوعه من الحج^(١) - وكان يكثر الحج رحمه الله تعالى -، وكان قد استند إلى حجر قبل موته فجاءه رجل بقليل ماء، وقد

(١) وكان ذلك بسبب ما فعلته جماعة من العرب من بني خفاجة وعلى رأسهم أبو فليته ابن القوي حيث سبق الحاج إلى واقصة في ستمائة رجل فترح الماء في مصانع البرمكي والريان وغورها، وطرح في الآبار الحنظل وأقام يرصد ورود الحجاج، فلما وردوا في يوم الثلاثاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من صفر اعتقلهم هناك ومنعهم من الاجتياز وطالبهم بخمسين ألف دينار فامتنعوا من تقرير أمره على شيء وضعفوا عن الصبر وبلغ منهم العطش فهجم عليهم فلم يكن عندهم دفع ولا منع فاحتوى على الجمال والأحمال والأموال فهلك من الناس الكثير وقيل هلك خمسة عشر ألف إنسان ولم يفلت إلا العدد اليسير، وقد أمكن الله تعالى من هؤلاء المفسدين في الأرض فقد كاتب فخر الملك حينئذ علي بن مزيد وأمره أن يطلب العرب الذين فعلوا هذا ويوقع بهم ما يشفي الصدر منهم وندب من يخرج لمساندته فزار ابن مزيد فلحق القوم في البرية وقد قاربوا البصرة فأوقع بهم وقتل كثيراً منهم وأسر أبا فليته ابن القوي والأشتر وأربعة عشر رجلاً من وجوه بني خفاجة ووجد الأحمال والأموال قد تمزقت وأخذ كل فريق من ذلك الجمع طرفاً فانتزع ما أمكنه انتزاعه وعاد إلى الكوفة وبعث بالأسرى إلى بغداد فشبهوا وأودعوا الحبس وأجيع منهم جماعة وأطعموا المالح وتركوا على دجلة حتى شاهدوا الماء حسرة وماتوا عطشاً هناك. (انظر المنتظم ٧/٢٦٠-٢٦١ بتصرف)

أشفي على التلف، فقال: من أين هذا؟ فقال له: ما هذا وقته. فقال: بلى. هذا وقته عند لقاء الله تعالى. فلم يشرب ومات من فوره رحمه الله تعالى^(١).

(١) تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الفقهاء ص ١٧٣، طبقات الحنابلة ١٧٧/٢، مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥، المنتظم ٢٦٤/٧، المطلع ص ٤٣٣، تذكرة الحفاظ ١٠٧٨/٣، البداية والنهاية ٣٧٣/١١، النجوم الزاهرة ٢٣٢/٤

المطلب الثامن: ثناء العلماء عليه:

قال عنه تلميذه أبو بكر الحَيَّاط: إمام الحنبلية في وقته^(١).
 وقال القاضي أبو الحسين: إمام الحنبلية في زمانه، ومدرسهم ومفتيهم،
 له المصنفات في العلوم المختلفة^(٢).
 وقال أيضاً: كان كثير الحج، فعوتب في كثرة سفره وحجه مع كبر
 سنه، فقال: لعل الدرهم الزيف يخرج مع الدراهم الجيدة^(٣).
 وقال ابن الجوزي: انتهى إليه المذهب، وله التصانيف الواسعة
 الكثيرة^(٤).
 وقال الذهبي: شيخ الحنابلة ومفتيهم^(٥).
 وقال ابن كثير: كان مدرس أصحاب الإمام أحمد وفقههم في زمانه،
 وله المصنفات المشهورة^(٦).

(١) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢

(٢) طبقات الحنابلة ١٧١/٢

(٣) طبقات الحنابلة ١٧٧/٢

(٤) مناقب الإمام أحمد ص ٦٢٥

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٧، تذكرة الحفاظ ١٠٧٨/٣

(٦) البداية والنهاية ٣٧٣/١١

وقال صاحب النجوم الزاهرة: كان مدرس الحنابلة وفقههم، وله مصنفات. وقال: كان زاهداً ورعاً ينسخ بالأجرة ويتقوّت منه^(١).

(١) النجوم الزاهرة ٤/٢٣٢

الباب الأول

في الطهارة

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: في المياه والآنية.

الفصل الثاني: في الاستنجاء وإزالة النجاسة.

الفصل الثالث: في الوضوء.

الفصل الرابع: في المسح على الخفين.

الفصل الخامس: في التيمم.

الفصل السادس: في الحيض.

الفصل الأول: في المياه والآنية

وفيه ثمان مائة مسائل :

المسألة الأولى : سلب طهورية الماء بالتغير اليسير بالطاهرات.

المسألة الثانية : هل غمس بعض يد المستيقظ من النوم يؤثر في سلب الماء طهوريته؟.

المسألة الثالثة : حكم الماء المنفصل عن نجاسة على غير الأرض إذا انفصل عنها غير متغير بعد زوالها به.

المسألة الرابعة : حكم الطهارة بالماء الذي خلت به امرأة لإزالة نجاسة.

المسألة الخامسة : حكم استعمال الماء المسخن بنجاسة.

المسألة السادسة : طهارة جلد غير مأكول اللحم بالذكاة.

المسألة السابعة : أكل الجلد المدبوغ.

المسألة الثامنة : إذا اشتبهت الأواني الطاهرة بالنجاسة، فهل يتحرى أو لا؟.

[١] المسألة الأولى: سلب طهورية الماء بالتغير اليسير بالطاهرات.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن التغير اليسير في اللون أو الطعم أو الرائحة بشيء طاهر يسلب الماء طهوريته^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وأبو حفص العُكْبَرِي^(٢)، وأبو الخطاب^(٣)، والقاضي، وابن المنّي^(٤)، وقدمه في

(١) الإنصاف ٣٤/١

(٢) أبو حفص العُكْبَرِي: هو عمر بن إبراهيم بن عبد الله، يعرف بابن المسلم، سمع من أبي علي الصَّوَّاف وأبي بكر النَّجَّاد ولازم ابن بطة، من مصنفاته: المقنع وشرح الخرقى والخلاف بين أحمد ومالك، وتوفي سنة ٣٨٧هـ. (انظر ترجمته في: طبقات

الحنابلة ١٦٣/٢-١٦٦، المقصد الأرشد ٢٩١/٢-٢٩٢)

(٣) أبو الخطاب: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤذاني، ولد سنة ٤٣٢هـ، ودرس الفقه على القاضي أبي يعلى والفرائض على أبي عبد الله الوثني، وأخذ عنه الفقه جماعة منهم: عبد الوهاب بن حمزة وأبو بكر الدينوري والشيخ عبد القادر الجيلي، ومن مصنفاته: الهداية والانتصار في المسائل الكبار في الفقه والتمهيد في أصول الفقه والتهذيب في الفرائض، توفي سنة ٥١٠هـ. (انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ٢٠/٣-

٢٣، المنهج الأحمد ٥٧/٣-٦٧)

(٤) ابن المنّي: هو نصر بن فتيان بن مطر النهرواني أبو الفتح، ولد سنة ٥٠١هـ، سمع من القاضي أبي بكر ابن عبد الباقي وأبي الحسن الزاعوني، أخذ عنه الفقه جماعة منهم: الموفق ابن قدامة والحافظ عبد الغني المقدسي وأبو بكر ابن الحلاوي وفخر الدين ابن تيمية، وله تعليقة في الخلاف، توفي سنة ٥٨٣هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على

طبقات الحنابلة ٣٥٨/٣-٣٦٥، المقصد الأرشد ٦٢/٣-٦٤)

المحرر^(١)، وصححه عز الدين الكناني^(٢) في تصحيح المحرر^(٣).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب المالكية^(٥).

أدلة هذا القول :

قول الله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)^(٦).
وجه الدلالة : أن الماء المتغير زال عن إطلاق الماء^(٧).

(١) المحرر: كتاب في الفقه الحنبلي لمجد الدين بن تيمية الحرّاني، يذكر فيه الروايات فتارة يرسلها وتارة يبين اختياره فيها، ومن شروحه: تحرير المقرر في شرح المحرر لصفي الدين القطيعي، وعليه حواشٍ عدة منها: حاشية ابن قندس وحاشية ابن نصر الله وحاشية ابن مفلح المسماة بـ(النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر) (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٢، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٣).
(٢) عز الدين الكناني: هو أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني العسقلاني، ولد سنة ٨٠٠هـ، تتلمذ عليه المرداوي صاحب الإنصاف، وبرهان الدين بن مفلح، ومن مصنفاته: مختصر المحرر وتصحيحه ونظمه، وتوضيح الألفية وشرحها، توفي سنة ٨٧٦هـ. (انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ١/٧٥-٧٦، المنهج الأحمد ٢٧٢-٢٧٣، وانظر: الإنصاف ١/١٥)

(٣) الانتصار ١/١٢٦، المحرر ١/٢، المبدع ١/٤٣، الإنصاف ١/٣٤

(٤) قال القاضي في الروايتين والوجهين (١/٥٩) : ونقل الصاغانى كلاماً يدل على أنّه لا يجوز الوضوء به.

(٥) مواهب الجليل ١/٥٩، القوانين الفقهية ص ٣٦

(٦) سورة المائدة آية رقم (٦)

(٧) المغني ١/٢٢

أنَّه ماء تغيَّر بمخالطة ما ليس بطهور يمكن الاحتراز منه، فلم يجز الوضوء به، كماء الباقلًا المغلي^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يعفى عن يسير الرائحة دون غيرها.

وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها الخرقى^(٢)،

وقال به ابن الماجشون^(٣) من المالكية^(٤).

(١) المغني ٢٢/١

(٢) مختصر الخرقى مع المغني ٢٤/١، الإنصاف ٣٤/١، والخرقي: هو عمر بن الحسين بن

عبدالله، أبو القاسم، وأخذ عنه العلم جماعة منهم: أبو عبدالله ابن بطة وأبو الحسن

التميمي وأبو الحسين بن شمعون، ومن مصنفاته: المختصر في الفقه، توفي سنة

٣٣٤هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/٧٥-١١٨، المقصد الأرشد ٢/٢٩٨)

(٣) هو: عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، تفقه على الإمام

مالك وعلى أبيه، وتفقه عليه: أحمد ابن المعذل وسحنون وابن حبيب، توفي

سنة ٢١٢هـ - وقيل ٢١٣هـ - وقيل ٢١٤هـ، وله من العمر بضع وستون سنة.

والماجشون: بكسر الجيم بعدها شين معجمة مضمومة، وهو المورّد ويقال الأبيض

الأحمر. (انظر ترجمته في: ترتيب المدارك ٣/١٣٦-١٤٤، الديباج المذهب ٢/٦-٧)

(٤) المنتقى ٥٩/١، تنوير المقالة ٤٣٤/١، عقد الجواهر الثمينة ١٠/١

دليل هذا القول :

أنَّ الرائحة لها سراية ونفوذاً؛ فإنَّها تحصل عن مجاورة تارة، وعن مخالطة أخرى، فاعتبر فيها الكثرة، ليعلم أنَّها عن مخالطة^(١).
وأجيب عنه: بأنَّه تجب التسوية بين الرائحة واللون والطعم^(٢).
ونوقش هذا الاعتراض: بوجود الفارق، وهو أنَّ الرائحة ذات سراية ونفوذ^(٣).

القول الثالث : أنَّه يعفى عن التَّغير اليسير مطلقاً .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والأصحُّ عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - قوله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)^(٦).

وجه الدلالة : أنَّ هذا عام في كل ماء؛ لأنَّه نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تعمُّ، فلا يجوز التَّيمُّم مع وجوده^(٧).

(١) المغني ٢٤/١

(٢) المغني ٢٤/١

(٣) المغني ٢٤/١

(٤) الإنصاف ٣٤/١، دليل الطالب ص ٦٢

(٥) المجموع ١٠٣/١، روضة الطالبين ١١٩/١، كفاية الأخيار ص ٢٦، مغني المحتاج ١٩/١

(٦) سورة المائدة آية رقم (٦)

(٧) المغني ٢١/١، المبدع ٤٣/١

- ٢- حديث أبي ذر ^(١) t أن رسول الله e قال: ((إنَّ الصَّعيد الطَّيِّب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين)) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي واللفظ له ^(٢).
- وجه الدلالة: أنه واحد للماء، فلا يصحُّ منه التَّيْمُّ ^(٣).
- ٣- أن النبي e وأصحابه كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الأدم، والغالب أنها تُغيَّر الماء، فلم يُنقل عنهم تيمُّم مع وجود شيء من تلك المياه ^(٤).
- ٤- أنه ماء طهور خالطه طاهر لم يسلبه اسم الماء، ولا رَقَّتْه، ولا جريانه، فأشبهه المتغيَّر بالدهن ^(٥).

(١) هو جُنْدُب-بضم الجيم وبضم الدال وبفتحها- بن جُنَادَة-بضم الجيم- بن سفيان الغفاري، كان من السابقين إلى الإسلام، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله ﷺ، توفي بالرَّبَذَة سنة ٣٢هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٢٩-٢٣٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٧/٦٠-٦٣)

(٢) سنن أبي داود (١/٢٣٥ ح ٣٣٢) كتاب الطهارة باب الجنب يتيمم، وسنن الترمذي (١/٢١١ ح ١٢٤) كتاب الطهارة باب ما جاء في التَّيْمُّ للجنب إذا لم يجد الماء وقال: حديث حسن صحيح، وسنن النسائي (١/١٧١) كتاب الطهارة باب الصلوات بتيمم واحد، وصححه الألباني في الإرواء (١/١٨١ ح ١٥٣)

(٣) المغني ١/٢١

(٤) المغني ١/٢١

(٥) المغني ١/٢٢، المبدع ١/٤٣

وأجيب عنه من وجهين:

الأول : أنَّ المخالط وإن لم يسلبه اسم الماء فقد سلبه الإطلاق^(١).
والثاني : أنَّ القياس على الدُّهن قياس مع الفارق، فالتَّغْيُرُ بالدُّهن عن مجاورة، وهذا عن مخالطة^(٢).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يعفى عن التَّغْيُرِ اليسير مطلقاً، وذلك لأنَّ التَّغْيُرَ بالطَّاهرات لا يسلب الماء الطهورية ما لم يسلب عنه إطلاق الماء، وبخاصَّة أنَّ الصحيح أنَّ الماء قسمان طاهر ونجس ولا ثالث لهما^(٣)، والله تعالى أعلم.

[٢] المسألة الثانية: هل غمس بعض يد المستيقظ من النوم يؤثر في سلب الماء طهوريته؟^(٤).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ غمس بعض اليد يؤثر كغمس

(١) المتع ١٢٦/١، المبدع ٤٣/١

(٢) المبدع ٤٣/١

(٣) انظر شرح العمدة ٧٢/١

(٤) هذه المسألة مبنية على القول بأنَّ غمس يد المستيقظ من نوم الليل يسلب الماء طهوريته وهذا القول هو المذهب عند الحنابلة وهو من مفرداتهم. (انظر: الفروع ٧٦/١، الإنصاف ٣٨/١، المنح الشافيات ١٣٨/١)

جميعها^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن قدامة^(٢) وابن رزّين^(٣)، وجزم به في الإفادات^(٤)، وصححه الناظم^(٥)^(٦).

أدلة هذا القول:

(١) التمام ٩١/١، الإنصاف ٤٠/١

(٢) ابن قدامة: هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين أبو محمد، ولد سنة ٥٤١هـ، قرأ الخرقي على الشيخ عبدالقادر ولازم أبا الفتح ابن المنّي، وتفقه عليه خلق منهم: ابن أبي عمر والمراتي، ومن مصنفاته: البرهان في مسألة القرآن وذم التأويل ومختصر العلل للخلال والمغني والكافي في الفقه، توفي سنة ٦٢٠هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ١٣٣/٤-١٤٩، المقصد الأرشد ٢٠-١٥/٢)

(٣) ابن رزّين: هو عبدالرحمن بن رزين بن عبدالعزيز الحوراني، سمع من أبي العباس النّجار وأبي المظفر ابن المنّي، ومن مصنفاته: التهذيب في اختصار المغني ومختصر الهداية، توفي شهيداً بسيف التتار سنة ٦٥٦هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٦٤/٤، المنهج الأحمد ٢٨٠/٤)

(٤) الإفادات في أحكام العبادات لابن حمدان الحرّاني. (انظر: الإنصاف ١٤/١)

(٥) الناظم: هو محمد بن عبدالقوي بن بدران المقدسي، ولد سنة ٦٣٠هـ، تفقه على الشيخ ابن أبي عمر، وقرأ عليه العربية شيخ الإسلام بن تيمية، ومن مصنفاته: القصيدة الدالية في الفقه، وكتاب مجمع البحرين وكتاب الفروق، توفي سنة ٦٩٩هـ. (انظر ترجمته في: المنهج الأحمد ٣٥٧/٤-٣٥٨، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٢٢)

(٦) الكافي لابن قدامة ٥٩/١، عقد الفرائد وكثر الفوائد ١٢/١، الإنصاف ٤٠/١-٤١.

- ١ - حديث أبي هريرة **t**^(١) أن رسول الله **e** قال: ((إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)) متفق عليه^(٢).
- وجه الدلالة: أن ما تعلّق المنع بجميعه تعلّق ببعضه، كالحديث والنجاسة^(٣).
- ٢ - القياس على كون الماء يصير مستعملاً بغمس بعض اليد فيه، فكذلك هنا، ولا فرق بين بعض اليد وبين جميعها^(٤).

القول الآخر: أنه لا يؤثر إلا غمس اليد جميعها.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٥).

- (١) وهو عبدالرحمن بن صخر الدوسي، وقد اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً جداً، وهو أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله **e**، أسلم بين الحديبية وخيبر وقدم على النبي **e** مهاجراً بخيبر، توفي سنة ٥٧هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٧/١٩٩-٢٠٧)
- (٢) صحيح البخاري (١/٣١٦ ح ١٦٢ مع الفتح) كتاب الوضوء باب الاستحمار وترأ، وصحيح مسلم (٣/١٧٨ مع النووي) كتاب الطهارة باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً.
- (٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٤٦/١
- (٤) التمام ٩١/١
- (٥) الفروع ١/٧٩، الإنصاف ١/٤٠، زاد المستقنع ص ٧

أدلة هذا القول :

- ١ - استدلووا بحديث أبي هريرة **t** المتقدم في أدلة القول الأول.
وجه الدلالة: أن الحديث ورد في غمس اليد جميعها، وهو تعبُّد^(١).
 - ٢ - أن النّهي تناول اليد وهذه بعضها^(٢).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أن غمس بعض اليد يسلب الماء طهوريته -على هذا القول-؛ لأن النّهي عن غمس اليد، ومن غمس بعض يده فإنه يكون قد أتى بالمنهي عنه، وإن كان الصحيح في أصل المسألة أن غمس يد المستيقظ من نوم الليل لا يسلب الماء طهوريته، والله تعالى أعلم.

[٣] المسألة الثالثة: حكم الماء المنفصل عن نجاسة على غير الأرض إذا انفصل عنها غير متغيّر بعد زوالها به.
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يكون نجساً^(٣).
وهو وجوه عند الحنابلة^(١)،

(١) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٤٦/١

(٢) التمام ٩٢/١

(٣) المغني ٧٩/١، شرح العمدة ٩٧/١، المبدع ٤٩/١، الإنصاف ٤٦/١

والشافعية^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أنه ماء قليل لاقى نجاسة، فوجب أن يتنجس، كما لو وردت عليه^(٤).

وأجيب عنه: بالفرق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة^(٥).

٢ - أن النجاسة انتقلت إلى الماء المنفصل، إذ لا يخلو كل ماء عن نجاسة، فأوجب تنجيسه^(٦).

القول الآخر: أنه طاهر .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩).

=

(١) المغني ١/٧٩، المبدع ١/٤٩، الإنصاف ١/٤٦

(٢) المهذب والمجموع ١/١٥٨-١٥٩

(٣) بدائع الصنائع ١/٦٦

(٤) الكافي لابن قدامة ١/٢٥، المتع ١/١٢٩، المهذب مع المجموع ١/١٥٨

(٥) الانتصار ١/٥٢١

(٦) بدائع الصنائع ١/٦٦

(٧) الإنصاف ١/٤٦

(٨) مواهب الجليل ١/١٦٤، عقد الجواهر الثمينة ١/٢٢

أدلة هذا القول :

- ١ - القياس على المنفصل عن الأرض^(٢)، وهو طاهر كما دلَّ عليه حديث أبي هريرة **t** قال: قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس. فقال لهم رسول الله **r**: ((دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء - أو ذئوباً^(٣)) من ماء - فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين)) متفق عليه^(٤).
- فدلَّ الحديث على أنَّه طاهر، وإلا لكان الرسول **e** قد أمر بزيادة تنجيس المسجد^(٥).
- ٢ - أن الماء انفصل عن محل محكوم بطهارته فكان طاهراً^(٦).
- ٣ - أن البلل الباقي بعض المنفصل، وهو طاهر فكان حكمه

=

(١) فتح العزيز مع المجموع ٢٧١/١، المهذب و المجموع ١٥٨/١-١٥٩

(٢) الكافي لابن قدامة ٢٥/١، الممتع ١٢٨/١

(٣) السجل والذئوب بمعنى واحد وهو الدلو التي فيها ماء (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٧١/٢، ٣٤٤)

(٤) البخاري (١/٣٨٦ ح ٢٢٠ مع الفتح) كتاب الوضوء باب صب الماء على البول في المسجد، ومسلم (٣/١٩٠ مع النووي) كتاب الطهارة باب وجوب غسل البول

وغیره من النجاسات

(٥) الانتصار ١٧/١

(٦) المغني ٧٩/١، المبدع ٤٨/١

حكمه^(١).

وأجيب عنه: بأنّ البلل الباقي إنّما عفي عنه للضرورة^(٢).
 الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ الماء المنفصل طاهر؛ لأنّ الأصل
 في الماء الطهارة ما لم تتغيّر أحد صفاته، وهنا قد انفصل الماء غير متغيّر،
 فيبقى على الأصل وهو الطهارة، والله تعالى أعلم.

[٤] المسألة الرابعة: حكم الطهارة بالماء الذي خلت به امرأة^(٣) لإزالة
 نجاسة^(٤).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجوز التطهر بماء خلت به امرأة لإزالة
 نجاسة بخلاف ما خلت به لإزالة حدث^(٥).

(١) الكافي لابن قدامة ٢٥/١، المتع ١٢٨/١

(٢) المبدع ٤٩/١

(٣) المراد بالخلوة هو عدم المشاهدة عند استعمالها من حيث الجملة . (الإنصاف

٤٩/١، المنح الشافيات ١٣٣/١)

(٤) هذه المسألة متفرعة عن مسألة ما إذا خلت امرأة بماء قليل لطهارة كاملة فهل
 للرجل أن يتطهر بفضل طهورها؟ فالمذهب عند الحنابلة أنّه إذا كانت الطهارة عن
 حدث فلا يجوز للرجل التطهر بفضل طهورها وهو من مفردات المذهب الحنبلي.

(انظر: المقنع ص ١١، الفروع ٨٣/١، الإنصاف ٤٨/١، المنح الشافيات ١٣١/١)

(٥) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٥١/١، الإنصاف ٥٠/١

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن الأصل جواز الطهارة به^(٢).
- ٢ - أن الطهارة المطلقة تنصرف إلى طهارة الحدث الكاملة^(٣).

القول الآخر: أنه لا يجوز التطهر به.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول :

القياس على وضوء الرجل بفضل وضوء المرأة، حيث ورد النهي عنه في حديثي الحكم بن عمرو الغفاري^(٥)،

(١) الإنصاف ٤٩/١

(٢) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٥٠/١ .

(٣) المغني ٢٨٥/١ .

(٤) المغني ٢٨٥/١، الإنصاف ٥٠/١ .

(٥) أخرجه أبو داود (٦٣/١ ح ٨٢) كتاب الطهارة باب النهي عن ذلك، والترمذي (٩٢/١-٩٣) كتاب الطهارة باب ما جاء في كراهية فضل طهور المرأة وقال: حديث حسن، والنسائي (١٧٩/١) كتاب الطهارة باب النهي عن فضل وضوء المرأة، وابن ماجه (٣٢/١ ح ٣٧٣) كتاب الطهارة وسننها باب النهي عن ذلك، ولفظ أبي داود ((أن النبي ﷺ نهي أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة)) وصحح الألباني الحديث في الإرواء (٤٣/١ ح ١١) . والحكم هو: الحكم بن عمرو

وعبد الله بن سرجس^(١) رضي الله عنهما، والجامع بينهما أن الكل طهارة شرعية^(٢).

ويجاب عنه: بأن التَّهْيِ محمول على ترك الأولى؛ لحديث ميمونة رضي الله عنها^(٣) ((أن النبي ﷺ توضأ بفضله غسلها من الجنابة))^(٤).

=

ابن مجدع الغفاري، ويقال له الحكم بن الأقرع، وهو ممن روى عن النبي ﷺ، وروى عنه أبو الشعثاء وابن سيرين وغيرهما، توفي بالبصرة سنة ٤٥هـ، وقيل ٥٠هـ، وقيل ٥١هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٢٩-٣٠)

(١) أخرجه ابن ماجه (١/١٣٣ ح ٣٧٤) كتاب الطهارة وسننها باب النهي عن ذلك، ولفظه ((نهي رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضله وضوء المرأة)) الحديث، وصححه الغماري في الهداية (١/٣٠٢ ح ٥٦) والألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/٦٥ ح ٣٠٠)،

وعبد الله هو: عبد الله بن سرجس - بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم - المدني البصري حليف بني مخزوم، روى عن النبي ﷺ سبعة عشر حديثاً. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٦٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٧٥-٧٦) (٢) المغني ١/٢٨٥.

(٣) هي: أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية، كان اسمها برة فسماها النبي ﷺ ميمونة، وتزوجها النبي ﷺ سنة سبع من الهجرة، توفيت بسرف - بفتح السين المهملة وكسر الراء - سنة ٥١هـ. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٥٥-٣٥٦، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/١٩٢)

(٤) أخرجه ابن ماجه (١/١٣٢ ح ٣٧٢) كتاب الطهارة وسننها باب الرخصة بفضله وضوء المرأة، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/٦٥ ح ٢٩٨).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو جواز الوضوء بماء خلت به امرأة لإزالة نجاسة؛ وذلك لأن الأصل الذي قاس عليه أصحاب القول الثاني مختلف فيه، والصحيح فيه الجواز أيضاً، فيكون التّنهى محمول على نفي الاستحباب لا التحريم^(١)، والله تعالى أعلم .

[٥] المسألة الخامسة : حكم استعمال الماء المسخن بنجاسة^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يكره^(٣).

وصححه في الفائق^(٤)(٥).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦)،

(١) الاختيارات الفقهية ص ١٤، الشرح الممتع ٣٧/١.

(٢) محل الخلاف : إذا سخن الماء بنجاسة ولم يتحقق وصولها إليه ولم يحتج إليه.

(انظر: شرح الزركشي ١٣١/١، الإنصاف ٣٢/١)

(٣) شرح الزركشي ١٣١/١، الإنصاف ٣٠/١

(٤) الفائق في الفقه لشرف الدين أحمد بن الحسن، المعروف بابن قاضي

الجليل. (انظر: الإنصاف ١٤/١، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٤٦/٢)

(٥) الإنصاف ٢٩/١

(٦) المغني ٢٩/١، شرح الزركشي ١٣١/١، الإنصاف ٢٩/١

ومذهب الشافعية^(١).

دليل هذا القول :

أن الأصل طهورية الماء^(٢).

القول الآخر: أنه يكره استعماله.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - احتمال وصول أجزاء النجاسة إلى الماء فيبقى مشكوكاً في طهارته^(٥)، فيدخل تحت قول الرسول ﷺ: ((دع ما يريئك إلى ما لا يريئك)) أخرجه الترمذي والنسائي^(٦).
- ٢ - أنه سخّن بإيقاد النجاسة، واستعمل النجاسة مكروه،

(١) المجموع ٩٠/١، الروضة ١١٩/١

(٢) شرح الزركشي ١٣١/١

(٣) الإنصاف ٢٩/١، زاد المستقنع ص ٧، دليل الطالب ص ٦٢

(٤) مواهب الجليل ٨٠/١

(٥) شرح الزركشي ١٣٢/١، فتاوى شيخ الإسلام ٦٩/٢١

(٦) سنن الترمذي (٤/٥٧٦ ح ٢٥١٧) كتاب صفة القيامة والرفائق والورع باب رقم

(٦٠)، وسنن النسائي (٨/٣٢٧) كتاب الأشربة باب الحث على ترك الشبهات .

وصححه الألباني في الإرواء (١/٤٤٤ ح ١٢)

والحاصل بالمكروه مكروه^(١).

التَّرجيح : الذي يظهر رجحانه هو الحكم بعدم الكراهة؛ لأنَّ الكراهة حكم شرعي يحتاج لدليل، وليس هناك دليل على الكراهة، والله تعالى أعلم.

[٦] المسألة السادسة: طهارة جلد غير مأكول اللحم بالذَّكاة.

اختار ابن حامد رحمة الله تعالى: أنَّ جلد غير مأكول اللحم لا يطهر بالذَّكاة^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والشافعية^(٤)، وقال به أكثر المالكية^(٥).

أدلة هذا القول :

١- حديث أبي المَليح^(٦) عن

(١) شرح الزركشي ١٣٢/١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٧٠/٢١

(٢) الإنصاف ٨٩/١

(٣) الانتصار ١٨٣/١، المغني ٩٦/١، المحرر ٦/١

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٢٨٨/١، المجموع ٢٤٥/١

(٥) حاشية العدوي ٨٣/١

(٦) هو: أبو المَليح ابن أسامة بن عمير بن عامر الهذلي الكوفي ثم البصري، قيل اسمه

عامر وقيل زيد، حدَّث عن أبيه وعن عائشة وابن عمرو وابن عباس رضي الله

=

أبيه **t**^(١) ((أن الرسول **r** نهى عن جلود السباع))
أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . وزاد الترمذي ((أن
تفترش))^(٢).

وجه الدلالة : أن الحديث عام في المذكى وغيره^(٣).

- ٢ - أنه ذبح لا يطهر اللحم فلم يطهر الجلد، كذبح الجوسي^(٤).
- ٣ - أنه حيوان لا يؤكل لحمه فاستوى ذبحه وموته، كالخنزير^(٥).
- ٤ - أنه ذبح غير مشروع، فيجب أن يكون كعدمه^(٦).

=

عنهم، وروى عنه قتادة وأيوب وخالد الحذاء وأبو بكر الهذلي، كان متولياً على
الأبلة، توفي سنة ١١٢ هـ. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٩٤/٥)
(١) هو: أسامة بن عمير بن عامر الهذلي، نزل البصرة، وقيل: إنه لم يرو عنه إلا
ولده. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٣٠/١)
(٢) أبو داود (٤/٣٧٤ ح ٤١٣٢) كتاب اللباس باب جلود النمر والسباع، والترمذي
(٤/٢١٢ ح ١٧٧١) كتاب اللباس باب ما جاء في النهي عن جلود
السباع، والنسائي (٧/١٧٦) كتاب الفرع والعتيرة، باب النهي عن الانتفاع بجلود
السباع، وصححه النووي إسناده في المجموع ٢٢٠/١

(٣) المغني ٩٦/١

(٤) المغني ٩٦/١

(٥) الانتصار ١٨٩/١

(٦) الممتع ١٤٥/١

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يظهر إلا جلد الآدمي والخنزير.

وهو مذهب الحنفية^(١).

أدلة هذا القول:

١ - حديث سلمة بن المحبق ^t(٢) وفيه: أن الرسول ^r قال: ((

دباغ الأديم ذكاته)) أخرجه الإمام أحمد والبيهقي واللفظ له^(٣).

(١) الهداية مع فتح القدير ١/٨٣، الاختيار ١/١٦، المبسوط ١١/٢٥٥، رؤوس المسائل

ص ٩٨

(٢) وهو: سلمة بن المحبق الهذلي، واسم المحبق صخر وقيل ربيعة وقيل عبيد، وكنيته أبو

سنان، روى عنه ابنه سنان والحسن البصري وغيرهما. (انظر ترجمته في: الإصابة في

تمييز الصحابة ٣/١٨٨-١١٩)

والمُحَبَّق: بضم ميم وفتح حاء مهملة وشدة موحدة مكسورة والمحدثون يفتحون الباء،

وقال الحافظ في ترجمته: يفتح الباء على الأشهر. (انظر: المعنى في ضبط أسماء الرجال

ص ٢٢٣)

(٣) المسند (٤٧٦/٣) والبيهقي (٢١/١) وحسن ابن الملحق الحديث في البدر المنير

وأجيب عن الاستدلال بالحديث من أوجه^(١) منها :

الأول: أن الحديث عام في المأكول وغيره، فيُخصُّ بالمأكول للحديث الآخر.

والثاني: أن المراد بذكاته طهارته، فالمعنى أن الدِّبَاغ يطهر الجلد، ويدلُّ عليه ما روي من حديث سلمة **t** بلفظ آخر وهو ((دبأها طهورها)) أخرجه أبو داود^(٢).

والثالث: أن الأديم إنما يطلق على جلد الغنم خاصة، وهو يطهر بالذكاة بالإجماع، فلا حجة فيه للمختلف فيه.

٢- أن الذكاة تعمل عمل الدِّبَاغ في إزالة الرُّطوبات النَّجسة؛ فالذكاة المانعة من الاتصال أولى أن تكون مطهرة^(٣).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، وذلك من وجهين^(٤):

الأول: أن الدِّبَاغ موضوع لإزالة نجاسة حصلت بالموت، وليس كذلك

=

(٤٢٠/٢)

(١) المجموع ٢٤٦/١، والانتصار ١٩١/١-١٩٢

(٢) سنن أبي داود (٤/٣٦٨ ح ٤١٢٥) كتاب اللباس باب في أهب الميتة . وصححه

الألباني في صحيح الجامع (١/٦٣٤ ح ٣٣٥٩)

(٣) الكفاية ٨٣/١، شرح العناية ٨٣/١

(٤) انظر الوجهين في: المجموع ٢٤٦/١

الذَّكَاة؛ فَإِنَّهَا تَمْنَعُ حَصُولَ النَّجَاسَةِ.

والثاني: أَنَّ الدُّبَاغَ إِحَالَةٌ، وَلِهَذَا لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ فِعْلٌ، بَلْ لَوْ وَقَعَ فِي الْمَدْبُغَةِ انْدِبَغٌ، بِخِلَافِ الذَّكَاةِ فَإِنَّهَا مَبِيحَةٌ، فَيَشْتَرُطُ فِيهَا فِعْلٌ فَاعِلٌ بِصِفَةِ فِي حَيَوَانَ بِصِفَةٍ.

القول الثالث: أَنَّهُ يَطْهَرُ إِلَّا جِلْدَ الْخَنَزِيرِ. وهو القول الآخر للمالكية^(١).

أدلة هذا القول:

١- أَنَّ الذَّكَاةَ فِي الشَّرْعِ سَبَبٌ لِحُكْمَيْنِ: إِبَاحَةِ الْأَكْلِ وَالطَّهَارَةِ، وَالذَّكَاةَ لَا تَفِيدُ الْإِبَاحَةَ فِي الْخَنَزِيرِ إِجْمَاعًا، فَكَذَلِكَ الطَّهَارَةُ^(٢).

٢- أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَوَّى بَيْنَ الْخَنَزِيرِ وَبَيْنَ الدَّمِ وَلَحْمِ الْمَيِّتَةِ، وَكِلَاهُمَا لَا يَقْبَلَانِ التَّطْهِيرَ، فَكَذَلِكَ هُوَ^(٣)

التَّرجيح: الَّذِي يَظْهَرُ لِي رَجْحَانُهُ أَنَّ جِلْدَ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ لَا يَطْهَرُ بِالذَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لِلذَّكَاةِ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) الذخيرة ١٦٥/١

(٢) الذخيرة ١٦٥/١

(٣) الذخيرة ١٦٥/١

[٧] المسألة السابعة: أكل الجلد المدبوغ.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: جواز أكله^(١).

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، وقول الشافعي في الجديد فيما يؤكل لحمه،
ووجه عند الشافعية في غير المأكول^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث سلمه بن المحبّق ((دباغ الأديم ذكاته)) أخرجه الأمام
أحمد والبيهقي^(٤).

ويجاب عنه: بأن المراد أن دباغ الأديم طهور، كما عند أبي داود من
حديث سلمة^(٥)، ولا يلزم من الطهارة حلُّ الأكل.
٢ - أنه جلد طاهر، كجلد الشاة المذكاة^(٦).

(١) المغني ٩٥/١، الإنصاف ٨٩/١

(٢) المبدع ٧٣/١، الإنصاف ٨٩/١

(٣) المهذب والمجموع ٢٢٩/١ - ٢٣٠، فتح العزيز مع المجموع ٢٩٨/١

(٤) سبق تخريجه ص (٦٢)

(٥) سبق تخريجه ص (٦٢)

(٦) البحر الرائق ١٨٥/١

ويجاب عنه: بأنّه لا يلزم من الطّهارة إباحة الأكل، بدليل تحريم الخبائث مما لا ينجس بالموت^(١).

القول الآخر: أنّه لا يجوز أكله.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والقول القديم للشافعي^(٥)، وعليه الفتوى عندهم^(٦).

أدلة هذا القول :

- ١ - قول الله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)^(٧).
- ٢ - قول الرسول ﷺ في قصة شاة مولاة ميمونة رضى الله عنها: ((إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا)) متفق عليه^(٨).

(١) المغني ٩٥/١

(٢) المغني ٩٥/١، الإنصاف ٨٩/١

(٣) البحر الرائق ١٨٥/١، حاشية رد المختار ٢٠٣/١

(٤) هذا ما فهمته من كلامهم حيث نصّوا على أنّ الرخصة في استعمال جلد الميتة خاص في اليابسات والماء وحده . (انظر : مختصر خليل ص ١١، عقد الجواهر

٣١/١، جواهر الإكليل ١٠/١)

(٥) المهذب والمجموع ٢٢٩/١ - ٢٣٠، فتح العزيز مع المجموع ٢٩٨/

(٦) المجموع ٢٣٠/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٤٠

(٧) سورة المائدة آية رقم (٣)

(٨) صحيح البخاري (١٤٩٢ ح ٤١٦/٣) كتاب الزكاة باب الصدقة على موالى أزواج

النبي ﷺ، وصحيح مسلم (٥١/٤) كتاب الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ.

وجه الدلالة من الآية والحديث : أنَّهما دلاً على تحريم أكل الميتة، والجلد جزء من الميتة^(١).

ويجاء عن وجه الاستدلال بهما: بأنَّ المراد تحريم أكل اللحم فإنَّه المعهود^(٢).

٣ - أنَّه جزء من الميتة فحرم أكله، كسائر أجزائها^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يجوز أكل الجلد المدبوغ؛ لأنَّه جزء من الميتة فيدخل في نصِّ النَّهي عن أكلها.
وأما طهارته بالدِّبَاغ -على القول بها- فلا يلزم منها أن يكون حلال الأكل؛ لأنَّه ليس كلُّ طاهر حلال الأكل، والله تعالى أعلم.

[٨] المسألة الثامنة: إذا اشتبهت الأواني الطاهرة بالنَّجسة، فهل يتحرَّى أو لا؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يتحرَّى^(٤).
وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، وعند الحنفية

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠٣/١

(٢) المجموع ١٣٠/١

(٣) المغني ٩٥/١

(٤) الروايتين والوجهين ٩٥/١، الانتصار ٤٥٩/١

فيما إذا تساوت الأواني أو غلبت التَّجَسُّة^(٢)،
وقول بعض المالكية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث حذيفة **t**^(٤) وفيه: ((وجعلت لنا الأرض كلها
مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء)) أخرجه
مسلم^(٥).

وجه الدلالة : أن عموم الحديث يقتضي أن ترابها طهوراً إلا ما
حصَّه الدليل، وهو حالة وجود الماء، وهنا لا يكون واحداً للماء؛ لأنَّه
ليس بقادر على استعماله^(٦).

٢ - أن الاشتباه عذر يمنعه من التوضي بالماء الطاهر، فجاز له

=

(١) الإنصاف ٧١/١

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٧، المبسوط ٢٠١/١٠

(٣) المنتقى ٥٩/١، القوانين الفقهية ص ٣٨

(٤) هو: حذيفة بن اليمان - واسمه حسُل بكسر الحاء وسكون السين، وقيل حُسَيْل
بالتصغير - بن جابر العبسي حليف بني عبد الأشهل من الأنصار، كان صاحب سرِّ
النبي **ﷺ** في المنافقين، توفي بالمدائن سنة ٣٦هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء

واللغات ١٥٣/١ - ١٥٥، الإصابة في تمييز الصحابة ٣٣٢/١ - ٣٣٣)

(٥) مسلم (٤/٥) مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

(٦) الانتصار ٤٦١/١

الانتقال إلى التيمم، كالخوف من العطش؛ والدليل على كونه عذراً أنه لا يأمن بتحريه أن يصادف الماء النجس فينجس بدنه وثيابه ويخاطر بصلواته، وفي هذا من الحرج ما يزيد على خوف العطش الذي قد يوجد وقد لا يوجد^(١).

٣ - أئهما مائعان أحدهما نجس، فلم يجز له التحري فيهما، كما لو كان أحدهما بولاً والآخر ماءً^(٢).

وأجيب عنه من وجهين^(٣):

الأول: أن الاجتهاد يردُّ الماء إلى أصله بخلاف البول.

ونوقش: بأنه منقوض بقولهم: إذا اختلطت أخته بأجنبية فلا يجوز له التحري^(٤)، مع أن إحداهما لها أصل في الإباحة والأخرى ليس لها أصل^(٥).

والثاني: أن الاشتباه في المياه يكثر، فدعت الحاجة إلى الاجتهاد فيهما، بخلاف الماء والبول.

ونوقش: بأنه يلزم من قولهم أن يكون التحري في الماء والبول

(١) الانتصار ٤٦٣/١

(٢) الانتصار ٤٦٤/١

(٣) انظر الوجهين في: المجموع ١٨١/١

(٤) المجموع ١٨٢/١

(٥) الانتصار ٤٦٥/١

أولى بالجواز؛ لأنَّ علامته أظهر^(١).

٤- أنَّه يمكن أن يأتي بطهارة متيقنة، فلم يحز له أن يتحرَّى في مشكوك فيه^(٢)، ويدلُّ عليه حديث ((دع ما يريُّك إلى ما لا يريُّك)) أخرجه الترمذي والنسائي^(٣).

وأجيب عنه: بأنَّ الرِّية زالت بغلبة الظن بطهارته، وبقيت الرِّية في صحة التَّيمُّم مع وجود هذا الماء^(٤).

٥- أنَّه اشتبه المحذور والمباح مما لا تبيحه الضَّرورة، فمنع من التحرِّي، كما لو اشتبهت أخته بأجنبية^(٥).

وأجيب عنه من وجهين^(٦):

الأول: أنَّه قياس فاسد؛ لأنَّ الأخت مع الأجنبية أو الأجنبية لا يجري فيهنَّ التحرِّي بحال، بل إنَّ اختلطت الأخت بمحصورات لم يحز نكاح واحدة منهنَّ، وإنَّ اختلطت بغير محصورات نكح من أراد منهنَّ بلا تحرٍّ، وإذا لم يجر فيهنَّ التحرِّي بحال وقد اتفقنا على جريانه في الماء إذا كان

(١) الانتصار ١/٤٦٦

(٢) الانتصار ١/٤٦٦

(٣) سبق تخريجه ص (٦٠)

(٤) المجموع ١/١٨٢

(٥) الانتصار ١/٤٦٧

(٦) المجموع ١/١٨٢-١٨٣

الطاهر أكثر لم يصح إلحاق أحدهما بالآخر.

والثاني: أن الاشتباه في النساء نادر، بخلاف الماء، فدعت الحاجة إلى التحري فيه دونهن.

القول الآخر: أنه يتحرى.

وهو رواية عند الحنابلة إذا زاد عدد الطاهرات^(١)، ومذهب الحنفية في نفس الحالة^(٢)، وقول بعض المالكية^(٣)، ومذهب الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا)^(٥).

وجه الدلالة: أن هذا واجد للماء فلم يجز له التيمم^(٦).

وأجيب عن وجه الاستدلال من الآية: بأن غير القادر على استعمال الماء لا يكون واجداً له، ومع الاشتباه لا يكون قادراً على استعماله^(٧).

(١) الروايتين والوجهين ٩٥/١، الانتصار ٤٦٠/١، الإنصاف ٧١/١

(٢) المبسوط ٢١٠/١٠

(٣) المنتقى ٦٠/١، القوانين الفقهية ص ٣٨

(٤) المهذب مع المجموع ١٨١/١، فتح العزيز مع المجموع ٢٧٤/١

(٥) سورة المائدة آية رقم (٦)

(٦) المجموع ١٨٢/١

(٧) الانتصار ٤٦١/١

٢ - القياس على القبلة والثياب في جواز التحري فيهما^(١).
 وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالقبلة لا بدل لها ولا معدل عن الاجتهاد، وأمّا الطهارة فإذا عجز عن الماء الطاهر أو شك فيه فله طاهر بيقين وهو التراب فجاز أن يعدل إليه^(٢).
 وبأن القياس على الثياب قياس مع الفارق أيضاً؛ وذلك لأن الثوب النجس تباح الصلاة فيه إذا لم يجد المصلي غيره، وأمّا الماء النجس فلا تباح الصلاة به، بل ينتقل إلى التيمم^(٣).
 الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يتحرى ويتوضأ مما غلب على ظنه أنه طاهر؛ لأنه قد ورد النص في ثبوت التحري في المشتبهات، كما في حديث ابن مسعود **t**^(٤) في مسألة الشك في الصلاة حيث قال **٣**: ((وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرّ الصواب، فليتم عليه ثم ليسلم، ثم

(١) المنتقى ٦٠/١، فتح العزيز مع المجموع ٢٧٤/١، المجموع ١٨٢/١

(٢) الانتصار ٤٦٤/١

(٣) المغني ٨٢/١

(٤) هو: عبدالله بن مسعود بن غافل الهذلي حليف بني زهرة الكوفي، كان من أول من أسلم حتى ورد أنه سادس من أسلم، وهاجر إلى الحبشة ثم المدينة، وهو ممن شهد بدرًا، وهو من أكثرين من الرواية عن رسول الله **٣**، توفي سنة ٣٢هـ وقيل ٣٣هـ وهو ابن بضع وستين سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٨٨-٢٩٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٢٩-١٣٠)

يسجد سجدتين)) متفق عليه^(١).

ولأنَّه من القواعد المقرَّرة عند أهل العلم أنَّه إذا تعذر اليقين رجع إلى غلبة الظن، وهنا تعذر اليقين فنرجع إلى غلبة الظن وهو التحري^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) البخاري (١/٦٠٠ ح ٤٠١ مع الفتح) كتاب الصلاة باب التوجه نحو القبلة حيث

كان، ومسلم (٥/٥٧ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٢) الشرح الممتع ٥٠/١

الفصل الثاني: في الاستنجاء وإزالة النجاسة

وفيه ثمان مائة مسائل :

المسألة الأولى : حكم الاقتصار على الماء في الاستنجاء.

المسألة الثانية : هل الأفضل في الاستنجاء الماء أو الأحجار حال الانفراد؟.

المسألة الثالثة : حكم أثر محل الاستنجاء بالحجارة بعد النقاء.

المسألة الرابعة : هل يجزئ الاستنجاء بالحجارة إذا انسدت المخرج وفتح غيره؟.

المسألة الخامسة : حكم المنيّ.

المسألة السادسة : حكم الحذاء والخفّ بعد الدلك بالتراب.

المسألة السابعة : كم يغسل المحل الذي أصابه ماء بعض غسلات محل نجس آخر قبل تمام السبع؟.

المسألة الثامنة : استخدام الأشنان ونحوها بدل التراب في غسل نجاسة الكلب هل يجزئ؟.

[٩] المسألة الأولى : حكم الاقتصار على الماء في الاستنجاء^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يكره الاقتصار على الماء في الاستنجاء^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

دليل هذا القول :

الحذر من مباشرة النجاسة باليد مع عدم الحاجة إلى ذلك^(٤).

وأجيب عنه: بأنَّ المباشرة هنا لإزالة الخبث، والمباشرة لإزالته ليست محظورة^(٥).

القول الآخر : أنَّ الاقتصار على الماء في الاستنجاء لا يكره.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

(١) الاستنجاء : هو عبارة عن إزالة الخارج من السيلين عن مخرجة ويكون بالماء أو الحجارة مأخوذ من نجوت الشجرة إذا قطعها كانه يقطع الأذى عنه.
(انظر: المجموع ٧٣/٢)

(٢) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠١ قاعدة رقم (٢٢) ، الإنصاف ١٠٥/١

(٣) نقلها عنه: ابن هانئ. (مسائل ابن هانئ ٤/١)

(٤) شرح الزركشي ١/٢٢٠، المبدع ٨٩/١

(٥) شرح العمدة ١/١٥٤، الشرح الممتع ١١٠/١

(٦) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠١، الإنصاف ١٠٥/١

والحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أنس **t** قال : كان النبي **e** يدخل الخلاء^(٤) فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة^(٥) من ماء وعَنْزَة^(٦) فيستنجي بالماء ((متفق عليه^(٧).
- ٢ - أنه يطهر المحل، ويزيل النجاسة، فجاز كما لو كانت النجاسة على محل آخر^(٨).

(١) البناية شرح الهداية ١٨٩/١

(٢) القوانين الفقهية ص ٤١، الشرح الكبير ١١١/١

(٣) المهذب والمجموع ٩٨/٢، التنبيه ص ١٩

(٤) الخلاء: أي موضع التغوط يقال له: الخلاء والمذهب والمرفق والمرحاض واصله الخلوة لأنه شيء يستخلى به. (تهذيب الأسماء واللغات ٩٨/١/٣)

(٥) الإداوة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء. (النهاية في غريب الحديث ٣٣٨/١)

(٦) العَنْزَة: بعين مهملة ثم نون ثم زاي مفتوحات ثم هاء، مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً وفيها سنان. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/٣٠٨، تهذيب الأسماء و

اللغات ٤٥ / ٢ / ٣)

(٧) البخاري (١ / ٣٠٣ ح ١٥٢ مع الفتح) كتاب الوضوء باب حمل العترة مع الماء في

الاستنجاء، ومسلم (٣/١٦٢ مع النووي) كتاب الطهارة باب كراهة التبرز في الطريق و اللفظ له .

(٨) المغني ١ / ٢٠٨ .

- ٣- أن الأصل في إزالة النجاسة هو الماء، فكما تزال به النجاسة عن الرجل مثلاً، فكذا تزال به عن موضع الخارج^(١).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز الاقتصار على الماء في الاستنجاء بدون كراهة لما يلي:
- أ- دلالة الحديث الصحيح على ذلك.
- ب- أن الاقتصار على الحجارة في الاستنجاء جائز بالإجماع من دون كراهة، فيقاس عليه الاستنجاء بالماء بل هو أولى؛ لأن كلاً منهما منظف ومطهر للمحل، والماء أبلغ في التطهير والتنظيف؛ فهو يزيل عين النجاسة وأثرها، والله تعالى أعلم.

[١٠] المسألة الثانية: هل الأفضل في الاستنجاء الماء أو الأحجار حال الانفراد؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الاستنجاء بالحجارة أفضل منه بالماء عند الانفراد^(٢).

(١) الشرح الممتع ١ / ١٠٤ .

(٢) شرح الزركشي ١ / ٢١٩، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠١ قاعدة رقم (

٢٢)، المبدع ١ / ٨٩، الإنصاف ١ / ١٠٥ .

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخلال^(١)، وأبو حفص العُكْبَرِي^(٢).
ورواية عن الإمام أحمد^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنَّ عمل السلف عليه؛ ولهذا أنكر الاستنجاء بالماء طائفة منهم كحذيفة بن اليمان وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم^(٤).
- وأجيب عنه: بأنَّ إنكارهم ذلك كان على من يستعمله معتقداً وجوبه ولا يرى أجزاء الحجارة^(٥).
- ٢ - أنَّ الحجر مجزئ بالإجماع وأمَّا الماء ففيه خلاف^(٦).

(١) هو: أحمد بن محمد بن هارون أبوبكر المعروف بالخلال، سمع من الحسن بن عرفة، وصحب المروزي وصالح وعبدالله ابني الإمام أحمد وغيرهم، وحدث عنه جماعة منهم: أبو بكر عبدالعزيز ومحمد بن المظفر والحسن الصيرفي، ومن تصانيفه: كتاب الجامع وكتاب العلل وكتاب السنة، توفي سنة ٣١١هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٢/٢-١٥، المقصد الأرشد ١٦٦/١-١٦٧)

(٢) الإنصاف ١٠٥/١

(٣) نقلها عنه: الشالنجي. (انظر: بدائع الفوائد ٤/٢٩٦)

(٤) شرح الزركشي ١/ ٢١٩، وقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٤/١) الآثار الدالة على أنَّ بعض السلف أنكر ذلك وذكر منهم هؤلاء الصحابة المذكورين .

(٥) شرح العمدة ١/ ١٥٤، المبدع ١ / ٨٩.

(٦) شرح الزركشي ١/ ٢١٩، شرح العمدة ١/ ١٥٤ .

القول الآخر: أن الاستنجاء بالماء أفضل منه بالحجارة عند الانفراد.
وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١- حديث أبي هريرة **t** قال: ((نزلت هذه الآية في أهل قباء
(فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا) ^(٥) قال : كانوا يستنجون
بالماء فنزلت هذه الآية فيهم)) أخرجه أبو داود والترمذي
وابن ماجة^(٦).

(١) شرح العمدة ١/ ١٥٤، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٠١، المبدع ١/ ٨٩، الإنصاف
١/ ١٠٥.

(٢) فتح القدير ١/ ١٨٩، الاختيار ١/ ٣٦.

(٣) الكافي ص ١٧، القوانين الفقهية ص ٤١، تنوير المقالة ١/ ٤٧٢، الشرح الكبير
١/ ١١١.

(٤) المهذب مع المجموع ٢/ ٩٨ - ١٠٠، التنبيه ص ١٩.

(٥) سورة التوبة آية (١٠٨).

(٦) أبو داود (٣٨/١ ح ٤٤) كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالماء، والترمذي (٥/
٢٦٢ ح ٣١٠٠) كتاب التفسير باب ومن سورة التوبة، وابن ماجة (١/ ١٢٨ ح
٣٥٧) كتاب الطهارة وسننها باب الاستنجاء بالماء . والحديث ضعف إسناده
النووي في المجموع (٩٩ / ٢) و الحافظ في التلخيص (١٢٣ / ١) وهو كذلك إلا
أنه صحيح باعتبار شواهد كما ذكر ذلك الألباني في الإرواء (١ / ٨٥ ح ٤٥)
وقد صحح النووي بعض شواهد الحديث وهي تدلُّ على المراد (المجموع ٩٩/٢).

٢- أن الماء يطهر المحل، ويزيل العين والأثر، وهو أبلغ في التنظيف من الحجارة^(١).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو أن الاستنجاء بالماء أفضل منه بالحجارة عند الانفراد، وذلك لما يلي:

أ- أن الأصل في طهارة جميع النجاسات هو الماء.

ب- أنه وإن كان هناك خلاف في الاستنجاء بالماء فإن الصحيح هو جوازه، لفعل الرسول **r** كما مرَّ في المسألة السابقة، وليس كل خلاف معتبراً.

ج- أن الله تعالى أثنى على أهل قباء، وذلك يدلُّ على أفضلية ما فعلوه، وقد بين أبو هريرة **t** أنهم كانوا يستنجون بالماء، فهذه المزية هي التي كانت سبباً في الثناء عليهم، فدلَّ ذلك على أفضليتها، والله تعالى أعلم.

[١١] المسألة الثالثة : حكم أثر محل الاستنجاء بالحجارة بعد النقاء.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه طاهر^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو حفص العُكْبَرِي،

(١) المذهب و المجموع ٢ / ٩٨ - ١٠٠، المغني ١ / ٢٠٨، تنوير المقالة ١ / ٤٧٢ .

(٢) المغني ١ / ٢١٩، المبدع ١ / ٢٤٩، الإنصاف ١ / ٣٢٩، ١٠٩.

وابن رَزَيْن (١).

وهو رواية عن الإمام أحمد (٢)، وقول بعض المالكية (٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي هريرة **t** قال : قال رسول الله **r** : ((لا

تستنحوا بروت ولا عظم؛ فإنَّهما لا يطهَّران)) أخرجه الدارقطني (٤).

وجه الدلالة : أنَّ الحديث دلَّ بمفهومه على أنَّ غيرهما يطهَّر؛ حيث نصَّ على أنَّهما لا يطهَّران (٥).

٢ - أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستنجون بالحجارة ويعرقون، ولم ينقل عنهم توقِّي ذلك، ولا الاحتراز منه، ولا ذكر له أصلاً (٦).

(١) المغني ٢/٤٨٦، الإنصاف ١/١٠٩، ٣٢٩.

(٢) نقلها عنه: أحمد بن الحسين. (انظر: المغني ١/٢١٨).

(٣) مواهب الجليل ١/٢٨٤، حاشية الدسوقي ١/١١١.

(٤) الدارقطني (١/٥٦) وقال: إسناده صحيح، وقال الحافظ في الدراية (١/٩٧) : إسناده

حسن.

(٥) المغني ١/٢١٩، سبل السلام ١/١٤٣.

(٦) المغني ١/٢١٩، الذخيرة ١/٢١٢.

٣- القياس على العفو عن ذيل المرأة تصيبه النجاسة (١).

القول الآخر: أنه نجس معفو عنه في محله (٢).

وهو المذهب عند الحنابلة (٣)، والحنفية (٤)، والشافعية (٥)، وقول بعض المالكية (٦).

دليل هذا القول :

أن الحجارة لا تستأصل النجاسة عن المخرج، كما لو أصابت النجاسة موضعاً آخر من البدن فمسحه بالحجارة فإنه لا يطهر (٧).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن أثر محل الاستنجاء بالحجارة طاهر

(١) الذخيرة ٢١٢/١

(٢) أي أن العفو عنه مختص به وهو في محله - أي موضع خروج الغائط - أما في غير محله فإنه نجس غير معفو عنه، فلو جلس في ماء قليل بنجسه، وكذا لو عرق محله فإن العرق يكون نجساً . (المبسوط ٦٠/١، المغني ٢١٩/١، المجموع ٥٩٨/٢، مواهب الجليل ٢٨٤/١)

(٣) المغني ٢١٩/١، المحرر ٧/١، الفروع ١٢٢/١، المبدع ٢٤٨/١، الإنصاف ١٠٩، ٣٢٩/١

(٤) المبسوط ٦٠/١، فتح القدير ١٧٨/١

(٥) المهذب مع المجموع ١٣٦/٣، فتح العزيز مع المجموع ٢٤٢/١

(٦) مواهب الجليل ٢٨٤/١، حاشية الدسوقي ١١١/١

(٧) المغني ٢١٩/١، الكفاية على الهداية ١٧٨/١

بعد الانقضاء، وذلك لما يلي:

أ- قوة ما استدل به أصحاب هذا القول .

ب- أن هذا الأمر تعم به البلوى؛ فلو كان نجساً لبين الرسول ﷺ ذلك لصحابته، والقاعدة أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، والله تعالى أعلم.

[١٢] المسألة الرابعة : هل يجزئ الاستنجاء بالحجارة إذا انسدَّ المخرج وفتح غيره؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجزئ^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والأظهر عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أنه غير السبيل المعتاد، وهو نادر بالنسبة لسائر الناس، فلم تثبت فيه أحكام الفرغ، فأشبهه سائر البدن^(٤).

(١) شرح الزركشي ٢١٩/١، المبدع ٩٠/١، الإنصاف ١٠٧/١ .

(٢) المغني ٢١٨/١، الإنصاف ١٠٧/١ .

(٣) التعليقة ٣١٢/١-٣١٣، فتح العزيز مع المجموع ١٦/٢، روضة الطالبين ١٨٤/١ .

(٤) المغني ٢١٨/١

٢- أن الاقتصار على الحجارة تخفيف على خلاف القياس ورد فيما تعمُّ به البلوى، فلا يلحق به غيره^(١).

القول الآخر: أنه يجزئ .

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، ومذهب المالكية^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول :

أنه صار كالمنخرج فيأخذ أحكامه^(٥).

التّرجيح : الذي يظهر رجحانه أنه لا يجزئ؛ لأن الاستنجاء بالحجارة رخصة في موضع الخارج فاختصت به دون غيره . والله أعلم .

[١٣] المسألة الخامسة: حكم المنيّ.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن المنيّ طاهر^(٦).

(١) فتح العزيز مع المجموع ١/٢١، ٤٧٧/١٦ .

(٢) المغني ١/٢١٨، شرح الزركشي ١/٢١٩، الإنصاف ١/١٠٧ .

(٣) الذخيرة ١/٢٠٩، مواهب الجليل ١/٢٨٥ .

(٤) التعليقة ١/٣١٢-٣١٣، فتح العزيز مع المجموع ٢/١٦، روضة الطالبين ١/١٨٤ .

(٥) المغني ١/٢١٨، فتح العزيز مع المجموع ٢/١٦، مواهب الجليل ١/٢٩٣ .

(٦) مسائل أبي بكر ص ٣٦

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والأظهر عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها^(٤) - في المنيّ - قالت: ((كنت أفرّكه من ثوب رسول الله ﷺ)) أخرجه مسلم^(٥).
- وجه الدلالة: أنّه لو كان نجساً لم يكف فركه، كسائر النجاسات^(٦).

-
- (١) نقلها عنه: خطاب بن بشر. (انظر: الروايتين والوجهين ١/١٥٥)
 - (٢) مختصر الخرقى والمغني ٢/٤٩٧، المحرر ٦/١، شرح العمدة ١/١١٠، الفروع ١/٢٤٧، المبدع ١/٢٥٤، الإنصاف ١/٣٤٠
 - (٣) المذهب والمجموع ٢/٥٥٣، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ١/١٨٧-١٨٨، كفاية الأختيار ص ١١٥، مغني المحتاج ١/٨٠
 - (٤) هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، كنيته أم عبدالله، أسلمت قبل الهجرة، وتزوجها النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة بستين ولها من العمر ست سنين وبنى بها ولها من العمر تسع سنين، وهي من الأكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ، توفيت بالمدينة في رمضان سنة ٥٧هـ وقيل ٥٦هـ وقيل ٥٨هـ. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٥٠-٣٥٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/١٣٩-١٤١)
 - (٥) مسلم (١٩٦/٣) كتاب الطهارة باب حكم المني.
 - (٦) شرح مسلم ٣/١٩٨، شرح العمدة ١/١١١

- ٢ - أنه لا يجب غسله إذا جفَّ، فلم يكن نجساً، كالمخاط^(١).
- ٣ - أنه بدء خلق آدميٍّ، فكان طاهراً كالطين^(٢).
- وأجيب عنه: بأنَّ كونه أصل خلق آدمي لا ينفي صفة النجاسة عنه، كالعلقة^{(٣)(٤)}.
- ونوقش: بأنَّه مختلف في نجاسة العلقة والمضغة، فلا يقاس على مختلف فيه^(٥).

القول الآخر: أنه نجس.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦)، ومذهب الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، وقول

-
- (١) المغني ٢/٤٩٨، المبدع ١/٢٥٤
- (٢) المهذب مع المجموع ٢/٥٥٣، المغني ٢/٤٩٨، المبدع ١/٢٥٤
- (٣) العلقة: قطعة من الدم عامة أو الشديد الحمرة أو الغليظ أو الجامد. (القاموس المحيط ٣/٣٨٦)
- (٤) المبسوط ١/٨١
- (٥) فتح العزيز مع المجموع ١٨٨-١٨٩
- (٦) مختصر الخرقى والمغني ٢/٤٩٧، المحرر ٦/١، شرح العملة ١/١١١، الفروع ١/٢٤٧، المبدع ١/٢٥٤، الإنصاف ١/٣٤٠
- (٧) مختصر الطحاوي ص ٣١، الكتاب واللباب ١/٥١، المبسوط ١/٨١، الهداية والعناية مع فتح القدير ١/١٧٢-١٧٣
- (٨) مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/١٥، التاج والإكليل ومواهب الجليل ١/١٠٤

=

عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث سليمان بن يسار^(٢) قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن المنيّ يصيب الثوب فقالت: ((كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء)) متفق عليه^(٣).

وأجيب عن الاستدلال بالحديث على النجاسة من وجهين^(٤):

الأول: أنه يحمل الغسل في الحديث على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب، جمعاً بينه وبين حديث fark.

=

الشرح الصغير ٢٢/١

(١) المجموع ٥٥٣/١، مغني المحتاج ٨٠/١

(٢) هو: سليمان بن يسار الهلالي المدني، تابعي، وهو أحد الفقهاء السبعة، سمع من: ابن عمر وابن عباس وجابر وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، وروى عنه جماعة من التابعين منهم: عمرو بن دينار ونافع والزهري وقتادة، قال فيه أبو زرعة الرازي: ثقة مأمون فاضل عابد، توفي سنة ١٠٩ هـ وقيل ١٠٣ هـ، وله من العمر ٧٣ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٣٤/١-٢٣٥)

(٣) البخاري (٣٩٧/١ ح ٢٣٠) كتاب الوضوء باب غسل المني وفركه، ومسلم (١٩٧/٣)

كتاب الطهارة باب حكم المني.

(٤) فتح الباري ٣٩٧/١-٣٩٨

- الثاني: أنّه ليس في الحديث ما يدلُّ على نجاسة المنيّ؛ لأنَّ غسلها فعل وهو لا يدلُّ على الوجوب بمجرده.
- ٢ - أنّه مائع خارج من الفرج يوجب الغسل، فكان نجسًا، كالحيض والنفاس^(١).
- ٣ - وأجيب عنه: بأنّ المنيّ أصل الآدميّ المكرم، فهو بالطّين أشبه، بخلاف دم الحيض والنفاس^(٢).
- ٤ - أنّه خارج معتاد من السبيل، فأشبهه البول^(٣).
- وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالمنيّ بدء خلق آدميّ بخلاف البول^(٤).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ المنيّ طاهر؛ لأنّ الأصل فيه الطّهارة، ولا دليل يدل على نجاسته^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ١/١٥٦، المبسوط ١/٨١

(٢) المجموع ٢/٥٥٥

(٣) المغني ٢/٤٩٨، المبدع ١/٢٥٤

(٤) المغني ٢/٤٩٨، المبدع ١/٢٥٤

(٥) بدائع الفوائد ٣/١٠١، فتاوى اللجنة الدائمة ٥/٣٨٠-٣٨١، الشرح الممتع ١/٣٨٨

[١٤] المسألة السادسة : حكم الحذاء والخفّ بعد الدّلّك بالتُّراب^(١) .
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه طاهر^(٢) .
 وحزم به في المنوّر^(٣)، والمنتخب^(٤)، والوجيز^(٥)، وقدمه في الفائق، ومال

(١) هذه المسألة متفرعة عن مسألة إجزاء الدلك في الحذاء والخف وهو رواية عن الإمام أحمد وعنه رواية في غير نجاسة البول والعذرة ورواية عند الحنفية في النجاسة إذا كان لها جرم وجفت ورواية عند المالكية في أرواث الدواب وأبوالها وقول عند الشافعية وهو القديم فيما إذا كانت النجاسة جافة .
 (انظر : المدونة ٢١/١، المهذب مع المجموع ٥٩٨/١، الهداية ٢٢/١، الاختيار ٣٣/١) .

(٢) المغني ٤٨٨/٢، المحرر ٧/١، المبدع ٢٤٦/١، الإنصاف ٣٢٤/١ .

(٣) المنوّر في راجح المحرر لتقي الدين أحمد بن محمد الأدمي .

(انظر: الإنصاف ١٤/١)

(٤) المنتخب في الفقه لعبد الوهاب بن عبد الواحد الشيرازي المعروف بابن الحنبلي .

(انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٢٠، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٤١/٢)

(٥) الوجيز في الفقه للحسين بن يوسف بن السري الدجيلي، وقد نظمه نصر الله الجلال التستري .

(انظر: الإنصاف ١٤/١، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٤٥/٢)

إليه ابن عبيدان^{(١)(٢)}.

وهو من مفردات المذهب الحنبلي^(٣).

دليل هذا القول :

حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **e** قال: ((إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإنَّ التُّراب له طهور)) ومعناه حديث عائشة . أخرجهما أبو داود^(٤).

وجه الدلالة من الحديث : أنه نصُّ على أنَّ التُّراب يطهر النعل.

(١) ابن عبيدان: هو عبدالرحمن بن محمود بن عبيدان البعلي، ولد سنة ٦٧٥هـ، تفقه على شيخ الإسلام بن تيمية، وصحب الشيخ عماد الدين الواسطي، وقرأ عليه جماعة منهم: عز الدين ابن شيخ السَّلامية، ومن مصنفاته كتاب المطلع في الأحكام مرتب على أبواب المقنع وشرح قطعة من أول المقنع وجمع زوائد المحرر على المقنع، توفي سنة ٧٣٤هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٤٢٣-٤٢٥، المنهج الأحمد ٦١-٦٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٥٥)

(٢) الوجيز ١/١٣٩، المبدع ١/٢٤٦، الإنصاف ١/٣٢٤

(٣) الإنصاف ١/٣٢٤ .

(٤) سنن أبي داود (١/٢٦٧ - ٢٦٨ ح ٣٨٥، ٣٨٧) كتاب الطهارة باب في الأذى يصيب النعل . وقال الشوكاني (نيل الأوطار ١/٥٨) : إنَّ روايات الحديث يقوي بعضها بعضا فتنهض للاحتجاج بها . وكذا قال الصنعاني (سبل السلام ١/٢٥٨) وصحح الحديث ابن حبان، والألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٧٧ ح ٣٧٣، ٣٧١) .

القول الآخر: أنه نجس ولكن يعفى عنه في الصلاة.
وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أبي سعيد الخدري **t** وفيه أن الرسول **e** قال: ((إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله قدراً أو أذى فليمسحه وليصلّ فيهما)) أخرجه أبو داود^(٥).
- ٢ - القياس على أثر الاستنجاء، بجامع تكرار النجاسة فيهما وحصول المشقة بالغسل في كل مرة^(٦).
- الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّهما يكونان طاهرين، للنص على أنّ التراب يطهرهما، وأمّا القياس على أثر محل الاستنجاء فقد تقدمت

(١) المغني ٤٨٨/٢، الإنصاف ٣٢٤/١ .

(٢) بدائع الصنائع ٨٤/١-٨٥، الكفاية ١٧١/١ - ١٧٢ .

(٣) مواهب الجليل ١٥٣/١-١٥٤، الشرح الكبير ٧٥/١ .

(٤) المهذب مع المجموع ٥٩٨/٢، فتح العزيز مع المجموع ٤٤/٤ .

(٥) سنن أبي داود (١/٢٥٠ ح ٦٥٠) كتاب الطهارة باب الصلاة في النعل . وصححه

الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/١٢٨ ح ٦٠٥) .

(٦) المهذب مع المجموع ٥٩٨/٢، المغني ٤٨٨/٢، فتح العزيز مع المجموع ٤٥/٤ .

المسألة وترجَّح أنَّ محل أثر الاستنجاء طاهر^(١)، فيكون القياس دليلاً على الطهارة، والله تعالى أعلم.

[١٥] المسألة السابعة : كم يغسل المحل الذي أصابه ماء بعض غسلات محل آخر نجس قبل تمام السبع^{(٢)؟}.
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يغسل سبعا^(٣).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقي في ظاهر كلامه^(٤).
دليل هذا القول :

أنَّها نجاسة، فلا يراعى فيها حكم المحل الذي انفصلت عنه، كمحل الاستنجاء^(٥).

(١) انظر: المسألة رقم (١١) .

(٢) الخلاف في المسألة ينحصر بين القائلين بوجوب التسبيع في غسل النجاسات سواء من ولوغ الكلب في الإناء لنجاسته كما هو مذهب الشافعية والحنابلة أم من سائر النجاسات كما هو المذهب عند الحنابلة . (الأم ٣٢/١ ، الانتصار ٤٨٥/١ ، فتح العزيز مع المجموع ٢٦٠/١ ، الإنصاف ٣١٣/١ ، ٣١٠) .

(٣) المغني ٧٧/١ ، الإنصاف ٣١٥/١ .

(٤) المغني ٧٧/١ ، الإنصاف ٣١٥/١ .

(٥) المغني ٧٧/١ .

وأجيب عنه: بأنَّ العلة في التخفيف في محل الاستنجاء هو محلها، فلمَّا زالت عنه زال التخفيف، وأمَّا العلة في التخفيف ههنا فهي قصور حكمها بما مرَّ عليها من الغسل^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنَّه يغسل بعدد ما بقي بعد تلك الغسلة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والقول الجديد عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أنَّ المنفصل بعض المتَّصل، و المتَّصل يطهر بذلك، فكذا المنفصل^(٤).

٢ - أنَّها نجاسة تطهر في محلها بدون السبع، فطهرت به في مثله، قياساً عليه^(٥).

(١) المغني ٧٨/١

(٢) المغني ٧٧/١، الفروع ٢٣٦/١، الإنصاف ٣١٥/١ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٢٧٢/١، المجموع ١٥٩/١ .

(٤) المغني ٧٨/١

(٥) المغني ٧٨/١، الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٢١/١ .

القول الثالث : يغسل بعدد ما بقي مع تلك الغسلة.
وهو وجه عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

دليل هذا القول :

أنَّ حكم الغسالة يأخذ حكم المحل قبل استعمالها فيه، كما في المستعمل في الحدث^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو:

أولاً: إنَّ كانت النجاسة من غير ولوغ الكلب فلا يشترط فيها العدد على الصحيح، بل تغسل حتى يغلب على الظن طهارة المحل.
ثانياً: إنَّ كانت النجاسة من ولوغ الكلب فيغسل سبعا لورود النصِّ في ذلك^(٤).

ولأنَّ الحكمة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا قد تكون لنجاسة، وقد تكون تعبدًا، وقد تكون لشيء يخص لعاب الكلب من وجود جراثيم ضارة فيه تضر الإنسان الذي يستخدم الإناء الذي ولغ فيه الكلب، والله تعالى أعلم.

(١) الإنصاف ٣١٥/١

(٢) فتح العزيز مع المجموع ٢٧٢/١، المجموع ١٥٩/١ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٢٧١/١ .

(٤) كما في حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب وسيأتي في المسألة التالية .

[١٦] المسألة الثامنة: استخدام الأشنان^(١) ونحوها بدل التراب في غسل نجاسة الكلب، هل يجزئ؟^(٢)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجزئ إلا عند عدم التراب، أو إفساده المغسول به^(٣).

وجزم به في الإفادات، وصححه في المستوعب^(٤)، واستظهر المجد، وابن عبد القوي، وابن عبيدان أنه يسقط التراب إذا تضرر المحل^(٥). وهو قول عند الشافعية^(٦).

(١) الأشنان: بضم الهمزة وكسرهما نبات من الحمض منقّ تغسل به الأيدي نافع للجرب والحكة. (انظر: القاموس المحيط ٢٨٠/٤، لسان العرب ١٨/١٣)

(٢) الخلاف في المسألة محصور بين القائلين بالترتيب في غسل نجاسة الكلب وهو مذهب الشافعية والحنابلة. (انظر: المذهب مع المجموع ٥٨٠/٢، المغني ٧٣/١).

(٣) المغني ٧٥/١، الإنصاف ٣١٢/١.

(٤) المستوعب: بكسر العين، لمحمد بن عبد الله السامري المعروف بابن سنيينة، وهو كتاب مختصر الألفاظ، كثير الفوائد والمعاني، وقال فيه ابن بدران: أحسن متن صنف في مذهب الإمام أحمد وأجمعه. (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٠-٢٣١، مفاتيح الفقه الحنبلي ١١٢/٢، ٢٤٢)

(٥) الإنصاف ٣١١/١-٣١٢.

(٦) المذهب مع المجموع ٥٨٣/٢، فتح العزيز مع المجموع ٢٦٣/١.

دليل هذا القول :

أنَّ النَّصَّ ورد في التُّراب، فلا يجوز العدول عنه إلا للضرورة، وهي موجودة هنا^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني : أنَّه لا يجزئ مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي هريرة **t** قال : قال رسول الله **e** : ((طهور إناء

أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهنَّ
بالتُّراب)) أخرجه مسلم^(٤).

وجه الدلالة : أن الحديث نصٌّ في التُّراب.

٢ - أنَّها طهارة نُصَّ فيها على التُّراب، فلا يقوم غيره مقامه،

(١) فتح العزيز مع المجموع ٢٦٣/١ .

(٢) الهداية ٢١/١، المغني ٧٤/١، المبدع ٢٣٧/١، الإنصاف ٣١٢/١ .

(٣) المهذب مع المجموع ٥٨٣/٢، فتح العزيز مع المجموع ٢٦٣/١ .

(٤) مسلم (١٨٣/٣ مع النووي) كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب .

كَالْتَيْمِّمِ^(١).

٣- أن الأمر فيه تعبد غير معقول، فلا يجوز القياس فيه^(٢).

القول الثالث : أنه يجزئ مطلقاً.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، وقول للشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١- أن نصّه على الثراب تنبيه على ما هو أبلغ منه في التَّنْظِيفِ^(٥).
- ٢- القياس على الدباغ والاستجمار حيث يقوم فيهما غير ما نُصَّ عليه في طهارتهما - وهو الشَّبُّ^(٦) والْقَرْظُ^(٧) في الدِّبَاغِ، والحجارة في الاستجمار - مقامهما، والعلة الجامعة بينهما هو أنه تطهير نجاسة نُصَّ فيها على جامد فلم يختص به^(٨).

(١) التمام ٩٨/١، المغني ٧٤/١ .

(٢) المغني ٧٤/١ .

(٣) التمام ٩٨/١، المغني ٧٤/١، المبدع ٢٣٧/١ .

(٤) المذهب مع المجموع ٥٨٣/٢، فتح العزيز مع المجموع ٢٦٣/١ .

(٥) الكافي ١٦١/١، المبدع ٢٣٧/١ .

(٦) الشَّبُّ : حجر يدبغ به الجلود. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٤٣٩/٢) .

(٧) الْقَرْظُ : ورق السِّلَم وهو يدبغ به الجلود. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٤٣/٤) .

(٨) المذهب مع المجموع ٥٨٣/٢، التمام ٩٨/١، المغني ٧٤/١، فتح العزيز مع المجموع

٢٦٣/١ .

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يجزئ غير التُّراب، ولكن إذا عدم التُّراب أو كان يُفسد المغسول به فإنَّ استعمال الأُشنان وغيرها من المنظفات أولى من عدمه؛ وذلك لأنَّ الشارع نصَّ على التراب ولم يشر إلى الأُشنان ونحوها مع أنّها كانت موجودة في عهد الرسول ^(١)، والله تعالى أعلم.

(١) الشرح الممتع ١/٣٥٦-٣٥٧ .

الفصل الثالث: في الوضوء

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى : حكم السّواك للرسول ٣ .

المسألة الثانية : حكم غسل الكفين للقائم من نوم الليل.

المسألة الثالثة : حكم أخذ ماء جديد للأذنين.

المسألة الرابعة : حكم ارتفاع الحدث إذا نوى ما تسنُّ له الطهارة.

المسألة الخامسة : الصدغ وموضع التحذيف هل هما من الرأس أو من الوجه؟.

المسألة السادسة : حكم غسل اليد الزائدة أو الأصبع الثابتة في غير محل الفرض إذا تميزت.

المسألة السابعة : غسل الرأس بدل مسحه هل يجزئ ؟.

[١٧] المسألة الأولى : حكم السّواك للرسول e.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه سنة^(١).

أدلة هذا القول :

- ١- حديث واثلة بن الأسقع t^(٢) أن رسول الله e قال: ((أمرت بالسّواك حتى خشيت أن يكتب علي)) أخرجه أحمد والطبراني في الكبير^(٣).
- ٢- أن الأصل مشاركة الرسول e أمته في الأحكام^(٤)، والسّواك ليس بواجب عليهم، لحديث أبي هريرة t عن النبي e قال: ((لولا أن أشقّ على أمي لأمرتهم بالسّواك عند كل وضوء)) أخرجه مسلم موصولاً والبخاري تعليقا^(٥). ولفظ

(١) شرح العمدة ٢١٩/١، شرح الزركشي ١٦٥/١، المبدع ٩٩/١.

(٢) هو: واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر، ويقال ابن الأسقع بن عبدالعزيز بن عبدالمطلب الكنانى الليثي، أسلم وهاجر والنبي ﷺ يتجهز لتبوك وشهدها معه، وكان من أهل الصفة، وهو ممن روى الحديث عن الرسول ﷺ، توفي بدمشق سنة ٨٥هـ - أو ٨٦هـ، وله من العمر ٩٨ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٤٢/٢ - ١٤٣، الإصابة في تمييز الصحابة ٣١٠/٦)

(٣) المسند (٤٩٠/٣) والمعجم الكبير (٧٦/٢٢) وحسن العراقي إسناده في طرح التثريب (٧٠/٢) وكذا الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢٩٣/١ ح ١٣٧٦).

(٤) شرح العمدة ٢١٩/١

(٥) مسلم (١٤٣/٣) مع النووي) كتاب الطهارة باب السواك، والبخاري تعليقا

مسلم ((عند كل صلاة)). قال الإمام الشافعي : ولو كان واجباً لأمرهم به، شقَّ أو لم يشقَّ^(١).

القول الآخر: أنه واجب.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والصحيح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر^(٥): ((أن الرسول ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر، فلمَّا شقَّ عليه

=

(١٨٧/٤ مع الفتح) كتاب الصوم باب سواك الرطب واليابس للصائم.

(١) مختصر المزني (٩٤/٨ مع الأم)

(٢) شرح العمدة ٢١٨/١، شرح الزركشي ١٦٥/١، المبدع ٩٩/١، التوضيح ٢٢٨/١، شرح المنتهى ٣٨/١.

(٣) التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣٩٣/٣-٣٩٤، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢١١/٢

(٤) روضة الطالبين ٣٤٦/٥، الخصائص الكبرى ٢٢٩/٢، المواهب اللدنية ٦٠٠/٢، مرشد المختار ص ٧٩

(٥) هو: عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري، ولد في السنة الرابعة من الهجرة، ووالده حنظلة هو المعروف بغسيل الملائكة، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله ﷺ، قتل يوم الحرة وكان أمير الأنصار يومئذ سنة ٦٣ هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨/٤-٥٩)

- ذلك أُمر بالسَّوَّاء لكل صلاة ((أخرجه أبو داود^(١) .
- ٢ - حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: ((ثلاثة هنَّ علي فرائض ولكم سنَّة : الوتر والسَّوَّاء وقيام الليل)) أخرجه البيهقي والطبراني في الأوسط . وقال البيهقي في إسناده : موسى بن عبد الرحمن هذا ضعيف ولم يثبت في هذا إسناده^(٢) .

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن السَّوَّاء في حق النبي ﷺ سنَّة؛ لأنَّ الأصل عدم الخصوصية، وأنَّ النبي ﷺ مشارك لأُمَّته في الأحكام. وأما حديث عبدالله بن حنظلة رضي الله عنهما فقد يفسره حديث واثلة **t**، والله تعالى أعلم.

[١٨] المسألة الثانية : حكم غسل الكفين للقائم من نوم الليل.

- (١) سنن أبي داود (٤١/١ ح ٤٨) كتاب الطهارة باب السَّوَّاء . وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٢/١ ح ٣٨)
- (٢) البيهقي (٣٩/٧)، والطبراني في الأوسط (٣١٥/٣ ح ٣٢٦٦) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٤/٨) : رواه الطبراني في الأوسط وفيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني وهو كذاب .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه واجب^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٤).

دليل هذا القول :

حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **r** قال: ((إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)) متفق عليه^(٥).

وجه الدلالة : أن الأمر يقتضي الوجوب^(٦).

وأجيب عن وجه الاستدلال من الحديث: بأن آخر الحديث يقتضي استحباب الغسل؛ للتعليل بقوله: ((فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)) يعني في مكان طاهر من بدنه أو نجس، فقد علل الرسول **e** بتوهم النجاسة، وذلك يقتضي الندبية لا الوجوب، استصحاباً للأصل وهو

(١) الإنصاف ١/١٣٠ .

(٢) نقلها عنه: حنبل. (انظر: الروايتين والوجهين ١/٦٩)

(٣) الروايتين والوجهين ١/٦٩، المغني ١/١٤٠، الإنصاف ١/١٣٠ .

(٤) الإنصاف ١/١٣٠، المنح الشافيات ١/٣١٧، الفتح الرباني ص ٦٧.

(٥) سبق تخريجه ص (٥٣)

(٦) المغني ١/١٤٠، شرح العمدة ١/١٧٤ .

الطَّهارة^(١).

ونوقش: بأنَّ الحكمة التي شرع من أجلها الغسل غير واضحة، وإنَّما يغلب عليها التَّعبُدية^(٢).

القول الآخر: أنَّه مستحب.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفيَّة^(٤)، والمالكيَّة^(٥)، والشافعيَّة^(٦).

أدلة هذا القول :

١ - قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) الآية^(٧).

وجه الدلالة : أنَّ القائم من النَّوم داخل في عموم الآية، وقد أمره الله تعالى بالوضوء من غير غسل الكفين في أوله، والأمر بالشيء

(١) عمدة القاري ١٨/٣، حاشية الروض المربع ١٦٨/١

(٢) تيسير العلام ١٦/١

(٣) الروايتين و الوجهين ٦٩/١، المغني ١٤٠/١، الإنصاف ١٣٠/١ .

(٤) فتح القدير ١٨/١ - ١٩، الاختيار ٨/١ .

(٥) المنتقى ٤٨/١، مواهب الجليل ٢٤٢/١ .

(٦) فتح العزيز مع المجموع ٣٩٤/١، مغني المحتاج ٥٧/١ .

(٧) سورة المائدة آية (٦) .

يقتضي حصول الإجزاء به^(١).

٢ - أنه قيام من نوم فلم يوجب غسل اليدين منفرداً، كنوم النهار^(٢).

وأجيب عنه: بأنه لا مجال للقياس في هذه المسألة؛ لأنَّ الغالب أنَّ الحكمة من الغسل تعبدية^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ غسل اليدين للقائم من نوم الليل واجب قبل أن يدخلهما في الإناء؛ لظاهر الحديث، خصوصاً وأنَّ العلة تعبدية في هذا الأمر فيما يظهر^(٤).

وأما الاستدلال بعموم الآية فيجاب عنه بأنَّ الحديث خاص، والخاص مقدم على العام، والله تعالى أعلم.

[١٩] المسألة الثالثة: حكم أخذ ماء جديد للأذنين .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يؤخذ للأذنين ماء جديد فيمسحان

(١) المغني ١/١٤٠.

(٢) الروايتين و الوجهين ١/ ٦٩ .

(٣) تيسير العلام ١/١٦

(٤) تيسير العلام ١/١٦

به بعد أن يمسحاً بماء الرأس^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي عبد الوهاب قاضي حرّان^(٢)(٣).

دليل هذا القول :

الجمع بين الأحاديث الدالة على الاستحباب وعلى عدمه الواردة في الأقوال الآتية^(٤).

وأجيب عنه: بأنّه لم يثبت عن النبي ﷺ أنّه أخذ ماءً جديداً لأذنيه^(٥).

الأقوال الأخرى:

(١) شرح العمدة ١/١٩١، الإنصاف ١/١٣٥-١٣٦.

(٢) القاضي عبد الوهاب: هو عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب بن جَلْبَة الحراني، أبو الفتح قاضي حرّان، تفقه على القاضي أبي يعلى وصحب الشريف أبا القاسم الزيدي، ومن مصنفاته: مختصر المجرد ورؤوس المسائل، قتل على يد صاحب حرّان مسلم بن قريش الرافضي سنة ٤٧٦هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/٢٤٥، المنهج الأحمد ٢/٤١٦-٤١٨)

(٣) شرح العمدة ١/١٩١، قواعد ابن رجب ص ١٦ القاعدة رقم (١٢)، الإنصاف ١/١٣٥

(٤) قواعد ابن رجب ص ١٦.

(٥) زاد المعاد ١/١٨٧.

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يستحب أخذ ماء جديد لهما .

وهو رواية عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(١)، ومذهب المالكية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث عبد الله بن زيد **t**^(٣) ((أنه رأى رسول الله **e** يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الذي أخذ لرأسه)) أخرجه البيهقي^(٤).

(١) المغني ١/١٥٠، المبدع ١/١١٠، الإنصاف ١/١٣٥ .

(٢) المدونة ١/١٦، الكافي ص ٢٣، القوانين الفقهية ص ٣٠، الشرح الكبير ١/٩٨ .

(٣) هو: عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري من بني النجار، شهد أحداً وما بعدها واختلف في شهوده بدرأ، وهو قاتل مسيلمة الكذاب مع وحشي بن حرب **t**، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله **r**، قتل يوم الحرة بالمدينة سنة ٦٣هـ، وله من العمر ٧٠ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٦٧ - ٢٦٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٧٢-٧٣)

(٤) البيهقي (١/٦٥) وقال: هذا إسناد صحيح. والحديث شاذ فلا يصح وممن حكم عليه بالشذوذ الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٤٢٤ ح ٩٩٥) وكأن الحافظ يميل إليه في التلخيص (١/١٠١) وقد نقل كلام ابن دقيق العيد فقال: ذكر الشيخ نقى الدين ابن دقيق في الإمام أنه رأى في رواية ابن المقرئ عن ابن قتيبة عن حرمله بهذا الإسناد ولفظه ((ومسح رأسه بماء غير فضل يديه)) ولم يذكر الأذنين ١.هـ.

- ٢- ما ورد أن ابن عمر رضي الله عنهما^(١) كان يأخذ لأذنيه ماءً جديداً . أخرج مالك في الموطأ^(٢) .
- ٣- أنهما كالعضو المنفرد، وإنما هما من الرأس على وجه التبع^(٣) .

القول الثالث : أنه لا يسن أخذ ماء جديد لهما .

=

- قلت : وقريباً من هذا اللفظ عند مسلم (١٢٤/٣) كتاب الطهارة باب آخر في صفة الوضوء . وقد خالف الهيثم بن خارجة - راوي حديث أخذ الماء للأذنين - غيره من الثقات الذين رووا أنه أخذه لرأسه . وأما تصحيح النووي (المجموع ١/٤١٤) فلعله من حيث الإسناد كما فعل البيهقي فصحيح الإسناد و لا تعارض بين القولين فقد يصح الإسناد و لكن يكون المتن شاذاً . و الله أعلم .
- (١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم مع أبيه قبل بلوغه سنة ثلاث من البعثة، وهاجر وعمره عشر سنين، وأول ما شهد من الغزوات الخندق، كان شديد الإلتباع لآثار النبي ﷺ، وكان من المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ بل إنه يعدُّ من حيث الكثرة بعد أبي هريرة ^t، وهو أحد العبادلة الأربعة، وأحد فقهاء الصحابة، توفي بمكة سنة ٧٣هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٧٨ - ٢٨١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٠٧ - ١٠٩)
- (٢) الموطأ (١/٧٤ مع المنتقى) كتاب الطهارة باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين . وصح ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما ابن القيم في الزاد (١/١٨٧) .
- (٣) الكافي ١/٦٦ .

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الحنفية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما^(٣) ((أنه رأى الرسول e يتوضأ - فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً - قال : ومسح برأسه وأذنيه مسحاً واحدة)) أخرجه أبو داود^(٤).
- ٢ - حديث أبي أمامة t^(٥) أن الرسول e قال: ((الأذنان من

(١) الروايتين و الوجهين ٧٣/١، شرح الزركشي ١٧٥/١، الإنصاف ١٣٥/١

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٨، المبسوط ٦٤/١، الاختيار ٨/١ .

(٣) هو: عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي، ابن عم رسول الله r، خبر الأمة وترجمان القرآن، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وهو من المكثرين من الرواية عن الرسول r، ومن فقهاء الصحابة، توفي بالطائف سنة ٦٨هـ، وله من العمر ٧١ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٧٤-٢٧٦، الإصابة في تمييز الصحابة ٩٠/٤-٩٤)

(٤) أبو داود (٩٢/١ ح ١٣٣) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي e .

(٥) هو: أسعد بن زرارة بن عُدس بن عبيد الأنصاري الخزرجي النجاري، أسلم قديماً وشهد العقبتين وكان نقيباً على قبيلته، وقيل إنه أول من قدم بالإسلام المدينة، مات في المدينة قبل بدر فقيلاً في الشهر التاسع من الهجرة وقيل والنبي r بيني المسجد، وقيل إنه أول ميت صلى عليه النبي r وأول من دفن في البقيع من الأنصار. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ١/٣٢-٣٣)

الرأس)) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(١).

وجه الدلالة: أنَّ المراد في الحديث إمَّا أنَّ يكون بيان الحقيقة وهو مشاهد لا يحتاج فيه إلى بيان، أو يكون المراد أنَّهما ممسوحان كالرأس، وهذا بعيد، فاتفق العضوين في الفرض لا يوجب إضافة أحدهما إلى الآخر، فعرفنا أنَّ المراد أنَّهما ممسوحان بالماء الذي مسح به الرأس^(٢).

٣- حديث عبد الله الصنابجي^(٣) وفيه ((فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه)) أخرجه النسائي^(٤).

وجه الدلالة : أنَّ قول الرسول **e** : ((حتى تخرج من أذنيه)) دليل على

(١) أبو داود (٩٣/١ ح ١٣٤) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي **e**، والترمذي (٥٣/١ ح ٣٧) كتاب الطهارة باب ما جاء أنَّ الأذنين من الرأس، وابن ماجه (١٥٢/١ ح ٤٤٤) كتاب الطهارة وسننها باب الأذنان من الرأس، وحسن الترمذي الحديث وصححه أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي (٥٣/١) والألباني في الإرواء (١٢٤/٠١ ح ٨٤).

(٢) المبسوط ٦٥/١.

(٣) هو: عبد الله الصنابجي، وقيل: أبو عبد الله، وهو عبد الرحمن بن عسيلة، وهو لم يسمع من النبي **e**، وقيل هما رجلان، فهو مختلف فيه وفي صحبته. (انظر: تهذيب الكمال ٣٤٣/١-٣٤٥، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٤٤-١٤٥)

(٤) النسائي (٧٤/١) كتاب الطهارة باب مسح الأذنين مع الرأس، وقال الشوكاني في نيل الأوطار (١٩٠/١): الحديث رجاله رجال الصحيح.

أنَّ الأذنين داخلتان في مسمى الرأس ومن جملة^(١).

القول الرابع: أنَّه يشترط أنْ يمسح الأذنين بغير الماء الذي مسح به الرأس. وهو مذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث عبد الله بن زيد المتقدم في أدلة القول الثاني .
 - ٢ - ما رُوِيَ أَنَّ النبي ﷺ مسح رأسه وأمسك مسبّحته لأذنيه. قال النووي : هو حديث ضعيف أو باطل لا يعرف^(٣).
 - ٣ - أنَّه عضو يتميز عن الرأس في الاسم والخلقة، فلا يتبعه في الطهارة، كسائر الأعضاء^(٤).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه هو أنَّه يمسح أذنيه بالماء الذي يمسح به رأسه ولا يستحب أخذ ماء جديد ولا يشترط، وذلك لما يلي :

(١) نيل الأوطار ١/١٩٠ .

(٢) المهذب والمجموع ١/٤١٣، ٤١٠، فتح العزيز مع المجموع ١/٤٢٧، ومسح الأذنين عندهم من سنن الوضوء، فهذا شرط لسنة مسحهما لا لجوبه.

(٣) المجموع ١/٤١١ .

(٤) المهذب مع المجموع ١/٤١٠ .

أ- قوة ما استدل به أصحاب هذا القول .

ب- أنه لا يصح حديث في أخذ ماء جديد، فما لم يثبت فلا نتعبد الله عز وجل بشيء لم يشرعه في كتابه ولا على لسان رسوله ﷺ، خاصة وأن أمور العبادات توقيفية .

أمّا فعل ابن عمر رضي الله عنهما فهو فعل صحابي وقد خالفه فعل الرسول ﷺ فلا يتبع فيه، فقد يكون لم يسمع من الرسول ﷺ في ذلك شيئاً، ورأى أنّهما عضوان منفردان فأخذ لهما ماءً جديداً، والله تعالى أعلم.

[٢٠] المسألة الرابعة : حكم ارتفاع الحدث إذا نوى ما تسنُّ له الطَّهارة .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الحدث لا يرتفع إذا نوى ما تسنُّ له الطَّهارة^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي، والشيرازي^(٢)، وصححه ابن عقيل^(١)،

(١) التمام ٨٧/١، شرح الزركشي ١٨٢/١، المبدع ١١٨/١، الإنصاف ١٤٥/١ .

(٢) هو: عبدالواحد بن محمد بن علي أبو الفرج الشيرازي المقدسي، تفقه على القاضي

والسامري^(٢)، والناظم^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب المالكية^(٥)، والأصح عند

=

أبي يعلى وصحبه سنين عدة، وسمع من أبي الحسن السمسار وأبي عثمان الصابوني، ومن مصنفاته: المبهج والإيضاح والتبصرة في أصول الدين، توفي سنة ٤٨٦هـ بدمشق. (انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ١٧٩/٢-١٨١، المنهج الأحمد ١٢-٧/٣)

(١) هو: علي بن عقيل بن محمد البغدادي، أبو الوفاء، ولد سنة ٤٣١هـ، أخذ العلم عن جماعة منهم: القاضي أبو يعلى، وأبو الفضل الهمداني، وأبو محمد التميمي، ومن تلامذته: ابن ناصر، وعمر المغازلي، وأبو القاسم الناصحي، وله مصنفات كثيرة في أنواع العلوم منها: الفنون، والفصول، والواضح في أصول الفقه، والتذكرة، توفي سنة ٥١٣هـ. (انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ٢٤٥/٢-٢٥٠، المنهج الأحمد ١٠٠-٧٨/٣)

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن الحسين السامري، ويعرف بابن سُنَيْتَة، ولد سنة ٥٣٥هـ بسامرا، سمع من ابن البطي وأبي حكيم النهرواني وعبد اللطيف بن أبي سعد، وكتب عنه ابن الساعي المؤرخ، وأجاز للشيخ عبد الرحيم بن الزجاج، ومن مصنفاته: المستوعب والفروق والبستان في الفرائض، توفي سنة ٦١٦هـ ببغداد. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ١٢١/٤-١٢٢، المقصد الأرشد ٤٢٣/٢-٤٢٤)

(٣) شرح الزركشي ١٨٢/١، المبدع ١١٨/١، الإنصاف ١٤٥/١

(٤) التمام ٨٧/١، المغني ١٥٨/١، شرح الزركشي ١٨٢/١، المبدع ١١٨/١، الإنصاف ١٤٥/١.

(٥) الكافي ص ٢٠، مواهب الجليل ٢٣٧/١، حاشية الدسوقي ٩٤/١.

الشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - القياس على من نوى التبرّد^(٢).
- ٢ - أنّ الفعل الذي قصد إليه يصح فعله مع بقاء الحدث، فلم يتضمن القصد إليه القصد برفع الحدث، كما تضمنه القصد إلى ما تجب الطهارة له^(٣).

القول الآخر: أنّه يرتفع .

وهو رواية عن الإمام أحمد، وهي المذهب عند الحنابلة^(٤)، وقول عند المالكية^(٥)، ووجه عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول :

-
- (١) المهذب والمجموع ٣٢٤/١، فتح العزيز مع المجموع ٣٢٢/١ .
 - (٢) المبدع ١١٨/١ .
 - (٣) فتح العزيز مع المجموع ٣٢٢/١، مواهب الجليل ٢٣٧/١ .
 - (٤) التمام ٨٧/١، المغني ١٥٨/١، شرح الزركشي ١٨٢/١، المبدع ١١٨/١، الإنصاف ١٤٥/١ .
 - (٥) المنتقى ٥٢/١، مواهب الجليل ٢٣٧/١ .
 - (٦) المهذب والمجموع ٣٢٤/١، فتح العزيز مع المجموع ٣٢٢/١ .

- ١ - أنه نوى طهارة شرعية فصحت منه^(١).
 - ٢ - أنه توضأ لما تشرع له الطهارة، فأشبهه إذا توضأ للطواف أو مس المصحف^(٢).
 - ٣ - أنه قصد أن يكون ذلك الفعل على أكمل أحواله، ولن يكون كذلك إلا إذا ارتفع الحدث^(٣).
 - ٤ - أنه نوى شيئاً من ضرورة صحة الطهارة وهو الفضيلة الحاصلة لمن فعل ذلك وهو على طهارة فصحت طهارته كما لو نوى بها ما لا يباح إلا بها^(٤).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنه يرتفع حدثه؛ لأنه إذا نوى ما تسنُّ له الطهارة فمعنى ذلك أنه نوى رفع الحدث لأجل فعل هذا المسنون^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١/١٥٨، المبدع ١/١١٨.

(٢) التمام ١/٨٧.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١/٣٢٢.

(٤) المغني ١/١٥٨.

(٥) الشرح الممتع ١/١٦١.

[٢١] المسألة الخامسة: الصَّدُغ^(١) وموضع

التحذيف^(٢) هل هما من الرأس أو من الوجه؟.

اختلف النقل في هذه المسألة عن ابن حامد على قولين:

- الأول: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ موضع التحذيف من الوجه دون الصدغ^(٣).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن قدامة، وهو ظاهر كلام ابن أبي عمر^(٤)(١).

(١) الصَّدُغ : بضم الصاد، هو ما بين العين والأذن، والشعر المتدلي على هذا الموضع، والمراد به عند الفقهاء : الشعر الذي بعد إنتهاء العذار وهو ما يجاذي رأس الأذن ويتزل عن رأسها قليلاً . (انظر: المغني ١/١٢٨، القاموس المحيط ٣/١٥٩) .

(٢) التحذيف : في اللغة قال الأزهري : تحذيف الشعر تطهيره وتسويته وإذا أخذت من نواحيه ما تسويه به فقد حذفته، والمراد به عند الفقهاء : الشعر الداخل في الوجه ما بين إنتهاء العذار والترعة. (انظر: تهذيب اللغة ٤/٤٦٨، المغني ١/١٢٩، المبدع ١/١٢٤).

(٣) المغني ١/١٦٣، المبدع ١/١٢٤، الزركشي ١/١٨٤، الإنصاف ١/١٥٤ .

(٤) هو: عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، ولد سنة ٥٩٧هـ، وسمع من أبيه الشيخ أبي عمر ومن عمه الموفق ابن قدامة، وأجاز له جماعة منهم: الصيدلاني وابن الجوزي، وأخذ الأصول عن السيف الأمدي، وحديث عنه شيخ الإسلام بن تيمية والمزي والإمام النووي وزين الدين أحمد بن عبدالدائم، وكتب عنه أبو الفتح ابن الحاجب، ومن مصنفاته: شرح المقنع-الشرح الكبير-، توفي سنة ٦٨٢هـ.

=

أدلة هذا القول :

أ — علّلوا لكون موضع التحذيف من الوجه بتعليين :

١ - أن محله يجب غسله لو لم يكن عليه شعر، فكذلك إن كان عليه شعر^(٢).

٢ - أنه محاذ لبياض الوجه، ولذلك يعتاد الأشراف والنساء إزالة الشعر عنه^(٣).

ب — استدلووا على أن الصدغ ليس من الوجه بما يلي:

١ - حديث الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذٍ رضي الله عنها^(٤) قالت : ((رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ . قالت : فمسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر

=

(انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٣٠٤-٣١٠، المنهج الأحمد ٤/٣١٧-٣٢٣)

(١) المغني ١/١٦٣، الشرح الكبير لابن أبي عمر ١/١٥٨-١٥٩، الإنصاف ١/١٥٥

(٢) المغني ١/١٦٣، شرح العمدة ١/١٨٥.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١/٣٣٩.

(٤) هي: الرُّبَيْع - بضم الراء المشددة وفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة - بنت مُعَوِّذٍ - بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الواو بعدها ذال مهملة - بن عفراء الأنصارية، وهي ممن شهد بيعة الرضوان، (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٤٣-٣٤٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/٧٩-٨٠)

- وصدغيه وأدنيه مرة واحدة)) أخرجه أبو داود و الترمذي^(١).
- ووجه الدلالة :** أن النبي ﷺ مسح الصدغ مع الرأس، ولم ينقل أنه غسله مع الوجه^(٢).
- ٢- أنه شعر يتصل بشعر الرأس لا يختص بالكبير، فكان من الرأس، كسائر نواحيه^(٣).
- القول الثاني :** اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّهما من الوجه^(٤).
- وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، والشافعية^(٦).

دليل هذا القول :

أنَّهما داخلان في تدوير الوجه، فدخلتا في حده، وإن كان شعرهما متصلًا بشعر الرأس، كما أنَّ النزعتين^(٧) لما دخلتا في حد الرأس كانتا منه وإن

(١) سنن أبي داود (٩١/١ ح ١٢٩) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسنن الترمذي (٤٩/١ ح ٣٤) باب ما جاء أن مسح الرأس مرة وقال حديث حسن صحيح.

(٢) المغني ١٦٣/١، نيل الأوطار ١٩٢/١ .

(٣) المغني ١٦٣/١

(٤) الإنصاف ١٥٤/١ .

(٥) شرح العمدة ١٨٤/١، شرح الزركشي ١٨٤/١، الإنصاف ١٥٤/١ .

(٦) فتح العزيز مع المجموع ٣٣٨/١ — ٣٣٩، مغني المحتاج ٥١/١ .

(٧) الترتعان : هما الموضعان اللذان يحيطان بالناصية من جانبيها يحسر عنهما الشعر في بعض الناس. (انظر: المغني ١٢٨/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٦٤/٣، القاموس

خليا من الشعر^(١).

القول الثالث في المسألة: أنَّهما من الرأس.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ المتقدم في أدلة القول الأول .

٢ - أنَّه شعر متصل بشعر الرأس فكان منه^(٥).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنَّ الصدغ من الرأس، وموضع التحذيف من الوجه، وذلك لدلالة حديث الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ على أنَّ الصدغ من الرأس، وأمَّا موضع التحذيف؛ فلأنَّه داخل في حدَّ الوجه

=

المحيط ١٢٤/٣ .

(١) شرح العمدة ١٨٤/١ .

(٢) شرح العمدة ١٨٥/١، شرح الزركشي ١٨٤/١، الإنصاف ١٥٤/١ .

(٣) تنوير المقالة ٥١١/١، مواهب الجليل ٢٠٤/١ - ٢٠٥، الشرح الكبير ٨٥/١ .

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٣٣٨/١ - ٣٣٩، روضة الطالبين ١٦٢/١، مغني المحتاج

٥١/١ .

(٥) المغني ١٦٣/١، شرح العمدة ١٨٥/١، مغني المحتاج ٥١/١ .

فكان منه^(١)، والله تعالى أعلم.

[٢٢] المسألة السادسة : حكم غسل اليد الزائدة أو الأصبع النابتة في غير محل الفرض إذا تميزت.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجب غسلها^(٢). وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنها ليست على محل الفرض فتجعل تبعاً، ولا هي أصلية حتى تكون مقصودة بالخطاب في الآية^(٥).
- ٢ - أنها في غير محل الفرض، فأشبهت شعر الرأس إذا نزل عن الوجه^(٦).

(١) وهو اختيار شيخ الإسلام في التحذيف. (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٠٨/٢١)

(٢) المستوعب ١٥٢/١، المغني ١٧٣/١، شرح الزركشي ١٨٩/١، الإنصاف ١٥٧/١.

(٣) المغني ١٧٣/١، المبدع ١٢٥/١، الإنصاف ١٥٧/١، التوضيح ٢٣٦/١، شرح المنتهى ٥٣/١.

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٣٥٢/١، المجموع ٣٨٨/١.

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٣٥٢/١، المجموع ٣٨٨/١.

(٦) المغني ١٧٣/١.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يجب غسل ما حاذى محل الفرض.

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١- أن اسم اليد يطلق عليها فتدخل في الخطاب^(٤).

٢- أن ذلك القدر حاصل في محل الفرض^(٥).

القول الثالث: إذا كان لها مرفق فتغسل للمرفق، وإن لم يكن لها

مرفق فلا يجب غسلها.

وهو قول المالكية^(٦).

دليل هذا القول:

(١) المستوعب ١/١٥٢، المغني ١/١٧٣، شرح الزركشي ١/١٨٩، الإنصاف ١/١٥٧.

(٢) البناية ١/٩٣، الدر المختار ١/١٠٢.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١/٣٥١، المجموع ١/٣٨٨.

(٤) فتح العزيز مع المجموع ١/٣٥١.

(٥) فتح العزيز مع المجموع ١/٣٥١.

(٦) مواهب الجليل ١/١٩٤، الشرح الكبير ١/٨٧.

أنَّها إذا كانت بمرفق فإنَّ الخطاب يتناولها، وأمَّا إذا لم تكن بمرفق فلا تدخل في الخطاب^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يجب غسلها؛ لأنَّها زائدة وغير أصلية، فلا تدخل في الخطاب، والله تعالى أعلم .

[٢٣] المسألة السابعة : غسل الرأس بدل مسحه هل يجزئ ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يجزئ إنَّ أمرَّ يده^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث معاوية **t**^(٤) حينما توضَّأ للناس كما رأى رسول **e**

(١) مواهب الجليل ١٩٤/١ .

(٢) التمام ١٠٢/١ — ١٠٣، الإنصاف ١٥٩/١ .

(٣) التمام ١٠٣/١، المغني ١٨٢/١، الإنصاف ١٥٩/١ .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي، ولد قبل البعثة بخمس سنين وقيل سبع وقيل ثلاث عشرة سنة، أسلم عام الفتح، كان أحد كتاب النبي **ﷺ**، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله **ﷺ**، تولى الخلافة بعد أن سلَّم له الحسن بن علي رضي الله عنهما سنة ٤١هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٠هـ على المشهور وقيل ٥٩هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٠٢/٢، الإصابة

يتوضأ، فلماً بلغ رأسه غرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه ((أخرجه أبو داود^(١).

٢- أن المسح هو إمرار اليد على الرأس ببل الماء، وهذا المعنى موجود إذا أمرَّ يده في حال غسل رأسه، فيكون هنا قد أتى بالمسح المطلوب^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يجزئ مطلقاً.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، والأشهر عند المالكية^(٤)، والأصح عند

=

في تمييز الصحابة ٦/١١٢-١١٤)

(١) سنن أبي داود (١/٨٩ ح ١٢٤) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي ﷺ .
وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٢٦٦ ح ١١٥) .

(٢) التمام ١/١٠٣، المغني ١/١٨٢ .

(٣) التمام ١/١٠٢، الإنصاف ١/١٥٩، المغني ١/١٨٢ .

(٤) مواهب الجليل ١/٢١١، حاشية الدسوقي ١/٨٩ .

الشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه أتى بالمسح وزيادة^(٢).
- ٢ - أن الغسل أبلغ من المسح فينبغي أن يجزئه، كما لو أغتسل ينوي به الوضوء^(٣).
- ٣ - أن الله تعالى أسقط الغسل عن الرأس تخفيفاً؛ لأنه يكون فيه شعر، ولو كلف الناس غسله لكان فيه مشقه، فإذا غسله فقد اختار لنفسه ما هو أغلظ فيجزئه^(٤).

القول الثالث : لا يجزئ مطلقاً .

وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، والشافعية^(٦)، وقول عند المالكية^(٧).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن الله تعالى أمر بالمسح، والنبي ﷺ أمر بالمسح ومسح، فغير

(١) المجموع ٤١٠/١، مغني المحتاج ٥٣/١ .

(٢) التمام ١٠٢/١، مغني المحتاج ٥٣/١، حاشية الدسوقي ٨٩/١ .

(٣) المغني ١٨٢/١ .

(٤) الشرح الممتع ١٥٠/١ .

(٥) التمام ١٠٣/١، المغني ١٨٢/١، الإنصاف ١٥٩/١ .

(٦) المجموع ٤١٠/١، مغني المحتاج ٥٣/١ .

(٧) تنوير المقالة ٥٠٩/١، مواهب الجليل ٢١١/١، حاشية الدسوقي ٨٩/١ .

ذلك يدخل تحت قول النبي ﷺ: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)) أخرجه مسلم موصولاً والبخاري تعليقاً من حديث عائشة رضي الله عنها^(١) فلا يجزئ؛ لأنه خلاف أمر الله ورسوله ﷺ^(٢).

٢- أنه أحد نوعي الطهارة، فلم يجزئ عن النوع الآخر، كالمسح عن الغسل^(٣).

الترجيح : لا شك أن المسح أولى وأفضل من الغسل وهو السنة، ولكن من حيث الإجزاء فيظهر لي أنه إذا غسل رأسه وأمر يده عليه أنه يجزئه؛ لأنه بهذه الصفة يكون قد أتى بالمأمور به وهو المسح، والله تعالى أعلم.

(١) مسلم (١٦/١٢) مع النووي) كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد

محدثات الأمور، والبخاري تعليقاً (٤/١٦٦ مع الفتح) كتاب البيوع باب بيع الغش.

(٢) المغني ١/١٨٢، الشرح الممتع ١/١٥١.

(٣) المغني ١/١٨٢

الفصل الرابع: في المسح على الحقلين

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: هل يمسح على خف لبسه على طهارة مسح فيها على جبيرة؟.

المسألة الثانية: غسل الخف هل يجزئ؟.

المسألة الثالثة: حكم المسح على العمامة غير المخنكة إذا كانت ذات ذؤابة.

المسألة الرابعة: حكم المسح على الجبيرة

المسألة الخامسة: حكم المسح على اللصوق.

[٢٤] المسألة الأولى: هل يمسح على خفٍ لبسه على طهارة مسح فيها على جبيرة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يجوز^(١). وهو وجه عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال له: بأنّه لبس على طهارة ممسوح فيها على بدل، فلم يستبح المسح باللبس فيها^(٣).
ويجاء عنه: بأنّ المسح على الجبيرة يقوم مقام الغسل من كل وجه، والجبيرة بمنزلة جلده^(٤).

القول الآخر: أنه يجوز مسحه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، ومذهب الحنفية^(٦).

أدلة هذا القول :

(١) المبدع ١/١٤٠، الإنصاف ١/١٧٥.

(٢) الفروع ١/١٦١-١٦٢.

(٣) انظر: المغني ١/٣٦٥.

(٤) شرح العمدة ١/٢٨٢.

(٥) المغني ١/٣٦٥، شرح العمدة ١/٢٨٢، الفروع ١/١٦١، الإنصاف ١/١٧٥.

(٦) المبسوط ٢/١٣٥، بدائع الصنائع ١/١٠.

- ١ - أن المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها، فحصل لبس الخفين على طهارة كاملة، كما لو أدخلهما مغسولتين حقيقة في الخف^(١).
- ٢ - أن الطهارة إن كانت ناقصة فهو لنقص لم يزل، فلم يمتنع جواز المسح، كنقص طهارة المستحاضة قبل زوال عذرها^(٢).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز المسح؛ وذلك لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، والله تعالى أعلم.

[٢٥] المسألة الثانية : غسل الخف هل يجزئ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنه يجزئ مع الكراهة^(٣).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥)، والأصح عند الشافعية^(٦).
دليل هذا القول :

(١) المبسوط ١٣٥/٢، بدائع الصنائع ١٠/١، شرح العمدة ٢٨٢/١

(٢) المغني ٣٦٥/١.

(٣) المغني ٣٧٨/١، الإنصاف ١٨٥/١

(٤) المغني ٣٧٨/١، شرح الزركشي ٤٠٤/١، الإنصاف ١٨٥/١ .

(٥) كفاية الطالب الرباني ٢٠٨/١، مواهب الجليل ٣٢٢/١، الشرح الكبير ١٤٤/١ .

(٦) فتح العزيز مع المجموع ٣٩٣/٢، المجموع ٥٢٠/١ .

أنَّ الغسل أبلغ من المسح، وهو قد أتى بالأبلغ فيجزئه^(١).

القول الآخر: أنه لا يجزئ .

وهو قول القاضي من الحنابلة^(٢)، ووجهه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

أنَّ المأمور به هو المسح وهو لم يفعله، وعدل عنه إلى غيره، فلم يجزئه، كما لو طرح التراب على وجهه ويديه في التيمم^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ غسل الخف لا يجزئ؛ لأنَّ ذلك خلاف عمل الرسول ﷺ وقد قال: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ))^(٥) أي مردود على صاحبه لا يقبل منه. ولكن إنَّ أمرَّ يديه على الخف في حال الغسل أو بعده إنَّ كانت يده مبلولة فإنَّ ذلك يجزئه^(٦)؛ لأنَّه يكون قد أتى بالمأمور به وهو المسح، وهذا قياس ما ترجح في غسل الرأس، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٣٧٨/١، شرح الزركشي ٤٠٤/١ .

(٢) المغني ٣٧٨/١، شرح الزركشي ٤٠٤/١، الإنصاف ١٨٥/١ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٣٩٣/٢، المجموع ٥٢٠/١ .

(٤) المغني ٣٧٨/١، شرح الزركشي ٤٠٤/١ .

(٥) تقدم تخريجه ص (١٠٨) .

(٦) انظر المغني ٣٧٨ / ١ .

[٢٦] المسألة الثالثة: حكم المسح على العمامة غير الخنكة^(١) إذا كانت ذات ذؤابة^(٢)(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز^(٤).

وجزم به صاحب الإيضاح^(٥) والوجيز، وصححه في تصحيح المحرر، وقال ابن أبي عمر: هو أظهر، وقدمه في إدراك الغاية^(٦)، وهو ظاهر ما في المبهج^(٧)، ومسبوك الذهب^(٨)،

(١) الخنكة: هي التي يدار منها تحت الخنك شئ. (شرح العمدة ١/٢٦٧،

المبدع ١/١٤٨، الشرح المتمع ١/١٩٤)

(٢) الذؤابة: بضم الذال وبعدها همزة مفتوحة هي طرف العمامة المرخي.

(المبدع ١/١٤٩، الروض المربع ١/٢٥)

(٣) هذه المسألة متفرعة عن مسألة جواز المسح على العمامة وهو من مفردات الحنابلة

(انظر: الإنصاف ١/١٨٥، المنح الشافيات ١/١٥٠)

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢١/١٨٦، تصحيح الفروع ١/١٦٢، الإنصاف

١/١٨٦، وقد ذكر في الإنصاف أن ابن حامد اختار كلا القولين ولكن في تصحيح

الفروع للمؤلف اقتصر على هذا القول.

(٥) الإيضاح لأبي الفرج الشيرازي. (انظر: الإنصاف ١/١٤)

(٦) إدراك الغاية في اختصار الهداية لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق.

(انظر: الإنصاف ١/١٤)

(٧) المبهج لأبي الفرج الشيرازي. (انظر: الإنصاف ١/١٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٣٧)

(٨) مسبوك الذهب في تصحيح المذهب لأبي الفرج ابن الجوزي، وهو كتاب في الفروع

الفقهية. (انظر: الإنصاف ١/١٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٢)

وتذكرة ابن عبدوس^(١)، وتجريد العناية^(٢)؛ فإنَّهم قالوا: محنكة^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ((أنَّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتَّلَحِّي ونهى عن الاقتعاط)) أخرجه أبو عبيد^(٤).

وجه الدلالة : أنَّ عدم التَّلَحِّي منهي عنه، وهي غير محنكة، فلا يمسح عليها؛ لأنَّها منهي عنها^(٥).

وأجيب عنه: بأنَّ النهي عن الاقتعاط كان لئلا يتشبه بأهل الكتاب، وبإرخاء الذؤابة يحصل قطع التشبه بهم؛ لأنَّها ليست من عمائمهم^(٦).

(١) التذكرة لابن عبدوس، وقد بناها على الصحيح من الدليل. قال في الإنصاف: المتأخر على ما قيل. أ.هـ. والمشهور عند الحنابلة بابن عبدوس ثلاثة آخرهم وفاة هو: نصر الله بن عبدالعزيز بن صالح الحراني. ولم أقف على كتاب التذكرة في ترجمة أي منهم. (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٤٤٧، الإنصاف ١/١٤، ١٦).

(٢) تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية للقاضي علاء الدين بن اللحام. (انظر: الإنصاف ١/١٥).

(٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ١/١٩٩، الوجيز ١/١٢٥، تصحيح الفروع ١/١٦٢.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ٥٣٧ ح ٢٨٣). والاقتعاط هو أن يلوث العمامة على رأسه ولا يجعلها تحت حنكه.

(٥) المغني ١/ ٣٨١، شرح العمدة ١/ ٢٧١، المبدع ١/ ١٥٠.

(٦) شرح العمدة ١/ ٢٧١.

٢ - أنه لا يشق نزعها^(١).

القول الآخر: أنه يجوز.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول :

١ - أن إرخاء الذؤابة من السنة كالتحنيك^(٣).

٢ - أنها لا تشبه عمائم أهل الذمة، إذ ليس من عادتهم الذؤابة،
والنهي عن الاقتعاط كان لئلا يتشبه بأهل الذمة، فإرخاء
الذؤابة ينتفي التشبه^(٤).

الترجيح : الذي يظهر رجحانه أنه يجوز المسح على العمامة ذات الذؤابة
وإن لم تكن محنكة؛ وذلك لما يلي:
أ- أنها على صفة عمائم المسلمين.

ب- أن اشتراط التحنيك ليس عليه دليل من الكتاب أو السنة.

ج- أن المشقة قد تحصل في نزع العمامة المدارة على الرأس، وإن لم تكن

(١) المغني ١ / ٣٨١، شرح العمدة ١ / ٢٧١، المبدع ١ / ١٥٠.

(٢) المغني ١ / ٣٨١، شرح العمدة ١ / ٢٧٠، المبدع ١ / ١٥٠، الإنصاف ١ / ١٨٦،
زاد المستقنع ص ١٠.

(٣) شرح العمدة ١ / ٢٧٠، المبدع ١ / ١٤٩.

(٤) المغني ١ / ٣٨١، شرح العمدة ١ / ٢٧١، المبدع ١ / ١٥٠.

مَحَنَّةٌ فَقَدْ تَنَفَّكَ أَكْوَارُ الْعِمَامَةِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى لَا بَسْهَا^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[٢٧] المسألة الرابعة : حكم المسح على الجبيرة^(٢) (٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ^(٤).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥) والحنفية^(٦) والمالكية^(٧) والشافعية^(٨).

أدلة هذا القول:

١- حديث علي رضي الله عنه قال : ((انكسرت إحدى

زندي^(٩). فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن

(١) الشرح الممتع ١ / ١٩٥ .

(٢) هذه المسألة - وغيرها قليل - لم أقف فيها على خلاف بين المذاهب الأربعة، وإنَّما

ذكرتها لأنَّه نصَّ على اختيار ابن حامد فيها.

(٣) الجبيرة هي العيدان التي تجبر بها العظام ويقوم الآن بدلها الجبس . (انظر: مختار

الصحاح ص ٣٩، الشرح الممتع ١ / ١٩٨

(٤) الإنصاف ١ / ١٨٧ ، ١٨٩ .

(٥) العدة شرح العمدة ص ٢٢، بلغة الساغب ص ٤٦، زاد المستقنع ص ١٠ .

(٦) مختصر الطحاوي ص ٢١، المختار للفتوى ١ / ٢٥، بدائع الصنائع ١ / ١٣ .

(٧) المدونة ١ / ٢٥، الكافي ص ٢٧، القوانين الفقهية ص ٤٣ .

(٨) المهذب مع المجموع ٢ / ٣٢٣، مغني المحتاج ١ / ٩٤ .

(٩) الزند: هو موصل طرف الذراع في الكف، وهما زندان الكوع والكرسوع. (انظر:

=

أمسح على الجبائر ((. أخرجه ابن ماجه^(١) .

٢ - أنه قول ابن عمرو رضي الله عنهما ولم يعرف له مخالف من الصحابة^(٢) أن في نزعه مشقة فجاز المسح عليه كالخف^(٣) .

[٢٨] المسألة الخامسة : حكم المسح على اللصوق^(٤) .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنه لا يجوز، ويتمم إن خاف

=

مختار الصحاح ص ١١٦ ، القاموس المحيط ١ / ٥٧٦ .

(١) سنن ابن ماجه (١ / ٢١٥ ح ٦٥٧) كتاب الطهارة وسننها باب المسح على الجبائر . وقال الحافظ في التلخيص

(١ / ١٥٥) : في إسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب ورواه الدارقطني و البيهقي من طريقين آخرين أوهى منه . أ.هـ . وضعف الحديث النووي في المجموع (٢ / ٣٢٤) وقال : رواه ابن ماجه و البيهقي وغيرهما و اتفقوا على ضعفه .أ.هـ .

(٢) المغني ١ / ٣١٣ ، شرح العمدة ١ / ٢٨٥ ، وقد روى ذلك عن ابن عمر البيهقي (١/٢٢٨)، وصححه.

(٣) المهذب في المجموع ٢ / ٣٢٣ .

(٤) اللصوق: هو ما يلزق به وهو خاص بما كان على القروح بخلاف الجبيرة فهي خاصة بما كان على الكسور (انظر: القاموس المحيط ٣ / ٤٠٥، حاشية الروض المربع ١ / ٢٢٤) .

نزعها^(١).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال له: بأنَّ الرخصة وردت في المسح على الجبيرة، فيقتصر على ما وردت فيه الرخصة.

القول الآخر: أنَّه يجوز .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - حديث جابر ^t (٦) في قصة صاحب الشجّة . وفيه " إنَّما كان يكفيه أنْ يتيَّممَ و يعصر " أو " يعصب " شكَّ الراوي

(١) الإنصاف ١٨٧/١، ١٨٩ .

(٢) المغني ٣٥٧/١، شرح العمدة ٢٨٨/١، شرح الزركشي ٣٧٤/١، الإنصاف ١٨٩/١ .

(٣) بدائع الصنائع ١٣/١، الاختيار ٢٦/١، حاشية ابن عابدين ٢٧٨/١ .

(٤) المدونة ٢٦/١، حاشية الدسوقي ١٦٣/١

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٢٩٨/٢، المجموع ٣٣١/٢، مغني المحتاج ٩٤-٩٥

(٦) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، له ولأبيه صحبه، وهو أحد

المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، وكان مع من شهد العقبة، روى عنه من التابعين

ابن المسيب وعطاء ومجاهد والشعبي وغيرهم، توفي بالمدينة سنة ٧٣هـ وقيل

٧٤هـ وقيل ٧٧هـ وقيل ٧٨هـ . (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء

واللغات ١٤٢/١-١٤٣، الإصابة في تمييز الصحابة ١/٢٢٢-٢٢٣)

"على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده"
أخرجه أبو داود^(١).

وجه الدلالة : أن الحديث نص في المسح على عصابة الجرح؛ لأن الشجة اسم لجرح الرأس خاصة^(٢).

٢ - أن الحاجة تدعو إلى المسح عليه؛ لأن في نزعه حرجاً وضراً كالجبيرة^(٣).

٣ - أنه حائل على موضع يخاف الضرر بغسله، فأشبهه الشد على الكسر^(٤).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز المسح على اللصوق، قياساً على المسح على الجبيرة؛ لأن في نزعه ضرراً ومشقة، والدين الإسلامي مبني على التيسير ورفع الحرج، والله تعالى أعلم.

(١) سنن أبي داود (٢٣٩/١ في ٣٣٦/٢) كتاب الطهارة باب في الجروح يتيمم .
وصححه ابن السكن كما في التلخيص (١٥٦/١) وقال الشوكاني (نيل الاوطار
٣٠٢/١): وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصلح للاحتجاج به.

(٢) المغني ٣٥٧/١، شرح الزركشي ٣٧٤/١ .

(٣) بدائع الصنائع ١٣/١ .

(٤) المغني ٣٥٧/١ .

الفصل الخامس: في التيمم

وفيه ثماني مسائل :

- المسألة الأولى : هل يلزم عادم الماء طلبه من رفيقه .
- المسألة الثانية : حكم قبول الماء هبة لمن لا يجده .
- المسألة الثالثة : حكم التيمم للجرح في سفر المعصية .
- المسألة الرابعة : إذا نوى التيمم لناقلة فهل يصلي به فريضة .
- المسألة الخامسة : إذا نوى استباحة الصلاة مطلقاً فهل يصلي الفرض والنفل أو النفل دون الفرض
- المسألة السادسة : هل تصلى صلاة الناقل بتيمم الناقل .
- المسألة السابعة : حكم التيمم للنجاسة .
- المسألة الثامنة : حكم التيمم قبل الاستنجاء.

[٢٩] المسألة الأولى : هل يلزم عادم الماء طلبه من رفيقه .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يلزمه^(١).

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، وقول الحسن بن زياد من الحنفية^(٣).

دليل هذا القول :

أنّ في السؤال ذلاً وفيه بعض الحرج، وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج^(٤).
وأجيب عنه: بأنّ ماء الطهارة مبذول بين الناس عادة، وليس في سؤال ما
يحتاج إليه مذلة، وقد سأل الرسول ﷺ بعض حوائجه من غيره^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني : أنّه يلزمه مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

(١) المبدع ٢١٥/١، الإنصاف ٢٧٥/١

(٢) الإنصاف ٢٧٥/١

(٣) المبسوط ١١٥/١

(٤) المبسوط ١١٥/١

(٥) المبسوط ١١٥/١

(٦) الهداية ٢٠/١، شرح العمدة ٤٢٦/١، الفروع ٢١٣/١، المبدع ٢١٥/١، الإنصاف

والحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

أنَّ التَّيْمُ بدل عن الماء، وإنَّما يباح للضرورة، ولا يستيقن الضرورة إلا بعد الطلب، ومن صفة الطلب أن يطلب من رفقة، فيلزمه ذلك^(٤).

القول الثالث : يلزمه إن كان يُدَلُّ عليهم^(٥).

وهو قول عند الحنابلة^(٦).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال لهذا القول: بأنَّه إن كان رفيقه ممن ينسبط إليه ويثق به فها هنا لا حرج ولا مذلة في السؤال، وأمَّا إن كان بخلاف ذلك فإنَّه يكون في السؤال مذلة وحرج، وهو مرفوع بتشريع التَّيْم؛ لأنَّ المسلم عزيز النفس.

=

٢٧٥/١

(١) المبسوط ١١٥/١، المختار مع الاختيار ٢٢/١، الدر المختار ٢٥٠/١-٢٥١

(٢) مواهب الجليل ٣٤٥/١، الشرح الكبير ١٥٣/١ . وقيدوه بما إذا جهل بخلفهم

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١٩٨/٢، المجموع ٢٥١/٢، مغني المحتاج ٨٨/١

(٤) شرح العمدة ٤٢٦/١

(٥) يقال : أدلَّ على الرجل إذا انبسط وأوثق بمحبته . ويُدَلُّ بفلان أي يثق به . (انظر:

مختار الصحاح ص ٨٨، القاموس المحيط ٥٥٢/٣)

(٦) المغني ٣١٤/١، الفروع ٢١٤/١، الإنصاف ٢٧٥/١

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يلزمه طلب الماء من رفيقه؛ وذلك لأنَّ طلب الماء واجب، والرفيق أقرب من يطلب منه الماء وخاصة إذا تحقق وجوده معه، ولأنَّ طلب الماء ليس فيه مذلة؛ لأنَّ الماء موهوب بين الناس في الغالب، ولا تعظم فيه المنَّة، والله تعالى أعلم.

[٣٠] المسألة الثانية : حكم قبول الماء هبة لمن لا يجده.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: يلزمه قبوله إلا أن يكون عزيزاً (١) (٢). وهو احتمال عند الحنابلة (٣).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال له: بأنَّ في ذلك منَّة ولو قليلة، وهي تخالف مقام العِزَّة.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

(١) المراد بالعزيز هو ضد الدليل وهو القوى الغالب. (انظر: مختار الصحاح

ص ١٨٠، القاموس المحيط ١/٢٦١-٢٦٢)

(٢) الإنصاف ١/٢٧٠.

(٣) الإنصاف ١/٢٧٠.

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: يلزمه القبول مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه بذلك يكون واجداً للماء، فلا يصح منه التيمم^(٥).
- ٢ - أن المساحة في الماء غالبية فلا تعظم فيه المنّة^(٦).

القول الثالث: لا يلزمه القبول.

وهو وجه عند الحنابلة^(٧)، والشافعية^(٨).

أدلة هذا القول:

-
- (١) المغني ٣١٧/١، المحرر ٢٢/١، شرح العمدة ٤٣٢/١، الفروع ٢١٣/١، المبدع ٢١٢/١، الإنصاف ٢٧٠/١.
 - (٢) بدائع الصنائع ٤٩/١، الجوهرة النيرة ص ٣٥.
 - (٣) مواهب الجليل ٣٤٣/١، الشرح الكبير ١٥٢/١، واشتراطوا في لزوم عدم تحقق المنّة.
 - (٤) الوسيط ٣٦٣/١، فتح العزيز مع المجموع ٢٣١/٢، المجموع ٢٥٣/٢، نهاية المحتاج ٢٧٥/١.
 - (٥) فتح العزيز مع المجموع ٢٣١/٢، شرح العمدة ٤٣٢/١.
 - (٦) الوسيط ٣٦٣/١، فتح العزيز مع المجموع ٢٣١/٢، نهاية المحتاج ٢٧٥/١، الشرح الكبير ١٥٢/١.
 - (٧) الإنصاف ٢٧٠/١.
 - (٨) فتح العزيز مع المجموع ٢٣٢/٢، المجموع ٢٥٣/٢، نهاية المحتاج ٢٧٥/١.

- ١ - القياس على عدم لزوم قبول الرقبة في الكفارة^(١).
وأجيب عنه: بأن الماء لا منة في هبته في العادة بخلاف الكفارة،
وبأنها ليست في محل المسامحة غالباً^(٢).
- ٢ - أنه كسب للطهارة فلا يلزمه، كما لا يلزمه اكتساب ثمن
الماء^(٣).
- التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يلزمه قبول الماء هبة ولو كان
عزيزاً؛ لأنَّ الهبات من باب التَّكريم، وأمَّا المنة في هبة الماء فمفسرة إنَّ
وجدت، والله تعالى أعلم.

[٣١] المسألة الثالثة: حكم التَّيْمُّ للجرح في سفر المعصية إذا خاف من
استعمال الماء التلف.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز التَّيْمُّ للجرح في سفر

(١) المجموع ٢٥٣/٢ .

(٢) فتح العزيز مع المجموع ٢٣٢/٢، المجموع ٢٥٣/٢ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٢٣٢/٢، المجموع ٢٥٣/٢ .

المعصية ولو خاف على نفسه التلف بغسل الجرح^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ العاصي لا يستباح بسفره شيئاً من رخص السفر، وهو قادر على التَّوبة^(٢).

وأجيب عنه: بأنَّه على القول بأنَّ الرُّخص لا تستباح بالعصيان، فالمراد الرُّخص التي يظهر أثرها في السفر دون الحضر، كالقصر، وأمَّا ما يكون في السفر والحضر كالتيَّم ومسح الخفين فلا يمنع العصيان منها^(٣).

القول الآخر: أنَّه يجوز له ذلك.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية أن كثرت جراحه^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) الإنصاف ٢٧١/١

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٨

(٣) مواهب الجليل ٣٢٦/١

(٤) المستوعب ٢٧٥، ٢٨٦، المغني ٣١١/١، ٣٢٥، الفروع ٢٠٩، ٢١٧، شرح

الزركشي ٣٢٦/١، ٣٥٤، الإنصاف ٢٦٤/١، ٢٧١

(٥) الكافي ص ٢٨، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣٢٦/١، ٣٦٢-٣٦٣، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي ١٤٨/١، ١٦٤

(٦) المهذب والمجموع ٢٨٧-٢٨٨، ٣٠٣-٣٠٤، فتح العزيز مع

المجموع ٣٠٤/٢، ٣٥٢، المنهاج ومغني المحتاج ٩٣/١، ١٠٦

أدلة هذا القول:

- ١ - أن التَّيَمُّمَ عزيمة، فلا يجوز تركه لا في سفر الطاعة ولا في سفر المعصية^(١).
 - ٢ - أن التَّيَمُّمَ حكم لا يختص بالسفر، فأبيح في سفر المعصية^(٢).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز للجريح أن يتيمم لجرحه في سفر المعصية إذا خاف على نفسه التلف بغسل الجرح لعموم قول الله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٣)، ولأن التَّيَمُّمَ رخصة لا تختص بالسفر دون الحضر، والله تعالى أعلم.

[٣٢] المسألة الرابعة : إذا نوى التَّيَمُّمَ لنافلة فهل يصلي به فريضة ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يصلي الفرض بتيمم نوى به النافلة^(٤).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والمالكية^(١)،

(١) المغني ٣١١/١، شرح الزركشي ٣٢٦/١

(٢) المغني ٣١١/١، مواهب الجليل ٣٢٦/١

(٣) سورة البقرة آية رقم (١٩٥)

(٤) شرح العمدة ٤٤٦/١، الإنصاف ٢٩٤/١ .

(٥) الهداية ١٩/١، المغني ٣٣٠/١، المحرر ٢٢/١، شرح العمدة ٤٤٦/١، المبدع

والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث عمر بن الخطاب **t** قال: سمعت رسول الله **r** يقول: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)) متفق عليه^(٣).
- وجه الدلالة : أَنَّ هذا لم ينوِ فرضاً، فلا يكون له أدأؤه^(٤).
- ٢ - أَنَّ الفرض أصل، والتَّفْل تابع، فلا يجعل المتبوع تابعاً^(٥).
- ٣ - أَنَّ التَّيْمُّ مبيح للصلاة، فلا يبيح إلا ما نواه وهو التَّفْل، ولا يلزم من إباحة الأدنى إباحة الأعلى^(٦).
- ٤ - أَنَّ غير التَّفْل غير منوي لا صريحاً ولا بطريق التضمين، والنية

=

. ٢٢٤/١

(١) الكافي ص ٣٠، مواهب الجليل ٣٤٧/١ .

(٢) فتح العزيز مع المجموع ٣٢٤/٢، المجموع ٢٢٢/٢، مغني المحتاج ٩٨/١ .

(٣) البخاري (١٥١/١ ح ١ مع الفتح) كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله **e**، ومسلم (٥٣/١٣ مع النووي) كتاب الإمارة باب قوله **e** إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ.

(٤) المغني ٣٣٠/١ .

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٣٢٤/٢، مغني المحتاج ٩٨/١ .

(٦) المهذب مع المجموع ٢٢١/٢، شرح العمدة ٤٤٦/١ .

شرط^(١).

القول الآخر: أنّه يصليّ الفرض بتيمم نوى به النافلة .
وهو رواية عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفيّة^(٣)، وقول عند الشافعيّة^(٤).
أدلة هذا القول :

- ١ - القياس على الوضوء^(٥).
 - ٢ - أنّه نوى بطهارته ما يفتقر إلى الطهارة، فأشبهه ما لو توضأ للنافلة^(٦).
- التّرجيح :** الذي يظهر لي رجحانه هو جواز صلاة الفريضة بتيمم نوى به النافلة^(٧)؛ وذلك لأنّ التّيمّم كالطهارة بالماء عند عدمه على الصحيح^(٨)، والله تعالى أعلم .

(١) الممتع ٢٥٢/١ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٧٧/٢١، الإنصاف ٢٩١/١ .

(٣) المبسوط ١١٧/١، فتاوى قاضيخان ٥٣/١ .

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٣٢٤/٢، المجموع ٢٢٢/٢، مغني المحتاج ٩٨/١ .

(٥) مغني المحتاج ٩٨/١ .

(٦) فتح العزيز مع المجموع ٣٢٤/٢ .

(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٦/٢١ .

(٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٧/٢١، أضواء البيان ٥٢/٢ .

[٣٣] المسألة الخامسة : إذا نوى استباحة الصلاة مطلقاً، فهل يصلي الفرض والنفل؟ أو النفل دون الفرض؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: يصلي به الفرض والنفل^(١).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: شيخ الإسلام بن تيمية^(٢).
وهو قول عند الحنابلة^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، وقول عند الشافعية^(٥).
أدلة هذا القول :

- ١ - أن الرسول ﷺ جعل التيمم رخصة لأئمة ولم يفصل بين أن ينوي بالتيمم فرضاً أو نفلاً، كما لم يفصل ذلك في الوضوء، فتجب التسوية بينهما، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز^(٦).
- ٢ - أن التيمم طهارة، فلم يفتقر إلى نية الفرض، كالوضوء^(٧).

(١) شرح العمدة ٤٤٦/١، الإنصاف ٢٩٤/١، ٢٩١.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٦/٢١.

(٣) المحرر ٢٢/١، الفروع ٢٢٨/١، المبدع ٢٢٤/١، الإنصاف ٢٩١/١.

(٤) بدائع الصنائع ٥٢/١، فتاوى قاضيخان ٥٣/١.

(٥) المهذب والمجموع ٢٢١/٢-٢٢٢، فتح العزيز مع المجموع ٣٢٥/٢، مغني المحتاج

٩٨/١.

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٦٠/٢١.

(٧) المهذب مع المجموع ٢٢١/٢.

٣- أنه نوى استباحة الصلاة، والصلاة اسم جنس يتناول الفرض والنفل، فيستبيحهما كما لو عيّنهما ونوَاهُما^(١).

القول الآخر : يصلي به النَّفْل دون الفرض.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١- أنَّ التعيين شرط في الفرض ولم يوجد، فيباح له التنفل؛ لأنَّه أقل ما يحمل عليه الإطلاق^(٥).

وأجيب عنه: بأنَّ اشتراط التعيين فيه خلاف، والصحيح عدمه، قياساً على الوضوء، فالبدل يأخذ حكم المبدل منه^(٦).

(١) فتح العزيز مع المجموع ٣٢٥/٢، المجموع ٢٢٢/٢، مغني المحتاج ٩٨/١ .

(٢) الهداية ١٩/١، المغني ٣٣٠/١، المحرر ٢٢/١، الفروع ٢٢٨/١، المبدع ٢٢٤/١، الإنصاف ٢٩١/١.

(٣) بلغة السالك ٧٣/١، حاشية الدسوقي ١٥٤/١ .

(٤) المهذب والمجموع ٢٢١/٢-٢٢٢، فتح العزيز مع المجموع ٣٢٥/٢، مغني المحتاج ٩٨/١ .

(٥) المتع ٣٥٢/١، المبدع ٢٢٤/١، حاشية الدسوقي ١٥٤/١ .

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٥٩/٢١، ٣٦٠، مغني المحتاج ٩٨/١، نهاية المحتاج ٢٩٨/١ .

٢- أن التيمم لا يرفع الحدث، بل تستباح به الصلاة، فلا يستباح به الفرض حتى ينوى، بخلاف الوضوء فإنه يرفع الحدث فاستباح به الفرض والنفل^(١).

وأجيب عنه: بأن هذا محل خلاف، والصحيح أن التيمم رافع للحدث ما لم يجد الماء^(٢).

٣- القياس على ما إذا أحرم بالصلاة ولم يعين، فإنها تنعقد نفلاً لا فرضاً^(٣).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ وذلك لأن الصلاة لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة، فحملت نيته على الأقل وهو النفل، وأما التيمم فيمكن الجمع في نية واحدة بين الفرض والنفل، فحملت الصلاة في نيته على الجنس فتشمل الفرض والنفل^(٤).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنه إذا نوى استباحة الصلاة مطلقاً جاز له أن يصلي الفرض والنفل^(٥)، وذلك لما يلي :
أ- قوة ما استدل به أصحاب هذا القول .

(١) المهذب والمجموع ٢/٢٢١، شرح العمدة ١/٤٤٦ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢١/٤٣٧، أضواء البيان ٢/٥٢ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٢/٣٢٥، مغني المحتاج ١/٩٨ .

(٤) المجموع ٢/٢٢٢ .

(٥) الشرح الممتع ١/٣٣٨ .

ب- أن التَّيْمُ بدل عن طهارة الماء، فيأخذ أحكامها ما لم يوجد الماء، والله تعالى أعلم.

[٣٤] المسألة السادسة : هل تصلى صلاة الجنازة بتيْم النَّافِلَةِ ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تجوز صلاة الجنازة بتيْم النَّافِلَةِ^(١). وهو قول عند الحنابلة^(٢)، والمالكية على أنها سنة^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

- ١- أنه بتيْمُه للنافلة يباح له أداء الصلاة، وصلاة الجنازة من جنس الصلاة، فتباح له^(٦).
- ٢- أن صلاة الجنازة كالنفل من حيث أنها لا تنحصر ولا تتعين على الدوام^(٧).

(١) الإنصاف ٢٩٣/١ .

(٢) الفروع ٢٢٧/١، المبدع ٢٢٥/١، الإنصاف ٢٩٣/١ .

(٣) مواهب الجليل ٣٣٨/١، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٥١/١ .

(٤) المبسوط ١١٧/١، بدائع الصنائع ٥٢/١ .

(٥) المهذب مع المجموع ٢٢٢/٢، مغني المحتاج ٩٩/١، نهاية المحتاج ٣٠٠/١ .

(٦) بدائع الصنائع ٥٢/١ .

(٧) المهذب والمجموع ٢٩٩/٢، ٢٢٢-٣٠٠، فتح العزيز مع المجموع ٣٢٥/٢ .

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: لا يصلّي على الجنازة بتيّم النَّافِلَة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، وقول المالكيّة على أنّها فرض^(٢)، ووجه عند الشافعيّة^(٣).

دليل هذا القول:

أنّ صلاة الجنازة أعلى من صلاة النَّافِلَة فهي واجبة، ولا يستباح الأعلى بنية الأدنى^(٤).

القول الثالث: أنّه إن تعينت عليه صلاة الجنازة لم يستباحها بتيّم النَّافِلَة وإلا استباحها.

وهو وجه عند الشافعيّة^(٥).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهذا القول: بأنّ صلاة الجنازة إنّ كانت فرض عين

(١) شرح العمدة ٤٤٦/١، الفروع ٢٢٧/١، المبدع ٢٢٤/١، الإنصاف ٢٩٣/١.

(٢) مواهب الجليل ٣٣٨/١، حاشية الدسوقي ١٥١/١.

(٣) المجموع ٢٢٣/٢.

(٤) شرح العمدة ٤٤٦/١، الفروع ٢٢٧/١، المبدع ٢٢٤/١، الإنصاف ٢٩٢/١.

(٥) المهذب والمجموع ٢٢٢/٢، ٢٩٩-٣٠٠.

فهي أعلى من النَّافلة، ولا يستباح الأعلى بنية الأدنى، وأمّا إذا لم تكن فرض عين عليه فهي في حقه نافلة، فتصلّى النَّافلة بنية النَّافلة.

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو جواز صلاة الجنابة بتيمم نافلة؛ وذلك لأنَّ التَّيَمُّم رافع للحدث ما لم يجد الماء على الصحيح^(١)، وإذا ارتفع الحدث جاز للمسلم أن يصلي ما شاء سواء كان فرضاً أم نفلاً كما لو كان متوضئاً، والله تعالى أعلم.

[٣٥] المسألة السَّابعة : حكم التَّيَمُّم للنَّجاسة .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ التَّيَمُّم للنَّجاسة لا يلزم^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن عقيل، وابن أبي موسى^(٣)، وشيخ الإسلام بن تيمية، وصاحب الفائق^(٤).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٧/٢١، أضواء البيان ٥٢/٢ .

(٢) الفروع ٢٢٣/١، المبدع ٢١٧/١ .

(٣) هو: محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي القاضي، ولد سنة ٣٤٥هـ، سمع من محمد بن المظفر، وصحب أبا الحسن التميمي، من مصنفاته: كتاب الإرشاد في المذهب وشرح الخرقى، توفي سنة ٤٢٨هـ.

(انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨٢/٢-١٨٦، المقصد الأرشد ٣٤٢/٢-٣٤٣)

(٤) الفروع ٢٢٣/١، الاختيارات الفقهية ص ٢٨، المبدع ٢١٧/١، الإنصاف ٢٧٩/١

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الحنفيّة^(٢)، والمالكيّة^(٣)، والشافعيّة^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - أنَّ التَّيْمُمَّ رخصة، فلا يجوز إلا فيما ورد الشرع به وهو الحدث^(٥).

٢ - أنَّ المراد هو إزالة النجاسة وهو لا يحصل بالتَّيْمُمَّ^(٦).

القول الآخر : أنَّه يلزم إن كانت النجاسة على بدنه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٧)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٨).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي ذر **t** أنَّ الرسول **r** قال: ((إنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ

(١) الفروع ٢٢٣/١، الإنصاف ٢٧٩/١ .

(٢) المبسوط ١١١/١، بدائع الصنائع ٥٤/١، الهداية ١١١/١ .

(٣) الشرح الصغير ٦٧/١ .

(٤) المجموع ٢٠٧/٢ .

(٥) المغني ٣٥٢/١، المجموع ٢٠٩/٢ .

(٦) المغني ٣٥٢/١، الشرح الممتع ٣١٧/١ .

(٧) المغني ٣٥٢/١، المحرر ٢٢/١، الإنصاف ٢٧٩/١ .

(٨) الإنصاف ٢٧٩/١، المنح الشافيات ١٧٠/١، الفتح الرباني ص ٧٣

طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ((أخرجه أبو داود
والترمذي والنسائي^(١).

وجه الدلالة : أن التطهير من النجاسة داخل في عموم النص^(٢).

٢ - أنها طهارة في البدن تراد للصلاة أشبهت الحدث^(٣).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فطهارة الحدث عبادة، فإذا تعذر الماء
تعبد لله عز وجل بتعفير أفضل أعضائه بالتراب، وأمّا النجاسة فشئ يطلب
التخلي منه لا إيجاد، فمتى خلي من النجاسة ولو بلا نية طهر منها^(٤).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنه لا يشرع التيمم
للنجاسة^(٥)؛ لأن النص ورد في طهارة الحدث فيقتصر عليها، وخاصة مع
وجود فارق بين طهارة الحدث وإزالة النجاسة كما هو في مناقشة الدليل
الثاني للقائلين بالجواز.

وأما استدلالهم بالحديث فيمكن الجواب عنه: بأنه قد ورد في بعض
ألفاظ الحديث ((وضوء المسلم)) بدل ((طهوره)) فيكون المراد بالطهارة
هي طهارة الحدث، والله تعالى أعلم.

(١) سبق تخريجه ص(٥١)

(٢) المغني ٣٥٢/١ .

(٣) المغني ٣٥٢/١، المبدع ٢١٧/١ .

(٤) الشرح الممتع ٣١٧/١ .

(٥) الشرح الممتع ٣١٦/١، ٣٢٧ .

[٣٦] المسألة الثامنة : حكم التيمم قبل الاستنجاء.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يصح^(١).
وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

أنّ التيمم طهارة، فأشبهه الوضوء، والمنع من إباحة الصلاة لمانع آخر لا يقدر في صحة التيمم، كما لو تيمم وعلى ثوبه نجاسة^(٤).
وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فنجاسة الفرع سبب وجوب التيمم، فجاز أن يكون بقاؤها مانعاً منه، بخلاف سائر النجاسات^(٥).

القول الآخر : أنّه لا يصح .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والصحيح من المذهب

(١) شرح الزركشي ١/١٨١، المبدع ١/٩٧ .

(٢) المغني ١/١٥٥، الكافي لابن قدامة ١/١٠٣، الفروع وتصحيح الفروع ١/١٢٤، شرح

الزركشي ١/١٨١، المبدع ١/٩٧، الإنصاف ١/١١٥ .

(٣) الحاوي ١/١٧٥، المهذب والمجموع ٢/٩٧-٩٨ .

(٤) المغني ١/١٥٥ .

(٥) المغني ١/١٥٥، المبدع ١/٩٧ .

(٦) المغني ١/١٥٥، الكافي لابن قدامة ١/١٠٤، الفروع ١/١٢٤، شرح الزركشي

عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - فعل النبي ﷺ فقد كان يقدم الاستجمار على الوضوء، كما في حديث المغيرة بن شعبة ^(٢)، عن رسول الله ﷺ أنه خرج لحاجته فأتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه الماء حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين ((متفق عليه^(٣)).
- وجه الدلالة : أن الفاء تدل على الترتيب .
- وأجيب عنه: بأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب على الراجح عند أهل العلم، بل يدل على الاستحباب^(٤).

=

١٨١/١، المبدع ٩٧/١، الإنصاف ١١٥/١، التوضيح ٢٢٨/١

(١) الحاوي ١٧٥/١، المهذب والمجموع ٩٧/٢ - ٩٨ .

(٢) هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي الكوفي، أسلم قبل عمرة الحديبية وشهدها وبيعة الرضوان، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله ﷺ، أول من وضع ديوان البصرة، توفي بالكوفة سنة ٥٠هـ وقيل ٥١هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٠٩/٢ - ١١٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١٣١/٦ - ١٣٢)

(٣) البخاري (٣٦٧/١ ح ٢٠٣ مع الفتح) كتاب الوضوء باب المسح على الخفين، ومسلم (١٦٨/٣ مع النووي) كتاب الطهارة باب المسح على الخفين.

(٤) الشرح الممتع ١١٤/١ - ١١٥ .

٢- حديث علي بن أبي طالب **t** قال : كنت رجلاً مَذَّاءً^(١)، وكنت أستحيي أن أسأل النبي **r** لمكانة ابنته فأمرت المقداد بن الأسود **t**^(٢) فسأله، فقال : ((يغسل ذكره ويتوضأ)) أخرجه مسلم^(٣).

وجه الدلالة : أنه قدّم ذكر غسل الذكر، والأصل أن ما قدّم فهو أسبق^(٤).

وأجيب عنه: بأنه معارض بما ورد في الصحيحين^(٥) بلفظ ((توضأ

(١) مَذَّاءٌ : بفتح الميم وتشديد الذال وبالمد وهو كثير المذي، والمذي هو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة كملاعبة الزوجة أو تذكر الجماع بشهوة وبلا دفع ولا يعقبه فتور وربما لا يحسُ بخروجه . (شرح مسلم ٢١٣/٣، فتح الباري ٤٥١/١) .
(٢) هو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك البهراني الكندي، اشتهر بالمقداد بن الأسود لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتنبأه فنسب إليه، وهو من أول من أسلم، وهاجر إلى الحبشة ثم المدينة، شهد بدرًا وسائر المشاهد، وهو ممن روى الحديث عن النبي **r**، توفي بالجرف وحمل إلى المدينة وقيل توفي بالمدينة سنة ٣٣هـ، وله من العمر ٧٠ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١١/٢-١١٢، الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٣/٦-١٣٤)

(٣) مسلم (٢١٢/٣ مع النووي) كتاب الحيض باب المذي .

(٤) الشرح الممتع ١١٥/١ .

(٥) البخاري (٤٥١/١ ح ٢٦٦ مع الفتح) كتاب الغسل باب غسل المذي والوضوء منه، مسلم (٢١٣/٣ مع النووي) كتاب الحيض باب المذي .

واغسل ذكرك)) هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم ((توضأ وأتضح فرجك)) فهما متعارضان، ويجمع بينهما بأن الواو لا تقتضي الترتيب^(١).

٣- أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة، فلا تستباح مع بقاء المانع وهو النجاسة^(٢).

وأجيب عنه: بأن الصحيح أن التيمم رافع للحدث ما لم يجد الماء أو يقدر على استعماله^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو ما قاله الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - حفظه الله تعالى -: إذا كان الإنسان في حال السعة فإننا نأمره أولاً بالاستنجاء ثم الوضوء، وذلك لفعل النبي ﷺ، وأما إذا نسي أو كان جاهلاً فإنه لا يجسر^(٤) الإنسان على إبطال صلاته أو أمره بإعادة الوضوء والصلاة. أ.هـ^(٥). والله تعالى أعلم.

(١) الشرح الممتع ١١٥/١.

(٢) المهذب والمجموع ٩٧/٢، المغني ١٥٥/١، شرح الزركشي ١٨١/١.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٧/٢١، أضواء البيان ٥٢/٢.

(٤) أي لا يُقَدِّم. (انظر: مختار الصحاح ص ٤٤).

(٥) الشرح الممتع ١١٦/١.

الفصل السادس: في الحيض

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : إذا رأت المبتدأة دمًا أحمر فهل يُعدّ حيضاً ؟.

المسألة الثانية : إذا علمت المرأة المستحاضة قدر عادتها ونسيت وقتها فما الحكم ؟.

المسألة الثالثة : حكم ستر الفرج عند مباشرة الحائض .

المسألة الرابعة : هل تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز عنها ؟.

المسألة الخامسة : هل تجب كفارة وطء الحائض على الصبي ؟.

المسألة السادسة : هل تجب كفارة وطء الحائض على الجاهل والناسي ؟.

[٣٧] المسألة الأولى : إذا رأت المبتدأة^(١) دمًا أحمر فهل يُعدّ حيضًا؟^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الدَّم الأحمر الذي تراه المبتدأة لا يُعدّ حيضاً بل هو دم فساد^(٣).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن عقيل^(٤).

وهو وجه عند الشافعية^(٥).

دليل هذا القول :

حديث عائشة رضي الله عنها: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ^(٦) كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : ((إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ

(١) المبتدأة: هي التي رأت دم الحيض ولم تكن حاضت من قبل في زمن يمكن أن يكون حيضاً . (انظر: المجموع ٣٩٧/٢، المبدع ٢٧٢/١)

(٢) الخلاف فيما إذا ابتدأت المرأة بدمٍ أحمر أمّا إنَّ ابتدأت بدمٍ أسود فهو حيض بلا خلاف. (انظر: المبسوط ١٥٠/٣، القوانين الفقهية ص ٤٥، المجموع ٣٩١/٢، الإنصاف ٣٥٩/١)

(٣) المبدع ٢٧٢/١، الإنصاف ٣٥٩/١ .

(٤) المبدع ٢٧٢/١، الإنصاف ٣٥٩/١

(٥) الحاوي ٤٠٦/١، المجموع ٣٩١/٢ .

(٦) هي: فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ -بضم الحاء المهملة وفتح الباء وسكون الياء المثناة من تحت ثم شين معجمة- واسم أبي حُبَيْشٍ قيس بن المطلب بن أسعد بن عبد العزى بن قصي وهي قرشية أسدية. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٣٥٣/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ١٦١/٨)

يُعرَف^(١))) أخرجهُ أبو داود والنسائي^(٢).

وجه الدلالة : دلَّ الحديث على أنَّ الدَّم إذا كان متصفاً بصفة السَّواد فهو حيض، وإلا فهو استحاضة^(٣).

القول الآخر: أنَّه يُعدَّ حيضاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

أدلة هذا القول :

(١) بضم المثناة التحتية وسكون العين المهملة وفتح الراء والمعنى تعرفه النساء . وروى بكسر الراء أي له رائحة تعرفها النساء . (انظر: نيل الأوطار ٣١٧/١) .

(٢) سنن أبي داود (١٩٧/١ ح ٢٨٦) كتاب الطهارة باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وسنن النسائي (٨٥/١) كتاب الحيض والاستحاضة باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة . وقد صحح الحديث الألباني في الإرواء (٢٢٣/١) - (٢٢٤ ح ٢٠٤) وذكر أنَّ الحاكم والذهبي وابن حبان وابن حزم والنووي قد صححوا الحديث .

(٣) نيل الأوطار ٣١٧/١ .

(٤) الفروع ٢٦٩/١، المبدع ٢٧٢/١، الإنصاف ٣٥٩/١، الروض المربع ٣٨/١ .

(٥) المبسوط ٣/٢، ١٨، ١٥٠، بدائع الصنائع ٣٩/١، الهداية ١٤٤/١ .

(٦) عقد الجواهر ٩٣/١ . وقال في المعونة (١٩٠/١) : فالمبتدأة تترك الصلاة برؤية

أول دم تراه . أ.هـ، ولم يفصل في لون الدم . وانظر الكافي ص ٣١ وحاشية

الدسوقي ١٦٧/١ .

(٧) الحاوي ٤٠٦/١، المجموع ٣٩١/٢، مغني المحتاج ١١٣/١، نهاية المحتاج ٣٣١/١ .

- ١ - قوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى)^(١).
وجه الدلالة : أنَّ المراد بالأذى هو الأذى المرئي من موضع مخصوص، والكلُّ في صفة الأذى سواء، فلا يختصُّ بالأسود^(٢).
- ٢ - أنَّ دم الحيض دم جبلة وعادة، ودم الاستحاضة يكون لعارض من مرض ونحوه، والأصل عدمه^(٣).
- ٣ - أنَّ اللون الأحمر هو اللون الأصلي للدم، إلّا أنَّه عند غلبة السّوداء يضرب إلى السّواد، وعند غلبة الصّفراء يرقُّ فيضرب إلى الصّفرة^(٤).
- التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ المبتدأة متى رأت الدّم فإنّها تكون حائضاً، ولا فرق بين الدّم الأحمر والأسود، بل الأحمر هو اللون الأصلي للدم، والأصل أنَّ كل دم يرخيه الرحم فهو حيض، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا بيقين أو ما في حكمه.
- وأما استدلال أصحاب القول الأول بالحديث فليس في محل النزاع؛ فالحديث في المرأة المستحاضة المميّزة وهي التي يختلف لون دمها في حال الحيض عنه في حال الاستحاضة، وأما المبتدأة فلم يسبق لها أن حاضت

(١) سورة البقرة آية (٢٢٢)

(٢) المبسوط ١٨/٢، بدائع الصنائع ٣٩/١ .

(٣) المبدع ٢٧٢/١، حاشية الروض المربع ٣٨٤/١ .

(٤) المبسوط ١٥٠/٣، الكفاية ١٤٤/١

حتى تميز بين دم الحيض وغيره، فنبقى على الأصل، وهو أن هذا الدم دم حيض، والله تعالى أعلم.

[٣٨] المسألة الثانية : إذا علمت المرأة المستحاضة^(١) قدر عادتها ونسيت وقتها فما الحكم؟^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنها لا تجلس شيئاً، فلا تترك الصلاة ولا الصوم، وتغتسل كلما مضى قدر عادتها، ويمنع وطؤها، وتقضي من الصوم الواجب بقدرها، وتقضي الطواف أيضاً^(٣). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٤).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال له: بأنه من باب الاحتياط، فيحتاط للعبادة فلا تترك،

(١) المستحاضة هي التي استمر بها الدم بعد عادتها على سبيل الترف، ودم الاستحاضة دم

مرض وفساد من عرق يسمى العاذل . (انظر: حاشية الروض المربع ١/٣٦٩) .

(٢) هذه المسألة خاصة بمن تعلم قدر عادتها ولكن نسيت موضعها من الشهر، كمن تعلم أنها تحيض خمسة أيام ولكن لا تدري أي من أول الشهر أم من وسطه أم من آخره. (انظر: المغني ١/٤٠٦، المبدع ١/٢٨١) .

(٣) الفروع ١/٢٧٧، المبدع ١/٢٨٢، الإنصاف ١/٣٦٩ .

(٤) الفروع ١/٢٧٧، المبدع ١/٢٨٢، الإنصاف ١/٣٦٩ .

ويقضى منها ما تقضيه الحائض، ويحتاط في الجماع فلا تجامع، لاحتمال أن تكون حائضاً في ذلك الوقت.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة خمسة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنها تجلس قدر عاداتها من أول كل شهر .
وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول :

١ - حديث حمنة بنت جحش رضى الله عنها^(٢) وفيه أن رسول الله
ﷺ قال لها : ((تحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله،
ثم اغتسلي، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلّي

(١) المستوعب ٣٨٦/١، المغني ٤٠٦/١، شرح العمدة ٥١٢/١، الفروع ٢٧٦/١، شرح الزركشي ٤٢٠/١، المبدع ٢٨١/١، الإنصاف ٣٦٨/١ .

(٢) هي: حَمْنَةُ - بفتح الحاء واسكان الميم بعدها نون - بنت جَحْشِ الأُسدية أخت أم المؤمنين زينب رضى الله عنها، كانت زوج مصعب بن عمير فلما قتل عنها يوم أحد تزوجها طلحة بن عبيدالله، وكانت قد شهدت أحداً فكانت تسقي العطشى وتحمل الجرحى وتداويهم. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٩/٢ - ٣٤٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٥٣/٨ - ٥٤)

ثلاثاً وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين ليلة وأيامها، فإنَّ ذلك يجزئك، وكذلك فافعلي في كلِّ شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن ((أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(١) .

وجه الدلالة : أنَّ الرسول ﷺ جعل حيضها من أوَّلها، والصلاة في بقيَّته^(٢) .

٢- أنَّ المبتدأة تجلس من أول الشهر مع أنَّها لا عادة لها، فكذلك النَّاسية^(٣) .

القول الثالث : أنَّها تجلس قدر عادتها بالتَّحرِّي.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤) ،

(١) سنن أبي داود (١٩٩/١ ح ٢٨٧) كتاب الطهارة باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وسنن الترمذي (٢٢١/١ ح ١٢٨) كتاب الطهارة باب ما جاء في المستحاضة أنَّها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وسنن ابن ماجه (٢٠٥/١ ح ٦٢٧) كتاب الطهارة وسننها باب ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة أو كان لها أيام حيض فنسيتها . والحديث صححه الترمذي في سننه ونقل تصحيحه عن الإمام أحمد (سنن الترمذي ٢٢٥/١ - ٢٢٦) وحسنه البخاري كما نقل ذلك عنه الترمذي والألباني في الإرواء (٢٠٢/١ ح ١٨٨) .

(٢) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٧٤/١، الممتع ٢٩٣/١، المبدع ٢٨١/١ .

(٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٧٤/١ .

(٤) المستوعب ٣٨٦/١، المغني ٤٠٦/١، شرح العمدة ٥١٢/١، الفروع ٢٧٦/١، شرح الزركشي ٤٢٠/١، المبدع ٢٨١/١، الإنصاف ٣٦٩/١ .

ومذهب الحنفية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها المتقدم.
- وجه الدلالة منه :** أن النبي ﷺ ردّها إلى الاجتهاد في قدر الحيض بقوله ((فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام)) فكذلك في الوقت^(٢).
- ٢ - أن للتحرّي مدخلاً في الحيض؛ لأنّ المميّزة ترجع إلى صفة الدّم، فكذلك في زمنه يكون له مدخل، بخلاف الأهله فلا مدخل لها في الحيض بوجه^(٣).
- ٣ - أن في الأخذ بالتحرّي إعمالاً لغلبة الظن، وهي معمول بها شرعاً^(٤).

القول الرابع : أنّها تأخذ بالأحوط في الأحكام، فيجب عليها ما يجب على الطاهر من العبادات، وحكمها في الاستمتاع حكم الحائض، وإن علمت وقت انقطاع الحيض اغتسلت في ذلك الوقت ولم يلزمها في ذلك اليوم غسل غيره، وتصلّي ما بعده من الصلوات بالوضوء فقط، وإن لم تعلم وقت الانقطاع لزمها أن تغتسل لكل صلاة لاحتمال الانقطاع

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٧/١ .

(٢) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٧٤/١، الممتع ٢٩٤/١، المبدع ٢٨٢/١ .

(٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٧٤/١، شرح الزركشي ٤٢٠/١، المبدع ٢٨٢/١ .

(٤) شرح الزركشي ٤٢٠/١، حاشية ابن عابدين ٢٨٧/١ .

قبلها، ويحسب لها من شهر رمضان خمسة عشر يوماً .
وهو المذهب عند الشافعية^(١).

دليل هذا القول :

أنّه اختلط حيضها بغيره وتعذر التمييز بصفة أو عادة أو مردّ كمرّد المبتدأة، ولا يمكن جعلها طاهراً أبداً ولا حائضاً أبداً في كل شيء، فتعين الاحتياط^(٢).

القول الخامس : أنّها تأخذ حكم الطاهرات.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب المالكية^(٤).

دليل هذا القول :

أنّ دم الحيض لا يشبه دم الاستحاضة في ريحه ولونه، فما لم تر تغيراً في اللون أو الرائحة فهو دم استحاضة^(٥).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّها تتحرّى بقدر عاداتها، فما غلب على ظنّها أنّه حيض جلسته، وما غلب على ظنّها أنّه طهر فتأخذ فيه حكم الطاهرات، فغلبة الظن معمول بها شرعاً.

(١) المجموع ٤٣٦/٢، ٤٨٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٤٨، مغني المحتاج ١/١١٨

(٢) المجموع ٤٣٦/٢ .

(٣) الفروع ٢٧٧/١، المبدع ٢٨٢/١، الإنصاف ٣٦٩/١ .

(٤) المدونة ٥٤-٥٦، حاشية الدسوقي ١/١٧١

(٥) المدونة ٥٦/١ .

وأما قولهم: بالأخذ بالأحوط. فهذا فيه حرج ومشقة لا يأتي الشرع بمثلها، وفيه أمر بالعبادة مرتين وإنَّما أمر الشارع بالعبادة مرة واحدة ما لم يكن هناك شيء ييطلها.

وأما الأهله فلا مدخل لها في الحيض، وليس في حديث حمدة رضي الله عنها ما يدل على تحديد وقت الجلوس.

وأما جعل حكمها حكم الطاهرات، فهذا معارض للواقع، فنحن نعلم أنَّها في أيام معدودة تكون حائضاً فلا تصح منها الصلاة ولا الصوم. وكل هذا إذا لم يكن لها تمييز، فإن كان لها تمييز فأنَّها تعتمد، فما تميَّز بأنَّه دم حيض فأنَّها حين نزوله تأخذ أحكام الحيض، وما كان بخلاف ذلك فأنَّها تأخذ في وقت نزوله حكم الطاهرات، والله تعالى أعلم.

[٣٩] المسألة الثالثة : حكم ستر الفرج عند مباشرة الحائض .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه واجب^(١).

وهو مذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(١)،

(١) المبدع ٢٦٤/١، الإنصاف ٣٥١/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩٢/١ .

والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان - أي رسول الله ﷺ - يأمرني فأتزر فيباشرنى وأنا حائض)) متفق عليه^(٣).
- ٢ - حديث ميمونة رضي الله عنها قالت : ((كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فأتزرت وهي حائض)) متفق عليه^(٤).
- وجه الدلالة من الحديثين : أن الرسول ﷺ أمر بالأتزار، والأمر يقتضي الوجوب.
- وأجيب عنه: بأن النبي ﷺ إنما كان يفعل ذلك من باب ترك بعض المباح تقذراً، كتركه أكل الضَّب^(٥).
- ٣ - حديث بعض أزواج النبي ﷺ: ((كان إذا أراد من الحائض

=

(١) الكافي ص ٣١، القوانين الفقهية ص ٤٤ .

(٢) نهاية المحتاج ٣٣١/١ .

(٣) البخاري (٤٨١/١ ح ٣٠٠ مع الفتح) كتاب الحيض باب مباشرة الحائض، ومسلم (٢٠٣/١ مع النووي) كتاب الحيض باب مباشرة الحائض فوق الإزار .

(٤) البخاري (٤٨٣/١ ح ٣٠٣ مع الفتح) كتاب الحيض باب مباشرة الحائض، ومسلم (٢٠٣/١ مع النووي) كتاب الحيض باب مباشرة الحائض فوق الإزار .

(٥) المبدع ٢٦٥/١

شيئاً ألقى على فرجها ثوباً)) أخرجهُ أبو داود^(١).

القول الآخر: أنه مستحب .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول :

استدلوا بأدلة أصحاب القول الأول^(٣).

ووجه الدلالة عندهم : أن الأمر محمول على الاستحباب .

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن ستر الفرج عند مباشرة الحائض مستحب، لأن النبي ﷺ لم يأمر أمته بأن لا يباشر الرجل زوجته الحائض إلا وهي ساترة لفرجها، بل قال لهم: ((اصنعوا كل شيء إلا النكاح))^(٤)، وأما أمره لزوجاته بالستر فهذا من باب فعل الأولى

(١) سنن أبي داود (١٨٦/١ ح ٢٧٢) كتاب الطهارة باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع . وقال عنه الشوكاني في نيل الأوطار (٣٢٤/١) : رجال إسناده ثقات محتج بهم في الصحيح . أ. هـ . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٤٢ ح ٥٢/١) .

(٢) الفروع ٢٦٢/١، المبدع ٢٦٤/١، الإنصاف ٣٥١/١، الروض المربع ٣٨/١ .

(٣) حاشية الروض المربع ٣٨٢/١ .

(٤) أخرجه مسلم (٢١١/٣) كتاب الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه، عن أنس بن مالك .

والأفضل، وخاصة أن فعل النبي ﷺ إنما يدلُّ على الاستحباب على الصحيح لا على الوجوب^(١)، والله تعالى أعلم.

[٤٠] المسألة الرابعة : هل تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز عنها؟^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تسقط بالعجز عنها^(٣).
وصححه صاحب التلخيص^(٤)، والمجد^(٥)

(١) انظر: الشرح الممتع ١١٤/١-١١٥

(٢) الخلاف في المسألة منحصر بين علماء الحنابلة؛ لأنَّ القول بوجوب الكفارة من مفردات مذهبهم (انظر: الإنصاف ٣٥٢/١، المنح الشافيات ١٧٥/١، الفتح الرباني ص ٧٧) وهناك قول قدس للشافعي بوجوبها لكن لم يعده بعض الشافعية قولاً ولم يحكوه مذهباً. (انظر: المجموع ٣٦٠/٢).

(٣) المغني ٤١٧/١، شرح العمدة ٤٧٠/١، الإنصاف ٣٥٤/١.

(٤) التلخيص لفخر الدين محمد بن الخضر ابن تيمية، والمسمى بـ (تلخيص المطلب في تلخيص المذهب)، وهو أحد كتب ثلاثة ألفها فخر الدين على طريقة البسيط والوسيط والوجيز للغزالي وهو أكبرها. (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ١٥٣/٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٤٣/٢)

(٥) هو: عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم، مجد الدين أبو البركات الحراني، ولد بجران سنة ٥٩٠هـ، تفقه على أبي بكر الخلاوي، والفخر إسماعيل، وأبي البقاء

في شرحه^(١)، وابن عبد القوي في مجمع البحرين^(٢)، وقدمه ابن تميم^{(٣)(٤)}.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - أنها كفارة أوجبها الوطاء، فلم تثبت في الذمة مع الإعسار،

=

العكبري، وأخذ عنه الفقه ولده شهاب الدين عبد الحليم وابن تميم، ومن مصنفاته: الأحكام الكبرى والحرر في الفقه ومنتهى الغاية في شرح الهداية، توفي سنة ٦٥٣هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٢٤٩-٢٥٤، المنهج الأحمد ٤/٢٦٥-٢٦٩)

(١) شرح الهداية للمجد ابن تيمية، والمسمى بـ(منتهى الغاية في شرح الهداية). (انظر: الإنصاف ١/١٥، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٢١، ٢٣٢)
(٢) مجمع البحرين لابن عبد القوي، وهو شرح على كتاب المقنع لابن قدامة. (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٣٤٢، الإنصاف ١/١٥)

(٣) هو: محمد بن تميم الحراني، أبو عبد الله، تفقه على مجد الدين ابن تيمية، وأبي الفرج بن أبي الفهم، ومن مصنفاته: المختصر في الفقه وصل فيه إلى أثناء الزكاة، توفي قريباً من سنة ٦٧٥هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٢٩٠، المقصد الأرشد ٢/٣٨٦)

(٤) مختصر ابن تميم ل ٣٧/أ، تصحيح الفروع ١/٢٦٤

(٥) التمام ١/١٣٥، شرح العمدة ١/٤٧٠، الفروع ١/٢٦٤، المبدع ١/٢٦٦، الإنصاف ١/٣٥٤.

ككفارة الوطء في نهار رمضان^(١).

٢ - أنه حق مالي ليس ببدل ولا به بدل، فأشبهه صدقة الفطر حال العجز عنها^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنها لا تسقط بالعجز عنها.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في الذي يأتي

امراته وهي حائض ، قال : ((يتصدق بدينار أو نصف دينار))

أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه^(٤).

(١) التمام ١٣٥/١، المغني ٤١٧/١، شرح العمدة ٤٧٠/١ .

(٢) شرح العمدة ٤٧٠/١ .

(٣) التمام ١٣٥/١، شرح العمدة ٤٧٠/١، الفروع ٢٦٤/١، الإنصاف ٣٥٤/١ .

(٤) سنن أبي داود (١٨١/١ ح ٢٦٤) كتاب الطهارة باب في إتيان الحائض، وسنن

النسائي (١٥٣/١) كتاب الطهارة باب ما يجب على من أتى حليلته في حال

حيضتها بعد علمه بنهي الله عز وجل عن وطئها، وسنن ابن ماجه (٢١٠/١ ح ٦٤٠)

وجه الدلالة من الحديث : أنَّ الرسول ﷺ لم يفرِّق في الحديث بين الواجد والعادم، بل أوجبها على الجميع^(١).

٢- القياس على كفارة اليمين والظَّهَار، فهي لا تسقط عن العاجز، فكذا كفارة الوطء للحائض^(٢).

القول الثالث : تسقط الكفارة إن عجز عنها كلها لا إن عجز عن بعضها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

دليل هذا القول :

القياس على القدرة على بعض الصَّاع في صدقة الفطر^(٤).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الكفارة تسقط في حال العجز عنها، وذلك لما يأتي:

أ- أنَّ الحديث نصٌّ في إيجاب الكفارة، وقد خُصَّ منه الجاهل والنَّاسي

=

كتاب الطهارة باب في كفارة من أتى حائضاً . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وابن القطَّان وابن دقيق العيد وابن التركماني وابن القيم وابن حجر والألباني (تلخيص الحبير ١/١٧٤-١٧٦، إرواء الغليل ١/٢١٧ ح ١٩٧) .

(١) التمام ١/١٣٤ .

(٢) شرح العمدة ١/٤٧٠ .

(٣) الإنصاف ١/٣٥٤، تصحيح الفروع ١/٢٦٤ .

(٤) تصحيح الفروع ١/٢٦٤ .

والصغير، فيلحق العاجز عن الكفارة بهم.
 ب- أن قياس كفارة وطء الحائض على كفارة الوطء في نهار رمضان أولى من قياسها على كفارة اليمين أو صدقة الفطر، والله تعالى أعلم.

[٤١] المسألة الخامسة : هل تجب كفارة وطء الحائض على الصبي ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنها واجبة على الصبي^(١).
 وهو المذهب عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول :

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما في وطء الحائض ((يتصدق
 بدينار أو نصف دينار)) أخرجه أبو داود والنسائي وابن
 ماجه^(٣).

وجه الدلالة : أن الحديث عام فيشمل الصبي^(٤).

(١) المغني ٤١٨/١، المبدع ٢٦٦/١، الإنصاف ٣٥٣/١ .

(٢) المغني ٤١٨/١، شرح العمدة ٤٦٩/١، الفروع ٢٦٢/١، القواعد والفوائد الأصولية

ص ٢٢ القاعدة رقم (٢)، المبدع ٢٦٦/١، الإنصاف ٣٥٢/١ .

(٣) تقدم تخريجه ص (١٤٧)

(٤) المغني ٤١٨/١، المبدع ٢٦٦/١ .

٢ - القياس على كفارة الإحرام حيث أنَّها تجب على الصَّبي^(١).

القول الآخر : أنَّها لا تجب على الصَّبي .

وهو وجه عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول :

أنَّ الصَّبي غير مكلف، فلا تثبت في حقه أحكام التَّكليف^(٣)، لحديث ((رفع القلم عن ثلاثة: - وذكر منهم - عن الصغير حتى يكبر)) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^(٤).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنَّه لا تجب الكفارة على الصَّبي

(١) المغني ٤١٨/١ .

(٢) المغني ٤١٨/١، شرح العمدة ٤٦٩/١، الفروع ٢٦٢/١، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢ القاعدة رقم (٢)، المبدع ٢٦٦/١، الإنصاف ٣٥٣/١

(٣) المغني ٤١٨/١، المبدع ٢٦٩/١ .

(٤) سنن أبي داود (٤/٥٨٨ ح ٤٣٩٨) كتاب الحدود باب في الجنون يسرق أو يصيب حداً . وسنن الترمذي (٤/٢٤٤ ح ١٤٢٣) كتاب الحدود باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، وسنن النسائي (٦/١٥٦) كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، وسنن ابن ماجه (١/٦٥٨ ح ٢٠٤١) كتاب الطلاق باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/٦٥٩ ح ٣٥١٢ - ٣٥١٤) .

لعدم تكليفه، وأمّا الحديث فهو مخصوص، والله تعالى أعلم.

[٤٢] المسألة السادسة : هل تجب كفّارة وطء الحائض على الجاهل والنّاسي ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّها واجبة على الجاهل والنّاسي^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ابن عباس رضى الله عنهما في وطء الحائض ((يتصدّق بدينار أو نصف دينار)) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه^(٣).

وجه الدلالة : أنّ الحديث عام، فيشمل العالم والجاهل والنّاسي^(٤).

٢ - القياس على وجوب الكفّارة على من وطئ وهو صائم ناسياً^(٥).

(١) شرح العمدة ٤٦٩/١ .

(٢) المستوعب ٤٠٣/١، المغني ٤١٨/١، شرح العمدة ٤٦٨/١، القواعد والفوائد الأصولية ص ٥٣ قاعدة رقم (٨)، الإنصاف ٣٥٢/١.

(٣) سبق تخريجه ص (١٤٧) .

(٤) المغني ٤١٨/١، شرح العمدة ٤٦٨/١ .

(٥) المغني ٤١٨/١، شرح العمدة ٤٦٩/١ .

القول الآخر : أنَّها لا تجب على الجاهل والنَّاسي.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ((إِنَّ

الله وضع عن أمي الخطأ والنَّسيان وما استكرهوا عليه))
أخرجه ابن ماجه^(٢).

٢ - أنَّها كفارة تجب لحو الإثم، فلا تجب مع النَّسيان ككفارة
اليمين^(٣).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا تجب الكفارة على من وطئ
الحائض جاهلاً بالتحريم أو بالحيض أو ناسياً له؛ وذلك لأنَّ الله تعالى
وضع عن هذه الأمة الخطأ والنَّسيان، والله تعالى أعلم.

(١) المستوعب ١/٤٠٣، المغني ١/٤١٨، شرح العمدة ١/٤٦٨، القواعد والفوائد الأصولية
ص ٥٣، الإنصاف ١/٣٥٢.

(٢) سنن ابن ماجه (١/٦٥٩ ح ٢٠٤٥) كتاب الطلاق باب طلاق المكره والناسي .
وحسنه النووي في الأربعين النووية حديث رقم (٣٩) (١/١٤٤) مع شرح ابن دقيق
العيد) وأقره الحافظ، وصححه الحاكم والذهبي وابن حبان وأحمد شاكر والألباني في
الإرواء (١/١٢٣ ح ٨٢) .

(٣) المغني ١/٤١٨، شرح العمدة ١/٤٦٨ .

الباب الثاني في الصلاة

وفيه أحد عشر فصلاً:

الفصل الأول: في وجوب الصلاة.

الفصل الثاني: في الأذان.

الفصل الثالث: في شروط الصلاة.

الفصل الرابع: في صفة الصلاة.

الفصل الخامس: في سجود السهو.

الفصل السادس: في صلاة التطوع.

الفصل السابع: في صلاة الجماعة.

الفصل الثامن: في صلاة أهل الأعذار.

الفصل التاسع: في صلاة الجمعة والعيد.

الفصل العاشر: في صلاة الكسوف والاستسقاء.

الفصل الحادي عشر: في الجنائز.

الفصل الأول: في وجوب الصلاة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تارك الصلاة هل يقتل كفراً أو حداً؟.

المسألة الثانية: حكم قضاء المرتد للصلاة التي تركها زمن رده وقبلها.

[٤٣] المسألة الأولى: تارك الصلاة هل يقتل كفراً أو حداً؟^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يقتل كفراً^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٥)، وقال به ابن حبيب^(٦) من المالكية^(٧).

أدلة هذا القول:

١- قول الله تعالى (فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا) (٥٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ

(١) هذه المسألة مبنية على القول بأن تارك الصلاة يقتل، وهو مذهب الحنابلة والمالكية والشافعية. (انظر: المذهب مع المجموع ١٣/٣، المغني ٣٥١/٣، القوانين الفقهية ص ٥٠)

(٢) المغني ٣٥٤/٣، الإنصاف ٤٠٤/١

(٣) نقلها عنه: ابنه عبد الله. (انظر: مسائل عبد الله ١٩١/١)

(٤) الهداية ٢٥/١، الانتصار ٦٠٣/٢، المستوعب ٢٠/٢، المغني ٣٥٤/٣، المحرر ٣٣/١، شرح

الزركشي ٢٧٣/٢، الفروع ٢٩٤/١، المبدع ٣٠٧/١، الإنصاف ٤٠٤/١

(٥) الإنصاف ٤٠٤/١، المنح الشافيات ١٨٥-١٨٦

(٦) هو: عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي، سمع من ابن الماحشون ومطرف وابن

المبارك وأصبيغ، وسمع منه ولداه محمد وعبيد الله وبقي بن مخلد وابن وضاح، من

مصنفاته: الواضحة في السنن والفقه والجامع وفضائل الصحابة وغريب الحديث،

توفي سنة ٢٣٨هـ وقيل ٢٣٩هـ، وله من العمر ٥٦ سنة. (انظر ترجمته في: ترتيب

المدارك ١٢٢/٤-١٤٢، الديباج المذهب ٨-١٥)

(٧) القوانين الفقهية ص ٥٠، الشرح الكبير ١٩٠/١

وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا (الآية^(١)).

وجها الدلالة من الآية^(٢):

الأول: أن الله تعالى جعل هذا المكان من النار - وهو الغي -، لمن أضاع الصلاة وأتبع الشهوات، ولو كان مع عصاة المسلمين لكانوا في الطبقة العليا من طبقات النار، ولم يكونوا في هذا المكان الذي هو أسفلها، فإن هذا ليس من أمكنة أهل الإسلام بل من أمكنة الكفار.

والثاني: أن تارك الصلاة لو كان مؤمناً لم يُشترط في توبته الإيمان، وإلا لكان تحصيلاً للحاصل.

٢- حديث جابر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة)) أخرجه مسلم^(٣).

٣- حديث بريدة الأسلمي ^(٤) t قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) سورة مريم آية رقم (٥٩-٦٠)

(٢) كتاب الصلاة وحكم تاركها ص ٣٨

(٣) مسلم (٧١/٢ مع النووي) كتاب الإيمان باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة.

(٤) هو: بريدة بن الحُصيب - بضم الحاء المهملة - بن عبد الله الأسلمي، قيل أسلم حينما مرَّ به النبي ﷺ مهاجراً، وقيل أسلم بعد بدر، غزا مع النبي ﷺ ست عشرة

العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر))
أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه^(١).

٤ - عن عبدالله بن شقيق العُقَيْلي^(٢) قال: كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. أخرجه الترمذي^(٣).

وأجيب عن وجه الاستدلال بهذه النصوص: بأن المراد من هذه النصوص هو التغليظ، والتشبيه بالكفار لا على الحقيقة، كما في قول

=

غزوة، سكن البصرة لما فتحت، توفي في خلافة يزيد بن معاوية سنة ٦٣هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٣٣، الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٥١)
(١) الترمذي (١٥/٥ ح ٢٦٢١) كتاب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة، وقال: حديث حسن صحيح غريب، والنسائي (١/٢٣١-٢٣٢) كتاب الصلاة باب الحكم في تارك الصلاة، وابن ماجه (١/٣٤٢ ح ١٠٧٩) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء فيمن ترك الصلاة، وصحح الألباني الحديث في صحيح سنن ابن ماجه (١/١٧٧ ح ٨٨٤)

(٢) هو: عبدالله بن شقيق العقيلي البصري، روى عن عمر وعثمان وعلي وأبي ذر وعائشة وابن عباس وأبي هريرة، وروى عنه ابنه عبدالكريم وابن سيرين وعاصم الأحول وأيوب السخيتي، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم وغيرهم، توفي بعد المائة وقيل سنة ١٠٨هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٥/٢٥٤)

(٣) الترمذي (١٥/٥ ح ٢٦٢٢) كتاب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة.

الرسول **e** ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر))^(١) وقوله ((من حلف بغير الله فقد أشرك))^(٢) ونحوها مما أريد به التشديد في الوعيد^(٣).
وقيل: إنَّ ذلك محمول على أنَّه شارك الكافر في بعض أحكامه، وهو وجوب القتل^(٤).

وقيل: إنَّ المراد بهذه النصوص من ترك الصلاة جاحداً لها، معانداً، مستكبراً، غير مقرر بفرضها^(٥).

وأجيب عن المناقشة: بأنَّ إطلاق الكفر على ما يضاد الإيمان حقيقة، وقد تكرر قول الرسول **e** بكفرهم في أحاديث كثيرة منها ما سبق من حديث جابر وبريدة رضي الله عنهما وبألفاظ مختلفة^(٦).
ويمكن الجواب عن قولهم: بأنَّ المراد من جحدها ولم يقرَّ

(١) أخرجه البخاري (١٠/٤٧٩ ح ٦٠٤٤ مع الفتح) كتاب الأدب باب ما ينهى عن السباب واللعن، ومسلم (٢/٥٣-٥٤ مع النووي) كتاب الإيمان باب بيان قول النبي **r** ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر))، عن عبدالله بن مسعود **t**.
(٢) أخرجه أبو داود (٣/٥٧٠ ح ٣٢٥١) كتاب الإيمان والنذور باب في كراهة الحلف بالآباء، والترمذي (٤/٩٣ ح ١٥٣٥) كتاب النذور والإيمان باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، وقال: حديث حسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) المغني ٣/٣٥٨-٣٥٩

(٤) المجموع ٣/١٧

(٥) التمهيد ٤/٢٣٥-٢٣٦

(٦) الانتصار ٢/٦١١

بفرضها : بأن الرسول **e** علّق الكفر على الترك مطلقاً، ثم إن هذا التأويل يسقط فائدة التخصيص بترك الصلاة، فإنّه لو جحد وجوب الصلاة وصلّى فإنّه يكون كافراً^(١).

٥ - قول عمر **t** : (لا حظّ في الإسلام لمن ترك الصلاة) أخرجه الإمام مالك والمروزي في تعظيم قدر الصلاة^(٢).

وأجيب عنه: بأن المراد أنّه لا كبير حظّ له، أو لا حظ كاملاً له في الإسلام^(٣).

ويمكن الجواب عنه: بأنّ حمل الكلام على حقيقة أولى من تأويله.
٦ - إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، قال المروزي^(٤):
قال أبو عبد الله: سمعت إسحاق^(٥) يقول: قد صحّ عن رسول

(١) الانتصار ٦٠٩/٢ (تعليق رقم (٥) في الحاشية)

(٢) الموطأ ٨٦/١ مع المنتقى، تعظيم قدر الصلاة ٨٩٢/٢ - ٨٩٦ برقم (٩٢٣ - ٩٢٩)

(٣) التمهيد ٢٣٨/٤

(٤) هو: محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٠٢ هـ ببغداد، وسمع من يحيى بن يحيى التميمي وابن راهويه والربيع المرادي وأبي إسماعيل المزني، روى عنه أبو العباس السراج وابنه إسماعيل، ومن مصنفاته: كتاب القسامة وكتاب تعظيم قدر الصلاة، توفي سنة ٢٩٤ هـ. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٤٠/٣٣ - ٤٠، طبقات الشافعية ٢٤٦/٢ - ٢٥٥)

(٥) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم التميمي الحنظلي المروزي، ابن راهويه، ولد سنة ١٦١ هـ، سمع من ابن المبارك والفضيل بن عياض وابن علية

الله **e** أن تارك الصلاة كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم،
من لدن النبي **e** إلى يومنا هذا، أن تارك الصلاة عمداً من
غير عذر حتى يذهب وقتها كافر^(١).

٧- أنها عبادة يدخل بها في الإسلام، فيخرج بتركها منه،
كالشهادة^(٢).

القول الآخر: أنه يقتل حداً.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب المالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

=

وعبدالرزاق، وحدث عنه: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وإسحاق بن منصور
والبخاري ومسلم، قال عنه الحاكم: إمام عصره في الحفظ والفتوى، وقال النسائي:
أحد الأئمة ثقة مأمون، توفي سنة ٢٣٨هـ، وله من العمر ٧٧ سنة. (انظر ترجمته
في: سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨-٣٨٣، شذرات الذهب ٢/٨٩)

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢/٩٢٩ رقم (٩٩٠)

(٢) الانتصار ٢/٦١١، المغني ٣/٣٥٥

(٣) الهداية ١/٢٥، الانتصار ٢/٦٠٤، المستوعب ٢/١٩، المغني ٣/٣٥٥، المحرر ١/٣٣، شرح

الزركشي ٢/٢٧٢، الفروع ١/٢٩٤، المبدع ١/٣٠٧، الإنصاف ١/٤٠٤

(٤) التمهيد ٤/٢٣١، ٢٣٨، مقدمات ابن رشد ١/٦٥، بداية المجتهد ١/٩٠، القوانين الفقهية

ص ٥٠، مواهب الجليل ١/٤٢٠، الشرح الكبير ١/١٩٠

(٥) المذهب والمجموع ٣/١٦، فتح العزيز مع المجموع ٥/٢٨٩، المنهاج مع مغني

المحتاج ١/٣٢٧

أدلة هذا القول:

١- حديث عبادة بن الصامت ^(١) قال: سمعت رسول الله ^e يقول: ((خمس صلوات افترضهن الله على عباده، فمن جاء بهن لم ينقص منهن شيئاً استخفافاً بحقهن، فإن الله جاعل له يوم القيامة عهداً أن يدخله الجنة، ومن جاء بهن قد انتقص منهن شيئاً استخفافاً بحقهن، لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له)) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه واللفظ له ^(٢).

وجه الدلالة: أنه لو كان كافراً لم يدخله في المشيئة ^(٣).

(١) هو: عبادة بن الصامت بن قيس بن صرم الأنصاري الخزرجي، كان أحد النقباء بالعقبة، وشهد بدرأ وما بعدها من المشاهد، روى عن رسول الله ^r كثيراً، وهو أول من ولي قضاء فلسطين، توفي سنة ٣٤هـ، وقيل ٤٥هـ، وقال النووي: الأول أصح وأشهر، وله من العمر ٧٢ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٥٦-٢٥٧، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٧-٢٨)

(٢) أبو داود (١/٢٩٥ ح ٤٢٥) كتاب الصلاة باب في المحافظة على وقت الصلاة، والنسائي (١/٢٣٠) كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات الخمس، وابن ماجه (١/٤٤٩ ح ١٤٠١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها، وصحح النووي الحديث في المجموع (٣/١٧) والألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٨٥ ح ٤١٠)

(٣) المغني ٣/٣٥٧

وأجيب عنه: بأنه ليس المراد بالحديث الذي يترك الصلاة، وإنما المراد الذي يؤخرها عن أوقاتها، أو لم يأت بجميع أركانها وشروطها، فهذا الذي تحت المشيئة^(١).

٢ - عموم الأدلة الدالة على أن من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة، كحديثي عثمان وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما عند مسلم^(٢).

وأجيب عنه: بأنه عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة^(٣).

٣ - أن المسلمين ما زالوا يرثون تارك الصلاة، ويورثونه، ويدفن في مقابر المسلمين، ويغسل، ولو كان كافراً لم تثبت له هذه الأحكام كلها^(٤).

٤ - أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتداً لم يجب

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٩/٢٢، أحكام الإمامة والإتتمام ص ٤٠.

(٢) مسلم (١/٢١٨، ٢٢٨) كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، ولفظ حديث عثمان t «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»، ولفظ حديث عبادة t «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار».

(٣) الشرح الممتع ٣٠/٢.

(٤) المغني ٣/٣٥٧، المجموع ١٧/٣.

عليه قضاء^(١).

وأجيب عنه: بأن هذا محل خلاف بين العلماء رحمهم الله تعالى^(٢).

٥ - أن الصلاة عبادة من شرطها تقدم الإيمان، فلم يكفر بتركها، كسائر العبادات^(٣).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالصلاة يُحَكَّم بِإِيمَانِهِ بفعلها، بخلاف بقية العبادات، وكذا الصلاة لا تنطرق إليها النيابة كالحج والصوم بعد الموت، ولا يمكن أخذها قهراً كالزكاة، فهي أقرب إلى القياس على الشهادتين من قياسها على العبادات^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يقتل كفراً ولكن بعد استتابته وإخباره بأنه سيقتل إن لم يصل، وذلك لما يلي:
أ- قوة أدلة القائلين بكفر تارك الصلاة.

ب- أنه اختار القتل على فعل الصلاة، وكفى بذلك دليلاً على جحوده واستكباره، قال شيخ الإسلام: فإن كان مقرأً بالصلاة في الباطن، معتقداً لوجوبها، يمتنع أن يصبر على تركها حتى يقتل وهو لا يصلي، هذا لا يعرف من بني آدم وعاداتهم، ولهذا لم يقع هذا قط في الإسلام، ولا

(١) المغني ٣/٣٥٧-٣٥٨

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/٤٠-٤١

(٣) الانتصار ٢/٦١٣

(٤) الانتصار ٢/٦١٤

يعرف أن أحداً يعتقد وجوبها ويقال له: إن لم تصل وإلا قتلناك. وهو يصبر على تركها مع إقراره بالوجوب، فهذا لم يقع قط في الإسلام، ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها، ولا ملتزماً بفعلها، وهذا كافر باتفاق المسلمين، كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلت عليه النصوص الصحيحة - ثم قال - فمن كان مصرّاً على تركها حتى يموت لا يسجد لله سجدة قط، فهذا لا يكون قط مسلماً مقراً بوجوبها، فإن اعتقاد الوجوب، واعتقاد أن تاركها يستحق القتل، هذا داع تام إلى فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور عليه، فإذا كان قادراً ولم يفعل قط عُلِمَ أن الداعي في حقه لم يوجد. أ.هـ^(١).

وقال ابن القيم: ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصرّ على تركها، ودعي إلى فعلها على رؤوس الملأ، وهو يرى بارقة السيف على رأسه، ويشدُّ للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلّي وإلا قتلناك. فيقول: اقتلوني ولا أصلي أبداً. ومن لا يُكفر تارك الصلاة يقول: هذا مؤمن يغسل ويصلّي عليه ويدفن في مقابر المسلمين. وبعضهم يقول: إنه مؤمن كيما جبريل وميكائيل. فلا يستحي من هذا قوله من إنكار تكفير من

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/٤٨ - ٤٩

شهد بكفره الكتاب والسنة واتفاق الصحابة. أ.هـ^(١)، والله تعالى أعلم.

[٤٤] المسألة الثانية: حكم قضاء المرتد للصلاة التي تركها زمن رده وقبلها.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يلزمه قضاء ما تركه قبل رده، لا ما تركه زمنها^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

أن الصلاة التي تركها في حال رده لم يكن مخاطباً بها لكفره، فلا يلزمه فعلها^(٤) وأما التي تركها قبل رده في إسلامه فيلزمه قضاؤها؛ لأنها كانت واجبة عليه، وكان مخاطباً بها، فيبقى الوجوب عليه

(١) كتاب الصلاة وحكم تاركها ص ٦٠

(٢) المغني ٤٩/٢، الإنصاف ٣٩١/١

(٣) المغني ٤٩/٢، الفروع ٢٨٥/١، الإنصاف ٣٩١/١

(٤) الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ولكنها لا تصح منهم لو فعلوها لعدم تحقق شرط القبول وهو الإسلام وقصد الطاعة والامتثال، وهذا مفقود فيهم، والله تعالى أعلم. (انظر: مذكرة أصول الفقه ص ٣٣-٣٤)

بحاله^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يلزمه قضاء ما تركه زمن رده أو قبلها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى [وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ]^(٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى شرط لحبوط العمل الإشراك والموت كافراً، فلا يحبط العمل إلا بوجود الشرطين جميعاً^(٥).

٢ - أنه اعتقد وجوبها، وقدر على التسبب إلى أدائها، فتلزمه،

(١) المغني ٤٩/٢

(٢) الانتصار ٣٤٧/٢، المغني ٤٩/٢، الفروع ٢٨٥/١، الإنصاف ٣٩١/١

(٣) الأم ٨٩/١، المهذب والمجموع ٤/٣، مغني المحتاج ١٣٠/١

(٤) سورة البقرة آية رقم (٢١٧)

(٥) المغني ٤٩/٢

كالحدث^(١).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالحدث مخاطب بأدائها حتى إذا لم يجد الماء ولا التراب، وأمّا الكافر فلا يخاطب بأدائها ما لم يسلم، وهو في زمن الردّة كافر، فلا يلزمه قضاء ما كان في زمن رده^(٢).

٣- أنّه التزمها بالإسلام، فلا تسقط عنه بالجحود، كحقّ الآدمي^(٣).

وأجيب عنه: بأنّ الالتزام إنّما كان للصلاة التي تركها قبل رده، وأمّا ما تركه زمن رده فلم يلتزمه^(٤).

القول الثالث: لا يلزمه قضاء ما تركه زمن رده ولا ما قبلها. وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥)، ومذهب الحنفيّة^(٦)، والمالكيّة^(٧). أدلّة هذا القول:

(١) المهذب والمجموع ٤/٣، المغني ٤٩/٢

(٢) الانتصار ٣٥٢/٢

(٣) مغني المحتاج ١٣٠/١

(٤) الانتصار ٣٥٤/٢

(٥) الانتصار ٣٤٨/٢، المغني ٤٨/٢، الفروع ٢٨٥/١، الإنصاف ٣٩١/١

(٦) مختصر الطحاوي ص ٢٩، الدر المختار ٧٥/٢

(٧) الكافي ص ٥٨٤-٥٨٥، مواهب الجليل ٢٨٢-٢٨٣، الشرح الكبير ٣٠٧/٤

١ - قول الله تعالى [قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ] (١).

وجه الدلالة: أنَّ هذا اللفظ عام يتناول كل كافر انتهى عن كفره (٢).

٢ - قول الله تعالى [لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ] (٣).

وجه الدلالة: أنَّ عمله قد حبط بكفره، فصار كالكافر الأصلي في جميع أحكامه (٤).

وأجيب عن وجه الدلالة: بأنَّ الله تعالى قد فرَّق بين الكافر الأصلي والمرتد، وكذا فرَّق بينهما رسول الله ﷺ، ومن ذلك: أنَّ دماء أهل الكتاب حرام إذا أعطوا الجزية، وأمَّا المرتد فحكمه القتل إذا لم يسلم، وكذا مال الكافر غير المعاهد يكون غنيمته، وأمَّا مال المرتد فيوقف فإن مات على الردة صار غنيمته، وإن تاب وأسلم فيرجع إليه (٥).

(١) سورة الأنفال آية رقم (٣٨)

(٢) الانتصار ٣٤٩/٢، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٧/٢٢

(٣) سورة الزمر آية رقم (٦٥)

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٩، المغني ٤٨/٢ - ٤٩، الدر المختار ٧٥/٢

(٥) الأم ٨٩/١

٣- حديث عمرو بن العاص ^(١) **t** وفيه أن النبي **e** قال: ((أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله)) أخرجه مسلم ^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يلزمه قضاء ما تركه زمن الردة، قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر مجمل هذه الأقوال: والأول أظهر - أي أنه لا يقضي ما تركه حال الردة - فإن الذين ارتدوا على عهد رسول الله **e**، عادوا إلى الإسلام، وبايعهم الرسول **e**، ولم يأمر أحداً منهم بإعادة ما ترك حال الكفر في الردة، كما لم يكن يأمر سائر الكفار إذا أسلموا، وقد ارتد في حياته خلق كثير، اتبعوا الأسود العنسي، ثم عادوا إلى الإسلام ولم يؤمروا بالإعادة، وتنبأ مسيلمة واتبعه خلق كثير، قاتلهم الصديق والصحابة بعد موته، حتى أعادوا من بقي منهم إلى الإسلام، ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء، وكذلك سائر المرتدين بعد موته. أ.هـ ^(٣).

(١) هو: عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي السهمي، أسلم عام خيبر أول سنة سبع وقيل أسلم في صفر سنة ثمان قبل الفتح، وقيل غير ذلك، وكان من دهاة العرب، توفي وهو والي على مصر سنة ٤٣هـ وقيل غير ذلك، وله من العمر سبعين سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٠-٣١، الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٣-٣)

(٢) مسلم (١٣٧/٢-١٣٨ مع النووي) كتاب الإيمان باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الحج والمهجرة.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/٤٦-٤٧ (بتصرف)

وأما ما تركه قبل الرّدة فالترّجيح فيه مبني على التّرجيح في مسألة من ترك صلاة متعمداً حتى خرج وقتها فهل يقضيها أو لا؟. والذي يظهر لي رجحانه أنّ الواجب على مَنْ فعل ذلك التوبة والاستغفار، وأنّه لا يمكنه قضاء ما تركه متعمداً، فكذا هاهنا لا يلزمه قضاء ما تركه قبل الرّدة^(١)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: كتاب الصلاة وحكم تاركها ص ٧١-١٠٤

الفصل الثاني: في الأذان

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: هل الأفضل الإمامة أو الأذان؟.

المسألة الثانية: حكم الأذان قاعداً لغير عذر.

المسألة الثالثة: صحة الأذان إذا مشى المؤذن حال أذانه.

[٤٥] المسألة الأولى: هل الأفضل الإمامة أو الأذان؟

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الإمامة أفضل^(١).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن الجوزي^{(٢)(٣)}.
 وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفيَّة^(٥)، وقول عند المالكيَّة^(٦)،
 ووجه عند الشافعيَّة^(٧).

أدلة هذا القول:

١- أنَّ الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين أمّوا ولم يؤذّنوا، ولا

(١) الإنصاف ٤٠٦/١

(٢) هو: عبدالرحمن بن علي بن محمد التيمي، أبو الفرج ابن الجوزي، ولد سنة ٥١١هـ، سمع من أبي الفضل ابن ناصر وأبي الحسن ابن الزاغوني والقاضي أبي يعلى الصغير وغيرهم، وروى عنه الموفق والحافظ عبدالغني، وله مصنفات كثيرة منها في الفقه: الإنصاف في مسائل الخلاف والمذهب في المذهب ومسبوك الذهب، توفي سنة ٥٩٧هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٣٩٩-٤٣٣،

المنهج الأحمد ٤/١١-٤٢)

(٣) الإنصاف ٤٠٦/١

(٤) المغني ٢/٥٤، المحرر ١/٤٠، المبدع ١/٣٠٩، الإنصاف ١/٤٠٦

(٥) الجوهرة النيرة ١/٦٠، فتح القدير ١/٢٢٣، حاشية ابن عابدين ١/٥٥١

(٦) الذخيرة ٢/٦٤، مواهب الجليل ١/٤٢٢

(٧) المهذب والمجموع ٣/٧٨-٧٩، روضة الطالبين ١/٣١٤، مغني المحتاج ١/١٣٨

يختارون إلا الأفضل^(١).

وأجيب عنه من وجهين:

الأول: أنَّهم لم يتولوه لضيق وقتهم عنه، ولانشغالهم عنه بمصالح الأمة^(٢)، ولهذا قال عمر **t**: (لو كنت أطبق الأذان مع الخليفة لأذنت)^(٣).

والثاني: أنَّ الإمامة كانت متعينة عليهم، فهي وظيفة الإمام الأعظم، ولم يمكن الجمع بينها وبين الأذان، فصارت الإمامة في حقهم أفضل من الأذان، لخصوص أحوالهم، وإن كان لأكثر الناس الأذان أفضل^(٤).

٢- أنَّ الإمامة يختار لها من هو أكمل حالاً، وأفضل، واعتبار فضيلته دليل على فضيلة منزلته^(٥).

وأجيب عنه: بأنَّه لا شك في فضيلة الإمامة، فهي ولاية شرعية

(١) المغني ٥٤/٢، المجموع ٧٩/٣، الجوهرة النيرة ٦٠/١

(٢) المغني ٥٥/٢، مغني المحتاج ١٣٩/١

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٨٦/١ ح ١٨٦٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٤/١)، والبيهقي (٤٣٣، ٤٢٦/١)، وسكت عنه الحافظ في التلخيص (٢١٢-٢١١/١)

(٤) الاختيارات الفقهية ص ٤٠

(٥) المغني ٥٤/٢

ذات فضل، ولكن الأذان أفضل منها، لِمَا ورد فيه من النصوص الدالة على فضله، وَلِمَا فيه من إعلان ذكر الله عز وجل، وتنبيه الناس، وكونه أكثر مشقة من الإمامة^(١).

٣- أن الأذان دعاء للصلاة، والقيام بالشيء أولى من الدعاء إليه^(٢).

القول الآخر: أن الأذان أفضل.

وهو رواية عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، والشافعية^(٤)، وقول عند الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).

أدلة هذا القول:

١- حديث عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صَعَصعة الأنصاري^(٧) أن

(١) الشرح الممتع ٣٧/٢، أحكام الإمامة والائتمام ص ٧١

(٢) المذهب مع المجموع ٧٨/٣، مغني المحتاج ١٣٨/١

(٣) المغني ٥٤/٢، المحرر ٤٠/١، الفروع ٣١١/١، المبدع ٣٠٩/١، الإنصاف ٤٠٦/١

(٤) المذهب والمجموع ٧٨/٣، روضة الطالبين ٣١٤/١، مغني المحتاج ١٣٨/١

(٥) الجوهرة النيرة ٦٠/١، حاشية ابن عابدين ٥٥١/١

(٦) الذخيرة ٦٣/٢، مواهب الجليل ٤٢٢/١

(٧) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صَعَصعة الأنصاري المازني، سمع من أبي سعيد الخدري، وروى عنه ابنه محمد وعبدالرحمن، قال عنه النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان

أبا سعيد الخدري **t** ^(١) قال له: ((إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك - أو باديتك - فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌ ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة، قال أبو سعيد **t** : سمعته من رسول الله **e**)) أخرجه البخاري ^(٢).

٢- حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **e** قال: ((لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا)) متفق عليه ^(٣).

٣- حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله **e** يقول: ((المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم

=

في الثقات). (انظر ترجمته في: الجمع بين رجال الصحيحين ٢٦٥/١، تهذيب الكمال ٢٠٨/١٥-٢٠٩)

(١) هو: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته، استصغره النبي **ﷺ** في أحد، وغزا ما بعدها، وهو ممن روى كثيراً من الأحاديث عن رسول الله **ﷺ**، قيل مات سنة ٧٤هـ وقيل ٦٤هـ، وقيل ٦٣هـ وقيل ٦٥هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٨٥/٣-٨٦)

(٢) البخاري (١٠٤/٢ ح ٦٠٩ مع الفتح) كتاب الأذان باب رفع الصوت.

(٣) البخاري (١٤٤/٢ ح ٦١٥) كتاب الأذان باب الإستهام في الأذان، مسلم (١٥٧/٤ مع النووي) كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها.

القيامة)) أخرجه مسلم^(١).

وجه الدلالة من الأحاديث: تدل هذه الأحاديث على فضل الأذان، وأنه يشهد للمؤذن مَنْ سمعه مَنْ جنّ وإنس وغير ذلك، وأن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة^(٢).

٤ - حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين)) أخرجه أبو داود والترمذي^(٣).

وجه الدلالة: أن الأمانة أعلى من الضمان، والمغفرة أعلى من الإرشاد، فدل ذلك على أفضلية الأذان^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الأذان أفضل من الإمامة، مع أن

(١) مسلم (٨٩/٤ مع النووي) كتاب الصلاة باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه.

(٢) أحكام الإمامة والإئتمام ص ٦٨

(٣) أبو داود (٣٥٦/١ ح ٥١٧) كتاب الصلاة باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، والترمذي (٤٠٢/١ ح ٢٠٧) كتاب الصلاة باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، وصحح الحديث أحمد شاكر في شرح الترمذي (٤٠٥/١)، والألباني في الإرواء (٢٣١/١ - ٢٣٢ ح ٢١٧)

(٤) المغني ٥٥/٢

لكل منهما فضيلة^(١)، وذلك لما يلي:

- أ- ورود الأحاديث الكثيرة الدالة على فضله.
- ب- أنه أكثر مشقة من الإمامة، لِمَا فيه من الحضور المبكر، والانتظار حتى انتهاء الصلاة، وتعاهد الأوقات، حتى لا يفطر الصائم قبل الغروب ولا يأكل من أراد الصيام بعد دخول الفجر الصادق وغير ذلك.
- ج- أن المؤذن ينبه المسلمين لشعيرة من شعائر دينهم ويدعوهم إليها، فيوقظ نائمهم وينبه غافلهم، والله تعالى أعلم.

[٤٦] المسألة الثانية: حكم الأذان قاعداً لغير عذر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه باطل لا يصح^(٢).
وحكاه أبو البقاء العكبري^(٣) رواية عن الإمام أحمد^(١).

(١) الاختيارات الفقهية ص ٤٠، الشرح الممتع ٣٦/٢، أحكام الإمامة والإتتمام ص ٧٠

(٢) الفروع ٣١٥/١، المبدع ٣٢٠/١، الإنصاف ٤١٥/١

(٣) هو: عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري، ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ وقيل ٥٣٩هـ، قرأ الفقه على القاضي أبي يعلى الصغير، وأبي حكيم النهرواني، وأخذ اللغة عن ابن القصاب، وكان معيداً لابن الجوزي في المدرسة، ومن تلامذته: ابن الصيرفي، وابن النجار، والضياء، ومن مصنفاته: تفسير القرآن، شرح الهداية لأبي الخطاب في الفقه، بلغة الرائض في علم الفرائض، توفي سنة ٦١٦هـ. (انظر ترجمته

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه أن النبي **e** قال: ((يا بلال ^(٢) قم فناد بالصلاة)) متفق عليه ^(٣).
- وجه الدلالة: أن لفظة (قم) أمر، والأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ^(٤)، فيكون أذان القاعد فاسداً لا يصح.
- وأجيب عنه من وجهين ^(٥):

في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/١٠٩-١٢٠، المنهج الأحمد ٤/١٣٠-١٣٦)

(١) الاختيارات الفقهية ص ٤٠، الإنصاف ١/٤١٥

(٢) هو: بلال بن رباح الحبشي مولى أبي بكر الصديق **t**، أسلم قديماً وعذب بسبب إسلامه كثيراً، حتى اشتراه أبو بكر واعتقه، آخى النبي **r** بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، وهو مؤذن رسول الله **r** وأول من أذن في الإسلام، ولما توفي الرسول **r** ذهب إلى الشام للجهاد فأقام بها إلى أن توفي، وقد توفي في دمشق سنة ٢٠هـ - وقيل ٢١هـ وقيل ١٨هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٣٦ - ١٣٧، الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٧٠-١٧١)

(٣) البخاري (٢/٩٣ ح ٦٠٤ مع الفتح) كتاب الأذان باب بدء الأذان، ومسلم (٤/٧٥-٧٦ مع النووي) كتاب الصلاة باب بدء الأذان.

(٤) انظر القاعدتين في: قواطع الأدلة ١/٢٥٥، روضة الناظر ٢/٧١، مذكرة أصول الفقه

ص ٢٧-٢٨

(٥) شرح مسلم ٤/٧٧

الأول: أن المراد بالنداء الإعلام بالصلاة لا الأذان المعروف.

والثاني: أن المراد قم فاذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس من بعيد، وليس فيه تعرض للقيام من قعود في حال الأذان. واختار هذا الحافظ ابن حجر^(١) في الفتح^(٢).

٢- أن هذا خلاف ما كان عليه العمل في زمن الرسول ﷺ، وقد قال **e**: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌ)) أخرجه مسلم موصولاً والبخاري تعليقاً مجزوماً به^(٣).

القول الآخر: أنه يصح مع الكراهة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥).

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه، ولد بمصر سنة ٧٧٣هـ، وتفقه على البلقيني وابن الملتن والعز بن جماعة وطلب الحديث على الزين العراقي، ومن تتلمذ عليه شمس الدين السخاوي، وله مصنفات كثيرة منها: فتح الباري والتهذيب ولسان الميزان، توفي سنة ٨٥٢هـ. (انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٣٦/٢-٤٠، البدر الطالع ٨٧/١-٩٢)

(٢) فتح الباري ٩٧/٢

(٣) سبق تخريجه ص (١٠٨)

(٤) المغني ٨٢/٢-٨٣، الفروع ٣١٥/١، المبدع ٣١٩/١، الإنصاف ٤١٥/١

(٥) المبسوط ١٣٢/١، بدائع الصنائع ١٥١/١، الجوهرة النيرة ٦٢/١، إلا أنهم خصوا الكراهة فيما إذا أذن الجماعة وأما إذا أذن لنفسه فلا بأس.

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

أ- استدلوا على الصحة بما يلي:

١- أن المقصود من الأذان هو الإعلام بدخول وقت الصلاة، وقد حصل^(٣).

٢- القياس على جواز الخطبة قاعداً^(٤).

٣- القياس على جواز ترك القيام في صلاة النفل، ففي الأذان أولى^(٥).

ب- استدلوا على الكراهية: بأن تارك القيام يكون مسيئاً، لمخالفته لفعل مؤذني رسول الله ﷺ فمن بعده^(٦).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الأذان من القاعد صحيح؛ لأنه حصل به المقصود، وقد أذاه بألفاظه المشروعة، وأما القعود من غير عذر

(١) الشرح الكبير ١/١٩٦، جواهر الإكليل ١/٣٦

(٢) فتح العزيز مع المجموع ٣/١٧٣، المجموع ٣/١٠٦، نهاية المحتاج ١/٤١٠

(٣) المبسوط ١/١٣٢، المجموع ٣/١٠٦

(٤) المغني ٢/٨٣، المبدع ١/٣٢٠

(٥) فتح العزيز مع المجموع ١/١٧٣

(٦) بدائع الصنائع ١/١٥١

فمكروه، وقد يكون محرماً؛ لأنَّه إحداث هيئة مخالفة للسنة العملية التي كان عليها مؤذني رسول الله ﷺ فمن بعده إلى يومنا هذا، ولا يلزم من ذلك بطلان الأذان لما تقدّم، والله تعالى أعلم.

[٤٧] المسألة الثالثة: صحة الأذان إذا مشى المؤذن حال أذانه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه إذا مشى كثيراً بطل أذانه^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه خلاف فعل مؤذني الرسول ﷺ، وقد قال ﷺ: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ)) أخرجه مسلم موصولاً والبخاري تعليقاً مجزوماً به^(٣).
- ٢ - القياس على الصلاة، فإن الحركة الكثيرة فيها من غير عذر تبطلها.

(١) الفروع ٣١٥/١، المبدع ٣٢٠/١، الإنصاف ٤١٥/١

(٢) الفروع ٣١٥/١، المبدع ٣٢٠/١، الإنصاف ٤١٥/١

(٣) سبق تخريجه ص (١٠٨)

القول الآخر: أن الأذان صحيح.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن هذا المشي لا يُخلُ بالإعلام المقصود من الأذان^(٥).
- ٢ - القياس على أذان الراكب^(٦).
- ٣ - القياس على الخطبة، فهي لا تبطل بالمشي فيها، وهي أكد من الأذان، فالأذان أولى^(٧).
- ٤ - أن المشي لا يبطل صلاة النافلة، ويُحتمل فيها، فالأذان أولى^(٨).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الأذان من الماشي يصح

(١) المغني ٢/٨٥، الفروع ١/٣١٥، المبدع ١/٣٢٠، الإنصاف ١/٤١٥

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٣٩٣

(٣) شرح الخرشي ١/٢٣٣

(٤) المجموع ٣/١٠٨، نهاية المحتاج ١/٤١٠

(٥) الشرح الكبير لابن أبي عمر ١/٤٣٦

(٦) المبدع ١/٣٢٠

(٧) المغني ٢/٨٥

(٨) نهاية المحتاج ١/٤١٠

ويجزئ، وذلك لحصول المقصود من الأذان بذلك، وأمّا المشي حال الأذان فهذا هو الذي خلاف السنة التي كان عليها مؤذّنو رسول الله ﷺ، فالأولى أن يؤذّن قائماً مستقراً في مقام واحد، لا يحرك قدميه حتى في الحيعلتين، فإذا خالف ذلك فإنه يكون فعل خلاف الأولى والأفضل، ولكن لا يبطل أذانه بفعله ذلك، لأنّ المراد هو الأذان بألفاظه المشروعة، وهو قد أتى به موافقاً لما ثبت عن الرسول ﷺ، والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: في شروط الصلاة

وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى : الصلاة قبل تيقن دخول الوقت.

المسألة الثانية: من أدرك من وقت أولى المجموعتين جزءاً تجب به عليه الصلاة الأولى ثم طراً عليه عدم التكليف ثم زال عنه العذر بعد خروج وقت الثانية فهل يقضي الثانية؟

المسألة الثالثة : حد عورة الأمة.

المسألة الرابعة : من لم يجد إلا ثوباً نجساً فهل يصلي فيه.

المسألة الخامسة : الصلاة إلى المقبرة والحش.

المسألة السادسة: هل يصح استقبال الحجر دون الكعبة لمن فرضه معاناة البيت؟.

المسألة السابعة: إذا لم يجد الأعمى من يقلده وصلى فهل يعيد إن أخطأ؟.

المسألة الثامنة: اشتراط نية القضاء في الفائتة.

المسألة التاسعة: اشتراط نية الفريضة في الفرض.

المسألة العاشرة: هل تبطل الصلاة بالتردد في قطع النية؟

المسألة الحادية عشرة: إذا شك في النية وعمل عملاً من أعمال الصلاة مع الشك فهل تبطل؟

[٤٨] المسألة الأولى: الصلاة قبل تيقن دخول الوقت.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا تجوز الصلاة قبل تيقن دخول وقتها^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال له: بأن الأصل عدم دخول الوقت، ولا تجوز الصلاة قبل دخول وقتها، فلا بد من تيقن دخول الوقت حتى يصح أداؤها.

القول الآخر: تجوز الصلاة إذا غلب على ظنه دخول الوقت.

وهو مذهب الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) الفروع ٣٠٦/١، قواعد ابن رجب ص ٣٣٠ القاعدة رقم (١٥٩)، القواعد والفوائد

الأصولية ص ١١، الإنصاف ٤٤٠/١

(٢) الفروع ٣٠٦/١، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١ القاعدة رقم (١)، الإنصاف ٤٤٠/١.

(٣) الهداية ٢٦١/٢، المستوعب ٤٠/٢، المغني ٣٠/٢، الفروع ٣٠٦/١، قواعد ابن رجب ص ٣٣٠، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١، الإنصاف ٤٤٠/١

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٧٠/١.

(٥) مواهب الجليل ٤٠٥/١، التقارير على حاشية الدسوقي ١٧٥/١.

(٦) فتح العزيز مع المجموع ٦٠/٣، المجموع ٧٣/٣، مغني المحتاج ١٢٧/١، أسنى المطالب ١٢٠/١.

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما^(١) قالت: (أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس) رواه البخاري^(٢).

وجها الدلالة من الحديث:

- الأول: أنهم أفطروا بغلبة الظن قطعاً لا بيقين، فإذا جاز العمل بغلبة الظن في خروج الوقت وهو هنا وقت الصوم، جاز العمل بغلبة الظن في دخول الوقت^(٣).
- والثاني: أنه يلزم من فطرهم بغلبة الظن أنهم لوصلوا المغرب حين أفطروا صحت صلاتهم إذا لم يتبين الأمر خلاف ذلك^(٤).

(١) هي: أسماء بنت أبي بكر الصديق، أسلمت قديماً بمكة، وولدت قبل الهجرة بسبع وعشرين سنة، وتزوجها الزبير بن العوام **t**، وهاجرت وهي حامل بولدها عبدالله، كانت تلقب بذات النطاقين، وقد روت عن النبي **ﷺ** أحاديث كثيرة، توفيت سنة ٦٣هـ بمكة، ولها من العمر ١٠٠ سنة. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٢٨-٣٣٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/٧-٨)

(٢) البخاري (٤/٢٣٥ ح ١٩٥٩ مع الفتح) كتاب الصوم باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس.

(٣) الشرح الممتع ٢/١١٩.

(٤) الشرح الممتع ٢/١١٩.

٢ - أن الشرع أقام غلبة الظن مقام اليقين في مواضع، فكذا هنا^(١).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه إذا غلب على ظن المسلم دخول وقت الصلاة أنّه تجوز له الصلاة، لأنّ غلبة الظن يؤخذ بها في الشرع. والله تعالى أعلم.

[٤٩] المسألة الثانية: من أدرك من وقت أولى المجموعتين جزءاً تجب به عليه الصلاة الأولى ثم طرأ عليه عدم التكليف، ثم زال عنه العذر بعد خروج وقت الثانية فهل يقضي الثانية؟
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يجب عليها قضاؤها^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

(١) المتع ٣٤٧/١.

(٢) المغني ٤٧/٢، الإنصاف ٤٤٢/١.

(٣) الروايتين والوجهين ١١١/١، المستوعب ٣٩/٢، المغني ٤٧/٢، المحرر ٢٩/١،

المبدع ٣٥٣/١، الإنصاف ٤٤٢/١.

(٤) القوانين الفقهية ٥١ - ٥٢.

(٥) المجموع ٦٨/٣، مغني المحتاج ١٣٢/١.

دليل هذا القول:

أنَّه لم يدرك جزءاً من وقتها ولا وقت تَبَعِهَا، فلم تجب، كما لو لم يدرك من وقت الأولى شيئاً، والأصل أنَّه لا تجب الصلاة إلا بإدراك وقتها^(١).

القول الآخر: أنَّه يجب عليه قضاؤها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٣).

دليل هذا القول:

أنَّها إحدى صلاتي الجمع، فوجبت بإدراك جزء من وقت الأخرى، كالأولى^(٤).

وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فَمَنْ أدرك وقت الثانية فإنَّه يكون قد أدرك وقت تبع الأولى، فإنَّ الأولى تفعل في وقت الثانية متبوعة مقصودة يجب تقديمها والبداية بها، بخلاف الثانية مع الأولى^(٥).

(١) المغني ٤٧/٢، المبدع ٣٥٣/١.

(٢) الروايتين والوجهين ١١١/١، المستوعب ٣٩/٢، المغني ٤٧/٢، المحرر ٢٩/١، الفروع ٣٠٦/١، المبدع ٣٥٣/١، الإنصاف ٤٤٢/١.

(٣) الإنصاف ٤٤١/١.

(٤) المغني ٤٧/٢، المبدع ١٣٢/١.

(٥) المغني ٤٧/٢.

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو أنه لا يجب قضاء الثانية؛ لأنه لا تلزمه إلا الصلاة التي أدرك وقتها وهو مكلف بها، وهذه الصلاة لم يدركه وقتها وهو مكلف بها. والله تعالى أعلم.

[٥٠] المسألة الثالثة: حدُّ عورة الأمة في الصلاة.

اختلف النقل عن ابن حامد في المسألة على قولين:

- القول الأول: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنها ما عدا الرأس^(١). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقي في ظاهر كلامه^(٢). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- عن أنس بن مالك **t** قال: رأى عمر بن الخطاب **t** أمةً لنا متقنعة، فضربها، وقال: لا تشبهني بالحرائر. أخرجه ابن أبي شيبه^(٥).

(١) الإنصاف ٤٥٠/١.

(٢) مختصر الخرقي مع المغني ٣٣١/٢، شرح الزركشي ٦٢٤/١، الإنصاف ٤٥٠/١.

(٣) نقلها عنه: ابنه عبد الله. (انظر: مسائل عبد الله ٢١٠/١).

(٤) المهذب والمجموع ١٦٧/٣ - ١٦٨، مغني المحتاج ١٨٥/١.

(٥) ابن أبي شيبه ٢٣٠/٢ - ٢٣١. وصحح الألباني إسناده في الإرواء

٢- عن صفية بنت أبي عبيد^(١) قالت: خرجت امرأة محتمرة متجلبية، فقال عمر **t** : مَنْ هذه المرأة؟. فقليل له: هذه جارية لفلان رجل من بنيه. فأرسل إلى حفصة^(٢) فقال: ما حملك على أن تخمري هذه الأمة، وتجلبيها، وتشبهها بالمحصات، لا تشبهوا الإمام بالمحصات. أخرجه البيهقي^(٣).

وقال البيهقي: والآثار عن عمر بن الخطاب **t** في ذلك صحيحة، وأنها تدلُّ على أن رأسها ورقبتها وما يظهر منها في حال المهنة ليس بعورة^(٤).

=

(١٧٩٦ح٢٠٣/٦)

(١) هي: صفية بنت أبي عبيد الثقفية، زوج عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، اختلف في روايتها عن النبي **ﷺ**، وروى عن عمر وحفصة وعائشة، وروى عنها سالم بن عبدالله ونافع مولى ابن عمر وعبدالله بن دينار، توفيت زمن إمارة ابن الزبير رضي الله عنهما. (انظر ترجمتها في: الإصابة في تمييز الصحابة ١٣١/٨)

(٢) هي: أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب، قيل إنَّها ولدت قبل البعثة بخمس سنين، وتزوجها النبي **ﷺ** بعد وفاة زوجها خنيس بن حذافة سنة ثلاث من الهجرة، توفيت سنة ٤٥هـ وقيل سنة ٤١هـ. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٨-٣٣٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٥١/٨-٥٢)

(٣) البيهقي (٢٢٦/٢ - ٢٢٧) وقال الألباني في الإرواء (٢٠٤/٦ ح٢٠٤) (١٧٩٦): رجاله ثقات غير أحمد بن عبد الحميد لم أجده ترجمته.

(٤) البيهقي ٢٢٧/٢.

القول الثاني: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها ما بين السرة والركبة^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عمرو بن شعيب^(٥) عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: ((إذا زوّج أحدكم خادمه عبده أو أجيرَه فلا ينظر ما دون السرة وفوق الركبة)) أخرجه أبو داود والدارقطني

(١) المغني ٣٣٢/٢، شرح الزركشي ٦٢٢/١، الإنصاف ٤٤٩/١.

(٢) الهداية ٢٨/١، المستوعب ٧٥/٢، المغني ٣٣٢/٢، بلغة الساغب ص ٦٨، الفروع ٣٣٠/١، الإنصاف ٤٤٩/١.

(٣) المعونة ٢٣٠/١، الكافي ص ٦٣، القوانين الفقهية ص ٥٩، الشرح الكبير ٢١٣/١.

(٤) المهذب والمجموع ١٦٧/٣ - ١٦٨، مغني المحتاج ١٨٥/١.

(٥) هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، روى عن أبيه وطاوس وسليمان بن يسار والرُّبيع بنت معوذ، وحدث عنه: مكحول وعطاء والزهري وقتادة وغيرهم، وثقه ابن معين وابن راهويه وصالح جزرة، واختلف العلماء في روايته عن أبيه عن جده، وصحح الذهبي أنَّ حديثه عن أبيه عن جده من قبيل الحديث الحسن، توفي عمرو بالطائف سنة ١١٨ هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٨/٢ - ٣٠، ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣ - ٢٦٨)

والبيهقي^(١).

وجه الدلالة: أنَّ فيه نهياً للسيد إذا زوّج أمته أن ينظر منها إلى ما بين السرة والركبة، فدلّ على أنَّ ما بينهما عورة، وقد ورد ذلك صريحاً في لفظ عند الدارقطني وفيه زيادة ((فإنَّ ما تحت السرة إلى الركبة من العورة)).

وأجيب عنه: بما قاله البيهقي في سننه: فأما حديث عمرو بن شعيب فقد اختلف في متنه فلا ينبغي أن يعتمد عليه في عورة الأمة^(٢). وقال أيضاً: وسائر طرق هذا الحديث يدل - وبعضها ينص - على أنَّ المراد به نهى الأمة عن النظر إلى عورة السيد بعدما زوّجت، أو نهى الخادم من العبد أو الأجير عن النظر إلى عورة السيد بعد ما بلغا النكاح، فيكون الخبر وارداً في بيان مقدار العورة من الرجل، لا في بيان مقدارها من الأمة^(٣).

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ((لا بأس

(١) أبو داود (٤/٣٦٢ ح ٤١١٤) كتاب اللباس باب قوله عز وجل (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ) (سورة النور آية (٣١))، والدارقطني (٢٣٠/١) ولفظه (إذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيّره)، والبيهقي (٢/٢٢٦). وحسنه الألباني في الإرواء (٦/٢٠٧ ح ١٨٠٣).

(٢) سنن البيهقي ٢/٢٢٧.

(٣) سنن البيهقي ٢/٢٢٦.

أنَّ يقلب الرجل الجارية إذا أراد أن يشتريها، وينظر إليها ما خلا عورتها، وعورتها ما بين ركبتيها إلى معقدي إزارها))
أخرجه البيهقي^(١).

٣- أن من لم يكن رأسه عورة لم يكن صدره عورة، كالرجل^(٢).
القول الثالث في المسألة: أنَّها ما بين السرة والركبة والبطن والظهر^(٣).
وهو مذهب الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- يستدل لما بين السرة والركبة بأدلة القول الأول.
- ٢- إنما جعل بطنها وظهرها عورة لأنَّهما يحلان محل الفرج،
بدليل أنَّ الرجل إذا شبه امرأته بظهر ذوات محارمه كان
مظاهراً، كما لو شبهها بفرجها^(٥).

(١) البيهقي (٢٢٧/٢) وقال: إسناده ضعيف لا تقوم بمثله حجة. قال الحافظ في
التلخيص (٢٩٩/١) بعد أن نقل كلام البيهقي المتقدم: ورواه من وجه آخر ضعيف
أيضاً. وقال ابن القطان في كتاب أحكام النظر: هذا الحديث لا يصح من طريقه
فلا يعرج عليه. أ.هـ.

(٢) المهذب مع المجموع ١٦٨/٣، المغني ٣٣٣/٢، مغني المحتاج ١٨٥/١.

(٣) المراد بالظهر عندهم هنا هو ما قابل البطن من تحت الصدر إلى السرة. (انظر:

الجوهرة النيرة ٦٥/١، حاشية ابن عابدين ٤٠٤/٢-٤٠٥).

(٤) الهداية ٢٢٩/١، الجوهرة النيرة ٦٥/١، الدر المختار ٤٠٤/١.

(٥) الجوهرة النيرة ٦٥/١.

- ٣ - أنَّها تخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة، فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال، دفعاً للحرَج^(١).
- القول الرَّابِع:** أنَّها ما لا يظهر منها غالباً في وقت خدمتها. وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ووجه عند الشافعية^(٣).
- أدلة هذا القول:**

- ١ - أنَّ الأصل كونها كالحرة، لعموم حديث ((لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار)) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(٤)، ولكن ترك ذلك فيما يظهر غالباً لمشقة احترازها عنه^(٥).
- ٢ - أنَّ هذا يظهر غالباً عند الخدمة، والتقليب للشراء، فلم يكن

(١) الهداية ٢٢٩/١.

(٢) المغني ٣٣٢/٢، الفروع ٣٣٠/١، شرح الزركشي ٦٢٣/١، الإنصاف ٤٤٩/١.

(٣) المهذب والمجموع ١٦٧/٣-١٦٨، مغني المحتاج ١٨٥/١.

(٤) سنن أبي داود (٤٢١/١ ح ٦٤١) كتاب الصلاة باب المرأة تصلي بغير خمار، وسنن الترمذي (٢١٥/٢ ح ٣٧٧) كتاب الصلاة باب ما جاء ((لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار))، وقال: حديث حسن، وابن ماجه (٢١٥/١ ح ٦٥٥) كتاب الطهارة وسننها باب إذا حاضت الجارية لم تصلي إلا بخمار. من حديث عائشة رضي الله عنها وصححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي (٢٥١/١)، والألباني في الإرواء (٢١٤/١ ح ١٩٦) .

(٥) شرح الزركشي ٦٢٣/١.

عورة، وما سواه لا يظهر عادة ولا تدعو الحاجة إلى كشفه^(١).

الترجيح: الذي يظهر رجحانه هو التفريق بين عورة الأمة في الصلاة وخارجها.

فأمّا عورتها في الصلاة فجميع جسدها إلا وجهها وكفيها، كالحرّة، لعموم حديث ((لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار)) ولا مخصص له في حال الصلاة، وخاصة أنّ الأصل في عورة الأمة أنّها كالحرّة . قال ابن حزم رحمه الله تعالى^(٢): وأما الفرق بين الحرّة والأمة فدين الله تعالى واحد، والخلقة والطبيعة واحدة، كل ذلك في الحرائر والإماء سواء، حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء يوقف عنده. أ.هـ^(٣).

وأمّا عورتها في خارج الصلاة فهي ما عدا الرأس والوجه، لأمر عمر

(١) المذهب ١٦٧/٣، المغني ٣٣٢/٢.

(٢) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأندلسي، أبو محمد الظاهري، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، سمع من يحيى بن مسعود بن وجه الجنة ويونس بن عبد الله بن مغيث ومحمد بن سعيد بن نبات، وحدث عنه: ابنه أبو رافع الفضل وأبو عبد الله الحميدي، وقد كان شافعيّاً ثم أصبح ظاهريّاً، ومن مصنفاته: المحلى والفصل في الملل والنحل والإجماع والإحكام في أصول الأحكام ورسالة في الطب النبوي، توفي سنة ٤٥٦هـ، وله من العمر ٧١ سنة وأشهرًا. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨٤-٢١٢، شذرات الذهب ٢٩٩/٣-٣٠٠).

(٣) المحلى ٢١٨/٣.

† الأمة بكشف رأسها حتى لا تتشبه بالحرائر، وهذا عند أمن الفتنة وإلا فلا يجوز لها كشف شيء من جسدها إذا خيف الفتنة منها أو عليها سداً للذريعة، والله تعالى أعلم.

[٥١] المسألة الرابعة : من لم يجد إلا ثوباً نجساً فهل يصلي فيه؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إن كانت النجاسة عينية - كجلد الميتة - فيصلي عُرياً^(١).

دليل هذا القول:

لم أقف له على دليل.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة خمسة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يصلي فيه مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)،

(١) الإنصاف ٤٦٠/١.

(٢) الهداية ٢٩/١، المغني ٣١٥/٢، المبدع ٣٦٩/١، الإنصاف ٤٦٠/١. وقالوا: يعيد

والمالكية^(١)، وقول عند الشافعية^(٢)، وقول محمد بن الحسن^(٣) من الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن ستر العورة أكد من إزالة النجاسة، لتعلق حق الآدمي به في ستر العورة، والأمر بستر العورة عام في الصلاة وغيرها، بخلاف إزالة النجاسة، وهو متفق على اشتراطه، والطهارة من النجاسة مختلف فيها، فوجب تقديم المتفق عليه على المختلف فيه^(٥).
- ٢ - أنه لو صلى غُرْبَاناً كان تاركاً لفرائض منها ستر العورة ومنها

=

الصلاة وهو المذهب عندهم.

- (١) المدونة ٣٨/١-٣٩، الإشراف ١٠٢/١، الكافي ص ٦٤. وقالوا: يعيد ما دام في الوقت.
- (٢) المذهب والمجموع ١٤٢/٣-١٤٣، فتح العزيز مع المجموع ١٠٤/٤. وقالوا: يعيد الصلاة وجوباً.

(٣) هو: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، ولد بواسط ونشأ بالكوفة، سمع من مسعر ومالك والأوزاعي، وصحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، ومن مصنفاته: المبسوط والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير والزيادات، وهي المعروفة عند الحنفية بكتب ظاهر الرواية. (انظر ترجمته في:

تاج التراجم ص ٢٣٧، الفوائد البهية ص ١٦٣)

- (٤) المبسوط ١٨٧/١، بدائع الصنائع ١١٧/١، الهداية ٢٢٩/١.

- (٥) المغني ٣١٥-٣١٦، الممتع ٣١٢/١، المبدع ٣٦٩/١.

القيام والركوع والسجود، وأمّا إذا صَلَّى بالثوب النجس فيكون تاركاً لفرض واحد وهو طهارة الثوب، والقاعدة ارتكاب أخف الضررين^(١).

القول الثالث : أنّه يصلي فيه إذا ضاق عليه الوقت .

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنّ مراعاة الوقت أولى من غيره من الشروط، ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع^(٣).

٢ - أنّ ستر العورة أكد من إزالة النجاسة.

القول الرابع: أنّه يصلي عُرياً مطلقاً.

وهو قول عند الحنابلة^(٤)، والأصح عند الشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

أنّ الصلاة مع العري يسقط بها الفرض، ومع النجاسة لا يسقط،

(١) المبسوط ١/١٨٧.

(٢) المبدع ١/٣٦٩، الإنصاف ١/٤٦٠.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٠/٢٢، الاختيارات الفقهية ص ٣٧.

(٤) الإنصاف ١/٤٦٠. وقالوا: لا يعيد على الصحيح.

(٥) الحاوي ٢/١٧٦، المهذب والمجموع ٣/١٤٢-١٤٣، فتح العزيز مع المجموع

١٠٤/٤. وقالوا لا يعيد.

فلا يجوز أن تترك الصلاة التي يسقط بها الفرض إلى الصلاة التي لا يسقط بها الفرض^(١).

ويمكن الجواب عنه: بأن القول: بأن الصلاة بالثوب النجس إذا لم يجد غيره لا يسقط بها الفرض بل تجب عليه الإعادة. غير مسلم بل قيل: إنه لا تلزمه الإعادة ويسقط الفرض بها، وهذا هو القول الأقوى؛ لأن الله تعالى لم يأمر عباده إلا بصلاة واحدة في هذا الوقت، ولأنه شرط عجز عنه فسقط كالاستقبال^(٢).

القول الخامس: إن كان الطاهر ربع الثوب أو أكثر منه فيصلّي فيه، وإن كان الطاهر أقل من الربع فهو مخير بين أن يصلّي فيه وبين أن يصلّي عرياناً.

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف^(٣) رحمهما الله تعالى^(٤).

دليل هذا القول:

(١) المهذب مع المجموع ١٤٢/٣.

(٢) المتع ٣٦٢/١، شرح العمدة ٣٣٤/٢.

(٣) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، صحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه، وكان قد تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي والهادي والرشيد، وقال عنه الإمام أحمد وابن معين: ثقة، ومن مصنفاته: كتاب الخراج والأموال والنوادر. (انظر ترجمته في: تاج التراجم ص ٨١، الفوائد البهية ص ٢٥)

(٤) المبسوط ١٨٧/١، بدائع الصنائع ١١٧/١، الهداية ٢٢٩/١، الاختيار ٤٦/١.

أنَّ ربع الشيء يقوم مقام كله^(١)، وأمَّا التخيير إنَّ كان أقل من الربع؛ فلا نَّ كل واحد منهما مانع لجواز الصلاة حالة الاختيار، ويستويان في حق المقدار، فيستويان في حكم الصلاة^(٢).

ويمكن الجواب عنه: بأنَّ هذا تفريق وتحكم من غير دليل.

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يصلي في الثوب النجس إذا لم يجد غيره، لقوة تعليل أصحاب هذا القول، والله تعالى أعلم.

[٥٢] المسألة الخامسة: الصلاة إلى المقبرة والحُشَّ^(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الصلاة إلى المقبرة والحُشَّ لا تصح^(٤).

(١) ومثلوا له بإقامة مسح ربع الرأس في الوضوء مقام الكل. وهذا على مذهبهم ولا يوافقون عليه.

(٢) بدائع الصنائع ١/١١٧، الهداية ١/٢٢٩-٢٣٠، الاختيار ١/٤٦.

(٣) الحُشَّ: بالضم والفتح مفرد حُشَّوش والمراد به الكنيف وموضع قضاء الحاجة. (انظر: النهاية في غريب الحديث ١/٣٩٠).

(٤) الهداية ١/٣٠، المستوعب ٢/٩٠، المغني ٢/٤٧٣، المحرر ١/٤٩، الفروع ١/٣٧٤، الإنصاف ١/٤٩٥.

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: شيخ الإسلام، وجزم به في المنور^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

دليل هذا القول:

استدلوا بحديث أبي مرثد العنوي^(٣) **t** قال: قال رسول الله **e** ((لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)) أخرجه مسلم^(٤).

وجه الدلالة: أنه نهى عن الصلاة إلى القبور، والحش في معنى القبر، فمنع الصلاة فيه ثبت بطريق التنبيه بالمنع من الصلاة في المقبرة، فكذا يأخذ حكمه في المنع من الصلاة إليه^(٥).

وأجيب عنه: بأن قياس الصلاة إلى الحش على الصلاة إلى المقبرة لا يصح؛ لأن النهي إن كان تعبدًا غير معقول المعنى امتنع تعديته ودخول القياس فيه، وإن كان المعنى مختص بها وهو اتخاذ القبور مساجد والتشبه

(١) الاختيارات الفقهية ص ٤٦، الإنصاف ١/٤٩٥

(٢) الهداية ٣٠/١، المستوعب ٩٠/٢، المغني ٤٧٣/٢، المحرر ٤٩/١، الفروع ٣٧٤/١، المبدع ٣٩٧/١، الإنصاف ١/٤٩٥.

(٣) هو: كنان بن الحصين وقيل حصين بن كنان وقيل اسمه أيمن، سكن الشام، وذكر ممن شهد بدرًا. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ١٧٤/٧)

(٤) مسلم (٣٨/٧) مع النووي) كتاب الجنائز باب النهي عن تخصيص القبر والبناء عليه والجلوس عليه.

(٥) الممتع ٣٨٣، ٣٨٧/١.

عن يعظمها ويصلي إليها فلا يتعدها الحكم، لعدم وجود المعنى في غيرها^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنها تصح مع الكراهة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

استدلوا بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: ((أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: - وذكر منها - وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأبى رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل)) متفق عليه^(٤).

(١) المغني ٤٧٣/٢ - ٤٧٤.

(٢) الهداية ٣٠/١، المستوعب ٩٠/٢، المغني ٤٧٣/٢، المحرر ٤٩/١، الفروع ٣٧٤/١، الإنصاف ٤٩٥/١.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٣٩/٤، المجموع ١٥٨/٣.

(٤) البخاري (٥١٩/١ مع الفتح) كتاب التيمم حديث رقم (٣٣٥)، مسلم (٣/٥) مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

وجه الدلالة: أن الحديث عام في كل المواضع.

ويمكن الجواب عنه: بأنه مخصص بحديث أبي مرثد الغنوي **t** والخاص مقدم على العام.

القول الثالث: أنها لا تصح للقبر وتصح إلى الحش. وهو قول عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث أبي مرثد الغنوي **t** المتقدم في القول الأول.
 - ٢ - أن العلة من منع الصلاة في القبر موجودة في الصلاة إلى القبر، فمادام الإنسان يتجه إلى القبر أو المقبرة اتجاهاً يقال إنه يصلّي إليها، فإنه يدخل في النهي^(٢).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو أنه لا تصح الصلاة إلى المقبرة فقط، وذلك للنص الصحيح الصريح في النهي عن ذلك، كما في حديث أبي مرثد الغنوي **t** إلا أن تكون صلاة جنازة فيصلّي عليها ولو في المقبرة^(٣).

(١) المغني ٤٧٣/٢، الفروع ٣٧٤/١، المبدع ٣٩٧/١، الإنصاف ٤٩٥/١.

(٢) الشرح الممتع ٢٤٧/٢.

(٣) ويدل عليه ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن أسود - رجلاً أو امرأة - كان يقيم المسجد فمات. ولم يعلم النبي ﷺ بموته فذكره ذات يوم فقال: ما فعل ذلك الإنسان؟ قالوا: مات يا رسول الله. قال: أفلا آذنتموني؟ فقالوا: إنه

وأما الحُشُّ فتصح الصلاة إليه، لعدم ورود النص الدال على عدم الصحة، بل هو داخل في عموم حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. والله تعالى أعلم.

[٥٣] المسألة السادسة: هل يصح استقبال الحجر^(١) دون الكعبة لمن فرضه معاينة البيت؟
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يصح^(٢).

=

كان كذا وكذا - قصته - قال: فحقروا شأنه. قال: فدلوني على قبره. فأنتى قبره فصلّى عليه). (أخرجه البخاري (٢٤٣/٣) ح ١٣٣٧ مع الفتح) كتاب الجنائز باب الصلاة على القبور بعد ما يدفن، ومسلم (٢٥/٧) مع النووي) كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر). وقوله تُقَمُّ المسجد أي تكبسه (شرح مسلم ٢٤/٧).
(١) الحجر: بكسر الحاء وسكون الجيم. اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي. (النهاية في غريب الحديث ٣٤١/١)
(٢) الاختيارات الفقهية ص ٤٩، الفروع ٣٨٢/١، الإنصاف ٩/٢.

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن عقيل، وأبو المعالي^(١)، وهو مذهب الحنفي^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤). أدلة هذا القول:

- ١ - أنه في المشاهدة والعيان ليس من البيت، وإنما وردت الأحاديث بأنه كان من البيت، فجعل منه في حق الطواف احتياطاً للعبادة، فكذا يحتاط للصلاة فلا يجعل من البيت^(٥).
- ٢ - أن كونه من البيت مظنون غير مقطوع به، فلا يجوز العدول عن اليقين إليه^(٦).

القول الآخر: أنه يصح.

- (١) هو: أبو المعالي أسعد بن علي بن محمد بن المنجا التنوخي، ولد بدمشق قبل الثمانمائة بقليل، وتفقه على العز البغدادي وابن مفلح، وسمع منه شمس الدين السخاوي، توفي سنة ٨٧١هـ. (انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢/٢٧٩، السحب الوابلة ١/٢٨٤)
- (٢) الاختيارات الفقهية ص ٤٩، الفروع ١/٣٨٢، الإنصاف ٢/٩.
- (٣) الجوهرة النيرة ١/٦٨، حاشية ابن عابدين ١/٤٢٧.
- (٤) مواهب الجليل ١/٥١١-٥١٣، حاشية الدسوقي ١/٢٢٩.
- (٥) فتح العزيز مع المجموع ٣/٢٢٦، المجموع ٣/١٩٣، مغني المحتاج ١/١٤٥، أسنى المطالب ١/١٣٧.
- (٦) الاختيارات الفقهية ص ٤٩.
- (٧) المجموع ٣/١٩٣، حاشية ابن عابدين ١/٤٢٧.

وهو قياس مذهب الحنابلة^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢)، واختيار اللخمي^(٣) من المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها وفيه قال لها رسول الله ﷺ ((صلي في الحجر إن أردت دخول البيت، فإنما هو قطعة من البيت، ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي^(٥).
- ٢ - حديث عائشة رضي الله عنها أيضاً وفيه قالت: قال رسول الله ﷺ ((يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت

(١) الاختيارات الفقهية ص ٤٩، الفروع ٣٨٢/١، الإنصاف ٨/٢.

(٢) الحاوي ٧٠/٢، المجموع ١٩٢/٣.

(٣) هو: علي بن محمد الربيعي، المعروف باللخمي القيرواني، تفقه على ابن محرز والسيوري وابن بنت خلدون، وتفقه عليه جماعة منهم: الإمام المازري وأبو الفضل بن النحوي وأبو علي الكلاعي، وله تعليق على المدونة سماه التبصرة، توفي بصفافس سنة ٤٧٨ هـ. (انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ص ١١٧)

(٤) مواهب الجليل ٥١٣/١، حاشية الدسوقي ٢٢٩/١.

(٥) سنن أبي داود (٢٠٢٨ ح ٥٢٥/٢) كتاب المناسك باب الصلاة في الحجر، وسنن الترمذي واللفظ له (٢٢٥/٣ ح ٨٧٦) كتاب الحج باب ما جاء في الصلاة في الحجر، وقال حديث حسن صحيح، وسنن النسائي (٢١٩/٥) كتاب مناسك الحج باب الصلاة في الحجر.

الكعبة فألزقتها بالأرض وجعلت لها بايين باباً شرقياً وباباً غربياً وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فإن قريشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبة)) أخرجه مسلم^(١).

وجه الدلالة: يدل الحديث على أن مقدار ستة أذرع من الحجر داخله في البيت، وهو مخصص لحديث عائشة رضي الله عنها السابق الذي فيه ((فإنما هو قطعة من البيت)).

٣ - أنه لو طاف فيه إنسان لم يصح طوافه، فدل ذلك على أنه من البيت^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن مقدار ستة أذرع من الحجر هي من البيت، فيصح استقبالها، وأما ما زاد على ذلك فهو خارج من البيت، فلا يصح استقباله.

قال شيخ الإسلام: والحجر جميعه ليس من البيت، وإنما الداخل في حدود البيت ستة أذرع وشيء، فمن استقبل ما زاد على ذلك لم تصح صلاته البتة. أ.هـ^(٣)، والله تعالى أعلم.

(١) مسلم (٩١/٩) مع النووي) كتاب الحج باب نقض الكعبة وبنائها.

(٢) المجموع ١٩٣/٣.

(٣) الاختيارات الفقهية ص ٥٠.

[٥٤] المسألة السابعة: إذا لم يجد الأعمى من يقلده وصلى، فهل يعيد إن أخطأ؟

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يعيد^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقي في ظاهر كلامه، وجزم به في الإفادات^(٢).

وهو مذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن استقبال القبلة شرط، فإن أخطأ فقد فات عليه الشرط^(٤).
- ٢ - أنه مع عدم الدليل صلى شاكاً في تأدية فرضه، فوجب عليه الإعادة^(٥).

القول الآخر: أنه لا يعيد.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

(١) الهداية ٣١/١-٣٢، المغني ١١٥/٢، المقنع ص ٢٧، الإنصاف ١٧/٢.

(٢) مختصر الخرقي والمغني ١١٥/٢، المبدع ٤١٢/١، الإنصاف ١٧/٢.

(٣) الأم ١١٤/١، روضة الطالبين ٣٢٦/١، مغني المحتاج ١٤٦/١.

(٤) المتع ٤٠٠/١، المبدع ٤١٢/١.

(٥) المتع ٤٠٠/١.

(٦) الهداية ٣١/١، المغني ١١٤/٢، المبدع ٤١٢/١، الإنصاف ١٦/٢. واشتروا أن

والمالكية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قد أتى بما في وسعه وما كُلف به، فلم تجب الإعادة عليه، كالجهت^(٢).
 - ٢ - أنه عاجز عن غير ما أتى به، فسقط عنه، كسائر العاجزين عن الاستقبال^(٣).
 - ٣ - أنه عادم للدليل، فأشبهه المجتهد في الغيم والحبس^(٤).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يعيد إذا تحرّى، كما اشترطه الحنابلة؛ لأنه يكون قد أدى ما في وسعه، وقد قال الله تعالى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)^(٥) ومن أتى بما أمر به فلا يلزمه أن يعمل مرتين، والله تعالى أعلم.

=

يتحرى وإلا فإنه يعيد عندهم قولاً واحداً.

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٢٧/١، جواهر الإكليل ٦٤/١.

(٢) الممتع ٤٠٠/١.

(٣) المغني ١١٤/٢، المبدع ٤١٢/١.

(٤) المغني ١١٤/٢.

(٥) سورة البقرة آية (٢٨٦).

[٥٥] المسألة الثامنة: اشتراط نيّة القضاء في الفائتة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يشترط في الفائتة نيّة القضاء^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، ووجه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

ليتميز القضاء عن الأداء، كما يتميز الظهر عن العصر^(٤).

القول الآخر: أنّه لا يشترط في الفائتة نيّة القضاء.

وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، ومذهب الحنفية^(٦)، والأصح عند الشافعية^(٧).

دليل هذا القول:

أنّه لو تحرّى في الوقت فصلّى فبان بعد الوقت أجزأته صلاته وفاقاً،

(١) المحرر ٥٢/١، المبدع ٤١٥/١، الإنصاف ٢٠/٢.

(٢) التمام ١٥٠/١، المحرر ٥٢/١، الفروع ٣٩٢/١، المبدع ٤١٥/١، الإنصاف ٢٠/٢.

(٣) مغني المحتاج ١٤٩/١.

(٤) الممتع ٤٠٣/١، مغني المحتاج ١٤٩/١.

(٥) التمام ١٥٠/١، المحرر ٥٢/١، الكافي لابن قدامة ٢٤١/١، المبدع ٤١٥/١، الإنصاف

٢١/٢.

(٦) الاختيار ٤٨/١، البحر الرائق ٤٨٨/١، الدر المختار ٤١٩/١.

(٧) المهذب والمجموع ٢٧٨/٣-٢٧٩، مغني المحتاج ١٤٩/١، أسنى المطالب ١٤٢/١.

وهو قضاء لم ينوه^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو القول بعدم اشتراط نيّة القضاء في الفائتة؛ لأنّه إذا خرج وقت الصلاة ثم صلاها بعد ذلك فهذا لا يكون أداء بل هو قضاء، فلا يحتاج إلى التمييز بين الأداء والقضاء بالنيّة، والله تعالى أعلم.

[٥٦] المسألة التاسعة: اشتراط نيّة الفريضة في الفرض.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يشترط في الفرض نيّة الفريضة^(٢).
وصححه في الفروع^(٣)، وجزم به في

(١) المتع ٤٠٣/١.

(٢) الهداية ٣٢/١، المغني ١٣٢/٢، المحرر ٥٢/١، المبدع ٤١٥/١، الإنصاف ٢٢/٢، وقال فيه: وهو المذهب.

(٣) الفروع لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح، وهو من أعظم كتب الحنابلة نفعا، وأكثرها علما وتحريرا وتحقيقا وتصحيحا للمذهب، وهو لم يقتصر على المذهب الحنبلي بل يذكر المجمع عليه والموافق للإمام أحمد والمخالف له من الأئمة الثلاثة، وقال ابن بدران: قل أن يوجد نظيره. أ.هـ. وعليه حواشي لابن نصر الله وحواشي لابن قندس. (انظر: الإنصاف ١٤/١-١٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٥-٢٣٦)

الخلاصة^(١)(٢).

وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أن نية الفرض تميز بين صلاته وصلاة الصبي، فهي نافلة في حقه، وكذا الصلاة المعادة لمن صلى أولاً منفرداً ثم أعاد في جماعة، فهي له نافلة، ولا تميز بينها إلا بالنية^(٥).

القول الآخر: أنه لا يشترط في الفرض نية الفريضة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والحنفية^(٧).

(١) الخلاصة في الفقه لوجيه الدين أبي المعالي ابن المنجا. (انظر: الذيل على طبقات

الحنابلة ٤/٤٩، الإنصاف ١/١٤)

(٢) الفروع ١/٣٩٢، الإنصاف ٢/٢٢

(٣) الهداية ١/٣٢، المغني ٢/١٣٢، المحرر ١/٥٢، الفروع ١/٣٩٢. المبدع ١/٤١٥،

الإنصاف ٢/٢٢

(٤) المهذب والمجموع ٣/٢٧٨-٢٧٩، الحاوي ٢/٩٢، الوسيط ٢/٨٩، فتح العزيز مع

المجموع ٣/٢٦١.

(٥) المهذب ٣/٢٧٨، الممتع ١/٤٠٣، المبدع ١/٤١٥.

(٦) الهداية ١/٣٢، المغني ٢/١٣٢، المحرر ١/٥٢، المبدع ١/٤١٥، الإنصاف ٢/٢٢،

التوضيح ١/٢٩٨، وقال في الإنصاف: الأولى أن يكون هذا المذهب.

(٧) المبسوط ١/١٠، بدائع الصنائع ١/١٢٨، الاختيار ١/٤٨.

والمالكية^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ التعيين للفرض يغني عن نيّة الفريضة، كما أغنى عن نيّة عدد الركعات، والظاهر مثلاً لا يقع من المكلف إلا فرضاً^(٣).
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يشترط في الفرض نيّة الفريضة؛ لأنّ تعيين الصلاة المفروضة يغني ويكفي لوقوعها فرضاً، والله تعالى أعلم.

[٥٧] المسألة العاشرة: هل تبطل الصلاة بالتردد في قطع النيّة؟

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الصلاة لا تبطل في التردد بقطع النيّة^(٤).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقى في ظاهر كلامه، وحزم به في

(١) مقدمات ابن رشد ٧٧/١، ونقل كلامه صاحباً الذخيرة ١٣٥/١، ومواهب الجليل ٥١٥/١.

(٢) المهذب والمجموع ٢٧٨/٣-٢٧٩، الوسيط ٨٩/٢، الحاوي ٩٢/٢، فتح العزيز مع المجموع ٢٦١/٣.

(٣) المهذب ٢٧٨/١، المغني ١٣٢/٢، المبدع ٤١٥/١.

(٤) المغني ١٣٤/٢، شرح العمدة ٥٩٣/٢، المبدع ٤١٧/١، الإنصاف ٢٤/٢.

الْمُنَوَّر، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن مسعود **t** قال: (صليت مع النبي **e** ليلة، فلم يزل قائماً حتى هممت بأمر سوء، قلنا: وما هممت؟. قال: هممت أن أقعد وأذر النبي **e**) متفق عليه^(٢).
- ٢ - أنه دخل في الصلاة بنية متيقنة، فلا تزول بالشك والتردد كسائر العبادات^(٣).
- ٣ - أن المبطل للنية هو الذي يفسدها، وهذا لم يفسدها وإنما تردد في فعله أو عزم عليه، فأشبه ما لو نوى أن يتكلم، فإنه لو نوى أن يفعل ما يبطل الصلاة غير قاصد لإبطالها لم تبطل^(٤).

القول الآخر: أن الصلاة تبطل بالتردد في قطع النية.

(١) مختصر الخرقى مع المغني ١٣٦/٢، الإنصاف ٢٤/٢

(٢) البخاري (٢٤/٣ ح ١١٣٥ مع الفتح) كتاب التهجد باب طول القيام في صلاة الليل، ومسلم (٦٣/٦ مع النووي) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل.

(٣) المغني ١٣٤/٢، المبدع ٤٦٧/١.

(٤) شرح العمدة ٥٩٣/٢، الشرح الممتع ٢٩٢/٢.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن ذلك ينافي الجزم بالنية، وهو شرط وإذا انتفى الشرط بطلت الصلاة^(٣).
 - ٢ - أن استدامة النية شرط، ومع التردد في قطعها لا يكون مستديماً لها، فأشبهه ما لو نوى قطعها^(٤).
 - ٣ - أن القياس كان يقتضي استدامة ذكر النية، وإنما سقط لمشتقته، ولا مشقة في الإمساك عن التردد^(٥).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تبطل الصلاة بالتردد في قطع النية؛ لأن الأصل بقاء النية، والتردد هذا لا يبطلها، فما دام أنه لم يعزم على القطع فهو في صلاة^(٦)، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١٣٤/٢، شرح العمدة ٥٩٣/٢، المبدع ٤١٧/١، الإنصاف ٢٤/٢.

(٢) المهذب والمجموع ٢٨٢/٣، فتح العزيز مع المجموع ٢٥٨/٣، أسنى المطالب ١٤١/١. والمراد بالتردد عندهم: أن يطرأ شك مناقض جزم النية وأما ما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فهذا مما يتلى به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعاً.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٢٥٨/٣، الممتع ٤٠٤/١، الروض المربع ٥٤/١.

(٤) المغني ١٣٤/٢، المبدع ٤١٧/١.

(٥) شرح العمدة ٥٩٣/٢.

(٦) الشرح الممتع ٢٩١/٢.

[٥٨] المسألة الحادية عشرة: إذا شك في النية^(١) وعمل عملاً من أعمال الصلاة مع الشك فهل تبطل؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها لا تبطل^(٢).
وقاله القاضي في المجرد والجامع الكبير^(٣)، وصاحب التلخيص، وهو ظاهر ما قدَّمه ابن تميم^(٤).

دليل هذا القول:

أنَّ الشك لا يزيل حكم النية، كما لو لم يحدث عملاً فإِنَّه يبني، ولو زال حكم النية لبطلت الصلاة، كما لو نوى قطعها^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

(١) أي شك هل نوى الصلاة أو لم ينو؟.

(٢) المغني ١٣٥/٢، شرح العمدة ٥٩٥/٢، الفروع ٣٩٥/١، المبدع ٤١٨/١، الإنصاف ٢٥/٢.

(٣) المجرد في المذهب، وكتاب الجامع الكبير كلاهما في الفقه في المذهب الحنبلي للقاضي أبي يعلى الفراء. (انظر: الإنصاف ١٣/١، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٣٨/٢)

(٤) شرح العمدة ٥٩٥/٢، المبدع ٤١٨/١، تصحيح الفروع ٣٩٥/١

(٥) المغني ١٣٥/٢، شرح العمدة ٥٩٥/٢

والقول الثاني: أنَّها تبطل.

وهو قول القاضي أبي يعلى من الحنابلة^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ هذا العمل من الصلاة خلا عن نية معتبرة، فلا يصح، ومتى بطل بعض الصلاة بطلت جميعها^(٣).
- ٢ - أنَّ عليه أن لا يفعل شيئاً من الصلاة حال الشك، فمتى خالف وفعل لم تصح صلاته^(٤).

القول الثالث: إن كان العمل قولياً لم تبطل وإن كان فعلياً بطلت.

وهو قول المجدد بن تيمية من الحنابلة^(٥)، ووجه عند الشافعية^(٦).

دليل هذا القول:

أن الأقوال زيادتها لا تبطل الصلاة عمداً، بخلاف الأفعال، فلو زاد

(١) المغني ١٣٥/٢، شرح العمدة ٥٩٥/٢، الفروع ٣٩٥/١، المبدع ٤١٨/١، الإنصاف ٢٥/٢.

(٢) المهذب والمجموع ٢٨١/٣، فتح العزيز مع المجموع ٢٦٠/٣، أسنى المطالب ١٤١/١.

(٣) المغني ١٣٥/٢، المبدع ٤١٨/١.

(٤) شرح العمدة ٥٩٥/٢، أسنى المطالب ١٤١/١.

(٥) شرح العمدة ٥٩٥/٢، الفروع ٣٩٥/١، المبدع ٤١٨/١، الإنصاف ٢٥/٢.

(٦) المهذب والمجموع ٢٨١/٣، فتح العزيز مع المجموع ٢٦٠/٣.

ركوعاً عمداً بطلت صلاته^(١).

الترجيح^(٢): أولاً: ما افترضه الفقهاء وهو الشك في النية، الظاهر أنه لا يقع؛ لأنه إذا توضحاً ثم ذهب إلى المسجد وكبر لابتداء الصلاة فهذا قد قصد الصلاة، وهذه هي النية، ولكن لعل مرادهم في المسألة على القول: بأنه يتلفظ بالنية فإن كان هذا المراد فالتلفظ بالنية بدعة لا تصح، وإنما محل النية القلب، ولا يسن التلفظ بها.

ثانياً: على التسليم بوقوع هذا الأمر ففيه التفصيل الآتي:

إن كان الشخص كثير الشكوك فهذا لا عبرة لشكه، ولا يؤخذ به؛ لأنه يكون حينئذ وسواساً فلا يلتفت إليه.

وإن لم يكن الشخص كثير الشكوك فإنه تبطل صلاته ولو لم يعمل عملاً وقت الشك، فإذا عمل عملاً فمن باب أولى؛ لأنه إذا شك فالأصل عدم النية وإذا عمل عملاً فإنه يكون بغير نية فتبطل الصلاة، والله تعالى أعلم.

(١) فتح العزيز مع المجموع ٢٦٠/٣، شرح العمدة ٥٩٥/٢.

(٢) انظر الشرح الممتع ٢٩٣/٢-٢٩٤.

الفصل الرابع: في صفة الصلاة

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى : حكم السجود على بعض الكف.

المسألة الثانية : حكم السجود على ظاهر القدم.

المسألة الثالثة : إذا ترك المصلي واواً أو حرفاً من تشهد ابن مسعود

t فما الحكم؟.

المسألة الرابعة : حكم الصلاة على النبي e في التشهد الأخير.

المسألة الخامسة : القدر المجزئ من الصلاة على النبي e في التشهد.

المسألة السادسة : أجزاء إبدال (أهل) مكان (آل) في الصلاة على

النبي e.

المسألة السابعة : ما يسن فيه الجهر أو الإسرار من السلام للإمام.

المسألة الثامنة : حكم نية الخروج من الصلاة بالسلام.

المسألة التاسعة: عمل القلب إن طال هل يبطل الصلاة؟.

[٥٩] المسألة الأولى : حكم السجود على بعض الكف^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يجزئ السجود على بعض الكف^(٢).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال له: بأنّ المصلّي أُمرَ بالسجود على كفيه، وهذا قد سجد على بعضها، فلم يتحقق فعل المأمور به على الوجه الذي أُمرَ به.

القول الآخر : أنّ السجود على بعض الكف يجزئ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والشافعية^(٤).

دليل هذا القول :

حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: ((أُمرْتُ أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة - وأشار بيده على أنفه - واليدين

(١) هذه المسألة والتي تليها مبيتان على القول بوجوب السجود على الكفين والقدمين، وهو المذهب عند الحنابلة والأصح عند الشافعية.

(٢) المبدع ٤٥٤/١، الإنصاف ٦٧/٢

(٣) المغني ٢٠٢/٢، الفروع ٤٣٥/١، شرح الزركشي ٥٦٨/١، المبدع ٤٥٤/١، الإنصاف ٦٧/٢

(٤) المجموع ٤٢٨/٣ - ٤٢٩، مغني المحتاج ١٦٩/١، أسنى المطالب ١٦٠/١

والركبتين وأطراف القدمين)) متفق عليه^(١).
 وجه الدلالة من الحديث : أَنَّهُ أُمِرَ بالسجود على اليدين وقد سجد
 عليهما^(٢).
 التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أَنَّهُ إذا سجد على بعض الكف أنْ
 ذلك يجزئهُ؛ لأنَّه بذلك يسمى ساجداً على يده، والله تعالى أعلم.

[٦٠] المسألة الثانية : حكم السجود على ظاهر القدم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يجزئ^(٣).
 وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في الصحيحين وفي بعض

(١) البخاري(٢/٣٤٧ح٨١٢مع الفتح) كتاب الأذان باب السجود على
 الأنف، ومسلم(٤/٢٠٧مع النووي) كتاب الصلاة باب أعضاء السجود والنهي عن
 كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة.

(٢) المغني ٢/٢٠٢

(٣) المبدع ١/٤٥٤، الإنصاف ٢/٦٧

(٤) المغني ٢/٢٠٢، الفروع ١/٤٣٥، شرح الزركشي ١/٥٦٨، المبدع ١/٤٥٤،
 الإنصاف ٢/٦٧

الروايات ((والرجلين)) ((والقدمين)).

وجه الدلالة : أنه يكون بذلك قد سجد على القدمين^(١).

٢ - أنه إذا سجد على ظاهر القدمين لا يخلو ذلك من إصابة بعض أطراف قدميه الأرض، فيكون ساجداً على أطراف القدمين^(٢).

القول الآخر : أنه لا يجزئ.

وهو الأصح عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

حديث ابن عباس رضي الله عنهما - المتقدم - وفيه ((وأطراف القدمين)).

وجه الدلالة : أنه قيّد السجود على أطراف القدمين، وأمّا الروايات التي ورد فيها إطلاق القدمين والرجلين فهي مطلقة قيدتها رواية ((أطراف القدمين))، فتبين أن المراد هو أطراف القدمين^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن السجود على ظاهر القدم يجزئ،

(١) المغني ٢/٢٠٢

(٢) المغني ١/٥٩٦

(٣) المجموع ٣/٤٢٨-٤٢٩، روضة الطالبين ١/٣٦١، مغني المحتاج ١/١٦٩، أسنى

المطالب ١/١٦٠

(٤) فتح الباري ٢/٣٤٦

وإن كان خلاف الأولى وخلاف السنة، وذلك لأن الساجد على ظاهر قدمه لا بد أن يصيب الأرض ببعض أطراف ظاهر قدمه، والله تعالى أعلم.

[٦١] المسألة الثالثة : إذا ترك المصلي واواً أو حرفاً من تشهد ابن مسعود **t** ^(١) فما الحكم؟ ^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إذا ترك حرفاً أو واواً من تشهد ابن مسعود **t** أنه لا يجزئه ذلك التشهد ^(٣).

(١) صيغة تشهد ابن مسعود **t** هي: (التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) أخرجه البخاري (٣٦٣/٢) ح ٨٣١ مع (الفتح) كتاب الأذان باب التشهد في الأخيرة، ومسلم (١١٥/٤) مع النووي) كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة.

(٢) هذه المسألة مبنية على القول بوجوب التشهد، وهو المذهب عند الحنابلة والشافعية إلا أن المختار عند الحنابلة هو تشهد ابن مسعود **t** وعند الشافعية تشهد ابن عباس رضي الله عنهما.

وصورة المسألة هي: هل يلزم المصلي الذي أتى بتشهد ابن مسعود **t** أن يأتي بنصه كما ورد في الحديث أو إن ترك حرفاً منه فإن ذلك يجزئ، وليس المراد أنه لا يجزئ إلا تشهد ابن مسعود **t**. (انظر: تصحيح الفروع ١/٤٤٠)

(٣) شرح الزركشي ١/٥٨٣، الإنصاف ٢/١١٦

وهو قول بعض الحنابلة^(١).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال لهم: بأن الرسول **e** علمه ابن مسعود **t** بهذه الصيغة، فلا يجوز أن ينقص منها و لا يزداد عليها.

القول الآخر : إن اسقط لفظة ساقطة في بعض الشهادات المروية فإن ذلك يجزئه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

١- أن الذي يتعين الإتيان به هو ما اجتمعت عليه جميع الشهادات^(٤).

(١) المغني ٢/٢٢٣، شرح الزركشي ١/٥٨٣، المبدع ١/٤٦٤، تصحيح الفروع ١/٤٤٠، الإنصاف ٢/١١٦

(٢) المغني ٢/٢٢٢، شرح الزركشي ١/٥٨٣، المبدع ١/٤٦٤، تصحيح الفروع ١/٤٤٠، الإنصاف ٢/١١٦

(٣) الأم ١/١٤١، المجموع ٣/٤٥٩، روضة الطالبين ١/٣٦٩، وهذا ما يفهم من قولهم: أقل التشهد كذا. فالفهوم منه أنه إذا أسقط بعض الألفاظ التي سقطت في بعض الشهادات أن ذلك يجزئه، مع أنهم اختاروا تشهد ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم.

(٤) المغني ٢/٢٢٣

٢- أنَّ الزائد سقط في بعض الألفاظ، وهو لم يُسقط شيئاً متفقاً عليه في جميع الألفاظ^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الواجب على من أتى بتشهد ابن مسعود **t** أنْ يأتي به كما جاء عنه في الحديث؛ لأنَّ اللفظ الوارد عن النبي **e** يجب التقيد به، وعدم الزيادة عليه أو النقص منه، ويجزئه أنْ يأتي بما صح في رواية عن ابن مسعود **t** أو عن غيره إذا اختلفت الروايات عنه أو عن غيره، ولا يضره اختلاف الرواية عن ابن مسعود **t** أو عن غيره من الصحابة الذين رووا أحاديث التشهد في الصلاة، والله تعالى أعلم.

[٦٢] المسألة الرابعة : حكم الصلاة على النبي **e** في التشهد الأخير.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها ركن^(٢). وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)،

(١) المتع ٤٤٦/١

(٢) مسائل أبي بكر ص ٣٣

(٣) مسائل أبي بكر ص ٣٣، المستوعب ١٨٤/٢، الفروع ٤٦٤/١، شرح

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)^(٢).
- ٢ - حديث كعب بن عُجْرَةَ ^t(٣) وفيه: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نَسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ؟. قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ)) متفق عليه^(٤).

=

الزركشي ٥٨٧/١، المبدع ٤٩٧/١، الإنصاف ١١٦/٢

(١) الأم ١٤٠/١، الحاوي ١٣٧/٢، المجموع ٤٦٥/٣، روضة الطالبين ٣٣٢/١، أسنى المطالب ١٦٥/١

(٢) سورة الأحزاب آية رقم (٥٦)

(٣) هو: كعب بن عُجْرَةَ بن أمية بن عدي بن عبيد البلوي، حليف الأنصار، شهد بيعة الرضوان وغيرها، سكن الكوفة وتوفي بالمدينة سنة ٥١هـ وقيل ٥٢هـ وقيل ٥٣هـ، وله من العمر ٧٥ سنة وقيل ٧٧ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٦٨/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٣٠٤/٥-٣٠٥)

(٤) البخاري (١١/١٥٦ ح ٦٣٥٧ مع الفتح) كتاب الدعوات باب الصلاة على النبي ﷺ،

=

وجه الدلالة : أن الله تعالى أمر بالصلاة على النبي ﷺ، والأمر للوجوب، ولا موضع تجب فيه الصلاة عليه أولى من الصلاة المفروضة، والأصل في الوجوب أنه فرض فإذا ترك بطلت الصلاة^(١).
وأجيب عنه: بأن السؤال في الحديث عن الكيفية وليس فيه ذكر الموضع، وفرق بين تعيين الموضع أو تبين الكيفية، فالأمر هنا للإرشاد والتعليم^(٢).

ويناقش: بأنه قد ورد ذكر الموضع كما في حديث أبي مسعود **t** الأتي.

٣- حديث أبي مسعود البصري **t**^(٣) وفيه زيادة: ((إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا)) أخرجه الدارقطني والحاكم وابن حبان والبيهقي^(٤).

=

ومسلم (١٢٦/٤ مع النووي) كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد.

(١) الأم ١/١٤٠، المتع ١/٤٧٦، المبدع ١/٤٩٧

(٢) الشرح المتع ٣/٢٢٥، ٤٢٤

(٣) هو: عقبة بن عمرو بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، شهد العقبة، واختلف في شهوده بداراً وحزم البخاري بأنه شهدها، مات بعد سنة ٤٠هـ، وقيل إنه مات بالكوفة وقيل بالمدينة. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٥٢)

(٤) الحاكم (١/٢٦٩) وقال: إسناده صحيح، وابن حبان (٥/٢٨٩ ح ١٩٥٩ مع الإحسان)، والدارقطني (١/٣٥٤) وقال: هذا إسناده حسن متصل،

=

- ٤ - حديث سهل بن سعد ^(١) t أن رسول e قال: ((لا صلاة لمن لم يصل على نبي الله في صلاته)) أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي ^(٢).
- ٥ - أن الصلاة عبادة تفتقر صحتها إلى ذكر الله، فافتقرت إلى ذكر النبي e كالأذان ^(٣).

=

والبيهقي (١٤٦/٢-١٤٧)، وقال النووي في شرح مسلم (١٢٤/٤) : هذه الزيادة صحيحة. وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٢٦/١) : قال بعضهم: وقوله: ((إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا)) زيادة تفرد بها ابن إسحاق وهو صدوق وقد صرح بالتحديث فزال ما يخاف من تدليسه.

(١) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد الخزرجي الأنصاري الساعدي، كان اسمه حزنًا فسماه النبي r سهلاً، وهو ممن روى الحديث عن النبي r، وكان عمره حين توفي النبي r خمس عشرة سنة، توفي بالمدينة سنة ٨٨هـ وقيل ٩١هـ، وقيل إنه آخر من مات من الصحابة في المدينة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٣٨/١، الإصابة في تمييز الصحابة ١٤٠/٣)

(٢) الحاكم (٢٦٩/١)، وقال: لم يخرج هذا الحديث على شرطهما، فإنهما لم يخرجاه عبدالمهيمن، والدارقطني (٣٥٥/١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٦٩/٣ ح ٣٧٢٠)، وفي إسناده عبدالمهيمن بن عباس الساعدي قال عنه: الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الذهبي: واهٍ، قال القاضي عياض في الشفاء (٦٤/٢) : وضعف أهل الحديث كلهم رواية هذا الحديث.

(٣) الحاوي ١٣٨/٢، الروايتين والوجهين ١٢٩/١

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني : أنها واجبة.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(١).

أدلة هذا القول:

استدلوا بآية سورة الأحزاب وحديث كعب بن عجرة **t** اللذين مرّا في أدلة القول الأول.

ووجه الدلالة منهما : أنّهما وردا بصيغه الأمر، والأمر للوجوب، ولم نجعله ركناً؛ لأنه يحتمل الإيجاب والإرشاد، فمع هذا الاحتمال لا يكون ركناً تبطل الصلاة عند عدم فعله^(٢).

القول الثالث : أنها سنة.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)،

(١) المستوعب ٨٤/٢، المغني ٢٢٩/٢، الفروع ٤٦٤/١، المبدع ٤٩٧/١، الإنصاف ١١٦/٢

(٢) المتمتع ٤٧٦/١، الشرح المتمتع ٤٢٥/٣

(٣) مسائل أبي بكر ص ٣٣، المغني ٢٢٨/٢، المبدع ٤٩٧/١، الإنصاف ١١٦/٢، وقد نقل عن الإمام أحمد الرجوع عن هذا القول. (انظر: المغني ٢٢٩/٢، شرح الزركشي ٥٨٧/١)

(٤) بدائع الصنائع ٢١٣/١، الاختيار ٥٤/١، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٧٧/١

والمالكية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال)) أخرجه مسلم^(٢).
- وجه الدلالة: أن الرسول **e** أمر بالاستعاذة عقب التشهد من غير فصل، فدل على أنه لا تجب الصلاة على النبي **e**^(٣).
- ٢ - أنها ذكر يفعل بعد التشهد وقبل السلام، فلم يكن واجباً، كالتعوذ من الأربع السابقة في حديث أبي هريرة **t**^(٤).
- ٣ - القياس على سائر الأنبياء في عدم وجوب الصلاة عليهم في الصلاة^(٥).

(١) الإشراف ٨٥/١، مقدمات ابن رشد ٨٤/١، القوانين الفقهية ص ٦٧

(٢) مسلم (٨٨/٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التعوذ من عذاب القبر وعذاب جهنم وفتنة المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال ومن المأثم والمغرم بين التشهد والسلام.

(٣) المغني ٢٢٩/٢

(٤) الروايتين والوجهين ١٢٩/١

(٥) الإشراف ٨٦/١

- ٤ - أنه جلوس في موضع للتشهد، فلا تجب فيه الصلاة على النبي **e**، كالجلوس عقب الركعتين في الصلاة الرباعية^(١).
- ٥ - أن الأصل براءة الذمة، وما استدل به الموجبون أو القائلون بأنّها ركن ليس ظاهراً على ما ذهبوا إليه^(٢).
- الترجيح** : الذي يظهر لي رجحانه هو أن الصلاة على النبي **e** سنة في التشهد الأخير^(٣)،
وذلك لأمر:
- ١- أن حديثي كعب بن عجرة وأبي مسعود البصري رضي الله عنهما غير صريحين في الوجوب بل الأقرب أنه للإرشاد والتعليم؛ لأن الرسول **e** لم يبتدئهم بالأمر بل أجابهم عن سؤالهم عن كيفية الصلاة عليه.
- ٢- أن حديث سهل بن سعد الساعدي **t** حديث ضعيف.
- ٣- أن العبادات توقيفية من الشارع، ولا يلزم الإنسان بما لم يرد في الشرع إلزام به، والأصل براءة الذمة.
- قال الشوكاني رحمه الله -بعد ذكر أدلة القائلين بالوجوب: والحاصل أنه لم يثبت عندي من الأدلة ما يدلُّ علي مطلوب القائلين بالوجوب، -

(١) مسائل أبي بكر ص ٣٣

(٢) الشرح الممتع ٤٢٥/٣

(٣) الشرح الممتع ٤٢٥/٣

ثم قال - :وبعد هذا فنحن لا ننكر أنَّ الصلاة من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق، وإنَّما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من التقول على الله بما لم يقل، ولكن تخصيص التشهد الأخير بها مما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف، وجميع هذه الأدلة التي استدل بها القائلون بالوجوب لا تختص بالأخير. ١.هـ^(١)، والله تعالى أعلم.

[٦٣] المسألة الخامسة : القدر المجزئ من الصلاة على النبي e في التشهد^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يجزئ إلا جميع الصلاة الواردة في حديث كعب t إلى قوله ((إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)) الأخيرتين^(٣). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الخطاب، وصاحب المستوعب، ومجمع البحرين، وهو ظاهر ما في: التلخيص،

(١) نيل الأوطار ٢/٣٢١

(٢) هذه المسألة مبنية على القول بوجوب الصلاة على النبي r في التشهد الأخير، وهو المذهب عند الحنابلة والشافعية.

(٣) التمام ١/١٨٨، شرح الزركشي ١/٥٨٨، المبدع ١/٤٦٦، الإنصاف ٢/١١٤

والمذهب^{(١)(٢)}.

دليل هذا القول :

حديث كعب بن عُجْرَةَ **t** وفيه: ((أَنَّ النَّبِيَّ **e** خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نَسَلُّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ؟. قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ)) متفق عليه^(٣).

وجه الدلالة : أَنَّ الْجَمِيعَ مَأْمُورٌ بِهِ، كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ **e**، ثُمَّ ذَلِكَ -أَيَّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ **e** - عَلَى الْوَجُوبِ، فَكَذَلِكَ الْآلُ^(٤).
وَأَجِيبْ عَنْهُ: بِأَنَّ أَمْرَهُمْ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ كَانَ حِينَئِذٍ سَأَلُوا تَعْلِيمَهُمْ كَيْفَ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ **e** وَلَمْ يَتَدَنَّاهُمْ بِهِ^(٥).

(١) المذهب في المذهب لأبي الفرج ابن الجوزي، في الفقه الحنبلي.

(انظر: الإنصاف ١/١٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٢)

(٢) الهداية ١/٣٥، المستوعب ٢/١٧٠، شرح الزركشي ١/٥٨٨، المبدع ١/٤٦٦،

الإنصاف ٢/١١٤

(٣) سبق تخريجه ص (١٩٩)

(٤) التمام ١/١٨٨، المغني ٢/٢٣١

(٥) المغني ٢/٢٣٢

القول الآخر : أنَّ الواجب هو الصلاة على النبي **e** فقط أي قوله ((اللهم صلِّ على محمد)) وهو مذهب الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

١ - أنَّ صيغ الصلاة على النبي **e** وردت بألفاظ مختلفة، فوجب أن يجزئ منها ما اجتمعت عليه الأحاديث، وهو الصلاة على النبي **e** وحده فقط^(٣).

٢ - أنَّ الصلاة على الآل لو كانت واجبة في التشهد لشرط ذكرهم في الأذان، كاشتراط ذكر النبي **e**، فلمَّا لم يشترط في الأذان لم يجب في التشهد^(٤).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ القدر المجزئ هو صيغة ثابتة عن النبي **e** ، فكل صيغة ثبتت عن الرسول **e** فإنَّها تجزئ من يأتي بها، ولا ينقص من صيغة ما ليس بمذكور في أخرى، ولا يزيد عليها ما هو مذكور في صيغة أخرى، بل يتقيد بالصيغة التي يذكرها فيأتي بها كما

(١) التمام ١/١٨٨، المغني ٢/٢٣١، الفروع ١/٤٤٣، شرح الزركشي ١/٥٨٨، المبدع ١/٤٦٦، الإنصاف ٢/١١٤

(٢) الأم ١/١٤١، المهذب والمجموع ٣/٤٦٤، ٤٦٦، أسنى المطالب ١/١٦٥

(٣) شرح الزركشي ١/٥٨٨، المبدع ١/٤٦٦

(٤) التمام ١/١٨٨

هي مروية، والله تعالى أعلم.

[٦٤] المسألة السادسة : أجزاء إبدال (أهل) مكان (آل) في الصلاة على النبي ﷺ في التشهد^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو حفص العكبري، وصوبه المرادوي^{(٣)(٤)}.

أدلة هذا القول :

١ - أن ذلك مخالف للفظ حديث كعب بن عجرة t^(٥) وقد ورد

(١) هذه المسألة متفرعة على القول بوجوب الصلاة على الآل في التشهد الأخير في الصلاة وهو المذهب عند الحنابلة.

(٢) المغني ٢/٢٣٢، الإنصاف ٢/٧٩

(٣) هو: علي بن سليمان بن أحمد المرادوي الصالحي، ولد سنة ٨١٧هـ، تفقه على تقي الدين بن قنلس، ومن تلامذته: قاضي القضاة بدر الدين السعدي، ومن مصنفاته: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف وتصحيح الفروع والتنقيح المشبع والتحرير في أصول الفقه، توفي سنة ٨٨٥هـ. (انظر ترجمته في: المنهج الأحمد ٥/٢٩٠-٢٩٨)

(٤) التمام ١/١٩٠، المغني ٢/٢٣٢، تصحيح الفروع ١/٤٤٤

(٥) سبق تخريجه ص (١٩٩)

فيه ذكر الآل^(١).

٢ - أن معناه مختلف فالأهل هم القرابة، والآل هم الأتباع في الدين^(٢).

القول الآخر : أنه يجرى.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أن معناه واحد وهو أهل دينه^(٤).

٢ - أن الأصل في الآل الأهل، فأبدلت الهاء همزة، ولذلك لو صغر ل قيل : أهيل^(٥).

وأجيب عن قولهم بأن أصل ((آل)) هو أهل: بأن بعض العلماء قال: إن أصل (آل) هو (أول) من (آل) إذا رجع سمي بذلك من يؤول إلى الشخص ويضاف إليه. ويقويه أنه لا يضاف إلا إلى معظم فيقال آل القاضي ولا يقال آل الحجاج بخلاف أهل. ولا يضاف آل أيضاً غالباً إلى

(١) المغني ٢/٢٣٢

(٢) الإنصاف ٢/٧٩

(٣) التمام ١/١٩٠، المغني ٢/٢٣٢، الفروع ١/٤٤٣، الإنصاف ٢/٧٩

(٤) المغني ٢/٢٣٢

(٥) التمام ١/١٩٠، الممتع ١/٤٧٧

غير العاقل ولا إلى المضمّر عند الأكثر بخلاف أهل^(١).
وقال شيخ الإسلام : ومن قال أصله أهل فقلبت الهاء ألفاً فقد غلط، فإنّه قال ما لا دليل عليه، وادعى القلب الشاذ بغير حجة مع مخالفته للأصل^(٢).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّ الاختصار على كلمة (آل) متعين؛ لأنّه اللفظ الذي وردت به نصوص الصلاة على النبي e، والأذكار الواردة عن الرسول e ينبغي أن تذكر كما قالها الرسول e من غير تبديل ولا زيادة، وسواء عددناها واجبة أم سنة، والله تعالى أعلم.

[٦٥] المسألة السابعة : ما يسر فيه الجهر أو الإسرار من السلام للإمام.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يسر به عن يمينه ويجهر به عن يساره^(٣).

(١) فتح الباري ١١/١٦٤

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/٤٦٣

(٣) التمام ١/١٩٧، المغني ٢/٢٤٨، المبدع ١/٤٧٠، الإنصاف ٢/٨٣

وقدّمه في الرعاية الكبرى^(١)، والحاوي الكبير^(٢)^(٣).

دليل هذا القول :

لكي لا يسابق المأموم الإمام في السلام أو في القيام للقضاء إن كان مسبقاً^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني : أنّه يجهر به عن يمينه ويسر به عن يساره.

وهو مذهب الحنابلة^(٥)، والمالكية^(٦).

أدلة هذا القول :

(١) الرعاية الكبرى لأحمد بن حمدان المعروف بابن حمدان، بها نقول كثيرة جداً لكنها

غير محررة. (الإنصاف ١/١٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٤)

(٢) الحاوي الكبير لعبدالرحمن بن عمر الضرير البصري مدرس المستنصرية.

(انظر: الإنصاف ١/١٤، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٢٠)

(٣) المبدع ١/٤٧٠، الإنصاف ٢/٨٣

(٤) المغني ٢/٢٤٨، المبدع ١/٤٧٠

(٥) التمام ١/١٩٧، المغني ٢/٢٤٨، الفروع ١/٤٤٥، المبدع ١/٤٧٠، الإنصاف ٢/٨٣

(٦) الشرح الكبير ١/٢٤٤، جواهر الإكليل ١/٤٩

- ١ - حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((حذف السلام سنة)) أخرجه أبوداود والترمذي^(١).
- وجه الدلالة من الحديث : أنه روي عن الإمام أحمد رحمه الله أن معنى الحديث : الجهر بالتسليم الأولى وإخفاء الثانية^(٢).
- وأجيب عنه: بأن الصحيح في معنى الحديث هو أن لا يمدّه مدّاً كما قاله ابن المبارك^(٣)؛ لأنّ الحذف إسقاط بعض الشيء، والجزم قطع له، فيتفق معناهما، والإخفاء بخلافه، ويختص ببعض السلام دون جملة^(٤).
- ٢ - أن الجهر في غير القراءة إنما شرع للإعلام بالانتقال من ركن

(١) أبوداود (١/٦١٠ ح ١٠٠٤) كتاب الصلاة باب حذف التسليم، والترمذي موقوفاً (٢/٩٣ ح ٢٩٧) كتاب أبواب الصلاة باب ما جاء أن ((حذف السلام سنة))، وقال: حديث حسن صحيح، ونقل ابن قدامة في المغني (٢/٢٤٩) عن الإمام أحمد أنه قال عن الحديث: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) الإنصاف ٨٤/٢

(٣) هو: عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولا هم التُّركي، ولد سنة ١١٨هـ، روى عن: الربيع بن أنس الخراساني وسليمان التيمي وعاصم الأحول، وحدث عنه: معمر والثوري وأحمد بن حنبل وأبوداود وعبدالرزاق، توفي سنة ١٨١هـ، وله من العمر ٦٣ سنة. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٨/٣٣٦-٣٧١، شذرات الذهب ١/٢٩٥-٢٩٧)

(٤) المغني ٢/٢٤٨

إلى ركن، وقد حصل العلم بالجهر بالتسليمة الأولى، فلا يشرع الجهر بغيرها^(١).

القول الثالث : يجهر بهما.

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أن التسليمة للخروج من الصلاة فلا بد فيه من الإعلام وطريقه الجهر به^(٤).

٢ - أن المقتدي محتاج إلى سماع السلام الثاني أيضا؛ لأنه لا يعلم هل يأتي به بعد الأول أو يسجد قبله لسهو حصل له^(٥).

القول الرابع : يسر بهما.

وهو قول عند الحنابلة^(٦).

دليل هذا القول :

(١) المغني ٢/٢٤٨

(٢) الفروع ١/٤٤٥، المبدع ١/٤٧٠، الإنصاف ٢/٨٣

(٣) بدائع الصنائع ١/٢١٤، الجوهرة النيرة ١/٧٨، حاشية ابن عابدين ١/٥٢٦

(٤) بدائع الصنائع ١/٢١٤

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٥٢٦

(٦) التمام ١/١٩٧، المغني ٢/٢٤٨، المبدع ١/٤٧٠، الإنصاف ٢/٨٣

قياساً على المأموم والمنفرد^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن السنة هي الجهر للإمام بالسلام جهة اليمين واليسار، ويؤيد هذا ما أخرجه النسائي رحمه الله تعالى عن سعد بن هشام^(٢) قال: قلت يا أم المؤمنين أنبئيني عن وتر رسول الله ﷺ قالت: ((كُتِبَ نَعْدُ لَهُ سَوَاكِهِ وَطَهْرُهُ، فَيَعْتَهُ اللَّهُ لِمَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي ثَمَانِي رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهِنَّ إِلَّا عِنْدَ الثَّامِنَةِ فَيَجْلِسُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَدْعُو ثُمَّ يَسْلِمُ تَسْلِيمًا يُسْمَعُنَا))^(٣) فهذا في الوتر وهو يصلي وحده، فمن باب أولى إن كان إماماً؛ لأنه يقتدي به من بعده، ولا دليل على التفرقة بين التسليمتين، والله تعالى أعلم.

(١) المبدع ٤٧٠/١

(٢) هو: سعد بن هشام بن عامر الأنصاري المدني، ابن عم أنس بن مالك، روى عن أبيه وعائشة وابن عباس وسمرة وأنس، وروى عنه: حميد بن هلال وحميد بن عبد الرحمن الحميري، والحسن البصري، وثقه النسائي وابن سعد وابن حبان. (انظر ترجمته في: الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٥٩ - ١٦٠، تهذيب التهذيب ٣/٤٨٣)

(٣) النسائي (٦٠/٣) كتاب السهو باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة. وقال السندي في حاشيته على النسائي (٦١/٣ مع السنن): ((يسمعنا)) من الإسماع أي يجهر به بحيث نسمعه.

[٦٦] المسألة الثامنة : حكم نيّة الخروج من الصلاة بالسلام.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّها ركن تبطل الصلاة بتركها^(١).
 وصححه ابن الجوزي في المذهب^(٢).
 وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
 والقول الثاني : أنّها واجبة تبطل الصلاة بتركها عمداً، وإن كان سهواً
 فيسجد للسهو.
 وهو قول عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥)، ووجهه

(١) التمام ١/١٩٩، المغني ٢/٢٤٩، الفروع ١/٤٤٦، شرح الزركشي ١/٥٩٤،
 المبدع ١/٤٧١، الإنصاف ٢/٨٦

(٢) المبدع ١/٤٧١، الإنصاف ٢/٨٦

(٣) التمام ١/١٩٩، الفروع ١/٤٤٦، شرح الزركشي ١/٥٩٤، المبدع ١/٤٧١،
 الإنصاف ٢/٨٦

(٤) الفروع ١/٤٤٦، المبدع ١/٤٧١، الإنصاف ٢/٨٦

(٥) الكافي ص ٤٢، القوانين الفقهية ص ٦٨، مواهب الجليل ١/٥٢٣، حاشية العدوي على
 شرح أبي الحسن ١/٢٤٥، حاشية الدسوقي ١/٢٤١

عند الشافعية^(١).

دليل القولين :

أنَّ السلام نطق في أحد طرفي الصلاة، فلم يصح مع عدم النية فيه كالآخر^(٢).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فإنَّ النية اعتبرت في الطرف الأول لينسحب حكمها على بقية الأجزاء، بخلاف الأخير، ولذلك افترق الطرفان في سائر العبادات^(٣).

القول الثالث : أنَّها مستحبة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، وقول عند المالكية^(٥)، والأصح عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول :

(١) الحاوي ١٤٧/٢، المجموع ٤٧٦، روضة الطالبين ٣٧٢/١، مغني المحتاج ١٧٧/١

(٢) المغني ٢٤٩/٢، المتع ٤٥١/١، المجموع ٤٧٦/٣

(٣) المغني ٢٥٠/٢

(٤) التمام ٢٠٠/١، المغني ٢٤٩/٢، الفروع ٤٤٦/١، شرح الزركشي ٥٩٤/١، المبدع ٤٧١/١، الإنصاف ٨٥/٢

(٥) مواهب الجليل ٥٢٣/١، حاشية الدسوقي ٢٤١/١

(٦) الحاوي ١٤٧/٢، المجموع ٤٧٦/٣، روضة الطالبين ٣٧٢/١، مغني المحتاج ١٧٧/١، أسنى المطالب ١٦٧/١

- ١ - أنَّها عبادة فلم تجب النية للخروج منها، كسائر العبادات^(١).
وأجيب عنه: بأنَّ الصلاة لما خالفت سائر العبادات في أنَّ الخروج منها لا يصح إلا بنطق بالدخول فيها، خالفتها في أنَّ الخروج منها لا يصح إلا بنية تقترب بالنطق بالدخول فيها^(٢).
- ٢ - أنَّ نية الصلاة قد شملت جميع الصلاة، والسلام من جملتها^(٣).
وأجيب عنه: بأنَّ النية الأولى نية مدخلة، ولا يناسب السلام الذي به الخروج إلا نية مخرجة^(٤).
- الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ نية الخروج من الصلاة بالتسليم ركن، كنية الدخول فيها بالتكبير، والله تعالى أعلم.

[٦٧] المسألة التاسعة : عمل القلب إن طال هل يبطل الصلاة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تبطل^(٥).

(١) المغني ٢/٢٥٠، الممتع ١/٤٥٠، مغني المحتاج ١/١٧٧

(٢) الحاوي ٢/١٤٧

(٣) المغني ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، الممتع ١/٤٥٠، مغني المحتاج ١/١٧٧

(٤) حاشية الدسوقي ١/٢٤١

(٥) الشرح الكبير لابن أبي عمر ١/٦٧٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/٦٠٤، ٦١٢،

مدارج السالكين ١/١١٢، الفروع ١/٤٩٢، الإنصاف ٢/٩٨

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن الجوزي^(١).
وهو وجه شاذ عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - القياس على بطلان الصلاة بعمل الجوارح إن طال^(٣).
- وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فعمل القلب ولو طال أشق احترازاً من عمل الجوارح^(٤).
- ٢ - أن مقصود الصلاة لم يحصل، فهو شبهة صلاة المرائي، وهو لا يبرأ بها في الباطن بالاتفاق^(٥).

القول الآخر : أنها لا تبطل.

وهو مذهب الحنابلة^(٦)، والحنفية^(٧)،

(١) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٦٧٦/١، الفروع ٤٩٢/١، الإنصاف ٩٨/٢

(٢) فتح العزيز مع المجموع ١٣١/٤، المجموع ٩٥/٤

(٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٦٧٦/١

(٤) الفروع ٤٩٣/١

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦١٢/٢٢

(٦) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٦٧٦/١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦٠٤/٢٢، ٦١٢،

مدارج السالكين ١١٢/١، الفروع ٤٩٢/١، المبدع ٤٨٤/١، الإنصاف ٩٨/٢

(٧) حاشية ابن عابدين ٤١٧/١

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **e** قال: ((إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس^(٢) عليه حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس)) متفق عليه^(٣).
- ٢ - حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي الأذان أقبل فإذا ثوب^(٤) بها أدبر، فإذا قضي التشويب أقبل حتى يخطر^(٥) بين المرء ونفسه يقول: أذكر كذا وكذا -

(١) فتح العزيز مع المجموع ٤/١٣٠-١٣١، المجموع ٤/٩٥

(٢) لبس: بتخفيف الباء، أي خلط عليه صلاته وشككه فيها. (انظر: شرح مسلم ٥/٥٧)

(٣) البخاري (٣/١٢٥ ح ١٢٣٢ مع الفتح) كتاب السهو باب السهو في الفرض والتطوع، ومسلم (٥/٥٧ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٤) ثوب: بضم المثناة وتشديد الواو المكسورة، والمراد به في الحديث الإقامة، وأصله من تاب إذا رجع، ومقيم الصلاة راجع إلى الدعاء إليها. (انظر: شرح مسلم ٤/٩٢، فتح الباري ٢/١٠٢)

(٥) يخطر: بكسر الطاء، أي يوسوس. (انظر: شرح مسلم ٤/٩٢، فتح الباري ٢/١٠٢)

ما لم يكن يذكر - حتى يَظَلَّ^(١) الرجل أن يدرى كم صَلَّى،
فإذا لم يدرِ أحدكم كم صَلَّى - ثلاثاً أو أربعاً - فليسجد
سجدين وهو جالس)) متفق عليه^(٢).

ووجه الدلالة من الحديثين:

أنَّ الرسول ﷺ أخبر أنَّ الشيطان يُذَكِّرُ المصلِّيَ بأمور حتى لا يدرى
كم صَلَّى، وأمره بسجدين للسهو، ولم يأمره بالإعادة، ولم يفرِّق بين
القليل والكثير^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ عمل القلب لا يبطل الصلاة
ولو طال، وإنَّ كان ينقص أجرها، وذلك لدلالة حديثي أبي هريرة **t**
على صحة صلاته . والله تعالى أعلم.

(١) يَظَلَّ: بفتح الظاء وكسرهما، والمعنى على الفتح أي يخطئ وعلى الكسر أي

ينسى. (انظر: فتح الباري ١٠٣/٢)

(٢) البخاري (٣/١٢٤ ح ١٢٣١ مع الفتح) كتاب السهو باب إذا لم يدرِ كم صَلَّى - ثلاثاً

أو أربعاً - سجد سجدين وهو جالس، ومسلم (٥/٥٧ مع النووي) كتاب المساجد

ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦١٢/٢٢

الفصل الخامس: في سجود السهو

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: الحكم إذا اختلف على الإمام من ينهه.

المسألة الثانية: إذا زاد الإمام ركعة وجلس المأموم فهل ينتظر الإمام أو يفارقه؟.

المسألة الثالثة: حكم صلاة من قرأ في الركوع أو السجود عمداً.

المسألة الرابعة: إذا شك في ترك واجب فهل يلزمه سجود السهو؟.

- [٦٨] المسألة الأولى: الحكم إذا اختلف على الإمام من ينبهه^(١).
- اختلف النقل عن ابن حامد رحمه الله تعالى في هذه المسألة على قولين:
- القول الأول: اختار رحمه الله تعالى: أنه يسقط قولهم، ولا يرجع إلى قول أحد منهم، بل يرجع إلى غلبة ظنه^(٢).
- وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤).
- دليل هذا القول:**
- القياس على البيئتين إذا تعارضتا، فإنَّهما تسقطان^(٥).
- القول الثاني: اختار رحمه الله تعالى: أنه يرجع إلى قول مخالفه^(٦).
- وهو قول عند الحنابلة^(٧).

- (١) كما لو سبَّح به رجل بما يدل على أنَّ الإمام زاد في صلاته، وسبَّح به رجل آخر بما يدل على أنَّ الإمام لم يزد في صلاته. (انظر: الشرح الممتع ٤٧٣/٣)
- (٢) الإنصاف ١٢٦/٢
- (٣) نقلها عنه: المروذي. (انظر: الإنصاف ١٢٦/٢)
- (٤) المغني ٤١٥/٢، الفروع ٥٠٩/١، المبدع ٥٠٦/١، الإنصاف ١٢٦/٢، وقال في الإنصاف (١٢٥/٢-١٢٦) : محل قبول الثقتين والواحد إذا قلنا يقبل إذا لم يتيقن صواب نفسه، فإن تيقن صواب نفسه لم يرجع إلى قولهم، ولو كثروا. هذا جادة المذهب وعليه جماهير الأصحاب.
- (٥) المغني ٤١٥/٢، المبدع ٥٠٦/١
- (٦) المبدع ٥٠٦/١، الإنصاف ١٢٧/٢
- (٧) الفروع ٥٠٩/١، المبدع ٥٠٦/١، الإنصاف ١٢٧/٢

دليل هذا القول:

لم أقف له على دليل.

القول الثالث في المسألة: أنه يأخذ بقول موافقه.

وهو قول عند الحنابلة^(١)، والمذهب عند الحنفية^(٢).

دليل هذا القول:

أنه قد عضد قول الإمام قول اثنين فترجح قوله^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا اختلف على الإمام من ينبهه فإن القولين يتساقطان، كل قول يسقط الآخر، ويرجع الإمام إلى غلبة ظنه^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) الفروع ١/٥٠٩، المبدع ١/٥٠٦، الإنصاف ٢/١٢٧، وقال في الوسيلة: هو أشبه بالمذهب.

(٢) فتح القدير ٢/٤٥٧، مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي ص ٤٧٦، حاشية ابن عابدين ٢/٩٤، الفتاوى الهندية ١/٩٣، والمسألة عندهم فيما إذا اختلف المأموم مع الإمام بعد السلام.

(٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ١/٧٠٥

(٤) الشرح الممتع ٣/٤٧٣

[٦٩] المسألة الثانية: إذا زاد الإمام ركعة وجلس المأموم فهل ينتظر الإمام أو يفارقه؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجب انتظار الإمام^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، وقول عند المالكية^(٣)، والمذهب عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بوجوب متابعة الإمام، وهنا تمكن المتابعة بالانتظار.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه يجب مفارقة الإمام.

(١) المغني ٤/٢، الإنصاف ٢/١٢٧

(٢) نقلها عنه: المروزي. (انظر: الإنصاف ٢/١٢٧)

(٣) الكافي ص ٥٠، مواهب الجليل ٢/٥٦، شرح الزرقاني ١/٢٦٧، حاشية

الدسوقي ١/٣٠٤

(٤) حلية العلماء ٢/١٧٠

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، وقول عند المالكية^(٢).

دليل هذا القول:

أنّه لا يجوز له الاقتداء بمن يعلم بطلان صلاته، كما لو علم حدث الإمام، والمفارقة هنا لعذر فتجوز^(٣).

القول الثالث: ينتظرون ما لم يسجد للخامسة فإنّ فعل سلموا في الحال.

وهو المذهب عند الحنفيّة^(٤).

دليل هذا القول:

أنّه إذا سجد للخامسة فقد تم فرضه^(٥).

ويجاب عنه: بأنّ هذا مبني على قولهم: أنّه إذا قعد مقدار التشهد فقد تمت صلاته. وهذا غير صحيح بل لا تتم صلاة المصلّي حتى يسلم؛ لأنّ ختام الصلاة التسليم.

(١) المستوعب ٢/٢٧٣، الفروع ١/٥٠٨، المبدع ١/٥٠٦، الإنصاف ٢/١٢٧، شرح

المنتهى ١/٢١١

(٢) مواهب الجليل ٢/٥٦، شرح الزرقاني ١/٢٦٧

(٣) المبدع ١/٥٠٦

(٤) مراقي الفلاح ص ٤٧٠، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٨٧

(٥) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢/٨٧

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجب انتظار الإمام؛ لوجوب متابعتة إذا أمكن ذلك، وهاهنا يمكن متابعة الإمام والسلام معه، والله تعالى أعلم.

[٧٠] المسألة الثالثة: حكم صلاة من قرأ في الركوع أو السجود عمداً.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن صلاته باطلة^(١).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الفرج الشيرازي^(٢).
وهو وجه عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما _وفيه_: أن النبي ﷺ قال: ((ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً)) أخرجه مسلم^(٤).

وجه الدلالة: أن الأصل في النهي التحريم، وعلى هذا فتكون قراءة

(١) المبدع ٥٠٩/١، الإنصاف ١٣١/٢

(٢) المبدع ٥٠٩/١، الإنصاف ١٣١/٢

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١٤٦/٤، المجموع ١٢٧/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٢٠٧/١

(٤) مسلم (١٩٦/٤) كتاب الصلاة باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود.

القرآن في الركوع والسجود حراماً، وإذا فعل الإنسان ما يحرم في العبادة فسدت^(١).

وأجيب عنه: بأن القراءة في الركوع والسجود ليست محرمة لعينها، لكنها محرمة باعتبار موضعها، فلم يكن ذلك مبطلاً للصلاة^(٢).

٢ - القياس على ما إذا نقل ركناً فعلياً إلى موضع ركن آخر^(٣).

وأجيب عنه: بأن الركن القولي لا يخل بصورة الصلاة، بخلاف الركن الفعلي^(٤).

القول الآخر: أن صلاته لا تبطل.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والحنفية^(٦)، والأصح عند الشافعية^(٧).

أدلة هذا القول:

(١) الشرح الممتع ٤٨٩/٣

(٢) الشرح الممتع ٤٨٩/٣

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١٤٦/٤، المجموع ١٢٧/٤

(٤) المجموع ١٢٧/٤، مغني المحتاج ٢٠٧/١

(٥) المغني ٤٢٦/٢، الفروع ٥٠٧/١، المبدع ٥٠٩/١، الإنصاف ١٣١/٢

(٦) بدائع الصنائع ١٦٧/١، المختار والاختيار ٧٣/١، البحر الرائق ١٧٢/٢

(٧) حلية العلماء ١٦٩/٢، فتح العزيز مع المجموع ١٤٦/٤، المجموع ١٢٧/٤، المنهاج ومغني

المحتاج ٢٠٧/١

- ١ - أنه ذكر مشروع في الصلاة في الجملة، فلا تبطل به الصلاة^(١).
 - ٢ - أنه ثناء، وهذه الأركان مواضع الثناء^(٢).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أن الصلاة لا تبطل بقراءة القرآن في الركوع والسجود^(٣)، مع كون ذلك الشيء منهي عنه لا يجوز فعله، والله تعالى أعلم.

[٧١] المسألة الرابعة: إذا شك في ترك واجب فهل يلزمه سجود السهو؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يلزمه سجود السهو إذا شك في ترك واجب^(٤).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه شك في سبب السجود، فلم يلزمه بالشك، كما لو شك

(١) الكافي لابن قدامة ٢٧٣/١، المبدع ٥٠٩/١

(٢) بدائع الصنائع ١٦٧/١

(٣) الشرح الممتع ٤٨٩/٣

(٤) المغني ٤٣٦/٢، الإنصاف ١٤٩/٢

(٥) المغني ٤٣٦/٢، المحرر ٨٤/١، المبدع ٥٢٤/١، الإنصاف ١٤٩/٢

في الزيادة^(١).

٢ - أن الأصل عدم وجوبه، فلا يجب بالشك^(٢).

القول الآخر: أنه يلزمه سجود السهو.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

أنه شك في فعله وعدمه، والأصل عدم الفعل مع الشك^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجب عليه سجود السهو إذا شك في ترك واجب؛ لأن الأصل عدم الفعل، إلا إذا غلب على ظنه شيء فإنه يأخذ به، فإن غلب على ظنه الفعل فلا سجود عليه، وإن غلب على ظنه الترك فعليه سجود السهو^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٢/٤٣٦

(٢) قواعد ابن رجب ص ٣٢٥ القاعدة رقم (١٥٨)، المبدع ١/٥٢٤

(٣) المغني ٢/٤٣٧، المحرر ١/٨٤، قواعد ابن رجب ص ٣٢٥، المبدع ١/٥٢٤،

الإنصاف ٢/١٤٩

(٤) المغني ٢/٤٣٧، المبدع ١/٥٢٤، الشرح الممتع ٣/٥٢١

(٥) انظر: الشرح الممتع ٣/٥٢٢

الفصل السادس: في صلاة النطوع

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : قضاء السنن الرواتب

المسألة الثانية : صلاة التراويح ليلة الشك

المسألة الثالثة : صلاة النافلة فوق الكعبة وداخلها

[٧٢] المسألة الأولى : قضاء السنن الرواتب

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يسنُّ قضاؤها^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والأظهر عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أنس بن مالك **t** قال: قال النبي **e**: ((من نسيَّ صلاة فليصلَّ إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك)) متفق عليه وزاد مسلم ((أو نام عنها))^(٤).
- وجه الدلالة : أن الحديث عام في الفرائض والنوافل^(٥).
- ٢ - حديث أم سلمة رضي الله عنها^(٦) وفيه: قال النبي **e** : ((يا

(١) المغني ٥٤٤/٢، الشرح الكبير لابن أبي عمر ٧٧٠/١

(٢) المستوعب ٢٠٥/١، المغني ٥٤٤/٢، الفروع ٥٤٥/١، المبدع ١٦/٢، الإنصاف ١٧٨/٢. واستثنوا أوقات النهي فلا تقضى فيها الصلاة

(٣) الوسيط ٢١٧/٢، المجموع ٤١/٤، مغني المحتاج ٢٢٤/١

(٤) البخاري (٢/٨٤ ح ٥٩٧ مع الفتح) كتاب مواقيت الصلاة باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ومسلم واللفظ له (٥/١٩٣ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

(٥) الشرح الممتع ١٠٢/٤

(٦) هي: أم المؤمنين هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله القرشية المخزومية، واسم أبيها حذيفة وقيل سهيل، تزوجها النبي بعد موت زوجها أبي سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة **t** في شوال سنة أربع، وكانت ممن أسلم قديماً وهاجرت مع زوجها أبي

ابنة أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر وإنه أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان)) متفق عليه^(١).

- ٣- حديث أبي قتادة **t**^(٢) - في قصة نوم الرسول **e** وصحابته عن صلاة الفجر - وفيه: ((ثم أذن بلال **t** بالصلاة، فصلّى رسول الله **e** ركعتين، ثم صلى الغداة)) أخرجه مسلم^(٣).
- ٤- حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس)) أخرجه

=

سلمة إلى الحبشة ثم هاجرت إلى المدينة، توفيت سنة ٥٩هـ وقيل في خلافة يزيد بن معاوية وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦١-٢٦٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/٢٤٠-٢٤٢)

(١) البخاري (٢/١٢٦-١٢٣٣ ح مع الفتح) كتاب السهو باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع، ومسلم (٥/١٩٣ مع النووي) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها .

(٢) هو: الحارث بن ربعي بن بلده الأنصاري الخزرجي السلمي، وقيل اسمه النعمان وقيل عمرو، اختلف في شهوده بدرًا واتفق على أنه شهد أحدًا وما بعدها، وكان يقال له فارس رسول الله **ﷺ**. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٧/١٥٥-١٥٦)

(٣) مسلم (٥/١٩٣ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

الترمذي^(١).

وجه الدلالة من الأحاديث : أنَّ النبي e قضى بعض السنن،
فيقاس الباقي عليه^(٢).

٥ - أنَّها صلاة مؤقتة فقضيت، كالفرائض^(٣).

وأجيب عنه: بأنَّ الفرائض ديون لازمة لا بد من قضائها، بخلاف
النوافل فالقياس مع الفارق^(٤).

ويمكن مناقشة الجواب: بأنَّ الفرق في اللزوم وعدمه لا يلزم منه منع
استحباب قضاء غير اللازم أصلاً.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

(١) الترمذي (٢٨٧/٢ ح ٤٢٣) كتاب أبواب الصلاة باب ما جاء في إعادتها بعد
طلوع الشمس، وأخرجه أيضاً الحاكم (٢٧٤/١) بلفظ « من لم يصل ركعتي الفجر
حتى تطلع الشمس فليصلهما » وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه أيضاً البيهقي (٤٨٤/٢)، وصححه الألباني في
السلسلة الصحيحة (٤٧٨/٥ ح ٢٣٦١)

(٢) المغني ٥٤٤/٢ .

(٣) الوسيط ٢١٧/٢، مغني المحتاج ٢٢٤/١ .

(٤) انظر الوسيط ٢١٧/٢ .

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني : لا تقضى إلا ركعتا الفجر إلى وقت الضحى وركعتا الظهر .

وهو قول عند الحنابلة ^(١).

أدلة هذا القول :

استدلوا بأحاديث أم سلمة وأبي قتادة وأبي هريرة رضى الله عنهم المتقدمة في أدلة القول الأول، ولم يقيسوا باقي السنن الرواتب عليها.
القول الثالث : لا تقضى إلا ركعتا الفجر .

وهو رواية عن الإمام أحمد ^(٢)، ومذهب الحنفية ^(٣)، والمالكية ^(٤).

أدلة هذا القول :

استدلوا بحديثي أبي هريرة وأبي قتادة رضى الله عنهما .
القول الرابع : لا تقضى مطلقاً.

(١) المستوعب ٢/٢٠٥، المغني ٢/٥٤٤، الفروع ١/٥٤٥، المبدع ٢/١٦، الإنصاف ١/١٧٨.

(٢) المبدع ٢/١٦، الإنصاف ١/١٧٨. وحدوها إلى وقت الضحى .

(٣) البحر الرائق ٢/٨٤، الدر المختار ٢/١٥٥، اللباب ١/٩١. وحدوها إلى وقت الزوال واشتروطوا أن تفوت مع صلاة الفجر المفروضة وإلا فلا تقضى .

(٤) القوانين الفقهية ص ٨٧، مواهب الجليل ٢/٧٩، جواهر الإكليل ١/١٠٥، وحدوها إلى وقت الزوال .

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، وقول عند المالكية^(٢)، ووجه عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن القضاء يجب بأمر مجدد، وهو لم يرد^(٤).
- وأجيب عنه: بأنه ورد الأمر به في حديث أبي هريرة المتقدم، وهو وإن كان خاصاً بصلاة الفجر فإنه يقاس عليها غيرها.
- ٢ - القياس على الصلاة غير المؤقتة التي تفعل لعارض كتحية المسجد والكسوف، فإنها إذا فاتت لا تُقضى^(٥).
- وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالرواتب عبادات مؤقتة فتخالف الصلوات غير المؤقتة^(٦).
- التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنّه تقضى السنن الرواتب في غير أوقات التّهيّ إلا ركعتي الفجر فتقضى ولو بعد صلاة الفجر، وذلك لعموم حديث أنس بن مالك رضى الله عنه ولورود القضاء من

(١) الإنصاف ١٧٨/٢ .

(٢) مواهب الجليل ٧٩/٢ .

(٣) الوسيط ٢١٧/٢، المجموع ٤٢/٤، مغني المحتاج ٢٢٤/١ .

(٤) الوسيط ٢١٧/٢ .

(٥) مغني المحتاج ٢٢٤/١ . وانظر : المجموع ٤١/٤ .

(٦) الشرح الممتع ١٠٢/٤ .

الرسول **e** لبعضها، فيعمم الحكم على جميعها، ولكن بشرط أن يكون تركها لعذر كالنوم والنسيان والانشغال بما هو أهم؛ لأنها عبادة مؤقتة فلا تقبل في غير وقتها إذا تعمد الإنسان إخراجها عنه^(١).

واستثنت ركعتا الفجر من سائر الرواتب في أنها تقضى بعد صلاة الفجر في وقت النهي إلى طلوع الشمس لحديث قيس بن عمرو **t**^(٢) قال: رأى رسول الله **r** رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال رسول **r**: ((صلاة الصبح ركعتان)) فقال الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن. فسكت رسول الله **r**. أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(٣)، والله تعالى أعلم.

(١) الشرح الممتع ١٠٢/٤.

(٢) هو: قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث الأنصاري، روى عنه ابنه سعيد وقيل لم يسمع منه وقيس بن أبي حازم ومحمد بن إبراهيم التيمي ولم يسمع منه. (انظر ترجمته في: الاستيعاب ١٢٩٧/٣، تهذيب الكمال ٧٢/٢٤-٧٤)

(٣) أبو داود (٥١/٢ ح ١٢٦٧) كتاب الصلاة باب من فاتته متى يقضيها، والترمذي (٤٢٢ ح ٢٨٤/٢) كتاب الصلاة باب ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر. وقال: إسناده هذا الحديث ليس بمتصل: محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس، وابن ماجه (١١٥٤ ح ٣٦٥/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيها. وصحح الحديث بمجموع طرقه أحمد شاكر في تحقيق وشرح سنن الترمذي (٢٨٧/٢) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٣٦/١ ح ١١٢٨).

[٧٣] المسألة الثانية : صلاة التراويح ليلة الشك^(١) .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تصلَّى^(٢) .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣) .

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن^(٤) عن

(١) هذه المسألة مبنية على القول بوجوب صيام يوم الشك وهو المذهب عند الحنابلة ومن مفرداتهم. انظر: الإنصاف ٢٦٩/٣، المنح الشافيات ٢٨/١، الفتح الرباني ص ١١٣-١١٤

(٢) الروايتين والوجهين ٢٥٧/١، درء اللوم والضيم ص ١٢٤-١٢٥، المستوعب ٢٠٩/١، المغني ٦٠٩/٢، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٢٨/١، الإنصاف ٢٧١/٣ .

(٣) الروايتين والوجهين ٢٥٧/١، درء اللوم والضيم ص ١٢٤-١٢٥، المستوعب ٢٠٩/١، المغني ٦٠٩/٢، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٢٨/١، الإنصاف ٢٧١/٣ .

(٤) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، واسمه عبدالله وقيل إسماعيل والصحيح المشهور هو الأول، وهو من كبار التابعين وأحد فقهاء المدينة السبعة، سمع من جماعة من الصحابة منهم: ابن عباس وابن عمر وجابر وابن عمرو وعائشة، وسمع من عطاء وعمر بن عبدالعزيز، روى عنه: عامر الشعبي وعبد الرحمن الأعرج والزهري وغيرهم، كان ثقة فقيهاً كثير الحديث توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ، وله من العمر ٧٢ سنة.

(انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٤٠-٢٤١)

أبيه^(١) قال : قال رسول الله ﷺ : ((إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ عَلَيْكُمْ، وَسَنَنْتَ لَكُمْ قِيَامَهُ، فَمَنْ صَامَهُ وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)) أخرجہ النسائي وابن ماجه^(٢).

وجه الدلالة : أنه قرن بين الصيام والقيام، ولا يتيقن أنه صام الشهر وقامه حتى يقوم ليلة الغيم^(٣).

٢- أن كل ليلة وجب صيام نهارها من رمضان يكون قيامها

(١) هو: عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث القرشي الزهري، كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو وقيل عبد الكعبة فسماه النبي ﷺ عبدالرحمن، ولد بعد الفيل بعشر سنين، وكان من أول من دخل في الإسلام فكان أحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، وهو أحد العشرة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وأحد الستة الذين هم أهل الشورى الذين أوصى لهم عمر t بالخلافة، وكان قد هاجر إلى الحبشة ثم المدينة، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها مع الرسول ﷺ، توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ وقيل ٣١هـ، وله من العمر ٧٢ سنة وقيل ٧٥ سنة وقيل ٧٨ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٠٠-٣٠٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٧٦-١٧٨)

(٢) النسائي (٤/١٨٥) كتاب الصيام باب ثواب من قام رمضان وصامه إيمانًا واحتسابًا، وابن ماجه (١/٤٢١ ح ١٣٢٨) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في قيام شهر رمضان .

(٣) كتاب الصيام من شرح العمدة ١/١٢٩ .

مسنوناً، كالليلة الثانية^(١).

٣- أنه لا فرق في الاحتياط بين الصيام والقيام^(٢).

القول الآخر: أنها لا تصلّى .

وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١- أن الأصل بقاء شعبان، وإنّما صرنا إلى وجوب الصوم احتياطاً للواجب، والصلاة غير واجبه، فتبقى على الأصل^(٤).
- ٢- أن الآثار إنّما جاءت في الصيام، ولا يلزم من الاحتياط للصوم الواجب أن يُعلّق به جميع الأحكام الرمضانية، ولذلك لا يُعلّق به انقضاء العدد، والآجال في الديون وغيرها^(٥).
- ٣- أن الصلاة قبل تيقن دخول وقتها لا تجوز، بخلاف الصوم فإنّ

(١) الروايتين والوجهين ٢٥٧/١، درء اللوم والضيم ص ١٢٤ .

(٢) كتاب الصيام من شرح العمدة ١٢٩/١ .

(٣) الروايتين والوجهين ٢٥٧/١، درء اللوم والضيم ص ١٢٤-١٢٥، المستوعب

٢٠٩/١، المغني ٦٠٩/٢، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٢٨/١، الإنصاف

٢٧١/٣ .

(٤) المغني ٦٠٩/٢ .

(٥) كتاب الصيام من شرح العمدة ١٢٩/١ .

الإمساك قبل دخول الوقت مشروع في الجملة^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا تصلّى صلاة التراويح ليلة الشك؛ لأنّ مبنى المسألة في الأصل على مسألة مختلف فيها، والصواب فيها أنّه لا يجوز صيام يوم الشك على أنّه من رمضان، فالأصل المتفرعة عنه المسألة مخالف للصواب، والله تعالى أعلم.

[٧٤] المسألة الثالثة : صلاة النافلة فوق الكعبة وداخلها .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا تصح فوقها وتصح فيها^(٢).
وصححه في الرعايتين، وهو ظاهر ما في: الخلاصة، والمُنَوَّر^(٣).
وهو رواية عن الإمام أحمد في الصلاة فيها^(٤)، وقول عند المالكية^(٥).
أدلة هذا القول :

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((دخل رسول الله ﷺ

(١) كتاب الصيام من شرح العمدة ١٢٩/١ .

(٢) الإنصاف ٤٩٧/١ .

(٣) المبدع ٣٩٩/١، الإنصاف ٤٩٧/١

(٤) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر مسائل ابن منصور الكوسج - المناسك والكفارات -

ص ٣٥١-٣٥٢)

(٥) الكافي ص ٣٩، الشرح الكبير ٢٢٩/١ .

البيت هو وأسامة بن زيد^(١) وبلال وعثمان بن طلحة^(٢)، فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا كنت أول من ولى، فلقيت بلالاً فسألته: هل صلى رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، بين العمودين اليمانيين)) متفق عليه^(٣).

٢- أن النافلة مبنية على التخفيف والمسامحة، بدليل جواز ترك الاستقبال في السفر^(٤).

٣- ويدل على عدم الجواز فوقها: أن استقبال القبلة شرط من

(١) هو: أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، مولى النبي ﷺ وابن مولاه، وحب النبي ﷺ وابن حبه، ولد في الإسلام وتوفي النبي ﷺ وله من العمر عشرين سنة، مات بالمدينة في آخر خلافة معاوية وقيل سنة ٥٤هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١١٣-١١٥، الإصابة في تمييز الصحابة ١/٢٩)

(٢) هو: عثمان بن طلحة بن أبي طلحة عبدالله العبدري الحنفي، أسلم في هدنة الحديبية وشهد فتح مكة فدفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إليه وإلى ابن عمه شيبه بن عثمان بن أبي طلحة، توفي بمكة سنة ٤٢هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٢٠-٣٢١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٢٠-٢٢١)

(٣) البخاري (٣/٥٤١ ح ١٥٩٨ مع الفتح) كتاب الحج باب إغلاق البيت ويصلي في أي نواحي البيت شاء، ومسلم (٩/٨٢ مع النووي) كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره.

(٤) الممتع ١/٣٨٨، المبدع ١/٣٩٩.

شروط الصلاة، ومن صَلَّى فوقها لم يستقبل شيئاً منها^(١).

القول الآخر : أنَّها تصح فوقها وفيها .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥) .

أدلة هذا القول :

- ١ - أدلة القائلين بالقول الأول بالنسبة للصلاة داخل الكعبة.
- ٢ - استدلوا للصلاة عليها: بأنَّ ما تصح الصلاة في أسفله تصح على ظهره، كسائر المواضع^(٦).
- ويجيب عنه: بأنَّ جميع المواضع التي ذُكرَ أنَّه لا تجوز الصلاة فيها من المقبرة والحُش والحمام لا يصلى في شيء منها، فكذلك ظهر

(١) الكافي ص ٣٩ .

(٢) المغني ٤٧٦/٢، الفروع ٣٧٥/١، المبدع ٣٩٨/١، الإنصاف ٤٩٧/١ . واشتروا أن يكون شيء منها أمامه .

(٣) المبسوط ٧٩/٢، المختار ٩٠/١ .

(٤) الكافي ص ٣٩، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٩٤/١، الشرح الكبير ٢٢٩/١ .

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٢٢٠/٣-٢٢١، المجموع ١٩٤/٣-١٩٨، مغني المحتاج ١٤٤/١-١٤٥ . واشتروا أن يكون شيء منها أمامه أيضاً .

(٦) الممتع ٣٨٨/١ .

الكعبة يجب أن لا يصلّى في شيء منه^(١).

٣- أن القبلة اسم للبقعة والهواء إلى السماء، لا نفس البناء^(٢).

ويجاب عنه بأجوبة عدة منها^(٣):

الأول: أن قول النبي ﷺ - حينما صلى قبل الكعبة -: ((هذه القبلة))^(٤).
دليل على أن القبلة الشيء المبني هناك الذي يشار إليه، ويسمى كعبة وبيتاً.

والثاني: أن الله تعالى بيّن في قوله تعالى (وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ)^(٥) وقوله (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ)^(٦) أن الركوع والسجود إنما هو متعلق بالبيت، والبيت أو الكعبة لا يكون اسماً إلا للبناء، وأما العرصة^(٧) والهواء فليس هو بيتاً

(١) شرح العمدة ٤٩١/٢

(٢) الاختيار ٩٠/١ .

(٣) شرح العمدة ٤٩١/٢ - ٤٩٢

(٤) أخرجه مسلم (٨٧/٩ مع النووي) كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) سورة الحج آية رقم (٢٦)

(٦) سورة المائدة آية رقم (٩٧)

(٧) العرصة: كل بقعة بين الدُور واسعة ليس فيها بناء. (انظر: القاموس المحيط ٤٥١/٢)

ولا كعبة.

والثالث: أن استقبال هواء العَرْصَةِ والطواف به لو كان كافياً لم يجب بناء البيت، ولم يحتج إليه، فلما أمر الله تعالى خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام ببناء بيته وبدعاء الناس إلى حجه حينئذ عُلِمَ أن دين الله تعالى منوط ببنية تكون هناك وأنه لا يكون وجودها وعدمها سواء.

والرابع: أن النبي ﷺ سنَّ لكل مصلٍ أن ينصب بين يديه شيئاً يصلي إليه، وكره الهواء المحض، فكيف تكون قبلة الله التي يجب استقبالها هواءً محضاً؟.

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنه تصح الصلاة داخل الكعبة وفوقها، بشرط أن يكون أمامه شيء منها؛ لأنه في هذه الحالة يكون مستقبل جهة الكعبة في صلاته وبه يجاب عن دليل المنع من الصلاة فوقها، والله تعالى أعلم.

الفصل السّابع: في صلاة الجماعة

وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى : هل الأفضل الصلاة أول الوقت أو انتظار كثرة الجماعة؟.

المسألة الثانية : إذا استووا في القراءة والفقّه مَنْ يقدم للإمامة؟.

المسألة الثالثة : مَنْ يقدم صاحب البيت أو السلطان؟.

المسألة الرابعة : مَنْ الأحق بالإمامة مالك البيت أو المستأجر؟.

المسألة الخامسة : إذا وقف في الصف رجل وامرأة فهل يكون الرجل فذاً؟.

المسألة السادسة : حكم صلاة من يلي المرأة من الرجال إذا وقفت في صفهم.

المسألة السّابعة: حكم صلاة الإمام إذا كان أعلى من المأمومين.

المسألة الثامنة : حكم صلاة وإمامة من قرأ قراءة تحيل المعنى وعجز عن إصلاحها فزاد على فرض القراءة جهلاً أو نسياناً.

المسألة التاسعة : حكم قراءة المأموم حال جهر الإمام.

المسألة العاشرة : الحكم إذا استخلف من لم يدخل معه في الصلاة وهو في الركوع.

[٧٥] المسألة الأولى : هل الأفضل الصلاة أول الوقت أو انتظار كثرة الجماعة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن ينتظر كثرة الجماعة أفضل من الصلاة أول الوقت^(١).
وهو وجه عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول :

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ((كان - النبي - ﷺ يصلي الظهر بالهجرة^(٣)، والعصر والشمس حيّة^(٤)، والمغرب إذا وجبت^(٥)، والعشاء إذا كثر الناس عجلّ وإذا قلوا أخرّ، والصبح بغلس^(٦))) أخرجه البخاري^(٧).

(١) الإنصاف ٢/٢١٦

(٢) الفروع ١/٥٧٩، المبدع ٢/٤٤، الإنصاف ٢/٢١٦

(٣) الهجرة : هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٥/٢٤٦، شرح مسلم ٥/١٤٥)

(٤) حيّة : أي صافية اللون لم يدخلها التغير بدنو المغيب. (انظر: النهاية في غريب الحديث ١/٤٧١)

(٥) وجبت : أي غابت الشمس والوجوب هو السقوط. (انظر: شرح مسلم ٥/١٤٥)

(٦) الغلس : بفتح اللام ظلمة آخر الليل . (انظر: فتح الباري ٢/٥١)

(٧) البخاري (٢/٥٦٠ ح ٥٦٥ مع الفتح) كتاب مواقيت الصلاة باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا .

وجه الدلالة : دلّ الحديث على أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم^(١).

وأجيب عنه : بأن هذا خاص بصلاة العشاء، وذلك لمعنى مخصوص بها، وهو أن الأفضل تأخيرها^(٢).

القول الآخر : أن الصلاة أول الوقت أفضل.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول :

استدلوا بعموم الأدلة الدالة على أفضلية أداء الصلاة في أول وقتها ومنها حديث جابر **t** المتقدم.

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أن الأفضل هو الصلاة أول وقتها إلا صلاة العشاء فالأفضل انتظار الكثرة . وذلك ما دلّ عليه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، والله تعالى أعلم.

(١) فتح الباري ٥١/٢

(٢) تصحيح الفروع ٥٨٠/١

(٣) الفروع وتصحيح الفروع ٥٧٩/١ - ٥٨٠، المبدع ٤٤/٢، الإنصاف ٢١٦/٢.

[٧٦] المسألة الثانية : إذا استووا في القراءة والفقہ من يقدم للإمامة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يقدم الأشرف^(١) ثم الأقدم هجرة ثم الأسن^(٢).

وذكر الشيرازي^(٣) أنَّه القول القديم للشافعي وصححه^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ((قدموا قريشاً ولا تقدموها))^(٥).

(١) المراد بالأشرف: هو الأعلى نسباً والأفضل في نفسه والأعلى قدراً.
(انظر: المغني ١٦/٣)

(٢) المغني ١٦/٣، المحرر ١٠٨/١، الفروع ٥/٢، شرح الزركشي ٨٢/٢، المبدع ٦١/٢، الإنصاف ٢٤٥/٢ .

(٣) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، أبو إسحاق الشيرازي، ولد سنة ٣٩٣هـ، تفقه على أبي عبد الله البيضاوي وأبي الطيب الطبري، وسمع من أبي بكر الباقلاني وأبي علي بن شاذان، وحدث عنه: الخطيب وأبو الوليد الباجي وأبو نصر الطوسي، ومن مصنفاته: المذهب والتنبيه في الفقه والمعونة في الجدل واللمع في أصول الفقه، توفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨٤٥٢/١-٤٦٤، طبقات ابن قاضي شعبة ٢٤٤/١-٢٤٦)

(٤) المذهب والمجموع ٢٧٩/٤، ٢٨٣ .

(٥) أخرجه الإمام الشافعي في المسند بهذا اللفظ (٥٤٧/٨ مع الأم) عن ابن شهاب أنَّه بلغه أنَّ رسول الله ﷺ قاله، وأخرجه ابن أبي شبيه في مصنفه (١٦٩/١٢ رقم

=

وجه الدلالة: أنَّ الشرف معتبر في الإمامة العظمى بخلاف الهجرة، وقَدِّم الأقدم هجرة على الأسن لحديث أبي مسعود عند مسلم^(١) وفيه تقديم الأقدم هجرة على الأسن^(٢).

ويجاب عنه: أنَّ دلالة الحديث ليست صريحة في الإمامة الصغرى، بل تحمل على الإمامة الكبرى، وعليه فإنَّه لا مدخل لمرتبة الشرف في الإمامة الصغرى^(٣).

٢- أنَّ الشرف مقدم على الهجرة، فإذا قَدِّمَت الهجرة على السنِّ فلاَّ أنَّ يقدم عليه الشرف أولى^(٤).

=

- (١) (١٢٤٣٦)، والبيهقي (١٢١/٣) عن الزهري عن ابن أبي حثمة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((لا تعلموا قريشاً وتعلموا منها ولا تَقَدِّموا قريشاً)) وقال : هذا مرسل وروى موصولاً وليس بالقوى، وصححه الألباني في الإرواء (٢/٢٩٥-٢٩٧ ح ٥١٩) موصولاً بمجموع طرقه.
- (٢) يأتي تخريجه في أدلة القول الثاني .
- (٣) شرح الزركشي ٨٢/٢ .
- (٤) الشرح الممتع ٢٩٣/٤-٢٩٤. وقال: والصحيح إسقاط هذه المرتبة أعني الأشرفية، وأنَّه لا تأثير لها في باب إمامة الصلاة. واختار شيخ الإسلام كما في الاختيارات الفقهية (ص ٦٧): أنَّه لا يقدم في الإمامة بالنسب.
- (٤) المذهب مع المجموع ٢٧٩/٤-٢٨٠.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة خمسة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: يقدم الأقدم هجرة ثم الأسن ثم الأشرف .
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى وصححه الموفق^(١) .
أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أبي مسعود البديري **t** قال : قال رسول الله **ﷺ** :
يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء
فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة،
فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سلماً، ولا يؤمنَّ
الرجلُ الرجلَ في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمته^(٢) إلا
بإذنه)) أخرجه مسلم، وفي لفظ له ((فإن كانوا في الهجرة سواء
فليؤمهم أكبرهم سنًا))^(٣) .

(١) المغني ١٥/٣-١٦، الفروع ٥/٢، شرح الزركشي ٨٢/٢، المبدع ٦١/٢، الإنصاف ٢٤٥/٢ .

(٢) التكرمة : بفتح التاء وكسر الراء هي الفراش ونحوه مما ييسط لصاحب المنزل ويخص به . (شرح مسلم ١٧٤/٥) .

(٣) مسلم (١٧٢/٥ - ١٧٤ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أحق بالإمامة .

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ قدّم الأقدم هجرة على الأكبر سنًا.

٢- حديث ((قدموا قريشاً ولا تقدموها)) .

وجه الدلالة : أن الحديث دلّ على أن القرشي يقدم على غيره، فدلّ ذلك على تقديم الأشرف، ولكن قدّم عليه من سبق في حديث أبي مسعود البدري **t** لورود النص بتقديمهم في هذا الأمر على غيرهم .

القول الثالث : يقدم الأسن ثم الأشرف ثم الأقدم هجرة .
وهو المذهب عند الحنابلة ^(١)، والقول الجديد عند الشافعية ^(٢).

أدلة هذا القول :

١- حديث مالك بن الحويرث **t** ^(٣) وفيه أن الرسول **r** قال لهم : ((وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم)) متفق عليه ^(٤).

(١) الفروع ٥/٢، المبدع ٦١/٢، الإنصاف ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ .

(٢) الحاوي ٣٥١/٢، المهذب والمجموع ٢٨٠/٤، مغني المحتاج ٢٤٣/١ .

(٣) هو: مالك بن الحويرث بن زياد بن خشيش الليثي، ويقال مالك بن الحارث ويقال مالك بن حويرثة، سكن البصرة ومات بها سنة ٦٤هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٨٠/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٢/٦)

(٤) البخاري (٢/٢٠٠ ح ٦٨٥ مع الفتح) كتاب الأذان باب إذا استوتوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم، ومسلم (٥/١٧٤ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أحق بالإمامة .

٢- لأنَّ الأكبر أخشع في الصلاة، فكان أولى^(١).

القول الرَّابِع : يقدم الأورع ثم الأسن.

وهو مذهب الحنفيَّة^(٢).

دليل هذا القول :

استدلوا بحديث أبي مسعود البدري **t** المتقدم.

وجه الدَّلالة : أنَّ الرسول **r** قدَّم الأقدم هجرة، وقد نسخت

الهجرة، فأقمنا الورع مقامها؛ لأنَّه هجر للمعاصي^(٣).

القول الخامس : يقدِّم الأكثر عبادة ثم الأسن.

وهو مذهب المالكيَّة^(٤).

دليل هذا القول :

قدَّم العابد لكثرة قرباته، ثم الأسنُّ لأنَّ أعماله تزيد بزيادة السن^(٥).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يقدم الأقدم هجرة ثم الأقدم

إسلاماً ثم الأكبر سنّاً إذا استووا في القراءة والفقّه، وذلك لموافقة حديث

أبي مسعود البدري **t** حيث رتبهم الرسول **r** الأقرأ ثم الأفقه ثم الأقدم

(١) المهذب مع المجموع ٢٨٠/٤ .

(٢) مختصر الطحاوي ص ٣٢، الهداية ٣٠٣/١، كتر الدقائق مع البحر الرائق ٦٠٧/١ .

(٣) البحر الرائق ٦٠٨/١، حاشية ابن عابدين ٥٥٧/١ .

(٤) مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٦/١، الشرح الكبير ٣٤٣/١ .

(٥) التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١٢٩/٢ .

هجرة ثم الأقدم إسلاماً ثم الأكبر سناً، مع مراعاة الأتقى في كل مرتبة وتقديمه على من هو دونه في التقوى^(١)، والله تعالى أعلم.

[٧٧] المسألة الثالثة : مَنْ يقدم صاحب البيت أو السلطان؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يَقْدَمُ صاحب البيت^(٢).

وقال في المبدع^(٣): وهو أولى^(٤).

وهو قول عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - حديث مالك بن الحويرث **t** قال: سمعت رسول الله **e**

(١) الشرح الممتع ٢٩٦/٤

(٢) شرح الزركشي ١٠٠/٢، المبدع ٦٣/٢، الإنصاف ٢٤٩/٢ .

(٣) المبدع في شرح المقنع لبرهان الدين ابن مفلح، وهو عمدة في المذهب، مال فيه إلى التحقيق وضم الفروع سالكاً مسلك المجتهدين في المذهب، وهو أنفع شروح المقنع للمتوسطين، وفيه من الفرائد والنقول ما لا يوجد في غيره. (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٤٦/٢)

(٤) المبدع ٦٣/٢

(٥) الحاوي ٣٥٤/٢، المجموع ٢٨٥/٤، وقال عنه النووي : هذا شاذ غريب ضعيف

جداً . ا . هـ .

يقول: ((من زار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجلٌ منهم))
أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي^(١).

٢- أن ولاية صاحب البيت خاصة، وولاية السلطان عامة، فيقدم صاحب الولاية الخاصة^(٢).

القول الآخر : أنه يقدم السلطان.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) أبو داود (٣٩٩/١ ح ٥٩٦) كتاب الصلاة باب إمامه الزائر، الترمذي (١٨٧/٢ ح ٣٥٦) كتاب الصلاة باب ما جاء فيمن زار قوماً لا يصلي بهم . وقال : هذا حديث حسن. وفي بعض النسخ زيادة (صحيح)، والنسائي (٨٠/٢) كتاب الإمامة باب إمامة الزائر. قال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٣٠٩/١ ح ٥٦٧): سئل أبو حاتم عن أبي عطية هذا . فقال : لا يعرف ولا يسمى. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٥٥٣/٤ رقم ١٠٤٢٥) : أبو عطية عن مالك بن الحويرث لا يدرى من هو . أ. هـ .

(٢) المبدع ٦٣/٢ .

(٣) الهداية ٤٤/١، المغني ٤٢/٣، المحرر ١٠٨/١، الفروع ٦/٢، المبدع ٦٣/٢، الإنصاف ٢٤٩/٢.

(٤) مختصر الطحاوي ص ٣٣، بدائع الصنائع ١٥٨/١، البحر الرائق ٦٠٩/١ .

(٥) الشرح الكبير ٣٤٢/١، جواهر الإكليل ١١٦/١ .

(٦) الحاوي ٣٥٤/٢، الوسيط ٢٢٩/٢، المجموع ٢٨٤/٤، مغني المحتاج ٢٤٤/١.

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أنس بن مالك **t**: ((أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ ^(١) دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ فَقَالَ: قَوْمُوا فَلَأُصِلَّ بِكُمْ. فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ ^(٢) لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَبِثَ فَنَضَحْتُهُ ^(٣) بماء، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمَ مَعِيَ وَالْعَجُوزَ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّيْنَا بِنَا رَكْعَتَيْنِ)) متفق عليه ^(٤).
- ٢ - حديث أبي مسعود البدري **t** وفيه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ((وَلَا يُوَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ)) أخرج مسلم ^(٥).
- ٣ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع

(١) هي: مليكة بنت مالك بن عدي بن زيد مناة الأنصارية النجارية، وهي جدة أنس بن مالك لأمه. (انظر ترجمتها في: الإصابة في تمييز الصحابة ٨/ ١٩٠-١٩١)

(٢) الحَصِير: هو ما بسط في البيت مما نسج من القصب. (تاج العروس ١٠/ ٢٥٤-٢٥٥، ١١/ ٢٨)

(٣) النضح: هو الرش. (انظر: الصحاح ١/ ٤١١)

(٤) البخاري (٢/ ٤٠١ ح ٨٦٠ مع الفتح) كتاب الأذان باب وضوء الصبيان، ومسلم (٥/ ١٦٢ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز الجماعة في النافلة.

(٥) تقدم تخريجه ص (٢٣٣).

ومسئول عن رعيته...)) الحديث. متفق عليه^(١).

وجه الدلالة من الحديث : أنَّ الإمام راعٍ وهم رعيته، فكان تقديم الراعي أولى^(٢).

٤ - أنَّ الإمام له ولاية عامة فيقدم^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ صاحب البيت مقدم على السلطان في بيته؛ لأنَّ حديث أبي مسعود **t** ورد بألفاظ مختلفة ومنها ((ولا يؤم الرجل في بيته ولا في سلطانه))^(٤)، ويجمع بين هذه الألفاظ بأنَّ المقصود بالسلطان هنا هو صاحب البيت؛ لأنَّ له السلطة في بيته، ولأنَّ صاحب الولاية الخاصة مقدم، والله تعالى أعلم.

[٧٨] المسألة الرابعة : مَنْ أَحَقُّ بالإمامة مالك البيت أو المستأجر؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ مالك البيت أحق

(١) البخاري (٤٤١/٢ ح ٨٩٣ مع الفتح) كتاب الجمعة باب الجمعة في القرى والمدن،

ومسلم (٢١٣/١٢ مع النووي) كتاب الإمارة باب فضيلة الأمير العادل .

(٢) المهذب مع المجموع ٢٨٤/٤ .

(٣) المهذب مع المجموع ٢٨٤/٤، المغني ٤٢/٣ .

(٤) رواه بهذا اللفظ أبو داود (٣٩٠/١ ح ٥٨٢) كتاب الصلاة باب من أحق بالإمامة،

وأصله في صحيح مسلم كما تقدم ص(٢٣٣)

بالإمامة^(١).

وهو ظاهر ما في: الوجيز^(٢).

وهو وجه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

حديث أبي مسعود البدري **t** وفي بعض رواياته — أن رسول **e** قال: ((ولا يؤم الرجل في بيته ولا في سلطانه))^(٤).

وجه الدلالة : أن الرسول **e** قدّم صاحب البيت على غيره، ومالك البيت هو صاحبه في الحقيقة؛ لأنّه هو مالك العين، وأمّا المستأجر فيملك السكنى فقط^(٥).

القول الآخر : أن المستأجر أحق بالإمامة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والحنفية^(٧)،

(١) المستوعب ٣٦٠/٢ .

(٢) الوجيز ٢٢٠/١، المبدع ٦٣/٢

(٣) الحاوي ٣٥٤/٢، فتح العزيز مع المجموع ٣٣٧/٤، المجموع ٢٨٥/٤ .

(٤) سبق تخريجه ص (٢٣٣)

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٣٣٧/٤، المجموع ٢٨٥/٤ .

(٦) المستوعب ٣٦٠/٢، المغني ٤٣/٣، الفروع ٦/٢، المبدع ٦٣/٢، الإنصاف ٢٤٩/٢ .

(٧) البحر الرائق ٦٠٩/١، الدر المختار ٥٥٩/١ .

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي مسعود البصري **t** المتقدم وفيه: ((ولا يؤم الرجلُ الرجلَ في سلطانه)).

وجه الدلالة : أن المستأجر هو صاحب الولاية هنا دون المالك^(٣).

٢ - أن المستأجر هو الأحق بالسكنى والمنفعة، وهذا من استيفاء المنافع^(٤).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن المستأجر أحق بالإمامة من مالك البيت؛ لأن حق التصرف في البيت في هذا الوقت — أي وقت الاستئجار — هو للمستأجر دون المالك للرقبة، وأيضاً يفهم من قوله ((ولا يقعد في بيته على تكريمته إلا بإذنه))^(٥) أن المقصود هو من يسكن البيت سواء المستأجر أم المالك؛ لأن التّكرمة هي الفراش الذي يفرش لصاحب المنزل سواء كان المالك للبيت أم مستأجره، والله تعالى أعلم.

(١) مختصر خليل وجواهر الإكليل ١١٦/١، مواهب الجليل ١٢٩/٢ .

(٢) الحاوي ٣٥٤/٢، الوسيط ٢٢٩/٢، فتح العزيز مع المجموع ٣٣٧/٤، المجموع ٢٨٥/٤ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٥٥٩/١ .

(٤) المغني ٤٣/٣، فتح العزيز مع المجموع ٣٣٧/٤، البحر الرائق ٦٠٩/١ .

(٥) جزء من حديث أبي مسعود البصري رضي الله عنه المتقدم ص(٢٣٣).

[٧٩] المسألة الخامسة : إذا وقف في الصف رجل وامرأة فهل يكون الرجل فذاً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يكون فذاً^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أنها لا تؤمُّه فلا تكون معه صفاً^(٤).

وأجيب عنه: بأنه لا يشترط في المصاف أن يكون ممن تصح إمامته، بدليل وقوف القارئ مع الأمي^(٥).

٢ - أنها من غير أهل الوقوف معه، فوجودها كعدمها^(٦).

القول الآخر : أنه لا يكون فذاً.

(١) المغني ٥٤/٣، المحرر ١١٢/١، المبدع ٨٥/٢، الإنصاف ٢٨٦/٢ . أي أنه لا تصح صلاته عندهم وبهذا عبّر الموفق ابن قدامة في حكاية قول ابن حامد فقال : قال ابن حامد : لا تصح .

(٢) الهداية ٤٦/١، المحرر ١١٢/١، الفروع ٣٣/٢، المبدع ٨٥/٢، الإنصاف ٢٨٦/٢ .

(٣) الإنصاف ٢٨٦/٢ .

(٤) المغني ٥٤/٣ .

(٥) المغني ٥٤/٣ .

(٦) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٦٨/١، المبدع ٨٥/٢ .

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

دليل هذا القول :

أنّه وقف معه مفترض صلاته صحيحة، فأشبه ما لو وقف معه رجل آخر^(٢).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، لأنّ الرجل هذا موقفه، والمرأة بخلاف ذلك^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه يكون فذاً؛ لأنّ المرأة ليست من أهل المصافاة للرجال^(٤)، والله تعالى أعلم.

[٨٠] المسألة السادسة : حكم صلاة من يلي المرأة من الرجال إذا وقفت في صفهم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّها لا تبطل^(٥).

(١) المحرر ١١٢/١، الفروع ٣٣/٢، المبدع ٨٥/٢، الإنصاف ٢٨٦/٢ .

(٢) المغني ٥٤/٣، المبدع ٨٥/٢ .

(٣) مفردات مذهب الإمام أحمد في كتاب الصلاة ص ١٩٠ .

(٤) انظر : الشرح الممتع ٣٩٦/٤-٣٩٧ .

(٥) الانتصار ٣٩٧/٢، المحرر ١١٢/١، المبدع ٨٤/٢ .

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث أبي قتادة الأنصاري **t** ((أن رسول الله **e** كان يصلي وهو حامل أمّامة بنت زينب^(٤)) بنت رسول الله **e** ولأبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس^(٥)، فإذا سجد وضعها

(١) الهداية ٤٦/١، الفروع ٣٣/٢، الإنصاف ٢٨٦/٢ . (ويظهر أن فيه خطأ مطبعياً

حيث كُتِبَ : لو وقفت امرأة مع رجل فإنّها تبطل صلاة من يليها . وبالنظر إلى ما بعده يتضح أن الصواب : فإنّها لا تبطل . وذكر أنّه الصحيح من المذهب) .

(٢) المدونة ١٠٢/١، مواهب الجليل ١٠٧/٢، جواهر الإكليل ١١٠/١ .

(٣) الأم ١٩٧/١، فتح العزيز مع المجموع ٣١٤/٤، المجموع ٤/٣، ٢٩٩/٢٥٢ .

(٤) هي: أمّامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى القرشية العبشمية، واسم أبي

العاص مهشم وقيل لقيط وقيل ياسر وقيل القاسم، أمها زينب بنت النبي **r**، تزوجها

علي بن أبي طالب **t** بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها، فلما قتل تزوجها المغيرة بن

نوفل بن الحارث فولدت له يحيى وقيل إنَّها لم تلد لعلي ولا للمغيرة، وماتت وهي

عند المغيرة . (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٣٣١/٢، الإصابة في تمييز

الصحابة ١٤/٨-١٥)

(٥) قال الحافظ في الفتح (٧٠٤/١) : قوله (ابن ربيعة بن عبد شمس) كذا رواه الجمهور

عن مالك، ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبومصعب وغيرهم عن مالك

فقالوا (ابن الربيع) وهو الصواب.... نعم قد نسبته مالك إلى جده في قوله (ابن

عبد شمس) وإنَّما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس، أطبق على ذلك النسابون.

وإذا قام حملها ((متفق عليه^(١)).

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان النبي ﷺ يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت)) متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة : قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا لم تفسد المرأة على الرجل المصلي أن تكون بين يديه، فهي إذا كانت عن يمينه أو عن يساره أخرى أن لا تفسد عليه^(٣).

٣ - القياس على صحة صلاة المرأة إذا صلت بين الرجال، فإذا صحت صلاتها فينبغي أن لا تبطل صلاة من معها، كما لو تأخرت عن الصف^(٤).

٤ - القياس على وقوفها معه وهي في غير صلاة^(٥).

(١) البخاري (١/٧٠٣ ح ٥١٦ مع الفتح) كتاب الصلاة باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، ومسلم (٥/٣١ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز حمل الصبيان في الصلاة .

(٢) البخاري (١/٦٩٩ ح ١٢ مع الفتح) كتاب الصلاة باب الصلاة خلف النائم، ومسلم (٤/٢٢٨ مع النووي) كتاب الصلاة باب سترة المصلي .

(٣) الأم ١/١٩٨ .

(٤) الانتصار ٢/٣٩٨ .

(٥) المجموع ٣/٢٥٢، المبدع ٢/٨٤ .

٥ - أن الأصل صحة الصلاة حتى يرد دليل شرعي على البطلان، وهو لم يرد^(١).

القول الآخر : أنها باطلة.

وذكر ابن عقيل أنه رواية عن الإمام أحمد^(٢)، واختاره أبو بكر غلام الخلال من الحنابلة^(٣)، وهو مذهب الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ابن مسعود **t** وفيه: ((أخروهن من حيث أخرهن الله)) أخرجه عبد الرزاق والطبراني وابن خزيمة^(٥).

وجه الدلالة : أنه مأمور بتأخيرها، فإذا لم يؤخرها وقام بجانبها

(١) المجموع ٢٥٢/٣ .

(٢) الفروع ٣٣/٢، الإنصاف ٢٨٦/٢-٢٨٧ .

(٣) الانتصار ٣٩٧/٢، المحرر ١١٢/١، الفروع ٣٣/٢، المبدع ٨٤/٢، الإنصاف ٢٨٧/٢ .

(٤) المبسوط ١٨٣/١، بدائع الصنائع ١٥٩/١، الهداية مع فتح القدير ٣١١/١ .

(واشترطوا أن يشتركا في صلاة واحدة وأن ينوي الإمام إمامتها)

(٥) عبد الرزاق في المصنف (١٤٩/٣) عن ابن مسعود موقوفاً، ومن طريقة الطبراني في

الكبير (٣٤٢/٩ برقم ٩٤٨٤)، ابن خزيمة في صحيحه (٩٩/٣ برقم ١٧٠٠) وقال

الخبر موقوف غير مسند . وهو صحيح الإسناد موقوفاً ولا أصل له مرفوعاً . (فتح

الباري ٤٧٧/١، السلسلة الضعيفة ٣١٩/٢) وقال ابن الهمام : لا يثبت مرفوعاً . (

فتح القدير ٣١٢/١) .

فقد ترك فرضاً من فروض صلاته، فتفسد صلاته لترك هذا الفرض^(١).
 ٢ - أنه ترك المكان المختار له في الشرع، فتفسد صلاته كما لو أخرها، والمختار للرجال التقدم على النساء، فإذا وقف بجانبها فقد ترك المختار له^(٢).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تبطل صلاة من يلي المرأة من الرجال إذا وقفت في صفهم، ولكن يكره ذلك^(٣)، وذلك لعدم ورود دليل صحيح يدل على البطلان. والمخالفة في المكان غاية ما فيها أنها توجب الإثم، وأما إفسادها للصلاة فلا، وخاصة مع الضرورة لذلك، ومع ذلك فالواجب تجنب ذلك، والابتعاد عن النساء لما في قربهن ومصافتهن من انشغال القلب وخوف الافتتان بهن، والله تعالى أعلم.

(١) المبسوط ١/١٨٤، الاختيار ١/٥٩ .

(٢) المبسوط ١/١٨٣ .

(٣) انظر : الشرح الممتع ٤/٣٩٧، أحكام الإمامة والائتمام ص ٣٢٥ .

[٨١] المسألة السابعة: حكم صلاة الإمام إذا كان أعلى من المأمومين.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها لا تصح^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن أبي موسى، وصححه ابن عقيل، وقدّمه في التلخيص^(٢).

وهو قول عند المالكية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - ما رواه أبو داود^(٤) ((أن حذيفة **t** أمّ الناس بالمدائن^(٥) على

(١) التمام ٢٢١/١، المغني ٤٩/٣، المحرر ١٢٣/١، شرح الزركشي ١٠٨/٢، المبدع ٩١/٢، الإنصاف ٢٩٧/٢

(٢) شرح الزركشي ١٠٨/١، المبدع ٩١/٢، الإنصاف ٢٩٧/٢

(٣) المدونة ٨٢/١، الإشراف ١١٤/١، مواهب الجليل ١١٩/٢، حاشية الدسوقي ٣٣٦/١

(٤) أبو داود (٣٩٩/١ ح ٥٩٧) كتاب الصلاة باب الإمام يقوم مكاناً أرفع من مكان القوم، وأخرجه أيضاً الحاكم (٢١٠/١) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي (١٠٨/٣)، وابن خزيمة (١٣/٣ ح ١٥٢٣)، وصحح إسناده النووي في المجموع (٢٩٥/٤)، وحسنه الألباني في الإرواء (٥٤٤ ح ٣٣٢/٢)

(٥) المدائن: هي عبارة عن عدة مدن كانت دار مملكة الأكاسرة والفرس، اختاروها من مدن العراق، وقد افتتحها سعد بن أبي وقاص **t** في عهد عمر بن الخطاب **t**، وهي تقع على بعد سبعة فراسخ من بغداد على حافتي دجلة، وقد خربت منذ

دَكَانٌ^(١) فأخذ أبو مسعود **t** بقميصه فجذبه، فلما فرغ من صلاته، قال: ألم تعلم أنَّهم كانوا يُنْهَوْنَ عن ذلك؟ قال: بلى، قد ذكرت حين مددتنى)).

وجه الدلالة: أنَّ النَّهْيَ يقتضي فساد المنهي عنه^(٢).

وأجيب عنه: بأنَّ اقتضاء النَّهْيِ فساد المنهي عنه مختلف فيه^(٣)، وعلى القول بأنَّه يقتضي الفساد فدلِّل الجواز صلاة النبي **e** على المنبر كما سيأتي في حديث سهل بن سعد **t**.

٢- حديث أنس بن مالك **t** وفيه: أنَّ رسول الله **e** قال: ((إنَّما جعل الإمام ليؤتمَّ به)) متفق عليه^(٤)، وأخرجه مسلم أيضاً عن أبي هريرة **t** بزيادة ((فلا تختلفوا عليه))^(٥).

وجه الدلالة: أنَّ الرسول **e** لم يفرِّق بين النِّية والفعل والمكان،

=

أزمان متقدمة. (انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار ص ٥٢٦-٥٢٩)

(١) الدكان: هو الدُّكَّةُ المبنية للجلوس عليها. (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٢٨/٢)

(٢) التمام ٢٢١/١، المغني ٤٩/٣

(٣) انظر: المستصفى ٢٤/٢-٢٥، فواتح الرحموت ٣٩٦/١، روضة الناظر ٧١/٢، تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ١٨٨

(٤) البخاري (٥٨١/١ ح ٣٧٨ مع الفتح) كتاب الصلاة باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، ومسلم (١٣١/٤) كتاب الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام.

(٥) مسلم (١٣٣/٤) كتاب الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام

فيجب موافقة المأموم الإمام في كل هذه الأمور^(١).
وأجيب عنه: بأن المراد الإلتزام في الأفعال الظاهرة^(٢).

القول الآخر: أنّها تصح مع الكراهة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث سهل بن سعد الساعدي **t** وفيه: ((ولقد رأيت رسول الله **e** قام عليه فكبر وكبر الناس وراءه وهو على المنبر، ثم رفع فنزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته، ثم أقبل على الناس فقال: يا أيها الناس

(١) الإشراف ١/١٤٤

(٢) شرح مسلم ٤/١٣٤

(٣) التمام ١/٢٢٢، المغني ٣/٤٩، المحرر ١/١٢٣، الفروع ٢/٣٧، المبدع ٢/٩١،

الإنصاف ٢/٢٩٧

(٤) الهداية مع فتح القدير ١/٣٦٠، البحر الرائق ٢/٤٦، الدر المختار ١/٦٤٦

(٥) مواهب الجليل ٢/١١٩، حاشية الدسوقي ١/٣٣٦، جواهر الإكليل ١/١١٣، واستثنوا

ما إذا قصد بفعله ذلك الكبر فتبطل صلاته عندهم باتفاق.

(٦) الأم ١/٢٠٠، الحاوي ٢/٣٤٤، المهذب والمجموع ٤/٢٩٤-٢٩٥، واستثنوا ما إذا قصد

الإمام بذلك تعليم المأمومين فإنه يكون من السنة حينئذ العلو عندهم.

إني إنما صنعت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي)) متفق عليه واللفظ لمسلم^(١).

٢- حديث حذيفة **t** المتقدم في أدلة القول الأول.

وجه الدلالة: أن حذيفة **t** أتم الصلاة، ولو كانت فاسدة لاستأنفها^(٢).

٣- أن النهي معلل بما يفضي إليه من رفع البصر في الصلاة، وذلك لا يفسدها فسبه أولى^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن صلاة الإمام أعلى من المأمومين صحيحة^(٤)، لعدم الدليل على البطلان، بل دلّ فعل النبي **e** على الجواز، ولأن إتمام حذيفة **t** لصلاته وبناءه عليها دليل على عدم بطلانها، ويقويه متابعة أبي مسعود البدري **t** له في الصلاة، ولو أنها بطلت لم يتابعه بل لأمره باستئناف الصلاة، والله تعالى أعلم.

(١) البخاري (٤٦١/٢) ح ٩١٧ مع الفتح) كتاب الجمعة باب الخطبة على المنبر، ومسلم (٣٣/٥-٣٥ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة.

(٢) المغني ٤٩/٣

(٣) المغني ٤٩/٣، شرح الزركشي ١٠٩/٢

(٤) الشرح الممتع ٤٢٤/٤

[٨٢] المسألة الثامنة : حكم صلاة وإمامة من قرأ قراءة تحيل المعنى وعجز عن إصلاحها فزاد على فرض القراءة جهلاً أو نسياناً.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: صحة صلاته وإمامته^(١).
 وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).
 أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قد أتى بما وجب عليه من القرآن سليماً، وكان النقص فيما لا يضر تركه، فلم يقدر ذلك في صلاته، ولا أثر في صحتها^(٥).
- ٢ - أن تلك القراءة تنزل منزلة العدم^(٦).

(١) الإنصاف ٢/٢٧٠

(٢) الهداية ١/٤٥، المستوعب ٢/٣٥٠، المغني ٣/٣٢، الفروع ١/٤٩٢، الإنصاف ٢/٢٧٠، معونة أولي النهى ٢/١٧٠

(٣) التاج والإكليل ومواهب الجليل ٢/٩٩-١٠٣، شرح الخرشي ٢/٢٦، شرح الزرقاني وحاشية البناني ٢/١١-١٢

(٤) الحاوي ٢/٣٢٣، فتح العزيز مع المجموع ٤/٣١٩، المجموع ٤/٢٦٩، المنهاج ومغني المحتاج ١/٢٤٠

(٥) الحاوي ٢/٣٢٣

(٦) معونة أولي النهى ٢/١٧٠

القول الآخر: أنَّ صلاته باطلة.

وهو قول عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أنَّه يكون تكلم بما ليس قرآناً بلا ضرورة^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه تصح صلاته وإمامته، وذلك لأنَّه عاجز عن إصلاح قراءته، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وكذا إنَّما قرأ جهلاً أو نسياناً وهو معفو عنه، والله تعالى أعلم.

[٨٣] المسألة التاسعة : حكم قراءة المأموم حال جهر الإمام^(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يحرم على المأموم القراءة حال جهر الإمام، وتبطل صلاته بذلك^(٤).

(١) الفروع ١/٤٩٢، الإنصاف ٢/٢٧١

(٢) المجموع ٤/٢٦٩

(٣) هذه المسألة مبنية على القول بعدم وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في الصلاة الجهرية، وهو المذهب عند الحنابلة والحنفية والمالكية. (انظر: الهداية مع فتح

القدير ١/٢٩٤، عقد الجواهر الثمينة ١/١٣٣، الإنصاف ٢/٢٢٨)

(٤) مختصر ابن تميم ل ٧٦/ب، الإنصاف ٢/٢٣١

وأوماً إلى ذلك الإمام أحمد^(١).

دليل هذا القول:

حديث أبي هريرة **t**: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال: ((هل قرأ معي أحد منكم أنفاً؟)) فقال رجل: نعم يا رسول الله. قال: ((إني أقول مالي أنزع القرآن؟)) قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ)) أخرجه أصحاب السنن^(٢).

وجه الدلالة: أَنَّ النَّهْيَ يقتضي فساد المنهي عنه^(٣).

وأجيب عنه: بأنَّ النَّهْيَ محمول على منع الجهر بالقراءة خلف الإمام، أو المنع من قراءة ما زاد على الفاتحة فيما يجهر فيه الإمام^(٤).

(١) الإنصاف ٢/٢٣١

(٢) أبوداود (٥١٦/١ ح ٨٢٦) كتاب الصلاة باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، والترمذي (١١٨/٢ ح ٣١٢) كتاب أبواب الصلاة باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة، وقال: حديث حسن، والنسائي (١٤٠/٢) كتاب الافتتاح باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به، وابن ماجه (٢٧٧/١ ح ٨٤٩) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب إذا قرأ الإمام فانصتوا.

(٣) روضة الناظر ٧١/٢، مذكرة أصول الفقه ص ٢٠١

(٤) سنن البيهقي ١٥٩/٢، نيل الأوطار ٢/٢٤٣

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يحرم عليه ذلك، ولا تبطل به الصلاة.

وهو قول عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفيّة^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بأنه يحرم لورود النّهي عنه، ولا تبطل به الصلاة كما لو قرأ في السريّة خلف الإمام.

القول الثالث: أن ذلك مكروه، ولا تبطل به الصلاة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكيّة^(٤).

دليل هذا القول:

أنّ القراءة خلف الإمام لا تُبطل الصلاة، كما لو قرأ حال إسرار الإمام^(٥).

(١) شرح الزركشي ٥٩٨/١، المبدع ٥٢/٢، الإنصاف ٢٣١/٢، مطالب أولي النهي ٦٢٦/١

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥٤٤/١، الباب ٧٨/١

(٣) الهداية ٤٣/١، المستوعب ٣١٤/٢، شرح الزركشي ٥٩٨/١، المبدع ٥٢/٢،

الإنصاف ٢٣١/٢، مطالب أولي النهي ٦٢٦/١

(٤) الإشراف ٨٠/١، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي ٢٦٥/١، تنوير المقالة ٢١٠/٢

(٥) الإشراف ٨٠/١

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ من قرأ خلف الإمام حال جهره أنَّ صلاته صحيحة، ولكن يكره ذلك بغير الفاتحة، وأما الفاتحة فإنَّه تجب قراءتها على المأمومين^(١)، فإنَّ تيسر له ذلك في سكتات الإمام وإلا قرأ بها والإمام يقرأ ثم ينصت لقراءة الإمام، والله تعالى أعلم.

[٨٤] المسألة العاشرة : الحكم إذا استخلف مَنْ لم يدخل معه في الصلاة وهو في الركوع^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يقرأ لنفسه، وينتظره المأموم، ثم يركع ويلحقه المأموم^(٣). ولم أقف له على أدلة.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

(١) الشرح الممتع ٣/٤٠٥، ٤١٤

(٢) هذه المسألة مبنية على القول بجواز استخلاف من لم يدخل معه في الصلاة، وهو المذهب عند الحنابلة والحنفية. (انظر: الإنصاف ٢/٣٤، الفتاوى الهندية ١/٩٦)

(٣) المبدع ١/٤٢٤، الإنصاف ٢/٣٥

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه تلغى تلك الركعة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

ولم أقف له على أدلة.

القول الثالث: أنه بالخيار بين أن ينتظره المأموم حتى يؤدي ما عليه،

وبين أن يكمل صلاة الإمام ثم يتأخر ويستخلف من يسلم

بهم.

وهو المذهب عند الحنفية^(٢).

ولم أقف له على أدلة.

(١) المبدع ١/٤٢٤، الإنصاف ٢/٣٥

(٢) تبين الحقائق ١/١٥٢، الفتاوى الهندية ١/٩٦

الفصل الثامن: في صلاة أهل الأعذار

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : حكم الجمع بين الظهر والعصر في اليوم المطير.

المسألة الثانية : إذا زاد الإمام في صلاة الخوف انتظاراً غير مشروع

وبطلت صلاته وجهل المأمومون حكم ذلك، فما حكم صلاتهم معه؟.

المسألة الثالثة : انعقاد الجماعة في حالة الخوف الشديد.

[٨٥] المسألة الأولى : حكم الجمع بين الظهر والعصر في اليوم المطير.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن الدليل ورد في جواز الجمع بين المغرب والعشاء، ولا دلالة فيه على الجمع بين الظهر والعصر^(٥).
- ٢ - أنه لا مشقة في ترك الجمع نهاراً، وإنما المشقة بالليل؛ لأجل الظلمة والزلق، فجعل الجمع رخصة ليتعجل الناس في انقلابهم إلى بيوتهم، بخلاف النهار فإنهم لابد لهم من الانتشار والتشاغل بالمعاش، فتزول فائدة الرخصة^(٦).

القول الآخر: أنه يجوز.

(١) الهداية ٤٨/١، التمام ٢٢٥/١، المغني ١٣٣/٣ .

(٢) نقلها عنه: الأثرم. (انظر: المغني ١٣٢/٣-١٣٣)

(٣) التمام ٢٢٥/١، المغني ١٣٢/٣، المحرر ١٣٦/١، المبدع ١١٩/٢، الإنصاف ٣٣٧/٢

(٤) المدونة ١١٠/١، القوانين الفقهية ص ٨١، الشرح الكبير ٣٧٠/١.

(٥) الممتع ٦٠٨/١

(٦) التمام ٢٢٥/١

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث صفوان بن سليم^(٣) قال : ((جمع عمر بن الخطاب t بين الظهر والعصر في يوم مطير)) أخرجه عبد الرزاق^(٤).
- ٢ - أن المطر عذر جاز له الجمع بين المغرب والعشاء، فيجوز له الجمع بين الظهر والعصر، كالسفر^(٥).

(١) التمام ٢٢٥/١، المحرر ١٣٦/١، المبدع ١١٩/٢، الإنصاف ٣٣٧/٢

(٢) الوسيط ٢٥٦/٢، المجموع ٣٨١/٤، مغني المحتاج ٢٧٤/١

(٣) هو: صفوان بن سليم، أبو عبدالله وقيل أبو الحارث القرشي، مولى حميد بن عبدالرحمن بن عوف، حدث عن أنس وجابر وابن عمر وعطاء بن يسار وابن المسيب، وحدث عنه: يزيد بن أبي حبيب وموسى بن عقبة وابن جريج ومالك والليث، وثقه الإمام أحمد وابن المديني وأبو حاتم والعجلي والنسائي، توفي سنة ١٣٢هـ، وله من العمر ٧٢ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٣/١٨٤ - ١٩١، سير أعلام النبلاء ٥/٣٦٤-٣٦٩)

(٤) المصنف ٥٥٦/٢ برقم (٤٤٤٠) كتاب الصلاة باب جمع الصلاة في الحضر . وهو لا يصح لأن صفوان بن سليم لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقيه انقطاع. ورواه عنه إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي يحيى المدني قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (٥٧/١) : أحد العلماء الضعفاء . ونقل كلام سعيد بن القطان فيه بأنه كذاب وقول الإمام أحمد : تركوا حديثه وقول ابن معين : كذاب رافضي .

(٥) التمام ٢٢٥/١، المتمتع ٦٠٨/١

وأجيب عنه: بآئه قياس مع الفارق، فلا يصح القياس على جواز الجمع بين المغرب والعشاء؛ لأنَّ فيها مشقة لأجل الظلمة والمضرة بخلاف النهار، ولا القياس على السفر؛ لأنَّ مشقته لأجل السير وفوات الرفقة، وهذا غير موجود هنا^(١).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنَّه لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر في اليوم المطير^(٢)، والله تعالى أعلم.

[٨٦] المسألة الثانية : إذا زاد الإمام في صلاة الخوف انتظاراً غير مشروع وبطلت صلاته وجهل المأمومون حكم ذلك، فما حكم صلاتهم معه^(٣)؟

(١) المغني ٣/١٣٣

(٢) فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ٢/٣٢٨-٣٢٩

(٣) صورة المسألة : إذا فرق الإمام المأمومين ثلاث أو أربع فرق فصلى بكل فرقة ركعة و ينتظر فراغها و يجيء الفرقة التي بعدها لتصلي معه .

والمراد بالانتظار غير المشروع هو الانتظار الثالث والرابع .

والمسألة مبنية على القول ببطان صلاة الإمام، والبحث في حكم صلاة الطائفتين الثالثة والرابعة . (انظر : المغني ٣/٣٠٨-٣٠٩، المجموع ٤/٤١٦-٤١٧، الإنصاف

٢/٣٥٤)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها لا تبطل^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

أنَّ بطلان صلاة الإمام لهذا الفعل مما يخفى، فلا تبطل صلاة المأمومين، كما لو ائتموا بمحدث لا يعلم حدثه^(٤).

القول الآخر: أنَّها باطلة.

وهو قول عند الحنابلة^(٥)، والشافعية^(٦)، وقال به سحنون^(٧) من

(١) الهداية ٤٩/١، المغني ٣/٣٠٩، الإنصاف ٢/٣٥٤.

(٢) الفروع ٨١/٢، الإنصاف ٢/٣٥٤. واشتروا جهل الإمام ببطلان صلاته أيضاً. وكذا اشترطه ابن حامد رحمه الله.

(٣) المذهب والمجموع ٤/٤١٥-٤١٨، روضة الطالبين ١/٥٦٢، تذكرة النبيه مع تصحيح التنبيه ٢/٥١٤.

(٤) المغني ٣/٣٠٩.

(٥) الفروع ٨١/٢، الإنصاف ٢/٣٥٤.

(٦) المذهب والمجموع ٤/٤١٥-٤١٨، روضة الطالبين ١/٥٦٢.

(٧) هو: عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي الحمصي المغربي القيرواني، أبو سعيد، المشهور بسحنون بضم السين وفتحها، ولد سنة ١٦٠هـ، وهو راوي المدونة عن ابن القاسم، سمع من ابن عيينة ووكيع، ولازم: ابن وهب وابن القاسم وأشهب، أخذ عنه ولده محمد وأصبغ وبقي بن مخلد ومطرف، توفي سنة ٢٤٠هـ، وله من

المالكية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه خالف السنّة في صلاة الخوف فتبطل^(٢).
 - ٢ - أنّ المأموم والإمام يعلمان وجود المبطل وإنّما خفي عليهم حكمه فلم يمنع ذلك البطلان، كما لو علّم المأموم والإمام حدث الإمام ولم يعلموا كونه مبطلاً^(٣).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا تبطل صلاة المأمومين، لجهلهم بالحكم، والله تعالى أعلم.

[٨٧] المسألة الثالثة : انعقاد الجماعة في حالة الخوف الشديد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّها لا تنعقد^(٤).

=

العمر ٨٠ سنة. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢/٦٣-٦٩، شجرة النور الزكية ص ٦٩-٧٠)

(١) مواهب الجليل والتاج والإكليل ١٨٩/٢، الشرح الكبير ٣٩٥/١، جواهر الإكليل ١٤٢/١

(٢) مواهب الجليل والتاج والإكليل ١٨٩/٢

(٣) المغني ٣/٣٠٩

(٤) الفروع ٨٥/٢، المبدع ١٣٧/٢، الإنصاف ٣٦٠/٢، وذكروا أنّ ابن قدامة قد اختار

=

وهو مذهب الحنفية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنهم يحتاجون إلى التقدم والتأخر، وربما تقدّموا على الإمام فيتعذر عليهم الائتمام^(٢).
- وأجيب عنه: بأنّه يعفى عن التقدم على الإمام للحاجة إليه، كالعفو عن العمل الكثير^(٣).
- ونوقش: بأنّ العفو عن ذلك لا يثبت إلا بنص أو معناه، ولم يوجد واحد منهما^(٤).
- ٢ - أنّه بذلك يكون بينهم وبين الإمام طريقاً فيمنع ذلك صحة الاقتداء^(٥).

=

هذا القول، والذي اطلعت عليه من كتبه لم أجد فيه أنّه اختار هذا القول، إلا أنّه ذكره احتمالاً في المغني، وحينما يحكي الجواز يقول: قال أصحابنا. (انظر: المغني ٣/٣١٩، الكافي ١/٣٢٠)

(١) المبسوط ٤٨/٢، بدائع الصنائع ١/٢٤٥، الاختيار ١/٨٩، البحر الرائق ٢/٢٩٦

(٢) المغني ٣/٣١٩

(٣) المغني ٣/٣١٩

(٤) المبسوط ٤٨/٢-٤٩، المغني ٣/٣١٩

(٥) المبسوط ٤٨/٢، بدائع الصنائع ١/٢٤٥

القول الآخر: أنَّها تنعقد.

وهو مذهب الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وقول محمد بن الحسن من الحنفية^(٤).

دليل هذا القول :

أنَّها حالة يجوز فيها الصلاة على الانفراد، فجاز فيها صلاة الجماعة، كركوب السفينة^(٥).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنَّ صلاة الجماعة تنعقد، ولكن لا تكون واجبة^(٦)، وذلك بشرط إمكانية المتابعة، لعدم الدليل على نفي الجواز، والله تعالى أعلم .

(١) الهداية ٥٠/١، المغني ٣١٩/٣، المبدع ١٣٦/٢، الإنصاف ٣٦٠/٢ واشتروا إمكانية المتابعة وإلا فلا تنعقد .

(٢) المعونة ٣١٩/١، التفرع ٢٣٨/١

(٣) المجموع ٤٢٦/٤، مغني المحتاج ٣٠٤/١، أسنى المطالب ٢٧٣/١

(٤) المبسوط ٤٨/٢، بدائع الصنائع ٢٤٥/١، الاختيار ٨٩/١

(٥) المغني ٣١٩/٣

(٦) وهو قول عند الحنابلة . (الفروع ٨٥/٢، الإنصاف ٣٦٠/٢)

الفصل التاسع: في صلاة الجمعة والعيدين

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : إذا خرج وقت الجمعة قبل إتمام ركعة فهل يتمونها
جمعة؟.

المسألة الثانية : حكم صلاة الجمعة فيما قارب البنیان من الصحراء.

المسألة الثالثة : حكم خروج النساء إلى صلاة العيد.

[٨٨] المسألة الأولى : إذا خرج وقت الجمعة قبل إتمام ركعة فهل يتمونها جمعة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يتمونها جمعة^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه أحرم بها في وقتها، أشبه ما لو أتمها فيه^(٤).
- ٢ - القياس على ما إذا أدرك المسافر من صلاة المقيم أقل من ركعة، فإنه يلزمه الإتمام، فكذا من أدرك أقل من ركعة من الجمعة يتمها جمعة^(٥).
- وأجيب عنه: بأنه قياس على أمر مختلف فيه^(٦).
- ٣ - القياس على سائر الصلوات في جواز إتمامها بعد خروج

(١) التمام ٢٣٧/١، المستوعب ٢٣/٣، شرح الزركشي ١٩٠/٢، المبدع ١٤٩/٢، الإنصاف ٣٧٧/٢

(٢) المحرر ١٥٧/١، المبدع ١٤٩/٢، الإنصاف ٣٧٧/٢.

(٣) الإنصاف ٣٧٧/٢، المنح الشافيات ٢٣٨/١

(٤) المنح الشافيات ٢٣٨/١

(٥) التمام ٢٣٧/١

(٦) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٣٣/٢٣

وقتها^(١).

القول الآخر: أنه لا يتمونها الجمعة بل يصلون ظهراً.
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

(١) شرح الزركشي ١٩٠/٢

(٢) المحرر ١٥٨/١، المبدع ١٤٩/٢، الإنصاف ٣٧٧/٢

(٣) المبسوط ٣٣/٢، بدائع الصنائع ٢٦٩/١، البحر الرائق ٢٥٦/٢، وعندهم تبطل الجمعة
بمخرج وقت الظهر ولو بعد القعود قدر التشهد، ولا يبيّن عليها صلاة الظهر.

(٤) الإشراف ١٢٥/١، المنتقى ١٩٠/١، حاشية الدسوقي ٣٧٣/١، وعندهم يبيّن على
الركعة التي دخل فيها ويتم صلاته ظهراً بشرط أن يدخل في الصلاة معتقداً اتساع
الوقت لركعتين أو أكثر وإلا فإنه لا يعتد بتلك الركعة ويستأنف صلاة
الظهر، وعندهم تصح في وقت الضرورة حتى الغروب، فإذا دخل وقت المغرب فإنه
يخرج وقت الجمعة عندهم.

(٥) الوسيط ٢٦٣/٢، روضة الطالبين ٥٠٨/١، المجموع ٥١٣/٤، مغني المحتاج
٢٧٩/١، وعندهم تبطل الجمعة إذا خرج وقتها قبل السلام من الصلاة، وهل يتمونها
ظهراً أو لا؟. على قولين عندهم المنصوص أنهم يتمونها، وخُرج قول بعدم جواز
إتمامها، وعلى القول الثاني هل تنقلب نفلاً أو تبطل؟ على قولين أحدهما أنها
تنقلب نفلاً.

١ - حديث أبي هريرة **t** أن النبي **e** قال: ((مَنْ أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى)) أخرجه النسائي وابن ماجه واللفظ له^(١).

وجهها الدلالة :

- الأول: أن الرسول **e** خصَّ إدراكها بالركعة^(٢).
- والثاني: دلَّ الحديث بمفهومه على أن من لم يدرك ركعة لم يكن مدرِّكاً للجمعة^(٣).
- ٢ - حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **e** قال: ((مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة)) متفق عليه^(٤).

(١) النسائي (١١٢/٣) كتاب الجمعة باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة، وابن ماجه (١١٢١ ح ٣٥٦/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، وأخرجه أيضاً الدار قطني (١٠/٢ - ١٣)، والحاكم (٢٩١/١)، والبيهقي (٢٠٤/٣)، وذكر الحافظ في التلخيص (٤٢/٢ - ٤٣) أسانيد لهذا الحديث وتكلم فيها جميعها، وصحح الحديث ابن خزيمة ١٧٣/٣، والألباني في الإرواء (٨٤/٣ - ٩٠ ح ٦٢٢) إلا أنه قال: إن لفظة (الجمعة) شاذة، والحفظة لفظة (الصلاة)، وقال الصنعاني في سبل السلام ١٠١/٢: وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوي بعضها بعضاً.

(٢) المبدع ١٤٩/٢

(٣) الممتع ٦٣٥/١

(٤) البخاري (٦٨/٢ ح ٥٨٠ مع الفتح) كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك من

=

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه إذا خرج وقت الجمعة قبل إتمام ركعة أنَّه يتمها جمعة لقوة القياس على سائر الصلوات.
وأما حديث أبي هريرة **t** فهو في المأموم إذا أدرك ركعة مع الإمام وليس في موطن النزاع، الذي هو إدراك الوقت، والله تعالى أعلم.

[٨٩] المسألة الثانية : حكم صلاة الجمعة فيما قارب البنيان من الصحراء.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنَّها لا تصح إلا في جامع إلا لعذر^(١).
وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب المالكية إلا أنَّهم لم يستثنوا حالة العذر^(٣).

دليل هذا القول :

=

الصلاة ركعة، ومسلم (١٠٤/٥ مع النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة .

(١) الإنصاف ٣٧٨/٢

(٢) الفروع ٨٩/٢، المبدع ١٥١/٢، الإنصاف ٣٧٨/٢

(٣) المعونة ٢٩٩/١، الكافي ص ٧٠، كفاية الطالب ٣٢٩/١، حاشية الدسوقي ٣٧٣/١ -

فعل النبي ﷺ وعمل الأئمة بعده، حيث إنَّهم صلُّوها في المسجد ولم يصلُّوها إلا فيه^(١).

القول الآخر: أنَّه تجوز صلاة الجمعة في غير المسجد.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والشافعية^(٤).
أدلة هذا القول :

١ - حديث كعب بن مالك **t**^(٥) أنَّه ((كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحَّم لأسعد بن زُرَّارة فقلت له^(٦): إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زُرَّارة ، قال: لأنَّه أول من جمَّع بنا في هَرم

(١) المعونة ٣٠٠/١، المنتقى ١٩٧/١، مواهب الجليل ١٦٠/٢

(٢) الهداية ٥٣/١، المغني ٢٠٩/٣، الفروع ٨٩/٢، المبدع ١٥١/٢، الإنصاف ٣٧٨/٢

(٣) المبسوط ١٢١/٢، فتح القدير ٢٢/٢ . وحدوه بالمكان المعد لمصالح المصير .

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٤٩٥/٤، المجموع ٥٠١/٤، مغني المحتاج ٢٨٠/١ .
واشترطوا أن تكون الساحة داخلية في القرية أو البلدة معدودة من خطتها .

(٥) هو: كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي السلمي، شهد العقبة وأحداً وما بعدها من المشاهد عدا تبوك، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، وهو أحد شعراء الرسول ﷺ، توفي بالمدينة زمن معاوية **t** سنة ٥٣ هـ وقيل سنة ٥٠ هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٦٩/٢، الإصابة في تمييز

الصحابة ٣٠٨/٥ - ٣٠٩)

(٦) القائل هو: عبدالرحمن بن كعب بن مالك.

النَّبِيَّتُ^(١) مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ^(٢) فِي نَقِيعٍ يُقَالُ لَهُ نَقِيعُ
الْخَضَمَاتِ^(٣) قُلْتُ: كَمْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ)) أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ^(٤).

٢- أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، وَلَا نَصٌّ فِي اشْتِرَاطِهِ وَلَا مَعْنَى
نَصٍّ فَلَا يَشْتَرُطُ^(٥).

٣- أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ عِيدٌ، فَجَازَتْ فِي الْمَصَلَّى، كَصَلَاةِ الْعِيدِ^(٦).

(١) الهَزْمُ: بَفَتْحِ الْهَاءِ، مَا أَطْمَأَنَّ مِنَ الْأَرْضِ، وَالنَّبِيَّتُ: جَبَلٌ بِصَدْرِ قَنَاةٍ عَلَى بَرِيدٍ مِنَ
الْمَدِينَةِ. (انظر: القاموس المحيط ٢٦٩/٤، معجم ما استعجم من أسماء البلاد
والمواضع ١٢٩٥/٤)

(٢) الْحَرَّةُ: كُلُّ أَرْضٍ ذَاتِ حَجَارَةٍ سُودَ نَخْرَةٍ كَأَنَّمَا أُحْرِقَتْ بِالنَّارِ، وَبَنِي بَيَاضَةَ: بَطْنٌ مِنَ
الْأَنْصَارِ، وَهُوَ بَيَاضَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَيْقٍ الْخَزْرَجِيُّ. (انظر: معجم البلدان ٤٠٥/٥،
مراصد الاطلاع ٣٩٤/١)

(٣) النَّقِيعُ: بِالْفَتْحِ ثَمَّ الْكَسْرِ ثَمَّ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الْقَاعُ، أَوِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَسْتَنْقِعُ
فِيهِ الْمَاءُ، وَبِهِ يُسَمَّى هَذَا الْمَوْضِعُ. (معجم البلدان ٣٠١/٥)

(٤) سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ (١٠٦٩ ح ٦٤٥/١) كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى، وَسَنَنُ ابْنِ
مَاجَهَ (١٠٨٢ ح ٣٤٤-٣٤٣/١) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا بَابُ فِي فَرْضِ
الْجُمُعَةِ. وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيصِ (٦٠/٢) وَالْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ
(٦٠٠ ح ٦٧/٣)

(٥) المغني ٢٠٩/٣

(٦) المغني ٢٠٩/٣

٤ - أنَّ الجماعة قد تكثر ويعسر اجتماعها في مكان محوط^(١).
التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو جواز الصلاة في غير جامع ولو
 من غير عذر^(٢)، وذلك لعدم الدليل على اشتراط الجامع ، وكون العمل
 على ذلك لا يدل على بطلان غيره، والله تعالى أعلم.

[٩٠] المسألة الثالثة: حكم خروج النساء إلى صلاة العيد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه مستحب مطلقاً^(٣).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: المجد، وحزم به في التلخيص^(٤).
 وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥)، ومذهب المالكية^(٦).
دليل هذا القول:

(١) فتح العزيز مع المجموع ٤٩٦/٤

(٢) الشرح الممتع ٥٨/٥-٥٩

(٣) التمام ٢٤٦/١، المغني ٢٦٣/٣، الفروع ١٣٧/٢، المبدع ١٨١/٢، الإنصاف ٢٢٧/٢

(٤) الفروع ١٣٧/٢-١٣٨، المبدع ١٨١/٢، الإنصاف ٢٢٧/٢ وذكر أنَّ اختيار المجد في

غير المستحسنة.

(٥) نقلها عنه: ابن هانئ. (انظر: مسائل ابن هانئ ٩٣/١)

(٦) مواهب الجليل ١٩٧/٢، الشرح الكبير ٣٩٦/١

حديث أم عطية رضي الله عنها^(١) قالت: (أَمَرْنَا - تعني النبي ﷺ - أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ^(٢) وَذَوَاتِ الْخُدُورِ^(٣) وَأَمَرَ الْحَيَّضَ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مَصَلَّى الْمُسْلِمِينَ) متفق عليه واللفظ لمسلم^(٤).

وجه الدلالة: أَنَّ الأمر محمول على الندب، ولا فرق بين الشابة والعجوز^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

- (١) هي: نُسَبِيَّةٌ، بضم النون وفتح السين، وقيل بفتح النون وكسر السين، واسم أبيها الحارث وقيل كعب، وهي من نساء الأنصار، ومن الصحابيات الغازيات مع النبي ﷺ، وكان تغسل الميتات وهي التي غسلت بنت النبي ﷺ. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٣٦٤/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٥٩/٨)
- (٢) العواتق: جمع عاتق، وهي الشابة أول ما تدرك، وقيل: هي التي لم تَبْنِ من والديها ولم تُزَوَّجَ وقد أدركت وشَبَّت. (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٧٨/٣ - ١٧٩)
- (٣) الخُدُور: جمع خُدْر، وهو ناحية من البيت يترك عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر. (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٣/٢)
- (٤) البخاري (٥٣٧/٢ ح ٩٧٤ مع الفتح) كتاب العيدين باب خروج النساء والحَيْض إلى المصلى، ومسلم (١٧٨/٦ مع النووي) كتاب العيدين باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين.
- (٥) نيل الأوطار ٣٢٧/٣

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه مباح من غير استحباب.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بالقياس على خروجهن لسائر الصلوات^(٢).

ويمكن الجواب عنه: بأنه قد ورد الأمر بإخراجهن، وأقل مراتب الأمر

الاستحباب، فيحمل عليه، لعدم وجوب صلاة العيدين وجوباً عينياً.

القول الثالث: أنه مكروه مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

دليل هذا القول:

قول عائشة رضي الله عنها قالت: ((لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث

(١) المغني ٣/٢٦٣، الفروع ٢/١٣٨، المبدع ٢/١٨١، الإنصاف ٢/٢٧٢

(٢) ويدل على إباحة خروجهن لسائر الصلوات حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن

النبي ﷺ ((إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها)) أخرجه

البخاري (٩/٢٤٩ ح ٥٢٣٨ مع الفتح) كتاب النكاح باب استئذان المرأة زوجها في

الخروج إلى المسجد وغيره، ومسلم (٤/١٦١ مع النووي) كتاب الصلاة باب خروج

النساء إلى المساجد. ووجه الدلالة من الحديث: أنه يلزم من النهي عن منعهن من

الخروج إباحته لهن. إحكام الأحكام مع العدة ٢/١١٥

(٣) الفروع ٢/١٣٩، المبدع ٢/١٨١، الإنصاف ٢/٢٧٢

النساء لمنعهنَّ كما منعت نساء بني إسرائيل)) متفق عليه^(١).

وجه الدلالة: أن أقل أحوال المنع الكراهة.

وأجيب عن الاستدلال بالحديث من أوجه^(٢):

الأول: أنه لا يترتب على ما أحدث النساء تغير الحكم؛ لأن عائشة رضي الله عنها علقتة على شرط لم يوجد بناءً على ظن ظنته، فقالت: (لو رأى...لمنع)، فيقال: لم ير ولم يمنع. فاستمر الحكم.

والثاني: أن الله تعالى قد علم ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه ﷺ بمنعهنَّ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهنَّ من المساجد لكان منعهنَّ من غيرها كالأسواق أولى.

والثالث: أن الإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهنَّ، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت.

القول الرابع: أنه مكروه للشابة دون غيرها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)،

(١) البخاري (٤٠٦/٢) ح ٨٦٩ مع الفتح) كتب الأذان باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، ومسلم (١٦٣/٤-١٦٤ مع النووي) كتاب الصلاة باب خروج النساء إلى المساجد.

(٢) فتح الباري ٤٠٧/٢

(٣) الفروع ١٣٩/٢، المبدع ١٨١/٢، الإنصاف ٤٢٧/٢

(٤) الحجة على أهل المدينة ٣٠٦/١، المبسوط ٤١/٢، بدائع الصنائع ٢٧٥/١، فتح

والشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ في خروج الشابات فتنة، بخلاف العجائز فليس في خروجهن فتنة،
وقلَّ ما يرغب الناس فيهنَّ^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يستحب للنساء الخروج لصلاة
العیدین، مع الستر والاحتشام والابتعاد عن أسباب الفتنة، وذلك للنص
على الأمر بإخراجهنَّ، وأقلُّ أحوال الأمر الاستحباب، والله تعالى أعلم.

=

القدير ٤١/٢، وهو مباح للعجائز عندهم.

(١) المهذب والمجموع ٨/٥-٩، أسنى المطالب ٢٨٢/١، وهو مكروه عندهم أيضاً للعجوز
الجميلة التي تشتهى.

(٢) المبسوط ٤١/٢، المغني ٢٦٣/٣، المجموع ٩/٥

الفصل العاشر: في صلاة الكسوف والاستسقاء

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى : إطالة السجود في صلاة الكسوف.

المسألة الثانية : إذا فرغ من الصلاة ولم ينجل الكسوف فهل تعاد الصلاة؟.

المسألة الثالثة : الخطبة لصلاة الكسوف.

المسألة الرابعة : حضور الصبيان لصلاة الكسوف.

المسألة الخامسة : حضور العجائز لصلاة الكسوف.

المسألة السادسة : الخطبة في صلاة الاستسقاء.

المسألة السابعة: الخروج لصلاة الاستسقاء صيماً.

المسألة الثامنة : خروج الصبيان المميزين لصلاة الاستسقاء.

المسألة التاسعة : خروج العجائز لصلاة الاستسقاء.

[٩١] المسألة الأولى : إطالة السجود في صلاة الكسوف.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يطيل السجود في صلاة الكسوف^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن أبي موسى، وأبو الخطاب في ظاهر كلامهما^(٢).

وهو قول الإمام مالك^(٣)، والأشهر عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - القياس على التشهد، والجلسة بين السجدين، والقيام بعد الركوع^(٥).

٢ - أنّ الإطالة نوع من التغيير في صفة الصلاة المعهودة، فلم يلحق السجود، كالتكرار^(٦).

القول الآخر: أنّه يطيل السجود في صلاة الكسوف.

(١) الإنصاف ٤٤٥/٢

(٢) الهداية ٥٥٠/١، الإنصاف ٤٤٥/٢

(٣) المعونة ٣٢٩/١، الكافي ص ٧٩، المنتقى ٣٢٧/١، تنوير المقالة ٥٢٦/٢

(٤) الحاوي ٥٠٧/٢، فتح العزيز مع المجموع ٧٣/٥، المجموع ٤٩/٥

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٧٣/٥، المبدع ١٩٧/٢

(٦) المنتقى ٣٢٧/١

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣)، وقول ابن القاسم^(٤) من المالكية^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي موسى **t**^(٦) قال: ((حُسِفَت الشمس، فقام النبي

(١) الفروع ١٥٣/٢، المبدع ١٩٧/٢، الإنصاف ٤٤٤/٢

(٢) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ص ٥٤٦، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ١٨٢/٢

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٧٣/٥، المجموع ٤٩/٥

(٤) هو: عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، مولى زيد بن الحارث العتقي، ولد سنة ١٣٢هـ، وقيل ١٢٨هـ، روى عن الإمام مالك والليث وابن الماجشون، وروى عنه أصبغ وسحنون ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وخرج عنه البخاري في صحيحه، وعنه رويت أقوال الإمام مالك في المدونة، توفي بمصر سنة ١٩١هـ، وله من العمر ٦٣ سنة وقيل ٥٩ سنة. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢٠/٩-١٢٥، الديباج المذهب ٤٦٥/١-٤٦٨)

(٥) المدونة ١٥١/١، المعونة ٣٢٩/١، المنتقى ٣٢٧/١

(٦) هو: عبدالله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر الأشعري، قدم على النبي ﷺ مكة قبل الهجرة فأسلم ثم هاجر إلى الحبشة ثم هاجر إلى الرسول ﷺ بعد فتح خيبر، استعمله النبي ﷺ على بعض اليمن، واستعمله عمر **t** على البصرة وافتتح الأهواز ثم أصبهان، ثم استعمله عثمان **t** على الكوفة، واختلف في مكان وفاته فقيل مكة وقيل الكوفة، وأيضاً في سنة وفاته فقيل سنة ٥٠هـ وقيل ٥١هـ وقيل ٤٢هـ وقيل ٤١هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٨/٢-٢٦٩،

=

e فزعاً يخشى أن تكون الساعة، فأتى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود ما رأيته قط يفعل، وقال: هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته، ولكن يخوف الله بها عباده، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره)) متفق عليه^(١).

٢- حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما^(٢) أنه قال: ((لما كسفت الشمس على عهد رسول الله e نودي: أن الصلاة جامعة. فركع النبي e ركعتين في سجدة، ثم قام فركع ركعتين في سجدة، ثم جلس، ثم جلّى عن الشمس. قال^(٣): وقالت عائشة رضي الله عنها: ما

=

الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١١٩-١٢٠)

(١) البخاري (٦٣٤/٢ ح ١٠٥٩ مع الفتح) كتاب الكسوف باب الذكر في الكسوف، ومسلم (٦/٢١٥ مع النووي) كتاب الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة

(٢) هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام القرشي السهمي، صحابي ابن صحابي، وكان أسلم قبل أبيه، وهو أحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، سكن مصر وقيل توفي بها سنة ٦٣هـ وقيل ٦٥هـ وقيل توفي بمكة سنة ٦٧هـ وقيل بالطائف سنة ٥٥هـ وقيل بفلسطين سنة ٦٥هـ، وله من العمر ٧٢ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٨١-٢٨٢ الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١١١-١١٢)

(٣) قال الحافظ في الفتح (٦٢٦/٢): القائل هو أبي سلمة في نقدي، ويحتمل أن يكون

=

سجدت سجوداً قطُّ كان أطول منها)) متفق عليه^(١).

٣- حديث عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: ((خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، فصلَّى رسول الله ﷺ بالناس فقام فأطال القيام، ثم ركع فأطال الركوع، ثم قام فأطال القيام - وهو دون القيام الأول - ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم سجد فأطال السجود، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى، ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس..)) الحديث. أخرجه البخاري^(٢).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه هو أنه يطيل السجود في صلاة الكسوف، لورود ذلك عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة، ولا اجتهد

=

عبدالله بن عمرو - رضي الله عنهما - فيكون من رواية صحابي عن صحابية، ووهم من زعم أنه معلق، فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواية أبي سلمة عن عبدالله بن عمرو - رضي الله عنهما - وفيه قول عائشة - رضي الله عنها - هذا. (١) البخاري (٦٢٦/٢ ح ١٠٥١ مع الفتح) كتاب الكسوف باب طول السجود في الكسوف، ومسلم (٢١٤/٦ مع النووي) كتاب الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة .

(٢) البخاري (٦١٥/٢ ح ١٠٤٤ مع الفتح) كتاب الكسوف باب الصدقة في الكسوف . وأصل الحديث عند مسلم (٢٠٠/٦ مع النووي) كتاب الكسوف، ولكن دون محل الشاهد لمسألتنا.

مع النص، والله تعالى أعلم.

[٩٢] المسألة الثانية : إذا فرغ من الصلاة ولم ينجلِ الكسوف فهل تعاد الصلاة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تعاد ركعتين ركعتين حتى تنجلي^(١).

وهو وجه عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول :

حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما^(٣) قال: ((كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى

(١) مختصر ابن تميم ل ١٠٦/أ، المبدع ١٩٨/٢ .

(٢) المجموع ٥/٤٨، ٥٤، مغني المحتاج ١/٣١٧، أسنى المطالب ١/٢٨٦.

(٣) هو: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، صحابي ابن صحابي، ولد بعد الهجرة بأربعة عشر شهراً، وهو أول مولود من الأنصار بعد الهجرة، وهو ممن روى الحديث عن النبي ﷺ، استعمله معاوية **t** على حمص ثم على الكوفة واستعمله عليهما بعده يزيد بن معاوية، قتل بالشام بقرية من قرى حمص سنة ٦٤هـ وقيل سنة ٦٠هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٢٩-١٣٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٦/٢٤٠)

انجلت)) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه^(١).
 وأجيب عن الاستدلال بالحديث: بأنه يحتمل أن ما صلاه بعد
 الركعتين لم ينو به الكسوف^(٢).
 القول الآخر: أنها لا تعاد.
 وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).
 أدلة هذا القول :

- ١ - أن الصحيح عن النبي ﷺ أنه لم يزد عن ركعتين^(٦).
- ٢ - أن الكسوف سبب واحد، له مسبب واحد، وقد فعل وهو الصلاة، فيسقط حكمه ولا يتعدد^(٧).

(١) أبو داود (١/٧٠٤ ح ١١٩٢) كتاب الصلاة باب من قال يركع ركعتين، والنسائي (٣/١٤١) كتاب صلاة الكسوف باب نوع آخر، وابن ماجه (١/٤٠١ ح ١٢٦٢) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في صلاة الكسوف . وضعفه الألباني في الإرواء (٣/١٣١ ح ٦٦٢) وقال عنه : مضطرب الإسناد والمتن .

(٢) نهاية المحتاج ٤٠٦/٢

(٣) مختصر ابن تيميم ل ١٠٦/أ، المبدع ١٩٨/٢، الإنصاف ٤٤٦/٢

(٤) المدونة ١٥٢/١، الذخيرة ٤٢٦/٢، مواهب الجليل ٢٠٤/٢ . وأجازوا أن يصلي من شاء بعدها منفرداً .

(٥) المجموع ٤٨، ٥٤/٥، مغني المحتاج ٣١٧/١، أسنى المطالب ٢٨٦/١

(٦) الشرح الكبير مع المغني ٢٨٠/٢

(٧) الذخيرة ٤٢٦/٢، حاشية الروض المربع ٥٣١/٢

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تعاد صلاة الكسوف إذا فرغ منها ولم ينجل الكسوف؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ ذلك بل يشتغل بالذكر والدعاء والاستغفار.

وأما حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما فهو ضعيف فلا حجة فيه، والله تعالى أعلم.

[٩٣] المسألة الثالثة : الخطبة لصلاة الكسوف.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يسن لها خطبتان كخطبتي الجمعة حتى لو تجلّى الكسوف^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي في شرح المذهب^(٢)، وقدمه ابن رجب^(٣) في شرح

(١) المستوعب ٧٧/٣، الفروع ١٥١/٢، الإنصاف ٤٤٨/٢

(٢) شرح المذهب للقاضي أبي يعلى، في الفقه الحنبلي. (انظر: طبقات الحنابلة ٢٠٦/٢، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٣٨/٢)

(٣) هو: عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن البغدادي، المعروف بابن رجب لقب جده عبدالرحمن، ولد سنة ٧٠٦هـ، سمع من الفخر عثمان بن يوسف ومحمد بن الحناز، وأجاز له ابن النقيب، ومن مصنفاته: القواعد الفقهية وشرح جامع الترمذي وشرح البخاري وشرح الأربعين النووية، توفي سنة ٧٩٥هـ. (انظر ترجمته في: الدرر

البخاري^{(١)(٢)}.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: ((ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس)) متفق عليه^(٥).
- ٢ - حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: ((أتيت عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ - حين خسفت الشمس - فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تصلي. فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها إلى السماء، وقالت: سبحان الله. فقلت: آية؟ فأشارت أي نعم. قالت: فقامت حتى تجلاني الغشي، فجعلت أصب فوق رأسي الماء، فلما

=

الكامنة ٣٢١/٢ - ٣٢٢، المنهج الأحمد ١٦٨/٥ - ١٧١)

(١) شرح البخاري للحافظ بن رجب الحنبلي، والمسمى بـ (فتح الباري في شرح البخاري)، وكان قد شرع فيه فوصل إلى كتاب الجنائز، وهو ينقل فيه كثيراً من كلام المتقدمين. (انظر: المقصد الأرشد ٨٢/٢، المنهج الأحمد ١٦٩/٥)

(٢) الإنصاف ٤٤٨/٢

(٣) الفروع ١٥١/٢، الإنصاف ٤٤٨/٢

(٤) الأم ٢٧٧/١، فتح العزيز مع المجموع ٧٥/٥، المجموع ٥٢/٥

(٥) تقدم تخريجه ص (٢٦٦)

انصرف رسول الله ﷺ حَمِدَ الله وأثنى عليه ثم قال: ما مِنْ شيء كنت لم أَره إلا قد رأيتُه في مقامي هذا حتى الجنة والنار...)) الحديث. متفق عليه^(١).

وأجيب عن الاستدلال بالحديثين : بأنَّه ليس فيهما ما يدل على أنَّه خطب خطبتين^(٢).

٣ - القياس على خطبتي الجمعة^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني : أنَّه يسن لها خطبة واحدة.
وهو قول عند الحنابلة^(٤).

(١) البخاري (٦٣١/٢) ح ١٠٥٣ مع الفتح) كتاب الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، ومسلم (٢١٠/٦) مع النووي) كتاب الكسوف باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار

(٢) المغني ٣٢٨/٣

(٣) مغني المحتاج ٣١٨/١

(٤) الإنصاف ٤٤٨/٢

أدلة هذا القول :

يستدل له بحديثي عائشة وأسماء رضي الله عنهما المتقدمين في أدلة القول الأول.

وجه الدلالة منهما : أنَّهما دلاً على مشروعية الخطبة، وليس فيهما أنَّ الرسول ﷺ جلس وخطب خطبتين بل قام وخطب، فهي خطبة واحدة. وأجيب عنه: بأنَّ النبي ﷺ إنّما خطب حتى يَرَدَّ على من قال أنَّ الكسوف حصل لموت إبراهيم ابن النبي ﷺ، أو أنَّ المراد بقولهم ((خطب)) أي دعاء؛ لأنَّ الدعاء يسمى خطبة^(١).

ونوقش: بأنَّه ورد في الأحاديث الصحيحة التصريح بالخطبة، وحكاية شرائطها من الحمد والثناء وغير ذلك، فلم يقتصر النبي ﷺ على الإعلام بسبب الكسوف، والأصل مشروعية الإتياع، والخصائص لا تثبت إلا بدليل^(٢).

القول الثالث : أنَّه لا خطبة لها.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

(١) بدائع الصنائع ٢٨٢/١، فتح القدير ٥٧/٢

(٢) فتح الباري ٦٢٠/٢، نيل الأوطار ٣٧١/٣

(٣) المغني ٣٢٨/٣، الفروع ١٥١/٢، الإنصاف ٤٤٨/٢

والحنفية^(١)، والمالكية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم وفيه: ((فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلُّوا وتصدَّقوا)).
- وجه الدلالة : أنَّ النبي ﷺ أمرهم بالصلاة والدعاء والتكبير والصدقة، ولم يأمرهم بالخطبة، ولو كانت مشروعة لأمرهم بها^(٣).
- ٢ - أنَّها صلاة يفعلها المنفرد في بيته فلم يشرع لها خطبة^(٤).
- وأجيب عنه: بأنَّ ذلك؛ لأنَّ الغرض من الخطبة تذكير غيره، فلا يحصل في حال الانفراد^(٥).
- ٣ - أنَّها لم تنقل عن النبي ﷺ^(٦).
- وأجيب عنه: بأنَّه قد ثبت نقل الخطبة عن النبي ﷺ كما في حديثي عائشة وأسماء رضي الله عنهما^(٧).

(١) بدائع الصنائع ٢٨٢/١، الهداية ٥٧/٢، المختار ٧٠/١، الجوهرة النيرة ١٣٨/١

(٢) المعونة ٣٣١/١، الكافي ص ٨٠، بداية المجتهد ٢١٣/١، التاج والإكليل ٢٠٢/٢

(٣) المغني ٣٢٨/٣

(٤) المغني ٣٢٨/٣

(٥) فتح العزيز مع المجموع ٧٦/٥

(٦) المعونة ٣٣١/١، الهداية ٥٧/٢

(٧) فتح البارئ ٦٢٠/٢

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو أنه يخطب لصلاة الكسوف خطبة واحدة استحباباً^(١)، لفعل الرسول ﷺ، والله تعالى أعلم.

[٩٤] المسألة الرابعة : حضور الصبيان لصلاة الكسوف.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه مستحب^(٢). وهو ظاهر مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

القياس على صلاة الجمعة والعيد^(٥).

القول الآخر: أنه يباح من غير استحباب.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

دليل هذا القول:

(١) انظر: الشرح الممتع ٢٤٩/٥

(٢) المستوعب ٧٨/٣ ، الفروع ١٥١/٢

(٣) المنتقى ٣٢٦/١ ، حاشية الدسوقي ٤٠١/١ - ٤٠٢

(٤) الأم ٢٨١/١ ، المجموع ٥٩/٥

(٥) المستوعب ٧٨/٣ ، الفروع ١٥١/٢

(٦) الفروع ١٥١/٢ ، شرح المنتهى ٣١٢/١

القياس على حضور غيرهم^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه يستحب للصبيان حضور صلاة الكسوف، كغيرها من الصلوات، والله تعالى أعلم.

[٩٥] المسألة الخامسة : حضور العجائز لصلاة الكسوف.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه مستحب^(٢).

وهو ظاهر مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

القياس على خروجهنّ لصلاة العيد^(٥).

القول الآخر: أنّه مباح من غير استحباب.

وهو ظاهر مذهب الحنابلة^(٦).

(١) شرح المنتهى ٣١٢/١

(٢) المستوعب ٧٨/٣ ، الفروع ١٥١/٢

(٣) المنتقى ٣٢٦/١ ، حاشية الدسوقي ٤٠٢/١

(٤) الأم ٢٨١/١ ، المجموع ٥٩/٥ ، مغني المحتاج ٣٢١/١ ، أسنى المطالب ٢٨٨/١

(٥) المستوعب ٧٨/٣ ، مغني المحتاج ٣٢٠/١ ، أسنى المطالب ٢٨٨/١

(٦) المبدع ٤٣/٢ ، الإنصاف ٢١٢/٢ ، شرح المنتهى ٣١٢/١ . وهذا نصهم في حضور

دليل هذا القول :

القياس على حضورهن صلاة الجماعة مطلقاً^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز من غير استحباب، لعدم الدليل على الاستحباب، والله تعالى أعلم.

[٩٦] المسألة السادسة : الخطبة في صلاة الاستسقاء.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن لصلاة الاستسقاء خطبتين^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، وقول

=

النساء صلاة الجماعة عموماً

(١) المبدع ٤٣/٢

(٢) الإفصاح ١٨٠/١، الإنصاف ٤٥٧/٢

(٣) الإفصاح ١٨٠/١، الإنصاف ٤٥٧/٢

(٤) الإفصاح ١٨٠/١، شرح الزركشي ٢٦٦/٢، المبدع ٢٠٤/٢، الإنصاف ٤٥٧/٢

(٥) المدونة ١٥٣/١، الكافي ص ٨١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٢٠٦/٢، جواهر

الإكليل ١٤٨/١

(٦) الأم ٢٨٦/١، الوسيط ٣٥٤/٢، المجموع ٨٣/٥، مغني المحتاج ٣٢٤/١

محمد بن الحسن من الحنفية^(١).

أدلة هذا القول :

١ - سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن سنة الاستسقاء، فقال: ((

سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين)) أخرجه البيهقي^(٢).

ويمكن الجواب عنه: بأن قول ابن عباس رضي الله عنهما - على فرض صحته - المراد به صفة الصلاة، لا أنه خطب خطبتين، ويدل عليه تمام الحديث وهو قوله: ((إلا أن رسول الله ﷺ قلب رداءه فجعل يمينه على يساره ويساره على يمينه، وصلى الركعتين، فكبر في الأولى بسبع تكبيرات وقرأ بـ (سبح اسم ربك الأعلى)^(٣)، وقرأ

(١) المبسوط ٧٧/٢، بدائع الصنائع ٢٨٣/١، الهداية وفتح القدير ٦٠/٢، الجوهرة النيرة

١٣٩/١

(٢) أخرجه الدارقطني (٦٦/٢)، والحاكم (٣٢٦/١) وقال: حديث صحيح الإسناد،

والبيهقي (٣٤٨/٣)، وتعقب الذهبي في تلخيص المستدرک الحاكم في تصحيحه

فقال: ضعف عبدالعزيز، وتعقبه أيضاً صاحب التعليق المغني (٦٦/٢-٦٧) فقال: وفي

تصحيحه نظر، فإن محمد بن عبدالعزيز هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال

النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن القطان: أبوه

عبدالعزیز مجهول الحال. فاعتل الحديث بهما. وقال عنه الألباني في

الإرواء (٣/١٣٤ ح ٦٦٥): ضعيف جداً.

(٣) سورة الأعلى آية رقم (١)

في الثانية (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ)^(١) وكَبَّرَ فيها خمس تكبيرات))،
فذكر صفة الصلاة كصلاة العيد ولم يذكر الخطبة.
٢ - القياس على صلاة العيد^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أن لها خطبة واحدة.
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، وقول أبي
يوسف من الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ((شكنا الناس إلى رسول
الله ﷺ فحُوطَ المطر^(٥)، فأمر بمنبر فوضع له في المصلى، ووعد

(١) سورة الغاشية آية رقم (١)

(٢) بدائع الصنائع ٢٨٣/١، المبدع ٢٠٤/٢، مغني المحتاج ٣٢٤/١

(٣) المغني ٣٣٩/٣، شرح الزركشي ٢٢٦/٢، المبدع ٢٠٤/٢، الإنصاف ٤٥٧/٢

(٤) المبسوط ٧٧/٢، بدائع الصنائع ٢٨٣/١، الهداية وفتح القدير ٦٠/٢، الجوهرة النيرة
١٣٩/١.

(٥) يقال قحط المطر وقحط إذا احتبس وانقطع وأقحط الناس إذا لم يمطروا والقحط

الناس يوماً يخرجون فيه. قالت عائشة: فخرج رسول الله **e** حين بدأ حاجب الشمس، فقع على المنبر فكبر **e** وحمد الله عز وجل ثم قال: ((أنكم شكوتم جدب^(١) دياركم واستتخار المطر عن إبان^(٢) زمانه عنكم، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم...)) الحديث. أخرجه أبو داود ^(٣).

٢- حديث أبي هريرة **t** قال: ((خرج رسول الله **e** يوماً يستسقي، فصلّى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة، ثم خطبنا ودعا الله وحوّل وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن)) أخرجه ابن

=

الجدب لأنه من أثره . (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٧/٤)

(١) الجدب هو القحط . (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢٤٣/١)

(٢) إبان زمانه : أي وقته وهو فعّال من أب الشيء إذا تمّياً للذهاب . (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٧/١)

(٣) أبو داود (٦٩٢/١ ح ١١٧٣) كتاب الصلاة باب رفع اليدين في الاستسقاء، وقال: حديث غريب إسناد جيد، وأخرجه أيضاً الحاكم (٣٢٨/١) وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وابن حبان (١٠٩/٧ ح ٢٨٦٠ مع الإحسان)، والبيهقي (٣٤٩/٣)، وحسنه الألباني في تخريج أحاديث المشكاة (٤٧٩/١ ح ١٥٠٨)

ماجه^(١).

٣- أن المقصود منها الدعاء، فلا يقطعها بالجلسة^(٢).

القول الثالث : أنها لا خطبة لها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، وقول أبي حنيفة^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إن رسول الله ﷺ خرج متبذلاً^(٥) متواضعاً متضرعاً، حتى أتى المصلّي، فلم يخطب خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، وصلّى ركعتين كما كان يصلّي في العيد) أخرجه أصحاب السنن الأربعة واللفظ للترمذي^(٦)

-
- (١) ابن ماجه (٤٠٣/١ ح ١٢٦٨) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في صلاة الاستسقاء . وأخرجه أيضاً البيهقي (٣٤٧/٣)
 - (٢) المبسوط ٧٧/٢، بدائع الصنائع ٢٨٣/١
 - (٣) الروايتين والوجهين ١٩٣/١، الإفصاح ١٨٠/١، المغني ٣٣٩/٣، الإنصاف ٤٥٧/٢
 - (٤) بدائع الصنائع ٢٨٣/١، الهداية وفتح القدير ٦٠/٢، الجوهرة النيرة ١٣٩/١
 - (٥) التبذل : هو ترك التزين والتهيء بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع .
(انظر: النهاية في غريب الحديث ١١١/١)

- (٦) أبو داود (٦٨٩/١ ح ١١٦٥) كتاب الصلاة باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريقها، والترمذي (٤٤٥/٢ ح ٥٥٨) كتاب الصلاة باب ما جاء في صلاة الاستسقاء وقال حديث حسن صحيح، والنسائي (١٦٣/٣) كتاب الاستسقاء،

=

وجه الدلالة : أنه نفى الخطبة.

وأجيب عنه: بأنه نفى للصفة لا لأصل الخطبة، أي لم يخطب كخطبتكم هذه إنما كان جلُّ خطبته الدعاء والتضرع والتكبير^(١).
٢ - أنها نافلة تفعل لأجل عارض، فلم يكن من سببها الخطبة، كالكسوف^(٢).

ويمكن الجواب عنه: بأنه قياس على مختلف فيه، والصحيح هو أنه يخطب لصلاة الكسوف كما تقدم^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يسن لصلاة الاستسقاء خطبة واحدة، لورود التصريح بالخطبة في حديثي عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما ولم يرد فيهما أنهما خطبتان، والله تعالى أعلم.

=

وابن ماجه (٤٠٣/١ ح ١٢٦٦) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ماجاء في

صلاة الاستسقاء، وحسنه الألباني في الإرواء (١٣٦/٣ ح ٦٦٩)

(١) الممتع ٦٩٠/١، المغني ٣٣٩/٣

(٢) الروايتين والوجهين ١٩٣/١

(٣) انظر: الترجيح في مسألة خطبة صلاة الكسوف ص (٢٧١).

[٩٧] المسألة السابعة : الخروج لصلاة الاستسقاء صياماً.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يستحب أن يخرجوا لصلاة الاستسقاء صائمين^(١).

وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الشافعية^(٣)، واختيار ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - أن الصوم وسيلة لنزول الغيث، فدعاء الصائم لا يرد كما في الحديث^(٥).

٢ - أن في الصوم كسر للشهوة، وحضور للقلب، وتذلل للرب،

(١) مختصر ابن تميم ل١٠٦/ب، الإنصاف ٤٥٣/٢

(٢) المستوعب ٨٢/٣، الإنصاف ٤٥٣/٢، وهذا ما ظهر لي من هذين الكتابين وأما غيرهما فلم ينصوا على الاستحباب ولا عدمه بل نصوا على أن للإمام أن يأمرهم بالخروج صائمين كما في: الهداية ٥٦/١، المغني ٣٣٥/٣، الفروع ١٥٨/٢، المبدع ٢٠٢/٢، زاد المستقنع ص ٣٠، وقد يؤيد هذا أن ابن تميم في مختصره (ل١٠٧/ب) قال: ويستحب الخروج صياماً ذكره ابن حامد. أ.هـ. ولم يذكر عن أحد من الحنابلة غير ذلك.

(٣) الأم ٢٨٣/١، فتح العزيز مع المجموع ٩٢/٥، المجموع ٧٠/٥، أسنى المطالب ٢٨٩/١

(٤) التاج والإكليل ٢٠٧/٢، حاشية الدسوقي ٤٠٦/١

(٥) المتع ٦٨٦/١ والحديث هو ((ثلاث دعوات لا ترد : دعوة الوالد ودعوة الصائم ودعوة المسافر)) أخرجه البيهقي (٢٤٥/٣)، وصححه الألباني بشواهده في السلسلة الصحيحة (٤٠٦/٤ ح ١٧٩٧)

وكل هذا من أسباب استجابة الدعاء^(١).

القول الآخر: أنه يباح بلا استحباب.

وهو مذهب المالكية^(٢).

دليل هذا القول :

أنه لم يرد به شرع، وإن فعل فجائز؛ لأنه قرينة وفعل خير، وكل ما زاد الإنسان في فعل القرب كان أقرب إلى إجابة دعائه^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا دليل على أن الصيام من سنن الخروج لصلاة الاستسقاء، ولا دليل على المنع منه ما لم يعتقه سنة لذلك، فيبقى على أصل استحباب صيام النوافل المطلق، وأما حكم مشروعيته من أجل الاستسقاء فلا يشرع، والله تعالى أعلم.

(١) الحاوي ٤١٧/٢، المتع ٦٨٧/١

(٢) المعونة ٣٣٨/١، القوانين الفقهية ص ٨٥، التاج والإكليل ٢٠٧/٢ .

(٣) المعونة ٣٣٨/١

[٩٨] المسألة الثامنة : خروج الصبيان المميزين لصلاة الاستسقاء.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه مستحب^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أبي هريرة **t** أن النبي **e** قال: ((لولا شباب خشع وبهائم رثع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صباً))^(٥).

٢ - أنهم لا ذنوب لهم، فيكون دعاؤهم مستجاباً، كالمشايع^(٦).

وأجيب عنه: بأن عدم الذنب مع عدم التكليف لا أثر له، بدليل

(١) الهداية ٥٦/١، المقنع ص ٤٥، المحرر ١٧٨/١، الإنصاف ٤٥٤/٢

(٢) الهداية ٥٦/١، المحرر ١٧٨/١، المبدع ٢٠٣/٢، الإنصاف ٤٥٤/٢

(٣) المدونة ١٥٣/١، جواهر الإكليل ١٤٨/١، حاشية العدوي على شرح الرسالة ٣٥٥/١

(٤) الأم ٢٨٤/١، الوسيط ٣٥٣/٢، المجموع ٧٠/٥، مغني المحتاج ٣٢٢/١

(٥) البيهقي (٣٤٥/٣) وقال: إبراهيم بن خثيم غير قوي وله شاهد بإسناد آخر غير قوي. وقال في التلخيص (١٠٤/٢): في إسناد إبراهيم بن خثيم بن عراك وقد ضعفه .

(٦) الممتع ٦٨٨/١، المبدع ٢٠٣/٢، مغني المحتاج ٣٢٢/١

عدم استحباب خروج البهائم^(١).

٣- أنَّهم من أهل العبادة، ويمتازون عن البالغين برفع الآثام عنهم،
وكونهم أقرب لأن يرحموا ويجابوا^(٢).

القول الآخر: أنه يجوز من غير استحباب.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول :

أنَّهم غير مكلفين، فلم يستحب إخراجهم وإن كان لهم حظ في
الرزق، كالبهائم^(٤).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالصبي المميز أهل للعبادة، بخلاف
البهائم^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه هو أنه يستحب خروج الصبيان
المميزين لصلاة الاستسقاء، كما يستحب لهم حضور صلاة الجماعة
مطلقاً، ولذا أُمِرَ أولياء أمورهم بأمرهم بالصلاة لسبع وضربهم عليها

(١) المتع ٦٨٩/١

(٢) النكت على المحرر ١٧٩/١

(٣) الهداية ٥٦/١، المحرر ١٧٨/١، المبدع ٢٠٣/٢، الإنصاف ٤٥٤/٢

(٤) المتع ٦٨٨/١، المبدع ٢٠٣/٢

(٥) النكت على المحرر ١٧٩/١

لعشر، والله تعالى أعلم.

[٩٩] المسألة التاسعة : خروج العجائز لصلاة الاستسقاء.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه مستحب^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الخطاب، والمجد بن تيمية^(٢).
وهو مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - القياس على استحباب خروج الشيوخ، بجامع رقة القلب في الجميع، وكون دعاؤهم أرجى للإجابة^(٥).
- ٢ - أن الفتنه قد امتنعت في حقهن، والدعاء منهنّ مرجو إجابته،

(١) المستوعب ٨٣/٣، الشرح الكبير مع المغني ٢٨٧/٢، النكت على المحرر ١٧٧/١،

الإنصاف ٤٥٥/٢

(٢) الهداية ٥٦/١، المحرر ١٧٦/١، الإنصاف ٤٥٥/٢

(٣) المدونة ١٥٣/١، جواهر الإكليل ١٤٨/١، حاشية العدوي على شرح الرسالة

٣٥٥/١

(٤) الأم ٢٨٤/١، المجموع ٧٠/٥، مغني المحتاج ٣٢٢/١

(٥) النكت على المحرر ١٧٧/١، نهاية المحتاج ٤١٩/٢

فاستحب خروجهن^(١).

٣- أن الجذب قد أصابهن، ولا مانع من خروجهن، فاستحب لرجاء إجابة دعوتهن^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يباح بلا استحباب.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال له: بأن الشرع لم يرد فيه أمر بإخراجهن، ولكن يجوز خروجهن لرجاء إجابة دعوتهن، ولعدم المانع من ذلك.

القول الثالث: أنه لا يجوز.

وهو قول عند الحنابلة، قال عنه ابن عقيل: هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(٤).

(١) النكت على المحرر ١٧٧/١

(٢) أسنى المطالب ٢٩٠/١

(٣) المستوعب ٨٣/٣، المبدع ٢٠٣/٢، الإنصاف ٤٥٤/٢، التوضيح ٣٦٩/١

(٤) النكت على المحرر ١٧٧/١، الإنصاف ٤٥٥/٢

دليل هذا القول :

أنَّ المرأة عورة، والأصل عدم خروجها من بيتها حتى لا يفتن بها الرجال^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يجوز خروج العجائز لصلاة الاستسقاء من غير استحباب، لعدم ورود دليل من الشارع يدل على الاستحباب، والله تعالى أعلم.

(١) النكت على المحرر ١/١٧٧

الفصل الحادي عشر: في الجنائز

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى : حكم غسل المرأة لابن سبع سنين.

المسألة الثانية : استعمال الماء الحار لغير حاجة.

المسألة الثالثة : كيفية استخدام السّدر في غسل الميت.

المسألة الرابعة : حكم تسريح شعر الميت ولحيته.

المسألة الخامسة : من صلى على جنازة هل يعيد الصلاة عليها مرة ثانية؟.

المسألة السادسة : الصلاة على الغائب إذا كان في أحد جانبي البلد بالنية.

المسألة السابعة : الصلاة على من في التابوت المغطّى.

المسألة الثامنة : حكم وضع المضرّبة في القبر.

المسألة التاسعة : حكم الندب و النياحة.

[١٠٠] المسألة الأولى : حكم غسل المرأة لابن سبع سنين.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه مأمور بالصلاة والتفرقة بينهم في المضاجع، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ ((مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع))

(١) التمام ٢٦٠/١، المستوعب ١٠٢/٣، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢ القاعدة

رقم (٢)، المبدع ٢٢٤/٢، الإنصاف ٤٨٢/٢

(٢) التمام ٢٦٠/١، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢، المبدع ٢٢٤/٢، الإنصاف

٤٨٢/٢

(٣) المبسوط ٧٣/٢، بدائع الصنائع ٣٠٦/١، فتح القدير ٧٦/١، البحر الرائق ٣٠٦/٢،

وهم قد نصوا على أنه يشترط في جواز غسل المرأة للصغير أن يكون لا يشتهي وقدروه بأنه قبل أن يتكلم . فيفهم منه أن ابن سبع سنوات لا يجوز للمرأة أن تغسله لأنه يشتهي عندهم . وأما الشافعية فقد نصوا على أنه يجوز للمرأة أن تغسل الذي يشتهي لكني لم أقف على المراد بالذي يشتهي عندهم فلذا لم اثبت لهم قولاً في المسألة . (انظر : فتح العزيز مع المجموع ١٢٦/٥-١٢٧، المجموع ١٤٩/٥، أسنى المطالب ٣٠٣/١)

أخرجه أبوداود والحاكم^(١).

وفي لفظ آخر عنده من حديث سبرة بن مَعْبَد **t**^(٢) قال : قال رسول الله **e** : ((إذا بلغ أولادكم سبع سنين ففرقوا بين فرشهم))^(٣).
٢ - أنه بلغ سنّاً يحصل فيه التمييز، أشبهه من فوقها^(٤).

القول الآخر : أنه يجوز.

(١) أبو داود (٤٩٥/١ ح ٣٣٤) كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، والحاكم (١٩٧/١) . وقال عنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٩٧/١ ح ٤٦٦) : حسن صحيح .

(٢) هو : سبرة - بفتح السين المهملة وإسكان الموحدة - بن معبد بن عوسجة بن حرملة الجهني، سكن المدينة، وشهد الخندق وما بعدها، وهو ممن روى الحديث عن النبي **r**، توفي في خلافة معاوية **t** . (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٩/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٦٤/٣)

(٣) الحاكم (٢٠١/١) وقال حديث صحيح على شرط مسلم . ووافقه الذهبي، وأخرجه أيضاً الدارقطني (٢٣٠/١)، وقال الألباني بأن ذكر التفريق في حديث سبرة شاذ والمحفوظ ما في حديث ابن عمرو - الذي تقدم دليلاً أولاً - ومحل التفريق بعد الأمر بضرهم وهم أبناء عشر . صحيح الجامع (١٠٢١/٢) التعليق على حديث رقم (٥٨٦٧)

(٤) المبدع ٢٢٤/٢

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب المالكية^(٢).

دليل هذا القول :

أنه فاقد أهلية فهم الخطاب، وليس محلاً للشهوة، أشبه الطفل^(٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يجوز للمرأة أن تغسل ابن سبع سنين^(٤)، وخاصة إذا وُجدَ من يغسله من الرجال، وإلا مع عدمهم فلو قيل بجواز ذلك وبتقديم محارمه على غيرهنَّ من النساء لكان له وجه، وذلك لأنه مميز وهو محل للشهوة.

وأما قولهم: بأنه فاقد أهلية فهم الخطاب. فهو معارض بأنه ورد في الحديث أمرهم بالصلاة، ولو لم يكن أهلاً لأن يخاطب لَمَّا أُمر بالصلاة. وأما قولهم: أنه ليس محلاً للشهوة. فمعارض بضده وخاصة أنه بلغ سنّاً يميز فيها، والله تعالى أعلم.

(١) التمام ٢٦٠/١، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢، المبدع ٢٢٤/٢، الإنصاف

٤٨٢/٢

(٢) المدونة ١٦٨/١، الذخيرة ٤٥٠/٢، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٥٧/١،

مواهب الجليل ٢٣٤/٢

(٣) المبدع ٢٢٤/٢

(٤) انظر فتاوى اللجنة الدائمة ٣٦٥/٨، الشرح الممتع ٣٤٢/٥

[١٠١] المسألة الثانية : استعمال الماء الحار لغير حاجة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ مستحب^(١).

وهو مذهب الحنفية^(٢).

دليل هذا القول :

أَنَّ الماء الحار فيه مبالغة في التنظيف، فهو ينقي ما لا ينقي البارد^(٣).
وأجيب عنه: بأنَّ الانقاء يحصل بالسُّدْر إذا لم يكثر وسخه، فإنَّ لم ينقه
صار استعمال الماء الحار لحاجة فيستحب^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني : أَنَّهُ مكروه ما لم يحتج إليه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) المبدع ٢/٢٣١، الإنصاف ٢/٤٩٣

(٢) بدائع الصنائع ١/٣٠١، فتح القدير ٢/٧٣، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/١٩٦

(٣) المبدع ٢/٢٣١، البحر الرائق ٢/٣٠٢

(٤) المغني ٣/٣٧٨

(٥) المستوعب ٣/١٠٨، المبدع ٢/٢٣١، الإنصاف ٢/٤٩٣

(٦) الأم ١/٣٢٠، المجموع ٥/١٦٣، نهاية المحتاج ٢/٤٤٤. ولم ينصوا على الكراهة ولكن

أدلة هذا القول :

- ١ - أن السنة لم ترد به^(١).
- ٢ - أن المسخن يرخيه، والبارد يمسه وهو المطلوب، ولهذا يطرح الكافور في الماء ليشده ويرده^(٢).
- وأجيب عنه: بأن الارتخاء مطلوب، ففيه يحصل استفراغ ما في بطنه، وفي هذا تمام للنظافة^(٣).
- القول الثالث : أنه لا يكره.
- وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب المالكية^(٥).

دليل هذا القول :

يمكن الاستدلال لهم: بأن الكراهة حكم شرعي لا بد فيه من نص، وهو لم يوجد، فيبقى الحكم على الإباحة.

=

قال الإمام الشافعي رحمه الله : ويغسله بالماء غير السخن ولا يعجنني أن يغسل بالماء المسخن ولو غسل به أجزاءه إن شاء الله تعالى . أ. هـ .

(١) المبدع ٢٣١/٢

(٢) المغني ٣٧٨/٣، المبدع ٢٣١/٢

(٣) فتح القدير ٧٣/٢

(٤) الإنصاف ٤٩٣/٢

(٥) مختصر خليل وجواهر الإكليل ١٥٧/١، مواهب الجليل ٢٣٤/٢، الشرح الكبير

٤٢٠/١.

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يكره غسل الميت بالماء المسخَّن ولو لغير الحاجة، لعدم الدليل على الكراهية. وأما استدلالهم :بأنَّه لم يَرِدْ في السنَّة. فنقول: وكذا لم تَرِدْ كراهته في السنَّة، فيبقى حكمه على الأصل وهو الإباحة، والله تعالى أعلم.

[١٠٢] المسألة الثالثة : كيفية استخدام السِّدْر^(١) في غسل الميت.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يطرح في كل الماء شيء يسير من السِّدْر لا يغيره^(٢).

دليل هذا القول :

أنَّ النبي **e** أمر بذلك في حديث أم عطية رضي الله عنها وفيه: قال النبي **e**: ((اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إذا رأيتنَّ ذلك بماء وسِدْر)) متفق عليه^(٣). وإنَّما قيَّد باليسير ليبقى الماء على طهوريته،

(١) السِّدْر : شجر التَّبَق جمع سدره . (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣٥٣/٢، المعجم الوسيط ٤٢٣/١)

(٢) الهداية ٥٩/١، المستوعب ١٠٨/٣، المغني ٣٧٦/٣، المبدع ٢٢٩/٢، الإنصاف ٤٩٠/٢

(٣) البخاري (١٥٠/٣) ح ١٢٥٣ مع الفتح) كتاب الجنائز باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسِّدْر، ومسلم (٢/٧) كتاب الجنائز باب غسل الميت .

فالكثير يسلبه الطهورية^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة خمسة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.
والقول الثاني: يطرح في كل الماء شيء من السِّدْر، ولا يشترط أن يكون يسيراً، ولا يجب الماء القراح^(٢) بعد ذلك .
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، والخرقي^(٣)، واختيار اللخمي من المالكية^(٤).

دليل هذا القول :

حديث أم عطية رضى الله عنها المتقدم وليس فيه اشتراط أن يكون السِّدْر يسيراً .
القول الثالث : يغسل أولاً بثفل السِّدْر^(٥)، ثم بالماء القراح، ويكون

(١) المبدع ٢/٢٢٩، الإنصاف ٢/٤٩٠

(٢) القراح: أي الخالص. (انظر: القاموس المحيط ١/٤٨٤، المعجم الوسيط ٢/٧٢٤)

(٣) مختصر الخرقي والمغني ٣/٣٧٥ - ٣٧٦، شرح الزركشي ٢/٢٨٥، الإنصاف

٢/٤٩٠

(٤) مواهب الجليل ٢/٢٢٢

(٥) ثفل السِّدْر : الثفل: ما سفلى من كل شيء، وهو الحب.

الجميع غسلة واحدة، والاعتداد بالآخر دون الأول.
وهو قول القاضي وأبي الخطاب وغيرهما من الحنابلة^(١).

دليل هذا القول :

أَنَّ السِّدْرَ إِذَا خُلِطَ بِالماءِ فغَيَّرَهُ سلبه الطهورية، وإنْ لم يغيِّرْهُ فلا فائدة في ترك يسير لا يؤثر^(٢).

القول الرابع : يغسل بالماء القراح أولاً، ثم بالماء والسِّدْر وتكون ثانية، ثم بالماء والكافور^(٣) وتكون الثالثة.
وهو مذهب الحنفية^(٤)، وجمهور المالكية^(٥).

دليل هذا القول:

ليبتل ما عليه من الدَّرَنَ بالماء أولاً، فيتم قلعه بالماء والسِّدْر، وهو أبلغ في التطهير وإزالة الدَّرَن، ثم يحصل تطيب البدن بعد النظافة بالماء

=

(انظر: الصحاح ١٦٤٦/٤، القاموس المحيط ٥٠٢/٣)

(١) الهداية ٥٩/١، المستوعب ١٠٨/٣، المغني ٣٧٦/٣، المبدع ٢٢٩/٢، الإنصاف ٤٩٠/٢

(٢) المغني ٣٧٦/٣، شرح الزركشي ٢٨٥/٢

(٣) الكافور : نبت طيب يستخرج الكافور من أجوافه وله رائحة عطرية.

(انظر: القاموس المحيط ١٨١/٢، المعجم الوسيط ٧٩٢/٢)

(٤) المبسوط ٥٩/٢، بدائع الصنائع ٣٠١/١، فتح القدير ٧٣/١

(٥) مواهب الجليل ٢٢٢/٢، الخرشي على مختصر خليل ١٢٣/٢، حاشية الدسوقي ٤١٥/١

والكافور^(١).

القول الخامس : يغسل بماء وسدر أولاً، ثم بماء قراح ولا تحسب غسلة، ثم يغسله ثلاثاً بماء قراح، ويستحب أن يجعل فيها كافوراً وهو أكد في الأخيرة.

وهو مذهب الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أ- استدلووا لكونه يغسل بالماء والسدر أولاً بما يلي:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الذي وقصته راحلته وفيه: قال النبي ﷺ: ((اغسلوه بماء وسدر)) متفق عليه^(٣).

٢ - أن السدر ينظف الجسم، ثم يغسل بالماء القراح.

ب - واستدلووا لكونه يجعل في الأخيرة كافور بما يلي:

١ - حديث أم عطية رضي الله عنها المتقدم وفيه: ((واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور)).

٢ - أنه يقويه^(٤).

(١) بدائع الصنائع ٣٠١/١، فتح القدير ٧٣/١

(٢) المهذب والمجموع ١٧٣/٥، ١٦٩، روضة الطالبين ٦١٦/١، مغني المحتاج ٣٣٤/١

(٣) البخاري (١٦٢/٣ ح ١٢٦٥ مع الفتح) كتاب الجنائز باب الكفن في ثوبين،

ومسلم (١٢٦/٨ مع النووي) كتاب الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

(٤) المهذب ١٦٩/٥

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه يطرح في كل الماء شيء من السّدْر، ولا يشترط أن يكون يسيراً، ولا يجب استخدام الماء القراح بعده، لعموم حديث أم عطية رضي الله عنها ولم يقيّد الرسول ﷺ السّدْر فيه بأن يكون يسيراً، ولم يأمر بالغسل بالماء القراح بعده، والله تعالى أعلم.

[١٠٣] المسألة الرابعة : حكم تسريح شعر الميت وحيته .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجوز أن يمشط برفق، بمشط واسع الأسنان^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الخطاب^(٢).

وهو مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث أم عطية رضي الله عنها في قصة غسل ابنة رسول الله

(١) المحرر ١/ ١٨٥، الفروع ٢/ ٢٠٥، المبدع ٢/ ٢٣٢، الإنصاف ٢/ ٤٩٥، وحكي عنه أنّه يسرح مطلقاً ولا يشترط أن يكون خفيفاً .

(٢) الممتع ٢/ ٢٧، المبدع ٢/ ٢٣٢

(٣) مواهب الجليل ٢/ ٢٣٨

(٤) الأم ١/ ٣٢٠، المهذب المجموع ٥/ ١٧٢، ١٦٩، نهاية المحتاج ٢/ ٤٤٦ . واشترطوا أن يكون ملبداً.

e وفيه: قالت: ((ومشطناها ثلاثة قرون)) متفق عليه^(١).

وأجيب عن الاستدلال به: بأن المراد بقولها: مشطناها. أي ضَفَرناها. لورود روايات فيها ((فضَفَرْنَا شعرها))^(٢)، فيحمل عليه^(٣).
٢- ما رُوِيَ أَنَّ النبي e قال: ((افعلوا بميتكم ما تفعلون بعروسكم)) وذكره الغزالي^(٤) في الوسيط^(٥) بلفظ: ((افعلوا بموتاكم ما تفعلون بأحيائكم)) وتعقبه ابن الصلاح^(٦) في شرح

(١) البخاري (١٥٥/٣ ح ١٢٥٤ مع الفتح) كتاب الجنائز باب ما يستحب أن يغسل وترأ، ومسلم (٣/٧ مع النووي) كتاب الجنائز باب غسل الميت.

(٢) البخاري (١٦٠/٣ ح ١٢٦٣ مع الفتح) كتاب الجنائز باب يلقي شعر المرأة خلفها، ومسلم (٣/٧ مع النووي) كتاب الجنائز باب غسل الميت

(٣) المغني ٣/٣٩٤

(٤) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، أبو حامد، ولد في طوس سنة ٤٥٠هـ، ودرس على أبي نصر الإسماعيلي وإمام الحرمين، وله مصنفات كثيرة منها: البسيط والوسيط والمستصفى والمنحول والإحياء وتهافت الفلاسفة، توفي سنة ٥٠٥هـ، وله من العمر ٥٥ سنة. (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٩٤٢/٣٢٢-٣٤٦، طبقات ابن قاضي شعبة ١/٣٠٠-٣٠١)

(٥) الوسيط ٢/٣٦٩

(٦) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، أبو عمرو، ولد سنة ٥٧٧هـ، تفقه على والده، وسمع من أبي المظفر بن البرقي وابن عساكر وابن قدامة، وحدث عنه: شمس الدين بن نوح المقدسي والقاضي تقي الدين بن رزين، ومن مصنفاته: علوم الحديث ومشكل الوسيط وأدب المفتي والمستفتي وطبقات الفقهاء

=

مشكل الوسيط^(١) بقوله : بحث عنه فلم أجده ثابتاً^(٢) .
 وجه الدلالة : أن العروس يسرح شعرها، فكذا الميت^(٣) .
 ٣ - أن في ذلك إزالة لما فيها من وسخ وسدر، كما في الحي^(٤) .
 وأجيب عنه : بأن ذلك يفعله الحي للزينة، وقد انقطع عنه ذلك بالموت^(٥) .

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
 والقول الثاني : أنه يكره.

=

الشافعية، توفي بدمشق سنة ٦٤٣هـ، وله من العمر ٦٦ سنة. (انظر ترجمته في:

سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠-١٤٤، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٤٤٤-٤٤٦)

(١) شرح مشكل الوسيط ٣٦٩/٢ (مع الوسيط)

(٢) وقال الحافظ في التلخيص (١١٣/٢) بعد أن ذكر لفظ الغزالي في الوسيط وتعقب

ابن الصلاح له : وقال أبو شامة في كتاب السواك : هذا الحديث غير معروف . أ . هـ .

(٣) فتح العزيز مع المجموع ١٢٠/٥

(٤) مغني المحتاج ٣٣٣/١

(٥) المبسوط ٥٩/٢

وهو مذهب الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول:

١- قول عائشة رضى الله عنها حينما رأت امرأة يكثون رأسها فقالت : ((عَلَامَ تَنْصُونِ مَيْتَكُمْ؟)) أخرجه عبد الرزاق موصولاً والبيهقي تعليقا^(٢).

وجه الدلالة : أَنَّ (تَنْصُونِ) مأخوذة من نصوت الرجل إذا مددت ناصيته، والمراد به تسريح الشعر^(٣).

وأجيب عنه: بأنّها كائنما أرادت إنكار المبالغة في ذلك لا أصل التسريح^(٤).

٢- أَنَّ فيه قطعاً للشعر وبتفأ له من غير حاجة لذلك^(٥).
وأجيب عنه: بأنّ من قال بعدم الكراهة استحسب أن يكون برفق ومشط واسع الأسنان حتى لا يتقطع الشعر^(٦).
القول الثالث : أنه يحرم.

(١) المغني ٣/٣٩٤، المبدع ٢/٢٣٢، الإنصاف ٢/٤٩٥

(٢) المصنف (٣/٤٣٧ ح ٦٢٣٢)، والبيهقي (٣/٣٩٠)

(٣) النهاية في غريب الحديث ٥/٦٨

(٤) تلخيص الحبير ٢/١١٣

(٥) المغني ٣/٣٩٤، الروض المربع ١/١١٠

(٦) مغني المحتاج ١/٣٣٣

وهو مذهب الحنفيّة^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - قول عائشة رضى الله عنها المتقدم.
- ٢ - أنه لو سُرح ربّما تناثر شعره، والسنة أن يدفن الميت بجميع أجزائه^(٢).
- وأجيب عنه: بأنه حتى لو تناثر شعره فالقائلون بالتسريح يقولون: يدفن الشعر المتساقط منه معه في كفنه^(٣).
- ٣ - أن تسريح الشعر للزينة، وقد استغني عنها بعد الموت^(٤).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز أن يمشط شعر الميت وكذلك يظفر، لدلالة حديث أم عطية رضى الله عنها على ذلك، والله تعالى أعلم.

(١) مختصر الطحاوي ص ٤٠، الهداية مع فتح القدير ٧٥/٢، البحر الرائق ٣٠٤/٢، الدر

المختار وحاشية ابن عابدين ١٩٧/٢ - ١٩٨

(٢) المبسوط ٥٩/٢، بدائع الصنائع ٣٠١/١

(٣) المجموع ١٧٢/٥، مغني المحتاج ٣٣٣/١

(٤) الاختيار ٩٢/١

[١٠٤] المسألة الخامسة : من صلى على جنازة هل يعيد الصلاة عليها مرة ثانية؟.

اختلف النقل عن ابن حامد في هذه المسألة على قولين:

- القول الأول : اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يَصَلِّي^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن عقيل، والمجد، وشيخ الإسلام في إحدى الروايتين عنه^(٢).

دليل هذا القول :

أَنَّ الصلاة على الميت دعاء، فلم يكره تكراره^(٣).

- القول الثاني : اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يَصَلِّي تَبَعاً لَا اسْتِقْلَالاً^(٤).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: المجد، وشيخ الإسلام في الرواية الأخرى عنه^(٥).

(١) الفروع ٢/٢٤٩، الإنصاف ٢/٥٣١

(٢) الفروع ٢/٢٤٨، الاختيارات الفقهية ص ٨٠، المبدع ٢/٢٥٨، الإنصاف ٢/٥٣١

(٣) الفروع ٢/٢٤٩، المبدع ٢/٢٥٨، الإنصاف ٢/٥٣١

(٤) الفروع ٢/٢٤٩، المبدع ٢/٢٥٨، الإنصاف ٢/٥٣١

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٣/٣٨٨، الفروع ٢/٢٤٩، الاختيارات الفقهية

ص ٨٠، المبدع ٢/٢٥٨، الإنصاف ٢/٥٣١، وقال في الاختيارات الفقهية: وقال

أبو العباس في موضع آخر: ومن صلى على الجنازة فلا يعيدها إلا لسبب، مثل أن

=

وهو وجه عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

١- أن النبي ﷺ لما صلى على القبر المنبوذ صلى معه من كان صلى عليها أولاً^(٢).

٢- القياس على سائر الصلوات المفروضة، فتستحب إعادتها تبعاً مع غيره إذا أقيمت الصلاة وهو فيهم، ولا تستحب ابتداء^(٣).

٣- أنه إن كان صلى منفرداً لم يحز فضل الجماعة، فيصلى معهم حتى يكتب له فضل الجماعة، وأما إن كان صلى جماعة فلم يفته فضلها فلا يُعد^(٤).

٤- أن هذه إعادة بسبب اقتضاها، لا إعادة مقصودة، وهذا سائغ في المكتوبة والجنائز^(٥).

=

يعيد غيره الصلاة فيعيدها معه أو يكون هو أحق بالإمامة من الطائفة التي صلت أولاً فيصلى بهم . أ.هـ. ونقل كلامه في الإنصاف إلا أنه قال : أو يكون هو أحق بالإمامة من الطائفة الثانية فيصلى بهم .

(١) المجموع ٢٤٦/٥، مغني المحتاج ٣٦١/١

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٣/٣٨٨، ٢٦٣ .

(٣) المهذب مع المجموع ٢٤٤/٥، الفروع ٢٤٩/٢، المبدع ٢٥٨/٢

(٤) مغني المحتاج ٣٦١/١

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٣/٢٦٣.

القول الثالث في المسألة : أنّه تكره إعادة الصلاة على الجنازة مطلقاً. وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، ووجهه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بأنّه لم يرد في الشرع دليل على فعله، ولم يبلغ درجة التحريم لعدم ورود دليل على تحريمه.

القول الرابع : أنّه يحرم.

وهو قول عند الحنابلة^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، ووجهه عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١ - القياس على إعادة غسله وتكفينه ودفنه^(٧).
- ٢ - أنّ في ذلك إعادة لصلاة الجنازة، وهو غير مشروع، فيكون

(١) المغني ٤٤٥/٣، الفروع ٢٤٨/٢، المبدع ٢٥٨/٢، الإنصاف ٥٣١/٢

(٢) مختصر خليل وجواهر الإكليل ١٥٩/١، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤٢٣/١، حاشية العدوي على شرح الرسالة ٣٨٣/١، وقولهم بالكراهة في حالة فعل الصلاة أولاً جماعة بإمام وإلا نذبت إن صلى منفرداً بإعادة جماعة .

(٣) المجموع ٢٤٦/٥، مغني المحتاج ٣٦١/١ .

(٤) الفروع ٢٤٨/٢، المبدع ٢٥٨/٢، الإنصاف ٥٣١/٢

(٥) مختصر الطحاوي ص ٤٢، المبسوط ١٢٦/٢، بدائع الصنائع ٣١١/١، فتح القدير ٨٤-٨٣/٢ . واستثنوا إن صلى غير الولي أو السلطان فإنّه يجوز لهما الإعادة .

(٦) مغني المحتاج ٣٦١/١

(٧) الفروع ٢٤٨/٢، المبدع ٢٥٨/٢

محرمًا^(١).

القول الخامس : أنه لا يستحب، بل يستحب تركها ولكن لو أعادها كانت صلاته صحيحة.
وهو الأصح عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول :

أنَّ صلاته على الجنابة مرة ثانية تكون نافلة، وصلاة الجنابة لا يُتَنَفَّلُ بمثلها، لعدم ورود ذلك شرعاً^(٣).
وأجيب عنه: بأنَّ المنع من التنفل بمثلها، المراد به: أنه لا يجوز أن يبتدئ بصورتها من غير جنابة^(٤).

القول السادس : أنه يستحب.
وهو وجه عند الشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

(١) بدائع الصنائع ٣١١/١

(٢) المهذب والمجموع ٢٤٦/٥، ٢٤٤، فتح العزيز مع المجموع ١٩٢/٥، مغني المحتاج ٣٦١/١

(٣) المهذب مع المجموع ٢٤٤/٥، إعانة الطالبين ١٣٢/٢

(٤) المجموع ٢٤٧/٥

(٥) المجموع ٢٤٦/٥، مغني المحتاج ٣٦١/١

القياس على استحباب إعادة سائر الصلوات مع من يصلي جماعة^(١).
ويمكن الجواب عنه: بأن هذا دليل على أنها تعاد تبعاً لا استقلالاً، أو
لسبب، وأما قولهم فهم لم يقيدوه بذلك بل اطلقوا الاستحباب.
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن من صلى على جنازة لا يُعد
الصلاة عليها مرة ثانية إلا لسبب، لورود ذلك عن الصحابة الذين صلوا
مع النبي ﷺ على القبر، ولم ينكر عليهم ﷺ، فدل ذلك على الجواز إذا
وجد سبب لذلك، ولا يتدنى هو إعادة الصلاة مرة أخرى، والله تعالى
أعلم.

[١٠٥] المسألة السادسة : الصلاة على الغائب إذا كان في أحد
جانبي البلد^(٢) بالنية .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يصلي عليه^(٣).

(١) المذهب مع المجموع ٢٤٤/٥

(٢) قال في الإنصاف (٥٣٤/٢) : الصحيح من المذهب أن محل الخلاف في البلد الكبير.
ثم قال : وأما البلد الصغير فلا يصلي على من في جانبه بالنية قولاً واحداً. أ. هـ .
وقال في النكت السنية (٢٠٠/١) : قال الشيخ تقي الدين : القائلون بالجواز من
الشافعية والحنابلة قيد محققهم البلد بالكبير أ. هـ .

(٣) التمام ٢٦٤/١، المغني ٤٤٧/٣، المحرر ٢٠٠/١، المبدع ٢٦٠/٢، الإنصاف ٥٣٤/٢ .

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه غائب، فجازت الصلاة عليه، كالغائب في البلد الآخر^(٣).
 - ٢ - أن في حضور جنازته مشقة، فيخفف عنه كالغائب عن البلد^(٤).
- وأجيب عنه: بأن المشقة ليست علة في التخفيف في حضور الجنازة والصلاة عليها وهي غائبة، كمشقة المرض والمطر، فلا يخفف في ذلك بسببها^(٥).

القول الآخر: أنه لا يصلى عليه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والحنفية^(٧).

(١) التمام ٢٦٤/١، الفروع ٢٥٢/٢، المبدع ٢٦٠/٢، الإنصاف ٥٣٤/٢ .

(٢) المهذب والمجموع ٢٥٣/٥، فتح العزيز مع المجموع ١٩١/٥

(٣) المغني ٤٤٧/٣، المجموع ٢٥٣/٥

(٤) المتمتع ٥١/٢، المبدع ٢٦٠/٢

(٥) الفروع ٢٥٢/٢، الإنصاف ٥٣٤/٢ .

(٦) التمام ٢٦٤/١، المغني ٤٤٦/٣، المحرر ٢٠٠/١، الفروع ٢٥٢/٢، المبدع ٢٦٠/٢، الإنصاف ٥٣٤/٢ .

(٧) بدائع الصنائع ٣٠٢/١، فتح القدير ٨٠/٢، البحر الرائق ٣١٤/٢

والمالكية^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه يمكنه الإتيان للصلاة عليه أو على قبره، فلا يصلي عليه صلاة الغائب، أشبه ما لو كانا في جانب واحد^(٣).
- ٢ - أن هذا البعد لا يمنع الحضور، فلا تصح صلاته عليها بالنية، كما لو صلى في بيته على جنازة في المسجد^(٤).
- ٣ - أنه يجمعهما - الجنازة والمصلي - بلد واحد، فأشبهه إذا كانا في جانب واحد^(٥).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يصلي على من في جانب البلد الآخر صلاة الغائب؛ لأنه لم ترد السنة بفعل ذلك، بل الوارد عن الرسول ﷺ أنه كان يصلي على من مات وهو حاضر في البلد حاضراً وإلا صلى على قبره.

وأما قولهم: بأنه غائب، فتصلي عليه صلاة الغائب، كالغائب عن

(١) القوانين الفقهية ص ٩٣، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/١٦٣، الشرح الكبير ١/٢٧٤

(٢) المهذب والمجموع ٥/٢٥٣، فتح العزيز مع المجموع ٥/١٩١، مغني المحتاج

١/٣٤٥

(٣) المغني ٣/٤٤٧، المبدع ٢/٢٦٠

(٤) المتمتع ٢/٥١

(٥) التمام ١/٢٦٤

البلد. فمردود بأن المراد بالغائب هو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يُعدُّ الذهاب إليه نوع سفر، أو هو الغائب عن البلد ولو دون مسافة القصر^(١)، والله تعالى أعلم .

[١٠٦] المسألة السابعة : الصلاة على من في التابوت^(٢) المغطى .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تصح^(٣).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: صاحب الرعاية^(٤).

دليل هذا القول :

القياس على المكبة^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

(١) الاختيارات الفقهية ص ٨٠، الشرح الممتع ٤٣٥/٥

(٢) التابوت : الصندوق الذي يحرز فيه المتاع . (انظر: المعجم الوسيط ٨١/١)

(٣) المبدع ٢٦١/٢

(٤) الفروع ٢٥١/٢، الإنصاف ٥٢٦/٢

(٥) الفروع ٢٥١/٢، الإنصاف ٥٢٦/٢

والقول الثاني : لا تصح.

وهو مذهب الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

عدم الحاجة إلى ذلك، والأصل خلافه^(٣).

القول الثالث : لا تصح إن أمكن كشفه.

وهو قول عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بأنه مع عدم إمكانية كشفه تكون هناك حاجة للصلاة على الثابت المغطى، أمّا مع إمكانية كشفه فلا بدّ من كشفه؛ لأنّه الأصل.

[١٠٧] المسألة الثامنة: حكم وضع المضربة^(٥) في القبر .

(١) الفروع ٢/٢٥١، المبدع ٢/٢٦١، الإنصاف ٢/٥٢٦، حاشية الروض المربع ٣/٩٨ .

(٢) إعانة الطالبين ٢/١٣٠

(٣) الفروع ٢/٢٥١، الإنصاف ٢/٥٣٣

(٤) المبدع ٢/٢٦١، الإنصاف ٢/٥٢٦

(٥) المضربة: بفتح الراء المشددة وتكسر، كساء أو غطاء كاللحاف ذو طائفتين مخيطتين خياطة كثيرة بينهما قطن ونحوه. (انظر: القاموس المحيط ١/٢٤٣، المعجم الوسيط

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا^(١).

دليل هذا القول:

حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : ((جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قطيفة حمراء)) أخرجه مسلم^(٢). وفي الترمذي أَنَّ الَّذِي أَلْقَى الْقُطَيْفَةَ تَحْتَهُ شَقْرَانِ^(٣) مولى رسول الله ﷺ^(٤).

وجه الدلالة : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ تَحْتَهُ شَيْءٌ فِي قَبْرِهِ.

وأجيب عنه: بِأَنَّ شَقْرَانِ **t** انفرد بفعل ذلك ولم يوافقه غيره من الصحابة، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ شَقْرَانِ **t**؛ لِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَلْبِسَهَا أَحَدٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

=

(٥٣٧/١)

(١) الإنصاف ٥٤٧/٢

(٢) مسلم (٣٤/٧ مع النووي) كتاب الجنائز باب جعل القطيفة في القبر .

(٣) هو: شقران مولى رسول الله ﷺ **r** يقال كان اسمه صالح بن عدي، وقيل إِنَّهُ حبشي، ورثه النبي ﷺ عن أبيه وقيل أهداه له عبدالرحمن بن عوف وقيل اشتراه فأعتقه بعد بدر، استعمله النبي ﷺ على جمع ما يوجد في رحال أهل المريسيع، وهو ممن شهد بدرًا ولم يسهم له لِأَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، وَكَانَ عَلَى الْأَسَارَى يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ غَسَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ نَزَلَ فِي قَبْرِهِ حِينَ دُفِنَ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٠٩/٣ - ٢١٠)

(٤) الترمذي (٣٦٥/٣ ح ١٠٤٧) كتاب الجنائز باب ما جاء في الثوب الواحد يلقي تحت الميت في القبر . وقال : حديث حسن غريب، وقال عنه الألباني في الإرواء (٣/١٩٧ ح ٧٤٥) : رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح.

e؛ لأنَّ النبي **e** كان يلبسها ويفترشها، فلم تطب نفس شقران **t** أنَّ يستبدلها أحد بعد النبي **e**^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: أنَّه مكروه.

وهو مذهب الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- ما رواه الترمذي تعليقاً عن ابن عباس رضي الله عنهما (أنَّه كره أن يلقى تحت الميت في قبره شيء)^(٥).
- ٢- ما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب **t** أنَّه قال: ((إذا أنزلتموني في

(١) شرح مسلم ٣٤/٧.

(٢) المستوعب ١٥٤/٣، الفروع ٢٦٩/٢، المبدع ٢٧١/٢، الإنصاف ٥٤٧/٢.

(٣) الشرح الكبير ٤١٩/١.

(٤) الحاوي ٢٤/٣، المهذب والمجموع ٢٩١، ٢٩٣/٥.

(٥) الترمذي (٣٦٦/٣ ح ١٠٤٨) كتاب الجنائز باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى

تحت الميت في القبر، والبيهقي (٤٠٨/٣) تعليقاً أيضاً. وضعفه الألباني في الإرواء

(٣/١٩٦ ح ٧٤٥)

للحد، فأفضوا بخدي إلى الأرض^(١).

٣- ما روى عن أبي موسى **t** أنه قال: ((لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً))^(٢).

وجه الدلالة من الآثار : أنها تدلُّ على كراهية الصحابة وضع شيء تحتهم في القبر، وصُرحَ عن ابن عباس رضي الله عنهما بالكراهة.

٤- أن ذلك من التفاخر، وفعل المتنعمين، وهو لا يليق في هذا الموطن^(٣).

القول الثالث : أنه محرم.
وهو مذهب الحنفية^(٤).

دليل هذا القول:

أن في ذلك إتلاف للمال بلا ضرورة، وهذا محرم^(٥).

(١) لم أقف عليه

(٢) قال الألباني في الإرواء (٣/١٩٧ ح ٧٤٦) : لم أقف على سنده.

(٣) الحاوي ٢٤/٣

(٤) البحر الرائق ٣٣٨/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢٣٤/٢

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٣٤/٢

[١٠٨] المسألة التاسعة : حكم النذب^(١) والنياحة^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّهما مكروهان^(٣).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقى، وابن بطة، وأبو حفص العكبري، والقاضي، وجزم به في الهداية^(٤)، والمستوعب، والخلاصة، وقدَّمه في الرعايتين^(٥)(٦).

(١) النذب: هو البكاء على الميت وتعدد محاسنه. والاسم النُذبة بالضم.(انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ١٢١)

(٢) النياحة: هي اجتماع النساء للبكاء على الميت متقابلات، والتناوح: التقابل. ثم استعمل في صفة بكائهن بصوت ورثة ونُذبة.(انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ١٢١)

(٣) الإنصاف ٥٦٨/٢

(٤) الهداية في الفقه لأبي الخطاب الكلوثاني، وهو يذكر فيها المسائل الفقهية والروايات عن الإمام أحمد بما، فتارة يجعلها مرسله وتارة يبين اختياره فيها، وقد شرحها المجد بن تيمية في كتابه منتهى الغاية في شرح الهداية.(انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٢، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٣٩)

(٥) الرعايتان: الكبرى - وقد تقدمت - والصغرى، وكلاهما لابن حمدان، وهما في فروع الفقه، لكنهما غير محررتين، وقد حشاهما بالروايات الغريبة التي لا تكاد توجد في الكتب الكثيرة، وقد شرح إحداها شمس الدين البازي وسمى شرحه الدراية لأحكام الرعاية، واختصر إحداها عز الدين بن عبد السلام.(انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٤١، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٤)

(٦) مختصر الخرقى مع المغني ٣/٤٨٧، الهداية ١/٦٣، المستوعب ٣/١٦٨،

=

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

دليل هذا القول:

حديث أم عطية رضي الله عنها قالت: لما نزلت هذه الآية (يُيَايَعُنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا - إلى قوله - وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ)^(٢) قالت: كان منه النياحة. قالت: فقلت: يا رسول الله إلا آل فلان فإنهم كانوا أسعدوني^(٣) في الجاهلية، فلا بد لي من أن أسعدهم. فقال رسول الله ﷺ: ((إلا آل فلان)). أخرجه مسلم^(٤).

وجه الدلالة: أنه لو كان النذب والنياحة محرمان لما أذن لها الرسول ﷺ بذلك، فدل ذلك على أن النهي عنهما محمول على الكراهة. وأجيب عنه: بأن الترخيص خاص بأم عطية رضي الله عنها في آل فلان، فلا تحل النياحة لغيرها ولا لها في غير آل فلان، كما هو صريح في الحديث، وللشارع أن يخص من العموم ما شاء^(٥).

=

الإنصاف ٥٦٨/٢، وقيدوه بالنذب والنوح الذي ليس فيه إلا تعداد المحاسن بصدق.

(١) الفروع ٢/٢٩١، المبدع ٢/٢٨٩، الإنصاف ٢/٥٦٨

(٢) سورة الممتحنة آية رقم (١٢)

(٣) الإسعاد: هو إسعاد النساء في المناحات، تقوم المرأة فتقوم معها أخرى من جاراتها

فتساعدنها على النياحة. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/٣٦٦)

(٤) مسلم ٢٣٨/٦ مع النووي) كتاب الجنائز باب تحريم النياحة.

(٥) شرح مسلم ٢٣٨/٦

ويدلُّ على الخصوصية حديث أنس رضي الله عنه قال : إنّ رسول الله
 e أخذ على النساء حين بايعهنّ أن لا ينحن. فقلنّ : يا رسول الله e
 إنّ نساء أسعدننا في الجاهلية أفنسعدهنّ؟
 فقال رسول الله e : ((لا إسعاد في الإسلام)) أخرجه النسائي^(١).

القول الآخر : أنّهما محرمان.

وهو راوية عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)،
 والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - حديث أم عطية رضي الله عنها قالت : ((أخذ علينا النبي e

(١) النسائي (١٦/٣) كتاب الجنائز باب النياحة على الميت، وأحمد في المسند (١٩٧/٣)،

وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣٣٩/٢ ح ١٧٤٨)

(٢) الفروع ٢/٢٩٠، شرح الزركشي ٢/٣٥٣، المبدع ٢/٢٨٨، الإنصاف ٢/٥٦٨

(٣) بدائع الصنائع ١/٣١٠، الجوهرة النيرة ١/١٥٦، البحر الرائق ٢/٣٣٧، حاشية

الطحطاوي ص ٥٠١، وقد نص في البدائع والبحر على الكراهة، والظاهر أنّها كراهة

تحريرية للنص على التحريم كما في المصدرين الآخرين.

(٤) الكافي ص ٨٧، القوانين الفقهية ص ٩٥، مواهب الجليل ٢/٢٣٥، حاشية

الدسوقي ١/٤٢١-٤٢٢

(٥) الوسيط ٢/٣٩٢، فتح العزيز مع المجموع ٥/٢٥٨-٢٥٩، المجموع ٥/٣٠٧

عند البيعة أن لا ننوح)) متفق عليه^(١).

٢- حديث ابن مسعود **t** قال : قال النبي **e** : ((ليس منا من لطم الخدود، وشقَّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية)) متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة : أن قوله : ((ليس منا)) مبالغة في الردع عن الوقوع في مثل هذه الأمور، فدلَّ على تحريمها، والمراد بدعوى الجاهلية هي: النياحة والتدبة والدعاء بالويل والثبور^(٣).

٣- حديث أبي بردة^(٤) بن أبي موسى رضي الله عنهما قال : وجع

(١) البخاري (٣/٢١٠ ح ١٣٠٦ مع الفتح) كتاب الجنائز باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك، ومسلم (٢/٢٣٧ مع النووي) كتاب الجنائز باب تحريم النياحة.

(٢) البخاري (٣/١٩٥ ح ١٢٩٤ مع الفتح) كتاب الجنائز باب ليس منا من شق الجيوب، ومسلم (٢/١٠٩ مع النووي) كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية.

(٣) شرح مسلم ١١٠/٢، فتح الباري ١٩٥/٢-١٩٦

(٤) هو: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، اسمه الحارث وقيل عامر وقيل اسمه كنيته، حدَّث عن أبيه وعلي وحذيفة وعائشة وابن عمر وابن عمرو رضي الله عنهم، وحدَّث عنه: أولاده سعيد وبلال والشعبي وعاصم بن كليب وقتادة، وقال عنه ابن سعد: ثقة كثير الحديث، ووثقه غيره، توفي سنة ١٠٣ هـ وقيل ١٠٤ هـ، وقد جاوز الثمانين. (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٩٥/١، تهذيب التهذيب ١٢/١٨-١٩)

أبو موسى **t** وجعاً، فغشي عليه ورأسه في حجر امرأة من أهله، فلم يستطع أن يرد عليها شيئاً، فلمّا أفاق، قال: أنا بريء ممن برئ منه رسول الله **e**، إن رسول الله **e** بريء من الصالقة ^(١) والحالقة ^(٢) والشّاقة ^(٣) أخرجته مسلم موصولاً والبخاري تعليقاً، وزاد مسلم ((فصاحت)) بعد قوله ((ورأسه في حجر امرأة من أهله)) ^(٤).

وجه الدلالة: أن الرسول **e** بريء من التي ترفع صوتها بالبكاء عند المصيبة، فدلّ ذلك على أن هذا الفعل محرم، وفيه دلالة على عدم الرضى بقضاء الله، فهو محرم ^(٥).

٤ - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أخذ النبي **e**

(١) الصالقة: هي التي ترفع صوتها بالبكاء عند المصيبة. (انظر: شرح مسلم ١١٠/٢، فتح الباري ١٩٨/٣)

(٢) الحالقة: هي التي تحلق رأسها عند المصيبة. (انظر: شرح مسلم ١١٠/٢، فتح الباري ١٩٨/٣)

(٣) الشّاقة: هي التي تشق ثوبها عند المصيبة. (انظر: شرح مسلم ١١٠/٢، فتح الباري ١٩٨/٣)

(٤) البخاري (٣/١٩٧ ح ١٢٩٦ مع الفتح) كتاب الجنائز باب ما ينهى عن الحلق عند المصيبة، ومسلم (٢/١١٠ مع النووي) كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية.

(٥) نيل الأوطار ٤/١١٧

بيد عبد الرحمن بن عوف **t**، فانطلق به إلى ابنه إبراهيم، فوجده يجود بنفسه، فأخذه النبي **e** فوضعه في حجره فبكى، فقال له عبد الرحمن: أتبكي؟ أو لم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: ((لا، ولكن نهيت عن صوتين أحققين فاجرين: صوت عند مصيبة، وخمش وجوه، وشقّ جيوب، ورثّة شيطان)) أخرجه الترمذي^(١).

وجه الدلالة: أن النهي يقتضي التحريم.

٥- ما روى عن أبي سعيد الخدري **t** قال: ((لعن رسول الله **e** النائحة والمستمعة)) أخرجه أبو داود^(٢).

٦- أن ذلك يشبه التظلم والاستغاثة والسخط بقضاء الله تعالى، وهو محرم^(٣).

الترجيح: الذي دلّت عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة هو تحريم

(١) الترمذي (٣/٣٢٨ ح ١٠٠٥) كتاب الجنائز باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت، وقال: هذا حديث حسن، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١/٢٩٥ ح ٨٠٤)

(٢) أبو داود (٣/٤٩٤ ح ٣١٢٨) كتاب الجنائز باب في التّوح، وأحمد في المسند (٣/٦٥)، والبيهقي (٤/٦٣)، وقال الحافظ في التلخيص (٢/١٤٧) بعد ذكره عدة طرق له: وكلها ضعيفة. وضعفه الألباني في الإرواء (٣/٢٢٢ ح ٧٦٩).

(٣) المغني ٣/٤٩١

الندب والنياحة حيث ورد النَّهْيُ عنهما والبراءة ممن فعلهما، وكل هذا لا يكون إلا في كبيرة من الكبائر، وهي محرمة، والله تعالى أعلم.

الباب الثالث:

في الزكاة والصيام والحج والجهاد

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في الزكاة.

الفصل الثاني: في الصيام.

الفصل الثالث: في الحج.

الفصل الرابع: في الجهاد.

الفصل الأول: في الزكاة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في زكاة بهيمة الأنعام.

المبحث الثاني: في زكاة الخارج من الأرض والأثمان.

المبحث الثالث: في إخراج الزكاة.

المبحث الأول: في زكاة هيمّة الأنعام

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى : ما يجب إخراجه من الإبل إذا بلغت مائتين.

المسألة الثانية : ما يجب إخراجه إذا كان النصاب مراضاً أو صغاراً.

المسألة الثالثة : إذا ملك نصاباً من بهيمة الأنعام، ثم باع نصفه في بعض الحول مشاعاً أو ممزاً واستدامت خلطته، فهل ينقطع حول البائع أو لا؟.

المسألة الرابعة : إذا أفرد بعض غنمه وباعه، فخلطه المشتري في الحال بغنم الأول، فهل ينقطع الحول؟.

المسألة الخامسة : الحكم إذا أخرج بعض الخلطاء الزكاة دون باقيهم ودون إذنهم.

المسألة السادسة: حكم الزكاة في الطّباء.

[١٠٩] المسألة الأولى : ما يجب إخراجه من الإبل إذا بلغت مائتين.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إن شاء أخرج أربع حِقَاق^(١) وإن شاء أخرج خمس بنات لبون^(٢)(٣).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

أدلة هذا القول :

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه: ((فإذا كانت مائتين ففيها أربع حِقَاقٍ أو خمس بنات لبون أي السنين وُجِدَتْ

(١) الحقّة : هي التي استكملت ثلاث سنوات ودخلت في الرَّابِعة، وسميت بذلك لأنّها استحققت أن تتركب ويحمل عليها . (انظر:المطلع على أبواب المقنع ص١٢٤)
(٢) بنت اللبون : هي التي استكملت سنتين ودخلت في الثَّالِثة . (انظر:المطلع على أبواب المقنع ص ١٢٤)

(٣) الروايتين والوجهين ٢٢٧/١ ، الهداية ٦٥/١ ، المستوعب ٢١٥/٣ ، المحرر ٢١٤/١ ، الفروع ٣٦٤/٢ ، الإنصاف ٥٣/٣

(٤) الروايتين والوجهين ٢٢٧/١ ، الهداية ٦٥/١ ، المغني ٢٣/٤ ، المبدع ٣١٥/٢ ، الفروع ٣٦٤/٢ ، الإنصاف ٥٣/٣

(٥) المبسوط ١٥١/٢ ، بدائع الصنائع ٢٧/٢ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٢

(٦) المدونة ٢٦٣/١ ، المعونة ٣٨٣/١ ، الكافي ص ١٠٤ ، مواهب الجليل ٢٦٢/٢ ، الشرح الكبير ٤٣٤/١

(٧) الحاوي ٩٣/٣ ، المهذب والمجموع ٤١٠-٤١١ ، فتح العزيز مع المجموع ٣٥١/٥ ، مغني المحتاج ٣٧١/١ .

أُخِذَتْ)) أخرجهُ أبوداود^(١).

- ٢- ما جاء في كتاب أبي بكر **t** لأنس بن مالك **t** لما وجهه إلى البحرين وفيه: ((بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة رسول الله **e** على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله - ثم ذكر فيه - فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقّه)) أخرجهُ البخاري^(٢).
- وجه الدلالة: أن المائتين أربع خمسينات وخمس أربعينات، فيتعلق بها أحد الفرضين^(٣).

القول الآخر: يتعين أربع حقا.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، وقول الشافعي القديم^(٥).

(١) أبو داود (٢٢٧/٢ ح ١٥٧٠) كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة، وصححه

الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٢٩٤ ح ١٣٨٨)

(٢) البخاري (٣٧٢/٣ ح ١٤٥٤ مع الفتح) كتاب الزكاة باب زكاة الغنم.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٣٥١/٥، شرح الزركشي ٣٨٧/٢.

(٤) الروايتين والوجهين ٢٢٧/١، الهداية ٦٥/١، المغني ٢٣/٤، الفروع ٣٦٤/٢،

الإنصاف ٥٣/٣

(٥) الحاوي ٩٣/٣، المهذب والمجموع ٤١٠/٥-٤١١، فتح العزيز مع المجموع

٣٥١/٥، مغني المحتاج ٣٧١/١. وقال الماوردي في الحاوي: وخرج بعض أصحابنا

أدلة هذا القول :

- ١ - أن الأصل في فرائض الإبل أنه لا يزداد في العدد مع إمكان الزيادة في السن^(١).
- وأجيب عنه: بأنه لا يزداد في العدد إذا لم يمكن الزيادة إلا في السن، أمّا إن أمكن الزيادة في العدد فلا تتعين الزيادة في السن^(٢).
- ٢ - نظراً لحظ الفقهاء، إذ هي أنفع لهم، لكثرة درّها ونسلها^(٣).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه ما دلّت عليه النصوص الصحيحة الصريحة، وهو أنه إذا بلغت الإبل مائتين فإنه يجوز أن يخرج منها خمس بنات لبون أو أربع حقائق، ولا يتعين أحدهما، والله تعالى أعلم.

[١١٠] المسألة الثانية: ما يجب إخراجه إذا كان النصاب مراًضاً أو صغاراً.

قولاً ثانياً للشافعي من كلام ذكره في القديم : أن المصدق يأخذ الحقائق لا غير، وليس تخريج هذا القول صحيحاً بل مذهبه في القديم والجديد لم يختلف في جواز أخذ كل واحد من الفرضين مع وجود الآخر لتعليق النبي ﷺ الفرض بهما . أ. هـ

(١) الروايتين والوجهين ٢٢٧/١ ، المذهب مع المجموع ٤١٠/٥

(٢) الروايتين والوجهين ٢٢٨/١

(٣) الممتع ١٠٥/٢ ، شرح الزركشي ٣٨٨/٢

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه تجزئ واحدة من المراض أو الصغار^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣)، وقول أبي يوسف في الصغار^(٤).
أدلة هذا القول :

١- عن أبي هريرة **t** قال: قال أبو بكر **t** : (والله لو منعوني عَنَاقًا^(٥) كانوا يؤدّونها إلى رسول الله **e** لقاتلتهم على منعها) أخرجه البخاري^(٦).
وجهها الدلالة^(٧):

الأول: في قوله: ((كانوا يؤدّونها إلى رسول **e**)). دليل على أنّ

(١) الروايتين والوجهين ٢٢٦/١

(٢) الروايتين والوجهين ٢٢٦/١، الهداية ٦٦/١، المغني ٤٣، ٤٧/٤، المحرر ٢١٥/١، الإنصاف ٥٩/٣

(٣) الحاوي ٩٨/٣، المذهب والمجموع ٤١٨-٤١٩، ٤٢٣، فتح العزيز مع المجموع ٣٦٩/٥، ٣٨٠، مغني المحتاج ٣٧٥-٣٧٦

(٤) بدائع الصنائع ٣١/٢، الهداية ١٣٩/٢، الاختيار ١٠٩/١، البحر الرائق ٣٨٠/٢

(٥) العناق: هي الأنثى من أولاد الماعز ما لم يتم له سنة. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣١١/٣)

(٦) البخاري (٣٧٧/٣ ح ١٤٥٦ مع الفتح) كتاب الزكاة باب أخذ العناق في الصدقة .

(٧) المجموع ٤٢٣/٥، شرح الزركشي ٤٠٠/٢.

- الرسول **e** أخذ العناق منهم، وبالإجماع لا تؤخذ العناق في الكبار، فتعيّن حمّله على كون النّصاب كله عناقاً.
- والثاني:** أنّ أبا بكر **t** قال ذلك بمحض من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد، بل وافقوه، فكان هذا إجماعاً منهم.
- ٢- أنّ الزّكاة مواساة، وتكليف الصحيحة عن المراض إخلال بالمواساة^(١).
- ٣- أنّ كل ما تؤخذ زكاته من جنسه لا يكلف إخراج زكاته من غيره، كالحبوب والثمار، ولا يكلف من الثمر الرديء إخراج الجيد^(٢).
- ٤- القياس على ما إذا كانت صحاحاً، لم يؤخذ مريضة، فكذلك إذا كانت مراضاً، فيجب أن لا تؤخذ صحيحة^(٣).
- ٥- أنّه مال تجب فيه الزّكاة من غير اعتبار قيمته، فيجب أن يؤخذ من عينه، كسائر الأموال^(٤).
- ٦- أنّ في إيجاب كبيرة صحيحة إضراراً برب المال، وفي عدم

(١) المغني ٤/٤٣، المبدع ٢/٣٢٠

(٢) الحاوي ٣/٩٨

(٣) الروايتين والوجهين ١/٢٢٦

(٤) المغني ٤/٤٧

إيجاب شيء إضراراً بالمساكين^(١).

القول الآخر: لا يجزئ إلا ما يخرج في الصحاح الكبار.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب المالكية^(٣)، والقول القديم عند الشافعية في الصغيرة^(٤)، وقول زفر^(٥) من الحنفية^(٦).

أدلة هذا القول :

- ١- قول عمر **t**: (تُعَدُّ عليهم بالسَّخْلَةِ يحملها الراعي ولا تأخذها) أخرجه مالك في الموطأ^(٧).

(١) بدائع الصنائع ٣١/٢، المجموع ٤١٩/٥

(٢) الروايتين والوجهين ٢٢٦/١، الهداية ٦٦/١، المغني ٤٣/٤، ٤٧، شرح الزركشي ٤٠٠/٢، الإنصاف ٥٩/٣

(٣) المعونة ٣٩٦/١، التاج الإكليل ٢٦٢/٢، كفاية الطالب الرباني ٤٤٧/١، حاشية الدسوقي ٤٣٥/١

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٣٨٠/٥، المجموع ٤٢٣/٥، مغني المحتاج ٣٧٦/١

(٥) هو: زُفَر بن الهذَل بن قيس العنبري البصري، ولد سنة ١١٠هـ، وهو أحد أصحاب الإمام أبي حنيفة، قال عنه ابن معين: ثقة مأمون، توفي بالبصرة سنة ١٥٨هـ، وله من العمر ٤٨ سنة. (انظر ترجمته في: الطبقات السنية ٢٥٤/٣ - ٢٥٨، الفوائد البهية ص ٧٥-٧٧)

(٦) بدائع الصنائع ٣١/٢، الهداية ١٣٩/٢، الاختيار ١٠٩/١، الجوهرة النيرة ١٧٣/١

(٧) الموطأ (١٤٢/٢) مع المنتقى

٢- حديث سَعْرُ بن دَيْسَمٍ ^(١) وفيه: (قلت: فأَيُّ شيء تأخذان؟. قالوا: عَنَّا قًا جَذَعَةً ^(٢) أو ثَنِيَّةً ^(٣) أخرجه أبو داود والنسائي ^(٤) .

وأجيب عنه: بأنَّه على افتراض صحته فهو محمول على ما فيه كبار ^(٥) .

٣- أن الأخبار الواردة في الباب ^(٦) تقتضي إيجاب الأسنان المقدرة،

(١) هو: سَعْر- بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره راء مهملة- وهو الدَّيْلِي، واختلف في اسم أبيه فقليل سواده وقيل ديسم، ويقال: إنَّه عامري، وعده بعضهم من المخضرمين، وقال الحافظ: إنَّه يغلب على ظنه أن العامري غير الدَّيْلِي. (انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٩٣/٣)

(٢) الجذعة : من الإبل ما دخلت في السنة الخامسة ومن البقر والمعز ما دخل في الثانية ومن الضأن ماله سنة . (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢٥٠/١)

(٣) الثنية : من الإبل ما دخل في السنة السادسة ومن البقر والغنم ما دخل في الثالثة . وعلى مذهب الإمام أحمد ما دخل من المعز في الثانية . (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢٢٦/١)

(٤) أبو داود (٢٣٨/٢ ح ١٥٨١) كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة، والنسائي (٣٢/٥) كتاب الزكاة باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٧٢/٣ ح ٧٩٦)

(٥) المغني ٤٧/٤

(٦) منها ما ورد في كتاب أبي بكر الصديق لأنس بن مالك رضى الله عنهما لما وجهه إلى البحرين وفيه « فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض

=

- من غير فرق بين أن تكون الماشية صغاراً أو كباراً^(١).
- ٤ - أن الزيادة في السن لا تزيد في الواجب، فكذاك نقصانه لا ينقص به الواجب^(٢).
- ٥ - أن الزكاة موضوعة على العدل بين الفقراء وأرباب الأموال، فلما كنّا لا نأخذ من إبله إذا كانت حوامل أو لو ابن بل نكلفه الوسط، فكذاك إذا كانت كلها صغاراً أو معيبة؛ لأنّ في أخذها كذلك إضراراً بالفقراء، كما أنّ في الأخذ منها إذا كانت من الكرائم إضراراً بأرباب الأموال^(٣).

=

أنثى - ثم قال : وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة)) أخرجه البخاري (٣٧٢/٣ ح ١٤٥٤ مع الفتح) كتاب الزكاة باب زكاة الغنم. وحديث معاذ أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة)) أخرجه أبو داود (٢٣٤/٢ ح ١٥٧٦) كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة، والترمذي (٢٠/٣ ح ٦٢٣) كتاب الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر، والنسائي (٢٦/٥) كتاب الزكاة باب زكاة البقر، وابن ماجه (٥٧٦/١ ح ١٨٠٣) كتاب الزكاة باب صدقة البقر . وقال الترمذي : حديث حسن وصححه الألباني في الإرواء (٢٦٩/٣ ح ٧٩٥)

(١) بدائع الصنائع ٣١/٢، فتح العزيز مع المجموع ٣٨٠/٥

(٢) المغني ٤٧/٤

(٣) المعونة ٣٩٧/١

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يجزئ إخراج واحدة من المِراض أو الصَّغار إذا كان النَّصاب كله مِراضاً أو صِغاراً لدلالة قول أبي بكر **t** على ذلك، والله تعالى أعلم.

[١١١] المسألة الثالثة : إذا ملك نصاباً من بهيمة الأنعام، ثم باع نصفه في بعض الحول مشاعاً أو مميزاً واستدامت خلطته، فهل ينقطع حول البائع أو لا؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا ينقطع الحول، وعليه عند تمامه زكاة حصته^(١).

وجزم به في التذكرة لابن عبدوس، وقَدَّمه في الخلاصة^(٢).
وهو مذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أن الباقي لم يزل مخالطاً لمالٍ جارٍ في حول الزكاة، فيجب عليه

(١) الروايتين والوجهين ٢٣٢/١ ، الهداية ٦٧/١ ، المستوعب ٢٤٢/٣ ، المغني ٥٨/٤

، المحرر ٢١٦/١ ، الإنصاف ٧٤/٣

(٢) الإنصاف ٧٤/٣

(٣) الحاوي ١٤٦/٣ ، المهذب والمجموع ٤٤٢، ٤٣٧/٥ ، فتح العزيز مع المجموع

٤٦٠/٥ ، أسنى المطالب ٣٥١/١

- زكاته عند تمام الحول^(١).
- ٢ - أن حدوث الخلطة لا يمنع ابتداء الحول، فلا يمنع استدامته^(٢).
- ٣ - أن نصيبه الباقي لم ينفك عن النصاب طوال الحول، ففي نصفه خليط نفسه، وفي نصفه خليط غيره^(٣).

القول الآخر: أنه ينقطع الحول، ويستأنفه من حين البيع. وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول :

أن النصف المشتري قد انقطع الحول فيه، فكأنه لم يجز في حول الزكاة أصلاً، فلزم انقطاع الحول في الآخر^(٥).

وأجيب عنه: بأن حول المبيع انقطع لانتقال الملك فيه، وإلا فهذا النصف الباقي لم يزل مخالطاً لمال جارٍ في حول الزكاة^(٦).

(١) المتع ١٢١/٢ - ١٢٢، المبدع ٣٣٠/٢

(٢) المغني ٥٨/٤

(٣) الحاوي ١٤٦/٣، الروايتين والوجهين ٢٣٢/١

(٤) الروايتين والوجهين ٢٣٢/١، الهداية ٦٧/١، المغني ٥٨/٤، الفروع ٣٨٧/٢،

المبدع ٣٣٠/٢، الإنصاف ٧٤/٣

(٥) المغني ٥٨/٤، المبدع ٣٣٠/٢

(٦) المغني ٥٨/٤

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الحول لا ينقطع، وعلى البائع زكاة الباقي عند تمام الحول، لقوة ما علَّل به أصحاب هذا القول، والله تعالى أعلم.

[١١٢] المسألة الرَّابعة: إذا أفرد بعض غنمه وباعه فخلطه المشتري في

الحال بغنم الأول فهل ينقطع الحول؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الحول ينقطع^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول :

أنَّ الأفراد ينافي الاختلاط، والأفراد موجود، فوجب أن يؤثر^(٤).

القول الآخر: أنَّ الحول لا ينقطع.

(١) الهداية ٦٨/١ ، المستوعب ٢٤٣/٣ ، المغني ٥٨/٤

(٢) الهداية ٦٨/١ ، المستوعب ٢٤٣/٣ ، المغني ٥٨/٤ ، المحرر ٢١٦/١ ، المبدع

٣٣٢/٢ ، الإنصاف ٧٦/٣

(٣) المهذب والمجموع ٤٣٨/٥ ، فتح العزيز مع المجموع ٤٦٤/٥ ، فتح العزيز مع المجموع ٤٤٣ ، فتح العزيز مع المجموع ٤٦٤/٥

(٤) المغني ٥٨/٤ ، المتمتع ١٢٣/٢

وهو احتمال ذكره القاضي من الحنابلة^(١)، ووجهه عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

القياس على ما لو باعها مشاعة، وأمّا هذا الزمن اليسير فمعفو عنه^(٣).

[١١٣] المسألة الخامسة: الحكم إذا أخرج بعض الخلطاء الزكاة دون

باقيهم ودون إذنهم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن ذلك يجزئ^(٤).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: المجد في شرحه، واقتصر عليه في الفائق، وابن تيميم، وقدّمه في الرعاية^(٥).

دليل هذا القول :

أن عقد الخلطة جعل كل واحد من الخلطاء كالأذن لخليطه في الإخراج

(١) الهداية ١/٦٨، المستوعب ٣/٢٤٤، المغني ٤/٥٨، المحرر ١/٢١٦، المبدع ٢/٣٣٢،

الإنصاف ٣/٧٦

(٢) فتح العزيز مع المجموع ٥/٤٦٤، المجموع ٥/٤٤٣

(٣) المغني ٤/٥٨، المبدع ٢/٣٣٢

(٤) الفروع ٢/٤٠٥، المبدع ٢/٣٣٧، الإنصاف ٣/٨٥

(٥) مختصر ابن تيميم ل ١٣٣/ب، الفروع ٢/٤٠٥، المبدع ٢/٣٣٧، الإنصاف ٤/٨٥-٨٦

عنه^(١).

القول الآخر: أن ذلك لا يجزئ^(٢).

واختاره ابن حمدان من الحنابلة^(٣)، وقال عنه صاحب الإنصاف: هو الصواب^(٤).

دليل هذا القول :

أنه انعدمت النية، وهي شرط في صحة الأعمال^(٥).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يجزئ، لاشتراط النية في صحة الأعمال وقبولها، وهي لم توجد ها هنا، والله تعالى أعلم.

(١) المبدع ٣٣٧/٢، الإنصاف ٨٦/٣

(٢) الفروع ٤٠٥/٢ ، المبدع ٣٣٧/٢ ، الإنصاف ٨٦/٣

(٣) هو: أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب النمري الحرّاني، ولد بخرّان سنة ٦٠٣هـ، سمع من الحافظ عبد القادر الرهاوي ومن الخطيب أبي عبد الله بن تيمية ومن ابن أبي الفهم الحرّاني وغيرهم، وروى عنه: الدميّطي والبرزالي والمزي وغيرهم، ومن مصنفاته: الرعاية الصغرى والرعاية الكبرى في الفقه والوافي في أصول الفقه وصفة المفتي والمستفتي، توفي بالقاهرة سنة ٦٩٥هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٣٣١-٣٣٢، المقصد الأرشد ٩٩/١-١٠٠)

(٤) الإنصاف ٨٦/٣

(٥) الإنصاف ٨٦/٣

[١١٤] المسألة السادسة: حكم الزكاة في الطّباء^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه تجب الزكاة في الطّباء^(٢).

وحكي رواية عن الإمام أحمد^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنّها تشبه الغنم، والطبّية تسمى عنزاً^(٤).

٢ - القياس على البقر الوحشية^(٥).

القول الآخر: أنّه لا تجب الزكاة في الطّباء.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩).

(١) الطّباء: جمع طبي، وهو جنس حيوانات من ذوات الأظلاف والمجوفات القرون، وهو

الغزال. (انظر: مختار الصحاح ص ١٧٠، المعجم الوسيط ٢/٥٧٥)

(٢) التمام ١/٢٧٠، الفروع ٢/٣٧٨، المبدع ٢/٢٩١، الإنصاف ٣/٤

(٣) الفروع ٢/٣٧٨، المبدع ٢/٢٩١، الإنصاف ٣/٤

(٤) الفروع ٢/٣٧٨، الإنصاف ٣/٤

(٥) التمام ١/٢٧٠

(٦) المغني ٤/٣٥، المحرر ١/٢١٥، الفروع ٢/٣٧٨، المبدع ٢/٢٩١، الإنصاف ٣/٤

(٧) بدائع الصنائع ٢/٢٦، المختار مع الاختيار ١/١٠٥

(٨) مقدمات ابن رشد ١/٢٦٣، الذخيرة ٣/٩٤، القوانين الفقهية ص ١٠٦، شرح ابن

ناجي ١/٣٣٤، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢/٢٥٦

(٩) المهذب والمجموع ٥/٣٣٧، ٣٣٩، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٥/٣١٣، ٣١٥،

=

أدلة هذا القول:

- ١ - أن النصَّ ورد في الإبل والبقر والغنم، فوجبت الزكاة فيها، وبقي ما عداها على الأصل وهو عدم الوجوب^(١).
 - ٢ - أن اسم الغنم لا يتناولها^(٢).
 - ٣ - أنها ليست من أصل الغنم، فلا تدخل في زكاتها^(٣).
 - ٤ - أنها حيوان لا يجزئ نوعه في الهدى والأضحية، فلا تجب فيه الزكاة^(٤).
 - ٥ - أنها لا يطلب درؤها ولا نسلها، ولا تقتنى في الغالب لغير الزينة، والنماء معتبر في وجوب الزكاة^(٥).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تجب الزكاة في الظباء؛ وذلك لأن العبادات توقيفية لا بد في إثباتها من نصٍّ، ولا يوجد نصٌّ في إيجاب الزكاة في الظباء.
- وأما كونها تشبه الغنم، فهذا ليس بدليل على الوجوب، والقياس على

=

حلية العلماء ١٣/٣

(١) شرح التنبيه ٢٢٣/١

(٢) التمام ١/٢٧٠، المغني ٣٥/٤

(٣) الشرح الممتع ٥٢/٦

(٤) المغني ٣٥/٤

(٥) شرح المحرر ١١١٣/٢

البقر الوحشية قياس على أمر مختلف فيه، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: في زكاة الخارج من الأرض والائمان .

وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: الحبوب التي تجب فيها الزكاة.

المسألة الثانية: الزكاة فيما يجتنى من المباح.

المسألة الثالثة: المعتبر في تحديد النصاب الوزن أو الكيل؟.

المسألة الرابعة: ضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض في تكميل النصاب.

المسألة الخامسة: الواجب إخراجه مما سقي بمؤنة وبغيرها إذا كان أحدهما أكثر من الآخر.

المسألة السادسة: الواجب إخراجه مما سقي بمؤنة وبغيرها وجهل مقدار كل منهما.

المسألة السابعة: هل يترك الخارص لرب المال شيئاً؟.

المسألة الثامنة: تخميس الرّكاز المأخوذ من الذمي.

المسألة التاسعة: مقدار ما يباح للمرأة من الحليّ.

المسألة العاشرة: حكم الزكاة في الحليّ المحرم.

[١١٥] المسألة الأولى: الحبوب التي تجب فيها الزكاة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا زكاة فيما ليس بقوت ولا إدام^{(١)(٢)}.

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: ((إنما سنَّ رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الخمسة: في الحنطة والشعير والتَّمر والزَّبيب والذُّرة)) أخرجه ابن ماجه^(٣).
- ٢ - عن موسى بن طلحة^(٤) قال: عندنا كتاب معاذ بن جبل

(١) الإدام بالكسر والأدم بالضم: ما يؤكل مع الخبز، أي شيء كان، وهو ما يصلح الخبز. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣١/١)

(٢) المستوعب ٢٥٣/٣، المغني ١٥٦/٤، الفروع ٤٠٦/٢، شرح الزركشي ٤٧٠/٢، الإنصاف ٨٨/٣

(٣) ابن ماجه (١/٥٨٠ ح ١٨١٥) كتاب الزكاة باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال، وأخرجه الدارقطني (٩٦/٢) عن عمر t، وقال الحافظ في الدراية (١/٢٦٣ ح ٣٣٩): فيه العزرمي وهو متروك، وقال صاحب التعليق المغني: العزرمي ضعفه البخاري والنسائي وابن معين والفلاس، وقال الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص ١٤٢ ح ٣٥٨): ضعيف جداً.

(٤) هو: موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، أبو محمد المدني، روى عن: أبيه والزبير بن العوام وحكيم بن حزام وابن عمر وعثمان بن عفان وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم، وروى عنه: ابنه عمران والحكم بن عتبة وأبو مالك الأشجعي

=

t^(١) عن النبي ﷺ: ((إِنَّمَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ وَالتَّمَرِ)) أخرجہ الدارقطني والحاكم والبيهقي^(٢).

٣- عن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما حينما بعثهما الرسول ﷺ إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم ((لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والخِنْطَةِ

=

وسماك بن حرب وأبو إسحاق السبيعي، روى له الجماعة، وقال الإمام أحمد: ليس به بأس، توفي في آخر سنة ١٠٣هـ. (انظر: تهذيب الكمال ٨٢/٢٩-٨٧، سير أعلام النبلاء ٣٦٤/٤-٣٦٧)

(١) هو: معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الأنصاري الخزرجي، أسلم وهو ابن ثماني عشرة سنة، وشهد العقبة الثانية وبدراً والمشاهد كلها مع النبي ﷺ، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد أرسله إلى اليمن ليعلم الناس الدين ويدعوهم إلى الإسلام، توفي في طاعون عمواس سنة ١٨هـ، وله من العمر ٣٣ سنة، وقيل ٣٤ سنة، وقيل ٣٨ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٩٨/٢-١٠٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١٠٦/٦-١٠٧)

(٢) الدارقطني (٩٦/٢)، والحاكم (٤٠١/١) وقال: هذا حديث قد احتج بجميع رواته، ولم يخرجاه، وموسى بن طلحة تابعي كبير لم ينكر أن يدرك أيام معاذ t. وقال الذهبي: على شرطهما، والبيهقي (١٢٨/٤-١٢٩)، وقوى الحديث الألباني في الإرواء (٢٧٧/٣ ح ٨٠١)

والزَّيْب والتَّمَر) أخرجه الدارقطني والحاكم^(١).

وجه الدلالة من الأحاديث: أن النبي ﷺ نصَّ على هذه الأصناف، وهي جامعة لصفتي القوت والأدم، وما عداها لا نصَّ فيه، ولا هو في معنى المنصوص عليه، فيبقى على النفي الأصلي^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: لا زكاة إلا فيما يكال ويدَّخر من الحبوب.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٤).

أدلة هذا القول:

١- حديث أبي سعيد الخدري **t** قال: قال رسول الله ﷺ :

(١) الدارقطني (٩٨/٢)، والحاكم (٤٠١/١) وقال: إسناده صحيح. ووافقه الذهبي، وقال

في مجمع الزوائد (٧٥/٣): رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. وقواه

الألباني في الإرواء (٢٧٧/٣-٢٧٩-٢٨٠ ح ٨٠١)

(٢) المغني ٤/١٥٦، الممتع ٢/١٣٢

(٣) الهداية ١/٩٦، المستوعب ٣/٢٤٩، المغني ٤/١٥٥، مجموع فتاوى شيخ

الإسلام ٢٥/٢٠، الفروع ٢/٤٠٦، الإنصاف ٣/٨٦

(٤) الإنصاف ٣/٨٦

((ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة))
أخرجه مسلم^(١).

وجه الدلالة: دلّ الحديث بمفهومه على انتفاء الزكاة مما لا توسيق فيه، وهو مكيال، ففيما هو مكيل يبقى على عموم وجوب الزكاة^(٢).
٢ - أن غير المدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع فيه مآلاً^(٣).
٣ - أن جميع ما اتفق على زكاته مدّخر^(٤).

القول الثالث: لا زكاة إلا في الحبوب المقتاتة المدخرة.

وهو المذهب عند المالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١ - يستدل للادخار بما استدل به أصحاب القول الثاني.
- ٢ - أن الأقوات تعظم منفعتها، فهي كالأنعام في الماشية^(٧).

(١) مسلم (٥٢/٧) مع النووي) كتاب الزكاة

(٢) المغني ٤/١٥٨

(٣) شرح الزركشي ٢/٤٦٩، المبدع ٢/٣٣٩

(٤) الكافي لابن قدامة ١/٣٩٧

(٥) المعونة ١/٤١١، الكافي ص ١٠٢، القوانين الفقهية ص ١٠٥، مواهب الجليل ٢/٢٨٠

(٦) الأم ٢/٣٧، المهذب والمجموع ٥/٤٩٢، ٤٩٦-٤٩٧، فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٦١،

مغني المحتاج ١/٣٨١

(٧) المهذب مع المجموع ٥/٤٩٣

٣- أن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها، فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات^(١).

القول الرابع: تجب الزكاة فيما قُصدَ به نماء الأرض وتُسْتَعْلَ به الأرض عادة.

وهو المذهب عند الحنفية^(٢).

دليل هذا القول:

أن سبب وجوب الزكاة هو الأرض النامية بالخارج^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الزكاة إنما تجب في الحبوب المقتاتة المدخرة؛ لأن الزكاة مشروعة مواساة للفقراء والمحتاجين، ولا تكون المواساة إلا بما يكون لهم فيه نفع، وهو الحبوب المقتاتة المدخرة، والله تعالى أعلم.

[١١٦] المسألة الثانية: الزكاة فيما يجتنى من المباح^(٤).

(١) مغني المحتاج ١/٣٨١

(٢) بدائع الصنائع ٢/٥٨، الكفاية مع فتح القدير ٢/١٨٦، الباب ١/١٥٠

(٣) بدائع الصنائع ٢/٥٨، فتح القدير ٢/١٨٩

(٤) المباح: هو الذي يخرج في الفلاة مما يخرج الله تعالى ولا يملك إلا بأخذه، كالخشيش وشعير الجبل. (انظر: الشرح الممتع ٦/٧٩)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا تجب الزكاة فيما يجتنى من المباح^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣)، وقول أبي يوسف من الحنفية^(٤).

دليل هذا القول:

أن الشيء إنما يملك بحيازته، وأخذ الزكاة إنما يجب يبدو الصلاح في الحبوب والثمار، وهي في حالة وجوب أخذ الزكاة منها ليست ملكاً لأحد، فلا تجب فيها الزكاة لعدم وجود المالك^(٥).

القول الآخر: أنه تجب الزكاة فيما يجتنى من المباح.

وهو قول القاضي وأبي الخطاب من الحنابلة إذا نبت في أرضه^(٦)، ومذهب الحنفية إذا حماه الإمام^(٧).

(١) المستوعب ٢٥٣/٣، المغني ١٥٩/٤، الفروع ٤١٠/٢، شرح الزركشي ٤٧١/٢،

الإنصاف ٩٩/٣

(٢) المغني ١٥٩/٤، الفروع ٤١٠/٢، المبدع ٣٤٥/٢، الإنصاف ٩٩/٣

(٣) روضة الطالبين ٩٦/٢، مغني المحتاج ٣٨٢/١

(٤) الهداية مع فتح القدير ١٩٣/٢، حاشية ابن عابدين ٣٢٥/٢

(٥) المغني ١٥٩/٤، مغني المحتاج ٣٨٢/١، حاشية ابن عابدين ٣٢٥/٢

(٦) الفروع ٤١٠/٢، المبدع ٣٤٥/٢، الإنصاف ٩٩/٣

(٧) الهداية مع فتح القدير ١٩٣/٢، حاشية ابن عابدين ٣٢٥/٢

أدلة هذا القول:

- ١ - أن ما نبت في أرضه يكون ملكاً له، فتجب عليه زكاته^(١).
 - ٢ - أن سبب وجوب الزكاة هو الأرض التامة، وقد حصل النماء، فتجب الزكاة^(٢).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تجب الزكاة فيما يجتنى من المباح؛ لأنه لا مالك له فنوجب عليه الزكاة، ومن شروط الزكاة الملك التام، وهو غير متحقق هنا، والله تعالى أعلم.

[١١٧] المسألة الثالثة: المعتبر في تحديد النصاب الوزن أو الكيل؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن المعتبر أبعد الأمرين في الكيل والوزن^(٣).

دليل هذا القول:

لعله من باب الاحتياط للفقراء.

(١) المغني ٤/١٥٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٣٢٥

(٣) الفروع ٢/٤١٢، المبدع ٢/٣٤٣، الإنصاف ٣/٩٣

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: أن المعتبر الكيل.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والصحيح عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

حديث أبي سعيد الخدري **t** قال: قال رسول الله **ﷺ**: ((ليس فيما دون خمسة أوسق^(٤) صدقة)) متفق عليه^(٥).

وجه الدلالة: أن الأوساق مكيلة، والتقدير بالكيل يدل على صحة إناطة

(١) المغني ٤/١٦٨، الفروع ٢/٤١٢، المبدع ٢/٣٤٣، الإنصاف ٣/٩٣

(٢) المعونة ١/٤١٥، حاشية الدسوقي ١/٤٤٧

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٦٦، المجموع ٥/٤٥٨، مغني المحتاج ١/٣٨٣

(٤) الوسق: بفتح الواو الحِمل، وقيل هو ضم الشيء إلى الشيء، وهو ستون صاعاً، ومقداره بالجرام = ١٦٠، ١٢٢ كيلو جرام، وعليه فالخمس أوسق تساوي ٣٠٠ صاع أي ٣٦٦٤٨ كيلو جرام. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٥/١٨٥، مختار الصحاح ص ٣٠٠، المقادير الشرعية والأحكام المتعلقة بها ص ٢٣٠)

(٥) البخاري (٣/٣٦٣ ح ١٤٤٧ مع الفتح) كتاب الزكاة باب زكاة الورق، ومسلم (٧/٥٠) مع النووي) كتاب الزكاة.

الحكم به^(١).

القول الثالث: أن المعتبر الوزن.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ووجه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أن الكيل معتبر بالوزن عند العلماء، وهو أثبت^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن المعتبر في تحديد النصاب هو الكيل؛ لأنه الأمر الذي جاءت به السنة، ولكن إن قُدِّرَ بالوزن فهو أضبط ليكون المقدار ثابتاً في كل وقت ومكان فلا يحصل اختلاف بين المسلمين، وخاصة أن تقدير الكيل بالوزن معتبر عند العلماء من السابق، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٤/١٦٨، حاشية الروض المربع ٣/٢١٧

(٢) الفروع ٢/٤١٢، الإنصاف ٣/٩٣

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٦٦، المجموع ٥/٥٨٨

(٤) المغني ٤/١٦٨، الشرح الممتع ٦/٧٦

[١١٨] المسألة الرابعة: ضم زرع العام الواحد^(١) بعضه إلى بعض في تكميل النصاب.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يضم صيفي إلى شتوي^(٢).
وهو قول عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - القياس على حملي شجرة واحدة، فلا يضم إلى بعضه البعض، فكذا زرع العام الواحد^(٤).
- ٢ - أن أكثر العام المراد هو فصلان، وهو لا يتحقق في ضم الصيفي إلى الشتوي، فلا يعتبر الزرعان زرع عام واحد^(٥).

القول الآخر: أنه يضم.

(١) المراد بالعام الواحد في المسألة ليس هو العام الذي يحوي إثني عشر شهراً، بل المراد وقت استغلال المغل من العام عرفاً، وأكثره عادة ستة أشهر بقدر فصلين.

(انظر: المبدع ٢/٣٤٤، الإنصاف ٣/٩٦)

(٢) الإنصاف ٣/٩٦

(٣) الوسيط ٢/٤٦٣، المجموع ٥/٥٢٠

(٤) الوسيط ٢/٤٦٣

(٥) المبدع ٢/٣٤٤، الإنصاف ٣/٩٦

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أن الجميع زرع عام واحد فضم بعضه إلى بعض، كما لو تقارب زرعه وإدراكه^(٤).
- ٢ - أنه بحدوث الزرعين في عام واحد يُعدّان كفائدتين جمعهما ملك وحول، فيضمان إلى بعضهما^(٥).

[١١٩] المسألة الخامسة: الواجب إخراجه مما سقي بمؤنة وبغيرها، إذا كان أحدهما أكثر من الآخر.
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يؤخذ بالقسط^(٦).

-
- (١) المستوعب ٢٦٠/٣، المغني ٢٠٧/٤، الفروع ٤١٦/٢، الإنصاف ٩٥/٣
 - (٢) مقدمات ابن رشد ٢٢٦/١، الشرح الكبير ٤٤٩/١، جواهر الإكليل ١٧٥/١، واشتروا للضم أن يزرع الثاني قبل استحقاق حصاد الأول، وأن يبقى من الحب الأول ما يكمل نصاب الثاني.
 - (٣) الحاوي ٢٤٧/٣، المجموع ٥١٩/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣٨٤/١، واشتروا للضم أن يقع الحصاد في سنة واحدة.
 - (٤) المغني ٢٠٧/٤
 - (٥) الشرح الكبير ٤٥٠/١
 - (٦) الهداية ٧٠/١، المستوعب ٢٥٨/٣، المغني ١٦٦/٤، الفروع ٤٢١/٢،
- =

وهو قول عند المالكية^(١)، والأظهر عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: ((فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً^(٣) العشر، وما سقي بالنضح^(٤) نصف العشر)) أخرجه البخاري^(٥).

وجه الدلالة:

الأول: أن النبي ﷺ أوجب العشر فيما سقته السماء، ونصف العشر

=

المبدع ٣٤٧/٢، الإنصاف ١٠٠/٣، وكيفية إخراج الزكاة بالقسط يتضح بالمثل التالي: إذا سقي بماء السماء ثلثا السقي والنضح ثلث السقي فإنه يجب على هذا القول خمسة أسداس العشر. (انظر: المجموع ٤٦٣/٥)

- (١) المعونة ٤١٨/١، القوانين الفقهية ص ١٠٥، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢٨٢/٢
(٢) الحاوي ٢٥١/٣، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٥٧٨/٥، المذهب والمجموع ٤٦١/٥ - ٤٦٣، مغني المحتاج ٣٨٥/١

(٣) العثري: هو الذي يشرب بعروقه من ماء المطر المتجمع في حفيرة. (انظر: النهاية في غريب الحديث ١٨٢/٣)

(٤) أي بالدوالي وهي الدواليب التي تديرها الأبقار والإبل، والنواضح هي الإبل التي يستقى عليها. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٦٩/٥، المطالع على أبواب المقنع ص ١٣١-١٣٢)

(٥) البخاري (٤٠٧/٣) ح ٤٨٣ مع الفتح كتاب الزكاة باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري.

فيما سقته النواضح، فوجب أن يعلّق كل واحد من الحكمين على ما علقه عليه النبي ﷺ^(١).

والثاني: أن الحديث عام، ولم يفصل إن كان السقي بالتساوي أو لا؟^(٢).

٢ - أنه زرع سقي سقياً له تأثير في الزكاة، فكان المأخوذ منه معتبراً بسقيه^(٣).

٣ - أنهما لو كانا نصفين أخذ بالحصّة، فكذلك إذا كان أحدهما أكثر^(٤).

القول الآخر: أنه يعتبر الأغلب.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، وقول عند الشافعية^(٨).

(١) الحاوي ٢٥١/٣

(٢) المعونة ٤١٨/١

(٣) المعونة ٤١٨/١

(٤) المذهب مع المجموع ٤٦١/٥، المغني ١٦٦/٤

(٥) المستوعب ٢٥٨/٣، المغني ١٦٦/٤، الفروع ٤٢١/٢، المبدع ٣٤٧/٢، الإنصاف ١٠٠/٣

(٦) بدائع الصنائع ٦٢/٢، الهداية مع فتح القدير ١٩٠/٢، البحر الرائق ٤١٦/٢، حاشية

ابن عابدين ٣٢٨/٢

(٧) الكافي ص ١٠٣، الذخيرة ٨٣/٣، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٢٨٢/٢

(٨) الحاوي ٢٥٠/٣، الوجيز مع فتح العزيز مع المجموع ٥٧٨/٥، المذهب

أدلة هذا القول:

- ١- أن اعتبار مقدار السقي وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقية يشق ويتعذر، فكان الحكم للأغلب منهما، كالسَّوْم^(١) في الماشية^(٢).
 - ٢- أن الأمرين اجتماعاً ولأحدهما قوة بالغلبة، فكان الحكم له^(٣).
 - ٣- أن غالب الأصول أن الأقل تابع للأكثر، كالضأن والمعز إذا اجتماعاً في الزكاة^(٤).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يعتبر الأغلب؛ لقوة ما علل به أصحاب هذا القول، ولأنه الأحوط، والله تعالى أعلم.

[١٢٠] المسألة السادسة: الواجب إخراجه مما سقي بمؤنة وبغيرها وجهل مقدار كل منهما.

=

والمجموع ٤٦١/٥ - ٤٦٣، مغني المحتاج ٣٨٥/١

(١) السَّوْم: هو الرعي والسائمة هي الراعية. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ١٢٢)

(٢) المغني ١٦٦/٤

(٣) المهذب مع المجموع ٤١٦/٥

(٤) المعونة ٤١٨/١

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجعل منه بكلفة المتيقن، والباقي سيحاً^(١)، ويؤخذ بالقسط^(٢).

دليل هذا القول:

أن فيه نضحاً بيقين وله وضعه، وجهالة مقداره لا يسقطه؛ لأنه ضرر في حق المالك، فيعتبر قدره بالممكن، كما لو كان فيه من النضح مقدار يعلم أنه أكثر من السدس مثلاً فيكون السدس متيقناً فيجعل السدس نضحاً والباقي سيحاً ويؤخذ بحساب ذلك^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: أنه يجب العشر.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول:

(١) السيح: المراد به الماء الجاري على وجه الأرض. (انظر: طلبه الطلبة ص ٤٠، المصباح المنير ٢٩٩/١)

(٢) المحرر ١/٢٢٠، الفروع ٢/٤٢١، المبدع ٢/٣٤٧، الإنصاف ٣/١٠٠

(٣) شرح المحرر ص ١١٨٧-١١٨٨

(٤) المستوعب ٣/٢٥٨، المغني ٤/١٦٦، الفروع ٢/٤٢١، المبدع ٢/٣٤٧، الإنصاف ٣/١٠٠

- ١ - أنه يحتمل أنه سقي أكثر السنة بغير كلفة، فيجب العشر،
ويحتمل أنه سقي أقل، فيجب نصف العشر، فوجب العشر؛
لأنه خروج من عهدة الواجب بيقين^(١).
- ٢ - أن الأصل وجوب العشر كاملاً، وإنما يسقط بوجود الكلفة،
فما لم يتحقق المسقط يبقى على الأصل^(٢).
- ٣ - أن الأصل عدم الكلفة في الأكثر، فلا يثبت وجودها مع
الشك^(٣).

القول الثالث: يجعل متساويين ويجب ثلاثة أرباع العشر.

وهو مذهب المالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

أنه ليس أحدهما بأولى من الآخر، فوجب التسوية بينهما، كالدار في يد
اثنين^(٦).

(١) المتع ١٤٢/٢

(٢) المغني ١٦٦/٤، المبدع ٣٤٧/٢

(٣) المغني ١٦٦/٤

(٤) الذخيرة ٢٨٣/٣

(٥) المهذب والمجموع ٤٦١/٥، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٥٧٨/٥، ٥٨٠،

مغني المحتاج ٣٨٦/١

(٦) المهذب مع المجموع ٤٦١/٥

القول الرابع: أنّه يجب نصف العشر.

وهو وجه عند الشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنّه اليقين، والأصل براءة الذمة عن الزيادة^(٢).

[١٢١] المسألة السابعة: هل يترك الخارص^(٣) لرب المال شيئاً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يترك إذا زادت الثمار عن النّصاب^(٤).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال له: بأن المتروك لا يكمل به النّصاب^(٥)، فإذا لم تزد الثمار عن النّصاب وترك منها شيء لرب المال أدى ذلك إلى ضياع حق

(١) فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٨٠، المجموع ٥/٤٦٤، مغني المحتاج ١/٣٨٦

(٢) فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٨٠، مغني المحتاج ١/٣٨٦

(٣) الخارص: هو الذي يقوم بالحرص، وهو الخزر والتقدير للثمار. (انظر: المطلاع على أبواب المقنع ص ١٣٢)

(٤) الفروع ٢/٤٣٣، المبدع ٢/٣٥١، الإنصاف ٣/١١٠

(٥) القول بأنّ القدر المتروك لا يكمل به النّصاب. هو المذهب عند الحنابلة. (انظر: الإنصاف ٣/١١٠)

الفقراء، فيحتاج لحفظ حقهم.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أن الخارص يترك لرب المال شيئاً من الخرص.
وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، ورواية عن الإمام مالك^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١- حديث سهل بن أبي حثمة ^(٤) قال: أمرنا رسول الله ﷺ

(١) الهداية ٧١/١، المغني ٤/١٧٧، الفروع ٢/٤٣٣، المبدع ٢/٣٥١، الإنصاف ٣/١١٠، ويترك عندهم الربع أو الثلث.

(٢) الكافي ص ١٠١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢/٢٨٩

(٣) الحاوي ٣/٢٢٢، فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٨٥، المجموع ٥/٤٧٩، مغني المحتاج ١/٣٨٧، وعليه يترك ثمر نخلة أو نخلات لرب المال.

(٤) هو: سهل بن أبي حثمة، واسم أبي حثمة: عبدالله بن ساعدة، وقيل: عامر بن ساعدة بن عامر الأنصاري الأوسي، روى عن النبي ﷺ خمسة وعشرين حديثاً، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن ثمانين سنين. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٣٧، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/١٣٨)

قال: ((إذا خرصتم فخذوا^(١) ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو
تخذوا الثلث فدعوا الربع)) أخرجه أبو داود والترمذي
والنسائي^(٢).

وأجيب عن الاستدلال بالحديث: بأن المراد هو ترك البعض لرب
المال عند أخذ الزكاة ليفرقه بنفسه على أقاربه وجيرانه، أي أنه لا
يؤخذ بدفع جميع ما خرص عليه أولاً^(٣).

٢- أن أصحاب الثمار يحتاجون إلى الأكل منها هم وأضيافهم،
ويطعمون جيرانهم، ويكون في الثمار الساقطة، وينتابها
الطير، وتأكل منها المارة، فلو استوفى الكلّ منهم لأضرّ
بهم، والقاعدة: أن الضرر يزال^(٤).

القول الثالث: أنه لا يترك شيئاً مطلقاً.

(١) الجذّ: هو القطع. ويقال بالبدال والذال. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ١٣٢)
(٢) أبو داود (٢/٢٥٩ ح ١٦٠٥) كتاب الزكاة باب في الخرص، والترمذي
(٣٥/٣ ح ٦٤٣) كتاب الزكاة باب ما جاء في الخرص، والنسائي (٤٢/٥) كتاب
الزكاة باب كم يترك الخارص، والإمام أحمد ٤٤٨/٣، وابن الجارود ص ١٢٩-١٣٠،
وصححه ابن خزيمة ٤/٤٢، وابن حبان ٥/١١٨-١١٩ مع الإحسان.

(٣) فتح العزيز مع المجموع ٥/٥٨٦، مغني المحتاج ١/٣٨٧

(٤) المغني ٤/١٧٧، المبدع ٢/٣٥١

وهو المشهور عند المالكية^(١)، والمذهب عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

عموم الأدلة المقتضية لوجوب العشر أو نصفه من غير استثناء^(٣)،
كحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري^(٤).
التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ الخارص يترك لرب المال شيئاً
ومقدار المتروك الثلث أو الربع كما في حديث سهل **t**، والله تعالى
أعلم.

[١٢٢] المسألة الثامنة: تخميس الرّكاز^(٥) المأخوذ من الذمي.

- (١) المدونة ٢٨٤/١، الكافي ص ١٠١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢٨٩/٢
- (٢) الحاوي ٢٢٢/٣، فتح العزيز مع المجموع ٥٨٥/٥، المجموع ٤٧٩/٥، مغني المحتاج ٣٨٧/١
- (٣) مغني المحتاج ٣٨٧/١
- (٤) سبق تخريجه ص (٣٢٥)
- (٥) الرّكاز: في اللغة: الرّاء والكاف والزاء أصل يدلّ على إثبات شيء في شيء يذهب سُقلاً، ويقال: أركزه يركزه ركزاً إذا دفنه. (انظر: معجم مقاييس اللغة ٤٣٣/٢، لسان العرب ٣٥٦/٥)
- وعند الفقهاء: هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم يتكلف فيه بنفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة. (انظر: الموطأ ١٠٦/٢ مع المنتقى).

=

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يُخمس، ويؤخذ لبيت مال المسلمين^(١).

دليل هذا القول:

لعله يستدل له بالقياس على منع شفيعته على المسلم؛ لأن الجميع يقتضي التملك لما يخص المسلمين^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: أنه يُخمس عليه، فيؤخذ خمسه والباقي له.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، وقول ضعيف عند

=

واختلف العلماء في الخمس المأخوذ من الرّكاز هل هو زكاة أو فيء؟. فالمذهب عند الحنابلة والحنفية والمالكية أنه فيء، والأصح عند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد أنه زكاة. (انظر: الذخيرة ٧١/٣، المجموع ٧٦/٦، الإنصاف ١٢٤/٣، الدر المختار ٣١٨/٢)

(١) الفروع ٤٩٠/٢، الإنصاف ١٢٤/٣

(٢) أحكام أهل الذمة ٧٠٩/٢

(٣) المغني ٢٣٧/٤، بلغة الساغب ص ١٢٠، الفروع ٤٩٢/٢، المبدع ٣٦١/٢،

الإنصاف ١٢٤/٣

(٤) بدائع الصنائع ٦٥/٢، البحر الرائق ٤٠٨/٢، الدر المختار ٣٢٣/٢

(٥) الذخيرة ٧١/٣، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣٣٩/٢، شرح زروق ٣٣٣/١

الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

١ - حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **r** قال: ((وفي الرّكاز الخمس)) متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة: أن الحديث دلّ بعمومه على وجوب الخمس في كل ركاز يوجد، وبمفهومه على أن باقيه لواجه من كان^(٣).

٢ - أنه اكتساب مال، فكان لمكتسبه إن كان حراً، كالإحتشاش والاصطياد^(٤).

٣ - أنه مال كافر مظهر عليه، فكان فيه الخمس على من وجدته، وباقيه لواجه كالغنيمة^(٥).

القول الثالث: أنه لا يُخمس، ويكون المال له.

(١) الوسيط ٤٩٦/٢، المجموع ٩١/٦-٩٢

(٢) البخاري (٣/٤٢٦ ح ١٤٩٩ مع الفتح) كتاب الزكاة باب في الرّكاز الخمس، ومسلم (١١/٢٢٥ مع النووي) كتاب الحدود باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار.

(٣) المغني ٤/٢٣٧

(٤) المغني ٤/٢٣٨

(٥) المغني ٤/٢٣٨، المبدع ٢/٣٦١

وهو المذهب عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه ليس من أهل الزكاة، فلا يُخمس عليه؛ لأنَّ الخمس إنما يجب على أهل الزكاة^(٢).
 - ٢ - أنه من أهل الاكتساب فما اكتسبه فهو له^(٣).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الرُّكاز يُخمس على من وجده ويكون باقيه له، ولو كان واجده ذمياً، لعموم حديث أبي هريرة **t** ولا يخص له بأن يكون واجده مسلماً، والله تعالى أعلم.

[١٢٣] المسألة التاسعة: مقدار ما يباح للمرأة من الحلي.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الحليَّ إنْ بلغ ألف مثقال^(٤) فإنه يحرم على المرأة^(٥).

(١) الوسيط ٤٩٦/٢، فتح العزيز مع المجموع ١٠٩/٦، المجموع ٩١/٦، ١٠٢.

(٢) المهذب مع المجموع ٩١/٦، الوجيز مع فتح العزيز مع المجموع ١٠٩/٦.

(٣) المجموع ٩٢/٦.

(٤) قال المرداوي في الإنصاف ١٣١/٣: المثقال وزن درهم وثلاثة أسباع درهم.

(٥) الهداية ٧٢/١، المستوعب ٢٨٨/٣، المغني ٢٢٢/٤، الفروع ٤٧٧/٢،

المبدع ٣٧٥/٢، الإنصاف ١٥٠/٣.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

دليل هذا القول:

أنّه يخرج إلى السّرّف والخيلاء، ولا يحتاج إليه في الاستعمال^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنّه يباح الحُلّي للمرأة وإن كثر.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥).

دليل هذا القول:

أنّ الشرع أباح التحليّ مطلقاً من غير تقييد، فلا يجوز تقييده بالرأي والتحكم^(٦).

القول الثالث: يحرم من الحُلّي على النساء ما كان فيه سرف ظاهر.

(١) الإنصاف ١٥٠/٣

(٢) المغني ٢٢٢/٤، المبدع ٣٧٥/٢

(٣) الهداية ٧٢/١، المغني ٢٢٢/٤، المبدع ٣٧٥/٢، الإنصاف ١٥٠/٣

(٤) الكتاب واللباب ١٥٨/٤

(٥) القوانين الفقهية ص ١٠٢

(٦) المغني ٢٢٢/٤، المبدع ٣٧٥/٢

وهو الأصح عند الشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنّ المباح ما يتزين به، ولا زينة في مثل ذلك، بل تنفر منه النفس لاستيشاعه^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه يباح للنساء من الذهب ما قل أو كثر مما جرت العادة بلبسه ما لم يخرج إلى حدّ الإسراف^(٣)؛ لأنّ الشارع أباح لهن لبس الذهب مطلقاً ولم يقيد ذلك بمقدار معين، وأمّا إذا بلغ حدّ الإسراف فيكون داخلاً في النّهي عن الإسراف، والله تعالى أعلم.

[١٢٤] المسألة العاشرة: حكم الزكاة في الحلّي المحرم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه تجب الزكاة في الحلّي المحرم^(٤).

(١) المجموع ٤٠/٦، كفاية الأخيار ص ٢٨٨، مغني المحتاج ٣٩٣/١، ومثلوا لذلك بالخلخال

الذي يبلغ وزنه مائتي دينار.

(٢) مغني المحتاج ٣٩٣/١

(٣) الشرح الممتع ١٢٧/٦

(٤) الهداية ٧٢/١-٧٣، المستوعب ٢٨٩/٣، المغني ٢٢٢/٤، المبدع ٣٧٥/٢،

الإنصاف ١٥٠/٣

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).
وذكر النووي: أنَّ الشافعي والأصحاب نقلوا إجماع المسلمين على ذلك^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه فعل محرم، فلم يخرج به عن أصله، وأصله فيه الزكاة فكذلك هذا^(٦).
- ٢ - أنَّه عُدلَ به عن أصله بفعل غير مباح، فسقط حكمه، وبقي على حكم الأصل^(٧).

-
- (١) الأحكام السلطانية للقاضي ص ١٢٦، المستوعب ٢٨٩/٣، المغني ٢٢٤/٤، الفروع ٤٦٤/٢، المبدع ٣٧٠/٢، الإنصاف ١٣٩/٣
 - (٢) المبسوط ١٩٢/٢، فتح القدير ١٦٣/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢٩٨/٢
 - (٣) القوانين الفقهية ص ١٠٢، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١٧٩/١، الشرح الصغير ٢١٨/١
 - (٤) مختصر المزني ١٤٥/٨، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٣، المذهب والمجموع ٣٥٠/٦، المنهاج ومغني المحتاج ٣٩٠/١، كفاية الأختار ص ٢٨٩
 - (٥) المجموع ٣٥٠/٦، وحكى الإجماع أيضاً صاحب مغني المحتاج ٣٩٣/١
 - (٦) المتمتع ١٦٧/٢، المبدع ٣٧٠/٢
 - (٧) المذهب مع المجموع ٣٢/٦

المبحث الثالث: في إخراج الزكاة

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى : إذا ادعى الشخص ما يمنع وجوب الزكاة فهل يقبل قوله؟.

المسألة الثانية: إذا حال الحول على النصاب الذي اشتراه فوجد فيه عيباً فرده، فعلى من الزكاة؟.

المسألة الثالثة : إذا دفع زكاته للإمام طائعاً ونواها الإمام دونه فهل تجزيء؟.

المسألة الرابعة : إذا نقلت الزكاة إلى بلد تقصر إليه الصلاة فهل تجزيء؟.

المسألة الخامسة: المعتبر في إخراج زكاة التقدين من أحدهما.

المسألة السادسة: مقدار الفرق بالرطل العراقي.

المسألة السابعة: إذا دفع زكاته معجلة إلى مستحقها ثم تغير حال رب المال، فهل يرجع على الفقير بها؟.

المسألة الثامنة: إذا نذر أن يتصدق بشيء معين فحال عليه الحول عنده، فهل تجب عليه زكاته؟.

المسألة التاسعة: ما يجوز إخراجه في زكاة الفطر عند عدم الأصناف المنصوص عليها.

[١٢٥] المسألة الأولى : إذا ادعى الشخص ما يمنع وجوب الزكاة فهل يقبل قوله^(١)؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يقبل قوله مع يمينه^(٢).
وهو مذهب الحنفية^(٣)، ووجه للشافعية إذا خالف قوله الظاهر^(٤).
أدلة هذا القول :

- ١ - أنه منكر لوجوب الزكاة عليه، واليمين على من أنكر^(٥).
- ٢ - أنها عبادة خالصة لله تعالى، وهو أمين، والقول قول الأمين مع يمينه^(٦).
- ٣ - أنه يدعي خلاف الظاهر^(٧).

القول الآخر: يقبل قوله بغير يمين.

(١) مثل: أن يدعي نقصان الحول أو نقصان النصاب أو انتقاله عنه في بعض الحول.
انظر: المبدع ٤٠٢/٢

(٢) المبدع ٤٠٢/٢، الإنصاف ١٩٠/٣

(٣) المبسوط ٢٠٠/٢، المختار ١١٦/١، الدر المختار ٣١١/٢

(٤) المهذب والمجموع ١٧٢/٦، ١٧٤

(٥) المبسوط ٢٠٠/٢، حاشية ابن عابدين ٣١١/٢

(٦) الاختيار ١١٦/١

(٧) المهذب مع المجموع ١٧٢/٦

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢)، وقول أبي يوسف من الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنها عبادة مستأمن عليها، فالقول قول من تجب عليه بلا يمين، كالصلاة والكفارات^(٤).
 - وأجيب عنه: بأن في الزكاة له مكذب وهو الساعي، بخلاف الصلاة والكفارة فلا مكذب له حتى يستدعي أن يحلف^(٥).
 - ٢ - أن الأصل براءة الذمة، ولا معارض له^(٦).
 - ٣ - أن الزكاة مبنية على الإرفاق، فإذا أوجبنا اليمين ولو مع مخالفة الظاهر فقد خرجت عن باب الرقق^(٧).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يقبل قوله بغير يمين ما لم يتهم؛ لأن

(١) المستوعب ٣/٣٣٢، المغني ٤/٧٩، المبدع ٢/٤٠٢، الإنصاف ٣/١٩٠

(٢) المهذب والمجموع ٦/١٧٤، ١٧٢. وهو المذهب عندهم فيما إذا لم يخالف قوله

الظاهر والأصح فيما إذا خالف قوله الظاهر، ويستحب تحليفه في هذه الحالة.

(٣) الاختيار ١/١١٦

(٤) المغني ٤/٧٩، المبدع ٢/٤٠٢

(٥) الاختيار ١/١١٦

(٦) المتمتع ٢/١٩٧، المجموع ٦/١٧٤

(٧) المهذب ٦/١٧٢

الأصل براءة الذمة، فلا ينتقل عنه إلا بقرينة، وما لم توجد تهمة فلا ينتقل عن الأصل، والله تعالى أعلم.

[١٢٦] المسألة الثانية: إذا حال الحول على النصاب الذي اشتراه

فوجد فيه عيباً فردّه، فعلى من الزكاة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الزكاة تجب على المشتري^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول:

أن وجوب الزكاة قد استقر عليه بمضي الحول^(٣).

القول الآخر: أن الزكاة تجب على البائع.

وهو المذهب عند المالكية^(٤).

(١) الفروع ٣٢٩/٢، الإنصاف ٣٥/٣، في عود الضمير في كلام ابن حامد غموض، إلا

أن الكلام بعده يظهر منه أن الضمير يعود على المشتري.

(٢) المغني ١٣٨/٤، الفروع ٣٢٩/٢، الإنصاف ٣٥/٣، كشف القناع ٢٠٧/٢

(٣) كشف القناع ٢٠٧/٢

(٤) التاج والإكليل ومواهب الجليل ٢٦٤/٢، شرح الخرشني وحاشية العدوي ١٥٤/٢،

جواهر الإكليل ١٦٩/١

دليل هذا القول:

أنَّ الرد بالعيب نقض للبيع، فكأنَّها كانت باقية عنده لم تخرج من ملكه^(١).

[١٢٧] المسألة الثالثة : إذا دفع زكاته للإمام طائعاً ونواها الإمام دونه، فهل تجزئ ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تجزئ^(٢).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٣).
وهو وجه عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١- أنَّ أخذ الإمام بمنزلة القَسَم بين الشركاء، فلم يحتج إلى نيَّة^(٥).

وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فالقسمة ليست عبادة فلا تعتبر

(١) جواهر الإكليل ١٦٩/١

(٢) المستوعب ٣/٣٣٤، الإنصاف ٣/١٩٦.

(٣) المغني ٤/٩٠، الإنصاف ٣/١٩٦

(٤) المهذب والمجموع ٦/١٧٩، ١٨٤، مغني المحتاج ١/٤١٥

(٥) المغني ٤/٩٠

لها نية، بخلاف الزكاة^(١).

٢ - أن الإمام لا يدفع إليه إلا الفرض، فاكتمني بهذا الظاهر عن النية^(٢).

القول الآخر: أنها لا تجزئ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والأصح عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه لم ينو الزكاة، وهي واجبة بالاتفاق، فلا تجزئه^(٦).
- ٢ - أن الإمام إنما يقبض نيابة عن المساكين، ولو دفع المالك الزكاة إلى المساكين بلا نية لم يجزئه، فكذا إذا دفع إلى نائبهم^(٧).

(١) المغني ٩١/٤

(٢) المجموع ١٨٤/٦

(٣) الهداية ٧٧/١ ، المستوعب ٣٣٤/٣ ، المغني ٩٠/٤ ، الإنصاف ١٩٦/٣

(٤) بدائع الصنائع ٤٠/٢ - ٤١ ، البحر الرائق ٣٦٨/٢ - ٣٧٠ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢٦٨/٢ . وهذا مفهوم كلامهم والله أعلم .

(٥) المهذب والمجموع ١٨٤/٦ ، ١٧٩ ، مغني المحتاج ٤١٥/١ ، أسنى المطالب ٣٥٩/١

(٦) المجموع ١٨٤/٦

(٧) المجموع ١٨٤/٦

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا تجزئ الزَّكاة إذا دفعها من وجبت عليه للإمام طائعاً ولم ينوها ولو نواها الإمام عنه؛ لأنَّ شرطي قبول العمل : الإخلاص لله عزَّ وجلَّ ومتابعة الرسول ﷺ، ولم يتحقق الشرط الأول وهو إخلاص النية لله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه لم ينو أصلاً، وقد قال رسول الله ﷺ: ((إنَّما الأعمال بالنيَّات)) متفق عليه^(١).

وأما كون الإمام لا يُدفع إليه إلا الفرض في الظاهر، فهذا لا يقوم مقام النية؛ لأنَّ النية محلها القلب، والله تعالى أعلم

[١٢٨] المسألة الرَّابعة : إذا نقلت الزَّكاة إلى بلد تقصر إليه الصلاة فهل تجزئ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها لا تجزئ^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقى، والقاضى، وصححه الناظم، وهو ظاهر ما في الإيضاح، والعمدة^(٣)، والمحزر،

(١) تقدم تخريجه ص (١٢٤)

(٢) الروايتين والوجهين ٢٣٤/١ ، الهداية ٧٨/١ ، المغني ١٣٢/٤ ، المبدع ٤٠٨/٢ ، الإنصاف ٢٠٢/٣

(٣) العمدة لموفق الدين ابن قدامة، وهو كتاب مختصر في الفقه جرى فيه على قول واحد مما اختاره، وهو سهل العبارة يصلح للمبتدئين، وشرحه البهاء المقدسي في

والتسهيل^(١)؛ لاقتصارهم على عدم الجواز^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤)، وقول سحنون من
المالكية^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذاً
t إلى اليمن فقال: ((ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني
رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك
فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من

كتابه العدة، وشيخ الإسلام ابن تيمية. (انظر: الإنصاف ١/١٤، المدخل إلى مذهب
الإمام أحمد ص ٢٣١)

(١) التسهيل لبدر الدين محمد بن علاء الدين البعلبي. (انظر: الإنصاف ١/١٥)

(٢) الهداية ١/٧٨، العدة ص ١١١، المحرر ١/٢٢٥، التسهيل ص ٨٦، المبدع ٢/٤٠٨،
الإنصاف ٣/٢٠٢

(٣) الهداية ١/٧٨، المغني ٤/١٣٢، المبدع ٢/٤٠٨، الإنصاف ٣/٢٠٢

(٤) المهذب والمجموع ٦/٢٢٠-٢٢١، روضة الطالبين ٢/١٩٤، فتح المعين ٢/١٩٧،
واستظهر النووي في المجموع أنه لا فرق بين النقل إلى بلد تقصر فيه الصلاة وبلد لا
تقصر فيه الصلاة.

(٥) الذخيرة ٣/١٥٢، التاج والإكليل ٢/٣٥٩

أغنيائهم وتُرَدُّ على فقرائهم)) متفق عليه^(١).

وجه الدلالة : أن ضمير أغنيائهم وفقرائهم يعود إلى أهل اليمن — وهم المخاطبون —، فالمراد تؤخذ من أغنياء أولئك القوم وتصرف في فقرائهم، وأن هذا فرض الله تعالى^(٢).

وأجيب عنه: بأن المراد من الحديث هو أنه تؤخذ من أغنيائهم من حيث إنهم مسلمون لا من حيث إنهم من أهل اليمن، وكذلك الرد على فقرائهم، وهذا هو المحتمل احتمالاً قوياً، ويقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر^(٣).

ونوقش: بأن الظاهر أن الزكاة تؤخذ منهم من الحثيتين جميعاً، أمّا كونهم أهل اليمن فالأن الضمائر لهم، وأمّا حيثية الإسلام فظاهر، والمقصود في الحديث هم أهل اليمن؛ لأنهم هم المخاطبون بالخطاب الشفهي، والقاعدة التي حوطبوا بها هم الداخلون فيها دخولاً أولياً، وإن شمل حكمها غيرهم بعموم التشريع^(٤).

ونوقش: بأنه قد وردت صيغة الأمر بخطابهم في الصلاة، ولا

(١) البخاري (٣/٣٠٧ ح ١٣٩٥ مع الفتح) كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة، ومسلم (١/١٩٨ مع النووي) كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام.

(٢) العدة حاشية إحكام الأحكام ٢٤٠/٣

(٣) إحكام الأحكام ٢٤٠/٣

(٤) العدة حاشية إحكام الأحكام ٢٤١/٣

- يختص بهم الحكم، وإن اختص بهم خطاب المواجهة^(١).
- وأجيب عنه: بأن غير المواجهين بالخطاب دخلوا في الحكم بأدلة خارجة عن خطاب المواجهة الذي خاطب به معاذ أهل اليمن دالة على عموم التشريع لكل مكلف بلغته البعثة النبوية^(٢).
- ٢- أن الزكاة حق واجب لأصناف بلد معينين، فإذا نقل عنهم إلى غيرهم لا يجزئه، كالوصية بالمال لأصناف بلد^(٣).
- ٣- أنه دفع الزكاة إلى غير من أمر بدفعها إليه، فأشبه ما لو دفعها إلى غير الأصناف المستحقة لها^(٤).
- ٤- أن حقوق الله عز وجل على ضربين: حق على البدن وحق في المال، ثم ثبت أن حقوق الأبدان منها ما يتعلق ويختص بمكان وهو الوقوف والطواف والسعي، فجاز أن يكون من حقوق الأموال ما يختص بمكان^(٥).

القول الآخر: أنها تجزئ.

(١) إحكام الأحكام ٢٤١/٣

(٢) العدة حاشية إحكام الأحكام ٢٤٠/٣

(٣) المهذب ٢٢٠/٦

(٤) المغني ١٣٢/٤

(٥) الروايتين والوجهين ٢٣٤/١

وهو رواية عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)،
والمالكية^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - قوله تعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)^(٥).
وجه الدلالة: أنه لم يُقَيَّدَ بمكان، فهي عامة لكل هؤلاء الأصناف
في كل مكان^(٦).

٢ - أنه أخرج الزكاة إلى أهلها الذين يجب صرفها إليهم

(١) الروايتين والوجهين ٢٣٤/١، الهداية ٧٨/١، المغني ١٣٢/٤، المبدع ٤٠٨/٢،

الإنصاف ٢٠١/٣

(٢) الهداية مع فتح القدير ٢١٧/٢، البحر الرائق ٤٣٥/٢-٤٣٦، حاشية ابن عابدين

٣٥٣/٢

(٣) الكافي ص ١٠٠، الذخيرة ١٥٢/٣، التاج الإكليل ٣٥٩/٢، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي ٥٠١/١، وقيل: إن كان النقل لدونهم في الاحتياج لم يجز. إلا

أن الدسوقي ذكر: أن الموافق قد اعترض على ذلك بأنه خلاف المذهب.

(٤) المهذب والمجموع ٢٢٠/٦-٢٢١، روضة الطالبين ١٩٤/٢، فتح المعين ١٩٧/٢

(٥) سورة التوبة آية رقم (٦٠)

(٦) البحر الرائق ٤٣٥/١

فتجزئه^(١).

٣ - أنه دفع المال إلى مستحقه فبرئ منه، كالدين وكما لو فرقها في بلده^(٢).

٤ - أنها تخرج على وجه الطهرة، فلم تختص ببلده، كالكفارة^(٣).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا نقل زكاة ماله إلى بلد تقصر فيه الصلاة أنه يجزئه ذلك^(٤)، لوقوع الزكاة في موقعها الشرعي وهم الأصناف الثمانية.

وأما حديث معاذ **t** فهو محتمل أن يكون المراد هم أهل اليمن، ويحتمل أن يكون المراد هم المسلمين عامة، فلا يُستدل به على وجوب صرفها لأهل البلد، وأنه لا تجزئ إلا كذلك.

وأما قولهم: إنَّ الزكاة واجبة لأصناف بلد معينين، فهذا هو موطن الخلاف، ولا دليل صريح عليه في ذلك.

وأما قولهم: إنه دفع الزكاة لغير من أُمِرَ بدفعها إليه، فهذا غير مسلم؛ لأنه دفعها لأحد الأصناف الثمانية وهم أهلها.

وأما القياس على حقوق الأبدان فهو قياس يحتاج لدليل، والأمور التعبدية

(١) حاشية الدسوقي ٥٠١/١

(٢) المغني ١٣٢/٤، المبدع ٤٠٨/٢

(٣) الروايتين والوجهين ٢٣٥/١

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨٥/٢٥، فتاوى اللجنة الدائمة ٩/٤١٨-٤١٩

مبناها على التوقف.

ومع هذا فالأولى هو عدم نقل زكاة أهل بلد إلى بلد آخر إلا لحاجة، والله تعالى أعلم.

[١٢٩] المسألة الخامسة: المعتبر في إخراج زكاة النّقد من أحدهما^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يخرج الأَخذ للفقراء^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: السامري^(٣).

وهو المذهب عند الحنفية^(٤).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بأن الزكاة شرعت موساة للفقراء، فيخرج الأنفع لهم.

(١) هذه المسألة مبنية على القول بجواز إخراج أحد النّقد - الذهب والفضة - عن

الأخر، وهو المذهب عند الحنابلة والحنفية والمالكية. (انظر: مختصر خليل مع جواهر

الإكليل ١/١٩٧، الإنصاف ٣/١٣٥، الفتاوى الهندية ١/١٧٩)

(٢) الفروع ٢/٥٦٣، الإنصاف ٣/١٣٦

(٣) المستوعب ٣/٢٨٤

(٤) بدائع الصنائع ٢/٢٠، الفتاوى الهندية ١/١٧٩

القول الآخر: يخرج أيهما شاء.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ من وجبت عليه الزكاة يكون بإخراجه ما شاء منهما قد أدَّى ما وجب عليه، فلا يكلف سواه^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه - على هذا القول - أنه يخرج من وجبت عليه الزكاة أيهما شاء؛ لأنَّه هو الواجب عليه، والله تعالى أعلم.

[١٣٠] المسألة السادسة: مقدار الفرق^(٤) بالرطل العراقي.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه ستون رطلاً عراقية^(٥).

(١) المغني ٤/٢٢٠، المبدع ٢/٣٦٨، كشاف القناع ٢/٢٧٢، مطالب أولي النهى ٢/٨٨

(٢) عقد الجواهر الثمينة ١/٣١٢، الشرح الكبير ١/٤٤٩، شرح الزرقاني ٢/١٨٠، جواهر

الإكليل ١/١٩٧

(٣) المغني ٤/٢٢٠، شرح المنتهى ١/٤٠٤

(٤) الفرق - بالتحريك -: مكيال يسع ستة عشر رطلاً، وأمَّا الفرق - بسكون الراء -:

فمكيال يسع مائة وعشرون رطلاً. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/٤٣٧)

(٥) الهداية ١/٧٠، المستوعب ٣/٢٧٢، المغني ٤/١٨٤، الفروع ٢/٤٥٢، المبدع ٢/٣٥٦،

الإنصاف ٣/١١٧

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي في المجرد، وجزم به في التسهيل، والمبهبج، وقدمه في التلخيص، واقتصر عليه ابن قدامة في المقنع^(١)(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه ستة عشر رطلاً عراقية.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والشافعية^(٤).

والقول الثالث: أنه ستة وثلاثين رطلاً عراقية.

(١) المقنع لموفق الدين ابن قدامة، وقد ألفه الموفق لمن ارتقى عن طبقة المبتدئين ولم يبلغ طبقة المتوسطين، وفيه يذكر الروايات عن الإمام أحمد، خالياً من الدليل والتعليل، وهو من المتون التي اشتهرت عند الحنابلة، وقد شرحه ابن أبي عمر في شرحه الشافي المعروف بالشرح الكبير، وشرحه برهان الدين ابن مفلح في كتابه المبدع. (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٣-٢٣٥، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٢)

(٢) المقنع ص ٥٦، المبدع ٢/٣٥٦، الإنصاف ٣/١١٧

(٣) الهداية ١/٧٠، المستوعب ٣/٢٧٢، المغني ٤/١٨٤، الفروع ٢/٤٥٢، المبدع ٢/٣٥٦، الإنصاف ٣/١١٧

(٤) معالم السنن ٢/٤٣٢، الإيضاح والتبيان ص ٦٩، فتح الباري ٤/٢٠

وهو قول القاضي، والفخر بن تيمية من الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢).
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الفرق ستة عشر رطلاً عراقية، ويدلُّ على ذلك حديث كعب بن عُجرة رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ مرَّ به وهو بالحديبية، قبل أن يدخل مكة، وهو محرم، وهو يوقد تحت قدر، والقمل يتهافت على وجهه، فقال: ((أيؤذيك هوامك هذه؟)). قال: نعم. قال: ((فاحلق رأسك وأطعم فرقاً بين ستة مساكين (والفرق ثلاثة أصع) أو أنسك نسيسة)) أخرجه مسلم^(٣)، والصَّاع يبلغ خمسة وثلث رطل، فعند عمل عملية حسابية لمعرفة الفرق يتبين بضرب ثلاثة أصع في خمسة وثلث أن الفرق يساوي ستة عشر رطلاً^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) الهداية ١/٧٠، المستوعب ٣/٢٧٢، بلغة الساغب ص ١١٧، الفروع ٢/٤٥٢،

المبدع ٢/٣٥٦، الإنصاف ٣/١١٧

(٢) الكتاب واللباب ١/١٥٢، الهداية والعناية والكفاية مع فتح القدير ٢/١٩٣، مجمع

الأنهر ١/٢١٧

(٣) مسلم (١١٩/٨-١٢٠) كتاب الحج باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى.

(٤) المقادير الشرعية والأحكام المتعلقة بها ص ١٨٣، وبين (ص ٣٠٨) أن الفرق = ٦,١٠٨ كيلو جرام.

[١٣١] المسألة السابعة: إذا دفع زكاته معجلة إلى مستحقها ثم تغير حال رب المال، فهل يرجع على الفقير بها؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه إن كان الدافع لها الساعي استرجعها بكل حال، وإن كان الدافع رب المال فإن أعلمه أنّها زكاة معجلة رجع بها، وإن أطلق لم يرجع بها^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الخطاب، وابن شهاب^(٢)(٣).

وهو مذهب الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أنّه مال مقبوض عمّا يستحق عليه في الحال الثاني، فإذا طرأ

(١) الروايتين والوجهين ٢٣٤/١، الهداية ٧٨/١، المستوعب ٣٣٨/٣، المغني ٨٦/٤،

الإنصاف ٢١٣/٣، ٢١٤،

(٢) هو: الحسن بن شهاب بن الحسن بن شهاب العُكْبَرِي، ولد سنة ٣٣٥هـ

وقيل: ٣٣١هـ، سمع من أبي علي بن الصواف وأبي علي الطوماري، ولازم ابن بطة

إلى حين وفاته، وله مصنفات في الفقه والفرائض والنحو، توفي سنة ٤٢٨هـ. (انظر

ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨٦/١-١٨٨، المنهج الأحمد ٣٤١/٢-٣٤٣)

(٣) الفروع ٥٨١/٢، الإنصاف ٢١٣/٣

(٤) الحاوي ١٧٠/٣، المهذب والمجموع ١٤٩/٦-١٥٠، فتح العزيز مع المجموع ٤٣٩/٥ -

٤٤٠، وهو المذهب عندهم إلا في الإمام إذا لم يعلمه أنّها زكاة معجلة، فوجه من

ثلاثة أوجه قطع به الشيرازي في المهذب وجمهور العراقيين.

- عليه ما يمنع الاستحقاق وجب ردُّه، كالأجرة إذا انهدمت الدار قبل السكنى، وأمّا إذا لم يعلمه فيحتمل أن يكون تطوعاً، ويحتمل أن يكون هبة، فلم يقبل قوله في الرجوع^(١).
- ٢ - أن قبض السلطان للفقراء إنّما هو في الصدقة الواجبة، فأما النَّافلة فلربّ المال، ويكون وكيله في إخراجها؛ لأنّه ليس له ولاية أخذها، وقبض السلطان للمعجلة موقوف إن بان الوجوب فيدّه للفقراء وإلا فيدّه للمالك^(٢).
- ٣ - أن السلطان لا يسترجع لنفسه، فلا تلحقه تهمة^(٣).

القول الآخر: أنّه لا يرجع بها على الفقير مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنّها زكاة دفعت إلى مستحقها، فلم يجز استرجاعها، كما لو

(١) الروايتين والوجهين ٢٣٤/١

(٢) الفروع ٥٨١/٢

(٣) المهذب مع المجموع ١٤٩/٦

(٤) الروايتين والوجهين ٢٣٣/١، الهداية ٧٨/١، المغني ٨٦/٤، المتع ٢٠٦/٢،

الإنصاف ٢١٣/٣-٢١٤

(٥) رؤوس المسائل ص ٢٠٥-٢٠٦، بدائع الصنائع ٥٢/٢، الجوهرة النيرة ١٧٦/١

تغير حال الفقير وحده^(١).

٢ - أنَّها صدقة وصلت إلى يد المسكين وحصلت ملكاً له، فوجب أن ينقطع حق الدافع عنها، كما لو دفعها إليه ولم يبين أنَّها معجلة^(٢).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يرجع بها على الفقير مطلقاً، لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، والله تعالى أعلم.

[١٣٢] المسألة الثامنة: إذا نذر أن يتصدق بشيء معين فحال عليه الحول عنده، فهل تجب عليه زكاته؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه تجب عليه زكاته^(٣).

دليل هذا القول:

أنَّه لم يتصدق به، وإنَّما التزم التصديق به^(٤).

(١) المغني ٤/٨٦، المبدع ٢/٤١٣

(٢) الروايتين والوجهين ١/٢٣٣، رؤوس المسائل ص ٢٠٦

(٣) الفروع ٢/٣٣٥، المبدع ٢/٣٠٢، الإنصاف ٣/٢٨

(٤) المجموع ٥/٣٤٥

القول الآخر: أنه لا تجب عليه زكاته.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن المال جميعه استحق بالنذر، فوجبت الصدقة به^(٣).
 - ٢ - أن المقصود من الزكاة مواساة الفقراء، وقد حصلت بالنذر^(٤).
 - ٣ - أن ملكه قد زال عن هذا المال أو نقص^(٥).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تجب في المال المنذور به زكاة إذا عينه للنذر؛ لأنه تعلق به حق قبل وجوب الزكاة فيقدم عليها، ولعدم الملكية التامة للمال وهي شرط من شروط وجوب الزكاة، والله تعالى أعلم.

(١) المحرر ١/٢١٩، الفروع ٢/٣٣٥، المبدع ٢/٣٠١، الإنصاف ٣/٢٨

(٢) المجموع ٥/٣٤٥

(٣) شرح المحرر ص ١١٧٣

(٤) شرح المحرر ص ١١٧٣

(٥) الفروع ٢/٣٣٥، المبدع ٢/٣٠١-٣٠٢

[١٣٣] المسألة التاسعة: ما يجوز إخراجه في زكاة الفطر عند عدم الأصناف المنصوص عليها^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجوز إخراج كل ما يقتات به وإن لم يكن مكيلاً^(٢).

وحزم به في العمدة، والتلخيص، والبلغة^{(٣)(٤)}. وهو المشهور عند المالكية^(٥).

(١) الأصناف المنصوص عليها هي الواردة في حديث أبي سعيد الخدري **t** قال: (كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ) أخرجه البخاري (٣/٤٣٤ ح ١٥٠٦ مع الفتح) كتاب الزكاة باب صدقة الفطر صاعاً من طعام، ومسلم (٧/٦١ مع النووي) كتاب الزكاة باب زكاة الفطر. والتقييد بقولنا: (عند عدم الأصناف المنصوص عليها). خاص بمذهب الحنابلة.

(٢) الهداية ٧٦/١، المغني ٤/٢٨٩، المحرر ١/٢٢٧، الفروع ٢/٥٣٨، شرح الزركشي ٢/٥٢٩، الإنصاف ٣/١٨٢

(٣) البلغة لفخر الدين محمد بن الخضر ابن تيمية، والمسمى بـ (بلغة الساغب وبغية الراغب)، وهو أحد كتب ثلاثة ألفها فخر الدين على طريقة البسيط والوسيط والوجيز للغزالي وهو أصغرهما. (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/١٥٣، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٤٣)

(٤) العمدة ص ١٠٨، بلغة الساغب ص ١٢٣، الإنصاف ٣/١٨٢

(٥) التاج والإكليل ومواهب الجليل ٢/٣٦٨-٣٦٩، شرح زروق ١/٣٤٢، تنوير

=

أدلة هذا القول:

- ١ - أن المقصود من المنصوص عليه الاقتيات وحصول الغنى عن الطلب، وهو حاصل بذلك^(١).
- ٢ - أن الشارع نصّ على (الأقط) وهو ليس بحج ولا ثمر^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

- أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
- والقول الثاني: أنه يجوز إخراج كل مقتات مكيل من الحبوب والثمار.
- وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنها أشبه بالمنصوص عليها، فكانت أولى^(٤).
- ٢ - أن المنصوص عليه يشتمل على الكيل والطعم، فإذا تعذر عينه

=

المقالة ٣٨٢-٣٨٣

(١) الممتع ١٩٢/٢، المبدع ٣٩٦/٢

(٢) شرح الزركشي ٥٢٩/٢

(٣) المستوعب ٣٢٣/٣، المغني ٢٨٩/٤، الفروع ٥٣٧/٢، المبدع ٣٩٦/٢، الإنصاف ١٨٢/٣

(٤) المبدع ٣٩٦/٢

وجب ما يكون أقرب شبهاً به^(١).

القول الثالث: أنه يجوز إخراج كل مقتات مدّخر من الحبوب والثمار. وهو مذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١- أن ما نُصَّ عليه من التمر والزبيب والحنطة والشعير قوت مدّخر^(٣).

٢- أن النصَّ ورد فيها، وقيس عليها الباقي بجامع الاقتيات^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز إخراج كل ما يقتات به وإن لم يكن مكيلاً، ولو مع وجود أحد الأصناف المنصوص عليها؛ لأنه نصٌّ عليها للتمثيل بها لا للتعين، لما في حديث أبي سعيد الخدري **t** قال: (كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ **e** يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ - قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: - وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَالْأَقْطَ وَالتَّمْرَ) أخرجه البخاري^(٥)، فدلَّ ذلك على أن العلة هي كونه طعاماً يؤكل ويطعم^(٦).

(١) المتع ١٩٢/٢

(٢) الحاوي ٣/٣٧٧، التنبيه ص ٨٦-٨٧، المجموع ٦/١٣٠، روضة الطالبين ٢/١٦٣

(٣) الحاوي ٣/٣٧٧

(٤) مغني المحتاج ١/٤٠٥

(٥) البخاري (٣/٤٣٩ ح ١٥١٠ مع الفتح) كتاب الزكاة باب الصدقة قبل العيد.

(٦) الشرح المتع ٦/١٨٠-١٨١

وأما قصره على الحبوب والثمار فلا دليل عليه، وقد ورد ما ينقضه في الحديث بذكر (الأقط) وهو ليس بحج ولا ثمر، والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني: في الصيام

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في النية في الصيام.

المبحث الثاني: في أحكام الجماع في نهار رمضان.

المبحث الثالث: في الاعتكاف.

المبحث الأول : في النية في الصيام

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : هل يلزم مع التعيين نية الوجوب.

المسألة الثانية : إذا أتى بعد نية الصوم وقبل الفجر بما يبطله.

المسألة الثالثة : حكم من نوى الإفطار.

[١٣٤] المسألة الأولى : هل يلزم مع التعيين نية الوجوب.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يلزم ذلك^(١).

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - أن الصوم ينقسم إلى فرض ونفل، فوجب تمييز فرضه عن نفيه بالنية، كالصلاة^(٤).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فصوم رمضان لا يقع من البالغ إلا فرضاً، وأما الصلاة فقد تكون معادة فتكون نفلاً^(٥).

٢ - أن صوم رمضان قد يكون نفلاً في حق الصبي، فافتقر إلى نية الفرض لتمييز عن صوم الصبي^(٦).

(١) الهداية ٨٣/١، المستوعب ٤٠٩/٣، المغني ٣٤٠/٤، الفروع ٤٢/٣، المبدع ٢٠/٣، الإنصاف ٢٩٥/٣

(٢) المحرر ٢٢٨/١، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٩٨/١

(٣) الحاوي ٤٠٢/٣، المهذب والمجموع ٢٩٤/٦، حلية العلماء ١٨٧/٣، مغني المحتاج ٤٢٥/١

(٤) شرح المحرر ١٣٢٧/٢، وتقدم لنا في المسألة رقم (٥٦) ص (١٨٨) : أن ابن حامد يقول باشتراط نية الفرضية في صلاة الفريضة.

(٥) مغني المحتاج ٤٢٥/١

(٦) المهذب مع المجموع ٢٩٤/٦

القول الآخر: أنه لا يلزم مع التعيين نية الوجوب.
وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن نية رمضان من المكلف تتضمن نية الفرض، فإن رمضان منه لا يقع إلا فرضاً^(٥).
- ٢ - أن التعيين تضمن نية الفرضية، فاشتراط نية أخرى لا وجه له^(٦).
- ٣ - أن النفل غير مشروع في هذا الوقت، والإعراض عن الفرض

(١) المغني ٤/٣٤٠، المحرر ١/٢٢٨، كتاب الصيام من شرح العمدة ١/١٩٧، الفروع ٣/٤٢، المبدع ٣/٢٠، الإنصاف ٣/٢٩٥

(٢) المبسوط ٣/٦١، بدائع الصنائع ٢/٨٤، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٣٧٧، ولا يلزم عندهم التعيين أصلاً، فلو أطلق نية الصوم في رمضان وقع عندهم عن رمضان.

(٣) مقدمات ابن رشد ١/١٧٩، مواهب الجليل ٢/٤١٩، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/٥٢٠

(٤) الحاوي ٣/٤٠٢، المهذب والمجموع ٦/٢٩، حلية العلماء ٣/١٨٧، مغني المحتاج ١/٤٢٥

(٥) الحاوي ٣/٤٠٢، كتاب الصيام من شرح العمدة ١/١٩٧

(٦) شرح المحرر ٢/١٣٢٧

يكون بنية النفل، فإذا لغت نية النفل لم يتحقق الإعراض^(١).
 ٤- أن رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر، فكان متعيناً
 للفرض، والمتعين لا يحتاج إلى التعيين^(٢).
الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يلزم مع نية التعيين نية الوجوب،
 وذلك لقوة أدلة القائلين بهذا القول.
 وأما القياس على الصلاة فهو قياس على مسألة مختلف فيها، والصحيح
 فيها أيضاً هو أنه لا يلزم مع تعيين الصلاة نية الوجوب والفريضة، كما
 سبق لنا ترجيحه^(٣)، والله تعالى أعلم.

[١٣٥] المسألة الثانية : إذا أتى بعد نية الصوم وقبل الفجر بما يبطله.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إذا فعل ذلك بطلت نيته^(٤).
 وهو قول أبي إسحاق المروزي^(٥) من الشافعية، وذكر أنه

(١) المبسوط ٦١/٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٧٨/٢

(٣) انظر المسألة رقم (٥٦) ص (١٨٨-١٨٩)

(٤) المستوعب ٤١١/٣، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٩٥/١، الفروع ٣٩/٣،

المبدع ١٩/٣، الإنصاف ٢٩٤/٣

(٥) هو: إبراهيم بن أحمد المروزي، أخذ الفقه عن عبدان المروزي وابن سريج

رجع عنه^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه تخلل بين العبادة وبين النية ما ينافيها - أي العبادة -، فأشبهه ما لو أحدث بعد نية الصلاة وقبل فعلها^(٢).
- ٢ - أنه بذلك يكون قد خالف نيته وما عقده من الصوم على نفسه^(٣).
- ٣ - القياس على ما إذا فسخ النية، بجامع أن كلاً منهما منافٍ

=

والإصطخري، ودرس عليه ابن أبي هريرة وأبو زيد المروزي، ومن مصنفاته: شرح المختصر وكتاب التوسط بين الشافعي والمزني، توفي بمصر سنة ٣٤٠هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ص ١١٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٠٦/١ - ١٠٧)

(١) الحاوي ٤٠٤/٣، المذهب والمجموع ٢٨٨، ٢٩١/٦، فتح العزيز مع المجموع ٣٠٧/٦، حلية العلماء ١٨٦/٣، مغني المحتاج ٤٢٤/١. وقال الرفاعي في فتح العزيز مع المجموع (٣٠٨/٦ - ٣٠٩) : « وينسب الوجه الأول — أي القول بالبطلان — إلى أبي إسحاق وفيه كلامان : أحدهما : أن الإمام حكى أن أبا إسحاق رجع عن هذا عام حج وأشهد على نفسه.

والثاني : أن ابن الصباغ قال : هذه النسبة لا تثبت عنه ولم يذكر ذلك في الشرح).

(٢) كتاب الصيام من شرح العمدة ١٩٥/١

(٣) الحاوي ٤٠٤/٣

للصَّيَّام^(١).

القول الآخر: أن نيته لا تبطل بذلك الفعل.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

١- قول الله تعالى (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٦).

وجه الدلالة : أن الله تعالى أحل الأكل إلى طلوع الفجر، فلو كان الأكل يبطل النية لما جاز أن يأكل إلى الفجر؛ لأنه يبطل

(١) شرح الزركشي ٥٦٥/٢

(٢) المستوعب ٤١٠/٣، المغني ٣٣٥/٤، كتاب الصَّيَّام من شرح العمدة ١٩٥/١،

الفروع ٣٩/٣، المبدع ١٩/٣، الإنصاف ٢٩٤/٣

(٣) الجوهرة النيرة ١٩٨/١

(٤) الذخيرة ٤٩٩/٢، مواهب الجليل ٤١٩/٢، الشرح الصغير ٢٤٤/١، جواهر

الإكليل ٢٠٧/١

(٥) الحاوي ٤٠٤/٣، المهذب والمجموع ٢٩١/٦، ٢٨٨، الوسيط ٥١٩/٢، فتح العزيز

مع المجموع ٣٠٨/٦، حلية العلماء ١٨٦/٣ .

(٦) سورة البقرة آية رقم (١٨٧)

النَّيَّةُ^(١).

٢- أن الله تعالى أباح الأكل إلى آخر الليل، فلو بطلت النية فات محلها^(٢).

٣- أن المسلم يكون مفطراً في الليل وإن لم يأكل، فتركه الأكل والجماع مع كونه مفطراً لا يفيد^(٣).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تبطل النية إذا فعل المسلم ما ينافيها قبل الفجر.

وأما القياس على فسخ النية أو الإحداث بعد نية الصلاة وقبل فعلها بجامع منافاة الفعل للمنوي، فهو قياس مع الفارق فإنه هنا لم يأت بمنافٍ للنية. وأما قولهم: إنه خالف نيته وما عقده على نفسه من الصوم. فغير مسلم لأنه إنما نوى الصيام من الفجر فهو باقٍ على ما نواه، والله تعالى أعلم.

[١٣٦] المسألة الثالثة : حكم من نوى الإفطار.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنه لا تبطل نية الصوم^(٤).

(١) المهذب مع المجموع ٢٨٨/٦

(٢) الفروع ٣٩/٣

(٣) الحاوي ٤٠٤/٣

(٤) المغني ٣٧٠/٤، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٩٥/١، الفروع ٤٤/٣، شرح

وهو مذهب الحنفيَّة^(١)، ووجه عند الشافعيَّة^(٢).

أدلة هذا القول :

١ - أنَّها عبادة يلزم المضي في فاسدها، فلم تبطل بنية الخروج منها، كالحج^(٣).

وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فالحج يصح بالنية المطلقة والمبهمة، وبالنية عن غيره إذا لم يكن حج عن نفسه، بخلاف الصوم^(٤).

٢ - أنَّ الصوم إمساك طراً على نية سابقة، فلمَّا لم يفارق الإمساك بالأكل أو الجماع أو غيرهما فهو على صومه^(٥).

٣ - أنَّ الخروج في سائر العبادات لا يكون بمجرد النية، فكذا في الصوم^(٦).

=

الزرركشي ٥٨٩/٢، المبدع ٢١/٣، الإنصاف ٢٩٧/٣

(١) المبسوط ٨٦/٣، بدائع الصنائع ٢٩٢/٢، الجوهرة النيرة ١٩٨/١، الدر المختار

٣٨٠/٢

(٢) الحاوي ٤٠٥/٣، المهذب والمجموع ٢٩٧/٦، الوسيط ٥٢١/٢

(٣) المغني ٣٧٠/٤

(٤) المغني ٣٧٠/٤

(٥) الحاوي ٤٠٥/٣

(٦) المبسوط ٨٦/٣

٤ - أنَّ الفطر مما يدخل إلى الباطن، وبنيت له لم يدخل شيء إلى الباطن^(١).

القول الآخر : أنه تبطل نيّة الصوم.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

١ - حديث عمر بن الخطاب **t** قال: سمعت رسول الله **e** يقول: ((إنَّما الأعمال بالنيّات))^(٥).

وجه الدلالة : أنه ما دام ناوياً للصوم فهو صائم، فإذا نوى الإفطار أفطر^(٦).

٢ - أنَّ الأصل اعتبار النيّة في جميع أجزاء العبادة، لكن لما شقَّ

(١) المبسوط ٨٦/٣

(٢) المغني ٣٧٠/٤، المحرر ٢٢٨/١، كتاب الصيام من شرح العمدة ١٩٥/١،

الفروع ٤٤/٣، الإنصاف ٢٩٧/٣

(٣) الذخيرة ٥٠١/٢، القوانين الفقهية ص ١١٦، شرح زروق ٩٢٩/١

(٤) الحاوي ٤٠٥/٣، المهذب والمجموع ٢٩٧/٦، حلية العلماء ١٨٧/٣، شرح مشكل

الوسيط ٥١٢/٢

(٥) تقديم تخريجه ص (١٢٤)

(٦) الشرح الممتع ٣٧٦/٦

اعتبار حقيقتها اعتبر بناء حكمها، وهو أن لا ينوي قطعها، فإن نواه زالت النية حقيقة وحكماً، ففسد الصوم لزوال شرطه^(١).

٣ - أنها عبادة من شرطها النية، ففسدت بنية الخروج منها، كالصلاة^(٢).

٤ - أن النية شرط في جميع أجزاء النهار فإذا قطعها في أثناءه خلا ذلك الجزء عن النية، ففسد الكل لفوات الشرط^(٣).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا نوى الفطر أنه تبطل نية الصوم، وذلك لقوة ما استدل به القائلون بهذا القول. وأما ما استدل به أصحاب القول الأول فهو غير مسلّم، فأما قولهم: إنه لم يفارق الإمساك فهو على صومه. فيجيب عنه: بأنه من شروط الإمساك النية، فإذا زالت فإنه يكون مفارقاً للإمساك، وقد زالت بنيته للفطر.

وأما قولهم: بالقياس على سائر العبادات بأن الخروج لا يكون بمجرد النية. فيجيب عنه: بأن الخروج المشروع هو بالفعل، لكن لو نوى قطع ذلك الفعل قبل الخروج منه فإنه يبطل، فكذا الصيام.

(١) المغني ٣٧٠/٤، المبدع ٢١/٣

(٢) المغني ٣٧٠/٤، شرح الزركشي ٥٨٩/٢

(٣) المهذب ٢٩٧/٦، الممتع ٢٥٣/٢

وأما قولهم: بأنَّ الفطر مما يدخل إلى الباطن. فهذا غير مسلّم، فهناك أشياء تدخل إلى الباطن ولكنها لا تفتّر، وهناك أشياء تفتّر وهي لا تدخل إلى الباطن، كمن تعمّد القيء، وكذا رفض نيّة الصوم، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: في أحكام الجماعة في نهار رمضان .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى :حكم من جامع في يومين ولم يكفّر .

المسألة الثانية :وجوب القضاء والكفارة على من طلع عليه الفجر وهو

موجب فنزع في الحال .

[١٣٧] المسألة الأولى: حكم من جامع في يومين ولم يكفر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنه تلزمه كفارتان^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن كل يوم عبادة منفردة، فإذا وجبت الكفارة بإفساده لم تتداخل، كرمضانين وكالحجتين^(٥).
- ٢ - أنه حكم لزَمَ بالفطر، فأشبهه القضاء^(٦).
- ٣ - لأنه هتَكَ حرمة الصوم بالفطر فيه، كالיום الأول^(٧).

(١) الروايتين والوجهين ٢٦٢/١، كتاب الصيام من شرح العمدة ٣١٢/١، الفروع

٨٢/٣، الإنصاف ٣١٩/٣

(٢) المغني ٣٨٦/٤، كتاب الصيام من شرح العمدة ٣١٢/١، الفروع ٨٢/٣، المبدع

٣٤/٣، الإنصاف ٣١٩/٣

(٣) المدونة ١٩١/١، الذخيرة ٥٢١/٢، كفاية الطالب الرباني ٤٠٢/١، مواهب الجليل

٤٣٥/٢

(٤) الأم ١٠٨/٢، المهذب والمجموع ٣٣٦/٦، حلية العلماء ٢٠١/٣، أسنى المطالب

٤٢٤/١، إعانة الطالبين ٢٣٩/٢

(٥) المهذب مع المجموع ٣٣٦/٦، المغني ٣٨٦/٤، كتاب الصيام من شرح العمدة

٣١٢/١

(٦) المعونة ٤٨٠/١

(٧) المعونة ٤٨٠/١

- ٤ - أن تأخير الكفارة عن اليوم الأول لا يوجب سقوطها في اليوم الثاني، أصله في السنتين^(١).
- ٥ - أن كل حكم تعلّق بالجماع الأول تعلّق بالجماع الثاني، كالقضاء^(٢).

القول الآخر : تلزمه كفارة واحدة.
وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤).
أدلة هذا القول :

- ١ - أن الشهر له حرمة واحدة، والكفارة تجب لهتهك حرمة الوقت، فهو كالיום الواحد إذا كرر فيه الوطء ولم يكفر^(٥).
- ٢ - أنها جزاء عن جناية تكرر سببها قبل استيفائها، فيجب أن

(١) المعونة ١/٤٨٠

(٢) الحاوي ٣/٢٢٧

(٣) المغني ٤/٣٨٦، كتاب الصيام من شرح العمدة ١/٣١٢، الفروع ٣/٨٢، المبدع ٣/٣٤٤، الإنصاف ٣/٣١٩

(٤) مختصر الطحاوي ص ٥٤، المبسوط ٣/٧٤، بدائع الصنائع ٢/١٠١، البحر الرائق ٢/٤٨٤، مجمع الأنهر ١/٢٤٠

(٥) الروايتين والوجهين ١/٢٦١

تتداخل، كالحَدِّ^(١).

٣- أنَّ كفَّارة الفطر عقوبة تدرأ بالشبهات، فتتداخل، كالحُدود^(٢).

وأجيب عن القياس على الحدود: بأنَّه قياس مع الفارق، فالحدود حق لله تعالى ليس لآدمي فيها نصيب، فلذلك تداخلت، والكفَّارات تتعلق بحقوق الآدميين، فلم تتداخل^(٣).

٤- أنَّ الكفَّارة شرعت للزجر، وهو يحصل بواحدة^(٤).

٥- أنَّ كمال الجنائية باعتبار حرمة الصوم والشهر جميعاً، حتى إنَّ الفطر في قضاء رمضان لا يوجب الكفارة؛ لانعدام حرمة الشهر، وباعتبار تجدد الصوم لا تتجدد حرمة الشهر، ومثي صارت الحرمة معتبرة لإيجاب الكفَّارة مرة لا يمكن اعتبارها لإيجاب كفَّارة أخرى؛ لأنَّها تلك الحرمة بعينها^(٥).

٦- أنَّها كفَّارات من جنس واحد فاكتمفي فيها بكفَّارة واحدة^(٦).

(١) المغني ٣٨٦/٤

(٢) المبسوط ٧٤/٣

(٣) الحاوي ٤٢٧/٣

(٣) البحر الرائق ٤٨٤/٢

(٥) المبسوط ٧٤/٣

(٦) الشرح الممتع ٤١٨/٦

٧- القياس على ما إذا حلف أيماناً متعددة ولم يكفر، فعليه في جميعها كفارة واحدة ، وكذا لو أحدث أحداثاً متنوعة فإنه يجزئه وضوء واحد^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن من جامع في يومين ولم يكفر أنه تلزمه كفارتان؛ لأن كل يوم عبادة مستقلة، وحفاظاً على حرمة الصوم، ومنعاً للناس من انتهاك المحارم والتساهل في أمرها، والله تعالى أعلم.

[١٣٨] المسألة الثانية: وجوب القضاء والكفارة على من طلع عليه الفجر وهو موبج فنزاع في الحال^(٢).

(١) الشرح الممتع ٤١٨/٦-٤١٩

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله تعالى : وهذه المسألة تقرب من الاستحالة إذ لا يكاد يعلم أول طلوع الفجر على وجه يتعقبه النزاع من غير أن يكون قبله شيء من الجماع، فلا حاجة إلى فرضها والكلام فيها. أهـ (المغني ٣٧٩/٤)

وقال النووي رحمه الله تعالى : فإن قيل : كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به. فأجاب الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين بجوابين، أحدهما : أنها مسألة علمية ولا يلزم وقوعها، كما يقال في الفرائض مائة جدة . والثاني : وهو الصواب الذي لا يجوز غيره أن هذا متصور لأننا إنما تعبنا بما نطلع عليه لا بما في نفس الأمر، فلا معنى للصباح إلا ظهور الضوء لناظر، وما قبله لا حكم له ولا يتعلق به تكليف. أهـ (المجموع ٣٠٩/٦)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنَّه يجب عليه القضاء والكفَّارة^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٣).
أدلة هذا القول :

- ١ - أنَّه حصل جزء من الجماع بعد طلوع الفجر، فصار كما لو لبث ساعة^(٤).
- ٢ - أنَّ النزاع جماع يلتذ به، فتعلّق به ما يتعلّق بالاستدامة، كالإيلاج^(٥).

الأقوال الأخرى :

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنَّه لا يجب عليه قضاء ولا كفَّارة.

(١) الهداية ٨٤/١، التمام ٢٩٤/١، المستوعب ٤٢٧/٣، المغني ٣٧٩/٤، كتاب الصيام من

شرح العمدة ٣٣٨/١، الفروع ٧٩/٣، الإنصاف ٣٢١/٣

(٢) المنح الشافيات ٢٩٢/١، شرح المنتهى ٤٥٣/١، التوضيح ٤٥٣/١

(٣) الإنصاف ٣٢١/٣

(٤) التمام ٢٩٥/١

(٥) المغني ٣٧٩/٤

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفيّة^(٢)، والشافعيّة^(٣)، والمشهور عند المالكيّة^(٤).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنّه إذا نزع فقد ترك الجماع، والتارك للشيء لا يلزمه حكمه، كما لو حلف لا يلبس ثوباً هو لابس فَنَزَعَهُ، لا يَحْنُثُ؛ لأنّه

(١) التمام ٢٩٤/١، المغني ٣٧٩/٤، كتاب الصيام من شرح العمدة ٣٣٩/١، قواعد ابن رجب ص ٩٨، الفروع ٧٩/٣، الإنصاف ٣٢١/٣
 (٢) المبسوط ٦٦/٣، بدائع الصنائع ٩١/٢، البحر الرائق ٤٧٤/٢، مجمع الأنهر ٢٤٤/١، حاشية ابن عابدين ٣٩٧/٢
 (٣) الأم ١٠٦/٢، الحاوي ٤١٧/٣، المهذب والمجموع ٣٠٣، ٣٠٩/٦، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٤٠٣/٦، المنهاج ومغني المحتاج ٤٣٣/١. وللمسألة عندهم ثلاث صور :

أ- أن يحس بالفجر وهو مجامع فينزع بحيث يقع آخر النزع مع أول الطلوع .
 ب- أن يطلع الفجر وهو مجامع فيعلم الطلوع في أوله فيتزاع في الحال. وفي هذه الصورة خالف المزني (كما في القول الثالث) .
 ج- أن يمضي بعد الطلوع لحظة وهو مجامع لا يعلم الفجر ثم يعلمه فيتزاع، وفي هذه الصورة يبطل صومه عندهم .
 (٤) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢١٣-٢١٤، شرح ابن ناجي ٢٩٣/١، التاج والإكليل ٤٤١/٢، تنوير المقالة ١٢٩/٣، حاشية الدسوقي ٥٣٣/١

تارك^(١).

- ٢ - أنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا^(٢).
- ٣ - أنه لم يوجد بعد طلوع الفجر إلا الامتناع من قضاء الشهوة، وذلك ركن الصوم، فلا يفسد الصوم^(٣).

القول الثالث: يجب عليه القضاء دون الكفارة.

وهو تخريج عند الحنابلة^(٤)، وقول زفر من الحنفية^(٥)، وابن الماجشون من المالكية^(٦)، والمزني من الشافعية^(٧).

أدلة هذا القول :

- ١ - أن النزاع جماع هو فيه معذور، فيجب القضاء دون الكفارة، كمن جامع يظنه ليلاً فتبين نهاراً^(٨).
- ٢ - أن الجماع إيلاج وإخراج، فإذا بطل بالإيلاج بطل

(١) التمام ٢٩٥/١

(٢) الأم ١٠٦/٢

(٣) المبسوط ٦٦/٣

(٤) المحرر ٢٣٠/١، كتاب الصيام من شرح العمدة ٣٣٩/١

(٥) المبسوط ٦٦/٣، بدائع الصنائع ٩١/٢

(٦) الذخيرة ٥١٩/٢، شرح ابن ناجي ٢٩٣/١، تنوير المقالة ١٢٩/٣، حاشية الدسوقي

٥٣٤/١

(٧) الحاوي ٤١٧/٣، المهذب والمجموع ٣٠٣، ٣٠٩/٦

(٨) كتاب الصيام من شرح العمدة ٣٣٩/١

بالإخراج^(١).

وأجيب عنه: بأن الإخراج ترك الجماع، وضد الإيلاج، فوجب أن يختلف الحكم فيهما^(٢).

٣- أن جزءاً من الجماع حصل بعد طلوع الفجر والتذكر، وأنه يكفي لفساد الصوم، لوجود المضادة له وإن قل^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يلزمه قضاء ولا كفارة؛ لأنه لا يستطيع ترك الجماع إلا بهذا الفعل، والتارك للشيء لا يسمى فاعلاً له، والله تعالى أعلم.

(١) المذهب مع المجموع ٣٠٣/٦

(٢) الحاوي ٤١٧/٣

(٣) بدائع الصنائع ٩١/٢

المبحث الثالث: في الاعتكاف

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا خرجَ لِمَا لا بد منه في بيته فهل له الأكل فيه؟.

المسألة الثانية: التفضيل بين مكة والمدينة.

[١٣٩] المسألة الأولى: إذا خرجَ لِمَا لا بد منه في بيته فهل له الأكل فيه^(١)؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنه يجوز له الأكل اليسير، كاللُقمة واللّقمتين، فأماً جميع أكله فلا^(٢).

دليل هذا القول :

أنّ ذلك يسير لا يُعدُّ به معرضاً عن الاعتكاف، لأنّ تناول اللُقمة واللّقمتين لا يمنعه المرور في طريقه، فأشبهه مساءلته عن المريض في طريقه^(٣).

القول الآخر: لا يجوز له الأكل مطلقاً.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول :

(١) هذه المسألة مبنية على القول: بأنّه لا يجوز للمعتكف الخروج من معتكفه للأكل، وهو المذهب عند الحنابلة والحنفية والمالكية. (انظر: الإنصاف ٣/٣٧٢، البحر الرائق ٢/٥٣٠، جواهر الإكليل ١/٢٢١-٢٢٢)

(٢) المغني ٤/٤٦٨، كتاب الصّيام من شرح العمدة ٢/٨٣٥، المبدع ٣/٧٤، الإنصاف ٣/٣٧٢

(٣) كتاب الصّيام من شرح العمدة ٢/٨٣٥

(٤) المغني ٤/٦٧، المبدع ٣/٧٤، الإنصاف ٣/٣٧٢، مطالب أولي النهى ٢/٢٤١

أنَّ ذلك لبث في غير معتكفه لِمَا له منه بد، فأشبهه اللبث لمحادثة أهله^(١).

[١٤٠] المسألة الثانية: التفضيل بين مكة والمدينة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ المدينة أفضل من مكة^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

١- حديث رافع بن خديج **t**^(٥) وفيه: ((المدينة خير من مكة))

(١) كتاب الصَّيام من شرح العمدة ٨٣٥/٢

(٢) الفروع ٤٩٠/٣، المبدع ٢١٠/٣، الإنصاف ٣٦٨/٣، ٥٦٢

(٣) نقلها عنه: أبو داود. (انظر: الروايتين والوجهين ٣٠٧/١، الفروع ٤٩٠/٣، المبدع ٢١٠/٣)

(٤) الإشراف ٢٤٤/١، التمهيد ١٨/٦، الشفاء ٩١/٢، الذخيرة ٣٧٧/٣، القوانين الفقهية

ص ١٤٠

(٥) هو: رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي، عرض على النبي **e** يوم

بدر فاستصغره، وأجازه يوم أحد، فشهد أكثر المشاهد بعدها، وأصابه سهم بأحد

ثم انتقض جرحه بعد ذلك فتوفي بسببه سنة ٧٤هـ، وقيل: ٧٣هـ، وقيل: في زمن

خلافة معاوية **t**. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٨٧/١، الإصابة في تمييز

الصحابة ١٨٦/٢-١٨٧)

أخرجه الطبراني^(١).

- ٢- حديث أبي هريرة **t** أن النبي **e** قال: ((اللهم إني أخرجتك من أحب البلاد إلي، فأسكني أحب البلاد إليك، فأسكنه المدينة)) أخرجه الحاكم^(٢).
- ٣- حديث سفيان بن أبي زهير **t**^(٣) قال: قال رسول الله **e**: ((والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)) متفق عليه^(٤).

-
- (١) الطبراني في المعجم الكبير (٤/٣٤٣ ح ٤٤٥٠)، وقال في مجمع الزوائد (٣/٢٩٩): فيه محمد بن عبد الرحمن بن داود -والصواب: رداد- وهو مجمع على ضعفه، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٦٣٨ ح ١٤٤٤): باطل.
- (٢) الحاكم (٣/٣)، وقال الذهبي: لكنه موضوع، فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة، وسعد-أي سعد بن سعيد المقبري- ليس بثقة، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٦٣٩ ح ١٤٤٥): موضوع. وأخرجه الحاكم من طريق أخرى (٣/٢٧٨)، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٦٣٩ ح ١٤٤٥): إسناد هالك، آفته محمد بن عمر وهو الواقدي فإنه كذاب.
- (٣) هو: سفيان بن أبي زهير بن مرارة بن عبد الله بن مالك النمري الأزدي من أزد شنوءة، واختلف في اسم أبيه فقليل: الفرد، وقيل: غمير، نزل المدينة. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٣/١٠٥)
- (٤) البخاري (٤/١٠٧ ح ١٨٧٥) كتاب فضائل المدينة باب من رغب عن المدينة، ومسلم (٩/١٥٨) كتاب الحج باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار.

- ٤ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهَا كُنْتَ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) أخرجه مسلم^(١).
- وجه الدلالة: أنه لم يقل ذلك في غيرها^(٢).
- ٥ - حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله ﷺ: ((أُمِرْتُ بِقَرِيَةِ تَأْكُلُ الْقَرْيَ، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ)) متفق عليه^(٣).
- وجه الدلالة: أنه لا معنى لقوله: تأكل القرى. إلا لرجحان فضلها^(٤).
- وأجيب عن الاستدلال بالأحاديث: بأنها تدلُّ على تفضيلها لا أفضليتها^(٥).
- ٦ - أن فرض الهجرة إليها يوجب كون المقام بها طاعة

(١) مسلم (١٥١/٩) كتاب الحج باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لأوائها وشدتها.

(٢) الإشراف ٢٤٤/١

(٣) البخاري (١٠٤/٤ ح ١٨٧١) كتاب فضائل المدينة باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس، ومسلم (١٥٤/٩) كتاب الحج باب المدينة تنفي خبثها وتسمى طابة وطيبة.

(٤) الإشراف ٢٤٤/١، الروايتين والوجهين ٣٠٧/١

(٥) المبدع ٢١٠/٣

وقربة، والمقام بغيرها ذنباً ومعصية، فدلّ ذلك على فضلها^(١).
٧- أنّها مهاجر المسلمين^(٢).

القول الآخر: أنّ مكة أفضل من المدينة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)،
والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١- حديث عبد الله بن عدي بن حمراء **t**^(٦) قال: رأيت رسول
الله **e** واقفاً على الحزورة^(٧) فقال: ((والله إنّك لخير أرض

(١) الإشراف ٢٤٤/١، الروايتين والوجهين ٣٠٨/١

(٢) المغني ٤٦٥/٥، المبدع ٢١٠/٣

(٣) الروايتين والوجهين ٣٠٧/١، الإفصاح ٢٩٥/١، المستوعب ٢٧٠/٤، الفروع

٤٨٩/٣، المبدع ٢١٠/٣، الإنصاف ٣٦٨/٣

(٤) مجمع الأثر ٣١٢/١، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦٢٦/٢

(٥) المجموع ٤٦٩/٧، مغني المحتاج ٤٨٢/١

(٦) هو: عبد الله بن عدي بن الحمراء القرشي الزهري، ويقال: إنّهُ ثقفى حالف بني
زهرة، وهو من مسلمة الفتح، وكان يتزل قديداً وعسفان. (انظر ترجمته في: تهذيب

الأسماء واللغات ٢٧٨/١، الإصابة في تمييز الصحابة ١٠٥/٤)

(٧) الحزورة: بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي، وجمعها حزاور، وهي الراية الصغيرة،
كانت سوق مكة، وكانت بفناء دار أم هانئ بنت أبي طالب التي كانت عند

الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أنّي أخرجت منك ما خرجت)) أخرجه الترمذي وابن ماجه^(١).

٢- حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام)) متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة: أنّ هذا نصٌّ في أنّ ثواب الأعمال في مكة أكثر من ذلك في المدينة^(٣).

٣- أنّ الله تعالى قد أقسم بها في موضعين من كتابه العزيز، فقال تعالى (لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ)^(٤) وقال تعالى (وَهَذَا الْبَلَدِ

=

الحناطين فدخلت في المسجد الحرام. (انظر: أخبار مكة ٢/٢٩٤، معالم مكة التاريخية والأثرية ص ٨٤)

(١) الترمذي (٦٧٩/٥ ح ٣٩٢٥) كتاب المناقب باب في فضل مكة، وقال: حديث حسن غريب صحيح، وابن ماجه (١٠٣٧/٢ ح ٣١٠٨) كتاب المناسك باب فضل مكة.
(٢) البخاري (٧٦/٣ ح ١١٩٠) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ومسلم (١٦٥/٩) كتاب الحج باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة.

(٣) الروايتين والوجهين ٣٠٨/١

(٤) سورة البلد آية رقم (١)

الأمين^(١)، وهذا دليل على عظمتها^(٢).

٤ - أنّها لو لم تكن خير البلاد، وأحبها إلى الله تعالى، ومختاره من البلاد، لما جعل عرصاتنا مناسك لعباده، فرض عليهم قصدها، وجعل ذلك من أكد فروض الإسلام^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ مكة أفضل من المدينة^(٤)، وذلك للنصّ من رسول الله ﷺ على أنّها خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، والله تعالى أعلم.

(١) سورة التين آية رقم (٣)

(٢) زاد المعاد ٤٨/١

(٣) زاد المعاد ٤٨/١

(٤) زاد المعاد ٤٧/١

الفصل الثالث: في الحج

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: في وجوب الحج وصفته.

المبحث الثاني: في المواقيت ومحظورات الإحرام .

المبحث الثالث: في الفدية وجزاء الصيد والهدي والإحصار.

المبحث الأول: في وجوب الحج وصفته .

وفيه ثمان مسائل :

المسألة الأولى :هل الحج على الفور أو على التراخي؟.

المسألة الثانية :وجوب العمرة على المكّي.

المسألة الثالثة :الحكم فيمن حج عن غيره ولم يحج عن نفسه.

المسألة الرابعة :حكم الحج مع وجود خفارة في الطريق.

المسألة الخامسة :تحليل السيد عبده إذا أحرم من غير إذنه بنذر أو

تطوع.

المسألة السادسة :تحليل الولي مولّيته إذا أحرمت من غير إذنه

بتطوع.

المسألة السابعة :حكم الطواف راكباً لغير عذر.

المسألة الثامنة :المقدار الذي يجب الأخذ منه من الرأس.

[١٤١] المسألة الأولى: هل الحج على الفور أو على التراخي؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه واجب على الفور^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)،
والمحكي عن الإمام مالك^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١- قوله تعالى (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)^(٥).
- وجه الدلالة: أن التأخير خلاف ما أمر الله عز وجل به، وهو قد
أمر بالمسابقة في الخيرات، ومنها الحج^(٦).
- ٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ((تعجلوا

(١) التمام ١/٣٠٧، شرح العمدة ٢/١٩٨

(٢) التمام ١/٣٠٦، المغني ٥/٣٦، المحرر ١/٢٣٣، شرح العمدة ٢/١٩٨، الفروع

٣/٢٤٢، شرح الزركشي ٣/٤٢-٤٣، المبدع ٣/٩٤، الإنصاف ٣/٤٠٤

(٣) المبسوط ٤/١٦٣، رؤوس المسائل ص ٢٤٩، الهداية مع فتح القدير ٢/٣٢٣، مراقي

الفلاح ص ٧٢٧، مجمع الأنهر ١/٢٥٩

(٤) المعونة ١/٥٠٦، مقدمات ابن رشد ١/٤٠٣، شرح زروق ١/٣٤٥، مواهب الجليل

٢/٤٧١، حاشية الدسوقي ٢/٣، قال صاحب المقدمات: واختلف في الحج هل هو

على الفور أو على التراخي فحكى عن مالك أنه عنده على الفور، ومسائله تدل

على خلاف ذلك. أ.هـ.

(٥) سورة البقرة آية رقم (١٤٨)

(٦) الشرح الممتع ٧/١٦

إلى الحج - يعني الفريضة - فإنَّ أحدكم لا يدري ما يعرض له))
أخرجه الإمام أحمد^(١).

٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ((من أراد الحج فليتعجل)) أخرجه أبو داود والإمام أحمد والبيهقي^(٢).
وجه الدلالة من الحديثين: أنَّ النبي ﷺ أمر بالتعجيل، والأمر يقتضي الإيجاب لاسيما واستحباب التعجيل معلوم من نفس الأمر بالحج، فلم يبق لهذا الأمر الثاني إلا الإيجاب وتوكيد مضمون الأمر الأول^(٣).

وأجيب عن الاستدلال بالحديث من وجهين^(٤):

الأول: أنَّ الأمر في الحديث يحمل على الندب جمعاً بين الأدلة.
والثاني: أنَّه فوض الفعل إلى إرادته واختياره، ولو كان على الفور

(١) المسند (٣١٤/١)، وحسنه الألباني في الإرواء (١٦٨/٤ ح ٩٩٠)

(٢) أبو داود (٣٥٠/٢ ح ١٧٣٢) كتاب المناسك، وأحمد في المسند (٢٢٥/١)، والبيهقي (٣٤٠/٤)، وصححه الحاكم في المستدرک (٤٤٨/١) ووافقه الذهبي، وقال الألباني في الإرواء (١٦٩/٤ ح ٩٩٠): لعله يتقوى بالطريق الأولى - ما تقدم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الدليل الأول - فيرتقي إلى درجة الحسن - ثم قال - وقد صححه عبد الحق في الأحكام. أهـ

(٣) شرح العمدة ٢٠٦/٢

(٤) المجموع ١٠٧/٧

لم يفوض تعجيله إلى اختياره.

٤ - إجماع السلف فقد ورد أن عمر بن الخطاب **t** قال: (لقد هممت أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار، فينظروا كل من كان له جِدَّة ولم يحج، فيضربوا عليهم الجزية، ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين)^(١). قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى: وهذا قاله عمر **t** ولم يخالفه مخالف من الصحابة، وإنَّما عزم على ذلك - وإن كان تارك الحج إذا كان مسلماً لا يضرب عليه الجزية -؛ لأنَّه كان في أول الإسلام الغالب على أهل الأمصار الكفر إلا من أسلم، فمن لم يحج أبقاه على الكفر الأصلي، فضرب عليه الجزية، ولولا أن وجوبه على الفور لم يجعل تركه شعاراً للكفر. أهـ^(٢).

٥ - أن فعل القضاء - من الحج - يجب على الفور، فإنَّه لو أفسد حجه، أو فاته، لزمه الحج من قابل لقول النبي **e**: ((من كُسرَ أو عَرَجَ فقد حلَّ، وعليه الحج من قابل)) أخرجه أبو داود وابن ماجه^(٣) فإن كان القضاء يجب على الفور، فإنَّ تجب

(١) قال ابن حجر في التلخيص (٢/٢٣٧): طريق صحيحة. أهـ

(٢) شرح العمدة ٢/٢١٥.

(٣) أبو داود (٢/٤٣٣ ح ١٨٦٢) كتاب المناسك باب الإحصار، والترمذي (٣/٢٧٧ ح ٩٤٠) كتاب الحج باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج،

حجة الإسلام الأداء بطريق الأولى والأخرى^(١).

٦- أن الحج أحد أركان الإسلام، فكان واجباً على الفور، كالصيام^(٢).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالصيام وقته مضيق فكان فعله مضيقاً، بخلاف الحج^(٣).

٧- أن وقت أداء الحج هو أشهر الحج من عمره، لا من جميع الدنيا، وهذه السنة متعينة لذلك؛ لأن عدم التعيين لاعتبار المعارضة، ولا تتحقق المعارضة إلا أن تتيقن حياته إلى السنة الثانية، ولا طريق لأحد إلى معرفة ذلك^(٤).

=

وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (١٩٨/٥) كتاب مناسك الحج باب فيمن أحصر بعدو، وابن ماجه (١٠٢٨/٢ ح ٣٠٧٨) كتاب المناسك باب المحصر، والدارمي ٣٨٨/١، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري t، وصححه الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي ٤٧٠/١، والنووي في المجموع ٢٤٠/٨، والألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٤٩/١ ح ١٦٩٣)

(١) شرح العمدة ٢٠٨/٢

(٢) المغني ٣٧/٥، المبدع ٩٤/٣

(٣) المجموع ١٠٨/٧

(٤) المبسوط ١٦٤/٤

- ٨- أن الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور^(١).
وأجيب عنه من وجهين^(٢):
الأول: أن الأمر يقتضي التراخي لا الفورية عند الشافعية^(٣).
والثاني: على القول بأنه يقتضي الفورية، فهنا قرينة ودليل يصرفه إلى التراخي، وهو فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه، حيث لم يحجوا إلا في السنة العاشرة.
٩- أن تأخير الحج إلى العام الثاني تفويت له؛ لأن الحج ليس كغيره من العبادات يفعل في كل وقت، وإنما يختص بيوم من السنة، فإذا أخره عن ذلك اليوم جاز أن يدرك العام الثاني، وجاز أن لا يدركه لعائق قد يحدث، فلا يجوز التأخير إليه^(٤).
١٠- أنها عبادة مؤقتة، فوجب أن تجب على الفور، كالصلاة والصيام^(٥).

القول الآخر: أنه واجب على التراخي.

(١) روضة الناظر ٥٤/٢، شرح العمدة ٢٠٤/٢

(٢) المجموع ١٠٧/٧

(٣) قواطع الأدلة ١٢٧/١

(٤) شرح العمدة ٢٠٨/٢

(٥) رؤوس المسائل ص ٢٤٩

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، وقول أكثر المغاربة من المالكية^(٢)، ومذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)^(٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بإتمام الحج، وذلك يقتضي وجوب فعله، وهذه الآية نزلت عام الحديبية سنة ست من الهجرة بإجماع أهل التفسير^(٥).

وأجيب عن الاستدلال بالآية: بأنها متضمنة للأمر بالإتمام، وليس ذلك مقتضي للأمر بالابتداء، فإن كل شارع في الحج مأمور بإتمامه، وليس مأموراً بابتدائه، ولا يلزم من وجوب إتمام العبادة وجوب

(١) التمام ٣٠٧/١، شرح العمدة ١٩٩/٢، الفروع ٢٤٤/٣، شرح الزركشي ٤٣/٣، المبدع ٩٤/٣، الإنصاف ٤٠٤/٣

(٢) شرح ابن ناجي ٣٤٥/١، شرح زروق ٣٤٥/١، مواهب الجليل ٤٧١/٢، حاشية الدسوقي ٣/٢

(٣) الأم ١٢٩/٢، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٨٢، الوسيط ٥٨٧/٢، حلية العلماء ٢٤٣/٣، المهذب والمجموع ١٠٢/٧، مغني المحتاج ٤٦٠/١

(٤) سورة البقرة آية رقم (١٩٦)

(٥) شرح العمدة ٢٠٠/٢، وانظر: تفسير الطبري (جامع البيان) ٢١٩/٢، وتفسير الثعالبي ٤٠٩/١

ابتدائها^(١).

٢ - قوله تعالى (وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ)^(٢).

وجه الدلالة: أَنَّ الله تعالى فرض الحج على لسان إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وشرع من قبلنا شرع لنا لاسيما شرع إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فنحن مأمورون بإتباع ملته بقوله تعالى (ثُمَّ أُوحِيَنا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)^(٣)، فعلم بذلك أَنَّ إيجاب الحج وفرضه من الأمور المحكمة من ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فيكون وجوبه من أول الإسلام، وإذا كان وجوبه متقدماً والرسول ﷺ فتح مكة في السنة الثامنة، فلو كان واجباً على الفور لبادر الرسول ﷺ إلى فعله، وهو لم يحج إلا في السنة العاشرة من الهجرة^(٤).

وأجيب عن الاستدلال بالآية: بأنَّ كون الحج من دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام فهذا لاشك فيه، ولم يزل قربة وطاعة من أول الإسلام، وأمَّا وجوبه فلم يُعَلَمَ أَنَّهُ كان واجباً في شريعة إبراهيم عليه

(١) شرح العمدة ٢٢٠/٢

(٢) سورة الحج آية رقم (٢٧)

(٣) سورة النحل آية رقم (١٢٣)

(٤) شرح العمدة ٢٠٠/٢ - ٢٠٣

الصلاة والسلام، ويوضح ذلك أنّه لم يقل أحد أنّ الحج واجب من أول الإسلام^(١).

٣- حديث أنس بن مالك **t** قال: نهينا أن نسأل رسول الله **e** عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية - وفيه - قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً. قال: صدق. ثم ولى، قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهنّ ولا أنقص منهنّ. فقال النبي **e**: لئن صدق ليدخلن الجنة. أخرجه مسلم^(٢).

وجه الدلالة: أن الحج ذكر في الحديث، والسائل هو ضمام بن ثعلبة **t**^(٣)، وقد وفد على النبي **e** سنة خمس من الهجرة^(٤). وأجيب عن الاستدلال بالحديث: بأنّه قد اختلف في سنة قدوم ضمام بن ثعلبة **t** على رسول الله **e**، فقليل: سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة تسع، وصحح شيخ الإسلام بن تيمية أنّه في السنة

(١) شرح العمدة ٢٢٠/٢

(٢) مسلم (١٦٩/١-١٧١ مع النووي) كتاب الإيمان باب السؤال عن أركان الإسلام.

(٣) هو: ضمام بن ثعلبة السعدي من بني سعد بن بكر، كان يسكن الكوفة. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٢٧١-٢٧٢)

(٤) شرح العمدة ٢٠٠/٢

التاسعة^(١).

٤- أن النبي **e** أمَرَ أبا بكر **t** على الحج، وتخلف بالمدينة غير محارب ولا مشغول بشيء، وتخلف أكثر المسلمين مع قدرتهم عليه^(٢).

وأجيب عنه: بآئه وإن كان فرض متقدماً إلا أن هناك عوائق تمنع من فعله، بل من صحته أظهرها: أن الحج قبل حجة الوداع كان يقع في غير حينه؛ لأن أهل الجاهلية كانوا ينسئون النسيء^(٣) الذي ذكره الله في كتابه، حيث يقول عز وجل (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ)^(٤) فكان حجهم قبل حجة الوداع في تلك السنين يقع في غير ذي الحجة، وإذا كان الحج قبل حجة الوداع باطلاً واقعاً في غير ميقاته امتنع أن يؤدي فرض الله عز وجل قبل تلك السنة، وعُلِمَ أن

(١) شرح العمدة ٢/٨٧، ٢٢٢، وكذا ذكر ابن هشام قصته في ذكر سنة تسع من الهجرة. انظر: السيرة النبوية ٤/٣٢٢

(٢) المبدع ٣/٩٤-٩٥

(٦) النسيء: هو فعل بمعنى مفعول من قولك: نسأت الشيء فهو منسوء، إذا أخرته. (الصحاح ١/٧٧، تاج العروس ١/٤٥٥)

والمراد به: ما كان يفعله الكفار من تصرفهم في شرع الله بآرائهم الفاسدة، فقد كانوا يحلون الشهر الحرام ويحرمون الشهر الحلال ليواطئوا عدة ما حرم الله من الأشهر الأربعة. (انظر: تفسير ابن كثير ٢/٣٤١)

(٤) سورة التوبة آية رقم (٣٧)

حجة عتاب بن أسيد^(١) وأبي بكر رضي الله عنهما كانتا تأسيساً وتوطئة للحجة التي أكمل الله بها الدين، وأدّى بها فرض الله عز وجل، وأقيمت بها مناسك إبراهيم عليه الصلاة والسلام^(٢)، ومنها: كثرة الوفود في تلك السنة ولهذا فهي تسمى عام الوفود، ولا شك أن استقبال المسلمين الذين جاءوا إلى الرسول ﷺ ليتفقوا في دينهم أمر مهم، بل قد يقال: إنّه واجب في حق الرسول ﷺ^(٣).

٥ - أنّه لو تضيق وجوبه في السنة الأولى كان بتأخره عن وقته قاضياً، كالصلاة إذا أخرها عن وقتها^(٤).

وأجيب عنه: بأن فعله بعد ذلك لا يكون قضاء؛ لأنّ القضاء هو فعل العبادة بعد خروج وقتها المحدود شرعاً حداً يعم المكلفين، والحج

(١) هو: عتاب-بالتشديد- بن أسيد-بفتح الهمزة- بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس القرشي العبشمي، أسلم يوم الفتح، واستعمله النبي ﷺ على مكة حين انصرف إلى حنين، واستمر وأقره أبو بكر t عليها إلى أن مات، وكان عمره حين استعمله عشرين سنة، وتوفي يوم مات أبو بكر t، وقيل: في آخر خلافة عمر t، (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٣١٨-٣١٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٢١١/٤-٢١٢)

(٢) شرح العمدة ٢/٢٢٣-٢٢٧ (بتصرف)

(٣) الشرح الممتع ٧/١٧-١٨

(٤) التمام ١/٣٠٧

ليس كذلك فهو خاص بالمستطيع^(١).

وبأن كونه أداء أو قضاء لا يغير وجوب التقديم أو جواز التأخير، كمن غلب على ظنه تضايق الصلاة في وقتها فأخرها وأخلف ظنه، أثم بذلك ولا يكون ما يفعله قضاء^(٢).

٦- أن الله عز وجل أوجب الحج إيجاباً مطلقاً، وأمر به ولم يخص به زماناً دون زمان، فيجب أن يجوز فعله في جميع العمر^(٣).

وأجيب عنه: بأن الأمر المطلق يوجب فعل المأمور به على الفور- في قول-، ولو لم يكن الأمر المطلق يقتضي ذلك فإن الأدلة قد اقتضت وجوب المبادرة إلى فعل الحج، فيكون الأمر به مقيداً^(٤).

٧- أن من أخر الحج وفعله فقد برئت ذمته، والأصل براءة الذمة من إثم التأخير، فمن ادعاه فعليه الدليل^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الحج واجب على الفور إذا توفرت شروط وجوبه^(٦)، لقوة أدلة القائلين بذلك سواء من المنقول أم المعقول،

(١) شرح العمدة ٢/٢٢٩ (مع تعليق المحقق)

(٢) شرح العمدة ٢/٢٢٩

(٣) شرح العمدة ٢/٢٠٣

(٤) شرح العمدة ٢/٢٢٩

(٥) شرح العمدة ٢/٢٠٣

(٦) الشرح الممتع ١٦/٧

والله تعالى أعلم.

[١٤٢] المسألة الثانية: وجوب العمرة على المكّي^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن العمرة واجبة على المكّي^(٢).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - عموم الأدلة الدالة على وجوب العمرة^(٤)، وهي لم تفرّق بين

(١) المسألة مبنية على القول بوجوب العمرة، وهو مذهب الحنابلة والشافعية.

(انظر: المستوعب ٨/٤، المهذب والمجموع ٣/٧-٤، ٧، الإنصاف ٣/٣٨٧)

(٢) التعليق الكبير ١/٢٧٧، الفروع ٣/٢٠٣

(٣) التعليق الكبير ١/٢٧٧، الفروع ٣/٢٠٣، المبدع ٣/٨٤، الإنصاف ٣/٣٨٧، ويظهر لي

أنه قول الشافعية أيضاً لأنهم لم يفرقوا في كتبهم التي اطلعت عليها بين المكّي وغيره

في وجوب العمرة، والله تعالى أعلم (الإقناع في الفقه الشافعي ص ٨٤، المهذب

والمجموع ٣/٧-٤، فتح العزيز مع المجموع ٤٧/٧)

(٤) ومنها حديث أبي رزين العُقيلي أنه قال: يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع

الحج ولا العمرة ولا الطعن، قال: «احجج عن أبيك واعتمر» أخرجه أصحاب

السنن الأربعة. (أبو داود ٤٠٢/٢ ح ١٨١٠) كتاب المناسك باب الرجل يحج مع

غيره، والترمذي (٢٦٩/٣ ح ٩٣٠) كتاب الحج باب ما جاء في الحج عن الشيخ

الكبير والميت، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (١٧٧/٥) كتاب مناسك

=

المكّي وغيره.

- ٢- أنّها تشتمل على إحرام وطواف وسعي، فكانت واجبة على المكّي وغيره، كالحج^(١).

القول الآخر: لا تجب العمرة على المكّي.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١- قوله تعالى (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٣).

وجه الدلالة: أنّ الله تعالى جعل التمتع بالعمرة إلى الحج الموجب لهدي أو صيام لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، فإذا كان حاضر المسجد الحرام يفارق غيره في حكم المتعة وواجباتها فارقه في

=

الحج باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع، وابن ماجه (٢/٩٧٠ ح ٢٩٠٦)
كتاب المناسك باب الحج عن الحي إذا لم يستطيع، وصححه الألباني في صحيح سنن
أبي داود (١/٣٤١ ح ١٥٩٥)

(١) المبدع ٨٤/٣

(٢) المغني ٥/١٤، شرح العمدة ٢/١٠٤، الفروع ٣/٢٠٥، المبدع ٣/٨٤، الإنصاف ٣/٣٨٧

(٣) سورة البقرة آية رقم (١٩٦)

وجوب العمرة^(١).

٢- قول ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أنتم يا أهل مكة لا عمرة لكم، إنما عمرتكم الطواف بغسل، فمن جعل بينه وبين الحرم بطن الوادي فلا يدخل مكة إلا بإحرام) أخرجه ابن أبي شيبه^(٢).

وجه الدلالة: أنه لم يعرف لابن عباس رضي الله عنهما مخالف من الصحابة، وهذا مع قوله بوجوب العمرة^(٣).

٣- أن ركن العمرة ومعظمها الطواف بالبيت، وهم يفعلونه فأجزأ عنهم^(٤).

٤- أن العمرة هي زيارة البيت وقصده، وأهل مكة مجاوروه وعامروه بالمقام عنده، فأغناهم ذلك عن زيارته من مكان بعيد، فزيارة الشيء تكون من الأجنبي البعيد عنه، وأما المقيم فهو زائر دائماً^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن العمرة واجبة على المكّي

(١) شرح العمدة ١٠٧/٢-١٠٨

(٢) مصنف ابن أبي شيبه ٨٨/٤.

(٣) شرح العمدة ١٠٧/٢

(٤) المغني ١٥/٥، شرح العمدة ١٠٨/٢

(٥) شرح العمدة ١٠٨/٢

كغيره، لعدم وجود الدليل المخصص لوجوب العمرة على غير المكي، بل النصوص الدالة على وجوب العمرة عامة فتشمل المكي وغيره، والله تعالى أعلم.

[١٤٣] المسألة الثالثة: الحكم فيمن حج عن غيره ولم يحج عن نفسه. اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يرد ما أخذ، وتكون الحجة عن نفسه^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية إلا أن لهم في استحقاق الأجير أجره المثل قولين أو وجهين^(٣). أدلة هذا القول:

الأدلة على أنه يقع عن الحاج :

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما: ((أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شُرْمَةٍ. فقال رسول الله ﷺ: مَنْ

(١) مسائل أبي بكر ص ٥٣، شرح الزركشي ٤٥/٣

(٢) الروايتين والوجهين ٢٧٣/١، المستوعب ٣١٨/٤، المغني ٤٢/٥، المحرر ٢٣٦/١، الفروع ٢٦٥/٣، الإنصاف ٤١٦/٣

(٣) الأم ١٤١/٢، حلية العلماء ٢٤٧/٣، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٣٥/٧، ٣٣-٣٦، المجموع ١١٨/٧

شُرْمَةٌ؟ قال: قريب لي. قال: هل حججت قط؟ قال: لا. قال: فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شُرْمَةٍ)). أخرجه أبوداود وابن ماجه واللفظ له^(١).

وجه الدلالة: أنَّ الرسول ﷺ أمره أن يجعل هذه التلبية عن نفسه، فعلم أنَّ الحجة عن نفسه، إذ لو كانت باطلة لَمَا صح ذلك، وفي رواية أبي داود ((حج عن نفسك)) أي استدم الحج عن نفسك، فلو كان الإحرام باطلاً للأمر باستئنافه، ولم تكن هناك حجة ولا تلبية صحيحة تجعل عن نفسه، ولو انعقد عن غيره لم يجز أن ينقل عنه، كما لو لبى عن أجنبي ثم أراد نقله إلى أبيه^(٢).

٢- أنَّ الإحرام ينعقد مع الصحة والفساد، وينعقد مطلقاً ومجهولاً ومعلقاً، فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه؛ لأنَّ إحرامه عن غيره باطل لأجل التَّهْيِ عنه، والتَّهْيِ يقتضي الفساد، وبطلان صفة الإحرام لا يوجب بطلان أصله؛ لأنَّه لا يقع إلا

(١) أبوداود (٤٠٣/٢ ح ١٨١١) كتاب المناسك باب الرجل يحج مع غيره، وابن ماجه (٢٩٠٣ ح ٩٦٩/٢) كتاب المناسك باب الحج عن الميت. وصححه البيهقي في السنن (٣٣٦/٤) وقال: هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه. أ.هـ. وصححه أيضاً النووي في المجموع ١١٧/٧، والحافظ في التلخيص ٢٣٧/٢- ٢٣٨، الألباني في الإرواء (١٧١/٤ ح ٩٩٤)

(٢) شرح العمدة ٢٩٥/٢

لازماً، فيكون كأنه قد عقده مطلقاً، ولو عقده مطلقاً أجزأه
عن نفسه بلا تردد^(١).

٣- أن أكثر ما فيه عدم التعيين وذلك غير معتبر في الإحرام، كما
لو أحرم مطلقاً انصرف إلى الفرض، فكذا إذا نواه عن غيره
ينصرف إلى نفسه^(٢).

الأدلة على أنه يرد ما أخذ :

- ١- أنه لم يعمل العمل الذي أخذ العوض من أجله^(٣).
- ٢- أنه لم يقع الحج عنه، فأشبهه ما لو لم يحج^(٤).

الأقوال الأخرى :

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أن الحج يبطل.

وهو رواية عند الحنابلة^(٥)، اختارها أبو بكر

(١) شرح العمدة ٢/٢٩٥

(٢) مسائل أبي بكر ص ٥٣

(٣) شرح الزركشي ٣/٤٦

(٤) المغني ٥/٤٣

(٥) الروايتين والوجهين ١/٢٧٣، المستوعب ٤/٣١٩، المغني ٥/٤٢، المحرر ١/٢٣٦،

غلام الخلال^(١).

أدلة هذا القول:

١ - أنه لم ينو عن نفسه، فلا يحصل له، إذ ليس لامرئ إلا ما نوى، وغيره ممنوع من الإحرام عنه فلا يصح له لارتكابه التَّهْيِ^(٢).

٢ - أن من شروط الطواف تعيين النية، فمتى نواه لغيره ولم ينو لنفسه لم يقع لنفسه^(٣).

القول الثالث: أنه ينعقد الإحرام عن المنوب عنه.
وهو رواية عند الحنابلة^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).

=

الفروع ٢٦٧/٣، شرح الزركشي ٤٥/٣، الإنصاف ٤١٦/٣

(١) مسائل أبي بكر ص ٥٣-٥٤، شرح الزركشي ٤٥/٣

(٢) شرح الزركشي ٤٥/٣

(٣) المغني ٤٢/٥

(٤) التمام ٣٠٤/١، المستوعب ٣١٩/٤، المحرر ٢٣٦/١، شرح الزركشي ٤٥/٣،

الإنصاف ٤١٦/٣

(٥) المبسوط ١٥١/٤، رؤوس المسائل ص ٢٤٨، الاختيار ١٧١/١، الدر المختار

٦٠٣/٢، وهو مكروه عندهم.

(٦) المعونة ٥٠٤/١، القوانين الفقهية ص ١٢٨، التاج والإكليل ٢/٣، جواهر الإكليل

٢٣٣/١، وهو مكروه عندهم.

أدلة هذا القول:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((كان الفضل^(١) رديف رسول الله ﷺ، فجاءت امرأة من خثعم، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: نعم. وذلك في حجة الوداع)) متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ جَوَّزَ لها أن تحج عن أبيها، ولم يستفسر أنها حجت عن نفسها أو لا^(٣).
وأجيب عنه: بأن الظاهر من حال الخثعمية أنها حجت عن

(١) هو: الفضل بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، شهد مع النبي ﷺ الفتح وحنيناً، وشهد معه حجة الوداع، وحضر غسل النبي ﷺ وكان يصب الماء على علي عليه السلام، توفي بالشام في طاعون عمواس سنة ١٨هـ، وقيل غير ذلك. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٥٠-٥١، الإصابة في تمييز الصحابة ٥/٢١٢)

(٢) البخاري (٤٤٢/٣ ح ١٥١٣ مع الفتح) كتاب الحج باب وجوب الحج وفضله، ومسلم (٩٧/٩ مع النووي) كتاب الحج باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت

(٣) المبسوط ٤/١٥١

نفسها؛ لأنها سألته غداة النحر حين أفاض من مزدلفة إلى منى، وهي مفيضة معه، وهذه حال من قد حج ذلك العام^(١).

٢- أن هذا مما تصح النيابة فيه، فوجب أن يجوز أدائه عن غيره قبل أدائه عن نفسه، كالدين والزكاة^(٢).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالزكاة يجوز أن ينوب فيها عن غيره وقد بقي عليه بعضها، وهنا لا يجوز أن يحج عن غيره من شرع في الحج قبل إتمامه، ولا يطوف عن غيره من لم يطف عن نفسه^(٣).

وأما القياس على الدين، فيجاب عنه: بأن الحج واجب في أول سنة من سني الإمكان، فإن تمكن فلا يجوز له أن يفعله عن غيره؛ لأن الأول فرض والثاني نفل، والدين كذلك إذا كان مطالباً بمال ولا يملك إلا قدره فلا يكون له إلا صرفه إلى دينه^(٤).

٣- أن بقاء الفرض عليه لا يمنعه أن يفعل ما ليس بفرض، كما لو صام تطوعاً وعليه قضاء رمضان^(٥).

(١) شرح العمدة ٢/٢٩٠

(٢) التمام ١/٣٠٥، رؤوس المسائل ص ٢٤٨

(٣) المغني ٥/٤٢

(٤) شرح العمدة ٢/٢٩٢

(٥) المعونة ١/٥٠٥

٤ - أنه من أهل الإحرام في الجملة، فإذا قصد بالإحرام أن يكون عن غيره لم ينقلب عن نفسه، كما إذا كان قد حج فرضه^(١).
التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن الحج يقع عن الحاج نفسه، وعليه أن يرد ما أخذ من المحجوج عنه، وذلك لورود النصّ في حديث ابن عباس رضي الله عنهما صريحاً بأنّ نيّة الحج تنقلب من كونها عن المحجوج عنه إلى كونها عن الحاج نفسه، وإذا لم يتم العمل الذي تمت الأجرة عليه فلا يستحق الأجرة، وأما أدلّة الأقوال الأخرى العقلية فهي معارضة للنصّ فلا يؤخذ بها، والله تعالى أعلم.

[١٤٤] المسألة الرَّابِعة :حكم الحج مع وجود خَفارة^(٢) في الطريق.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنّه إذا كانت الخفارة يسيرة لا تححف بماله لزمه الحج^(٣).

(١) المعونة ١/٥٠٥

(٢) الخفارة في اللغة: مثلة الخاء المعجمة الذمة. وانتهاكها إخفار، وهي أيضاً جُعل الخفير، وأخفّره أي نقض عهده وخاس به وغدره، وأخفر الذمة لم يف بها. (انظر: لسان العرب ٤/٢٥٣)

والمراد بها عند الفقهاء: جُعل الخفير. (انظر: المصباح المنير ١/١٧٥)

(٣) الهداية ١/٨٩، المغني ٥/٨، المحرر ١/٢٣٣، شرح العمدة ٢/١٥٨، الفروع ٣/٢٣٢، شرح

وحزم به في الإفادات، وتجريد العناية، وهو ظاهر تذكرة ابن عبدوس^(١).
وهو المعتمد عند الحنفية وعليه الفتوى^(٢)، والأظهر عند المالكية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنّها نفقة يقف إمكان الحج على بذلها، فلم يتمتع الوجوب مع إمكان بذلها، كضمن الماء وعلف البهائم^(٤).
- ٢ - أنّ ذلك مما يتسامح في مثله^(٥).

القول الآخر: أنّه لا يلزمه الحج مع وجود الخفارة.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

=

الزركشي ٢٧/٣، الإنصاف ٤٠٧/٣

(١) الإنصاف ٤٠٧/٣

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٦٤/٢، منحة الخالق على البحر الرائق ٥٥١/٢،
حاشية الطحطاوي ص ٧٢٨، إرشاد الساري ص ٣٦، وأطلقوا الخفارة ولم يقيدوها
بأن تكون يسيرة.

(٣) مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٢٢٧/١، شرح زروق وشرح ابن ناجي ٣٤٦/١،
مواهب الجليل ٤٥٩/٢، الشرح الصغير ٢٦٣/١

(٤) المغني ٨/٥، شرح العمدة ١٥٨/٢

(٥) شرح الزركشي ٢٧/٣

(٦) الهداية ٨٩/١، التمام ٣٠١/١، المغني ٨/٥، شرح العمدة ١٥٧/٢، الفروع ٢٣٢/٣

=

والشافعية^(١)، وقول عند الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنها رشوة^(٤) فلا يلزم بذلها في العبادة، كالكثيرة^(٥).
- وأجيب عنه: بأن الإثم إنما يكون على الآخذ دون المعطي، ولا يترك الفرض لمعصية عاص^(٦).
- ٢ - أن الأمن لا يتحقق ببذلها^(٧).
- ٣ - أن في بذلها صَعَاراً، فلا يلزم الحاج ذلك^(٨).
- ٤ - أن ما يؤخذ من المال بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرة

=

شرح الزركشي ٢٧/٣، الإنصاف ٤٠٧/٣

(١) المهذب والمجموع ٧٩/٧، ٨١-٨٢، الوسيط ٥٨٦/٢، فتح العزيز مع المجموع ٢٤/٧،

كفاية الأخيار ص ٣٣٤، مغني المحتاج ٤٦٥/١

(٢) الدر المختار ٤٦٤/٢، منحة الخالق على البحر الرائق ٥٥١/٢، إرشاد الساري ص ٣٦

(٣) شرح زروق وشرح ابن ناجي ٣٤٦/١، مواهب الجليل ٤٥٩/٢، حاشية الدسوقي ٦/٢

(٤) الرشوة: بكسر الراء وضمها، ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله

على ما يريد. (انظر: المصباح المنير ٢٢٨/١)

(٥) المغني ٨/٥، شرح العمدة ١٥٨/٢

(٦) فتح القدير ٣٢٩/٢

(٧) الفروع ٢٣٢/٣

(٨) الممتع ٣١٧/٢

المثل في الزاد والراحلة فلا يلزمه^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يلزمه الحج إذا كان المال يسيراً لا يحذف بصاحبه^(٢)؛ لأنَّ إمكانية أداء الحج متوقفة على بذل هذا المال، وهو مما يتسامح في مثله، وليس في هذا صَعَار على الدافع، فهو من الإنفاق في سبيل الله، كنفقة الحج، والله تعالى أعلم.

[١٤٥] المسألة الخامسة: تحليل السيد عبده إذا أحرم من غير إذنه بنذر أو تطوع.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ له تحليله^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)،

(١) المذهب مع المجموع ٧٩/٧

(٢) قال في الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ص ١٠٣: وتجاوز الخفارة عند الحاجة إليها في الدفع عن المخفر، ولا يجوز مع عدمها.

(٣) التعليق الكبير ٧٨٢/٢، المغني ٤٨، ٤٧/٥، شرح العمدة ٢٦٧/٢، الفروع ٢٠٨/٣، الإنصاف ٣٩٥/٣، وذكر شيخ الإسلام في شرح العمدة (٢٧١/٢) عن ابن حامد أنه يقول بجواز تحليل السيد للعبد إذا أحرم بالقضاء عن الحجة التي أفسدها إن كان حجها من غير إذن سيده.

(٤) المغني ٤٨، ٤٧/٥، المحرر ٢٣٤/١، شرح العمدة ٢٦٧/٢، الفروع ٢٠٨/٣، ٢٠٩،

والحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن في بقاءه عليه تفويتاً لحقه من منفعه بغير إذنه، فلم يلزم ذلك سيده، كالصوم المضر ببدنه^(٤).
- ٢ - أن حق السيد لازم، فملك إخراج العبد من الحج، كالاعتكاف^(٥).
- ٣ - أن منفعة العبد مستحقة للسيد، فلا يملك العبد إبطالها من غير رضى سيده^(٦).

=

المبدع ٨٩/٣، الإنصاف ٣٩٥/٣، ٣٩٦

(١) مختصر الطحاوي ص ٧٢، المبسوط ١١٢/٤، بدائع الصنائع ١٨١/٢، حاشية ابن عابدين ٦٢٠، ٥٩١/٢

(٢) الكافي ص ١٦٩، الذخيرة ١٨٣/٣، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٤٨٢/٢، الشرح الصغير ٢٦٢/١

(٣) الأم ١٢٣/٢، الحاوي ٢٥١/٤، المهذب مع المجموع ٣٢٠/٨، المجموع ٥٠/٧، أسنى المطالب ٥٢٦/١

(٤) المغني ٤٧/٥، شرح العمدة ٢٦٧/٢

(٥) المبدع ٨٩/٣

(٦) المهذب مع المجموع ٣٢٠/٨

القول الآخر : أنه ليس للسيد تحليله.

وهو رواية عند الحنابلة^(١)، ومن مفردات المذهب الحنبلي إذا أحرم بتطوع^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنه لا يمكن للسيد التحلل من تطوعه، فلا يملك تحليل عبده^(٣).

وأجيب عنه : بأن السيد التزم التطوع باختياره، وأما العبد فليس له حق الاختيار؛ لأنه بذلك يفوت حقاً واجباً عليه بدون اختيار صاحب الحق، وهو السيد^(٤).

٢ - أن النذر واجب، فلا يملك السيد منعه منه، كسائر الواجبات^(٥).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز للسيد أن يحلل عبده إذا أحرم من غير إذنه بتطوع أو نذر.

(١) المغني ٥/٤٧، ٤٨، المحرر ١/٢٣٤، شرح العمدة ٢/٢٦٧، الفروع ٣/٢٠٨، ٢٠٩،

المبدع ٣/٨٩، الإنصاف ٣/٣٩٥، ٣٩٦

(٢) الإنصاف ٣/٣٩٥، المنح الشافيات ١/٣٠٩

(٣) المغني ٥/٤٧

(٤) المغني ٥/٤٧

(٥) المغني ٥/٤٨

وأما قولهم: إنَّ النذر واجب. فيجاب عنه: بآئه ثبت هنا في ذمة العبد حقان هما: حق الله تعالى في الوفاء بالنذر، وحق السيد في القيام بحقوقه. فيقدم حق العبد؛ لأنَّه مبني على المشاحة، وأما حق الله تعالى فهو مبني على المساحة، أو أنَّه نذر فيما لا يملك القيام به، والله تعالى أعلم.

[١٤٦] المسألة السادسة: تحليل الولي مولَّيته إذا أحرمت من غير إذنهِ بتطوع.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ له تحليلها^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) التعليق الكبير ٧٨٢/٢، شرح الزركشي ٣٦٤/٣، الإنصاف ٣٩٨/٣

(٢) نقلها عنه ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - المناسك والكفارات - ص ٣٧٠)

(٣) المستوعب ٣١٢/٤، المغني ٤٣١/٥، المحرر ٢٣٤/١، الفروع ٢٢٢/٣، شرح الزركشي ٣٦٤/٣، المبدع ٨٩/٣، الإنصاف ٣٩٧/٣-٣٩٨

(٤) مختصر الطحاوي ص ٧٢، المبسوط ١١٢/٤، بدائع الصنائع ١٨١/٢، حاشية ابن عابدين ٥٩١/٢، ٦٢٠

(٥) الكافي ص ١٧٠، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤-٣/٢، شرح الزرقاني ٢٣١/٢

(٦) مختصر المزني مع الأم ١٧٠/٨، المهذب والمجموع ٣٢٣/٨، ٣٣٣، أسنى المطالب ٥٢٧/١

أدلة هذا القول:

- ١ - أن في حجها من غير إذنه تفويتاً لحقه^(١).
- ٢ - أن العدة^(٢) تمنع المضي في الإحرام لحق الله تعالى، فحق الآدمي أولى بأن يمنع الإحرام؛ لأن حق الآدمي أضيق، لشحه وحاجته، وأما حق الله تعالى فمبني على المسامحة^(٣).

القول الآخر: ليس له تحليلها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - عموم قوله تعالى (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)^(٦)، وقوله (وَلَا

(١) المبدع ٨٩/٣

(٢) العدة هي: ماتعده المرأة من أيام أقرائها، وأيام حملها، أو أربعة أشهر وعشر للمتوفى عنها زوجها. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٣٤٨)

(٣) المغني ٤٣١/٥

(٤) المستوعب ٣١٢/٤، المغني ٤٣١/٥، المحرر ٢٣٤/١، الفروع ٢٢٢/٣، شرح الزركشي ٣٦٤/٣، المبدع ٨٩/٣، الإنصاف ٣٩٨/٣

(٥) الإنصاف ٣٩٨/٣، المنح الشافيات ٣٠٩/١

(٦) سورة البقرة آية رقم (١٩٦)

تُبْطَلُوا أَعْمَالُكُمْ) (١)(٢).

٢- أن الحج يلزم بالشروع فيه، فلا يملك الزوج أو الولي تحليلها منه، كالحج المنذور (٣).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن للولي والزوج أن يحلل موليته إذا أحرمت بحج تطوع من غير إذنه؛ لأنّها بذلك تسقط حقه بدون إذنه، وليس لها ذلك، فلا عبرة بما عملته؛ لأنّ الحق لغيره فلا يسقط إلا برضا غيره، وخاصة أن حق الزوج سابق.

وأما الاستدلال بالآية وبأنّ الحج يلزم بالدخول فيه، فيمكن الجواب عنه: بأنّ هذا حق لله تعالى، وقد تعارض مع حق آخر لمخلوق، فيقدم حق المخلوق؛ لأنّه مبني على المشاحة، وأمّا حق الله تعالى فمبني على المسامحة، والله تعالى أعلم.

[١٤٧] المسألة السابعة: حكم الطواف راكباً لغير عذر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجزئ (٤).

(١) سورة محمد آية رقم (٣٣)

(٢) شرح الزركشي ٣/٣٦٤

(٣) المغني ٥/٤٣١

(٤) التعليق الكبير ٢/٦٢٣، مسائل أبي بكر ص ٥٤، الفروع ٣/٤٩٩، شرح

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وابن قدامة،
وجزم به في المنوّر، وقدمه في الهداية، والخلاصة، والحرر،
والتلخيص^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((طاف النبي e في
حجّة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن^(٤))) متفق عليه^(٥).
وأجيب عن وجه الاستدلال من الحديث: بأن طواف الرسول e

=

- الزرركشي ٢١٩/٣، المبدع ٢١٩/٣، الإنصاف ١٢/٤، المنح الشافيات ٣١٩/١
(١) الهداية ١٠٠/١، مسائل أبي بكر ص ٥٤، المغني ٢٥٠/٥، المقنع ص ٧٨، المحرر ٢٤٤/١،
المبدع ٢١٩/٣، الإنصاف ١٢/٤
(٢) نقل عنه ابن منصور كراهة الطواف راكباً من غير علة، والكرهية لا تنافي
الإجزاء. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - المناسك والكفارات - ص ٢١٥)
(٣) الأم ١٩٠/٢، المهذب والمجموع ٢٦/٨ - ٢٧، روضة الطالبين ٣٦٥/٢، كفاية الأحيار
ص ٣٣٩

- (٤) المحجن: بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الجيم، عصا معقفة — محنية الرأس — يتناول
بها الراكب ما سقط له ويحرك بطرفها بعيره للمشبي (شرح مسلم ١٨/٩، فتح
الباري ٥٥٢/٣)

- (٥) البخاري (٣/٥٥٢ ح ١٦٠٧ مع الفتح) كتاب الحج باب استلام الركن بمحجن،
مسلم (٩/١٨ مع النووي) كتاب الحج باب جواز الطواف على بعير.

راكباً كان لعذر، إمّا لشكاية كما في سنن أبي داود^(١)، وإمّا ليراه الناس فيأتوا به، ويتعلموا منه مناسكهم كما في حديث جابر **t** عند مسلم^{(٢)(٣)}.

٢ - أنّه ركن من أركان الحج، فصح فعله راكباً، كالوقوف بعرفة والسعي^(٤).

٣ - أنّ الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً، فكيفما أتى به أجزأه، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل^(٥).

الأقوال الأخرى:

(١) روى أبو داود (٤٤٣/٢ ح ١٨٨١) كتاب المناسك باب الطواف الواجب بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما ((أنّ رسول الله ﷺ قدم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته))، وضعفه النووي في المجموع ٢٧/٨، والحافظ في التلخيص (٢٦٣/٢)، وقال المنذري في مختصر السنن (٣٧٧/٢ ح ١٨٠١) في إسناده يزيد بن أبي زياد، ولا يحتج به.

(٢) مسلم (١٨/٩-١٩) كتاب الحج باب جواز الطواف على بعير وغيره بلفظ ((طاف رسول الله ﷺ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه لأن يراه الناس وليشرف وليسألوه فإن الناس غشوه))

(٣) شرح الزركشي ٢١٩/٣

(٤) الروايتين والوجهين ٢٨٣/١

(٥) المغني ٢٥٠/٥

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: لا يجزئ.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير)) أخرجه الترمذي والنسائي^(٣).

(١) الروايتين والوجهين ٢٨٣/١، مسائل أبي بكر ص ٥٤، المستوعب ٢١٢/٤،

المغني ٢٥٠/٥، المبدع ٢١٩/٢، الإنصاف ١٢/٤

(٢) الإنصاف ١٣/٤، المنح الشافيات ٣١٩/١.

(٣) الترمذي (٢٩٣/٣ ح ٩٦٠) كتاب الحج باب ما جاء في الكلام في الطواف،

والنسائي (٢٢٢/٥) كتاب مناسك الحج باب إباحة الكلام في الطواف، وقد أهتم

اسم الصحابي راوي الحديث عنده، وقال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن ابن

طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، ولا نعرفه مرفوعاً

إلا من حديث عطاء بن السائب رضي الله عنه. وقال النووي في المجموع (١٤/٨)

— في الكلام عليه — : مروي من رواية ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بإسناد

وجه الدلالة: أَنَّ الصلاة حاملاً ومحمولاً لا تصح، والطواف صلاة^(١).

ويمكن الجواب عنه: بأنَّ المراد أَنَّهُ يشبه الصلاة من بعض الوجوه، وليس المراد أَنَّهُ نوع من الصلاة التي يشترط لها القيام مع القدرة ولا تصح إذا كان الإنسان راكباً^(٢).

٢- أَنَّ الطواف عبادة تخص البيت، فلم يصح فعلها على الراحلة مع القدرة، كالصلاة^(٣).

٣- أَنَّ المشي هو نفس الطواف، فإذا أحل به مع القدرة عليه فلم يأت به^(٤).

القول الثالث: أَنَّهُ يجزئ، وعليه دم.

=

ضعيف. والصحيح أَنَّهُ موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما. أ.هـ، وصحح الحافظ في التلخيص (١٣٩/١) رواية النسائي وكأنَّه يميل إلى صحة المرفوع عن ابن عباس رضي الله عنهما عند الترمذي، ونقل تصحيح ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان له. وصححه الألباني في الإرواء (١٥٤/١ ح ١٢١).

(١) الممتع ٤٣٠/٢

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢٦/٢٦

(٣) الروايتين والوجهين ٢٨٣/١

(٤) الروايتين والوجهين ٢٨٣/١

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى (وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)^(٤).
وجه الدلالة: أنَّ الراكب ليس بطائف حقيقة، فأوجب ذلك نقصاً فيه، فوجب جبره بالدم^(٥).
- ٢ - أنه ترك صفة واجبة في ركن الحج، فأشبهه ما لو وقف بعرفة نهاراً ودفع قبل غروب الشمس^(٦).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح الطواف راكباً ولو من غير عذر؛ لثبوت ذلك من فعل النبي ﷺ، ولو علل بأنه إنما فعل ذلك ليراه الناس، فلو لم يكن جائزاً لم يفعله، ولو كان من خصوصياته e لبيّن

(١) المغني ٥/٢٥٠، الفروع ٣/٤٩٩، المبدع ٢/٢١٩، الإنصاف ٤/١٣

(٢) مختصر الطحاوي ص ٦٤، بدائع الصنائع ٢/١٣٠، فتح القدير ٢/٣٩٠، إذا رجع إلى أهله وهو لم يُعدّ الطواف.

(٣) الذخيرة ٣/٢٤٦، شرح الزرقاني ٢/٢٧٣، حاشية الدسوقي ٢/٤٠، وعندهم يؤمر بإعادته مادام في مكة، فإن سافر إلى بلده وهو لم يعده لا يؤمر بالإعادة ويلزمه دم، فإن رجع من بلده وأعادته سقط عنه الدم.

(٤) سورة الحج آية رقم (٢٩)

(٥) بدائع الصنائع ٢/١٣٠

(٦) المغني ٥/٢٥٠

ذلك لأمته، والله تعالى أعلم.

[١٤٨] المسألة الثامنة: المقدار الذي يجب الأخذ منه من الرأس.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجزئ الأخذ من بعض الرأس^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - القياس على أجزاء مسح بعض الرأس في الوضوء^(٥).
- ٢ - أنه حلق من رأسه عدداً يقع عليه اسم الجمع المطلق، أشبه الكل^(٦).

(١) المغني ٥/٢٤٤، المبدع ٣/٢٤٢

(٢) الهداية ١/١٠٣، التمام ١/٣١٦، المغني ٥/٢٤٤، المتمع ٢/٤٥٦، الفروع ٣/٥١٣، الإنصاف ٤/٣٨

(٣) الهداية وفتح القدير ٢/٣٨٦، الاختيار ١/١٥٣، مراقي الفلاح ص ٧٣٦، الدر المختار ٢/٥١٥، وأقل ما يجزئ عندهم ربع الرأس.

(٤) الأم ٢/٢٣٢، الحاوي ٤/١٦٣، المهذب والمجموع ٨/١٩٣، ١٩٩، حلية العلماء ٣/٣٤٤، فتح العزيز مع المجموع ٧/٣٧٨، وأقل ما يجزئ عندهم ثلاث شعرات.

(٥) المغني ٥/٢٤٤، المتمع ٢/٤٥٦، على رواية.

(٦) المهذب مع المجموع ٨/١٩٣، التمام ١/٣١٦

القول الآخر: يلزم الحلق أو التقصير من جميع الرأس.
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢).
أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى (**مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ**)^(٣).
- وجه الدلالة: أن هذا عام في جميعه^(٤).
- ٢ - أن النبي ﷺ حلق جميع رأسه، تفسيراً لمطلق الأمر به، فيجب الرجوع إليه^(٥).
- ٣ - أنه نسك تعلق بالرأس، فوجب استيعابه به، كالمسح^(٦).
- ٤ - أنه نسك تعلق بالرأس، فتعلق بجميعه، مثل الكشف في الإحرام^(٧).

(١) الهداية ١/١٠٣، التمام ١/٣١٦، المغني ٥/٢٤٤، المتع ٢/٤٥٦، الفروع ٣/٥١٣،
الإنصاف ٤/٣٨

(٢) المدونة ١/٣١٥، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٢٥٤، تنوير المقالة ٣/٤٩١،
حاشية الزرقاني ٢/٢٨٠

(٣) سورة الفتح آية رقم (٢٧)

(٤) المغني ٥/٢٤٤

(٥) المغني ٥/٢٤٤-٢٤٥

(٦) المغني ٥/٢٤٥

(٧) التمام ١/٣١٦

٥ - أنه بدل عن الحلق، فاقتضى التعميم^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يلزم الأخذ من جميع الرأس في الحلق أو التقصير^(٢)، ولا يشترط أن يكون من كل شعرة بعينها^(٣).
وأما القياس على مسح بعض الرأس في الوضوء فهو قياس على مختلف فيه، والصحيح أنه يجب مسح جميع الرأس في الوضوء، والله تعالى أعلم.

(١) المبدع ٢٤٢/٣

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة ١١/٢٢٠، الشرح الممتع ٣٦٢/٧

(٣) الاختيارات الفقهية ص ١٠٥، الشرح الممتع ٣٦٢/٧

المبحث الثاني: في المواقيت ومحظورات الإحرام .

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى :الحكم إذا أحرم بالحج قبل أشهره .

المسألة الثانية :الحكم إذا جلس في مكان فيه طيب ليشم الطيب .

المسألة الثالثة :حكم لبس المنطقة حال الإحرام إذا كانت فيها نفقة.

المسألة الرابعة :الحكم إذا كانا قاتل الصيد والمتسبب في قتله محرمين.

المسألة الخامسة: الحكم إذا قتل الصيد دفاعاً عن نفسه.

[١٤٩] المسألة الأولى: الحكم إذا أحرم بالحج قبل أشهره .

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنَّ إحرامه ينعقد عمرة^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الآجُرِّي^(٢)(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول :

١ - قول الله تعالى (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ

فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)^(٦).

وجها الدلالة:

(١) التمام ٣٠٧/١، الفروع ٢٨٦/٣، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٦ القاعدة

رقم (٦٣)، المبدع ١١٤/٣، الإنصاف ٤٣٠/٣

(٢) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري، روى عنه جماعة منهم: أبو نعيم

الأصبهاني، وله تصانيف كثيرة في الفقه والحديث منها: الأربعين حديثاً وكتاب

النصيحة، توفي سنة ٣٦٠هـ. (انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ٣٨٩/٢ - ٣٩٠،

المنهج الأحمد ٢٧١/٢ - ٢٧٢)

(٣) الفروع ٢٨٦/٣، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٦، المبدع ١١٤/٣،

الإنصاف ٤٣٠/٣

(٤) نقلها عنه: ابنه عبد الله. (انظر مسائل عبد الله ٧٨٢/٢)

(٥) الإقناع في الفقه الشافعي ص ٨٥، المذهب والمجموع ١٤٠/٧، ١٤٢، ١٤٤، حلية

العلماء ٢٥٢/٣، شرح مشكل الوسيط ٦٠٦/٢

(٦) سورة البقرة آية رقم (١٩٧)

الأول: أن التقدير في الآية وقت الحج أشهر أو أشهر الحج أشهر معلومات، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومتى ثبت أنه وقته لم يجز تقديم إحرامه عليه، كأوقات الصلوات^(١).

وأجيب عن وجه الاستدلال: بأن الآية محمولة على أن الإحرام به إنما يستحب فيها^(٢)، أو على أن المراد أن معظم الحج فيها، كقول الرسول **e**: ((الحج عرفة))^(٣)، أو أن المضرر هو الفضيلة أي أفضل الإحرام بالحج في هذه الأشهر المعلومات^(٤)، أو أن الآية محمولة على ماعدا الإحرام من أفعال الحج^(٥).

والثاني: أن الله تعالى خصَّ الفرض فيهنَّ بالذكر، فعلم أن حكم

(١) المغني ٧٤/٥

(٢) المغني ٧٤/٥

(٣) أخرجه أبوداود (٢/٤٨٥ ح ١٩٤٩) كتاب المناسك باب من لم يدرك عرفة — بلفظ قريب منه —، والترمذي (٣/٢٣٧ ح ٨٨٩) كتاب الحج باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، والنسائي (٥/٢٥٦) كتاب مناسك الحج باب فرض الوقوف بعرفة، وابن ماجه (٢/١٠٠٣ ح ٣٠١٥) كتاب المناسك باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع، كلهم عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي، وصححه الألباني في الإرواء (٤/٢٥٦ ح ١٠٦٤)

(٤) الفروع ٣/٢٨٧، المبدع ٣/١٤٤

(٥) شرح الزركشي ٣/٧٢

ماعداه بخلافه^(١).

وأجيب عن وجه الاستدلال: بأن الآية تدلُّ على أن فرضه قبلهنَّ غير مشروع، وعدم المشروعية لا يمنع الانعقاد^(٢).

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)) أخرجه مسلم موصولاً والبخاري تعليقاً^(٣).

وجه الدلالة: أن هذا خلاف السنة فلا ينعقد، وإذا لم ينعقد الحج ولم يكن سبيل إلى بطلان الإحرام - فإنه لا يقع إلا لازماً موجباً - انعقد موجباً لعمرة، كمن أحرم بالفرض قبل وقته، فإنه ينعقد نفلاً^(٤).

٣ - قول ابن عباس رضي الله عنهما: (لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج) أخرجه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي والبخاري معلقاً^(٥).

(١) شرح العمدة ٣٩١/٢

(٢) شرح العمدة ٣٩٥/٢

(٣) تقدم تخريجه ص (١٠٨)

(٤) شرح العمدة ٣٩١/٢

(٥) ابن خزيمة (٤/١٦٢ ح ٢٥٩٦)، والحاكم (١/٤٤٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي (٤/٣٤٣)، والبخاري تعليقاً (٣/٤٩٠ مع الفتح) كتاب الحج باب قول الله تعالى ((الحج أشهر معلومات))

- وجه الدلالة: أن المراد بالسنة هو الطريقة والشرعية، وخلافها البدعة وكل بدعة فهي مردودة على صاحبها لا تقبل منه^(١).
- وأجيب عن الاستدلال بالحديث والأثر: بأن كونه خلاف السنة صحيح، لكنه لا يمنع انعقاد الإحرام بالحج^(٢).
- ٤ - أن الإحرام ركن من أركان الحج، فوجب أن لا يجوز فعله قبل أشهر الحج، كالوقوف بعرفة^(٣).
- ٥ - أنه لو جاز الإحرام قبل أشهر الحج لوجب أن يحرم بالحج في هذا العام، ويقف بعرفة في العام المقبل^(٤).
- ٦ - أن الحج عبادة مؤقتة، فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه ينعقد إحرامه بالتَّفل^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

-
- (١) شرح الزركشي ٧١/٣
- (٢) شرح العمدة ٣٩٥/٢
- (٣) التمام ٣٠٧/١، المجموع ١٤٥/٧
- (٤) شرح العمدة ٣٩١/٢
- (٥) المهذب مع المجموع ١٤٠/٧

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أن إحراره بالحج يصح مع الكراهة .

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمشهور عند المالكية^(٣).

أدلة هذا القول :

١ - قول الله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ)^(٤).

وجه الدلالة: دلّت الآية على أن جميع الأشهر ميقات^(٥).

وأجيب عن وجه الاستدلال: بأن الهلال إنما يكون ميقاتاً للشيء إذا اختلف حكمه به وجوداً وعدمًا، مثل أن تنقضي به العدة، أو يحلُّ به الدين، فلو كان جميع العام وقتاً للإحرام بالحج لم تكن

(١) الهداية ٨٩/١، التمام ٣٠٧/١، المغني ٧٤/٥، الفروع ٢٨٦/٣، المبدع ١١٤/٣، الإنصاف ٤٣٠/٣

(٢) الهداية مع فتح القدير ٤٣٤/٢، المختار للفتوى ١٤١/١، حاشية ابن عابدين ٤٧٢/٢، الباب في شرح الكتاب ٢٠٢/١

(٣) المعونة ٥٠٨/١، القوانين الفقهية ص ١٢٩، شرح زروق ٣٤٦/١-٣٤٧، مواهب الجليل ١٨/٣، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢١/٢-٢٢

(٤) سورة البقرة آية رقم (١٨٩)

(٥) المغني ٧٤/٥

الأهله ميقاتاً للحج، كما لم تكن ميقاتاً للنذر، بل هذه الآية دالة على أن الحج مؤقت بالأهله، ومحال أن يكون مؤقتاً بكل واحد من الأهله، فعلم أن المراد أن جنس الأهله ميقات للحج، والجنس يحصل بهلال واحد وباتنين وثلاثة، فأفادت الآية أن الأهله ميقات للحج يعلم جوازه بوجودها في الجملة، وذلك حق فإن الحج إنما يكون لهلال خاص، وهو هلال ذي الحجة^(١).

٢- حديث عمر بن الخطاب **t** عن النبي **e** أنه قال: ((إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)) متفق عليه^(٢).
وجه الدلالة: أن هذا لم ينو العمرة فلم تكن له^(٣).

٣- أن الشروع في الإحرام يوجب إتمامه، كما أن النذر يوجب فعل المنذور، فإذا أحرم بالحج لزمه إتمامه، كما لو نذره، وكونه مكروهاً لا يمنع لزوم الوفاء به، كما أن عقد النذر مكروهاً ويجب الوفاء به، ثم النذر يوجب فعل المنذور وكذلك الإحرام يوجب فعل ما أحرم به^(٤).

٤- أنه أحد نسكي القرآن، فجاز الإحرام به في جميع السنة،

(١) شرح العمدة ٣٩٤/٢-٣٩٥

(٢) تقدم تخريجه ص (١٢٤)

(٣) المعونة ٥٠٩/١

(٤) شرح العمدة ٣٩١/٢-٣٩٢

كالعمرة^(١).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالعمرة أفعالها غير مؤقتة، فكذا إحرامها، بخلاف الحج^(٢).

٥ - أنه أحد الميقاتين، فصح الإحرام قبله، كميقات المكان^(٣).

٦ - أن أكثر ما في ذلك أن إحرامه بالحج قبل أشهره غير جائز، وهذا لا يمنع لزومه وانعقاده على الوجه الذي عقده، كما لو عقده وهو لا بس عالماً ذاكرةً فإن ذلك لا يحل له ومع هذا ينعقد إحرامه صحيحاً موجباً للدم^(٤).

٧ - أن الإحرام ركن يشترط في الحج والعمرة، فجاز أن يفعل في غير أشهر الحج، أصله طواف الإفاضة، ولا يلزم عليه الوقوف؛ لأنه مختص بالحج^(٥).

القول الثالث: أن إحرامه لا ينعقد مطلقاً.

وهو وجه عند الحنابلة^(٦)، وقول عند المالكية مروى عن

(١) المغني ٧٤/٥

(٢) المجموع ١٤٥/٧

(٣) المغني ٧٤/٥

(٤) شرح العمدة ٣٩٢/٢

(٥) المعونة ٥٠٩/١

(٦) شرح العمدة ٣٩٠/٢، الفروع ٢٨٦/٣

الإمام مالك^(١).

أدلة هذا القول :

١ - قول الله تعالى (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ)^(٢).

وجه الدلالة: أن تقدير الكلام زمان الحج أو أشهر الحج أشهر معلومات، وعليه فيجب حصر الحج في الأشهر، فيكون الإحرام به قبلها كالإحرام بالظهر قبل الزوال، فلا ينعقد^(٣).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الحج لابد أن يقع في وقته، وهو الوقوف بعرفة، فلذلك جاز الإحرام قبل أشهره؛ لأنه لا يؤدي ذلك إلى الخروج منه قبل أشهره، بخلاف الصلاة لو جوزنا الدخول فيها قبل وقتها لخرج منها قبل وقتها^(٤).

٢ - أنه لا ينعقد بعمره؛ لأنه لم يقصده، ولا بحج؛ لأن وقته لم يدخل، كمن أحرم بالفرض قبل النفل على رواية^(٥).

(١) الذخيرة ٢٠٣/٣، القوانين الفقهية ص ١٢٩، مواهب الجليل ١٨/٣، حاشية

الدسوقي ٢٢/٢، حاشية العدوي على شرح الرسالة ٤٥٧/١

(٢) سورة البقرة آية رقم (١٩٧)

(٣) مواهب الجليل ١٨/٣

(٤) مواهب الجليل ١٩/٣

(٥) شرح العمدة ٣٩٠/٢

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ إحرامه ينعقد عمرة^(١)؛ لأنَّ وقت انعقاد الحج لم يدخل بعد، فينتقل منه إلى ما هو من جنسه وينعقد في مثل هذا الوقت وهو العمرة، للزوم الإحرام على من تلبس به. وأما قياس أصحاب القول الثاني على النذر فهو قياس مع الفارق، فإنَّ النذر وإنَّ كان مكروهاً إلا أنَّه غير مقيد بوقت لا يصح إلا فيه، بخلاف الحج فإنَّ له وقتاً محدداً يقع فيه، والله تعالى أعلم.

[١٥٠] المسألة الثانية : الحكم إذا جلس في مكان فيه طيب ليشمَّ الطَّيب.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنَّ ذلك مباح^(٢). وهو مذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،

(١) الشرح الممتع ٦٥/٧

(٢) التعليق الكبير ٤٨٦/٢، شرح العمدة ٨٩/٣، الفروع ٣٧٦/٣، المبدع ١٤٨/٣، الإنصاف ٤٧٣/٣

(٣) بدائع الصنائع ١٩١/٢، فتح القدير ٤٣٨/٢، العناية مع فتح القدير ٤٣٩/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٨٧/٢، وهو مكروه عندهم.

(٤) الذخيرة ٣١١/٣، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١٥٤/٣، حاشية الدسوقي ٦٠/٢، جواهر الإكليل ٢٦٤/١، ومجمل أحكام الطَّيب عندهم كما لخصها

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه لم يستعمله، والنهي ورد عن استعماله في البدن أو الثوب، كما في الحديث ((ولا تلبسوا من الثياب شيء مسّه زعفران أو ورس)) متفق عليه^(٢)، والشم لا يؤثر في الثوب ولا البدن^(٣).
- ٢ - أنه لا يسمى بذلك متطيباً^(٤).

القول الآخر : أن ذلك محرم، وعليه الفدية إذا شمّ.

=

الدسوقي في حاشيته هي: أن الطيب المؤنث - ما يظهر لونه وأثره - يكره شمه واستصحابه ومكث في المكان الذي هو فيه ويحرم مسه، والمذكر - ما يخفى أثره ويظهر ريحه - يكره شمه، وأما مسه من غير شم واستصحابه ومكث بمكان هو فيه فهو جائز .

(١) الأم ١٦٠/٢، الوسيط ٦٨٤/٢، فتح العزيز مع المجموع ٤٦٠/٧، المجموع ٢٨٠، ٢٧١/٧، كفاية الأخيار ص ٣٥١، وفي الكراهة عندهم قولان وصحح الرفاعي والنووي القول بالكراهة.

(٢) البخاري (٤٦٩/٣ ح ١٥٤٢ مع الفتح) كتاب الحج باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، ومسلم (٧٣/٨ مع النووي) كتاب الحج باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه وما لا يباح وبيان تحريم الطيب كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) الشرح الممتع ١٥٩/٧

(٤) فتح العزيز مع المجموع ٤٦٠/٧، شرح العمدة ٨٩/٣

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول :

- ١ - أنه شمه قاصداً، فحرم، كما لو باشره، والمقصود بالتحريم هو شمّ الطيب لا مباشرته، بدليل ما لو مسّ اليابس الذي لا يعلق باليد لم يكن عليه شيء، ولو رفعه بخرقه وشمه لوجبت عليه الفدية، ولو لم يباشره^(٢).
 - ٢ - أنه إذا تعمد شمّ الطيب فقد وجد الممنوع منه شرعاً، وهو الطيب، وعليه فتجب الفدية^(٣).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنه يباح شمّ الطيب مع الكراهة للمحرم؛ لأنه لا يكون بذلك مستعملاً له فيدخل تحت النهي.
- وأما قولهم: إنَّ المقصود بالتحريم هو الشم. فهو استدلال بمحل النزاع، وكذا قولهم: بوجود الممنوع منه إذا شمّ الطيب، والله تعالى أعلم.

(١) الهداية ٩٣/١، المغني ١٥٠/٥، شرح العمدة ٨٨/٣، الفروع ٣٧٦/٣، المبدع ١٤٨،

الإنصاف ٤٧٣/٣

(٢) المغني ١٥٠/٥، المبدع ١٤٨/٣

(٣) شرح الزركشي ١٣٤/٣

[١٥١] المسألة الثالثة : حكم لبس المنطقة^(١) حال الإحرام إذا كانت فيها نفقة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجوز للمحرم أن يلبس المنطقة إذا كانت فيها نفقته^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الآجري، وابن أبي موسى^(٣). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

دليل هذا القول:

أن المنطقة ليست في معنى لبس المخيط، والمنهي عنه هو لبس

(١) المنطقة: بكسر الميم وفتح الطاء، اسم لما يشد به الإنسان وسطه . قال ابن عابدين:

وتسمى بالفارسية كمر. (انظر: القاموس المحيط ٤١٣/٣، المطلع على أبواب المقنع

ص ١٧١، حاشية ابن عابدين ٤٩١/٢)

(٢) المستوعب ٨٣/٤، الفروع ٣٧٤/٣، الإنصاف ٤٦٧/٣

(٣) الفروع ٣٧٤/٣، الإنصاف ٤٦٧/٣

(٤) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - المناسك والكفارات -

ص ٢٧٠)

(٥) المبسوط ١٢٧/٤، فتح القدير ٣٥٠/٢، البحر الرائق ٥٦٩/٢، الدر المختار ٤٩١/٢

(٦) المدونة ٣٤٩/١، الكافي ص ١٥٣، شرح الزرقاني ٢٩٤/٢-٢٩٥، جواهر

الإكليل ٢٦٣/١

(٧) الأم ١٦٤/٢، الوسيط ٦٨٠/٢، روضة الطالبين ٤٠٢/٢، مغني المحتاج ٥١٨/١

المخيط^(١).

القول الآخر: لا يلبس المحرم المنطقة، فإن فعل فعليه فدية.
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢).

دليل هذا القول:

أن فيه ترفهاً، فأشبهه اللباس^(٣).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا بأس بلبس المنطقة للمحرم إذا كانت بها نفقته، للحاجة إليها، وكذا إذا لم تكن بها نفقته، لعدم الدليل على منع لبسها، والأصل أن المحرم لا يمنع من لبس شيء إلا ما ورد الدليل بتحريم لبسه، والله تعالى أعلم.

[١٥٢] المسألة الرابعة: الحكم إذا كان قاتل الصيد والمتسبب في قتله محرمين.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى : أنّه يكون الجزاء

(١) المبسوط ٤/١٢٧

(٢) الهداية ١/٩٢، المستوعب ٤/٨٢، المغني ٥/١٢٦، المحرر ١/٢٣٩، الفروع ٣/٣٧٣،

الإنصاف ٣/٤٦٧

(٣) الممتع ٢/٣٥٢

بينهما^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - حديث أبي قتادة **t** وفيه: ((فلما أتوا رسول الله **e** قالوا: يا رسول الله، إننا كنّا أحرمانا، وقد كان أبو قتادة لم يحرم، فرأينا حُمُر وحش، فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً، فنزلنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أنأكل لحم صيد ونحن محرمون؟. فحملنا ما بقي من لحمها. قال: منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟. قالوا: لا. قال: فكلوا ما بقي من لحمها)) متفق عليه^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي **e** جعل الإشارة بمنزلة الإعانة على

(١) الفروع ٤٠٩/٣، الإنصاف ٤٧٦/٣

(٢) المغني ١٨١/٥، المحرر ٢٤٠/١، شرح العمدة ١٨٢/٣، الفروع ٤٠/٣،

المبدع ١٥١/٣، الإنصاف ٤٧٦/٣

(٣) الإنصاف ٤٧٦/٣، المنح الشافيات ٣١٤/١

(٤) البخاري (٤/٣٥) ح ١٨٢٤ مع الفتح) كتاب جزاء الصيد باب لا يشير المحرم إلى

الصيد لكي يصطاده الحلال، ومسلم (٨/١٠٩) مع النووي) كتاب الحج باب تحريم الصيد المأكول البري وما أصله ذلك على المحرم.

القتل، ومعلوم أنَّ الإعانة على القتل توجب الجزاء والضمان، فكذلك الإشارة^(١).

- ٢ - أنَّهما اشتركا في التحريم، فيشتركان في الجزاء^(٢).
- ٣ - أنَّه جزاء عن مقتول يختلف باختلافه، ويحتمل التبعية، فكان واحداً، كقيَم العبيد^(٣).

الأقوال الأخرى :

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: على كل واحد جزاء.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

(١) شرح العمدة ١٨٤/٣

(٢) الممتع ٣٥٩/٢، المبدع ١٥١/٣

(٣) المبدع ١٥١/٣

(٤) المحرر ٢٤٠/١، الفروع ٤١٠/٣، المبدع ١٥١/٣، الإنصاف ٤٧٦/٣

(٥) المبسوط ٧٩/٤، بدائع الصنائع ٢٠٣/٢، الاختيار ١٦٦/١، العناية مع فتح

القدير ٣/٣، الباب ٢١١/١

- ١ - القياس على كفارة قتل الآدمي^(١).
 - ٢ - أن المحرم قد أمّن الصيد بإحرامه، والدلالة تزيل الأمن؛ لأن أمن الصيد في حال قدرته ويقظته يكون بتوحشه عن الناس، وفي حال عجزه ونومه يكون باختفائه عن الناس، والدلالة تزيل الاختفاء فيزول الأمن، فكانت الدلالة في إزالة الأمن كالاصطياد^(٢).
 - ٣ - أن الدلالة والإشارة تسبب إلى قتل الصيد، وهو متعد في هذا التسبب؛ لأنه مزيل للأمن^(٣).
- القول الثالث:** عليهما جزاء واحد، إلا أن يكون صوماً، فعلى كل واحد صوم تام، وإن كان أحدهما يهدي والآخر يصوم، فعلى المهدي بحصته، وعلى الآخر صوم تام.
- وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).
- دليل هذا القول:**
- أن الجزاء بدل لا كفارة؛ لأن الله تعالى عطف الكفارة عليه، والصوم

(١) المبدع ١٥١/٣

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٤/٢

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٤/٢

(٤) المحرر ١/٢٤٠، الفروع ٣/٤١٠، المبدع ١٥١/٣، الإنصاف ٣/٤٧٦

كفارة، فتكمل، ككفارة قتل الآدمي^(١).

القول الرابع: يكون الجزاء على القاتل وحده.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَمَنْ قَتَلْهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ)^(٥).

وجه الدلالة: أن الله تعالى علّق وجوب الجزاء بالقتل المباشر، فدلّ على انتفائه بغيره^(٦).

٢ - أن الدّال لم يكن منه قتل لا بمباشرة ولا بسبب أثر في نفس المقتول، كالدّال على قتل الآدمي^(٧).

٣ - أن ما لا يلزمه حفظه لا يضمنه بالدلالة على إتلافه، كمال

(١) الفروع ٤١٠/٣، المبدع ١٥١/٣

(٢) الفروع ٤١١/٣، المبدع ١٥١/٣، الإنصاف ٤٧٦/٣

(٣) المعونة ٥٣٨/١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٧٦/٣، بلغة السالك ٢٦٩/١

(٤) الأم ٢٢٩/٢، المهذب والمجموع ٢٩٤/٧، مغني المحتاج ٥٢٤/١، أسنى المطالب

٥١٩، ٥١٥/١

(٥) سورة المائدة آية رقم (٩٥)

(٦) المعونة ٥٣٨/١

(٧) المعونة ٥٣٨/١

الغير^(١).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الجزاء على القاتل وحده؛ لأنَّ الآية نصَّت على أنَّ الجزاء على القاتل، والقاتل هو المباشر للقتل دون المتسبب، وإنَّما على المتسبب الإثْم، والله تعالى أعلم.

[١٥٣] المسألة الخامسة: الحكم إذا قتل الصيد دفاعاً عن نفسه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا جزاء عليه^(٢).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) المهذب مع المجموع ٢٩٤/٧

(٢) الهداية ٩٤/١

(٣) التمام ٣٢٢/١، المستوعب ١١٣/٤، المغني ١٧٦/٥، المحرر ٢٤٠/١، شرح
العمدة ١٣٥/٣، الفروع ٤٣٩/٣، المبدع ١٥٥/٣، الإنصاف ٤٨٣/٣

(٤) بدائع الصنائع ١٩٧/٢، الهداية مع فتح القدير ٢١/٣، مراقي الفلاح ص ٧٤٣، الدر
المختار ٧٥١-٧٥٠/٢

(٥) المدونة ٣٣٤/١، المعونة ٥٤٩/١-٥٥٠، الذخيرة ٣١٥-٣١٦، التاج والإكليل
ومواهب الجليل ١٧٤، ١٧٣/٣

(٦) المهذب والمجموع ٣٣٥، ٣٣٨، روضة الطالبين ٤٢٨/٢، فتح العزيز مع
المجموع ٤٩٨/٧، مغني المحتاج ٥٢٤/١

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: ((خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم: الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور)) متفق عليه^(١).
- وجه الدلالة: أن الشارع أذن في قتل الفواسق لدفع أذى متوهم، فالمتحقق أولى^(٢).
- ٢ - أنه قتله لدفع شره، فلا يضمه كآدمي^(٣).

القول الآخر: أن عليه الجزاء.

وهو اختيار أبي بكر غلام الخلال من الحنابلة^(٤)، وزفر من الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قتله لحاجة نفسه، فكان عليه الضمان، كما لو قتله

(١) البخاري (٤/٤٢٠ ح ١٨٢٩ مع الفتح) كتاب جزاء الصيد باب ما يقتل المحرم من الدواب، ومسلم (٨/١١٣-١١٥ مع النووي) كتاب الحج باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

(٢) المبدع ١٥٥/٣

(٣) المبدع ١٥٥/٣

(٤) الهداية ١/٩٤، التمام ١/٣٢٢، الإنصاف ٣/٤٨٤

(٥) بدائع الصنائع ٢/١٩٧، الهداية مع فتح القدير ٣/٢١

ليأكله^(١).

٢- أن المحرم للقتل قائم وهو الإحرام، ولا تسقط الحرمة إلا بفعل المحرم، وأما فعل الحيوان فلا يسقط حرمة القتل، كما إذا صال جمل على إنسان فقتله فإنه يضمّنه عند الحنفية^(٢).

وأجيب عنه: بأن الإحرام قائم، وأثره في أن لا يتعرض المحرم للصيد، ولا يوجب تحمل الأذى، بل يجب على الإنسان أن يدفع الأذى عن نفسه صيانة لها من الهلاك، وأما القياس على الجمل الصائل فمع الفارق، فعصمته تثبت حقاً لصاحبه، ولم يوجد منه ما يسقط العصمة^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن من قتل حيواناً صال عليه لا جزاء عليه^(٤)؛ لأن الإنسان مطلوب منه الدفاع عن نفسه، وإذا لم يتحقق ذلك إلا بقتل العدو فله قتله، ولو كان إنساناً آخر، فضلاً عن أن يكون هذا العدو حيواناً مفترساً، ويؤيد هذا الحديث السابق الذي أباح قتل الدواب الفواسق في الحل والحرم.

وأما قياسهم على ما إذا قتله ليأكله، فقياس مع الفارق، فمن قتله ليأكله فقد ابتدأ فعل ما نُهي عنه، وأما من قتله دفاعاً عن نفسه فلم يبتدئ

(١) التمام ٣٢٢/١

(٢) بدائع الصنائع ١٩٧/٢

(٣) بدائع الصنائع ١٩٧/٢

(٤) الشرح الممتع ١٦٨/٧

فعل المنهي عنه، بل فعل أمراً مطلوباً منه، وهو الدفاع عن نفسه، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث : في الفدية وجزاء الصيد والهدي والإحصاء

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى : وجوب فدية الوطاء في الفرج على المرأة المطاوعة.

المسألة الثانية : من وجب عليه الصيام لعدم الهدي، ثم وجدته قبل الشروع في الصيام، فهل يجزئ عنه الهدي؟.

المسألة الثالثة : اشتراك الجماعة في قتل الصيد.

المسألة الرابعة : مقدار الفدية فيما لا مثل له من الطير إذا كان أكبر من الحمام.

المسألة الخامسة : هل تجزئ الجماء في الهدي والأضحية؟.

المسألة السادسة : ما يتحلل به من فاته الحج.

[١٥٤] المسألة الأولى: وجوب فدية الوطء في الفرج على المرأة المطاوعة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا فدية على المرأة المطاوعة^(١).
وصححه ابن عقيل، وغيره^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لا وطء منها^(٥).
- وأجيب عنه: بأنه قد وجد الجماع منها، بدليل أنها يجب عليها
الحد كالرجل إذا زنت^(٦).
- ٢ - القياس على ما لو جامع الرجل امرأته وهي صائمة، وطاوعته
على ذلك، ففي رواية عند الحنابلة لا تلزمها الكفارة^(٧).

(١) الفروع ٣/٣٩١، الإنصاف ٣/٥٢١

(٢) الفروع ٣/٣٩١، الإنصاف ٣/٥٢١

(٣) الفروع ٣/٣٩١، المبدع ٣/١٨٠، الإنصاف ٣/٥٢١

(٤) الوسيط ٢/٦٨٨، فتح العزيز مع المجموع ٧/٤٧٥، المجموع ٧/٣٩٥، مغني المحتاج

١/٥٢٣، فتح المعين وإعانة الطالبين ٢/٣٢٩

(٥) الفروع ٣/٣٩١، الإنصاف ٣/٥٢١

(٦) المبدع ٣/١٨٠

(٧) الفروع ٣/٣٩١، المبدع ٣/١٨٠، (وانظر الرواية في الصيام في: المبدع ٣/٣٢)

ويجاب عنه: بأنَّ الصحيح من الروايتين أنَّه تلزم المرأة المطاوعة الكفَّارة^(١).

القول الآخر : أنَّه تجب الفدية على المرأة المطاوعة^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، وقول عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١- ما روي عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم من قولهم بلزوم الهدي، فقد روى البيهقي ذلك عن عمر بن الخطاب

(١) المبدع ٣/٣٢

(٢) واختلف في مقدارها في المذهب فروي عن الإمام أحمد أنَّه تجب على كل من المتجامعين بدنة وهو الصحيح من المذهب، وروي عنه أنَّه تجزئ بدنة واحدة عنهما. (انظر: المغني ٥/١٦٧-١٦٨، الإنصاف ٣/٥٢١)

(٣) المغني ٥/١٦٧-١٦٨، الفروع ٣/٢٩٠، المبدع ٣/١٨٠، الإنصاف ٣/٥٢١

(٤) مختصر الطحاوي ص ٦٧، بدائع الصنائع ٢/٢١٧، الاختيار ١/١٦٤، الجوهرة النيرة ١/٢٤٨، بدر المتقى مع مجمع الأنهر ١/٢٩٦

(٥) الكافي ص ١٦٠، الذخيرة ٣/٣٤٣، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣/١٦٩، شرح الزرقاني ٢/٣٠٨

(٦) الوسيط ٢/٦٨٨، فتح العزيز مع المجموع ٧/٤٧٥، المجموع ٧/٣٩٥، مغني المحتاج ١/٥٢٣

- وعلي بن أبي طالب وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم^(١).
- ٢ - أنَّها أحد المتجامعين من غير إكراه، فلزمتها فدية، كالرجل^(٢).
- ٣ - أنَّ الأصل مساواة الرجل المرأة ما لم يَقم دليل على التخصيص^(٣).
- ٤ - أنَّها اشتركت في السبب الموجب، فكما لو اشتركت في القتل^(٤).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنَّه تجب الفدية على المرأة المطاوعة، وذلك لحصول الجماع منها باختيارها، والجماع في الحج يوجب الفدية، ولا فرق بين الرجل والمرأة، لعدم ورود الدليل على التفريق بينهما، والله تعالى أعلم.

(١) البيهقي (١٦٧/٥-١٦٨) وصحح إسناده الرواية عن ابن عمر وابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم.

(٢) المغني ١٦٨/٥

(٣) المتمتع ٣٨٩/٢

(٤) الفروع ٢٩٠/٣

[١٥٥] المسألة الثانية: من وجب عليه الصَّيَّام لعدم الهدْي، ثم وجده

قبل الشروع في الصَّيَّام، فهل يجزئ عنه الهدْي؟^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يجزئه^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال له: بأنَّ الصوم صار هنا أصلاً لا بدلاً - وهذا على القول بأنَّ الاعتبار في الكفَّارات بحال الوجوب - فلا يجوز الانتقال عنه إلا مع عدم الاستطاعة^(٣).

القول الآخر: أنَّه يجزئه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول:

(١) وصورة المسألة هي: إذا عدم الحاج الذي يجب عليه الهدْي وهو المتمتع والقارن الهدْي، فإنَّه ينتقل إلى الصَّيَّام، فإذا وجد الهدْي قبل أن يشرع في الصَّيَّام الذي هو بدل الهدْي، فهل له بعد ذلك أن يهدي ويجزئه ذلك أو أنَّه لا يجزئه إلا الصوم؟.

(٢) قواعد ابن رجب ص ٢١ القاعدة رقم (١٦)، الإنصاف ٥١٧/٣

(٣) انظر: الإنصاف ٥١٧/٣

(٤) قواعد ابن رجب ص ٢١، الإنصاف ٥١٧/٣

أنَّه الأصل في الجملة، وإنَّما سقط رخصة^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يجرئه؛ لأنَّه هو الأصل، والله تعالى أعلم.

[١٥٦] المسألة الثالثة: اشتراك الجماعة في قتل الصيد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ عليهم جزاءً واحداً^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه بدل متلف يتجزأ، فإذا اشترك الجماعة في إتلافه قسَّم البدل بينهم، كقيم المتلفات^(٦).

(١) قواعد ابن رجب ص ٢١

(٢) الفروع ٤٠٩/٣، الإنصاف ٥٤٧/٣

(٣) نقلها عنه: ابن منصور وابن هانئ. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - المناسك

والكفارات - ص ٣٣٢، مسائل ابن هانئ ١/١٦٣)

(٤) الهداية ٩٧/١، المستوعب ١٧٥/٤، المغني ٤٢٠/٥، الفروع ٤٠٩/٣، المبدع ٢٠٠/٣،

الإنصاف ٥٤٧/٣

(٥) الأم ٢٢٧/٢، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٥٠٨/٧، المذهب

والمجموع ٤٢٤/٧، ٤٣٦، حلية العلماء ٣١٦/٣

(٦) المذهب مع المجموع ٤٢٤/٧

- ٢ - أنه جزاء عن مقتول يختلف باختلافه، فكان واحداً؛ كالدية^(١).
- ٣ - أن الجزاء لو تعدد لتعدد القاتل لكان ذلك زائداً على المثل، وهو خلاف النص^(٢).
- ٤ - أن الكفارة بدل المحل، فاتحدت باتحاده، كالدية^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: على كل واحد منهم جزاء كامل.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).

(١) المغني ٥/٤٢١، المتع ٢/٤١٠

(٢) المتع ٢/٤١٠

(٣) المغني ٥/٤٢١

(٤) المستوعب ٤/١٧٦، المغني ٥/٤٢٠، الفروع ٣/٤١٠، المبدع ٣/٢٠٠، الإنصاف ٣/٥٤٧

(٥) مختصر الطحاوي ص ٧١، المبسوط ٤/٨٠-٨١، رؤوس المسائل ص ٢٧٠، بدائع

الصنائع ٢/٢٠٢، الهداية مع فتح القدير ٣/٣٦

(٦) المعونة ١/٥٣٩، الكافي ص ١٥٧، الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٢٩٦، جواهر

الأكليل ١/٢٧٥

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ)^(١).

وجهها الدلالة:

الأول: أن كلمة (مَنْ) تتناول كل واحد من القاتلين على حياله، كما في قوله تعالى (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)^(٢)(٣).
والثاني: أن الخطاب في الآية عام لكل قاتل في نفسه^(٤).

٢ - أن الواجب على المحرم جزاء فعله، وفعل كل واحد من الفاعلين كامل، جنى به على إحرام كامل، فيجعل في حق كل واحد منهم كأنه ليس معه غيره، كما في كفارة القتل^(٥).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فكفارة الصيد تتجزأ، وهي تختلف بصغر المقتول وكبره، ويجب إذا جرح الصيد بقدر النقصان، وأما كفارة القتل للآدمي فلا تختلف بصغر

(١) سورة المائدة آية رقم (٩٥)

(٢) سورة النساء آية رقم (٩٣)

(٣) بدائع الصنائع ٢/٢٠٢

(٤) المعونة ١/٥٣٩

(٥) المبسوط ٤/٨١

المقتول وكبره^(١).

٣- أن كل واحد منهم بالشركة يصير جانياً، والجناية متعددة، فيتعدد الجزاء بتعدد الجناية^(٢).

٤- أنه محرم أتلف صيداً ممنوعاً من إتلافه، كالمنفرد^(٣).

٥- أنه معنى تتصف به الجماعة والآحاد، ولو انفرد كل واحد به لزمته كفارة كاملة، فكذلك إذا أشارك فيه، كالجماعة إذا اشتركت في الحلف على شيء واحد، فإن على كل واحد كفارة كاملة^(٤).

القول الثالث: أن عليهم جزاء واحداً، إلا أن يكون صوماً فعلى كل واحد صوم تام، وإن كان أحدهما يُهْدِي والآخر يصوم، فعلى المُهْدِي بحصته وعلى الآخر صوم تام. وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥).

أدلة هذا القول:

١- أن الجزاء ليس بكفارة، وإنما هو بدل، بدليل أن الله تعالى

(١) فتح العزيز مع المجموع ٥٠٨/٧-٥٠٩

(٢) الكفاية مع فتح القدير ٣٦/٣

(٣) المعونة ٥٣٩/١

(٤) المعونة ٥٣٩/١

(٥) المغني ٤٢٠/٥-٤٢١، الفروع ٤١٠/٣، المبدع ٢٠٠/٣، الإنصاف ٥٤٧/٣

عطف عليه الكفارة، والصوم كفارة، فيكمل، ككفارة قتل
الآدمي^(١).

٢- أنه صيام في كفارة، فوجب تكميله في حق الجماعة، كالיום
الواحد^(٢).

[١٥٧] المسألة الرابعة: مقدار الفدية فيما لا مثل له من الطير إذا
كان أكبر من الحمام^(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن فيه شاة^(٤).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن أبي موسى، وصححه شيخ الإسلام،
وقدّمه ابن رزين^(٥).

(١) المغني ٥/٢١٤

(٢) التمام ١/٣٢١

(٣) المراد بما هو أكبر من الحمام: الحُبَّاري والكركي والكروان والحجل والإوز،
وكذلك الكبير من طير الماء، وما أشبه ذلك.

(انظر: المتع ٢/٤٠٧، الإنصاف ٣/٥٤٣)

(٤) المستوعب ٤/١٦٧، الإنصاف ٣/٥٤٣

(٥) شرح العمدة ٣/٣٠٢، الإنصاف ٣/٥٤٣

وهو قول عند الشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ إيجاب الشاة في الحمام تنبيه على إيجابها فيما هو أكبر منه^(٢).

القول الآخر : تجب فيه قيمته.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والأصح عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ

(١) المذهب والمجموع ٤٢٤/٧، ٤٣١، الوسيط ٦٩٨/٢، حلية العلماء ٣١٧/٣

(٢) المغني ٤١٤/٥

(٣) الهداية ٩٦/١، المغني ٤١٤/٥، شرح العمدة ٣٠١/٣، الفروع ٤٣٣/٣، المبدع ١٩٧/٣، الإنصاف ٥٤٣/٣

(٤) مختصر الطحاوي ص ٧١، المبسوط ٨٢/٤، بدائع الصنائع ١٩٨/٢، المختار مع الاختيار ١٦٧/١

(٥) الكافي ص ١٥٧، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٢٧٩/١، شرح الزرقاني ٣٢٢/٢، حاشية الدسوقي ٨٢/٢

(٦) الأم ٢١٧/٢، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٩٠، المذهب والمجموع ٤٢٤/٧، ٤٣١، الوسيط ٦٩٨/٢، حلية العلماء ٣١٧/٣

النَّعَم (١).

وجه الدلالة: أَنَّ الطائر خرج من أَنْ يكون له مِثْل، وكان معروفاً
بأنَّه داخل في التحريم، فالمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مِثْل له من
النَّعَم (٢).

٢ - أَنَّ القياس يقتضي وجوب القيمة في جميع الطير، وتركناه في
الحمام لإجماع الصحابة رضي الله عنهم، ففي غيره يرجع إلى
الأصل (٣).

٣ - أَنَّهُ لا مِثْل لَهَا من النَّعَم، فضمن بالقيمة، كمال الآدمي (٤).
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه ما رجحه الشيخ محمد بن صالح
العثيمين حفظه الله تعالى وهو أَنَّهُ تجب في الطير القيمة إذا كان أكبر من
الحمام ولم يكن له مِثْل من بهيمة الأنعام، وإن كان له مِثْل من بهيمة
الأنعام ففيه مثله (٥)، عملاً بالآية، والله تعالى أعلم.

(١) سورة المائدة آية رقم (٩٥)

(٢) الأم ٢١٧/٢

(٣) المغني ٥/٤١٤، المتع ٢١٧/٢

(٤) المهذب ٧/٤٢٤، مغني المحتاج ١/٥٢٦

(٥) الشرح المتع ٧/٢٤٧

[١٥٨] المسألة الخامسة: هل تجزئ الجماء^(١) في الهدى والأضحية؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا تجزئ الجماء في الهدى والأضحية^(٢).

وقدّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة^(٣).

دليل هذا القول:

أنّ ما ذهب نصف قرنهما لا تجزئ، فالتى لا قرن لها بالكلية أولى أن لا تجزئ^(٤).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالتى كسر قرنهما يكون كسره سبباً لنقصان لحمها ظاهراً، بخلاف التى لم ينبت لها قرن^(٥).

القول الآخر: أنّها تجزئ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

(١) الجماء هي: بفتح الجيم وتشديد الميم والمد، التى لا قرن لها. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٢٠٥)

(٢) الهداية ١/١٠٩، المستوعب ٤/٣٦٣، المغني ٥/٤٦٣، ١٣/٣٧٢، الإنصاف ٤/٨١

(٣) الهداية ١/١٠٩، المستوعب ٤/٣٦٣، الإنصاف ٤/٨١

(٤) المتع ٢/٥٠٠

(٥) المتع ٢/٥٠٠

(٦) المغني ٥/٤٦٣، ١٣/٣٧٢، الفروع ٣/٥٤٣، الإنصاف ٤/٨١

والحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن عدم ذلك لا ينقص اللحم، ولا يخل بالمقصود، ولم يرد فيه نهى، فوجب أن يجزئ^(٤).
 - ٢ - أن القرن لا منفعة فيه للأكل^(٥).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنها تجزئ؛ لأنه ليس بمرض ولا عيب يخل بالمقصود، والله تعالى أعلم.

[١٥٩] المسألة السادسة: ما يتحلل به من فاته الحج.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن إحرامه بالحج لا ينقلب عمرة، ولكن

(١) الكتاب واللباب ٣/٢٣٥، المختار والاختيار ١/١٧٤، كثر الدقائق وتكملة البحر الرائق ٨/٣٢١، ٣٢٣.

(٢) المعونة ١/٦٦٣، القوانين الفقهية ص ١٩٠، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٣٠٨، التاج والإكليل ٣/٢٤٠، شرح زروق ١/٣٧١.

(٣) الأم ٢/٢٤٥، المهذب والمجموع ٨/٣٩٩، ٤٠٢، روضة الطالبين ٢/٤٦٥، كفاية الأخيار ص ٧٨٦، كفاية المحتاج ص ١٣٣، مع الكراهة عندهم.

(٤) المغني ١٣/٣٧٢، المتع ٢/٥٠٠.

(٥) المعونة ١/٦٦٣.

يتحلل منه بعمل عمرة^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: صاحب الفائق، وحزم به في الحرر،
والوجيز، وهو ظاهر كلام ابن قدامة^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)،
والشافعية^(٦).

(١) التعليق الكبير ٨٧٧/٣، المستوعب ٢٩٥/٤، المغني ٤٢٦/٥، المتع ٤٨٦/٢، شرح
العمدة ٦٦٢/٣، الفروع ٥٣٢/٣، المبدع ٢٦٨/٣، الإنصاف ٦٢/٤، ٦٣، ونقل عن
ابن حامد أنه قال: يتحلل بطواف وسعي فقط. وهو رواية عن الإمام أحمد، ويمكن
حمل هذا القول على القول بأنه يتحلل بعمل عمرة؛ لأن المحرم يبقى له من أركان
العمرة الطواف والسعي، فإذا جاء بهما فإنه يكون قد أتى بعمل عمرة، والله تعالى
أعلم.

(٢) العمدة ص ١٧١، المحرر ٢٤٢/١، شرح العمدة ٦٦٢/٣، الوجيز ٣٨٨/٢،
المبدع ٢٦٨/٣، الإنصاف ٦٢/٤-٦٣

(٣) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - المناسك
والكفارات - ص ٣٠٦)

(٤) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن (ص ١٤٧ ح ٤٣١)، المبسوط ١٧٤/٤،
بدائع الصنائع ٢٢٠/٢، الهداية وفتح القدير ٦٠/٣

(٥) الكافي ص ١٦٠-١٦١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٩٨/٣، ٢٠٠، الشرح
الصغير مع بلغة السالك ٣٠٥/١

(٦) مختصر المزني مع الأم ١٦٦-١٦٧، الحاوي ٢٣٦/٤، المهذب والمجموع ٢٨٥/٨-
٢٩٠، ٢٨٦، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٤٧/٨-٥٢، حلية العلماء ٣٥٤/٣

أدلة هذا القول:

- ١- عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: ((من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج، فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل)) أخرجه الدارقطني^(١).
- ٢- عن سليمان بن يسار: (أن هبّار بن الأسود^(٢) جاء يوم النحر، وعمر **t** ينحر بُدْنَه، فقال: يا أمير المؤمنين، أخطأنا العدة، كنّا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال له عمر **t**: اذهب إلى مكة فطف بالبيت سبعاً، وبين الصفا والمروة سبعاً، أنت ومن معك، وأنحر هدياً إن كان معك، ثم احلقوا أو قصّروا، وارجعوا، فإذا كان قابل فحجّوا واهدوا، فمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) أخرجه الإمام مالك والبيهقي^(٣).

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٤١) وقال: رحمة بن مصعب ضعيف ولم يأت به غيره.

(٢) هو: هبّار - بفتح الهاء وتشديد الباء - بن الأسود بن المطلب القرشي الأسدي، أسلم بعد الفتح. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٣٥، الإصابة في تمييز الصحابة ٦/٢٧٩-٢٨١)

(٣) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن (ص ١٤٧ ح ٤٣١)، والبيهقي (٥/١٧٤)، وصحح إسناده الألباني في الإرواء (٤/٢٦٠، ٣٤٤ ح ١٠٦٨ و ١١٣٢)

- ٣- عن سليمان بن يسار: (أن أبا أيوب **t** ^(١) خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل رواحله، وأنه قدم على عمر بن الخطاب **t** يوم النحر، فذكر ذلك له، فقال له: اصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حللت، فإذا أدركت الحج قابل فحج وأهد ما تيسر من الهدى) أخرجه الإمام الشافعي والبيهقي ^(٢).
- ٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج، فليأت البيت فليطف به سبعاً، ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء) أخرجه الإمام الشافعي والبيهقي ^(٣).
- ٥- أن إحرامه انعقد بأحد النسكين، فلم ينقلب إلى الآخر، كما

(١) هو: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الأنصاري النجاري، معروف باسمه وكنيته، شهد العقبة وبدراً وما بعدها، ونزل عليه النبي **e** حينما وصل المدينة، توفي في غزاة القسطنطينية سنة ٥٠هـ، وقيل ٥١هـ وقيل ٥٢هـ وقيل ٥٥هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٧٧/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٨٩/٢-٩٠)

(٢) مسند الشافعي (٤٩٠/٨ مع الأم)، والبيهقي (١٧٤/٥)، وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٩١/٨، والألباني في الإرواء (٣٤٤/٤ ح ١١٣٢)

(٣) مسند الشافعي (٤٩٠/٨ مع الأم)، والبيهقي (١٧٤/٥)، وصحح إسناده النووي في المجموع ٢٩٠/٨

لو أحرم بالعمرة^(١).

٦- أن الإحرام بالحج أوجب عليه أفعاله كلها، فتعذر الوقوف وما يتبعه لا يوجب تعذر الطواف وما يتبعه، فوجب أن يكون هذا الطواف هو الطواف الذي أوجبه إحرام الحج^(٢).

وأجيب عنه: بأن النبي ﷺ قال: ((الحج عرفة))^(٣)، ويُنَّ أن من لم يدركها لم يدرك الحج، فلو كان قد بقي بعض أعمال الحج لكان إنَّما فاتته بعض أعمال الحج، ولكان قد أدرك بعض الحج، ولم يكن فرق بين قوله ((الحج عرفة)) والحج الطواف بالبيت، لو كان كل منهما يمكن فعله مع فوات الآخر، فلمَّا قال ((الحج عرفة)) عُلِمَ أن سائر أفعال الحج معلقة به، فإذا وُجِدَ أمكن أن يوجد غيره، وإذا انتفى امتنع أن يوجد غيره^(٤).

القول الآخر: أن إحرامه ينقلب عمرة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، وقول أبي يوسف

(١) المغني ٤٢٦/٥، المتع ٤٨٦/٢

(٢) شرح العمدة ٦٦٣/٣

(٣) تقدم تخريجه ص (٣٩٧)

(٤) شرح العمدة ٦٦٣/٣

(٥) الهداية ١٠٧/١، المستوعب ٢٩٣/٤، المغني ٤٢٦/٥، المتع ٤٨٧/٢، شرح العمدة

٦٦١/٣-٦٦٢، الفروع ٥٣٢/٥، الإنصاف ٦٣/٤

من الحنفية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - استدلو بما استدل به أصحاب القول الأول من المنقول عن النبي ﷺ وعن صحابته رضي الله عنهم، ولم يعرف لهؤلاء الصحابة مخالف فكان إجماعاً^(٢).
- ٢ - أن الصحابة رضي الله عنهم صرحوا بأن يجعلها عمرة، وهذا دليل بين في أنه يجعل إحرامه بالحج عمرة، ويهل بها، كما قد يجعل الرجل صلاة الفرض نفلاً^(٣).
- ٣ - أن التحلل بطواف العمرة إنما يكون بإحرام العمرة^(٤).
- ٤ - أن قلب الحج إلى العمرة يجوز من غير سبب، فمع الحاجة أولى^(٥).
- ٥ - أنه يفعل أفعال المتمر خاصة، فكان معتمراً، كالحرم بالعمرة^(٦).

(١) المبسوط ٤/١٧٥، بدائع الصنائع ٢/٢٢٠

(٢) المتع ٢/٤٨٧

(٣) شرح العمدة ٣/٦٦٣

(٤) المبسوط ٤/١٧٥

(٥) المغني ٥/٤٢٦

(٦) المتع ٢/٤٨٧

٦- أن الإحرام إمّا أن يؤدي به حج أو عمرة، فأما عمل عمرة فلا^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن إحرامه ينقلب عمرة؛ لأنّه ظاهر ما تقدم ذكره عن الصحابة رضي الله عنهم، وقوة أدلة القائلين بهذا القول العقلية، والله تعالى أعلم.

(١) الفروع ٥٣٢/٥

الفصل الرابع: في الجهاد وأحكام أهل الذمة

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: مَنْ مات من المهادين بعد الحول، هل تؤخذ الجزية من تركته؟.

المسألة الثانية: المقدار الذي يؤخذ منه العشر إذا اتجر الحربي أو الذمي إلى المسلمين.

المسألة الثالثة: هل يؤخذ العشر من الذمي كلما دخل للتجارة؟.

المسألة الرابعة: حكم ما أحياء الذمي.

المسألة الخامسة: دخول أهل الذمة الحرمین لغير الضرورة.

المسألة السادسة: إقامة حدّ الزنى على أهل الذمة.

[١٦٠] المسألة الأولى: مَنْ مات من المهادين بعد الحول، هل تؤخذ الجزية من تركته؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الجزية تؤخذ من تركته^(١). وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣). أدلة هذا القول:

١ - أنَّ الجزية دين وجب عليه في حياته، فلم تسقط بموته، كدين الآدمي^(٤).

وأجيب عنه: بأنَّ القول بأنَّها دين فلا تسقط بالموت، إنَّما يتأتى على أصل من لا يسقطها بالإسلام، وأمَّا من أسقطها بالإسلام فلا يصح منه هذا الاستدلال^(٥).

٢ - القياس على ما لو طرأ مانع بعد الحول، فإنَّها لا تسقط^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ٣/٣٨٤، الهداية ١/١٢٥، الإنصاف ٤/٢٢٨

(٢) الهداية ١/١٢٥، المغني ١٣/٢٢٢، المحرر ٢/١٨٤، أحكام أهل الذمة ١/٦٠، الفروع ٦/٢٦٦، الإنصاف ٤/٢٢٨

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٥، الحاوي ١٤/٣١٢، التنبيه ص ٣٢٠، روضة الطالبين ٧/٥٠١، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٢٤٩، تحفة المحتاج ٩/٢٨٦

(٤) الروايتين والوجهين ٣/٣٨٤، المغني ١٣/٢٢٢، المتمتع ٣/٦٣٤

(٥) أحكام أهل الذمة ١/٦٠

(٦) المبدع ٣/٤١٢

- ٣- أن الجزية عوض عن حقن دمه، وإقراره في دار الإسلام على كفره، فلم يسقط ما وجب منها بموته كالأجور^(١).

القول الآخر: أنها تسقط.

واختاره القاضي من الحنابلة^(٢)، وهو مذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- أن الجزية إنما وجبت من طريق العقوبة بدلاً عن القتل، بدليل قوله تعالى (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)^(٥)، والعقوبات لا تستوفي بعد الموت^(٦).
- ٢- أنها تسقط بالإسلام، فتسقط بالموت، كما قبل الحول^(٧).

(١) الحاوي ١٤/٣١٢-٣١٣

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٦٠، الروايتين والوجهين ٣/٣٨٤، الهداية ١/١٢٥، المغني ١٣/٢٢٢، المحرر ٢/١٨٤، أحكام أهل الذمة ١/٦٠، الإنصاف ٤/٢٢٨

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٩٤، رؤوس المسائل ص ٥٠٧، بدائع الصنائع ٧/١١٢، المختار ٤/١٣٨

(٤) الذخيرة ٣/٤٥٤، الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/٣٦٨، جواهر الإكليل ١/٣٧٦

(٥) سورة التوبة آية رقم (٢٩)

(٦) رؤوس المسائل ص ٥٠٧، المتع ٣/٦٣٤

(٧) المغني ١٣/٢٢٢

وأجيب عنه: بأنَّ الإسلام الأصل، والجزية بدل عنه، فإذا أُتي بالأصل استغني عن البدل، كَمَنْ وجد الماء فإنه يستغني عن التيمم، بخلاف الموت^(١).

٣ - أنَّ الجزية إذلال وصَعَار، فزال بزوال محله^(٢).

٤ - أنَّها شرعت للزجر عن الكفر، وحملًا على الإسلام، ولا حاجة لذلك بعد الموت^(٣).

٥ - أنَّه معنى يوجب إسلام الطفل، فأسقط الجزية، كالإسلام^(٤).

الترجيح: قال ابن القيم رحمه الله تعالى: ولا ريب أنَّ الجزية عقوبة وحق عليه، ففيها الأمان، فمن غلب جانب العقوبة أسقطها بالموت، كما تسقط العقوبات الدنيوية عن الميت، ومن غلب فيها جانب الدين لم يسقطها، والمسألة محتملة. أ.هـ.^(٥)، ولعل الأقرب هو وجوبها؛ لأنَّه مات بعد استقرارها في ذمته، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٢٢٢/١٣

(٢) أحكام أهل الذمة ٦٠/١

(٣) الاختيار ١٣٨/٤ - ١٣٩

(٤) الروايتين والوجهين ٣٨٤/٣

(٥) أحكام أهل الذمة ٦١/١

[١٦١] المسألة الثانية: المقدار الذي يؤخذ منه العشر إذا اتجر الحربي أو الذمي إلى المسلمين.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يؤخذ عُشر ما معهم من الأموال وإن قَلَّت (١).

وقدّمه في الخلاصة، والرعايتين، والحاويين (٢)، وهو ظاهر كلام الخرقى (٣). وهو مذهب المالكية (٤). أدلة هذا القول:

- ١- قول عمر **t**: (خذ من كل عشرين درهماً درهماً) (٥).
- وجه الدلالة: أنه أطلق ولم يحدد المقدار الذي يؤخذ منه العشر (٦).
- وأجيب عنه: بأن المراد بقول عمر **t** هو بيان القدر المأخوذ، وأنه نصف العشر، بدليل ما جاء في أول الخبر من أمره للمُصدّق بأن يأخذ

(١) الهداية ١٢٧/١، المغني ٢٣١/١٣-٢٣٢، المحرر ١٨٧/٢، أحكام أهل الذمة ١٦٣/١،

شرح الزركشي ٥٨٩/٦، الإنصاف ٢٤٦/٤

(٢) الحاويان: كبير - وقد تقدم - وصغير، وكلاهما لعبدالرحمن بن عمر الضرير البصري مدرس المستنصرية. (انظر: الإنصاف ١٤/١)

(٣) مختصر الخرقى مع المغني ٢٢٩/١٣، شرح الزركشي ٥٨٩/٦، الإنصاف ٢٤٦/٤

(٤) الكافي ص ٢١٧، الذخيرة ٤٥٥/٣، القوانين الفقهية ص ١٥٣

(٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٩٥/٦)، والبيهقي (٢١٠/٩)

(٦) شرح الزركشي ٥٨٩/٦

من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، ومن أهل الزمة من كل عشرين درهماً درهماً، ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً، وإنما يؤخذ ذلك من المسلم إذا كان معه نصاب، فكذلك من غيره^(١).

٢ - أنه حق عليه، فوجب في قليل المال وكثيره، كنصيب المالك في أرضه التي عامله عليها^(٢).

٣ - أن الذي يؤخذ من أهل الزمة ليس بزكاة فينظر فيه إلى مبلغها وإلى حدّها، إنّما هو فيء بمنزلة الجزية التي تؤخذ من رؤوسهم، فهي تجب على الفقير والغني على قدر طاقتهم، من غير أن يكون لأدنى ما يملك أحدهم وقت مؤقت، وعلى ذلك صولحوا، فكذلك ما مرّوا به من التجارات يؤخذ منها ما كانت قليل أو كثير^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: لا يؤخذ من أقل من عشرة دنانير.

(١) المغني ٢٣٢/١٣

(٢) المغني ٢٣٢/١٣، أحكام أهل الزمة ١٦٣/١

(٣) الأموال ص ٦٤٤

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار، فوجب فيه كالعشرين في حق المسلم^(٢).

٢ - أنَّه مال يتعشّر، فوجب في العشرة منه، كمال الحربي^(٣).

القول الثالث: لا يؤخذ من أقل من عشرين ديناراً من الذمي، وعشرة دنانير من الحربي.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).

دليل هذا القول:

أنَّ ما دون النَّصاب لا يجب فيه زكاة على المسلم، فلا يجب فيه شيء على الذمي، كما فيما دون العشرة^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ تقدير ما يؤخذ منه راجع إلى

(١) الهداية ١/١٢٧، المغني ١٣/٢٣١، المحرر ٢/١٨٧، أحكام أهل الذمة ١/١٦٣،

الفروع ٦/٢٧٨، شرح الزركشي ٦/٥٨٩، الإنصاف ٤/٢٤٦

(٢) المغني ١٣/٢٣١، أحكام أهل الذمة ١/١٦٣

(٣) أحكام أهل الذمة ١/١٦٣

(٤) المغني ١٣/٢٣١، المحرر ٢/١٨٧، أحكام أهل الذمة ١/١٦٣، الفروع ٦/٢٧٨، شرح

الزركشي ٦/٥٨٩، الإنصاف ٤/٢٤٦

(٥) المغني ١٣/٢٣١، أحكام أهل الذمة ١/١٦٣

اجتهاد الإمام، حيث لم يرد نص في تحديد المقدار المأخوذ منه، والله تعالى أعلم.

[١٦٢] المسألة الثالثة: هل يؤخذ العشر من الذمي كلما دخل للتجارة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يؤخذ كلما دخلوا^(١). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الآمدي^(٢)(٣). وهو مذهب المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - لتكرر الانتفاع، والحكم يتكرر بتكرر سببه، وهو الدخول

(١) المغني ١٣/٢٣٥، المحرر ٢/١٨٧، أحكام أهل الذمة ١/١٦٨، الفروع ٦/٢٧٩، شرح الزرکشي ٦/٥٨٩، الإنصاف ٤/٢٤٧

(٢) هو: علي بن محمد بن عبدالرحمن البغدادي، أبو الحسن الآمدي، سمع من أبي القاسم بن بشران وأبي إسحاق البرمكي وابن أبي موسى والقاضي أبي يعلى وهو من أكبر أصحابه، وسمع منه أبو الحسن بن الغازي وعبدالعزیز الأزجي، ومن مصنفاته كتاب عمدة الحاضر وكفاية المسافر في الفقه، توفي سنة ٤٦٧ هـ أو ٤٦٨ هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٨-٩، المقصد الأرشد ٢/٢٥٢-٢٥٣)

(٣) الفروع ٦/٢٧٩، المبدع ٣/٤٢٧، الإنصاف ٤/٢٤٧

(٤) الكافي ص ٢١٧، الذخيرة ٣/٤٥٥

إلينا للتجارة^(١).

٢ - لأننا لو أخذنا منه مرة واحدة، لا نأمن أن يدخلوا، فإذا جاء وقت السنة لم يدخلوا، فيتعذر الأخذ منهم^(٢).
وأجيب عنه: بأن قولهم: تعذر الأخذ. غير صحيح، فإنه يؤخذ منه أول ما يدخل مرة، ويكتب الأخذ له بما أخذ منه، فلا يؤخذ منه شيء حتى تمضي تلك السنة، فإذا جاء في العام الثاني، أخذ منه في أول ما يدخل، وإن لم يدخل فما فات في العام الثاني شيء^(٣).

القول الآخر: يؤخذ في كل عام مرة واحدة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والأصح عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

(١) الذخيرة ٤٥٥/٣، المبدع ٢٧/٣

(٢) المغني ٢٣٥/١٣-٢٣٦، المتع ٦٥٠/٢

(٣) المغني ٢٣٦/١٣، المتع ٦٥٠/٢

(٤) المغني ٢٣٥/١٣، المحرر ١٨٧/٢، أحكام أهل الذمة ١٦٨/١، الفروع ٢٧٨/٦، شرح

الزركشي ٥٨٦/٦، الإنصاف ٢٤٦/٤

(٥) الوجيز وفتح العزيز ٥٣١/١١-٥٣٣، روضة الطالبين ٥٠٧//٧، وهذا الحكم عندهم

إذا دخل أرض الحجاز.

- ١ - عن زياد بن حُدَيْر **t** ^(١) قال: (كنت أُعَشِّرُ بني تغلب كلما أقبلوا وأدبروا، فانطلق شيخ منهم إلى عمر **t**، فقال: إنَّ زياداً يعشِّرنا كلما أقبلنا أو أدبرنا. فقال: تكفى ذلك. ثم أتاه الشيخ بعد ذلك وعمر **t** في جماعة، فقال: يا أمير المؤمنين، أنا الشيخ النصراني. فقال عمر **t**: وأنا الشيخ الحنيف، قد كفيت. قال: وكتب إليَّ أن لا تعشِّرهم في السنة إلا مرة) أخرج أبو عبيد في الأموال والبيهقي ^(٢).
- ٢ - أنَّه حق يؤخذ من التجارة، فلا يؤخذ أكثر من مرة في السنة، كالزكاة ^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ ذلك راجع إلى اجتهاد الإمام أو نائبه؛ لأنَّ قول عمر **t** كان عن اجتهاد منه، بدليل أنَّه لم ينكر على زياد تعشيرهم لهم كلما دخلوا، فدلَّ ذلك على أنَّه لا نص في المسألة، والله تعالى أعلم.

(١) هو: زياد بن حُدَيْر - بالتصغير - الأسدي، نزيل الكوفة، وكان كاتباً لعمر **t** على العشور. (انظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٤٣/٣)

(٢) الأموال ص ٦٤٦، والبيهقي (٢١١/٩) واللفظ له، ورجال إسناده يحتج بهم.

(٣) المغني ١٣/٢٣٦، الممتع ٢/٦٤٩

[١٦٣] المسألة الرَّابِعَةُ: حكم ما أحياه الذمي.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الذمي لا يملك بالإحياء في دار الإسلام^(١).

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١- عن ابن طاوس^(٤) عن النبي ﷺ قال: ((من أحيأ ميتاً من مَوْتَانِ^(٥) الأرض فله رقبتها، وعادي الأرض^(٦) لله ولرسوله

(١) الهداية ١/٢٠٠، بلغة الساغب ص ٢٨٥، المتع ٤/٥٥، أحكام أهل الذمة ١/٢٩٧، شرح

الزركشي ٤/٢٥٧، المبدع ٥/٢٤٩، الإنصاف ٦/٣٥٨

(٢) المغني ٨/١٤٨، الإنصاف ٦/٣٥٨

(٣) الإقناع في الفقه الشافعي ص ١١٨، التنبيه ص ١٨٩، روضة الطالبين ٤/٣٤٤، المنهاج

ومغني المحتاج ٢/٣٦٢، كفاية الأخيار ص ٤٦٥

(٤) هو: عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد، روى عن: أبيه وسماك بن

يزيد وعطاء بن أبي رباح وعمرو ابن شعيب، وروى عنه: إبراهيم بن ميمون

الصنعاني وإبراهيم بن نافع المكي وعبد الملك بن جريج، وثقه أبو حاتم والنسائي،

وروى له الجماعة، توفي سنة ١٣٢هـ. (انظر: تهذيب الكمال ١٥/١٣٠-١٣٣، سير

أعلام النبلاء ٦/١٠٣-١٠٤)

(٥) الموات والموتان بفتح الميم والواو: الأرض التي لم تعمر قط. (انظر: تحرير ألفاظ

التنبيه ص ١٨٩، المطلع على أبواب المقنع ص ٢٨٠)

(٦) عادي الأرض: المراد به الأرض القديمة، نسبة إلى قوم عاد. (انظر: طلبية الطلبة ص ٤١)

e ثم لكم من بعدي)) أخرجه الشافعي في المسند والبيهقي وقال: ورواه هشام بن حَجَّير^(١) عن طاوس^(٢) فقال: ((ثم هي لكم مني))^(٣).

وأجيب عن الاستدلال بالحديث من وجهين^(٤):

الأول: أنه لا يصح.

والثاني: على القول بصحته، فلا يمتنع أن يريد بقوله: ((هي لكم)) أي لأهل دار الإسلام، والذمي من أهل الدار، تجري عليه أحكامها.

(١) هو: هشام بن حَجَّير المكي، روى عن: الحسن البصري وطاوس بن كيسان ومالك بن أبي عامر الأصبحي، وروى عنه: سفيان بن عيينة وشبل بن عبد الله المكي وعبد الملك بن جُرَيْج، وثقه العجلي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وروى له البخاري ومسلم والنسائي. (انظر: تهذيب الكمال ١٧٩/٣٠ - ١٨١، ميزان الاعتدال ٢٩٥/٤)

(٢) هو: طاوس بن كيسان، أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليماني، ولد في زمن خلافة عثمان t أو قبل ذلك، سمع من زيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عباس وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، وروى عنه ابنه عبد الله وعطاء ومجاهد وابن شهاب وعمرو بن دينار وغيرهم، وهو حجة باتفاق، توفي بمكة سنة ١٠٦هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٥١/١، سير أعلام النبلاء ٣٨/٥ - ٤٩)

(٣) المسند (٥٨٢/٨ مع الأم)، والبيهقي (١٤٣/٦)، وضعفه الألباني في الإرواء (١٥٤٩ ح ٣/٦)

(٤) المغني ١٤٩/٨، شرح الزركشي ٢٥٧/٤، المبدع ٢٥٠/٥

- ٢- أن مَوَاتَانِ الدار من حقوقها، والدار للمسلمين، فكان مواتها لهم، كمرافق المملوك^(١).
- وأجيب عنه: بأنّ الذمي من أهل الدار فيملكها، كما يملكها بالشراء، ويملك مباحاتها، من الحشيش والخطب والصيد، وهي من مرافق دار الإسلام^(٢).
- ٣- القياس على امتناع شفعته على المسلم^(٣).
- وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، والفرق بينهما من أوجه ثلاثة^(٤):
- الأول: أن الإحياء لا ينتزع به ملك مسلم منه، بل يجبي مَوَاتاً لا حق فيه لأحد ينتفع به، فهو كتملك المباحات من الخطب والحشيش والمعادن وغيرها.
- والثاني: أنّه ليس في إحيائه ضرر على مسلم، ولا قهر ولا إذلال له، بخلاف تسليطه على إخراجه من داره وأرضه، واستيلائه هو عليها.
- والثالث: أنّه بالإحياء عامر للأرض الموات، وفي ذلك نفع له

(١) المغني ٨/١٤٨

(٢) المغني ٨/١٤٩

(٣) الإنصاف ٦/٣٥٨

(٤) أحكام أهل الذمة ١/٢٩٩

وللإسلام، بخلاف قهره للمسلم وأخذ أرضه وداره منه، وإخراجه منها.

٤ - أنه نوع تملك ينافيه كفر الحربي، فنافاه كفر الذمي، كالإرث من المسلم^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يملك بالإحياء.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - حديث سعيد بن زيد $t^{(٤)}$ عن النبي e قال: ((من أحيأ

(١) كفاية الأخيار ص ٤٦٥

(٢) الهداية ١/٢٠٠، المغني ٨/١٤٨، بلغة الساغب ص ٢٨٥، أحكام أهل الذمة ١/٢٩٧،

شرح الزركشي ٤/٢٥٦، المبدع ٥/٢٤٩، الإنصاف ٦/٣٥٨

(٣) الكتاب واللباب ٢/٢٢٠، بدائع الصنائع ٦/١٩٥، الهداية وشرح العناية مع تكملة فتح

القدير ٩/٥، تكملة البحر الرائق ٨/٣٨٧

(٤) هو: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي، أحد العشرة المبشرين بالجنة،

وكان من أول من دخل في الإسلام فقد أسلم قبل دخول النبي e دار الأرقم،

أرضاً فهي له)) أخرجه أبو داود والترمذي^(١).

٢- أن هذه جهة من جهات التملك، فاشترك فيها المسلم والذمي، كسائر جهاته^(٢).

القول الثالث: أنه يملك ما أحياه إلا في جزيرة العرب فلا يحیی فيها. وهو مذهب المالكية^(٣).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال له: بأن النبي ﷺ قد أمر بإخراجهم من جزيرة العرب، فلا يجوز أن يملكوا فيها.

=

وشهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها بعد بدر، واختلف في شهوده بدرًا، توفي بالعقيق وقيل بالمدينة سنة ٥٠هـ أو ٥١هـ، وله من العمر بضع وسبعون سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢١٧-٢١٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٩٦-٩٧)

(١) أبو داود (٣/٤٥٤ ح ٣٠٧٣) كتاب الخراج والإمارة والفيء باب في إحياء الموات، والترمذي (٣/٦٦٢ ح ١٣٧٨) كتاب الأحكام باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، وقال: هذا حديث حسن غريب. وصححه الألباني في الإرواء (٥/٣٥٣ ح ١٥٢٠ و٦/٦ ح ١٥٥١)

(٢) المغني ٨/١٤٩، الباب ٢/٢٢٠

(٣) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٣٠٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦/١٢، الشرح الكبير ٤/٦٩

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّ الذمي يملك ما أحياه في دار الإسلام ما عدا جزيرة العرب، وذلك جمعاً بين عموم حديث ((من أحيأ أرضاً فهي له)) وبين الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب، والله تعالى أعلم.

[١٦٤] المسألة الخامسة: دخول أهل الذمة الحرمين لغير الضرورة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يجوز دخول الحرمين لغير الضرورة^(١).

وقطع به ابن تميم، وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية، وغيره^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم بقول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا)^(٣) فهي صريحة في تحريم دخولهم إلى الحرم المكي، ويقاس عليه الحرم المدني؛ لأنّ النبي ﷺ قد حرّم المدينة^(٤)، وإنّما أبيح ذلك للضرورة؛ لأنّ الضرورات

(١) الإنصاف ٤/٢٣٩-٢٤٠

(٢) مختصر ابن تميم ل ٥١/ب، تصحيح الفروع ٦/٢٧٦

(٣) سورة التوبة آية رقم (٢٨)

(٤) كما في حديث أنس t عن النبي ﷺ قال: «المدينة حرم من كذا إلى كذا، لا يقطع شجرها، ولا يُحدّث فيها حدث. من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس

تبيح المحظورات.

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: لا يجوز دخول حرم مكة مطلقاً، ويجوز دخول حرم المدينة.

وهو رواية عن الإمام أحمد في حرم مكة، والمذهب عند الحنابلة^(١)،
والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا

=

أجمعين)) أخرجه البخاري (٩٧/٤ ح ١٨٦٧ مع الفتح) كتاب فضائل المدينة باب حرم المدينة، ومسلم (١٤٠/٩ مع النووي) كتاب الحج باب فضل المدينة ودعاء الرسول e فيها بالبركة.

(١) المغني ٢٤٥/١٣، المحرر ١٨٦/٢، أحكام أهل الذمة ١٨٧/١، الفروع ٢٧٦/٦، المبدع ٤٢٢/٣، الإنصاف ٢٣٩/٤ - ٢٤٠.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١١، الحاوي ٣٣٤/١٤، المذهب مع تكملة المجموع ٤٣٣/١٩، نهاية المحتاج ٩١/٨، تحفة المحتاج ٢٨٣/٩.

يَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ^(١) والمراد به الحرم ^(٢).

٢- أن النبي ﷺ أنزل وفد نصارى نجران في مسجده وحانت صلاتهم فصلوا فيه، وذلك عام الوفود بعد نزول قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) ^(٣) فلم تتناول الآية حرم المدينة ولا مسجدها ^(٤).

٣- عن ابن عمر رضي الله عنهما: (أن عمر t ضَرَبَ لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاثة أيام، يتسوقون ويقضون حوائجهم، ولم يكن أحد منهم يقيم بعد ثلاث) أخرجه الإمام مالك، وعن طريقه البيهقي ^(٥).

والقول الثالث: يجوز دخول الحرمين.

(١) سورة التوبة آية رقم (٢٨)

(٢) المذهب مع تكملة المجموع ٤٣٣/١٩، المغني ٢٤٥/١٣

(٣) سورة التوبة آية رقم (٢٨)

(٤) أحكام أهل الذمة ١٨٧/١

(٥) الموطأ برواية محمد بن الحسن (ص ٣١١ ح ٨٧٣)، والبيهقي (٢٠٩/٩) عن أسلم مولى عمر بن الخطاب t عن عمر t، وقال الحافظ في التلخيص (٤٩/٢): صححه أبو زرعة.

وهو قول عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣).

دليل هذا القول:

استدلوا بما تقدم عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما في أدلة القول الثاني.

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يحرم دخول الذمي حرم مكة دون حرم المدينة، ويجوز ذلك عند الضرورة، بناء على قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات.

ويجاء عن استدلال من جَوَّز ذلك مطلقاً بفعل عمر **t** بأنه خاص بالمدينة، ثم هو قد يكون بسبب الحاجة إلى ما عندهم من تجارات، والله تعالى أعلم.

[١٦٥] المسألة السادسة: إقامة حد الزنى على أهل الذمة إذا زنى بعضهم ببعض^(٤).

(١) الفروع ٢٧٦/٦، المبدع ٤٢٣/٣، الإنصاف ٢٣٩/٤

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٣٨، حاشية ابن عابدين ٢٠٩/٤

(٣) الذخيرة ٤٥٢/٣، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣٧٥/١، مواهب

الجليل ٣٨١/٣، الشرح الصغير وبلغة السالك ٣٦٧/١

(٤) قال في الإنصاف (٢٣٢/٤) : ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه راجع إلى مشيئة إمام المسلمين^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، وقول للإمام الشافعي^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى (فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ)^(٤).
وجه الدلالة: أن الله تعالى خير بين الأمرين^(٥).
- ٢ - أنّهما كافران، فلا يجب الحكم بينهما، كالمعاهدين^(٦).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنّه يلزم الإمام إقامة الحدّ عليهم.
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٧).

(١) المبدع ٤١٦/٣، الإنصاف ٢٣٢/٤

(٢) المغني ٣٨٢/١٢، المحرر ١٨٧/٢، المبدع ٤١٦/٣، الإنصاف ٢٣٢/٤

(٣) الأم ١٥٠/٦، مختصر المزني ٣٦٨/٨ (مع الأم)، حلية العلماء ٧٠٨/٧

(٤) سورة المائدة آية رقم (٤٢)

(٥) المغني ٣٨٢/١٢

(٦) المغني ٣٨٢/١٢

(٧) الهداية ١٢٦/١، المغني ٣٨٢/١٢، المحرر ١٨٧/٢، الفروع ٢٨١/٦، المبدع ٤١٦/٣،

والحنفية^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)^(٣).

وجه الدلالة: أن هذه الآية ناسخة لآية التخيير^(٤).

وأجيب عن الاستدلال بالآية من وجهين:

الأول: أن النسخ يشترط فيه معرفة التاريخ، وهذا مجهول في الآيتين، فامتنع أن يدعى أن واحدة منهما ناسخة للأخرى، وبقي الأمر على حاله^(٥).

والثاني: أنها محمولة على من اختار الحكم بينهم، لقول الله تعالى (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ)^(٦)، جمعاً بين الآيتين، ولا

=

الإنصاف ٢٣٢/٤

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٥٨، البحر الرائق ٥/٣٠، حاشية ابن عابدين ٤/٢٥

(٢) الأم ٤/٢٢٢، مختصر المزي ٨/٣٦٨ (مع الأم) وقال: هذا أولى قوله به، حلية

العلماء ٧/٧٠٨، كفاية الأخيار ص ٧٦٢، مغني المحتاج ٤/١٤٧

(٣) سورة المائدة آية رقم (٤٩)

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٣٦

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٣٢

(٦) سورة المائدة آية رقم (٤٢)

يصار للنسخ مع إمكان الجمع^(١).

٢- حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: (إنَّ اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أنَّ رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: ((ما تجدون في التوراة في شأنَّ الرجم؟)). فقالوا: نفضحهم ويجلدون. قال عبدالله بن سلام **t**^(٢): كذبتهم، إنَّ فيها الرجم. فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبدالله بن سلام **t**: ارفع يدك. فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم. قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم. فأمر بهما رسول الله ﷺ فرُجما، فرأيت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة) أخرجه البخاري^(٣).

(١) المغني ٣٨٢/١٢

(٢) هو: عبدالله بن سلام بن الحارث، حليف النوافل من الخزرج، كان اسمه الحصين فغيره النبي ﷺ، كان على دين اليهود ثم أسلم لما قدم النبي ﷺ المدينة، وقد شهد له النبي ﷺ له بأنَّه من أهل الجنة، توفي بالمدينة سنة ٤٣هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٧٠-٢٧١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٨٠-٨١)

(٣) البخاري (١٢/١٧٢ ح ٦٨٤١ مع الفتح) كتاب الحدود باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام، ومسلم (١١/٢٠٨ مع النووي) كتاب الحدود باب حد الزنا.

- وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقام الحدَّ عليهما وحكم بينهما.
- وأجيب عن الاستدلال بالحديث: بأنَّ الرسول ﷺ إنما أنفذ الحكم بينهم، ليحقق تحريفهم وتبديلهم وتكذيبهم وكنتمهم ما في التوراة^(١).
- ٣ - أنه محرَّم في دينهم، وقد التزموا حكم الإسلام، فثبت في حقهم حكمه، كالمسلم^(٢).
- ٤ - أنه يلزمه دفع من قصد واحداً منهما بغير حق، فلزمه الحكم بينهما، كالمسلمين^(٣).
- القول الثالث: لا حدَّ عليهما.
- وهو مذهب المالكية^(٤).

دليل هذا القول:

- أنَّ وطأهم لا يسمى زنى شرعاً^(٥).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يلزم الإمام أو نائبه الحكم بينهما بشريعة الإسلام إذا تحاكموا إلينا، وأمّا إذا لم يتحاكموا إلينا فالأمر راجع

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٦٢١/٢

(٢) الممتع ٦٣٩/٢، المبدع ٤١٦/٣

(٣) المغني ٣٨٢/١٢

(٤) التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢٩٠/٦، الشرح الكبير ٣١٣/٤، شرح الزرقاني

وحاشية البناي ٧٥/٨، تبصرة الحكام ١٧٤/٢

(٥) الشرح الكبير ٣١٣/٤

إلى اجتهاد الإمام في تركهم فيما يكون بينهم أو إقامة حكم الله تعالى عليهم بما فيه المصلحة للدين وأهله، والله تعالى أعلم.

الباب الرابع في المعاملات

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: في البيوع.

الفصل الثاني: في الصلح والوكالة والحجر.

الفصل الثالث: في الإجارة والمساقاة والسبق.

الفصل الرابع: في الشفعة والغصب.

الفصل الخامس: في الشركة.

الفصل السادس: في اللقيط.

الفصل السابع: في الوقف والوصايا والمواريث.

الفصل الأول: في البيع

وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: حكم بيع لبن الآدميات.

المسألة الثانية: حكم اشتراط رهن المبيع على ثمنه.

المسألة الثالثة: ثبوت خيار الشرط في الضمان والكفالة.

المسألة الرابعة: الطلع هل هو نماء متصل أو نماء منفصل؟.

المسألة الخامسة: إذا أُبرَّ بعض النخل دون بعض، فلمَنْ تكون ثمرة النخل؟.

المسألة السادسة: حكم بيع العرايا في الثمار غير التمر.

المسألة السابعة: حكم بيع النوى بتمر فيه نوى، ونحوه.

المسألة الثامنة: حكم اشتراط كون الحصاد والجذاذ واللقاط على البائع.

المسألة التاسعة: صلاح بعض ثمر الشجرة هل يكون صلاحاً لسائر النوع الذي في البستان؟.

المسألة العاشرة: حكم التسعير.

[١٦٦] المسألة الأولى: حكم بيع لبن الآدميات.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يصح مطلقاً^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه مائع طاهر ينتفع به، فجاز بيعه، كسائر المائعات^(٥).
- ٢ - أنه طاهر منتفع به، فجاز بيعه، كلبن الشاة^(٦).
- ٣ - أنه يجوز أخذ العوض عنه في إجارة الظئر^(٧)، فأشبهه المنافع^(٨).

الأقوال الأخرى:

-
- (١) التمام ١٩/٢، المغني ٣٦٣/٦، المبدع ١٢/٤، الإنصاف ٢٧٧/٤
 - (٢) الهداية ١٢٩/١، المحرر ٢٨٥/١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦١/٣٤، المبدع ١٢/٤،
الإنصاف ٢٧٧/٤، معونة أولي النهى ١٥/٤، كشف القناع ١٥٤/٣
 - (٣) بداية المجتهد ١٢٨/٢، مواهب الجليل ٢٦٥/٤
 - (٤) الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ١١٨/٨، التهذيب ٥٦٨/٣، المجموع ٢٥٤/٩،
مغني المحتاج ١٢/٢
 - (٥) التمام ٢٠/٢
 - (٦) المغني ٣٦٣/٦، الممتع ١٨/٣، فتح العزيز مع المجموع ١٢١/٨
 - (٧) الظئر: المرضعة غير ولدها، ويقع على الذكر والأنثى. (انظر: النهاية في غريب
الحديث ١٥٤/٣)
 - (٨) المغني ٣٦٣/٦، المبدع ١٢/٤، كشف القناع ١٥٤/٣

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه لا يصح مطلقاً.

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنه مائع خرج من آدمية، كالعرق^(٣).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالعرق لا نفع فيه، بدليل أنه يباع لبن الشاة، ولا يباع عرقها^(٤).

٢ - أنه جزء من آدمي، فلم يجوز بيعه، كسائر أجزائه^(٥).

وأجيب عنه: بأنه حرم بيع الجزء المقطوع؛ لأنه لا نفع فيه، بخلاف اللبن^(٦).

(١) الهداية ١/١٢٩، التمام ٢/١٩، المغني ٦/٣٦٣، المحرر ١/٢٨٥، المبدع ٤/١٢،

الإنصاف ٤/٢٧٧، معونة أولي النهى ٤/١٥

(٢) رؤوس المسائل ص ٢٩٥، بدائع الصنائع ٥/١٤٥، الهداية وفتح القدير ٦/٦١ -

٦٢، تبين الحقائق ٤/٥٠، الدر المختار ٥/٧١

(٣) المغني ٦/٣٦٣، المتمتع ٣/١٨، المبدع ٤/١٢

(٤) المغني ٦/٣٦٣، المبدع ٤/١٢

(٥) رؤوس المسائل ص ٢٩٥، المغني ٦/٣٦٣، المتمتع ٣/١٨

(٦) المغني ٦/٣٦٣، المبدع ٤/١٢

٣- أن لبن الآدمية في حكم المنفعة، حتى جاز استحقاقه بعقد الإجارة، وهذا دليل على أن سبيله سبيل المنافع، وليس سبيله الأموال، والبيع مبادلة مال بمال^(١).

والقول الثالث: يصح من الأمة دون الحرية.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، وقول أبي يوسف من الحنفية^(٣).

دليل هذا القول:

أن بيع الأمة جائز، فكذا لبنها، كسائر أجزائها، دون الحرية^(٤).
وأجيب عنه: بأن اللبن لا يحل فيه الرق، فلا يجوز بيعه، كالبول والدّم منها^(٥).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح بيع لبن الآدمية؛ لأنه طاهر منتفع به، والله تعالى أعلم.

(١) تبين الحقائق وحاشية الشبلي عليه ٥٠/٤

(٢) المحرر ٢٨٥/١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦١/٣٤، المبدع ١٢/٤، الإنصاف ٢٧٧/٤

(٣) بدائع الصنائع ١٤٥/٥، الهداية مع فتح القدير ٦١/٦، تبين الحقائق ٥٠/٤، حاشية ابن

عابدين ٧١/٥

(٤) المبدع ١٢/٤

(٥) رؤوس المسائل ص ٢٩٥

[١٦٧] المسألة الثانية: حكم اشتراط رهن المبيع على ثمنه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يصح^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٢).

وهو قول عند المالكية^(٣)، ومذهب الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أن المبيع حين شرط رهنه لم يكن ملكاً له^(٥).

وأجيب عنه: بأنه إنما شرط رهنه بعد ملكه^(٦).

٢ - أن البيع يقتضي إيفاء الثمن من غير المبيع، والرهن يقتضي الوفاء منه^(٧).

وأجيب عنه: بأن هذا القول غير صحيح، بل إنما يقتضي البيع

وفاء الثمن مطلقاً، ولو تعذر وفاء الثمن من غير المبيع لاستوفي من

(١) المغني ٥٠٣/٦، قواعد ابن رجب ص ٩٠ القاعدة رقم (٥٦)، الإنصاف ٣٥٧/٤

(٢) المحرر ٣١٤/١، قواعد ابن رجب ص ٩٠، الإنصاف ٣٥٧/٤

(٣) الكافي ص ٤١٢

(٤) التنبيه ص ١٥٠، مغني المحتاج ١٣٣/٢، نهاية المحتاج ٢٤٥/٤

(٥) المغني ٥٠٣/٦

(٦) المغني ٥٠٤/٦

(٧) المغني ٥٠٤/٦

ثمنه^(١).

٣- أن البيع يقتضي تسليم المبيع أولاً، ورهن المبيع يقتضي أن لا يسلمه حتى يقبض الثمن^(٢).

وأجيب عنه: يمنع ذلك، وعلى التسليم فلا يمتنع أن يثبت بالشرط خلافه، كما أن مقتضى البيع حلول الثمن ووجوب تسليمه في الحال، ولو شرط التأجيل جاز، وكذلك مقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع، والتمكين من التصرف فيه، وينتفي ذلك بشرط الخيار^(٣).

٤- أن البيع يقتضي أن يكون إمساك المبيع مضموناً، والرهن يقتضي أن لا يكون مضموناً^(٤).

وأجيب عنه: بما أجيب به عن الدليل الثالث^(٥).

القول الآخر: أنه يصح.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٦)، والمالكية فيما

(١) المغني ٦/٥٠٤

(٢) المغني ٦/٥٠٤

(٣) المغني ٦/٥٠٤

(٤) المغني ٦/٥٠٤

(٥) المغني ٦/٥٠٤

(٦) المغني ٦/٥٠٣، المحرر ١/٣١٤، الفروع ٤/٦١، قواعد ابن رجب ص ٩٠،

عدا الحيوان^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه يجوز بيعه، فجاز رهنه^(٢).
- ٢ - واستدل المالكية على استثناء الحيوان: بأنه مبيع يتأخر قبضه، والحيوان سريع التغير، ومتى كان الأجل تتغير في مثله السلعة امتنع للغرر^(٣).

[١٦٨] المسألة الثالثة: ثبوت خيار الشرط في الضمان والكفالة^(٤).

=

الإنصاف ٣٥٧/٤، شرح منتهى الإرادات ١٦٢/٢

(١) التفرع ٢/٢٥٨، الكافي ص ٤١١-٤١٢، الذخيرة ٨/٩٠

(٢) المغني ٦/٥٠٣

(٣) الذخيرة ٨/٩٠

(٤) فرّق الحنابلة بين الضمان والكفالة في التعريف، وأما الحنفية والمالكية والشافعية فإنهم يطلقون أحد اللفظين ويشمل الآخر عندهم، فلا فرق بين الضمان والكفالة عندهم.

فالحنابلة عرّفوا الضمان: بأنه ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام

الحق. (انظر: المقنع ص ١١٨)

وعرّفوا الكفالة: بأنها أن يلتزم بإحضار بدن من عليه حق مالي إلى ربه. (انظر: دليل

=

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يثبت في الضمان والكفالة^(١).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن الجوزي، وهو ظاهر قول نصر بن
 علي صاحب الروضة، وشيخ الإسلام^(٢).
 وهو مذهب الحنفية^(٣)، ووجه شاذ عند الشافعية^(٤).
دليل هذا القول:
 القياس على سائر العقود التي يثبت فيها خيار الشرط^(٥).

=

(الطالب ص ٢٦٦)

وأما الحنفية فعرفوا الكفالة: بأنها ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة، وتكون بالنفس أو
 بالمال أو بهما معاً. (انظر: الباب ١٥٢/٢)
 وعرف المالكية الضمان: بأنه شغل ذمة أخرى بالحق، وهو يشمل ضمان الوجه
 وضمان المال وضمان الطلب. (انظر: مختصر خليل وجواهر الإكليل ١٦٤/٢)
 وعرف الشافعية الضمان: بأنه التزام حق ثابت في ذمة الغير، أو إحضار من هو
 عليه، أو عين مضمونة. (انظر: مغني المحتاج ١٩٨/٢)

(١) الفروع ٨٤/٤، المبدع ٦٨/٤، الإنصاف ٣٧٥/٤، معونة أولي النهى ١١٤/٤

(٢) الفروع ٨٤/٤، الاختيارات الفقهية ص ١١٠، المبدع ٦٨/٤، الإنصاف ٣٧٥/٤

(٣) المبسوط ١٧/١٩٩، البحر الرائق ٥/٦، الدر المنتقى مع مجمع الأنهر ٢٣/٢، حاشية

ابن عابدين ٥٧٠/٤

(٤) روضة الطالبين ٩٦/٣، ١٠٦، المجموع ١٧٥/٩

(٥) الاختيارات الفقهية ص ١١٠

القول الآخر: أنه لا يثبت خيار الشرط في الضمان والكفالة.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لا نص في ذلك، ولا هو في معنى المنصوص كالبيع، وذلك ينفي الثبوت لا سيما إذا كان الأصل يعضده^(٣).
- ٢ - أن الضامن والكفيل دخلا متطوعين راضيين بالغبن، فلا خيار لهما^(٤).
- ٣ - أنه عقد جائز من جهة المضمون له، فلا معنى لإثبات الخيار له، والضامن شرع فيه على حقيقة الغبن، وشغل ذمته بمال الغير، وإثبات الخيار للنظر وتدارك الغبن، فلا يثبت له وقد رضي بالغبن^(٥).

(١) الهداية ١/١٣٣، المغني ٦/٤٩، المحرر ١/٢٧٤، الفروع ٤/٨٣، المبدع ٤/٦٨،

الإنصاف ٤/٣٧٥، معونة أولي النهى ٤/١١٤، شرح منتهى الإرادات ٢/١٦٩

(٢) التهذيب ٣/٢٩٢، روضة الطالبين ٣/٩٦، ١٠٦، المجموع ٩/١٧٥، كفاية الأخيار

ص ٣٧٩

(٣) الممتع ٣/٧٧

(٤) المغني ٦/٤٩

(٥) التهذيب ٣/٢٩٢

[١٦٩] المسألة الرابعة: الطَّلَع^(١) هل هو نماء متصل أو نماء منفصل؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه نماء منفصل^(٢).

وهو طريقة عند الحنابلة^(٣)، وظاهر مذهب الحنفيّة^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أنّه يمكن فصله، ويصح إفراده بالبيع، فلا يجعل تبعاً، بخلاف السَّمْن^(٥).

٢ - أنّ النخل اسم لذات الشجرة، فلا يدخل ما عداه إلا بقريئة زائدة، ولهذا لم تدخل ثمار سائر الأشجار^(٦).

الأقوال الأخرى:

(١) الطَّلَعُ: بفتح الطاء المشددة وسكون اللام، شيء يخرج من النخل كأنه نعلان مُطْبَقان والحمل بينهما منضود والطرف محدّد، أو ما يبدو من ثمرته في أول ظهورها. (انظر: القاموس المحيط ٨٣/٣)

(٢) المغني ٥٥٣/٦، قواعد ابن رجب ص ١٦٦ القاعدة رقم (٨٢)، الإنصاف ٤١٤/٤

(٣) قواعد ابن رجب ص ١٦٦، الإنصاف ٤١٤/٤

(٤) مختصر الطحاوي ص ٧٨، بدائع الصنائع ١٦٤/٥، البحر الرائق ٤٩٨/٥ - ٤٩٩، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥٥٣/٤، وهو ما ظهر لي من قولهم: الثمر للبائع سواء أبر أم لم يُؤبّر إذا ظهر في نخلة وبان فيها.

(٥) المغني ٥٥٣/٦، فتح العزيز مع تكملة المجموع ٢٥٤/١٠

(٦) بدائع الصنائع ١٦٤/٥

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه نماء متصل.

وهو طريقة عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أنه يتبع المبيع في البيع^(٢).

القول الثالث: أن المؤبر زيادة منفصلة، وغير المؤبر زيادة متصلة.

وهو طريقة عند الحنابلة، ونص الإمام أحمد^(٣)، وظاهر مذهب المالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

(١) المغني ٥٥٣/٦، قواعد ابن رجب ص ١٦٦، الإنصاف ٤/٤١٤

(٢) الكافي لابن قدامة ١٠٣/٢

(٣) الكافي لابن قدامة ١٠٣/٢، قواعد ابن رجب ص ١٦٦، المبدع ٤/٣٢١،
الإنصاف ٤/٤١٤

(٤) الكافي ص ٣٣٥، الذخيرة ١٥٦/٥، القوانين الفقهية ص ٢٦٠، مختصر خليل وجواهر
الإكلیل ٨٨/٢، الشرح الصغير ٨٣/٢، وهو ما ظهر لي من قولهم: وإن أُبر
النصف ولم يؤبر نصفها الآخر فلكل حكمه، فالمؤبر للبائع ما لم يشترطه المبتاع،
وغيره للمبتاع.

(٥) الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ٩/٣٩، حلية العلماء ٤/٢٠١، المنهاج ومغني
المحتاج ٨٧/٢، وهو ما ظهر لي من قولهم: فإن باع نخلاً وعليه طلع غير مؤبر
دخل في البيع، وإن كان مؤبراً لم يدخل فيه.

أدلة هذا القول:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ باع نخلاً قد أُبْرَت فثمرها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع)) متفق عليه^(١).

وجه الدلالة: أن الحديث دلّ على أن المؤبر يكون للبائع، فدلّ على اعتباره زيادة منفصلة، ومفهومه أن غير المؤبر للمشتري، فيكون زيادة متصلة^(٢).

٢ - القياس على الجنين، فإنه إذا ظهر لم يتبع أمّه، وإلا تبعها، فكذا الطَّلَع^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن المؤبر زيادة منفصلة، وغير المؤبر زيادة متصلة؛ لأن النبي ﷺ جعل المؤبر في حديث ابن عمر رضي الله عنهما للبائع إلا إذا اشترطه المشتري، فدلّ ذلك على أنه زيادة منفصلة، ويفهم منه أن غير المؤبر داخل في المبيع وهو للمشتري، فدلّ ذلك على أنه زيادة متصلة، والله تعالى أعلم.

(١) البخاري (٤/٤٦٩ ح ٢٢٠٤ مع الفتح) كتاب البيوع باب من باع نخلاً قد أُبْرَت أو أرضاً مزروعة أو بإجارة، ومسلم (١٠/١٩٠ مع النووي) كتاب البيوع باب من باع نخلاً عليها ثمر.

(٢) قواعد ابن رجب ص ١٦٦

(٣) الذخيرة ١٥٧/٥

[١٧٠] المسألة الخامسة: إذا أُبِّر^(١) بعض النخل دون بعض، فلمن تكون ثمرة النخل؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الكل للبائع^(٢).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٣).
وهو مذهب الحنيفة^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنا إذا لم نجعل الكل للبائع، أدّى ذلك إلى الإضرار باشتراك الأيدي في البستان، فيجب أن يجعل ما لم يؤبّر تبعاً لما أُبّر، كنثر النخلة الواحدة، فلا خلاف في أن تأبير بعض النخلة

(١) التأبير: أصل الإبار التلقيح، وهو أن يؤتى بشماريخ الذكر فتنفض فيطير غبارها وهو طحين شماريخ الفُحّال إلى شماريخ الأنثى. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٢٤٣، المصباح المنير ١/١)

(٢) التعليق ص ٥٢٥، الهداية ١/١٤٠، التمام ٢/١٢، المغني ٦/١٣٣، المحرر ١/٣١٥، الفروع ٧/٤، المبدع ٤/١٦٤، الإنصاف ٥/٦٤

(٣) التمام ٢/١٢

(٤) الهداية وفتح القدير ٥/٤٨٦، الجوهرة النيرة ٢/١١، الباب ٢/٩، وعندهم الثمرة للبائع مطلقاً إلا أن يشترطها المشتري سواءً أُبِّر أم لم تؤبّر.

(٥) حلية العلماء ٤/٢٠٢-٢٠٣، فتح العزيز مع المجموع ٩/٤٩، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٨٧، تحفة المحتاج ٤/٥٧

يجعل جميعها للبائع^(١).

- ٢ - أن البستان إذا بدا صلاح ثمرة منه جاز بيع جميع الثمار بغير شرط القطع، فكذا ههنا^(٢).
- ٣ - أن الظاهر يتبع الباطن، كأساسات الحيطان^(٣).

القول الآخر: أن ما أُبرَّ للبائع، وما لم يؤبَّر للمشتري.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، وكذلك المالكية في المتساوين^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله e قال: ((من باع نخلاً قد أُبُرت فثمرها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع))

(١) المغني ٦/١٣٣، المتع ٣/١٦٦

(٢) المغني ٦/١٣٣

(٣) المغني ٦/١٣٣، المتع ٣/١٦٦

(٤) الهداية ١/١٤٠، التمام ٢/١٢، المغني ٦/١٣٣، المحرر ١/٣١٥، المتع ٣/١٦٦،

الفروع ٤/٧١، المبدع ٤/١٦٤، الإنصاف ٥/٦٣، معونة أولي النهى ٤/٢٥٠

(٥) التفريع ٢/١٤٦، التلقين ص ٣٧٤، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٨٨، شرح

الزرقاني ٥/١٨٤، وفي المترايين عندهم قولان: الأول: أنَّهما كالمساوين. والثاني:

أن الأقل يتبع الأكثر.

متفق عليه^(١).

وجه الدلالة: أنَّ الحديث صريح في أنَّ ما أُبرَّ للبائع، ومفهومه أنَّ ما لم يُؤبَّر للمشتري^(٢).

٢ - أنَّه باع ما أُبرَّ وما لم يُؤبَّر، فكان ما لم يُؤبَّر للمشتري، كما لو باع نخلاً من قراحين^{(٣)(٤)}.

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ النخل المؤبَّر للبائع ما لم يشترطه المشتري، وما لم يُؤبَّر للمشتري، وذلك أخذاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وأما مَنْ قال: إنَّ الكلَّ للبائع، فإثماً استدلوا بأدلة عقلية، والنصُّ مقدَّم، والله تعالى أعلم.

(١) تقدم تخريجه ص (٤٤٦)

(٢) المغني ١٣٣/٦، المبدع ١٦٤/٤

(٣) القَرَّاح: بفتح القاف والراء، الخالص، والمراد الأرض المخلصة للزراع والغرس، وليس عليها بناء. وجمعها أقرحة. (انظر: القاموس المحيط ٤٨٤/١، المعجم الوسيط ٧٤٢/٢)

(٤) التمام ١٢/٢

[١٧١] المسألة السادسة: حكم بيع العرايا^(١) في الثمار غير التمر^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز^(٣).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما: ((أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة، والمزبنة بيع الثمر بالتمر كيلاً، وبيع الزبيب بالكرم^(٥) كيلاً)) قال: وحدثني زيد بن ثابت^(٦) t: ((أن النبي

(١) العرايا: جمع عَرِيَّة، فعيلة بمعنى مفعولة، وهي: بيع الرطب في رؤوس النخل حرصاً بمثله من التمر كيلاً فيما دون خمسة أوسق لمن به حاجة إلى أكل الرطب ولا ثمن معه. (انظر: مختار الصحاح ص ١٨٠، المقنع ص ١٠٩)

(٢) هذه المسألة مبنية على القول بجواز بيع العرايا، وهو مذهب الحنابلة والمالكية والشافعية. (انظر: المغني ٦/١٩٩، الإنصاف ٥/٢٩، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٩١، الأم ٣/٥٤-٥٥، روضة الطالبين ٣/٢١٧)

(٣) الهداية ١/١٣٧، المغني ٦/١٢٨، الإنصاف ٥/٣٢

(٤) المغني ٦/١٢٨، الفروع ٤/١٥٨، المبدع ٤/١٤٣، الإنصاف ٥/٣٢، معونة أولي النهى ٤/٢٠٥، كشف القناع ٣/٢٦٠

(٥) الكرم بفتح الكاف وسكون الراء، هو شجر العنب، والمراد منه هنا نفس العنب. (انظر: فتح الباري ٤/٤٥١)

(٦) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري النجاري، كان عمره حين قدم النبي ﷺ المدينة إحدى عشرة سنة، استصغره النبي ﷺ يوم بدر واختلف في شهوده أحداً

=

- e رخص في العرايا بخرصها^(١) متفق عليه^(٢).
- ٢- حديث أبي هريرة t: ((أن النبي e رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق)) متفق عليه^(٣).
- ٣- حديث سهل بن أبي حثمة t: ((أن رسول الله e نهى عن بيع الثمر بالتمر، ورخص في العريّة أن تباع بخرصها، يأكلها أهلها رطباً)) متفق عليه^(٤).

=

وشهد الخندق وما بعده، وهو أحد كتّاب الوحي ومن جمعوا القرآن، وكان من علماء الصحابة، واختلف في سنة وفاته والأكثر على أنه توفي سنة ٤٥ هـ.

(انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٠٠-٢٠٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٣/ ٢٢-٢٣)

(١) الخِرس: بفتح الخاء وسكون الراء، الظن، ويقال خَرَص النخلة يخرصها خرصاً إذا حَزَرَ ما عليها من الرطب تمراً، والحَزَر تقدير بظن، والاسم الخِرس بالكسر.

(انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٢-٢٣)

(٢) البخاري (٤/ ٤٤١ ح ٢١٧٢ و ٢١٧٣ مع الفتح) كتاب البيوع باب بيع الزبيب بالزبيب، والطعام بالطعام، ومسلم (١٠/ ١٨٣ مع النووي) كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

(٣) البخاري (٤/ ٥٢ ح ٢١٩٠ مع الفتح) كتاب البيوع باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة، ومسلم (١٠/ ١٨٧ مع النووي) كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

(٤) البخاري (٤/ ٥٢ ح ٢١٩١ مع الفتح) كتاب البيوع باب بيع الثمر على رؤوس

=

- ٤ - أن الأصل يقتضي تحريم بيع العريّة، وإنّما جازت في ثمر النخيل رخصة^(١).
- ٥ - أن الرخصة وردت في ثمر النخل، وغيره لا يساويه في كثرة الاقتيات به، وسهولة حرصه، فيختص الحكم به^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يجوز في العنب مع التمر.

وهو قول عند الحنابلة^(٣)، ومذهب الشافعية^(٤).

=

النخل بالذهب أو الفضة، ومسلم (١٠/١٨٥ مع النووي) كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق.

(١) المغني ٦/١٢٩، معونة أولي النهى ٤/٢٠٥

(٢) الممتع ٣/١٥٠، المبدع ٤/١٤٣

(٣) المغني ٦/١٢٨، الفروع ٤/١٥٨، المبدع ٤/١٤٣، الإنصاف ٥/٣٣، معونة أولي النهى ٤/٢٠٥

(٤) الأم ٣/٥٥٥، التنبيه ص ١٣٧، حلية العلماء ٤/١٨٠، فتح العزيز مع المجموع ٩/٩٤، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٩٣-٩٤، وعندهم فيما سوى الرطب والعنب من الثمار قولان: أصحهما: المنع.

دليل هذا القول:

أنَّ العنب كالرُّطب في وجوب الزَّكاة فيهما، وجواز خرصهما، وتوسيقهما، وكثرة تبييسهما، واقتياتهما في بعض البلدان، والحاجة إلى أكل رطبهما، والتنصيب على الشيء يوجب ثبوت الحكم في مثله، ولا يجوز في غيرهما لاختلافهما في أكثر هذه المعاني، فإنَّه لا يمكن خرصها، ولا يقتات يابسها، فلا حاجة إلى الشراء به^(١).

وأجيب عنه: بأنَّه لا يصح قياس غير ثمرة النخيل عليها، وذلك لوجهين: الأول: أنَّ غيرها لا يساويها في كثرة الاقتيات بها، وسهولة خرصها، وكون الرخصة في الأصل لأهل المدينة، وإنَّما كانت حاجتهم إلى الرُّطب دون غيره.

والثاني: أنَّ القياس لا يُعمل به إذا خالف نصاً، وقياسهم يخالف نصوصاً غير مخصوصة، وإنَّما يجوز التخصيص بالقياس على المحل المخصوص، ونهي النبي ﷺ عن بيع العنب بالزبيب لم يدخله تخصيص فيقاس عليه، وكذلك سائر الثمار^(٢).

القول الثالث: أنَّه يجوز في سائر الثمار.

(١) المغني ٦/١٢٨-١٢٩، المبدع ٤/١٤٣، مغني المحتاج ٢/٩٣

(٢) المغني ٦/١٢٩، معونة أولي النهى ٤/٢٠٥

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب المالكية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ الناس بحاجة إلى رطب هذه الثمار كحاجتهم إلى الرُّطب، فجاز قياساً على النخل^(٣).

ويجاب عنه: بما أجيب به عن قياس أصحاب القول الثاني.

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ بيع العرايا لا يجوز في غير التمر؛ وذلك لأنَّه مخصوص من النَّهي، فتكون الرخصة خاصة به، ولا يقاس غيره عليه، ويبقى غيره من الثمار داخلاً في عموم النَّهي، والله تعالى أعلم.

[١٧٢] المسألة السابعة: حكم بيع النَّوى بتمر فيه نوى، ونحوه^(٤).

(١) الهداية ١/١٣٧، المغني ٦/١٢٨، الفروع ٤/١٥٨، المبدع ٤/١٤٣، الإنصاف ٥/٣٢، معونة أولي النهي ٤/٢٠٥

(٢) المدونة ٣/٢٧٢، الكافي ص ٣١٥، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٩١، التاج والإكليل ٤/٥٠٢، واشتراطوا في الثمار التي يصح فيها بيع العرايا أن تكون مما يُبيس ويُذخر.

(٣) المغني ٦/١٢٩، الممتع ٣/١٤٩

(٤) كبيع شاة ذات لبن بلبن، أو ذات صوف بصوف. (انظر: الإنصاف ٥/٣٧)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجوز^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤).

دليل هذا القول:

أنّ النوى في التمر غير مقصود، ولذلك جاز بيع التمر بالتمر في كلّ واحد منهما نواه، وصار كبيع دار مموّه سقّفها بالذهب بذهب، فيكون ما فيه الربا غير مقصود بالبيع، فوجوده كعدمه^(٥).

القول الآخر: أنّه لا يجوز.

(١) المغني ٩٦/٦، قواعد ابن رجب ص ٢٤٢ القاعدة رقم (١١٣)، المبدع ١٤٦/٤، الإنصاف ٣٧/٥

(٢) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - قسم المعاملات - ص ٣٨٧-٣٨٨)

(٣) الروايتين والوجهين ٣٢٤/١، الهداية ١٣٨/١، المغني ٧٨/٦، المحرر ٣٢٠/١، الفروع ١٦١/٤، قواعد ابن رجب ص ٢٤٢، المبدع ١٤٦/٤، الإنصاف ٣٧/٥، كشف القناع ٢٦٢/٣

(٤) مختصر الطحاوي ص ٧٧، المبسوط ١٨٠/١٢، بدائع الصنائع ١٩١/٥، البحر الرائق ٢٢٥/٦، مجمع الأنهر ٨٩/٢، واشتروا أن يكون النوى أكثر من التمر الذي فيه نوى، فيكون النوى بمثله، والزائد بما في التمر سوى النوى.

(٥) المغني ٩٦، ٧٨/٦، المبدع ١٤٦/٤

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الشافعية إن كان في ضرع الشاة المباعة باللبن لبن^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن التمر نوى، فيصير كمدّ عجوة^{(٣)(٤)}.
- ٢ - القياس على ما لو باع تماً فيه نواه بتمر منزوع النوى، وهو محرم لاشتغال أحدهما على ما ليس من جنسه دون الآخر^(٥).
- ٣ - أن النوى مكيل، فإذا باع مكيل نوى بمكيل تمر فيه نوى لم يجز؛ لأنّ التفاضل موجود^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ١/٣٢٤، الهداية ١/١٣٨، المغني ٦/٧٨، المحرر ١/٣٢٠،

الفروع ٤/١٦١، قواعد ابن رجب ص ٢٤٢، المبدع ٤/١٤٦، الإنصاف ٥/٣٧

(٢) حلية العلماء ٤/١٨٦، التنبيه ص ١٣٨، فتح العزيز مع المجموع ٨/١٨٩، مغني المحتاج ٢/٢٩

(٣) مسألة (مد عجوة ودرهم) هي: أن يباع ربوي بجنسه ومعه أو معهما من غير جنسهما. (انظر: زاد المستقنع ص ٦٠)

ومثالها: أن يبيع تماً بتمر، ومع كل واحد منهما دراهم، أي يبيع صاعاً من تمر ودرهماً بصاع من تمر ودرهم، وهذا لا يجوز. (انظر: الشرح الممتع ٨/١٦٦)

(٤) المغني ٦/٧٨

(٥) المغني ٦/٧٨

(٦) الروايتين والوجهين ١/٣٢٤، المتمتع ٣/١٥٢

٤ - أن اللبن في الضرع يأخذ قسماً من الثمن، بدليل أنه يجب التمر في مقابلته في المصرة^(١)(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه جواز بيع التوى بتمر فيه نوى؛ لأن التوى الذي في التمر غير مقصود، فيكون بيع جنس بغير جنسه، فيجوز فيه التفاضل، والله تعالى أعلم.

(١) المصرة: بفتح الصاد وتشديد الراء، الناقة أو البقرة أو الشاة يُصرى اللبن في ضرعها، أي يجمع ويجبس، وفسرها الشافعي رحمه الله: بأنها التي تُصر أخلافها، ولا تحلب أياماً حتى يجتمع اللبن في ضرعها، فإذا حلبها المشتري استغزرها. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢٧/٣)

ودليل رد الصاع من التمر: حديث أبي هريرة **t** عن النبي **e**: «لا تُصرُوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعدُ فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردّها وصاع تمر» أخرجه البخاري (٤/٢٢٤ ح ٢١٤٨ مع الفتح) كتاب البيوع باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة، ومسلم (١٠/١٦٠) مع النووي) كتاب البيوع باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه.

(٢) فتح العزيز مع المجموع ١٨٩/٨، مغني المحتاج ٢/٢٩

[١٧٣] المسألة الثامنة: حكم اشتراط كون الحصاد والجذاذ^(١) واللقاط على البائع.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجوز^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

أنه بيع وإجارة؛ لأنه باعه الزرع وآجره نفسه على حصاده، وكل واحد منهما يصح إفراده بالعقد، فإذا جمعهما جاز، كالعينين^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: لا يجوز، ويفسد به البيع.

(١) الحصاد: بفتح الحاء وكسرهما، والجذاذ: بفتح الجيم وكسرهما، بالذال والمهملة

والمعجمة، والمراد بهما: قطع الزرع. (انظر: طلبية الطلبة ص ١٩٦، المطلع على أبواب

المقنع ص ٢٤٣)

(٢) الإنصاف ٦٦/٥

(٣) الهداية ١٣٥/١، المغني ١٦٤/٦، الفروع ٧٣/٤، المبدع ١٦٧/٤، الإنصاف ٦٦/٥،

شرح منتهى الإرادات ١٦١/٢-١٦٢، كشف القناع ١٩١/٣

(٤) المغني ١٦٤/٦، شرح منتهى الإرادات ١٦٢/٢

وهو قول الخرقي من الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفيّة^(٢)، والشافعيّة^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنّه اشتمل على شرط عمل فيما لا يملكه المشتري؛ لأنّه لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد الشرط^(٤).
- ٢ - أنّه شرط ينافي مقتضى العقد، وهو كون الحصاد على المشتري^(٥).
- وأجيب عنه: بأنّه يبطل بجواز شرط الكفيل، والرهن، والخيار^(٦).
- ٣ - أنّها زيادة منفعة مشروطة في البيع، تكون ربا؛ لأنّها زيادة لا يقابلها عوض في عقد البيع^(٧).

القول الثالث: لا يجوز ويصح البيع.

-
- (١) مختصر الخرقي و المغني ١٦٣/٦ - ١٦٤، الهداية ١٣٥/١، الفروع ٧٣/٤، قواعد ابن رجب ص ١٢٨ القاعدة رقم (٧٣)، المبدع ١٦٧/٤، الإنصاف ٦٦/٥
 - (٢) مختصر الطحاوي ص ٧٩، بدائع الصنائع ١٦٩/٥، البحر الرائق ٥٠٤/٥، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥٥٦/٤
 - (٣) الوجيز وفتح العزيز مع المجموع ١٩٤/٨ - ١٩٥، حلية العلماء ١٢٩/٤، المجموع ٣٧٢/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٣١/٢
 - (٤) مغني المحتاج ٣١/٢
 - (٥) فتح العزيز مع المجموع ١٩٥/٨، حاشية ابن عابدين ٥٥٦/٤
 - (٦) المغني ١٦٤/٦
 - (٧) بدائع الصنائع ١٦٩/٥

وهو وجه عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

لم أقف له على دليل.

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز اشتراط كون الحصاد والجزا واللقاط على البائع؛ لأنه شرط لا ينافي مقتضى العقد، ولأنه يجوز الجمع بين البيع والإجارة في عقد واحد، والله تعالى أعلم.

[١٧٤] المسألة التاسعة: صلاح بعض ثمر الشجرة، هل يكون صلاحاً

لسائر النوع الذي في البستان؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يكون صلاحاً لسائر النوع الذي في البستان^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)،

(١) المغني ١٦٤/٦، الفروع ٧٣/٤ قواعد ابن رجب ص ١٢٨، المبدع ١٦٧/٤

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٨/٢٩، الإنصاف ٧٩/٥

(٣) الهداية ١٤٠/١، التمام ١١/٢، المغني ١٥٦/٦، بلغة الساغب ص ١٩٤، المحرر ٣١٧/١،

الفروع ٧٧/٤، المبدع ١٧٣/٤، الإنصاف ٧٨/٥، معونة أولي النهى ٢٦٢/٤، وقيد

بعضهم بأن يكون الغالب على ذلك النوع الصلاح.

(٤) الذخيرة ١٩٠/٥، القوانين الفقهية ص ٢٥٩-٢٦٠، مختصر خليل وجواهر

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن اعتبار الصلاح في الجميع فيه مشقة، ويؤدي إلى الاشتراك واختلاف الأيدي، فوجب أن يتبع ما لم يبدأ صلاحه من نوعه لما بدأ^(٢).
- ٢ - أنه بدأ الصلاح في نوعه من البستان الذي هو فيه، فجاز بيع جميعه، كالشجرة الواحدة^(٣).
- ٣ - أن المقصود الأمن من العاهة، وهذا يحصل بشروع الثمر في الصلاح^(٤).

القول الآخر: أنه لا يكون صلاحاً لسائر النوع الذي في البستان.

=

الإكليل ٩٠/٢، شرح زروق ١٢٨/٢، واستثنوا أن تكون باكورة، فلا يباع بصلاحها غيرها من الأشجار.

(١) المذهب وتكملة المجموع ٤٤٩/١١، ٤٥١، الوجيز وفتح العزيز مع المجموع

٦٩/٩-٧٠، حلية العلماء ٢١٥/٤، التهذيب ٣٨٣/٣، مغني المحتاج ٩١/٢

(٢) المغني ١٥٦/٦، المبدع ١٧٣/٤، معونة أولي النهى ٢٦٢/٤

(٣) التمام ١٢/٢، المغني ١٥٦/٦، المبدع ١٧٣/٤

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٩/٢٩

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن النبي **e** جعل بدوَّ الصلاح في ثمر النخل أن يحمرَّ أو يصفرَّ^(٢)، وفي العنب أن يسودَّ^(٣)، ولم يوجد ذلك^(٤).
- ٢ - أن ما لم يبدُ صلاحه داخل في عموم النَّهي^(٥).
- ٣ - أنه لم يبدُ صلاحه، فلم يجوز بيعه من غير شرط القطع، كالذي

(١) الهداية ١/١٤٠، التمام ٢/١١، المغني ٦/١٥٦، المحرر ١/٣١٧، المبدع ٤/١٧٣، الإنصاف ٥/٧٩، معونة أولي النهى ٤/٢٦٢

(٢) كما في حديث أنس **t** عن النبي **e** أنه: «نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وعن النخل حتى يزهو. قيل: وما يزهو؟ قال: يحمرُّ أو يصفرُّ» أخرجه البخاري (٤/٤٦٤ ح ٢١٧٩) كتاب البيوع باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها.

(٣) كما في حديث أنس **t** أن النبي **e**: «نهى عن بيع العنب حتى يسودَّ، وعن بيع الحب حتى يشتد» أخرجه أبوداود (٣/٦٦٨ ح ٣٣٧١) كتاب البيوع باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، والترمذي (٣/٥٣٠ ح ١٢٢٨) كتاب البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وابن ماجه (٢/٧٤٧ ح ٢٢١٧) كتاب التجارات باب النَّهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، وصححه الألباني في الإرواء (٥/٢٠٩-٢١١ ح ١٣٦٤، ١٣٦٦).

(٤) الممتع ٣/١٧٥

(٥) المغني ٦/١٥٦

في البستان الآخر^(١).

٤ - أنه لما لم يكن صلاحاً لنوع آخر، كذلك النوع الواحد^(٢).
الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن صلاح بعض ثمر الشجرة يُعدُّ صلاحاً لجميع النوع في البستان إذا غلب على أكثره بدوُ الصلاح، وعليه يحمل ما ورد في الحديث؛ لأنَّ للغالب حكماً معتبراً شرعاً، ولأنَّ التفريق فيه ضرر كبير، والضرر يزال، كما هو من قواعد الشريعة الإسلامية، قال شيخ الإسلام: فإذا كان النبي ﷺ قد أرخص في العرايا استثناءً من المزابنة للحاجة، فلأنَّ يجوز بيع النوع تبعاً للنوع مع أنَّ الحاجة إلى ذلك أشدَّ أولى، ولا يلزم من منعه مفرداً منعه مضموماً - ثم قال - وسرُّ الشريعة في ذلك كله: أنَّ الفعل إذا اشتمل على مفسدة مُنِع منه إلا إذا عارضها مصلحة راجحة، كما في إباحة الميتة للمضطر، وبيع الغرر نهي عنه؛ لأنَّه نوع من الميسر الذي يفضي إلى أكل المال بالباطل، فإذا عارض ذلك ضرر أعظم من ذلك، أباحه؛ دفعاً لأعظم المفسدتين باحتمال أدناهما. أ.هـ^(٣).

(١) المغني ٦/١٥٦، المبدع ٤/١٧٣

(٢) التمام ٢/١٢

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٩/٤٨٣

[١٧٥] المسألة العاشرة: حكم التسعير^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز التسعير^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ

(١) التسعير: هو منع السلطان الناس البيع بزيادة على ثمن يقدره لهم. (انظر: معونة أولي

النهى ٦٩/٤، شرح منتهى الإرادات ١٥٩/٢)

(٢) المغني ٣١١/٦

(٣) المغني ٣١١/٦، الفروع ٥١/٤، المبدع ٤٧/٤، الإنصاف ٣٣٨/٤، معونة أولي

النهى ٦٩/٤، شرح منتهى الإرادات ١٥٩/٢

(٤) الكتاب واللباب ١٦٧/٤، بدائع الصنائع ١٢٩/٥، الهداية مع تكملة فتح القدير

٤٩٢/٨، المختار للفتوى ١٦١/٤، الفتاوى الهندية ٢١٤/٣، واستثنوا إذا كان

أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة وعجز القاضي عن صيانة حقوق

المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس عندهم من التسعير بمشورة أهل الرأي

والبصر.

(٥) التفریع ١٦٨/٢، الكافي ص ٣٦٠، المنتقى ١٨/٥، التاج والإكليل مع مواهب الجليل

٣٨٠/٤، إلا أنهم قالوا: إذا حطَّ البائع عن سعر السوق، أنه يؤمر باللاحق بسعر

السوق أو الخروج منه.

(٦) مختصر المزني مع الأم ١٩١/٨، التنبيه ص ١٤٤، الوسيط ٦٨/٣، حلية العلماء ٣١٦/٤،

التهذيب ٥٨٤/٣، روضة الطالبين ٧٥/٣

بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(١).

وجه الدلالة: أنه يشترط في البيع التراضي بين البائعين، وفي التسعير يلزم البائع بالبيع من غير رضاه.

٢- حديث أنس بن مالك **t** قال: قال الناس: يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا. فقال رسول الله **e**: ((إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال)) أخرجه أبوداود والترمذي وابن ماجه^(٢).

٣- حديث أبي هريرة **t** أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله، سَعَّرَ. فقال: ((بل أدعو)). ثم جاءه رجل، فقال: يا رسول الله، سَعَّرَ. فقال: ((بل الله يخفض ويرفع، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة)) أخرجه أبوداود^(٣).

(١) سورة النساء آية رقم (٢٩)

(٢) سنن أبي داود (٣/٧٣١ ح ٣٤٥٠) كتاب الإجارة باب في التسعير، والترمذي (٣/٦٠٥-٦٠٦ ح ١٣١٤) كتاب البيوع باب ما جاء في التسعير، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٢/٧٤١ ح ٢٢٠٠) كتاب التجارات باب من كره أن يسعر، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/٣٧٧ ح ١٨٤٦).

(٣) سنن أبي داود (٣/٧٣١ ح ٣٤٥٠) كتاب البيوع باب في التسعير، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/٦٦٠ ح ٢٩٤٤).

وجه الدلالة من الحديثين: الحديثان يدلان على تحريم التسعير من وجهين^(١):

الأول: أنه لم يسعّر لهم، وقد سألوه ذلك، ولو جاز لأجابههم إليه.

والثاني: أنه علّل بكونه مظلّمة، والظلم حرام.

- ٤ - أنه ماله، فلم يجوز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان^(٢).
- ٥ - أن الناس مسلطون على أموالهم، فلا يجوز الحجر عليهم فيها^(٣).
- ٦ - أن إجبار الناس على بيع لا يجب، أو منعهم مما يباح شرعاً، ظلم لهم، والظلم حرام^(٤).

القول الآخر: أنه يجوز في وقت الغلاء دون وقت الرخص. وهو وجه عند الشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

(١) المغني ٣١١/٦

(٢) المغني ٣١١/٦

(٣) التهذيب ٥٨٤/٣

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٩٤/٢٨

(٥) التهذيب ٥٨٤/٣، فتح العزيز مع المجموع ٢١٧/٨، روضة الطالبين ٧٥/٣

من باب الإرفاق بالضعفاء، ونظراً لحاجة الناس^(١).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه ما فصله شيخ الإسلام رحمه الله^(٢) حيث ذكر أنَّ التسعير (منه ما هو ظلم وحرام، ومنه ما هو عدل جائز، فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز، بل واجب) ثم ذكر من أمثلة ذلك الجائز: أن يمتنع أرباب السِّلَع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة، أو يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون، لا تباع تلك السلعة إلا لهم، ثم يبيعونها هم، فلو باع غيرهم منع، ثم قال: (والتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع، وحقيقته إلزامهم أن لا يبيعوا أو لا يشتروا إلا بثمن المثل)، والله تعالى أعلم.

(١) التهذيب ٣/٥٨٤، فتح العزيز مع المجموع ٨/٢١٧

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٨/٧٦-٧٧، وانظر: الطرق الحكمية ص ٢٤٤-٢٤٥

الفصل الثاني: في الصلح والوكالة والحجس

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: المصالحة على دخول أغصان شجره في هواء غيره.

المسألة الثانية: إذا قال الوكيل: بعث الثوب وقبضت الثمن، فتلّف. فهل يقبل قوله؟.

المسألة الثالثة: إذا اختلف الموكل والوكيل بمُجْعَل في ردّ الوكيل ما وكّل فيه إلى الموكل، فهل يقبل قول الوكيل؟.

المسألة الرابعة: إذا تعلّق بمال المحجور عليه حق شفعة، فهل لمن وجد عين ماله الرجوع فيه؟.

المسألة الخامسة: من وجد ماله بعينه عند المحجور عليه وبه زيادة منفصلة، فلمن تكون الزيادة؟.

المسألة السادسة: إذا غرس المحجور عليه أرضاً أو بنى فيها، وامتنع المفلس والغرماء عن القلع، وامتنع البائع عن دفع القيمة، فهل للبائع الرجوع فيها؟.

[١٧٦] المسألة الأولى: المصالحة على دخول أغصان شجره في هواء غيره بعوض.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجوز^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن عقيل، وجزم به في المنور، وقدمه ابن رزين^(٢).

وهو مذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أن الجهالة في المصالح عنه لا تمنع الجواز، لكونها لا تمنع التسليم^(٤).

٢ - أن الحاجة داعية إلى الصلح عنه، لكون ذلك يكثر في الأملاك المتجاورة، وفي القطع إتلاف وضرر^(٥).

(١) المغني ١٩/٧، الممتع ٢٨٧/٣، المبدع ٢٩٤/٤، الإنصاف ٢٥٢/٥، الإقناع مع كشف القناع ٤٠٥/٣

(٢) المغني ١٩/٧، المبدع ٢٩٤/٤، الإنصاف ٢٥٢/٥، وقال ابن قدامة في المغني: واللائق بمذهب أحمد صحته.

(٣) البحر الرائق ٤٤٧/٧، الدر المختار ٦٣٧-٦٣٨، وقالوا: والصلح عن دعوى حق الشرب أو حق الشفعة أو حق وضع الجذوع ونحوه يجوز على الأصح.

(٤) المغني ١٩/٧، الممتع ٢٨٧/٣، المبدع ٢٩٤/٤

(٥) المغني ١٩/٧، كشف القناع ٤٠٥/٣

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه لا يجوز مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ الغصن يزيد وينقص، فالرَّطْبُ يزيد ويتغير، واليابس ينقص وربما ذهب كله^(٢).

وأجيب عنه: بأنَّ الزيادة التي تتجدد في الغصن يحتمل أن يعفى عنها، كالسَّمَنِ الحادث في المستأجر للركوب^(٣).

القول الثالث: جواز ذلك في يابسه إن استند إلى جدار، ولا يجوز في رطبه.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥).

(١) الهداية ١/١٦١، المحرر ١/٣٤٤، الفروع ٤/٢٧٦-٢٧٧، المبدع ٤/٢٩٤، الإنصاف

٢٥٢/٥، معونة أولي النهى ٤/٤٦٧، كشف القناع ٣/٤٠٥

(٢) الهداية ١/١٦١، المغني ٧/١٩، الممتع ٣/٢٨٧، المبدع ٤/٢٩٤

(٣) المغني ٧/١٩، الممتع ٣/٢٨٧، المبدع ٤/٢٩٤

(٤) المبدع ٤/٢٩٤، الإنصاف ٥/٢٥٣، معونة أولي النهى ٤/٤٦٧

(٥) الحاوي ٦/٤٠٦، فتح العزيز مع تكملة المجموع ١٠/٣٢٩، روضة الطالبين ٣/٤٥٦،

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ الرُّطبة تتغير، فهي تزيد في كل وقت، فلا يجوز فيها بخلاف اليابسة^(١).

وأجيب عنه: بما أجيب به عن دليل القول الثاني.

٢ - أنَّ الغصن إذا لم يعتمد على شيء يكون الصُّلح اعتياضاً عن مجرد الهواء، وهذا لا يجوز^(٢).

وأجيب عنه: بأنَّ الهواء كالقرار في كونه مملوكاً لصاحبه، فجاز الصُّلح على ما فيه، كالذي في القرار^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يجوز الصُّلح عن الأغصان الداخلة في هواء الغير بعوض، لعموم حديث: ((الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرَّم حلالاً)) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(٤)، والله تعالى أعلم.

=

مغني المحتاج ١٩٢/٢، تكملة المجموع للمطيعي ٤١٠/١٣، وعندهم وجه بجوازه في الأغصان الرُّطبة.

(١) فتح العزيز مع تكملة المجموع ٣٢٩/١٠، المبدع ٢٩٤/٤، الإنصاف ٢٥٣/٥

(٢) فتح العزيز مع تكملة المجموع ٣٢٩/١٠

(٣) المغني ١٩/٧

(٤) أبو داود (١٩/٤-٢٠-٣٥٩٤) كتاب الأقضية باب في الصلح عن أبي هريرة **t**،

والترمذي (٦٣٤-٦٣٥-١٣٥٢) كتاب الأحكام باب ما ذكر عن

=

[١٧٧] المسألة الثانية: إذا قال الوكيل: بعث الثوب وقبضت الثمن، فتلف. فهل يقبل قوله؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يقبل قوله مع يمينه^(١). وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥). أدلة هذا القول:

=

رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٢/٧٨٨ ح ٢٣٥٣) كتاب الأحكام باب الصلح، كلاهما عن عمرو بن عوف t، وحسنه الألباني في الإرواء (٥/٢٥٠-٢٥١ ح ١٤٢٠)

(١) الإنصاف ٣٩٧/٥

(٢) الهداية ١/١٦٩، المغني ٧/٢١٥، بلغة الساغب ص ٢٣٩، المبدع ٤/٣٨١، الإنصاف ٣٩٧/٥، معونة أولي النهي ٤/٦٦٨، كشف القناع ٣/٤٨٥

(٣) مختصر الطحاوي ص ١١٠، بدائع الصنائع ٦/٣٤، الأشباه والنظائر ص ٢٩٧

(٤) المعونة ٢/١٢٤١، الكافي ص ٣٩٧، الذخيرة ٨/١٧، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/١٩٤، الشرح الكبير ٣/٣٩١، وهذا في الوكيل المفوض، وأما غير المفوض فإذا ثبت قبضه للمال من الغريم بيّنة فكذلك، وإذا لم يثبت القبض إلا بإقراره أو إقرار الغريم فيقبل في حق الوكيل، وأما الغريم الذي عليه المال فلا يصدق الوكيل في براءته.

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/١٥٩، روضة الطالبين ٣/٥٦٩، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٢٣٥، وهذا إذا كان الاختلاف بعد تسليم المبيع، وأمّا إذا كان الاختلاف قبل تسليم المبيع فالأصح أن القول قول الموكل.

- ١ - أنه أمين، فيقبل قوله^(١).
- ٢ - أنه يملك البيع والقبض، فيقبل قوله فيهما، كما يقبل قول ولي المرأة المُجْبَرَة على النكاح في تزويجها^(٢).
- ٣ - أنه يتعذر إقامة البينة على ذلك، فلا يكلفها، كالمودع^(٣).
- ٤ - أنه لو كُلف إقامة البينة على ذلك لامتنع الناس من الدخول في الوكالة، مع دعوى الحاجة إليها^(٤).

القول الآخر: لا يقبل قوله.

وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه يُقَرَّرُ بحق لغيره على موكله، فلم يقبل، كما لو أقرَّ بدين

(١) المتع ٣/٣٧٣، المبدع ٤/٣٨١

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤/١٥٩، المغني ٧/٢١٥، المبدع ٤/٣٨١

(٣) المتع ٣/٣٧٣، المبدع ٤/٣٨١

(٤) المتع ٣/٣٧٣

(٥) المغني ٧/٢١٥، الكافي لابن قدامة ٢/١٤٤، المبدع ٤/٣٨١، الإنصاف ٥/٣٩٧

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤/١٦٠، روضة الطالبين ٣/٥٦٩، مغني

المحتاج ٢/٢٣٥

عليه^(١).

٢ - أن الأصل بقاء حق الموكل^(٢).

[١٧٨] المسألة الثالثة: إذا اختلف الموكل والوكيل بجعل في ردّ الوكيل ما وكل فيه إلى الموكل، فهل يقبل قول الوكيل؟. اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يقبل قوله إلا بيّنة^(٣). وهو منصوص الإمام أحمد في المضارب^(٤)، والمذهب عند الحنابلة^(٥)، ووجه عند الشافعية^(٦).
دليل هذا القول:

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/١٦٠، المغني ٧/٢١٥، المبدع ٤/٣٨١

(٢) مغني المحتاج ٢/٢٣٥

(٣) قواعد ابن رجب ص ٦٠ القاعدة رقم (٤٤)، الإنصاف ٥/٣٩٨

(٤) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج - قسم المعاملات - ص ٤٩٦)

(٥) الهداية ١/١٦٩، المغني ٧/٢١٦، قواعد ابن رجب ص ٦٠، المبدع ٤/٣٨٢،

الإنصاف ٥/٣٩٨، معونة أولي النهى ٤/٦٦٩، كشف القناع ٣/٤٨٥

(٦) الحاوي ٦/٥٢١، الوسيط ٣/٣١٠، الوجيز وفتح العزيز مع تكملة المجموع ١١/٧٨، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٢٣٥

أنّه قبض المال لنفع نفسه، فلم يقبل قوله في الردّ، كالمستعير^(١).

القول الآخر: يقبل قوله مع يمينه.

وهو مروي عن الإمام أحمد، ووجهه عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣)،
والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنّه وكيل، فكان القول قوله، كما لو كان بغير جعل^(٦).

(١) المغني ٢١٦/٧، المتع ٣٧٤/٣، مغني المحتاج ٢٣٥/٢

(٢) الهداية ١٦٩/١، المغني ٢١٥/٧، قواعد ابن رجب ص ٦٠، المبدع ٣٨٢/٤،
الإنصاف ٣٩٨/٥

(٣) مختصر الطحاوي ص ١١٠، بدائع الصنائع ٣٦٠/٣٤، البحر الرائق ٢٤٧/٧، الأشباه
والنظائر ص ٢٩٧

(٤) المعونة ١٢٤١/٢، الكافي ص ٣٩٥، الذخيرة ١٧/٨، مختصر خليل وجواهر
الإكليل ١٩٤/٢، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٢٠٩-٢١٠

(٥) مختصر المزني ٢٠٩/٨، الحاوي ٥٢٠/٦، الوسيط ٣١٠/٣، فتح العزيز مع تكملة المجموع
٧٩/١١، التهذيب ٢٣٤/٤، روضة الطالبين ٥٦٨/٣، المنهاج ومغني المحتاج ٢٣٥/٢،
ومحل قبول قول الوكيل في الردّ عندهم ما لم تبطل أمانته، أما لو طالبه الموكل
فقال: ما قبضته منك. فأقام الموكل البيّنة على قبضه، فقال الوكيل: رددته إليك أو
تلف عندي. ضمنه، ولا يقبل قوله في الردّ؛ لأنّه بطلت أمانته بالجحود وتناقضه.

(٦) المغني ٢١٥-٢١٦

- ٢ - أنه لا منفعة له في العين المقبوضة؛ لأنَّ منفعته بالجُعل دونها^(١).
- ٣ - أنه أمين، فيقبل قوله، كالمودع^(٢).
- ٤ - أنه يبغى دفع العهدة عن نفسه، لا إلزام الموكل شيئاً، فكان القول قوله^(٣).
- ٥ - أنها أمانة، والأمانة إذا ردّها لم يلزمه شيء^(٤).

[١٧٩] المسألة الرابعة: إذا تعلّق بمال المحجور عليه حق شفعة، فهل لمن وجد عين ماله الرجوع فيه^(٥)؟

(١) المتع ٣/٣٧٤

(٢) الكافي لابن قدامة ٢/١٤٤، المبدع ٤/٣٨٢، معونة أولي النهى ٤/٦٦٩

(٨) الوسيط ٣/٣١٠

(٩) التهذيب ٤/٢٣٤

(١٠) هذه المسألة والمسألتان بعدها مبنيات على القول: بأنَّ من وجد عين ماله عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره. وهو مذهب الحنابلة والمالكية والشافعية. (انظر: مختصر الخرقى والمغني ٦/٥٣٨، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/١٤١، المنهاج ومغني المحتاج ٢/١٥٧-١٥٨)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن له حق الرجوع فيه^(١).
وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله **e** قال: ((مَنْ أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره)) متفق عليه^(٤).

وجه الدلالة: أن الحديث دلّ بعمومه على أن مَنْ وجد ماله بعينه فهو أحق به، وهذا قد وجد ماله بعينه لم يتغير.

٢ - أنه بالرجوع يعود الشُّقْصُ^(٥) إليه، فيزول الضرر عنه وعن الشفيع؛ لأنه عاد كما كان قبل البيع، ولم تتجدد شركة

(١) المغني ٥٦٣/٦، شرح الزركشي ٨٨/٤، المبدع ٣١٦/٤، الإنصاف ٢٩١/٥، معونة أولي النهى ٥١٨/٤

(٢) المغني ٥٦٣/٦، الفروع ٣٠٠/٤، شرح الزركشي ٨٨/٤، الإنصاف ٢٩١/٥

(٣) حلية العلماء ٤٩٩/٤، المهذب وتكملة المجموع للمطيعي ٣٠٥/١٣-٣٠٦، روضة الطالبين ٣٩١/٣

(٤) البخاري (٥/٧٦ ح ٢٤٠٢ مع الفتح) كتاب الاستقراض باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به، ومسلم (١٠/٢٢١ مع النووي) كتاب المساقاة والمزارعة باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه.

(٥) الشُّقْصُ: بكسر الشين المشددة، القطعة من الأرض، والطائفة من الشيء. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٢٧٨)

لغيره^(١).

وأجيب عنه: بأنَّ القول بزوال الضرر غير مُسَلَّم، بدليل ما لو باعها المشتري لبائعها فإنَّ للشفيع الأخذ بالشفعة، ولو زال الضرر لم يملك ذلك^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يمتنع الرجوع فيه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ حق الشفيع أسبق، لكونه ثبت بالبيع، والبائع حقه ثبت

(١) المغني ٥٦٣/٦ - ٥٦٤، الممتع ٣٠٨/٣، شرح الزركشي ٨٨/٤

(٢) المغني ٥٦٤/٦، الممتع ٣٠٨/٣

(٣) الهداية ١٦٢/١، المغني ٥٦٤/٦، المحرر ٣٤٥/١، الفروع ٣٠٠/٤، شرح الزركشي ٨٨/٤،

المبدع ٣١٦/٤، الإنصاف ٢٩٠/٥، معونة أولي النهى ٥١٨/٤

(٤) حلية العلماء ٤٩٩/٤، المهذب وتكملة المجموع للمطيعي ٣٠٥/١٣ - ٣٠٦، روضة

الطالبين ٣٩١/٣

- بالحجر، وما كان أسبق فهو أولى^(١).
- ٢- أن حق الشفيع أكد؛ لأنه يستحق انتزاع العين من المشتري، ومن نقلها إليه المشتري، وحق البائع ليس كذلك^(٢).
- ٣- أن البائع إنما يستحق الرجوع في عين لم يتعلّق بها حق الغير، وهذه قد تعلّق بها حق الشفيع^(٣).
- القول الثالث:** أن الشفيع أحق إذا طالب بالشفعة.
- وهو وجه عند الحنابلة^(٤).
- دليل هذا القول:**
- أنّه إذا طالب فقد تأكد حقه بالمطالبة^(٥).
- القول الرابع:** يُدفع الشّقص إلى الشفيع ويؤخذ منه ثمنه، ويُدفع الثمن إلى البائع.
- وهو وجه عند الشافعية^(٦).

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٠٥/١٣، المغني ٥٦٤/٦، المتع ٣٠٨/٣

(٢) المغني ٥٦٤/٦، المتع ٣٠٨/٣

(٣) المغني ٥٦٤/٦

(٤) المغني ٥٦٤/٦، الفروع ٣٠٠/٤، شرح الزركشي ٨٨/٤، المبدع ٣١٦/٤،

الإنصاف ٢٩١/٥، معونة أولي النهى ٥١٨/٤

(٥) المغني ٥٦٤/٦، المبدع ٣١٦/٥

(٦) حلية العلماء ٤٩٩/٤، المهذب وتكملة المجموع للمطيعي ٣٠٥/١٣-٣٠٦، روضة

دليل هذا القول:

أنَّ في ذلك جمعاً بين الحَقَّين، وإذا أمكن الجمع بين الحَقَّين لم يجز إسقاط أحدهما^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يمتنع رجوع البائع في المال الذي تعلَّق به حق شفعة؛ لأنَّه قد تعلَّق به حق الغير قبل ثبوت حق الرجوع للبائع، فكما لو لم يجده عنده.

وأما وجه الاستدلال بالحديث: فالظاهر أنَّ الحديث لا دلالة فيه على الرجوع؛ لأنَّ في الحديث ((من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس))، وهذا لم يدرك ماله عند الرجل المفلس، بل المال أصبح حقاً للشفيع، والله تعالى أعلم.

[١٨٠] المسألة الخامسة: من وجد ماله بعينه عند المحجور عليه وبه زيادة منفصلة، فلمن تكون الزيادة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الزيادة للمفلس (المحجور عليه)^(٢).

=

الطالبين ٣٩١/٣

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٠٥/١٣

(٢) الروايتين والوجهين ٣٧٣/١، الهداية ١٦٢/١-١٦٣، المغني ٥٥٠/٦،

=

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي في الروايتين^(١) والمجرد،
والشريف^(٢)، وأبو الخطاب في خلافيهما^(٣)، وابن عقيل في الفصول^(٤)،
وابن قدامة، وهو ظاهر كلام الخرقى، وجزم به صاحب الوجيز^(٥).

=

- المحرر ١/٣٤٥، شرح الزركشي ٤/٧٣، المبدع ٤/٣١٨، الإنصاف ٥/٢٩٤
- (١) الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى، وهي فيما نقل عن الإمام أحمد من فتاوى
قال فيها بروايتين أو أكثر. (انظر: الإنصاف ١/١٣، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٣٨)
- (٢) هو: عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف أبو جعفر بن أبي موسى الهاشمي، ولد
سنة ٤١١هـ، سمع من أبي القاسم بن بشران وأبي محمد الخلال، وتفقه على
القاضي أبي يعلى، وتفقه عليه الحلواني وابن المخرمي والقاضي أبو الحسين، ومن
مصنفاته: رؤوس المسائل وشرح المذهب وجزء في أدب الفقه، توفي سنة ٤٧٠هـ.
- (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/٢٣٧-٢٤١، المنهج الأحمد ٢/٣٨٨-٣٩٩)
- (٣) الخلاف للشريف أبي جعفر، ولعله كتابه المسمى رؤوس المسائل. (انظر: طبقات
الحنابلة ٢/٢٣٧، المنهج الأحمد ٢/٣٩٠)
- ولأبي الخطاب كتابان يعرفان بالخلاف، الكبير وهو المسمى بالانتصار في المسائل الكبار،
والصغير وهو المسمى برؤوس المسائل. (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد
ص ٢٢٣، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٧٦)
- (٤) الفصول لابن عقيل، ويسمى كفاية المفتي في الفقه، في عشر مجلدات.
(انظر: الإنصاف ١/١٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٣٩)
- (٥) مختصر الخرقى والمغني ٦/٥٤٣، ٥٥٠، الروايتين والوجهين ١/٣٧٤، الوجيز ٢/٥٣٤،
شرح الزركشي ٤/٧٣، المبدع ٤/٣١٨، الإنصاف ٥/٢٩٤

وهو مذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ((الخراج^(٣) بالضمان)) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^(٤).
- وجه الدلالة: يدل الحديث على أن النماء والغلة للمشتري، لكون الضمان عليه^(٥).

-
- (١) الكافي ص ٤١٨، الذخيرة ١٧٩/٨، مواهب الجليل ٥٣/٥، الشرح الصغير ١٣٦/٢، شرح الزرقاني وحاشية البناي ٢٨٦/٥
 - (٢) الحاوي ٢٧٩/٦، المهذب وتكملة المجموع للمطيعي ٣١٥، ٣١٢/١٣، التهذيب ٨٨/٤، فتح العزيز مع تكملة المجموع ٢٥١/١٠، المنهاج ومغني المحتاج ١٦١/٢
 - (٣) الخراج: الدخل والمنفعة. (انظر: معالم السنن ٧٧٧/٣)
 - (٤) أبو داود (٧٧٧/٣-٧٧٨ ح ٣٥٠٨) كتاب الإجارة باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، والترمذي (٥٨١/٣-٥٨٢ ح ١٢٨٥) كتاب البيوع باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (٢٥٤-٢٥٥) كتاب البيوع باب الخراج بالضمان، وابن ماجه (٧٥٤/٢ ح ٢٢٤٢) كتاب التجارات باب الخراج بالضمان، وحسنه الألباني في الإرواء (١٥٨/٥ ح ١٣١٥)
 - (٥) المغني ٥٥١/٦

- ٢ - أنَّها زيادة حصلت في ملكه، فكانت له^(١).
- ٣ - أنَّه مُنع الرجوع بالزيادة المتصلة لكونها للمفلس، فالمنفصلة أولى^(٢).
- ٤ - أنَّ الزيادة المنفصلة لا تتبع الأصل في الفسوخ^(٣).
- ٥ - أنَّ الزيادة المتميزة تتبع الملك دون المالك^(٤).

القول الآخر: أنَّها للبائع.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥).

دليل هذا القول:

أنَّها زيادة، فكانت للبائع، كالمتصلة^(٦).

وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فالمتصلة تتبع المبيع في الفسوخ والردّ

(١) المبدع ٣١٨/٤

(٢) الممتع ٣١٠/٣

(٣) الروايتين والوجهين ٣٧٤/١، الممتع ٣١٠/٣

(٤) الحاوي ٢٧٩/٦

(٥) الروايتين والوجهين ٣٧٣/١، الهداية ١٦٢/١، المغني ٥٥٠/٦، المحرر ٣٤٥/١،

الفروع ٣٠٠/٤، المبدع ٣١٨/٤، الإنصاف ٢٩٤/٥، كشف القناع ٤٣٠/٣

(٦) الروايتين والوجهين ٣٧٣/١، المغني ٥٥٠/٦، الممتع ٣١٠/٣

بالعيب، بخلاف المنفصلة^(١).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الزيادة المنفصلة للمفلس (المحجور عليه)، لدلالة الحديث على ذلك، ولكونها حاصلة في ملكه ومتميزة، فهو أحقُّ بها، والله تعالى أعلم.

[١٨١] المسألة السادسة: إذا غرس المحجور عليه أرضاً أو بنى فيها، وامتنع المفلس والغرماء عن القلع، وامتنع البائع عن دفع القيمة، فهل للبائع الرجوع فيها؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يسقط حق الرجوع^(٢). وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والأظهر عند الشافعية^(٤). أدلة هذا القول:

(١) المغني ٥٥١/٦، المتع ٣١١/٣، المبدع ٣١٨/٤

(٢) الهداية ١٦٣/١، المغني ٥٥٨/٦، الإنصاف ٢٩٨/٥

(٣) المغني ٥٥٨/٦، الفروع ٣٠٢/٤، المبدع ٣٢٠/٤، الإنصاف ٢٩٨/٥، كشف القناع ٤٣١/٣

(٤) الحاوي ٢٩١/٦، حلية العلماء ٥١١/٤، المهذب وتكملة المجموع للمطيعي ٣٢٤/١٣، التهذيب ٩٣/٤، فتح العزيز مع تكملة المجموع ٢٦٢/١٠، المنهاج ومغني المحتاج ١٦٣/٢

- ١ - أنَّ في الرجوع ضرراً على المشتري والغرماء، والضرر لا يزال بمثله^(١).
- ٢ - أنَّ عين مال البائع صارت مشغولة بملك غيره، فسقط حقه في الرجوع، كما لو كان مسامير، فسمّر بها باباً^(٢).
- ٣ - أنَّه لا يحصل بالرجوع هاهنا انقطاع النزاع والخصومة^(٣).

القول الآخر: له الرجوع في الأرض، ويكون ما فيها للمفلس.

وهو قول القاضي من الحنابلة^(٤)، وقول عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه أدرك ماله بعينه، وفيه مال المشتري على وجه التبع، فلم يمنع ذلك الرجوع^(٦).
- ٢ - القياس على ما إذا أخذ ثوباً فصبغه، فإنَّ له حق الرجوع

(١) الحاوي ٢٩١/٦، المغني ٥٨٨/٦، المبدع ٣٢٠/٤

(٢) المبدع ٣٢٠/٤

(٣) المغني ٥٥٨/٦

(٤) الهداية ١٦٣/١، المغني ٥٥٨/٦، الفروع ٣٠٢/٤، المبدع ٣٢٠/٤، الإنصاف ٢٩٨/٥

(٥) الحاوي ٢٩١/٦، حلية العلماء ٥١١/٤، المهذب وتكملة المجموع للمطيعي

١٣/٣٢٤، ٣٢٧، التهذيب ٩٣/٤، فتح العزيز مع تكملة المجموع ٢٦١/١٠ - ٢٦٢

(٦) المغني ٥٨٨/٦، المبدع ٣٢٠/٤

فيه^(١).

وأجيب عنه: بعدم التسليم بأنَّ له حق الرجوع فيه، ولو سلّم ذلك، فهو قياس مع الفارق، فالصبي يتفرق في الثوب فيصير كالصفة للثوب، وأمّا الغراس والبناء، فإنّها أعيان متميزة، وكذا الثوب لا يراد للبقاء، بخلاف الأرض^(٢).

(١) المغني ٦/٥٨٨، المبدع ٤/٣٢٠

(٢) المغني ٦/٥٥٨، المبدع ٤/٣٢٠

الفصل الثالث: في الإجارة والمساقاة والسبق

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: الحكم إذا أكره كل شهر بدرهم بدون تحديد المدة.

المسألة الثانية: أكثر مدة تصح إليها الإجارة.

المسألة الثالثة: المساقاة ، هل هي عقد جائز أو لازم؟.

المسألة الرابعة: المسابقة، هل هي عقد جائز أو لازم؟.

[١٨٢] المسألة الأولى: الحكم إذا أكره كل شهر بدرهم بدون تحديد المدة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يصح^(١).
واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وابن عقيل^(٢)،
وقال ابن أبي عمر: والقياس يقتضي عدم الصحة^(٣).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥).
أدلة هذا القول:

١- أن (كل) اسم للعدد، فإذا لم يقدره كان مبهماً مجهولاً،
فيكون العقد فاسداً، كما لو قال: أجرتك مدة^(٦).

-
- (١) المغني ٢١/٨، الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣١/٦، شرح الزركشي ٢٢٦/٤،
المبدع ٧٣/٥، الإنصاف ٢١/٦
- (٢) الروايتين والوجهين ٤٢٣/١، المغني ٢١/٨، شرح الزركشي ٢٢٦/٤، المبدع ٧٣/٥،
الإنصاف ٢١/٦
- (٣) الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٢/٦
- (٤) نقلها عنه: ابن هانئ. (انظر: مسائل ابن هانئ ٣١/٢)
- (٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٢/١٥، التهذيب ٤٣٢/٤، فتح العزيز مع تكملة
المجموع للمطيعي ٣٤٢/١٢، روضة الطالبين ٢٧٠/٤، مغني المحتاج ٣٤٠/٢، وقال
الشافعي في الإملاء: تصح في الشهر الأول، وتبطل فيما زاد.
- (٦) المغني ٢١/٨، شرح الزركشي ٢٢٧/٤

- ٢ - أن العقد تناول جميع الأشهر، وذلك مجهول^(١).
- ٣ - أن العقد إذا وقع على جملة مجهولة بطل فيها وفي أبعاضها كلها، وإن كانت أبعاضها معلومة، كما لو قال: أجرتك هذه الدار وداراً أخرى بعشرة^(٢).
- وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالدور تختلف، ولهذا يبطل العقد في الجميع، وأمّا الأشهر فلا تختلف، ولهذا لا يبطل العقد في الجميع^(٣).

القول الآخر: أنه يصح.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥).

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٥/١٢، الشرح الكبير لابن أبي عمر ٣٢/٦

(٢) الروايتين والوجهين ٤٢٣/١

(٣) الروايتين والوجهين ٤٢٣/١

(٤) الروايتين والوجهين ٤٢٣/١، الهداية ١٨٠/١، المغني ٢٠/٨، المحرر ٣٥٧/١،

الفروع ٤٢٣/٤، شرح الزركشي ٢٢٥/٤، المبدع ٧٢/٥، الإنصاف ٢١/٦،

كشف القناع ٥٥٧/٣، فتلزم الإجارة في الشهر الأول بإطلاق العقد، ولا تلزم فيما

بعده إلا بالتلبس به، كأن يدخل الشهر الثاني والمستأجر في الدار.

(٥) الكتاب واللباب ٩٨-٩٩، المبسوط ١٣١/١٥، بدائع الصنائع ١٨٢/٤، الهداية

وتكملة فتح القدير وشرح العناية ٣٦/٨، حاشية ابن عابدين ٥٠/٦، وعندهم يصح

في الشهر الأول، فإذا تم الشهر فلكل واحد من المتعاقدين نقض الإجارة، فإن سكن

ساعة في الشهر الثاني صح العقد فيه، وكذلك كل شهر سكن أوله بعد ذلك فإنه

والمالكيَّة^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أصاب النبي **e** خصاصة، فبلغ ذلك علياً **t**، فخرج يلتمس عملاً يصيب فيه شيئاً ليُقيت به رسول الله **e**، فأتى بستاناً لرجل من اليهود، فاستقى له سبعة عشر دلواً، كل دلو بتمرة، فخيره اليهودي من تمره سبع عشرة عجوة، فجاء بها إلى نبي الله **e**) أخرجه ابن ماجه^(٢).

=

يصح العقد فيه، وقال بعضهم: ويفسد في بقية الأشهر. ولكن صحح ابن عابدين جواز العقد في كل شهر، وحمل إطلاق الفساد على عدم اللزوم فيما عدا الشهر الأول.

- (١) المدونة ومقدمات ابن رشد ٤٥٠/٣-٤٥١، ٤٦٤، المعونة ١٠٨٩/٢-١٠٩٠، القوانين الفقهية ص ٢٧٥، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٤٤٠/٥، الشرح الصغير ٢٨٤/٢
- (٢) ابن ماجه (٢/٨١٨ ح ٢٤٤٦) كتاب الرهون باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جَلَدَة، وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص ١٩٣ ح ٥٣٥)، ورواه البيهقي (١١٩/٦) من طريق ابن عباس **t** أيضاً، وأخرج القصة الإمام أحمد في المسند (١٣٥/١) عن مجاهد عن علي **t**، وقال في مجمع الزوائد (٩٧/٤): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أن مجاهداً لم يسمع من علي **t**، وضعف إسناده أحمد شاكر في تحقيق المسند (٢/٢٦٢ ح ١١٣٥) لانقطاع السند، فمجاهد لم يسمع من علي رضي الله عنه، ورواها البيهقي عن مجاهد عن علي **t** أيضاً (١١٩/٦)،

=

- ٢- أنَّ شروعه في كل شهر، مع ما تقدم في العقد من الاتفاق على تقدير أجره، والرضى ببذله به، جرى مجرى ابتداء العقد عليه، وصار كالبيع بالمعاطاة، إذا جرى من المساومة ما دلَّ على التراضي بها^(١).
- ٣- أنَّ الشهر الأول معلوم؛ لأنَّه عقيب العقد، وقد ذكر له قسْطاً من العوض معلوماً والشهور لا تختلف، فيجب أنَّ يصحَّ العقد على الشهر الأول، كما لو قال: الشهر الأول بعشرة، وما بعده من الشهور بحساب ذلك^(٢).

=

وأخرجها ابن ماجه (٢/٨١٨ ح ٢٤٤٧) كتاب الرهون باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جَلْدَةً، مختصرة عن أبي حية عن علي t (كنت أدلو الدلو بتمرة، وأشترط أنها جَلْدَةً)، وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢/٥٩٠ ح ١٩٨١)، وقال في الإرواء (٥/٣١٤ ح ١٤٩١) رواه ابن ماجه ورجاله ثقات، لكن أبا إسحاق وهو السبيعي مدلس، وقد عنعنه. ورواها الترمذي (٤/٥٥٦ ح ٢٤٧٣) كتاب صفة القيامة والرقائق والورع باب رقم (٣٤)، عن محمد بن كعب القرظي عن سمع علي t، وقال الألباني في الإرواء (٥/٣١٤ ح ١٤٩١): إنَّ تابعيه لم يسمَّ، وبقيّة رجاله ثقات. وحكم الألباني على الحديث بعد أنَّ أورد شواهد ومناه ما تقدم بأنَّه حديث ضعيف. (انظر: الإرواء ٥/٣١٥ ح ١٤٩١).

(١) المغني ٨/٢١-٢٢

(٢) الروايتين والوجهين ١/٤٢٣

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن العقد يصح وأنه لازم في الشهر الأول وأما ما بعده من الشهور فلا يلزم إلا بالشروع فيه؛ لأن العقد في الشهر الأول معلوم، وكذا فيما بعده من الأشهر؛ لأن الشهور لا تختلف. وأما دعوى الجهالة فلا تصح؛ لأنه لا جهالة في الشهر الأول، ولا يلزم العقد في الشهر الثاني إلا بالشروع فيه، فتنتفي الجهالة عنه حينئذ، وهكذا فيما بعده من الشهور، والله تعالى أعلم.

[١٨٣] المسألة الثانية: أكثر مدة تصح إليها الإجارة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز إجارة العين أكثر من سنة^(١). وهو قول عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أن الإجارة عقد على معدوم جُوز للحاجة، والحاجة تندفع بالتجوز سنة؛ لأنها مدة تنظيم الفصول، وتتكرر فيها الزروع والثمار والمنافع بتكرر

(١) التمام ٨٦/٢، شرح الزركشي ٢٢١/٤، المبدع ٨٥/٥، الإنصاف ٤٠/٦

(٢) التمام ٨٦/٥، الفروع ٤٣٧/٤، شرح الزركشي ٢٢١/٤، المبدع ٨٥/٥، الإنصاف ٤٠/٦

(٣) التنبيه ص ١٨٠، الوجيز وفتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٢٨/١٢، ٣٣٣،

حلية العلماء ٣٦٩/٥، التهذيب ٤٣٣/٤، روضة الطالبين ٢٧٠/٤، المنهاج ومغني

المحتاج ٣٤٩/٢

تكررها^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أقوال أشهرها ثلاثة:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنها لا تتقدّر بمدة، فتجوز إجارة العين المدة التي تبقى فيها وإن كثرت.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والأصح عند الشافعية^(٥).

-
- (١) فتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٣٣/١٢
(٢) الهداية ١٨٠/١، المغني ١٠/٨، المحرر ٣٥٧/١، الفروع ٤٣٧/٤، شرح الزركشي ٢٢٠/٤، المبدع ٨٤/٥، الإنصاف ٤٠/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٦٣/٢
(٣) الكتاب واللباب ٨٨/٢، المبسوط ١٣٢/١٥، بدائع الصنائع ١٨١/٤، الهداية مع تكملة فتح القدير ٧/٨، حاشية ابن عابدين ٦/٦، واستثنوا الأوقاف فالمختار عندهم أنها لا تجوز إجارتها أكثر من ثلاث سنين، ولا يشترط عندهم أن يعيشا إلى مثلها عادة.
(٤) الإشراف ٧٣/٢، الكافي ص ٣٦٩، مقدمات ابن رشد ٤٥٤/٣، مواهب الجليل ٤٤١/٥، الشرح الصغير ٢٨٤/٢
(٥) التنبيه ص ١٨٠، الوجيز وفتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٣٥، ٣٢٨/١٢، حلية العلماء ٣٦٩/٥، التهذيب ٤٣٣/٤، روضة الطالبين ٢٧٠/٤، المنهاج ومغني
- =

أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى - إخباراً عن شعيب عليه الصلاة والسلام، أنه قال -
(قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ
تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ)^(١).
وجه الدلالة: أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يقم على نسخه
دليل^(٢).
- ٢ - أن ما جاز العقد عليه سنة، جاز أكثر منها، كالبيع
والنكاح^(٣).
- ٣ - أن التقدير بسنة أو ثلاثين سنة وغير ذلك، تحكم لا دليل
عليه، وليس ذلك أولى من التقدير بزيادة عليه أو نقصان
منه^(٤).
- ٤ - أنها مدة تبقى المنافع إليها، ويمكن استيفائها منها، كالسنة^(٥).

=

المحتاج ٣٤٩/٢

(١) سورة القصص آية رقم (٢٧)

(٢) الإشراف ٧٣/٢، المغني ١٠/٨، وانظر: مذكرة أصول الفقه ص ١٦٢

(٣) المغني ١٠/٨

(٤) المغني ١١/٨

(٥) الإشراف ٧٣/٢-٧٤

٥ - أنَّ الشرط في الإجارة هو العلم بالمدة على وجه لا يبقى بينهما منازعة، وقد حصل^(١).

القول الثالث: تصح ثلاثين سنة.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ الغالب أنَّ الأعيان لا تبقى أكثر منها، وتتغير الأسعار والأجور فيها، فلا تجوز الزيادة عليها^(٤).

٢ - أنَّها نصف عمر الإنسان في الغالب^(٥).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الإجارة لا تتقدَّر بمدة، بل تجوز إجارة الشيء ما يغلب على الظن أنَّه يبقى إليه، وذلك لدلالة الآية في قصة شعيب عليه الصلاة والسلام على الجواز أكثر من سنة، ولأنَّ التقدير والتحديد بوقت معين تحكُّم من غير دليل، والأصل في المعاملات الإباحة، والله تعالى أعلم.

(١) المبسوط ١٥/١٣٢

(٢) الفروع ٤/٤٣٧، شرح الزركشي ٤/٢٢١، المبدع ٥/٨٥، الإنصاف ٦/٤٠

(٣) التنبيه ص ١٨٠، الوجيز وفتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ١٢/٣٢٩، ٣٣٤

حلية العلماء ٥/٣٦٩، التهذيب ٤/٤٣٣، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٣٤٩

(٤) المغني ٨/١٠، المبدع ٥/٨٥، فتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ١٢/٣٣٤-٣٣٥

(٥) التهذيب ٤/٤٣٣، فتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ١٢/٣٣٤

[١٨٤] المسألة الثالثة: المساقاة، هل هي عقد جائز أو لازم؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها عقد جائز^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، وقول عند المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما ((أن عمر بن الخطاب **t** أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وكان رسول الله **e** لما ظهر على خير أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله **e** وللمسلمين، وأراد إخراج اليهود منها فسألت اليهود رسول الله **e** لِيُقَرَّهِنَّ بها أن يَكْفُوا عملها ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله **e**: نُقَرِّكُمْ بها على ذلك ما شئنا، فَقَرُّوا بها

(١) الهداية ١/١٧٧، الإنصاف ٥/٤٧٢

(٢) نقلها عنه: الأثرم. (انظر: الهداية ١/١٧٧، المغني ٧/٥٤٢، المبدع ٥/٤٩، الإنصاف ٥/٤٧٢)

(٣) الهداية ١/١٧٧، المغني ٧/٥٤٢، الفروع ٤/٤٠٧، المبدع ٥/٤٩، الإنصاف ٥/٤٧٢، شرح منتهى الإرادات ٢/٣٤٥

(٤) حاشية ابن ناجي ٢/١٦٠، العقد المنظم للحكام مع تبصرة الحكام ٢/١٩

حتى أجلهم عمر **t** إلى تيماء وأريحاء)) متفق عليه^(١).

وجهها الدلالة:

الأول: أن النبي **e** لم ينقل عنه أنه قدّر لهم ذلك بمدة، ولو قدّر لم يترك نقله؛ لأنّ هذا مما يحتاج إليه، فلا يجوز الإخلال بنقله، وعمر **t** أجلهم من الأرض وأخرجهم من خير، ولو كانت لهم مدة مقدّرة لم يجز إخراجهم منها^(٢).

والثاني: أنّها لو كانت لازمه لم تجز بغير تقدير مدة، ولا أن يجعل الخيرة إليه في مدة إقرارهم^(٣).

٢ - أنّه عقد على جزء من ثماء المال، فكان جائزاً، كالمضاربة^(٤).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فنماء النخل في المساقاة متأخر عن العمل، فكان في ترك لزومه تفويت للعمل بغير بدل، وأمّا ثماء النخل في المضاربة فهو متصل بالعمل، فلم يكن في ترك لزومه تفويت للعمل بغير

(١) البخاري (٢٦/٥ ح ٢٣٣٨ مع الفتح) كتاب الحث والمزراعة باب إذا قال رب الأرض: أقرّك ما أقرّك الله - ولم يجعل أجلاً معلوماً - فهما على تراضيهما، ومسلم (٢١٢/١٠ مع النووي) كتاب المساقاة والمزراعة.

(٢) المغني ٥٤٢/٧

(٣) المغني ٥٤٢/٧، الممتع ٤٢٥/٣، المبدع ٤٩/٥

(٤) المغني ٥٤٣/٧، الممتع ٤٢٥/٣، المبدع ٤٩/٥

بدل^(١).

القول الآخر: أنَّها عقد لازم.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفيَّة^(٣)، والمالكيَّة^(٤)، والشافعيَّة^(٥).
أدلة هذا القول:

١ - أنَّها عقد معاوضة، فكان لازماً، كالإجارة^(٦).

وأجيب عنه: بأنَّ قياس المساقاة على المضاربة أولى من قياسها على الإجارة^(٧).

وبأنَّ القياس على الإجارة قياس مع الفارق، فالإجارة بيع، فكانت لازمه، كبيع الأعيان، ولأنَّ عوضها مقدر معلوم، فأشبهت البيع،

(١) الحاوي ٣٦٠/٧

(٢) الهداية ١٧٧/١، المغني ٥٤٢/٧، الفروع ٤٠٩/٤، المبدع ٥٠/٥، الإنصاف ٤٧٢/٥

(٣) بدائع الصنائع ١٨٧/٦، شرح العناية مع تكملة فتح القدير ٤٠١/٨، حاشية ابن عابدين ٢٧٤-٢٧٥

(٤) المدونة ٨/٤، عقد الجواهر الثمينة ٨٢٠/٢، شرح ابن ناجي ١٦٠/٢، العقد المنظم للحكام مع تبصرة الحكام ١٩/٢، حاشية البناني على الزرقاني ٢٤٤/٦

(٥) الحاوي ٣٦٠/٧، الوجيز وفتح العزيز مع تكملة المجموع للمطيعي ٩٩/١٢، ١٠٢-

١٠٣، التهذيب ٤١٣/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣٢٩/٢، كفاية الأخيار ص ٥١

(٦) المغني ٥٤٢/٧، الممتع ٤٢٥/٣، المبدع ٥٠/٥

(٧) المغني ٥٤٢/٧، المنح الشافيات ٤٢٧/٢

بخلاف المساقاة^(١).

٢ - أنَّها لو كانت جائزة لجاز لربُّ المال الفسخ إذا أدركت الثمرة فيسقط حق العامل، وذلك إضرار به^(٢).

وأجيب عنه: بأنَّه متى ظهرت الثمرة فهي تظهر على ملكهما، فلا يسقط حق العامل منها بفسخ ولا غيره، كما لو فسخ المضاربة بعد ظهور الربح^(٣).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ المساقاة عقد لازم، لا يجوز فسخه إلا برضى الآخر^(٤)؛ لأنَّ القول بأنَّها عقد جائز يؤدي إلى ضياع حق العامل إذا فسخ ربُّ المال العقد، والله تعالى أعلم.

[١٨٥] المسألة الرَّابعة: المسابقة، هل هي عقد جائز أو لازم؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها عقد جائز^(٥).

(١) المغني ٥٤٣/٧

(٢) المغني ٥٤٢/٧، المتع ٤٢٥/٣، المبدع ٥٠/٥

(٣) المغني ٥٤٣/٧، المنح الشافيات ٤٢٧/٢

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١١٥/٣٠، الدرر السنية ٣٢٤/٦-٣٢٥، الفتاوى

السعدية ص ٤١١، الملخص الفقهي ١١١/٢

(٥) الإنصاف ٩٤/٦

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، وقول عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّها عقد على ما لا تتحقق القدرة على تسليمه، فكان جائزاً، كردّ الآبق^(٣).

القول الآخر: أنَّها عقد لازم.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤)، ومذهب المالكية^(٥)، والأظهر عند الشافعية^(٦).

(١) الهداية ١/١٨٥، المغني ١٣/٤٠٩، الفروع ٤/٤٦٦، المبدع ٥/١٢٨، الإنصاف ٦/٩٤،

معونة أولي النهى ٥/١٨٣، شرح منتهى الإرادات ٢/٣٨٧

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٥/١٢٩، حلية العلماء ٥/٤٦٣، روضة

الطالبين ٧/٥٤١، مغني المحتاج ٤/٣١٢، ومحل الخلاف إذا كان العوض منهما، أمّا

إن كان العوض من أحدهما أو من السلطان أو من أحد الرعية، فقبيل: إنّه جائز بلا

خلاف، وقال في الروضة: والمذهب طرد القولين في الحالين.

(٣) المغني ١٣/٤٠٩، المتمتع ٣/٤٩٢، مغني المحتاج ٤/٣١٢

(٤) الهداية ١/١٨٥، الفروع ٤/٤٦٦، المبدع ٥/١٢٨، الإنصاف ٦/٩٤، معونة أولي

النهى ٥/١٨٣

(٥) الذخيرة ٣/٤٦٥، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٣٨٢، مواهب الجليل ٣/٣٩٣،

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/٢١١

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٥/١٢٩، حلية العلماء ٥/٤٦٣، روضة

الطالبين ٧/٥٤١، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٣١٢

دليل هذا القول:

أنّه يشترط فيها كون العوض والمعوض معلومين، فكانت لازمه، كالإجارة^(١).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فعقد المسابقة عقد على الإصابة، ولا يدخل تحت قدرة العاقد، بخلاف الإجارة^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ عقد المسابقة عقد جائز قبل الشروع فيه، وأمّا بعد الشروع فيه فإنّه يكون جائزاً للفاضل دون المفضول فإنّه في حقه عقد لازم؛ لئلا يفوت المقصود من العقد، والله تعالى أعلم.

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٢٩/١٥، المغني ٤٠٩/١٣، المتع ٤٩٢/٣

(٢) المغني ٤٠٩/١٣

الفصل الرابع: في الشُّفعة والغصب

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: الشُّفعة فيما عوضه غير المال.

المسألة الثانية: المشفوع فيه فيما عوضه غير المال هل يؤخذ بقيمته أو قيمة مقابلة من مهر أو دية؟.

المسألة الثالثة: الوقت الذي تصح فيه المطالبة بالشُّفعة.

المسألة الرابعة: إذا ترك الولي شفعة للصبي. فهل تسقط؟.

المسألة الخامسة: الحكم إذا تلف الشَّقْص أو بعضه في يد المشتري.

المسألة السادسة: ما يلزم الغاصب إذا خلط الشيء المغصوب بماله على وجه لا يتميز.

[١٨٦] المسألة الأولى: الشفعة فيما عوضه غير المال^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تثبت الشفعة فيما عوضه غير المال^(٢).

واختاره أيضاً من علماء الحنابلة: أبو الخطاب، وابن حمدان، وقدّمه ابن رزين^(٣).

وهو مذهب المالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

أنّه مملوك بعقد معاوضة، فأشبهه البيع^(٦).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالبيع يمكن الأخذ بعوضه، بخلاف ما

(١) مثال ما عوضه غير المال: عوض الصّدّاق، وعوض الخلع، والصّلح عن دم

العمد. (انظر: المقنع ص ١٥١)

(٢) الروايتين والوجهين ١/٤٥٠، الهداية ١/١٩٨، المغني ٧/٤٤٥، شرح الزركشي ٤/١٩٣،

المبدع ٥/٢٠٥، الإنصاف ٦/٢٥٣

(٣) شرح الزركشي ٤/١٩٣، الإنصاف ٦/٢٥٣

(٤) المدونة ٤/٢٢٩، التفريع ٢/٣٠٠، الكافي ص ٤٣٩، عقد الجواهر الثمينة ٢/٧٦٠،

القوانين الفقهية ص ٢٨٣، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٥/٣١٥

(٥) الأم ٤/٣، الحاوي ٧/٢٣٢، حلية العلماء ٥/٢٧٠، التهذيب ٤/٣٤٣، روضة الطالبين

٤/١٦٣، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٢٩٨

(٦) المغني ٧/٤٤٥، الممتع ٤/٧، المبدع ٥/٢٠٥

عوضه غير المال^(١).

القول الآخر: لا شفعة فيما عوضه غير المال.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه مملوك بغير مال، فلم يستحق بالشفعة، أشبه الموهوب والموروث^(٤).
- ٢ - أنه إما أن يؤخذ في الصداق - مثلاً - بمهر المثل أو القيمة، ويمتنع أخذه بمهر المثل؛ لأنه يلزم منه تقويم البضع على الأجانب، وفيه ضرر بالشفيع؛ لأن مهر المثل يتفاوت مع المسمى، لتسامح الناس فيه في العادة، بخلاف البيع. وكذا يمتنع أخذه بالقيمة، لأنها ليست عوض الشقص، فلا يجوز الأخذ

(١) المغني ٧/٤٤٥، المتع ٧/٤

(٢) الروايتين والوجهين ١/٤٥٠، الهداية ١/١٩٨، المغني ٧/٤٤٤-٤٤٥، شرح الزركشي

٤/١٩٣، المبدع ٥/٢٠٤، الإنصاف ٦/٢٥٢، شرح منتهى الإرادات ٢/٤٣٤

(٣) مختصر الطحاوي ص ١٢١، الكتاب واللباب ٢/١١٠، المبسوط ١/١٤٥، بدائع

الصنائع ٥/١٢، تكملة فتح القدير ٨/٢٥٠-٢٥١

(٤) الروايتين والوجهين ١/٤٥٠، المغني ٧/٤٤٥، المبدع ٥/٢٠٥

بها، كالموروث^(١).

٣- أنه ليس له عوض يمكن الأخذ به، فأشبهه الموهوب والموروث^(٢).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الشُّفعة لا تثبت فيما عوضه غير المال؛ لأنه ليس له عوض يمكن أخذه به، فلا شفعة فيه لعدم وجود العوض الذي يؤخذ به، والله تعالى أعلم.

[١٨٧] المسألة الثانية: المشفوع فيه فيما عوضه غير المال هل يؤخذ بقيمته؟ أو بقيمة مقابله من مهر أو دية^(٣)؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يؤخذ بقيمة مقابله من مهر أو دية^(٤).

وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، ومذهب

(١) المغني ٧/٤٤٥، المتع ٧/٤

(٢) المغني ٧/٤٤٥

(٣) هذه المسألة مبنية على القول بثبوت الشفعة فيما عوضه غير المال المتقدمة.

(٤) المغني ٧/٤٤٥، الإنصاف ٦/٢٥٣، ٣٠٧، وحكاه عنه: الشريف أبو جعفر، وغيره.

(٥) المقنع ص ١٥٤، الفروع ٤/٥٣٧، شرح الزركشي ٤/١٩٣، المبدع ٥/٢٠٥،

الإنصاف ٦/٢٥٣، ٣٠٧.

الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن البُضْع متقوّم، وقيّمته مهر المثل^(٢).
- ٢ - أنّه ملك الشَّقْص ببدل ليس له مثل، فيجب الرجوع إلى قيمة البدل في الأخذ بالشُّفْعة، كما لو باعه بعوض^(٣).
- وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق^(٤).

القول الآخر: يؤخذ بقيّمته.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والمالكية^(٦)، ووجهه عند الشافعية^(٧).

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣١٨/١٤، حلية العلماء ٢٧٦/٥، روضة

الطالبين ١٧١/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣٠٢/٢

(٢) مغني المحتاج ٣٠٢/٢

(٣) المغني ٤٤٥/٧

(٤) المغني ٤٤٥/٧

(٥) المقنع ص ١٥٤، الفروع ٥٣٧/٤، شرح الزركشي ١٩٣/٤، المبدع ٢٠٥/٥،

الإنصاف ٣٠٧، ٢٥٣/٦، وقال القاضي وابن عقيل: هو قياس قول ابن حامد.

(٦) المدونة ٢٢٩/٤، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٢٣٧/٢، مواهب الجليل ٣١٧/٥،

شرح الزرقاني ١٧٤/٦

(٧) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣١٨/١٤، روضة الطالبين ١٧١/٤

دليل هذا القول:

أنَّ في إيجاب مهر المثل ضرراً بالشفيع؛ لأنَّ مهر المثل يتفاوت مع المسمى، لتسامح الناس فيه في العادة^(١).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه - على هذا القول - أنَّه يؤخذ بقيمة المشفوع فيه؛ لأنَّ ذلك هو الأصل، والله تعالى أعلم.

[١٨٨] المسألة الثالثة: الوقت الذي تصح فيه المطالبة بالشفعة^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ له المطالبة ما دام في المجلس الذي علِم فيه، وإن طال^(٣).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي، وأكثر أصحابه منهم: الشريفان - أبو جعفر، والزيدي^(٤) - ، وأبو الخطاب، وابن عقيل،

(١) المغني ٧/٤٤٥

(٢) هذه المسألة مبنية على القول: بأنه يلزم الشفيع طلب الشفعة على الفور. وهو مذهب الحنابلة والحنفية والصحيح عند الشافعية. (انظر: الإنصاف ٦/٢٦٠، بدائع الصنائع ٥/١٧، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٣١٩)

(٣) الهداية ١/١٩٨، التمام ٢/٨٢، المغني ٧/٤٥٥، الفروع ٤/٥٤٠، شرح الزركشي ٤/١٩٤، الإنصاف ٦/٢٦١، معونة أولي النهى ٥/٤١٨

(٤) هو: علي بن محمد بن علي الهاشمي العلوي، أبو القاسم الزيدي، روى عن أبي بكر

والعُكْبَرِي (١).

وهو رواية عن الإمام أحمد (٢)، ورواية عن محمد بن الحسن من الحنفية (٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن المجلس كله في حكم حالة العقد، بدليل أن القبض فيه لما يشترط فيه القبض، كالقبض حالة العقد (٤).
- ٢ - أن الشفعة ثبتت نظراً للشفيع دفعاً للضرر عنه، فيحتاج إلى النظر والتأمل، كما في المرأة المخيرة لها الخيار ما دامت في مجلسها (٥).

=

النقاش القراءات والتفسير، وتلا عليه: أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وأبو العباس الموصلي، توفي بجرّان سنة ٤٣٣هـ وقد قارب المائة. (انظر ترجمته في:

سير أعلام النبلاء ١٧/٥٠٥-٥٠٦، المنهج للأحمد ٣/٣٤٣-٣٤٤)

(١) الهداية ١/١٩٨، التمام ٢/٨٢، المحرر ١/٣٦٥، الفروع ٤/٥٤٠، شرح الزركشي ٤/١٩٤، الإنصاف ٦/٢٦١، معونة أولي النهى ٥/٤١٨

(٢) التمام ٢/٨٢-٨٣، الفروع ٤/٥٣٩، شرح الزركشي ٤/١٩٤، المبدع ٥/٢٠٨، الإنصاف ٦/٢٦٠، معونة أولي النهى ٥/٤١٨

(٣) بدائع الصنائع ٥/١٧، الهداية مع تكملة فتح القدير ٨/٣٠٧، تكملة البحر الرائق ٨/٢٣٤، الباب ٢/١٠٨

(٤) المغني ٧/٤٥٥، شرح الزركشي ٤/١٩٤، المبدع ٥/٢٠٨-٢٠٩

(٥) المبسوط ١٤/١١٧، بدائع الصنائع ٥/١٧

القول الآخر: يلزمه المطالبة ساعة يعلم.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((الشفعة كحلّ العقال^(٤))) أخرجه ابن ماجه^(٥).

(١) المغني ٤/٥٣، ٤٥٥، المحرر ١/٣٦٥، الفروع ٤/٥٣٩، شرح الزركشي ٤/١٩٤، المبدع ٥/٢٠٨، الإنصاف ٦/٢٦٠، شرح منتهى الإرادات ٢/٤٣٦، (٢) المبسوط ١٤/١١٧، بدائع الصنائع ٥/١٧، الهداية مع تكملة فتح القدير ٨/٣٠٧، تكملة البحر الرائق ٨/٢٣٣، اللباب ٢/١٠٨، (٣) الحاوي ٧/٢٣٨-٢٤٠، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٣١٩، التهذيب ٤/٣٤٦-٣٥٠، كفاية الأخيار ص ٤٤١-٤٤٢، وهذا الذي يظهر لي من كلامهم: فقد نصوا على أنه إذا أخر الطلب من غير عذر سقطت الشفعة ولم يتعرضوا لمدة المجلس، والصحيح عندهم أنه ليس للشفيع خيار المجلس، فقد يكون هذا دليلاً على أن الشفعة يلزم لثبوتها عندهم المطالبة بها ساعة يعلم بها، والله تعالى أعلم.

(٤) العقال: الحبل الذي يعقل به البعير. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/٢٨٠)

(٥) ابن ماجه (٢/٨٣٥ ح ٢٥٠٠) كتاب الشفعة باب طلب الشفعة، والبيهقي (٦/١٠٨) وذكره في باب ألفاظ منكورة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة، ثم قال: محمد بن الحارث البصري متروك ومحمد بن عبد الرحمن البيهقي ضعيف وضعفهما يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث. ثم حكم على الحديث أنه

=

٢ - أنه خيار لدفع الضرر عن المال، فكان على الفور، كخيار الرد بالعيب^(١).

[١٨٩] المسألة الرابعة: إذا ترك الولي شفعة للصبي، فهل تسقط؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إن كان فيها حظ للصبي لم تسقط، وإن لم يكن له حظ فيها فإنها تسقط^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي، وعامة أصحابه، وشيخ الإسلام بن تيمية، والشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والوجيز، وقدمه في المقنع، والنظم^(٣). وهو مذهب المالكية^(٤).

=

منكر. وقال الحافظ في التلخيص (٥٦/٣)، والألباني في الإرواء (٣٧٩/٥ ح ١٥٤٢): ضعيف جداً.

(١) المغني ٧/٤٥٤

(٢) المغني ٧/٤٧١، المحرر ١/٣٦٥، شرح الزركشي ٤/١٩٨، الإنصاف ٦/٢٧٢

(٣) الهداية ١/١٩٩، المقنع ص ١٥٢، شرح الزركشي ٤/١٩٨، المبدع ٥/٢١٢، الإنصاف ٦/٢٧٢، الدرر السنية ٥/٢٣٠

(٤) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٢٤١، مواهب الجليل ٥/٣٢٤، الشرح الصغير وبلغة السالك ٢/٢٣٢

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الولي فعل ما له فعله، فلم يجوز للصبي نقضه، كالرد بالعيب^(٢).
- ٢ - أنه فعل ما فيه حظ للصبي، فصح، كالأخذ مع الحظ^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: لا تسقط مطلقاً، وله الأخذ بها إذا كبر.
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)،
وقول عند الشافعية^(٥)، وقول محمد بن الحسن،

(١) الحاوي ٢٧٦/٧، حلية العلماء ٣١٢/٥-٣١٣، التهذيب ٣٦٩/٤

(٢) المغني ٤٧١/٧، المبدع ٢١٢/٥

(٣) المغني ٤٧١/٧

(٤) المغني ٤٧١/٧، المحرر ٣٦٥/١، الفروع ٥٤٣/٤، شرح الزركشي ١٩٨/٤،

المبدع ٢١٢/٥، الإنصاف ٢٧٢/٦، معونة أولي النهي ٤٢٨/٥، ٤٢٩

(٥) الحاوي ٢٧٦/٧-٢٧٧، حلية العلماء ٣١٢/٥-٣١٣، التهذيب ٣٦٩/٤-٣٧٠

وزفر من الحنفية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث جابر **t** قال: قال رسول الله **e**: ((الصبي على شفيعته حتى يُدرك، فإذا أدرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك)) أخرجه البيهقي^(٢).
- ٢ - أن المستحق للشفعة يملك الأخذ بها، سواء كان له الحظ فيها أم لم يكن، فلم يسقط بترك غيره، كالغائب إذا ترك وكيله الأخذ بها^(٣).
- ٣ - أن ذلك ضد ما فوّض إليه، فهو أمرٌ باستيفاء الحق لا

(١) المبسوط ١٤/١٥٥، تبين الحقائق ٥/٢٦٣، تكملة البحر الرائق ٨/٢٦٥، مجمع

الأنهر ٢/٤٨٣

(٢) البيهقي (١٠٨/٦) وذكره في باب ألفاظ منكرا يذكرها بعض الفقهاء في مسائل

الشفعة، وقال فيه: تفرد به عبد الله بن بزيع وهو ضعيف ومن دونه إلى شيخ شيخنا

لا يحتج بهم. وقال في الجوهر النقي: والسري - وهو شيخ شيخ شيخ البيهقي -

هو ابن عاصم بن سهل ألان البيهقي القول فيه وكذبه ابن خراش، وقال ابن عدي:

يسرق الحديث. ورواه الطبراني في الأوسط (١٨٥/٦ ح ٦١٤٠) والصغير (٢٨/٢)،

وقال في مجمع الزوائد (١٥٩/٤): رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه

عبد الله بن بزيع وهو ضعيف.

(٣) المغني ٧/٤٧١، شرح الزركشي ٤/١٩٨، المبدع ٥/٢١٢

بإسقاطه^(١).

القول الثالث: تسقط مطلقاً.

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، وقول أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٣)، وقول عند المالكية^(٤).

دليل هذا القول:

أنّ الولي يملك الأخذ، فملك الترك، كالمالك^(٥).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه إذا كان فيها حظٌ للصّي فلا تسقط، وإن لم يكن له فيها حظ فإنّها تسقط؛ لأنّ الولي مأمور بالنظر للصّي، فإن قام بذلك فإنّه يكون قد فعل ما له فعله فلا ينقض، وإن لم يقم بالمأمور به فإنّه يكون خالف ما وجب عليه فللصّي أن ينقض تصرفه، ويأخذ بما له حظ فيه، والله تعالى أعلم.

(١) المبسوط ١٤/١٥٤، ١٥٥

(٢) المبدع ٥/٢١٣، المحرر ١/٣٦٥، الفروع ٤/٥٤٣، شرح الزركشي ٤/١٩٨،

الإنصاف ٦/٢٧٢، معونة أولي النهى ٥/٤٢٩

(٣) المبسوط ١٤/١٥٥، تبين الحقائق ٥/٢٦٣، تكملة البحر الرائق ٨/٢٦٥، مجمع

الأنهر ٢/٤٨٣

(٤) المدونة ٤/٢٣٢، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٥/٣٢٤، بلغة الساعب ٢/٢٣٢

(٥) شرح الزركشي ٤/١٩٨، المبدع ٥/٢١٣

[١٩٠] المسألة الخامسة: الحكم إذا تلف الشَّقْصُ أو بعضه في يد

المشتري، ثم أراد الشفيع الأخذ بعد تلف بعضه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ إِنْ كَانَ بفعل آدمي، أخذ الموجود بحصته من الثمن، وَإِنْ كَانَ بفعل الله تعالى، أخذ الباقي بكل الثمن، أو يترك^(١).

وهو مذهب الحنفية^(٢)، ووجه عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أَنَّهُ متى كان النقص بفعل آدمي، رجع بَدَلَه إلى المشتري، فلا

يتضرر، ومتى كان بغير ذلك، لم يرجع إليه شيء، فيكون الأخذ منه إضراراً به، والضرر لا يزال بالضرر^(٤).

وأجيب عنه: بأن الضرر إنما حصل بالتلف، ولا صنع للشفيع فيه، والذي يأخذه الشفيع يؤدي ثمنه، فلا يتضرر المشتري بأخذه^(٥).

(١) الهداية ١/٢٠٠، المغني ٧/٤٧٨، المحرر ١/٣٦٦، الفروع ٤/٥٤٦، المبدع ٥/٢١٦،

الإنصاف ٦/٢٨٢، معونة أولي النهى ٥/٤٣٢

(٢) الكتاب واللباب ٢/١١٩، المبسوط ١٤/١١١-١١٢، بدائع الصنائع ٥/٢٨، الهداية

والعناية مع تكملة فتح القدير ٨/٣٢٥-٣٢٦

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٣١١، روضة الطالبين ٤/١٧٣

(٤) المغني ٧/٤٧٩، معونة أولي النهى ٥/٤٣٢

(٥) المغني ٧/٤٧٩، معونة أولي النهى ٥/٤٣٢

٢ - أن في أخذه البعض إضراراً بالمشتري، فلم يكن له ذلك، كما لو أخذ البعض مع بقاء الجميع^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أن الشفيع يأخذ الموجود بحصته من الثمن، سواء كان التلف بفعل الله تعالى أم بفعل آدمي.
وهو مذهب الحنابلة^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنه تعذر على الشفيع أخذ الجميع، وقدر على أخذ البعض، فكان له بالحصّة من الثمن، كما لو كان بفعل آدمي سواء، أو

(١) المبدع ٢١٦/٥

(٢) الهداية ٢٠٠/١، المغني ٤٧٨/٧، المحرر ٣٦٦/١، الفروع ٥٤٦/٤، المبدع ٢١٦/٥، الإنصاف ٢٨٢/٦، شرح منتهى الإرادات ٤٣٩/٢

(٣) الحاوي ٢٦٦/٧، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣١٠/١٤، حلية العلماء ٢٧٦/٥، روضة الطالبين ١٧٣/٤، وللشافعية في المسألة خمسة مذاهب: منها أن في المسألة قولين، وقدمه صاحب الحاوي وصححه صاحب المهذب.

كما لو كان له شفيع آخر^(١).

٢ - أنه أخذ بعض ما دخل معه في العقد، فأخذه بالحصّة، كما لو كان معه سيف^(٢).

القول الثالث: أن الشفيع يأخذ الموجود بكل الثمن أو يترك. وهو مذهب المالكيّة^(٣)، وقول عند الشافعيّة^(٤).

دليل هذا القول:

القياس على العبد المبيع إذا ذهبت عينه في يد البائع بجائحة أو جناية، فللمشتري إذا اختار إمضاء البيع أن يأخذه بجميع الثمن^(٥).

(١) المغني ٤٧٩/٧، المبدع ٢١٦/٥

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣١٠/١٤، المغني ٤٧٩/٧

(٣) المدونة ٢١٣/٤، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢٤٤/٢، التاج والإكليل مع

مواهب الجليل ٣٣١/٥، الشرح الصغير وبلغة السالك ٢٣٦/٢

(٤) الحاوي ٢٦٥/٧، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣١٠/١٤، حلية العلماء ٢٧٦/٥

(٥) الحاوي ٢٦٥/٧-٢٦٦، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣١٠/١٤

[١٩١] المسألة السادسة: ما يلزم الغاصب إذا خلط الشيء المغصوب بماله على وجه لا يتميز^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يلزمه مثله منه^(٢). وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قدّر على دفع بعض ماله إليه، مع ردّ المثل في الباقي، فلا ينتقل إلى المثل في الجميع، كما لو غصب صاعاً، فتلف نصفه^(٥).
- ٢ - أنه إذا دفع إليه منه، فقد دفع إليه بعض ماله وبذل الباقي، فكان أولى من دفعه من غيره^(٦).

(١) كما لو خلط حنطة أو زيتاً بمثله. (انظر الإنصاف ١٦١/٦)

(٢) المغني ٤١٢/٧، الإنصاف ١٦٢/٦

(٣) الهداية ١٩٣/١، المغني ٤١٢/٧، المحرر ٣٦١/١، الفروع ٥٠٥/٤، المبدع ١٦٨/٥،

الإنصاف ١٦١/٦، معونة أولى النهي ٢٩٧/٥، شرح منتهى الإرادات ٤١٠/٢

(٤) الحاوي ١٨٦/٧، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٥٢/١٤، حلية

العلماء ٢٣٠/٥، التهذيب ٣٢٧/٤

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٥٢/١٤، المغني ٤١٢/٧، المتمتع ٥٣٩/٣

(٦) المغني ٤١٢/٧

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يلزمه مثله من حيث شاء.

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنّه تعذر عليه ردُّ عين ماله بالخلط، فوجب مطلق المثل، أشبه ما لو تلف؛
لأنّه لا يتميز له شيء من ماله^(٣).

القول الثالث: يباع المخلوط ويُقسم الثمن على الحصة.
وهو وجه عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول:

لم أقف له على أدلة.

(١) الهداية ١/١٩٣، المغني ٧/٤١٢، المحرر ١/٣٦١، المبدع ٥/١٦٩، الإنصاف

٦/١٦٢، معونة أولي النهى ٥/٢٩٧

(٢) الحاوي ٧/١٨٦، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٢٥٢، حلية العلماء

٥/٢٣٠، التهذيب ٤/٣٢٧

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٢٥٢، المغني ٧/٤١٢، الممتع ٣/٥٣٩

(٤) الفروع ٤/٥٠٥، المبدع ٥/١٦٩، الإنصاف ٦/١٦٢، معونة أولي النهى ٥/٢٩٧

الفصل الخامس: في الشركة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: إذا قال ربُّ المال: لي ثلث الربح. ولم يذكر نصيب العامل، فهل تصح المضاربة؟.

المسألة الثانية: مَنْ تقدم بينته حال الاختلاف في الجزء المشروط للعامل؟.

المسألة الثالثة: اشتراط عمل ربِّ المال مع المضارب، هل يصح؟.

المسألة الرابعة: مَنْ يقبل قوله في ردِّ مال ربِّ المال إليه؟.

[١٩٢] المسألة الأولى: إذا قال ربُّ المال: لي ثلث الربح. ولم يذكر نصيب العامل، فهل تصح المضاربة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تصح، والباقي للعامل^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).
دليل هذا القول:

أنَّ الربح لهما لا يستحقه غيرهما، فإذا قُدِّرَ نصيب أحدهما منه فالباقي للآخر من مفهوم اللفظ، كما في قول الله تعالى (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ)^(٥) ولم يذكر نصيب الأب، فعلم أنَّ الباقي له^(٦).

القول الآخر: أنَّها لا تصح.

(١) المغني ٥٣٣/٧، الإنصاف ٤٢٨/٥

(٢) الهداية ١٧٤/١، المغني ١٤١/٧، المحرر ٣٥١/١، الفروع ٣٧٩/٤، شرح الزركشي

٢١١/٤، المبدع ١٩/٥، الإنصاف ٤٢٨/٥، زاد المستقنع ص ٦٩

(٣) عقد الجواهر الثمينة ٧٩٦/٢

(٤) الحاوي ٣٤٧/٧، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٦٥/١٤، حلية

العلماء ٣٣٢/٥، التهذيب ٣٨٠/٤، نهاية المحتاج ٢٢٧/٥

(٥) سورة النساء آية رقم (١١)

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٦٥/١٤، المغني ١٤١/٧، المتع ٣٩٥/٣

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، والصحيح عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ الربح كله لربِّ المال بالملك، والعامل إنَّما يستحق جزءاً منه بالشرط، ولم يُشترط له شيء، فتكون المضاربة فاسدة^(٣).
التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ المضاربة صحيحة؛ لأنَّه إذا عُلِمَ نصيب أحد المتضاربين دلَّ ذلك على أنَّ الباقي هو نصيب المضارب الآخر، فانتفت الجهالة عن نصيب العامل بالعلم بنصيب ربِّ المال من الربح، والله تعالى أعلم.

[١٩٣] المسألة الثانية: مَنْ تقدم بينته حال الاختلاف في الجزء

المشروط للعامل؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه تقدم بينة العامل^(٤).

(١) الهداية ١/١٧٤، المغني ٧/١٤١، بلغة الساغب ص ٢٤٦، شرح الزركشي ٤/٢١١،

المبدع ٥/١٩، الإنصاف ٥/٤٢٩

(٢) الحاوي ٧/٣٤٧، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٣٦٥، حلية

العلماء ٥/٣٣٢، التهذيب ٤/٣٨٠، نهاية المحتاج ٥/٢٢٧

(٣) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/٣٦٥، المغني ٧/١٤١، المتمتع ٣/٣٩٥

(٤) الهداية ١/١٧٨

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّه يُثَبَّت الزيادة في حَقِّه ببيِّنة، فتقدم بينته؛ لأنَّ البيِّنات للإثبات^(٣).

القول الآخر: أنَّه تقدم بيِّنة ربِّ المال.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول:

لم أقف له على أدلة.

[١٩٤] المسألة الثالثة: اشتراط عمل ربِّ المال مع المضارب، هل

يصح؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يصح^(٥).

(١) المغني ٥٤٨/٧، المحرر ٣٥١/١، الإنصاف ٤٥٦/٥، شرح المنتهى ٣٣٨/٢

(٢) المبسوط ٨٩/٢٢، بدائع الصنائع ١١٠/٦، العناية مع تكملة فتح القدير ٤٤٨/٧، الدر

المختار وحاشية ابن عابدين ٦٦٠/٥، تكملة البحر الرائق ٤٦٣/٧

(٣) المبسوط ٨٩/٢٢، العناية مع تكملة فتح القدير ٤٤٨/٧

(٤) المغني ٥٤٨/٧، الإنصاف ٤٥٦/٥

(٥) المغني ١٣٦/٧، شرح الزركشي ١٢٩/٤، المبدع ٢٣/٥، الإنصاف ٤٣٢/٥

واختاره من علماء الحنابلة: القاضي، وأبو الخطاب، وجزم به في المذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، وقدمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير^(١).

وهو مذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أن المضاربة تقتضي تسليم المال إلى المضارب، فإذا شرط عليه العمل لم يسلمه؛ لأن يده عليه، فيخالف موضوعها^(٥).

وأجيب عنه: بأن قولهم: إن المضاربة تقتضي تسليم المال إلى المضارب. ممنوع، وإنما تقتضي إطلاق التصرف في مال غيره بجزء

(١) الهداية ١/١٧٤، المغني ٧/١٣٦، بلغة الساغب ص ٢٤٦، شرح الزركشي ٤/١٢٩،

المبدع ٥/٢٣، الإنصاف ٥/٤٣٢

(٢) الكتاب واللباب ٢/١٣٢، المبسوط ٢٢/٨٣، بدائع الصنائع ٦/٨٤، الهداية مع

تكملة فتح القدير ٧/٤٢١، الجوهرة النيرة ٢/١٥٥، الدر المختار وحاشية ابن

عابدين ٥/٦٤٨

(٣) المدونة ٤/٥٨-٥٩، عقد الجواهر الثمينة ٢/٧٩٣، الذخيرة ٦/٣٧، الشرح

الصغير ٢/٢٤٨، جواهر الإكليل ٢/٢٥٨

(٤) الحاوي ٧/٣١١، التهذيب ٤/٣٨٣، فتح العزيز مع تكملة المجموع ١٢/٩، روضة

الطالبين ٤/١٩٩، نهاية المحتاج ٥/٢٢٣، شرح المنهج مع حاشية الجمل ٣/٥١٤

(٥) بدائع الصنائع ٦/٨٤، المغني ٧/١٣٦، نهاية المحتاج ٥/٢٢٣

- مشاع من ربحه، وهذا حاصل مع اشتراكهما في العمل^(١).
- ٢ - أن المال أمانة في يده، فلا بدّ من التسليم إليه^(٢).
- ٣ - أنّه يوجب زيادة جهالة في العمل^(٣).

القول الآخر: أنّه يصح.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن العمل أحد ركني المضاربة، فجاز أن ينفرد به أحدهما مع وجود الأمرين من الآخر، كما لو كان من أحدهما مال ومن الآخر عمل ومال^(٥).
- ٢ - أن حقيقة المضاربة هي: أن من لا مال له يستحق المشروط له من الربح بعمله في مال غيره، وهذا موجود مع اشتراط عمل

(١) المغني ١٣٦/٧

(٢) المبسوط ٨٤/٢٢، الهداية مع تكملة فتح القدير ٤٢١/٧

(٣) الذخيرة ٣٧/٦

(٤) المغني ١٣٦/٧، بلغة الساغب ص ٢٤٦، المحرر ٣٥١/١، الفروع ٣٨١/٤، شرح

الزركشي ١٢٨/٤، المبدع ٢٣/٥، الإنصاف ٤٣٢/٥، شرح المنتهى ٣٣٠/٢

(٥) المغني ١٣٦/٧، المتع ٣٩٨/٣، شرح المنتهى ٣٣٠/٢

ربّ المال^(١).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه يصح اشتراط عمل ربّ المال مع المضارب؛ لقوة أدلة القائلين بالصحة، ولأنّ شرط لا ينافي مقتضى العقد، والله تعالى أعلم.

[١٩٥] المسألة الرابعة: مَنْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي رَدِّ مَالِ رَبِّ الْمَالِ إِلَيْهِ؟

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّ القول قول ربّ المال في ردّه إليه مع يمينه^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، ووجه عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

(١) شرح الزركشي ٤/١٢٨-١٢٩

(٢) الإنصاف ٥/٤٥٥

(٣) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج قسم العبادات ص ٤٩٦)

(٤) الهداية ١/١٧٦، المغني ٧/١٨٦، بلغة الساغب ص ٢٥١، المبدع ٥/٣٥،

الإنصاف ٥/٤٥٥، شرح المنتهى ٢/٣٣٨

(٥) الحاوي ٧/٣٢٣، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤/٣٨٦، فتح العزيز مع تكملة

المجموع ١٢/٩٠، نهاية المحتاج ٥/٢٤٣

- ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)) متفق عليه^(١).
- وجه الدلالة: أَنَّ رَبَّ الْمَالِ مَنْكَرٌ، والقول قول المنكر^(٢).
- ٢ - أَنَّ الْعَامِلَ قَبْضَ الْمَالِ لِنَفْعِ نَفْسِهِ، فلم يقبل قوله في الردِّ، كالمستعير^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه والقول الثاني: القول قول العامل مع يمينه. وهو قول عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥)، ومذهب الحنفية^(٦)، والأصح عند

(١) البخاري (٣٣١/٥ ح ٢٦٦٨) كتاب الشهادات باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود، ومسلم (٣/١٢) كتاب الأقضية باب اليمين على المدعى عليه.

(٢) المغني ١٨٦/٧، المبدع ٣٦/٥

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٦٥/١٤، المغني ١٨٦/٧، المتمتع ٤١٠/٣

(٤) الهداية ١٧٦/١، بلغة الساغب ص ٢٥١، المبدع ٣٦/٥، الإنصاف ٤٥٥/٥

(٥) عقد الجواهر الثمينة ٨١١/٢، الذخيرة ٥٢/٦

(٦) مختصر الطحاوي ص ١٢٤-١٢٥، وينظر: المبسوط ١٠٦/٢٢، فيبينهما تناقض فيما

يظهر.

الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه أمين، وكل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه إلا المرتهن والمستأجر^(٢).
 - ٢ - أن معظم النفع لرب المال، فالعامل كالمودع^(٣).
- وأجيب عنه:** بأنه قياس مع الفارق، فالمودع يقبض المال لمنفعة غيره، بخلاف المضارب فهو يقبضه لمنفعة نفسه^(٤).
- القول الثالث:** إن قبض المضارب المال ببينة فالقول قول رب المال، وإن قبضه بدون بينة فالقول قول العامل مع يمينه.
- وهو مذهب المالكية^(٥).

-
- (١) الحاوي ٣٢٣/٧، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٨٦/١٤، الوجيز وفتح العزيز مع تكملة المجموع ٩٠/١٢، روضة الطالبين ٢٢٢/٤، نهاية المحتاج ٢٤٣/٥
 - (٢) المبدع ٣٦/٥، نهاية المحتاج ٢٤٣/٥
 - (٣) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٨٦/١٤، المبدع ٣٦/٥
 - (٤) المغني ١٨٦/٧، المتمتع ٤١٠/٣
 - (٥) الكافي ص ٣٨٥، عقد الجواهر الثمينة ٨١١/٢، الذخيرة ٥٢/٦، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢٦٥/٢، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣٧٠/٥-٣٧١، قال في مواهب الجليل ٣٧١/٥: وهذا إن ادعى أنه رد جميعه أو رد بعضه وكان الباقي لا يفي برأس المال وإنما يفي بما رده، وأما لو كان الباقي يفي برأس المال لكان القول قول رب المال مادام في الباقي ربح.

دليل هذا القول:

أنَّ العادة أنَّ القابض ببينة لا يعطي إلا ببينة، خشية منها^(١).
التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ القول قول العامل مع يمينه؛ لأنَّه أمين، فيكون القول قوله مع يمينه.
وأما قولهم: إنَّ العامل قبض المال لنفع نفسه. فيجاب عنه: بأنَّ قبضه فيه نفع لربِّ المال أيضاً، فلم يستقل العامل بالنفع، بل قد يكون أكثر النفع لربِّ المال؛ لأنَّ في ذلك إنماء لماله، والله تعالى أعلم.

(١) الذخيرة ٥٢/٦

الفصل السادس: في اللقيط

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم الإنفاق على اللقيط مما وجد معه بغير إذن الحاكم.

المسألة الثانية: إلحاق اللقيط بأكثر من اثنين إذا ادعوه.

المسألة الثالثة: إذا نفت القافة اللقيط عمن ادعاه أو أشكل عليهم أو اختلفوا، فكيف ينتسب؟.

[١٩٦] المسألة الأولى: حكم الإنفاق على اللقيط مما وجد معه بغير إذن الحاكم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن للحاضن أن ينفق على اللقيط مما وجد معه من غير إذن الحاكم^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، وقول عند الحنفية^(٤)، ووجه عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١- أن له ولاية عليه، فلم يعتبر في الإنفاق عليه في حقه إذن الحاكم، كوصي اليتيم^(٦).
- ٢- أن هذا من الأمر بالمعروف، فلا يفتقر إلى إذن الحاكم، كإقامة

(١) شرح الزركشي ٣٥٣/٤، الإنصاف ٤٣٧/٦

(٢) الهداية ٢٠٥/١، المغني ٣٥٧/٨، المحرر ٣٧٣/١، الفروع ٥٧٥/٤، شرح الزركشي ٣٥٣/٤، قواعد ابن رجب ص ٢١٦ القاعدة رقم (٩٧)، الإنصاف ٤٣٧/٦، معونة أولي النهى ٦٩١/٥

(٣) الذخيرة ١٣٢/٩، العقد المنظم للحكام مع تبصرة الحكام ١٤١/٢، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٢٥/٤، شرح الزرقاني ١١٧/٧

(٤) الهداية وفتح القدير ٣٤٧/٥، الاختيار ٣١/٣، البحر الرائق ٢٤٩/٥، الباب ٢٠٦/٢

(٥) روضة الطالبين ٤٩٣/٤، مغني المحتاج ٤٢١/٢

(٦) المغني ٣٥٧/٨، شرح الزركشي ٣٥٣/٤

الخمير^(١).

٣ - أن المال للقيط، فينفق عليه منه؛ لأن له ولاية عليه^(٢).

القول الآخر: لا ينفق الحاضن على اللقيط مما وجد معه إلا بإذن الحاكم. وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥). أدلة هذا القول:

١ - أنه إنفاق على صبي، فلم يجوز بغير إذن الحاكم، كما لو أنفق على صغير مودع عنده^(٦).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فاللقيط لا ولي له، فجاز أن يجعل الملتقط ولياً له، وأما المودع فإن الولاية عليه لغير المستودع

(١) المغني ٣٥٧/٨، شرح الزركشي ٣٥٣/٤

(٢) الاختيار ٣١/٣، البحر الرائق ٢٤٩/٥

(٣) الهداية ٢٠٥/١، المغني ٣٥٧/٨، المحرر ٣٧٣/١، الفروع ٥٧٥/٤، شرح الزركشي ٣٥٣/٤، القواعد ص ٢١٦، الإنصاف ٤٣٧/٦

(٤) المبسوط ٢١٤/١٠، الهداية وفتح القدير ٣٤٧/٥، المختار والاختيار ٣١/٣، البحر الرائق ٢٤٩/٥، الباب ٢٠٦/٢

(٥) الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٢٢، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٨٧/١٥، التهذيب ٥٦٨/٤، روضة الطالبين ٤٩٣/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٤٢١/٢

(٦) الممتع ١٠٢/٤، المبدا ٢٩٦/٥

ثابتة^(١).

٢ - أنه مال ضائع، وللوالي ولاية صرف مثله إليه^(٢).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن للحاضن أن ينفق على اللقيط مما وجد معه من مال، و لا يشترط إذن الحاكم؛ لأنَّ للملتقط ولاية على اللقيط، وهو الذي يقوم بشؤونه، ومنها: الإنفاق عليه، والمال ملك للقيط فينفق عليه منه.

وأما قولهم: إنه مال ضائع. فيجاب عنه: بأنه بخلاف ذلك، فإنه يحكم للقيط به فيكون ماله، وليس بمال ضائع لا مالك له، والله تعالى أعلم.

[١٩٧] المسألة الثانية: إلحاق اللقيط بأكثر من اثنين إذا ادَّعوه^(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن اللقيط لا يلحق بأكثر من اثنين إذا

(١) المتع ١٠٢/٤

(٢) الهداية وفتح القدير ٣٤٧/٥، الباب ٢٠٦/٢

(٣) هذه المسألة مبنية على القول: بأنَّ اللقيط إذا ادَّعاه اثنان فألحقته القافة بهما، أنه يلحق بهما. وهو مذهب الحنابلة والحنفية وقول عند المالكية وزادوا أنه إذا بلغ فإنه يوالي من شاء منهما. (انظر: مختصر الطحاوي ص ١٤١، المغني ٣٧٧/٨، المختار للفتوى ٣٠/٣، تبصرة الحكام ٩١/٢، الإنصاف ٤٥٦/٦)

ادَّعوه^(١).

وهو مذهب المالكية^(٢)، وقول أبي يوسف من الحنفيَّة^(٣).

دليل هذا القول:

عن سعيد بن المسيب^(٤) قال: (دعا عمر t القافة في رجلين اشتركا في امرأة، ادَّعى كلُّ واحد منهما الولد. فقالوا: اشتركا فيه. فجعله عمر t بينهما) أخرجه البيهقي^(٥).

(١) الهداية ٢٠٦/١، المغني ٣٧٨/٨، شرح الزركشي ٣٥٨/٤، المبدع ٣٠٩/٥،

الإنصاف ٤٥٦/٦

(٢) تبصرة الحكام ٩٢/٢

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٠/٦، فتح القدير ٣٤٥/٥، البحر الرائق ٢٤٤/٥، حاشية ابن

عابدين ٢٧٢/٤

(٤) هو: سعيد بن المسيب بن حَزَن بن أبي وهب، أبو محمد القرشي المخزومي، ولد

لستين مضتا من خلافة عمر t وقيل لأربع سنين بالمدينة، سمع من عثمان وعلي

وزيد بن ثابت وأبي هريرة، وروى عنه خلق منهم: عمرو بن شعيب وعمرو بن

دينار والزهرري وابن المنكدر، توفي سنة ٩٤هـ وقيل ٩٣هـ وقيل ٩٥هـ.

(انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٦٦/١١-٧٥، سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤-٢٤٦)

(٥) البيهقي (٢٦٤/١٠) وذكر أنَّها رواية منقطعة، ولكن ذكر الألباني في

الإرواء (٢٧/٦ ح ١٥٧٨): أنَّها صحيحة لما يشهد لها من الطرق الصحيحة عن ابن

عمر وعن أبي المهلب.

وجه الدلالة: أنَّ إلحاقه باثنين ثبت بالأثر، فيجب أن يقتصر عليه^(١).
وأجيب عنه: بأنَّ المعنى في الاثنين موجود فيما زاد، فيجب أن يُقاس عليه^(٢).

القول الآخر: أنَّه يلحق بأكثر من اثنين إذا ادَّعوه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، وقول أبي حنيفة^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه إذا جاز أن يخلق من اثنين، كما شهد به قضاء الصحابة رضي الله عنهم، جاز أن يخلق من ثلاثة وأكثر^(٥).
- ٢ - أنَّه إذا جاز إلحاقه باثنين، جاز بأكثر من ذلك؛ لأنَّ المعنى في الموضعين واحد^(٦).

(١) المغني ٨/٣٧٨، المتع ٤/١١٣

(٢) المغني ٨/٣٧٩، المتع ٤/١١٣

(٣) المغني ٨/٣٧٨، المبدع ٥/٣٠٨، الإنصاف ٦/٤٥٦، معونة أولي النهى ٥/٧٢٢، شرح المنتهى ٢/٤٨٨

(٤) بدائع الصنائع ٦/٢٠٠، فتح القدير ٥/٣٤٥، البحر الرائق ٥/٢٤٤، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/٢٧٢، وحدَّ ذلك بخمسة.

(٥) المغني ٨/٣٧٩، شرح الزركشي ٤/٣٦٠

(٦) المتع ٤/١١٣

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يلحق الولد إلا بأب واحد فقط^(١)؛ لأنَّه ثبت علمياً أنَّ عملية الإخصاب تحصل باتحاد حيوان منوي واحد مع بويضة ناضجة واحدة، وبعد هذا الاتحاد تقوم الحبيبات القشرية الموجودة في البويضة بمنع دخول أي حيوان منوي آخر إلى البويضة^(٢)، والله تعالى أعلم.

[١٩٨] المسألة الثالثة: إذا نفت القافة اللقيط عمن ادَّعاه أو أشكل عليهم أو اختلفوا، فكيف ينتسب؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يترك حتى يبلغ، فينتسب إلى من شاء منهما^(٣).

وقطع به في العمدة، والتلخيص، وقُدَّمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفائق^(٤).

(١) وهو مذهب الشافعية. انظر: مغني المحتاج ٤/٤٩٠-٤٩١

(٢) مدخل إلى بيولوجيا الإنسان ص ٢٤٩، المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي ص ٥٠-٥٣

(٣) الهداية ١/٢٠٦، المغني ٨/٣٧٩، قواعد ابن رجب ص ٣٤٦ القاعدة رقم (١٦٠)،

المبدع ٥/٣٠٩، الإنصاف ٦/٤٥٧، معونة أولي النهى ٥/٧٢٤

(٤) الإنصاف ٦/٤٥٧، معونة أولي النهى ٥/٧٢٤

وأوماً إليه الإمام أحمد^(١)، وهو مذهب المالكية^(٢)، والصحيح عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١- عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب^(٤) عن أبيه: (أنَّ عمر بن الخطاب **t** قضى في رجلين ادَّعيا رجلاً لا يدرى أيهما أبوه، فقال عمر **t** للرجل: اتبع أيهما شئت) أخرجه البيهقي^(٥).

(١) الهداية ٢٠٦/١، المغني ٣٧٩/٨، قواعد ابن رجب ص ٣٤٦، المبدع ٣٠٩/٥، الإنصاف ٤٥٧/٦

(٢) تبصرة الحكام ٩٢/٢

(٣) مختصر المزني مع الأم ٢٣٧/٨، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٠٥/١٥، روضة الطالبين ٥٠٦/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٤٢٨/٢، وعندهم وجه بأنه لا يشترط البلوغ، بل يخير إذا بلغ سن التمييز.

(٤) هو: يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة اللخمي، روى عن أبيه وأسماء بن زيد وحسان بن ثابت وابن الزبير وابن عمر، وروى عنه زيد بن أسلم وعروة بن الزبير ويحيى بن سعيد الأنصاري، وثقه العجلي وابن سعد والنسائي والدارقطني وابن حبان، توفي سنة ١٠٤هـ، وله من العمر ٧٢ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٣٥/٣١-٤٣٨، تقريب التهذيب ص ١٠٦)

(٥) البيهقي (٢٦٣/١٠) وقال: هذا إسناد صحيح موصول. ووافقه الألباني في الإرواء (٢٥٧٨ ح ٢٥/٦)

وأجيب عن الاستدلال به: بأنه إنما أمره بالموالاة لا بالانتساب^(١).

٢ - أن الإنسان يميل بطبعه إلى قريبه دون غيره^(٢).

وأجيب عنه: بأنه لا أثر للميل في الدلالة على النسب، فقد يميل إلى مَنْ أحسن إليه؛ لأنّ القلوب مجبولة على حب مَنْ أحسن إليها، وبغض من أساء إليها، وقد يميل إلى أحسنهما خلقاً أو أعظمهما جاهاً أو قدراً أو مالاً.

وعلى القول بأنّ للميل أثراً، فإنّ الميل إلى القرابة يكون بعد معرفة أنّهم قرابته، فالمعرفة هي سبب الميل، فلا يثبت الميل قبل المعرفة^(٣).

٣ - أنّه مجهول النسب أقرّ به مَنْ هو من أهل الإقرار، وصدّقه المقرّ له، فيثبت نسبه، كما لو انفرد المدّعي له^(٤).

وأجيب عنه: بأنه لا يحلّ للقيط تصديق المدّعي؛ للعن النبي ﷺ من انتسب إلى غير أبيه^(٥)، وهذا لا يعلم أنّه أبوه، فلا يأمن أن يكون ملعوناً بتصديقه

(١) المغني ٨/٣٨٠

(٢) المغني ٨/٣٧٩، المتع ٤/١١٣، مغني المحتاج ٢/٤٢٨

(٣) المغني ٨/٣٨٠

(٤) المغني ٨/٣٧٩، المبدع ٥/٣٠٩

(٥) كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من انتسب إلى غير أبيه، أو تولّى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» أخرجه ابن ماجه (٢/٨٧٠ ح ٢٦٠٩)، وصححه الألباني في صحيح

إياه.

وبأنَّ القياس على المنفرد قياس مع الفارق، فالمنفرد يثبت النسب بقوله من غير تصديق^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أقوال أشهرها أربعة:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنَّه يضيع نسبه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ دعواهما تعارضتا، ولا حجة لأحدهما، فلم تثبت، كما لو

ادَّعيا رِقَّه^(٣).

٢ - أنَّه لا دليل على الدعوى، أشبه مَنْ لم يدَّع نسبه أحد^(٤).

=

سنن ابن ماجه (٢/٩٠ ح ٢١١٣)

(١) المغني ٨/٣٨٠

(٢) الهداية ١/٢٠٦، المغني ٨/٣٧٩، قواعد ابن رجب ص ٣٤٦، المبدع ٥/٣٠٩،

الإنصاف ٦/٤٥٧، معونة أولي النهى ٥/٧٢٤، شرح المنتهى ٢/٤٨٨

(٣) المغني ٨/٣٨٠

(٤) الممتع ٤/١١٣، المبدع ٥/٣٠٩

القول الثالث: أنه يلحق بهما بمجرد الدعوى.

وهو قول عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢).

دليل هذا القول:

أنهما استويا في الدعوى ولا مرجح^(٣).

القول الرابع: يقرع بينهما، فيلحق نسبه بالقرعة.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهذا القول: بأنه تساوت الحقوق، ولا مرجح، فيؤخذ بالقرعة هنا دفعا للتنازع والضغائن والأحقاد، والقضاء بالقرعة أمر مشروع فيعمل به.

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا انتفت البينة الدالة على نسب اللقيط أنه يقرع بين المختلفين فمن وقعت عليه القرعة حكم له باللقيط؛ لأن القضاء بها مشروع، وهنا قد تساوت الحقوق ولا مرجح، فيعمل بالقرعة في هذا الموضع. قال القرافي: ومتى تساوت الحقوق أو المصالح

(١) قواعد ابن رجب ص ٣٤٦، الإنصاف ٦/٤٥٨، معونة أولي النهى ٥/٧٢٥

(٢) المبسوط ١٧/١٢٩، فتح القدير ٥/٣٤٥، البحر الرائق ٥/٢٤٤، الدر المختار وحاشية

ابن عابدين ٤/٢٧١

(٣) المبسوط ١٧/١٢٩-١٣٠

(٤) قواعد ابن رجب ص ٣٤٦، الإنصاف ٦/٤٥٨، معونة أولي النهى ٥/٧٢٥

فهذا هو موضع القرعة عند التنازع، دفعاً للضغائن والأحقاد، والرضى بما جرت به الأقدار وقضى به الملك الجبار. أ.هـ.^(١)، وقال ابن القيم: وأمّا مَنْ سلك طريق التعليل والحكمة، فقد يقول: إنّه إذا تعذرت القافة وأشكل الأمر عليها، كان المصير إلى القرعة أولى من ضياع نسب الولد، وتركه هملاً لا نسب له، وهو ينظر إلى ناكح أمه وواطئها، فالقرعة هاهنا أقرب الطرق إلى إثبات النسب، فإنّها طريق شرعي، وقد سُدَّت الطرق سواها، وإذا كانت صالحة لتعيين الأملاك المطلقة، وتعيين الرقيق من الحرّ، وتعيين الزوجة من الأجنبية، فكيف لا تصلح لتعيين صاحب النسب من غيره؟، ومعلوم أنّ طرق حفظ الأنساب أوسع من طرق حفظ الأموال، والشارع إلى ذلك أعظم تشوّفاً، فالقرعة شرعت لإخراج المستحقّ تارة، ولتعيينه تارة، وهاهنا أحد المتداعين هو أبوه حقيقة، فعملت القرعة في تعيينه، كما عملت في تعيين الزوجة عند اشتباهها بالأجنبية، فالقرعة تخرج المستحقّ شرعاً، كما تخرجه قدراً، وقد تقدم في تقرير صحتها واعتبارها ما فيه شفاء، فلا استبعاد في الإلحاق بها عند تعيينها طريقاً، بل خلاف ذلك هو المستبعد. أ.هـ.^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) الفروق ٤/١١١ (الفرق رقم ٢٤٠)

(٢) الطرق الحكمية ص ٢٣٥

الفصل السابع: في الوقف والوصايا والمواريث وأمهات الأولاد

وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى: إذا أوقف على أولاده، هل يدخل أولاد البنات؟.

المسألة الثانية: إذا أوقف على ولد ولده، هل يدخل أولاد البنات؟.

المسألة الثالثة: الحكم إذا أوقف ولم يذكر سبيله.

المسألة الرابعة: إذا مات الموصى له بعد الموصي وقبل القبول والرد، هل يقوم وارثه مقامه؟.

المسألة الخامسة: حكم الوصية للقاتل.

المسألة السادسة: حكم الوصية للعبد.

المسألة السابعة: إذا أوصى لمواليه وله موالٍ من فوق وموالٍ من أسفل، فلمن الوصية؟.

المسألة الثامنة: الحكم في المعين إذا أوصى لرجل بمعين ولآخر بمشاع، وأجازة الورثة.

المسألة التاسعة: هل يرث المقرُّ به إذا كان يحجب المقرَّ حجب حرمان.

المسألة العاشرة: إذا قتل العادل الباغي، فهل يرثه؟.

المسألة الحادية عشرة: إذا ملكَ أمةً حاملاً فهل تصبح أم ولد له؟.

[١٩٩] المسألة الأولى: إذا أوقف على أولاده، هل يدخل أولاد البنات؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّهم يدخلون^(١).
وقال به من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وعبدالرحمن بن حسن آل الشيخ والشيخ عبدالله بن عبداللطيف والشيخ حسن بن حسين آل الشيخ والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ^(٢).
وهو وجه عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (يَا بَنِي آدَمَ)^(٤).
- وجه الدلالة: أن الخطاب عام لكل البشر، ولم يختص بأولاد آدم عليه الصلاة والسلام من صلبه.
- ٢ - أنَّهم يدخلون في مسمى الأولاد^(٥).

(١) قواعد ابن رجب ص ٣١٥ القاعدة رقم (١٥٣)، الإنصاف ٧/٧٤، معونة أولي النهى ٨٣١/٥

(٢) قواعد ابن رجب ص ٣١٥، الإنصاف ٧/٧٤، معونة أولي النهى ٨٣١/٥، الدرر السنية ٧/٥٠-٥٩

(٣) التهذيب ٤/٥٢٠، روضة الطالبين ٤/٤٠١، مغني المحتاج ٢/٣٨٧، نهاية المحتاج ٥/٣٨١

(٤) سورة الأعراف آية (٢٦)

(٥) المبدع ٥/٣٣٩

القول الآخر: أنَّهم لا يدخلون.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّهم لا يدخلون في قول الله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) (٥)(٦).
- ٢ - أنَّ ولد البنت لا ينسب إلى أبيها لا شرعاً ولا عرفاً، فهم أولاد رجل آخر^(٧).
- ٣ - أنَّ الأحكام تتعلق بحقائق الأسماء دون مجازها، وحقيقة اسم الولد ينطلق على ولد الصلب دون ولد الولد^(٨).

-
- (١) المبدع ٣٣٨/٥، الإنصاف ٧٤/٧، معونة أولي النهى ٨٣١/٥، شرح المنتهى ٥٠٨/٢
 - (٢) الجوهرة النيرة ٢١٦/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٦٣/٤
 - (٣) القوانين الفقهية ص ٣٦٤، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣١٣/٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٤٤/٦، الشرح الكبير ٩٣/٤، شرح الزرقاني ٨٩/٧ - ٩٠
 - (٤) الحاوي ٥٢٨/٧، التهذيب ٥٢٠/٤، روضة الطالبين ٤٠١/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣٨٧/٢، تحفة المحتاج ٢٦٥/٦، نهاية المحتاج ٣٨٠/٥
 - (٥) سورة النساء آية رقم (١١)
 - (٦) المبدع ٣٣٩/٥، شرح الزرقاني ٩٠/٧
 - (٧) الممتع ١٤٠/٤، المبدع ٣٣٩/٥
 - (٨) الحاوي ٥٢٨/٧

[٢٠٠] المسألة الثانية: إذا أوقف على ولد ولده، هل يدخل أولاد البنات^(١)؟.

اختلف النقل عن ابن حامد رحمه الله تعالى في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

- الأول: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّهم يدخلون مطلقاً^(٢).
ونقل أنَّه اختيار: أبي بكر غلام الخلال^(٣).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفيَّة^(٥)، والشافعية^(٦).
أدلة هذا القول:

١ - أنَّه يقع عليه اسم ولد الولد حقيقة، ويدلُّ على ذلك قول الله تعالى (وَمَنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى

-
- (١) محل الخلاف فيما إذا لم يوجد ما يدلُّ على تعيين أحد الأمرين، فأما إذا وجد ما يصرف الأمر إلى أحدهما، انصرف إليه. (انظر: المغني ٨/٢٠٤)
- (٢) الروايتين والوجهين ١/٤٣٨، المغني ٨/٢٠٢، شرح الزركشي ٤/٢٨٠، المبدع ٥/٣٤٠، الإنصاف ٧/٨٢
- (٣) الروايتين والوجهين ١/٤٣٨، المغني ٨/٢٠٢، شرح الزركشي ٤/٢٨٠، المبدع ٥/٣٤٠، الإنصاف ٧/٨٢
- (٤) الفروع ٤/٦٠٨، شرح الزركشي ٤/٢٧٨، المبدع ٥/٣٤٠، الإنصاف ٧/٨٠، ٨٢
- (٥) الجوهرة النيرة ٢/٢١٦، حاشية ابن عابدين ٤/٤٦٤
- (٦) الحاوي ٧/٥٢٨، حلية العلماء ٦/٢٧، التهذيب ٤/٥٢٠، روضة الطالبين ٤/٤٠١، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٣٨٨، شرح المنهج وحاشية الجمل ٣/٥٨٥

وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَحْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى
وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ ^(١) وعيسى عليه الصلاة
والسلام هو ابن مريم، ولا أب له، وقول النبي ﷺ للحسن بن
علي رضي الله عنهما: ((إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَصْلَحَ
بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) أخرجه البخاري ^(٢)،
فيجب أن يدخلوا لتناول اللفظ لهم ^(٣).

وأجيب عنه: بأنهم وإن كانوا أولاد أولاد حقيقة إلا أنهم لا ينسبون
إلى الواقف عرفاً، ولذلك لو قال: على أولاد أولادي المنتسبين إليّ. لم
يدخل هؤلاء في الوقف.

وأما عيسى عليه الصلاة والسلام، فلم يكن له أب ينسب إليه، فنسب
إلى أمه لعدم أبيه.

وأما قول الرسول ﷺ: ((ابني هذا سيد)). فهو مجاز، بدليل قول الله
تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ) ^(٤) ^(٥).

(١) سورة الأنعام آية رقم (٨٤-٨٥)

(٢) البخاري (٣٦١/٥ ح ٢٧٠٤ مع الفتح) كتاب الصلح باب قول النبي ﷺ للحسن بن
علي رضي الله عنهما: ((ابني هذا سيد)). عن أبي بكره t.

(٣) الروايتين والوجهين ١/٤٣٨، المغني ٨/٢٠٢-٢٠٣، المبدع ٥/٣٤٠

(٤) سورة الأحزاب آية رقم (٤٠)

(٥) المغني ٨/٢٠٤

- ٢ - أن ولد البنت يدخل في التحريم الدال عليه قول الله تعالى
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ)^(١)، فيدخلون هنا
كذلك^(٢).
- ٣ - أن الجميع أولاد أولاده^(٣).

- الثاني: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنهم يدخلون إلا أن يقول:
(على ولد ولدي لصلي) فلا يدخلون مطلقاً^(٤).
ونقل أنه اختيار: أبي بكر غلام الخلال^(٥).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦).
أدلة هذا القول:

- ١ - استدل على دخولهم ما لم يقيد بالولد الصلي، بالأدلة التي

(١) سورة النساء آية رقم (٢٣)

(٢) المغني ٨/٢٠٣، المتنع ٤/١٤٢، المبدع ٥/٣٤٠

(٣) الجوهرة النيرة ٢/٢١٦

(٤) مسائل أبي بكر ص ٧٤، المقنع ص ١٦٣، شرح الزركشي ٤/٢٧٩، المبدع ٥/٣٤٠،
الإنصاف ٧/٨٠، ٨١

(٥) مسائل أبي بكر ص ٧٤، المقنع ص ١٦٣، شرح الزركشي ٤/٢٧٩، المبدع ٥/٣٤٠،
الإنصاف ٧/٨٠، ٨١

(٦) الفروع ٤/٦٠٨، شرح الزركشي ٤/٢٧٩، المبدع ٥/٣٤٠، الإنصاف ٧/٨٠

استدل بها أصحاب القول الأول.

٢ - واستدل على عدم الدخول إذا قيّد بالولد الصليبي، بأنهم ليسوا من صلبه، فلا يدخلون^(١).

- والثالث: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّهم يدخلون إلا أن يقول: (على ولد ولدي لصليبي) فيدخل ولد بناته لصلبه دون ولد ولدها^(٢). ونقل أنّه اختيار: أبي بكر غلام الخلال^(٣).

دليل هذا القول:

أن بنت صلبه ولده حقيقة، بخلاف ولد ولدها^(٤).

القول الرابع في المسألة: أنّهم لا يدخلون مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، والمالكية^(٦). أدلة هذا القول:

(١) الممتع ٤/١٤٢، المبدع ٥/٣٤٠

(٢) بلغة الساغب ص ٣٠٣، الإنصاف ٧/٨٠

(٣) بلغة الساغب ص ٣٠٣

(٤) الإنصاف ٧/٨٠

(٥) المغني ٨/٢٠٣، بلغة الساغب ص ٣٠٣، الفروع ٤/٦٠٨، الإنصاف ٧/٧٩، شرح المنتهى ٢/٥٠٨

(٦) الكافي ص ٥٤٠، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٣١٣، مواهب الجليل ٦/٤٤، شرح الزرقاني ٧/٨٩ - ٩٠

١ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) ^(١)، فدخل فيه ولد البنين دون ولد البنات، وهكذا كل موضع ذُكر فيه الولد في الإرث والحجب، دخل فيه ولد البنين دون ولد البنات، فكذا الوقف ^(٢).

٢ - أَنَّ وَلَدَ الْبَنَاتِ مَنْسُوبٌ إِلَى آبَائِهِمْ دُونَ أُمَّهَاتِهِمْ، فَهُمْ لَا يَنْسُبُونَ إِلَيْهِ ^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (وَلَدٌ وَلَدِي). أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ إِطْلَاقِ (الْوَلَدِ) سِوَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ، وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ يَنْتَسِبُونَ إِلَى آبَائِهِمْ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ: (وَلَدٌ وَلَدِي لَصَلِّي). فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ؛ لِأَنَّهَا تَنْسَبُ إِلَيْهِ وَهَذَا وَلَدُهَا، وَكُلُّ هَذَا مَا لَمْ تَوْجِدْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى دُخُولِهِمْ أَوْ عَدَمِهِ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْقَرِينَةَ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[٢٠١] المسألة الثالثة: الحكم إذا أوقف ولم يذكر سبيله.

(١) سورة النساء آية رقم (١١)

(٢) مسائل أبي بكر ص ٧٣-٧٤، المغني ٢٠٣/٨، المبدع ٣٣٩/٥

(٣) المغني ٢٠٣/٨، المتع ١٤١/٤

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يصح الوقف^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤)، وقول أبي
يوسف من الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الإطلاق إذا كان له عرف حُمل عليه، والعرف في الوقف
أن المقصود منه القرية والبر، فإن عيّن ذلك تعيّن بتعيينه، وإن
لم يعيّن اكتفي عنه بالعرف^(٦).
- ٢ - أن الوقف معلوم المصرف، فصح كما لو صرح بمصرفه، إذ
المطلق يحمل على العرف، والعرف إذا كان يصرفه على
الفقراء كان كالتنصيب عليهم^(٧).

(١) المغني ٨/٢١٣

(٢) المغني ٨/٢١٣، المبدع ٥/٣٢٥-٣٢٦، الإنصاف ٧/٣٤

(٣) الإشراف ٢/٨٢، الذخيرة ٦/٣١٢، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٣١٠، شرح

الزرقاني ٧/٨٢

(٤) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٥/٣٣٦، حلية العلماء ٦/٢٠، روضة

الطالبين ٤/٣٩٦

(٥) فتح القدير ٥/٤١٨، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/٣٤٠

(٦) الإشراف ٢/٨٢

(٧) المبدع ٥/٣٢٦، حاشية ابن عابدين ٤/٣٤٠

٣- أن الوقف إزالة ملك على وجه القرية، فوجب أن يصح مطلقه، كالأضحية والوصية^(١).

القول الآخر: أنه لا يصح الوقف.

وهو مذهب الحنفية^(٢)، والأظهر عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١- أنه تمليك، فلا يصح مطلقاً^(٤).

٢- أن لفظه محتمل، فلعله أراد وقفها على ملكي^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح الوقف ولو لم يذكر سبيله؛ لأن سبيل الوقف معروف، فإذا أطلق يحمل على الفقراء والمساكين، والله تعالى أعلم.

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٣٦/١٥، المغني ٢١٣/٨

(٢) المبسوط ٣٢/١٢، فتح القدير ٤١٨/٥، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣٤٠/٤

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٣٦/١٥، حلية العلماء ٢٠/٦، روضة

الطالبين ٣٩٦/٤، مغني المحتاج ٣٨٢/٢

(٤) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٣٦/١٥

(٥) المبسوط ٣٢/١٢

[٢٠٢] المسألة الرابعة: إذا مات الموصى له بعد الموصي وقبل القبول والرد، هل يقوم وارثه مقامه؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الوصية تبطل، ولا يقوم وارثه مقامه^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي، وأصحابه: الشريف، وأبو الخطاب، والشيرازي، وغيرهم^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).
أدلة هذا القول:

١ - أنه تمليك يفتقر إلى قبول الملك، فإذا مات قبل القبول بطلت، كالبيع والهبة^(٥).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالبيع والهبة عقدان

(١) المغني ٨/٤١٧، شرح الزركشي ٤/٣٧٢، المبدع ٦/٢١، الإنصاف ٧/٢٠٦

(٢) التمام ٢/١١٢، الفروع ٤/٦٨٣، شرح الزركشي ٤/٣٧٢، المبدع ٦/٢١، الإنصاف ٧/٢٠٦

(٣) نقلها عبدالله وابن منصور. (انظر: التمام ٢/١١١، المحرر ١/٣٨٤، الفروع ٤/٦٨٣، شرح الزركشي ٤/٣٧١، المبدع ٦/٢١، الإنصاف ٧/٢٠٦)

(٤) حلية العلماء ٦/٧٦

(٥) التمام ٢/١١٢، المغني ٨/٤١٧، شرح الزركشي ٤/٣٧٢

- جائزان من الطرفين، ويبتلان بموت الموجب لهما^(١).
 ٢ - أنه خيار لا يعتاض عنه، أشبه خيار الشفعة^(٢).

القول الآخر: أن وارثه يقوم مقامه في القبول والرد.
 وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)،
 والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه خيار ثابت للموصى له، فقام وارثه مقامه في قبوله، كخيار

(١) المغني ٨/٤١٧

(٢) المغني ٨/٤١٧، شرح الزركشي ٤/٣٧٢

(٣) التمام ٢/١١١، المغني ٨/٤١٧، المحرر ١/٣٨٤، الفروع ٤/٦٨٣، شرح الزركشي
 ٤/٣٧١، المبدع ٦/٢١، الإنصاف ٧/٢٠٥، شرح المنتهى ٢/٥٤٥

(٤) مختصر الطحاوي ص ١٥٧، المبسوط ٢٨/٤٨، الاختيار ٥/٦٥، الأشباه والنظائر
 ص ١٢٤، الدر المنتقى ومجمع الأنهر ٢/٩٦٣، وعندهم ينتقل الحق إلى الوارث بلا
 قبول استحساناً.

(٥) المدونة ٤/٢٩٦، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٦/٣٦٦-٣٦٧، الشرح الكبير
 وحاشية الدسوقي ٤/٤٢٤، حاشية العدوي على شرح الرسالة ٢/٢٠٦، واستثنوا:
 أن يريد الموصي الموصى له بعينه، فليس لوارثه القبول.

(٦) الأم ٤/١٠٢، الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٣٠، التنبيه ص ٢٠٤، حلية العلماء
 ٦/٧٦، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٥٤، كشف الغوامض ٢/٤٠٠

الردّ بالعيب^(١).

٢ - أنّه عقد لا يبطل بموت الموجب له، فلا يبطل بموت الآخر، كالبيع إذا شُرطَ فيه الخيار لأحدهما^(٢).

٣ - أنّ الوصية تمت من جهة الموصي تماماً لا يلحقه الفسخ من جهته، والتوقف لحقّ الموصى له دفعاً لضرر لحوق المنّة، ولا يلحقه بعد الموت، فنفذت الوصية ضرورة تعذر الردّ، كما إذا مات المشتري والخيار له قبل الإجازة، فالمبيع يدخل في ملكه، فكذا هاهنا^(٣).

٤ - أنّه فرعه، فيقوم مقامه في ذلك^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه ينتقل حقّ القبول والردّ إلى الوارث، كغيره من الحقوق الثابتة للمورث والتي تورث عنه، والله تعالى أعلم.

(١) التمام ١١٢/٢، الممتع ٢٠٩/٤، المبدع ٢١/٦

(٢) المغني ٤١٧/٨

(٣) الاختيار ٦٥/٥

(٤) مغني المحتاج ٥٤/٣

[٢٠٣] المسألة الخامسة: حكم الوصية للقاتل.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تصح مطلقاً^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الخطاب، والشريف أبو جعفر، وابن بكروس^{(٢)(٣)}.

وحكي رواية عن الإمام أحمد^(٤)، وهو الأظهر عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ الهبة للقاتل تصح، فكذا الوصية له^(٦).

٢ - أنَّها تملك بعقد، فأشبهت الهبة^(٧).

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢١، المغني ٨/٥٢١، المبدع ٦/٣٧، الإنصاف ٧/٢٣٢، ٢٣٣
(٢) هو: علي بن محمد بن المبارك بن أحمد بن بكروس، أبو الحسن البغدادي، ولد سنة ٥٠٤ هـ، وسمع من ابن الحصين وأبي القاسم بن السمرقندي والمزرفي، وحدث عنه جماعة منهم: أبو الحسن القطيعي، ومن مصنفاته كتاب رؤوس المسائل وكتاب الأعلام، توفي سنة ٥٧٦ هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٣٤٨، المقصد الأرشد ٢/٢٥٥-٢٥٦)

(٣) المبدع ٦/٣٧، الإنصاف ٧/٢٣٢

(٤) المغني ٨/٥٢١، بلغة الساغب ص ٣٠٨، المبدع ٦/٣٧، الإنصاف ٧/٢٣٣

(٥) التنبيه ص ٢٠٣، التلخيص في علم الفرائض ٢/٥٨٨، حلية العلماء ٦/٧٣، المنهاج

ومغني المحتاج ٣/٤٣

(٦) المغني ٨/٥٢١، المبدع ٦/٣٧

(٧) مغني المحتاج ٣/٤٣

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنها لا تصح مطلقاً.

وحُكي رواية عن الإمام أحمد^(١)، وهو مذهب الحنفيّة^(٢)، وقول عند الشافعيّة^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - حديث علي **t** قال: سمعت رسول الله **e** يقول: ((ليس

لقاتل وصية)) أخرجه الدارقطني والبيهقي^(٤).

٢ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم أن

(١) المغني ٨/٥٢١، بلغة الساغب ص ٣٠٨، الحرر ١/٣٨٣، المبدع ٦/٣٧، الإنصاف ٧/٢٣٣

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٥٦، المبسوط ٢٧/١٧٧، بدائع الصنائع ٧/٣٤٠، الهداية مع

تكملة فتح القدير ٩/٣٥١، الاختيار ٥/٦٣، حاشية ابن عابدين ٦/٦٥٦، وهذا

عندهم ما لم يجزها الورثة، فإن أجازوها فقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن بالصحة.

(٣) التنبيه ص ٢٠٣، التلخيص في علم الفرائض ٢/٥٨٨، حلية العلماء ٦/٧٢، مغني

المحتاج ٣/٤٣

(٤) الدارقطني (٤/٢٣٧)، والبيهقي (٦/٢٨١)، وقال الدارقطني: مبشر بن عبيد مترك

الحديث، يضع الحديث. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/٤٣٣): قال أحمد: كان

يضع الحديث. وقال البخاري: روى عنه بقية، منكر الحديث.

النبى **e** قال: ((ليس للقاتل شيء)) أخرجه أبو داود وابن ماجه ^(١).

وجه الدلالة: أن اللفظ عام، فتدخل فيه الوصية ^(٢).

٣ - أنه قاتل، فبطلت الوصية، كالميراث ^(٣).

٤ - أن الوصية أحرقت مجرى الميراث، فيمنعها ما يمنعه ^(٤).

٥ - أن القاتل قصد تعجيل وصيته، فيعاقب بنقيض قصده، كالقاتل لمورثته ^(٥).

٦ - أنه مال يستحق بالموت، فأشبهه الإرث ^(٦).

القول الثالث: إذا أوصى له قبل الجرح لا تصح، وبعده تصح.

(١) أبو داود (٦٩١/٤ - ٦٩٤ - ٤٥٦٤) كتاب الديات باب ديات الأعضاء، وابن ماجه (٢٦٤٦ - ٨٨٤/٢) كتاب الديات باب القاتل لا يرث، عن عمر **t**، وعنه أيضاً الإمام أحمد (٤٩/١)، والدارقطني (٢٣٧/٤). وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٩٥٤/٢ - ٥٤٢١)، وقال في الإرواء (١١٨/٦ - ١٦٧١): صحيح لغيره، فإن له شواهد يتقوى بها.

(٢) المبسوط ١٧٧/٢٧

(٣) الممتع ٢٢٤/٤، المبدع ٣٧/٦

(٤) المغني ٥٢١/٨

(٥) الممتع ٢٢٤/٤

(٦) مغني المحتاج ٤٣/٣

وحُكي رواية عن الإمام أحمد^(١)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)،
والمالكية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنها بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها، فلم يطرأ عليها ما يبطئها، بخلاف ما إذا تقدمت، فإنَّ القتل قد طرأ عليها فأبطئها^(٤).
- ٢ - أنَّ القتل بعد الوصية ربَّما كان بسبب استعجالها بقتله، فيعاقب بنقيض قصده، كما في الوارث إذا قتل مورثه استعجالاً للميراث الذي انعقد سببه، وأمَّا الوصية بعد الجرح فليس المقصود من الجرح استعجال الوصية، لعدم انعقاد

(١) بلغة الساغب ص ٣٠٨

(٢) المغني ٥٢١/٨، المحرر ٣٨٣/١، الفروع ٦٨١/٤، المبدع ٣٧/٦، الإنصاف ٢٣٢/٧، ٢٣٣، شرح المنتهى ٥٤٩/٢، العذب الفائض ١٨٠/٢

(٣) الكافي ص ٥٤٦، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٧٢/٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣٦٨/٦، الشرح الكبير ٤٢٦/٤، شرح الزرقاني ١٧٨/٨-١٧٩، وهذا إذا عَلِمَ الموصي بأنَّ الموصى له هو المتسبب في قتله، وإنَّ لم يعلم فليل بالصحة وقيل بعدمها، وأطلق بعضهم القول بصحة الوصية للقاتل المخطئ في سائر المال عدا الدية.

(٤) المغني ٥٢١/٨-٥٢٢، المبدع ٣٧/٦

سببها، والموصي راضٍ بالوصية له بعد صدور ما صدر منه في حقه^(١).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه إذا أوصى له قبل الجرح لا تصح وبعده تصح؛ لأنَّها تكون صادرة من أهلها، ولم يوجد بعدها ما يبطلها، فالفعل الذي تسبب في الموت كان قبلها، والموصي راضٍ عن الموصى له مع علمه بأنَّه هو الذي تسبب في قتله. ولا يقال إنَّ القاتل استعجل الوصية فيعاقب بنقيض قصده، لعدم انعقادها قبل الفعل الذي أدَّى إلى الموت، والله تعالى أعلم.

[٢٠٤] المسألة السادسة: حكم الوصية إلى العبد^(٢).
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تصح^(٣).

(١) المغني ٥٢٢/٨، الممتع ٢٢٤/٤-٢٢٥

(٢) قال في المغني (٥٥٠/٨): معنى أوصى إلى رجل، أي جعل له التصرف بعد موته، فيما كان له التصرف فيه، من قضاء ديونه واقتضائها، وردَّ الودائع واستردادها، وتفريق وصيته، والولاية على أولاده الذين له الولاية عليهم من الصبيان والمجانين ومن لم يؤنس رشده، والنظر لهم في أموالهم بحفظها والتصرف فيها بما لهم الحظ فيه.

(٣) المغني ٥٥٣/٨، الإنصاف ٢٨٥/٧

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه يصح استنابته في الحياة، فصح أن يوصي إليه، كالحر^(٣).
- ٢ - أنه من أهل الأمانة، أشبه الحر^(٤).
- ٣ - أنه صحيح التصرف، فجازت الوصية إليه^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: لا تصح مطلقاً.

(١) المغني ٥٥٣/٨، بلغة الساغب ص ٣٢٦، المحرر ٣٩٢/١، الفروع ٧٠٧/٤، شرح

الزركشي ٤١١/٤، المبدع ١٠٠/٦، الإنصاف ٢٨٥/٧، شرح المنتهى ٥٧٤/٢

(٢) المدونة ٢٨٧/٤، التفريع ٣٢٦/٢، الكافي ص ٥٤٨، الذخيرة ١٦١/٧، مختصر خليل

وجواهر الإكليل ٤٨٤/٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣٨٩/٦، شرح

الزرقاني ٢٠٠/٨

(٣) المغني ٥٥٣/٨، شرح المنتهى ٥٧٤/٢

(٤) الممتع ٢٨٩/٤

(٥) الذخيرة ١٦١/٧

وهو مذهب الشافعية^(١)، وقول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الرّق ينافي الولاية^(٣).
- وأجيب عنه: بأن الرّق لا يمنع الإيضاء إليه، بدليل صحة الإيضاء إلى المكاتب مع قيام الرّق فيه^(٤).
- ٢ - أن في القول بصحته، إثبات الولاية للمملوك على المالك، وهو قلب للمشروع^(٥).
- ٣ - أنه لا يصلح أن يتصرف في مال ابنه، فلا يصلح أن يكون وصياً، كالمجنون^(٦).
- ٤ - أن الإيضاء يستدعي فراغاً من الموصى إليه، والعبد مشغول

(١) الأم ١٢٦/٤، حلية العلماء ١٤٦/٦، المنهاج ومغني المحتاج ٧٤/٣، كفاية الأخيار ص ٥٢٢

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٦١، المبسوط ٢٨/٢٥، الاختيار ٦٧/٥، الدر المنقى ومجمع الأنهر ٧١٩/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٧٠١/٦

(٣) الاختيار ٦٧/٥، مجمع الأنهر ٧٢٠/٢

(٤) المبسوط ٢٨/٢٥

(٥) الاختيار ٦٧/٥، حاشية ابن عابدين ٧٠١/٦

(٦) كفاية الأخيار ص ٥٢٢

بخدمة سيده^(١).

القول الثالث: لا تصح إلى عبد غيره مطلقاً، وتصح إلى عبده إذا كان الورثة صغاراً.

وهو قول أبي حنيفة^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ الكبير له بيع العبد أو بيع نصيبه، فيعجز العبد عن الوصية؛ لأنَّ المشتري يمنعه، فلا تحصل فائدة الوصية، وأمَّا الصغار فلا يملكون بيعه، وليس لهم منعه من التصرف^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الوصية إلى العبد تصح؛ لأنَّه يصح تصرفه بالإذن، فإنَّ منعه سيده أو الورثة الكبار من ذلك فللحاكم أن ينظر في إقامة غيره مقامه، والله تعالى أعلم.

(١) مغني المحتاج ٧٤/٣

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٦١، المبسوط ٢٨/٢٥، الاختيار ٦٦/٥-٦٧، مجمع الأنهر ٧١٩/٢، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦/٧٠١، تكملة البحر الرائق ٣١٠/٩-٣١١.

(٣) الاختيار ٦٧/٥

[٢٠٥] المسألة السابعة: إذا أوصى لمواليه وله موالٍ من فوق وموالٍ من أسفل^(١)، فلمن الوصية؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الوصية تختص بالمولى من أعلى^(٢). وهو وجه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أنهم أقوى عصة، بدليل ثبوت الميراث لهم دون عتقائه^(٤). وأجيب عنه: بأنه مع شمول الاسم لهم يدخل فيه الأقوى والأضعف، كما لو أوصى لاختوته^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

(١) المولى من فوق: المنعم بالعتق (المعتق)، والمولى من أسفل: المنعم عليه بالعتق (العتيق).

(انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٠٠)

(٢) المحرر ١/٣٨٢، الفروع ٤/٦١٧، المبدع ٥/٣٥٠، الإنصاف ٧/٩٣

(٣) التنبيه ص ٢٠١، حلية العلماء ٦/٣٢، فتح العزيز مع المجموع ٦/٢٨٠، روضة الطالبين

٤/٤٠٣، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٣٨٨

(٤) المغني ٨/٥٣٥، المبدع ٥/٣٥٠

(٥) المغني ٨/٥٣٥

والقول الثاني: أنَّ الوصية تشمل مَنْ فوق وَمَنْ أسفل، ويستوون فيه.
وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢)، ورواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف^(٣)، وقول أشهب من المالكية^(٤).
دليل هذا القول:

أنَّ الاسم يتناول الجميع حقيقة وعرفاً، فدخلوا في الوصية، كما لو وصَّى لآخوته^(٥).

القول الثالث: أنَّ الوصية تختص بالمولى مِنْ أسفل.
وهو مذهب المالكية^(٦)، ووجه عند الشافعية^(٧).
أدلة هذا القول:

(١) المغني ٨/٥٣٥، المحرر ١/٣٨٢، الفروع ٤/٦١٧، المبدع ٥/٣٥٠، الإنصاف ٧/٩٣،
التوضيح ٢/٨٣٣

(٢) التنبيه ص ٢٠١، حلية العلماء ٦/٣٢، فتح العزيز مع المجموع ٦/٢٨٠، روضة
الطالبين ٤/٤٠٣، مغني المحتاج ٢/٣٨٨

(٣) الاختيار ٥/٨٣، العناية والكفاية مع تكملة فتح القدير ٩/٤٠٦

(٤) حاشية الدسوقي ٤/٤٣٣، حاشية البناي على الزرقاني ٨/١٨٥، جواهر
الإكليل ٢/٤٧٦

(٥) المغني ٨/٥٣٥، الاختيار ٥/٨٣

(٦) المدونة ٤/٣١٦، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦/٣٧٤، شرح الزرقاني ٨/١٨٥،
الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٤٣٣

(٧) فتح العزيز مع المجموع ٦/٢٨٠، روضة الطالبين ٤/٤٠٣، مغني المحتاج ٢/٣٨٨

١ - أنه يغلب إطلاق الموالي على الأسفلين^(١).

٢ - أنهم مظنة الحاجة^(٢).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ الوصية تشمل جميع الموالي، سواء من فوق أم من أسفل؛ لأنّ عدم تقييد الموصي بأحدهما يفهم منه أنّه أراد الجميع، لصحة إطلاق لفظة (المولى) عليهم جميعاً، وهذا ما لم يوجد عرف أو قرينة تعيّن المراد منهما، وما لم يكن المولى من أعلى وارثاً، وإلا ففيه الخلاف في الوصية للوارث، والله تعالى أعلم.

[٢٠٦] المسألة الثامنة: الحكم في المعين إذا أوصى لرجل بمعين ولا آخر

بمشاع، وأجازه الورثة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّهما يزدهمان في المعين^(٣).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)،

(١) حاشية الدسوقي ٤/٤٣٣

(٢) الشرح الكبير ٤/٤٣٣

(٣) قواعد ابن رجب ص ٢٦١ القاعدة رقم (١١٩)، الإنصاف ٧/٢٧٢

(٤) المغني ٨/٥٢٦، الفروع ٤/٧٠٣، شرح الزركشي ٤/٣٩٦، المبدع ٦/٦٧،

الإنصاف ٧/٢٧٢

(٥) تكملة البحر الرائق ٩/٢٢٢، حاشية ابن عابدين ٦/٦٦٨

والشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أن مقتضى وصية صاحب النصيب المشاع أن له بقدر ذلك المشاع من المعين، ومقتضى وصية صاحب النصيب المعين أنه له جميعه، فقد تضمنت الوصية قسمة المعين بينهما، وليس طرح وصية أحدهما بأولى من الأخرى^(٢).

[٢٠٧] المسألة التاسعة: هل يرث المقرُّ به إذا كان يحجب المقرَّ حجب حرمان.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يرث^(٣). وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، ووجه عند

(١) الحاوي ٢١٢/٨، حلية العلماء ١٥٠/٦-١٥١، روضة الطالبين ٢٠١/٥

(٢) شرح الزركشي ٣٩٦/٤

(٣) المغني ٣١٩/٧، الإنصاف ٣٦١/٧

(٤) التهذيب في الفرائض ص ٤٠٠، المغني ٣١٩/٧، المحرر ٤٢٠/١، الفروع ٧٠/٥،

المبدع ٢٤٨/٦، الإنصاف ٣٦١/٧، شرح المنتهى ٦٣٣/٢، العذب الفائض ٢٧١/٢

(٥) المبسوط ٧٣/٣٠، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦١٩/٥-٦٢٠

(٦) شرح الدرر البيضاء ٧١/٢-٧٢

الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه ثابت النسب، لم يوجد في حقه مانع من الإرث، فدخل في عموم الوارثين بقول الله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ)^(٢)، والعبرة بكونه وارثاً حالة الإقرار^(٣).
- ٢ - أن ثبوت النسب سبب الميراث، فلا يجوز قطع حكمه عنه، ولا يورث محجوب به مع وجوده، وسلامته من الموانع^(٤).
- ٣ - أن الوارث أقرّ بأنّه مقدّم عليه في استحقاق ماله، وإقراره حجة على نفسه^(٥).

القول الآخر: أنه لا يرث.

وهو قول عند الحنابلة^(٦)، والأصح عند

(١) التنبيه ص ٣٧٠، التلخيص في علم الفرائض ٢/٥٦٧، التهذيب ٤/٢٧٣، روضة

الطالبين ٤/٦٨

(٢) سورة النساء آية رقم (١١)

(٣) المغني ٧/٣٢٠، المبدع ٦/٢٤٨

(٤) المغني ٧/٣٢٠

(٥) حاشية ابن عابدين ٥/٦٢٠

(٦) الفروع ٥/٧٠، المبدع ٦/٢٤٨، الإنصاف ٧/٣٦١

الشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ توريث المقرَّ به يفضي إلى إسقاط توريث المقر، فسقط إرث المقرَّ به؛ لأنَّه لو ورث لخرج المقرُّ عن كونه وارثاً، فيبطل إقراره^(٢).
وأجيب عنه: بأنَّ اعتبار كون المقرَّ وارثاً على تقدير عدم المقرَّ به، وخروجه بالإقرار عن الإرث لا يمنع صحته^(٣).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّ المقرَّ به يرث، وإنَّ كان يجب المقرَّ، لوجود سبب التوريث وهو انتسابه إلى الميت، وعدم وجود مانع من الإرث، والمقرُّ أقرَّ بأنَّه مقدَّم عليه في استحقاق الإرث، والإقرار من أقوى الأدلة.

وأما القول الآخر فهو مبني على القول: بأنَّ الدَّور الحكمي^(٤) مانع من

(١) الحاوي ١٠١/٧، التنبيه ص ٣٧٠، التلخيص في علم الفرائض ٥٦٧/٢، التهذيب ٢٧٢/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٢٦٣/٢، كشف الغوامض ٧٦/١، حاشية البقري ص ١٢، ويجب على المقرَّ أن يدفع له التركة إذا كان صادقاً في نفس الأمر فيما بينه وبين الله تعالى.

(٢) الحاوي ١٠١/٧، المبدع ٢٤٩/٦.

(٣) المغني ٣٢٠/٧.

(٤) المراد به: أن يلزم من التوريث عدمه. (انظر: كشف الغوامض ٧٦/١).

الميراث، والصحيح أنه لا يعتبر من موانع الميراث^(١)، والله تعالى أعلم.

[٢٠٨] المسألة العاشرة: إذا قتل العادلُ الباغي، فهل يرثه؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يرثه^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقي في ظاهر كلامه^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال: ((ليس للقاتل شيء، وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئاً)) أخرجه أبو

(١) التحقيقات المرضية ص ٦٢

(٢) الفروع ٥/٥٥، الإنصاف ٧/٣٦٩

(٣) مختصر الخرقي مع المغني ٩/١٥٠، المبدع ٦/٢٦٣

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٧٣، التهذيب في الفرائض ص ٣٣٦، المغني ٩/١٥٢،

المحرر ١/٤١٢، الفروع ٥/٥٥، المبدع ٦/٢٦٢، الإنصاف ٧/٣٦٩

(٥) الأم ٤/٧٦، الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٢٨، كفاية الأخيار ص ٥٠١، شرح الرحبية

مع حاشية البكري ص ١٢، تحفة المحتاج ٦/٤١٦، إعانة الطالبين ٣/٢٢٥

داود وابن ماجه^(١).

٢- أن روح مورثه خرجت بسبب كان منه، فلم يرثه، كالعمد والخطأ^(٢).

٣- أنه قاتل، فأشبهه الصبي والمجنون^(٣).

وأجيب عنه: بأنه لا يصح، فقتل الصبي والمجنون قتل محرّم، وتفويت نفس معصومة، بخلاف قتل الباغي فإنه مأذون فيه^(٤).

القول الآخر: أنه يرثه.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، والحنفية^(٦)، والمالكية^(٧).

(١) تقدم تخريجه ص (٥١٨).

(٢) الروايتين والوجهين ٧٣/٢

(٣) المغني ١٥٢/٩

(٤) المغني ١٥٣/٩

(٥) الروايتين والوجهين ٧٣/٢، التهذيب في الفرائض ص ٣٣٦، المغني ١٥٢/٩،

المحرر ٤١٢/١، الفروع ٥٤/٥، المبدع ٢٦٢/٦، الإنصاف ٣٦٩/٧، شرح

المنتهى ٦٣٧/٢، عدة كل فاض والعذب الفائض ٢٩/١

(٦) شرح فرائض السراجية ص ١٠، حاشية ابن عابدين ٧٦٧/٦

(٧) الشرح الكبير ٤٨٦/٤، شرح الزرقاني ٢٢٧/٨، حاشية العدوي على شرح

الرسالة ٣٥٦/٢، وهو عندهم يرث من ماله لا من الدية.

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قتل مستحق، فهو غير متهم فيه^(١).
 - ٢ - أن المنع من العدوان حسماً لمادته، ونفيًا للقتل المحرم، فلو مُنِعَ هنا لكان مانعاً من استيفاء الواجب، أو الحقّ المباح استيفاءً^(٢).
 - ٣ - أنه فعلٌ مأذون فيه، فلم يمنع الميراث، كما لو أطعمه وسقاه باختياره^(٣).
- التّرجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنّ العادل إذا قتل الباغي أنّه يرثه إذا كان مستحقاً للميراث^(٤)؛ لأنّه فعلٌ أمراً مأذوناً له فيه، بل قد يكون واجباً عليه دفاعاً عن نفسه من بغي ذلك القريب عليه.
- وأما الحديث فيحمل على القتل بغير حق، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ٧٣/٢

(٢) المبدع ٢٦٢/٦

(٣) المغني ١٥٢/٩، الممتع ٤٤٢/٤

(٤) الفوائد الجلية ص ٨، التحقيقات المرضية ص ٥٢

[٢٠٩] المسألة الحادية عشرة: إذا تزوج أمة غيره ثم ملكها حاملاً منه، فهل تصبح أم ولد له؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تصير أم ولد له إذا ملكها حاملاً، بشرط أن يطأها في ابتداء الحمل أو في وسطه^(١). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ ماء الرجل يزيد في سمع الولد وبصره^(٣). وأجيب عنه: بأنَّ هذه الزيادة غير متيقنة، فإنَّ هذا الولد يحتمل أنَّه زاد ويحتمل أنَّه لم يزد، فلا يثبت الحكم بالشك، ولو ثبت أنَّه زاد، لم يثبت الحكم بهذه الزيادة، بدليل ما لو ملكها وهي حامل من زنى منه أو من غيره، فوطئها، لم تصر أم ولد له^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة خمسة أقوال:

(١) المغني ٤/١٤٠، شرح الزركشي ٧/٥٤١، الإنصاف ٧/٤٩٣

(٢) المغني ٤/١٤٠، شرح الزركشي ٧/٥٤١، الإنصاف ٧/٤٩٣

(٣) المغني ٤/١٤٠، المبدع ٦/٣٧١

(٤) المغني ٤/١٤٠

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنَّها لا تصير أم ولد له.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، ورواية عند المالكية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّها لم تَعْلَقَ منه بحرٌّ، فلم يثبت لها حكم الاستيلاد، كما لو زنى بها ثم اشتراها^(٣).

٢ - أنَّها لم تَعْلَقَ في ملكه، أشبه ما لو اشتراها بعد الوضع^(٤).

٣ - أنَّ حكم الاستيلاد إنَّما يثبت بالإجماع في حقٍّ من حملت منه في ملكه، وما عداه ليس في معناه، وليس فيه نصٌّ ولا إجماع، فوجب أن لا يثبت هذا الحكم^(٥).

٤ - أنَّ الأصل فيه الرِّقُّ، فيبقى على ما كان عليه^(٦).

القول الثالث: أنَّها تصير أم ولد له إذا وطئها في الحمل في أي وقت.

(١) الإفصاح ٣٧٨/٢، المغني ٥٩٠/١، المحرر ١١/٢، المبدع ٣٧١/٦، الإنصاف ٤٩٢/٧

(٢) الإشراف ٣١٥/٢

(٣) المغني ٥٩٠/١٤

(٤) المبدع ٣٧١/٦

(٥) المغني ٥٩١/١٤

(٦) المغني ٥٩١/١٤

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنها ولدت منه في ملكه، فأشبه ما لو أحبلها في ملكه^(٢).
- ٢ - أن حرمة البعض أثراً في تحريم الجميع، بدليل ما لو أعتق بعضها^(٣).

القول الرابع: أنها تصير أم ولد له بذلك الحمل.

وهو مذهب المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - عموم^(٥) حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَيُّمَا رَجُلٍ وَلَدَتْ أُمُّهُ مِنْهُ، فَهِيَ مَعْتَقَةٌ عَنْ ذُبُرٍ مِنْهُ)) أخرجه ابن ماجه^(٦).
- ٢ - أنه قد ثبت للحمل حرمة الحرية من جهة أبيه، فسرى ذلك

(١) المغني ٤/٥٨٩، المبدع ٦/٣٧١، الإنصاف ٧/٤٩٣

(٢) المغني ٤/٥٨٩

(٣) المبدع ٦/٣٧١

(٤) الإشراف ٢/٣١٤، الكافي ص ٥١٥، الشرح الصغير ٢/٥٨٨

(٥) الإشراف ٢/٣١٥

(٦) ابن ماجه (٢/٨٤١ ح ٢٥١٥) كتاب العتق باب أمهات الأولاد، وأخرجه أيضاً الإمام

أحمد (١/٣٢٠)، وضعفه أحمد شاكر في تحقيق المسند (٤/٢٦٨ ح ٢٧٥٩)

إلى أمه، كما لو ابتدأ الحمل في ملكه^(١).

القول الخامس: أنّها تصير أم ولد له بشرط أن يطأها بعد الملك، وتلد

لستة أشهر من وقت الملك.

وهو مذهب الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنّه إذا وطئها بعد الملك وولدت لستة أشهر منه يحكم بحصول العلق

بالحمل في ملك اليمين^(٣).

(١) الإشراف ٣١٥/٢

(٢) فتح العزيز ٥٨٨/١٣ - ٥٨٩، روضة الطالبين ٥٥٣/٨

(٣) فتح العزيز ٥٨٩/١٣

الباب الخامس

في النكاح والطلاق وما يتعلق بهما

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في النكاح.

الفصل الثاني: في الطلاق.

الفصل الثالث: في الإيلاء والظهار واللعان والعدد.

الفصل الرابع: في الرضاع والنفقات.

الفصل الأول: في النِّكاح

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في حكم النِّكاح وأركانه وشروطه.

المبحث الثاني: في العيوب في النِّكاح.

المبحث الثالث: في الصِّدَاق.

المبحث الرابع: في الخُلْع.

المبحث الأول: في حكم النكاح وأركانها وشروطه

وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى: حكم نكاح مَنْ وجد الطَّوْل ولم يخف العنت وله شهوة.

المسألة الثانية: حكم نكاح مَنْ وجد الطَّوْل وخاف العنت.

المسألة الثالثة: انعقاد النِّكاح بلفظ الهبة والتمليك.

المسألة الرابعة: حكم إجبار الشيب العاقلة التي لها تسع سنين فأكثر ولم تبلغ.

المسألة الخامسة: حكم تزويج الحاكم للمجنون إذا كان وليه.

المسألة السادسة: الحكم إذا لم يكن للمجنونة ولي إلا الحاكم.

المسألة السابعة: الوصية بولاية النِّكاح.

المسألة الثامنة: حكم النِّكاح إذا جُعِل عتق المرأة صداقها.

المسألة التاسعة: حكم نكاح النساء اللواتي فارقهن الرسول ﷺ في حياته.

المسألة العاشرة: حكم زواج النبي ﷺ بلا ولي ولا شهود وفي زمن الإحرام.

المسألة الحادية عشرة: حكم نكاح النبي ﷺ للكتيبة.

[٢١٠] المسألة الأولى: حكم نكاح مَنْ وجد الطُّول، ولم يخف العنت، وله شهوة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه ليس بواجب^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٧).

(١) الإنصاف ١١/٨

(٢) الهداية ٢٤٦/١

(٣) المغني ٣٤١/٩، المبدع ٥/٧، معونة أولي النهى ١٠/٧، شرح المنتهى ٢/٣

(٤) المبسوط ١٩٣/٤، بدائع الصنائع ٢٢٨/٢، المختار والاختيار ٨٢/٣، فتح القدير

١٠١/٣، البحر الرائق ١٤٠/٣، الدر المنتقى ومجمع الأثر ٣١٦/١

(٥) الكافي ص ٢٢٩، مقدمات ابن رشد ٢٣/٢، القوانين الفقهية ص ١٩٩، مواهب

الجليل ٤٠٣/٣، شرح الزرقاني ١٦٢/٣، جواهر الإكليل ٣٨٦/١

(٦) الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٣، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٣٠/١٦،

التهذيب ٢٣٠/٥، المنهاج ومغني المحتاج ١٢٦/٣، كفاية الأخيار ص ٥٢٧، والتخلي

للعباداة أفضل عندهم في هذه الحالة من النكاح.

(٧) سورة النساء آية رقم (٣)

وجه الدلالة^(١):

الأول: أنَّ النِّكاح عُلِّقَ على الاستطابة، والواجب لا يعلَّق على الاستطابة.

وأجيب عنه: بأنَّه ليس المراد في الآية المستطاب، بل المراد الحلال؛ لأنَّ من النساء محرمات^(٢).

والثَّاني: أنَّه ذكر التعدد وهو ليس بواجب بالإجماع.

٢- حديث ابن مسعود **t** أنَّ النبي **e** قال: ((يا معشر الشباب، مَنْ استطاع منكم الباءة^(٣) فليتزوج، ومَنْ لم يستطع فعليه بالصوم فإنَّه له وجاء^(٤))) متفق عليه^(٥).

(١) المتع ٦-٧، مغني المحتاج ١٢٥/٣

(٢) مغني المحتاج ١٢٥/٣

(٣) الباءة: بالهمز وتاء تأنيث ممدود، وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد. وأصلها في اللغة الجماع. وفي المراد بها قولان: الأول: أنَّه النِّكاح والوطء. والثَّاني: أنَّه مؤنَّ النِّكاح. (انظر: شرح النووي ١٧٣/٩، وفتح الباري ١٠/٩)

(٤) الواجاء: بكسر الواو والمد، وأصله الغمز. وهو رض الخصيتين. والمراد: أنَّ الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني، كما يفعله الواجاء. (انظر: شرح مسلم ١٧٣/٩، وفتح الباري ١٢/٩)

(٥) البخاري (٨/٩) ح ٥٠٦٥ مع الفتح كتاب النِّكاح باب قول النبي **e**: ((من استطاع الباءة فليتزوج))، ومسلم (١٧٢/٩) مع النووي كتاب النِّكاح باب استحباب النِّكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنة.

وجهها الدلالة:

الأول: أن النبي ﷺ علّل الأمر بأنه أغض للبصر وأحصن للفرج، وخاطب الشباب؛ لأنهم أكثر شهوة، وأتى بصيغة أفعل التفضيل، فدلّ على أنه أولى من غيره، والتفضيل لا يكون إلا بين أمرين جائزين^(١).
والثاني: أنه أقام الصوم مقام النكاح، والصوم ليس بواجب، فدلّ على أن النكاح ليس بواجب أيضاً؛ لأن غير الواجب لا يقوم مقام الواجب^(٢).

القول الآخر: أنه واجب.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، وقول بعض الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أنه ورد الأمر به، وصيغة الأمر المطلقة عن القرينة تحتل الفرضية والندب، والطلب موجود في كل واحد منهما، فيؤتى بالفعل لا محالة^(٥).

(١) معونة أولى النهي ١١/٧

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٨/٢

(٣) الهداية ٢٤٦/١

(٤) بدائع الصنائع ٢٢٨/٢، فتح القدير ١٠١/٣، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٧/٣،

وهو عندهم واجب وجوباً عملياً لا اعتقادياً.

(٥) بدائع الصنائع ٢٢٩/٢

٢- أن في القول بالوجوب احتياطاً واحترازاً من الضرر بقدر الاستطاعة^(١).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يجب النّكاح على من وجد الطّول ولم يخف العنت وله شهوة، بقاء على الأصل في حكم النّكاح وهو النّدب، ولم يوجد أمر يستلزم إيجابه عليه كخشية الوقوع في المحرّم. وأما قولهم: إنّهُ قد ورد الأمر به. فيجاب عنه: بأنّ الأمر يحمل على النّدب، والمندوب لا يلزم فعله. وأما قولهم: إنّهُ من باب الاحتياط والاحتراز من الضرر. فيجاب عنه: بأنّ الضرر منتفٍ في الغالب؛ لأنّهُ في هذه الحالة احتمال الوقوع في المحرّم ضعيف، والله تعالى أعلم.

[٢١١] المسألة الثانية: حكم نكاح مَنْ وجد الطّول وخاف العنت.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه ليس بواجب^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال له: بأنّ الأصل في النّكاح أنّه مباح وسنّة، وليس

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٢٩

(٢) الإنصاف ٨/١٠، وقال: الذي يظهر أنّ هذا خطأ من الناقل عنه.

بواجب.

القول الآخر: أنه واجب.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام، وطريق ذلك النكاح^(٤).
- ٢ - أن الامتناع عن الحرام واجب، والنكاح يمنع من الحرام، فكان واجباً^(٥).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن النكاح في حق من وجد الطول وخاف العنت واجب^(٦)، خصوصاً إذا لم يمكنه إعفاف نفسه وصونها

(١) الهداية ١/٢٤٦، المغني ٩/٣٤١، المحرر ٢/١٣، الفروع ٥/١٤٦، شرح الزركشي ٥/٦،

المبدع ٧/٤، الإنصاف ٨/١٠، معونة أولي النهى ٧/١٣، شرح المنتهى ٣/٣

(٢) المبسوط ٤/١٩٣، بدائع الصنائع ٢/٢٢٨، المختار والاختيار ٣/٨٢، فتح القدير ٣/١٠٠،

البحر الرائق ٣/١٤٠، الدر المنتقى ومجمع الأثر ١/٣١٦

(٣) الكافي ص ٢٢٩، مقدمات ابن رشد ٢/٢٣، القوانين الفقهية ص ١٩٩، مواهب

الجليل ٣/٤٠٣، شرح الزرقاني ٣/١٦٢، جواهر الإكليل ١/٣٨٦

(٤) المغني ٩/٣٤١، المتع ٥/٨

(٥) الاختيار ٣/٨٢

(٦) الدراري المضية ٢/٢٢٠

عن الوقوع في المحرم إلا بالنكاح مع قدرته على مؤنه؛ لأن اجتناب المحرم واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والله تعالى أعلم.

[٢١٢] المسألة الثالثة: انعقاد النكاح بلفظ الهبة والتمليك.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة والتمليك^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٤).
- وجه الدلالة: أن الله تعالى ذكر أن ذلك الأمر - وهو النكاح بلفظ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/٥٣٤ و ١٥/٣٢٠، ٦٤، القواعد النورانية ص ١٢٨،

الإنصاف ٤٦/٨

(٢) الهداية ١/٢٥١، المغني ٩/٤٦٠، المحرر ٢/١٤، الفروع ٥/١٦٨، المبدع ٧/١٨،

الإنصاف ٨/٤٥، معونة أولي النهى ٧/٥١، شرح منتهى الإرادات ٣/١١

(٣) مختصر المزني مع الأم ٨/٢٦٧، الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٣٥، المذهب مع تكملة

المجموع للمطيعي ١٦/٢٠٩، التهذيب ٥/٣١١، المنهاج ومغني المحتاج ٣/١٤٠

(٤) سورة الأحزاب آية رقم (٥٠)

- الهبة - خالص للرسول ^(١) e.
- وأجيب عنه: بأن المراد بالخصوصية هو جواز النكاح بدون مهر ^(٢).
- ٢ - أنه لفظ ينعقد به غير النكاح، فلم ينعقد به النكاح، كلفظ الإجارة والإباحة ^(٣).
- ٣ - أن النكاح ينزع إلى العبادات، لوجود الندب فيه، والأذكار في العبادات تتلقى من الشرع، والشرع إنما ورد بلفظ الإنكاح والتزويج ^(٤).
- وأجيب عنه: بأن التعبد يحتاج إلى دليل شرعي، ثم العقد جنس لا يشرع فيه التعبد بالألفاظ؛ لأنها لا يشترط فيها الإيمان، بل تصح من الكافر، وما يصح من الكافر لا تعبد فيه ^(٥).
- ٤ - أن العادل عن اللفظ الذي ورد في القرآن - وهو لفظ الإنكاح والتزويج - مع معرفته لهما، يكون عادلاً عن اللفظ الذي ورد في القرآن مع قدرته عليه، فلا يصح منه، كمن عدل عن

(١) المغني ٩/٤٦٠، مغني المحتاج ٣/١٤٠

(٢) المبسوط ٥/٦٠، رؤوس المسائل ص ٣٨١، بدائع الصنائع ٢/٢٣٠

(٣) التهذيب ٥/٣١١، المغني ٩/٤٦٠

(٤) مغني المحتاج ٣/١٤٠

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٢/١٧

لفظ التكبير مع قدرته عليه^(١).

- ٥ - أنه لفظ غير صريح في النكاح، فلم ينعقد به، كلفظ الإجارة؛ وهذا لأن الشهادة شرط في النكاح، والكناية إنما تعلم بالنية، ولا يمكن الشهادة على النية، لعدم إطلاعهم عليها، فيجب أن لا ينعقد النكاح بهذا اللفظ^(٢).

وأجيب عنه من أوجه:

الأول: عدم التسليم بأن ما عدا هذين اللفظين كناية، بل ثمّ ألفاظ هي حقائق عرفية في العقد أبلغ من لفظ (أنكحت)، فإنّ هذا اللفظ مشترك بين الوطاء والعقد، ولفظ (الإملاك) خاص بالعقد.

والثاني: عدم التسليم بأن الكناية تفتقر إلى النية مطلقاً، بل إذا قرن بها لفظ من ألفاظ الصريح أو حكم من أحكام العقد كانت صريحة، فإذا قال: أملكته. فقال: قبلت هذا التزويج، أو أملكته. على ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، ونحو ذلك، فقد قرن بها من الألفاظ والأحكام ما يجعله صريحاً.

والثالث: أن إضافة ذلك إلى الحرّة يبيّن المعنى، فإذا قال في ابنته: ملكته.

(١) المتع ٢٦/٥، المبدع ١٨/٧

(٢) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠٩/١٦، المغني ٤٦٠/٩ - ٤٦١، القواعد

النورانية ص ١٢٨

أو أعطيتها، ونحو ذلك، فالحل ينفي الإجمال والاشتراك^(١).
والرابع: أن الشهادة على النية ليست بشرط، وخاصة مع ذكر المهر^(٢).

القول الآخر: أنه ينعقد بلفظ الهبة والتمليك.
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، وقول عند الحنابلة^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)،
وقول أكثر المالكية^(٦).
أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ
النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٧).
وجه الدلالة: أن الله تعالى أخبر أن المرأة إذا وهبت نفسها للنبي

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٥/٣٢-١٦

(٢) تبين الحقائق ٩٧/٢

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٥/٣٢، الإنصاف ٤٥/٨

(٤) الفروع ١٦٨/٥-١٦٩، الإنصاف ٤٥-٤٦

(٥) الكتاب واللباب ١٠/٣، المبسوط ٥٩/٥، رؤوس المسائل ص ٣٨٠، بدائع الصنائع

٢٢٩/٢، تبين الحقائق ٩٦-٩٧، البحر الرائق ومنحة الخالق ١٥١/٣

(٦) الإشراف ٩٨/٢، عقد الجواهر الثمينة ١١/٢، القوانين الفقهية ص ٢٠٠، مواهب

الجليل ٤٢١/٣، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٢١/٢، بلغة السالك ٣٨٠/١

(٧) سورة الأحزاب آية رقم (٥٠)

e ينعقد النكاح، فكذا في حق أمته^(١).

٢- حديث سهل بن سعد t: ((أن امرأة جاءت رسول الله e فقالت: يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي - إلى أن قال الرسول e: اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن)) متفق عليه^(٢).

وأجيب عنه الاستدلال بالحديث^(٣): بأنه قد روي ((زوجتكها)) و((زوجناكها)) و((أنكحتكها))^(٤)، فيحتمل أن الراوي رواه بالمعنى ظناً منه ترادف هذه الألفاظ وأن المعنى واحد، ويحتمل أن الرسول e جمع بين تلك الألفاظ في الحديث.

(١) رؤوس المسائل ص ٣٨١، بدائع الصنائع ٢/٢٣٠

(٢) البخاري (٨/٦٩٦ ح ٥٠٣٠ مع الفتح) كتاب فضائل القرآن باب القراءة عن ظهر قلب، ومسلم (٩/٢١١-٢١٤ مع النووي) كتاب النكاح باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد.

(٣) مغني المحتاج ٣/١٤٠

(٤) رواية (زوجتكها) عند البخاري (٨/٦٩٢ ح ٥٠٢٩ مع الفتح) كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ومسلم (٩/٢١٥ مع النووي) كتاب النكاح باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، ورواية (زوجناكها) عند البخاري (٤/٥٦٧ ح ٢٣١٠ مع الفتح) كتاب الوكالة باب وكالة المرأة الإمام في النكاح، ورواية (أنكحتكها) عند البخاري (٩/١١٢ ح ٥١٤٩ مع الفتح) كتاب النكاح باب التزويج على القرآن وبغير صداق.

ونوقش هذا الجواب: بأنّه وإن لم يثبت أنّ النبي ﷺ اقتصر على (ملكته) بل إمّا أنّه قالهما جميعاً أو قال أحدهما، لكن لما كان اللفظان عند الرواة في مثل هذا الموضع سواء، روي الحديث تارة هكذا وتارة هكذا، وهم من أهل اللغة^(١).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّ النّكاح ينعقد بأي لفظ يدلّ عليه، قال شيخ الإسلام: (فأي لفظ من الألفاظ عرف به المتعاقدان مقصودهما انعقد به العقد، وهذا عام في جميع العقود، فإنّ الشارع لم يجد في ألفاظ العقود حدّاً بل ذكرها مطلقة، فكما تنعقد العقود بما يدلّ عليها من الألفاظ الفارسية والرومية وغيرها من الألسن العجمية، فهي تنعقد بما يدلّ عليها من الألفاظ العربية، ولهذا وقع الطّلاق والعِتاق بكل لفظ يدلّ عليه، وكذلك البيع وغيره، وطرد هذا النّكاح، فإنّ أصحّ قولي العلماء أنّه ينعقد بكل لفظ يدلّ عليه، لا يختص بلفظ الإنكاح والتزويج) أ.هـ^(٢)، وذكر في القواعد النورانية^(٣): أنّ الذي تدلّ عليه أصول الشريعة وتعرفه القلوب، أنّ العقود تصح بكل ما دلّ على مقصودها من قول أو فعل، والله تعالى أعلم.

(١) القواعد النورانية ص ١٣٠

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/٥٣٣-٥٣٤

(٣) القواعد النورانية ص ١٣٢

[٢١٣] المسألة الرابعة: حكم إجبار الثيب العاقلة التي لها تسع سنين فأكثر ولم تبلغ.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه ليس لوليها إجبارها^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢).
أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: ((الأيّم^(٣) أحقّ بنفسها من وليّها)) أخرجه مسلم^(٤).
- وجه الدلالة: أن اللفظ عام، فيشمل كل ثيب سواء بلغت أم لا^(٥).
- ٢ - أنها حرّة سليمة، ذهبت بكارتها بجماع، فلم يملك إجبارها

(١) الروايتين والوجهين ٨١/٢، المغني ٤٠٧/٩، شرح الزركشي ٨٨/٥، المبدع ٢٣/٧-٢٤، الإنصاف ٥٧/٨

(٢) المحرر ١٦/٢، الفروع ١٧٢/٥، الاختيارات الفقهية ص ١٧٣، المبدع ٢٣/٧-٢٤، الإنصاف ٥٦/٨، معونة أولي النهى ٦١/٧، شرح المنتهى ١٣/٣

(٣) الأيّم: بفتح الهمزة وياء مشددة مكسورة، وهي في الأصل من لا زوج لها، والمراد هنا: الثيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق. (انظر: شرح مسلم ٢٠٣/٩، فتح الباري ٩٨/٩، حاشية السندي على النسائي ٨٤/٦)

(٤) مسلم (٢٠٤/٩ مع النووي) كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت.

(٥) المغني ٤٠٧/٩

- على النكاح، كالثيب الكبيرة^(١).
- ٣ - أنها قد اختبرت المقصود، فلم يثبت عليها إجبار فيه، كما أن من اختبر أمر المال لا يثبت عليه إجبار فيه^(٢).
- ٤ - أن الإجبار يختلف بالبكارة والثبوبة، لا بالصغر والكبر، وهذه ثيب، فلا تجبر^(٣).
- ٥ - أن في تأخيرها فائدة، وهي أن تبلغ فتختار لنفسها ويعتبر أذنهما، فوجب التأخير بخلاف البكر^(٤).

القول الآخر: أن لوليها إجبارها.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥)، ومذهب الحنفية^(٦)،

(١) الروايتين والوجهين ٨٢/٢، المبدع ٢٤/٧

(٢) الروايتين والوجهين ٨٢/٢

(٣) المغني ٤٠٧/٩

(٤) المغني ٤٠٧/٩

(٥) المحرر ١٦/٢، الفروع ١٧٢/٥، الإنصاف ٥٧/٨

(٦) الكتاب واللباب ١٠/٣، المبسوط ٢١٣/٤، بدائع الصنائع ٢٤١/٢، البحر الرائق ٢٠٨/٣، الدر المنتقى ومجمع الأنهر ٣٣٥/١، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦٥/٣-٦٦، ولها الخيار عندهم إذا كان الولي غير الأب والجد بعد البلوغ، وخالف في ذلك أبو يوسف فلم يجعل لها الخيار.

والمالكية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((تستأمر اليتيمة في نفسها)) أخرجه أبو داود والترمذي^(٢).
- ٢ - وجه الدلالة: يبين الرسول **e** أن اليتيمة تستأمر، فدل ذلك على أن ذات الأب بخلافها^(٣).
- ٣ - أنها غير متصرفّة في مالها، فجاز إجبارها على النكاح، كال بكر الصغيرة^(٤).

(١) التفريع ٢/٢٩، المعونة ٢/٧٢٠، الكافي ص ٢٣١، عقد الجواهر الثمينة ٢/١٥، القوانين الفقهية ص ٢٠٣، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي ٢/٣٩، جواهر الإكليل ١/٣٩٠، ولا يزوج الصغيرة عندهم إلا الأب أو وصيه، وقيل يجوز إن دعت الضرورة لذلك ومستها الحاجة وكان مثلها يوطأ.

(٢) أبو داود (٢/٥٧٣ ح ٢٠٩٣) كتاب النكاح باب في الاستئمار، والترمذي (٣/٤١٧ ح ١١٠٩) كتاب النكاح باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج، وقال: حديث حسن، وحسنه الألباني أيضاً في الإرواء (٦/٢٣٢-٢٣٣ ح ١٨٣٤)، وأخرجه النسائي (٦/٨٥) كتاب النكاح باب استئذان البكر في نفسها، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) المعونة ٢/٧٢٠

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٨١

- ٤ - أنَّها صغيرة، فجاز إجبارها كالبكر والغلام^(١).
- ٥ - أنَّ العلة في ثبوت الولاية هي عدم العقل أو نقصانه، كما في الولاية على المال^(٢).
- ٦ - أنَّ الولاية كانت ثابتة قبل زوال البكارة، لوجود سبب ثبوتها وهو القرابة والشفقة، ووجود شرط الثبوت وهو حاجة الصغيرة إلى النكاح، لاستيفاء المصالح بعد البلوغ وعجزها عن ذلك بنفسها وقدرة الولي عليه، والعارض ليس إلا الثبوت، ولها أثر في زيادة الحاجة إلى النكاح؛ لأنها مارست الرجال وصحبتهن، وللصحة أثر في الميل إلى من تعاشره معاشرة جميلة، فلمَّا ثبتت الولاية على البكر الصغيرة فلائذ تبقى على الثيب الصغيرة أولى^(٣).
- التَّرجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنَّه ليس للولي إجبار الثيب الصغيرة التي لم تبلغ، وهذا ظاهر حديث ((الأيِّم أحقُّ بنفسها))، فالحديث عام يشمل كلَّ ثيب سواء كانت صغيرة أم كبيرة، فلا فرق بينهما، وهي ثيب لغة وشرعاً^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) المعونة ٢/٧٢٠، المغني ٩/٤٠٧، الممتع ٥/٣٥

(٢) البحر الرائق ٣/٢٠٩

(٣) بدائع الصنائع ٢/٢٤٥

(٤) نيل الأوطار ٦/١٤٠

[٢١٤] المسألة الخامسة: حكم تزويج الحاكم للمجنون إذا كان وليه. اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ للحاكم تزويج المجنون إذا ظهر منه شهوة النساء^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

أنَّ هذا من مصالحه، وليس له حال ينتظر فيها إذنه^(٦).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنَّه ليس للحاكم تزويجه مطلقاً.

(١) التمام ١٣٠/٢، المغني ٤١٥/٩، شرح الزركشي ١٠١/٥

(٢) رواها عنه: بكر بن محمد. (انظر: الروايتين والوجهين ٨٦/٢)

(٣) الإنصاف ٦١/٨، شرح المنتهى ١٤/٣

(٤) حاشية العدوي على شرح الرسالة ٤٤/٢

(٥) الأم ٢٢/٥، التهذيب ٢٩٥/٥، المنهاج ومغني المحتاج ١٦٨/٣، نهاية المحتاج ٢٤٦/٦

(٦) المغني ٤١٥/٩

وهو وجه عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أن هذه ولاية إجبار، فلا تثبت لغير الأب، كالعاقل^(٢).

القول الثالث: أن له تزويجه مطلقاً.

وهو قول عند الحنابلة^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أنه يلي ماله، أشبه الأب^(٥).

٢ - أنه وجد سبب ثبوت الولاية، وشرطه وهو عجز الموكلي عليه وحاجته^(٦).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز للحاكم تزويج المجنون إذا ظهرت منه شهوة للنساء، وذلك لحاجته إلى ذلك،

(١) المغني ٩/٤١٥، شرح الزركشي ٥/١٠١، الإنصاف ٨/٦١

(٢) المغني ٩/٤١٢

(٣) المحرر ٢/١٥، شرح الزركشي ٥/١٠٢، الإنصاف ٨/٦١

(٤) بدائع الصنائع ٢/٢٤٥، الاختيار ٣/٩٤، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣/٦٦، ولا يصح النكاح عندهم من غير الكفاءة أو بغبن فاحش، وإذا صح النكاح فله خيار الفسخ إذا أفاق.

(٥) شرح الزركشي ٥/١٠٢، الإنصاف ٨/٦١

(٦) بدائع الصنائع ٢/٢٤٥

ليصون نفسه ويحفظها من الوقوع في الزنى، والله تعالى أعلم.

[٢١٥] المسألة السادسة: الحكم إذا لم يكن للمجنونة وليٌ إلا الحاكم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يزوجه^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والأصح عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

-
- (١) التمام ١٣٠/٢، المغني ٤١٢/٩، الإنصاف ٦٠/٨
(٢) التمام ١٣٠/٢، المغني ٤١٢/٩، المحرر ١٦/٢، الفروع ١٧٣/٥، الإنصاف ٦٠/٨، معونة أولي النهى ٦٤/٧، شرح المنتهى ١٤/٣، وقيدوه: بأن يظهر منها ميل إلى الرجال.
(٣) المبسوط ٢١٨/٤، بدائع الصنائع ٢٤١/٢، الهداية وفتح القدير ١٨٥/٣، الدر المنتقى وجمع الأثر ٣٣٥/١، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦٦/٣
(٤) مواهب الجليل ٤٢٧/٣، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٢٢/٢، جواهر الإكليل ٣٩٠/١، حاشية العدوي على شرح الرسالة ٣٩/٢
(٥) الأم ٢١-٢٢، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦٦/١٦، حلية العلماء ٣٣٩/٦، التهذيب ٢٩٦/٥، المنهاج ومغني المحتاج ١٦٩/٣، كفاية الأخيار ص ٥٤٧، إعانة الطالبين ٣١٦-٣١٧، وهذا في حالة كونها بالغة ومحتاجة للنكاح.

- ١ - أنَّ بها حاجة إليه، لدفع ضرر الشهوة عنها، وصيانتها من الفجور، وتحصيل المهر والنفقة، ولا سبيل إلى إذنها، فأبيح له تزويجها، كأبيها^(١).
- ٢ - أنَّه يملك العقد عليها إذا كانت كبيرة عاقلة، فملك إذا كانت مجنونة، كالأب^(٢).
- ٣ - أنَّه وجد سبب ثبوت الولاية، وشرطه وهو عجز المولى عليه وحاجته^(٣).
- ٤ - القياس على ولايته لماله^(٤).

القول الآخر: ليس للحاكم أن يزوجه.
وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، والشافعية^(٦).
دليل هذا القول:

(١) المغني ٩/٤١٢

(٢) التمام ٢/١٣١

(٣) بدائع الصنائع ٢/٢٤٥

(٤) نهاية المحتاج ٦/٢٦٣

(٥) التمام ٢/١٣٠، المغني ٩/٤١٢، الإنصاف ٨/٦٠

(٦) المنهاج ومغني المحتاج ٣/١٦٩

أن هذه ولاية إجبار، فلا تثبت إلا للأب، كالعاقلة^(١).
الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يجوز للحاكم أن يزوج المجنونة إذا لم يكن لها وليٌّ سواه، وخاصة إذا كانت بها حاجة إلى النكاح؛ لأنه وليُّها في غير ذلك، ففي التزويج إذا احتاجت إليه أولى.
 بل قد يجب عليه تزويجها إذا ثبت طبيّاً أن النكاح يُذهب ما بها من جنون، والله تعالى أعلم.

[٢١٦] المسألة السابعة: الوصية بولاية النكاح.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إن كان للموصي عصبه فلا تستفاد ولاية النكاح بالوصية^(٢).
 وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).
دليل هذا القول:

أنه إذا كان له عصبه فهو يسقط حقهم بوصيته، وحقهم مقدّم، وإن لم

(١) المغني ٩/٤١٢

(٢) الهداية ١/٢٤٨، المغني ٩/٣٦٥، المحرر ١/٣٩٢، المتع ٥/٥٣-٥٤، الفروع ٥/١٨٤،

شرح الزركشي ٥/١٠٠، المبدع ٧/٤١، الإنصاف ٨/٨٦

(٣) الفروع ٥/١٨٣-١٨٤، شرح الزركشي ٥/١٠٠، المبدع ٧/٤١، الإنصاف ٨/٨٦

يكن له عسبة فيجوز؛ لأنَّه لا يؤدِّي إلى إسقاط حق الغير^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: تستفاد ولاية النكاح بالوصية.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية إن كان الموصي الأب^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (توفي عثمان بن مظعون ^t^(٤) وترك ابنة له من خويلة بنت حكيم بن أمية بن

(١) المغني ٩/٣٦٥، المتع ٥/٥٤، المبدع ١١/٧

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٨٠، الهداية ١/٢٤٨، المغني ٩/٣٦٥، الفروع ٥/١٨٣، شرح الزركشي ٥/٩٨، المبدع ٧/٤٠، الإنصاف ٨/٨٥، معونة أولي النهى ٧/٩٢، شرح المنتهى ٣/٢١

(٣) المدونة ٢/١٤٩، التفريع ٢/٣٠، المعونة ٢/٧٣٢، الكافي ص ٢٣٣، عقد الجواهر الثمينة ٢/١٦، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي ٢/٤٤، جواهر الإكليل ١/٣٩٠

(٤) هو: عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي، كان من السابقين إلى الإسلام، فقد أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم بن أبي الأرقم، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وهو ممن شهد بدرًا، وأول من توفي من المهاجرين بالمدينة،

حارثة بن الأوقص^(١). قال: وأوصى إلى أخيه قدامة بن مطعون **t**^(٢). قال عبدالله **t**: وهما خالاي. قال: فخطبت إلى قدامة بن مطعون ابنة عثمان بن مطعون **t** فزوجنيها. ودخل المغيرة بن شعبة **t** يعني إلى أمها فأرغبها في المال فحطت إليه، وحطت الجارية إلى هوى أمها. فأبى حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله **e**، فقال قدامة بن مطعون **t**: يا رسول الله ابنة أخي أوصى بها إلي، فزوجتها ابن عمته عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، فلم أقصر بها في الصلاح

=

وأول من دفن بالبقيع، وكان قد توفي بعد سنتين ونصف من الهجرة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٢٥-٣٢٦، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٢٥) (١) هي: خويلة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص السلمية، ويقال: خولة، امرأة عثمان بن مطعون **t**، كانت من النساء الصالحات، ومن روى عن النبي **e**، وقيل: إنها ممن وهبن أنفسهن للنبي **e**. (انظر ترجمتها في: الإصابة في تمييز الصحابة ٨/٦٩-٧٠)

(٢) هو: قدامة بن مطعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي، كان من السابقين إلى الإسلام، وهاجر مع أخويه عثمان وعبدالله إلى الحبشة ثم المدينة، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله **e**، توفي سنة ٣٦هـ، وله من العمر ٦٨ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٦٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٥/٢٣٢-٢٣٤)

ولا في الكفاءة ولكنها امرأة حطّت إلى هوى أمها. قال: فقال رسول الله **e**: ((هي يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها)). قال: فانتزعت والله مني بعد أن ملكتها، فزوجهها المغيرة بن شعبة **t** أخرجه الإمام أحمد والبيهقي^(١).

وجه الدلالة: أنّ قدامة **t** ذكر أنّه وصي أبيها، ولم ينكر عليه الرسول **e** ذلك^(٢).

- ٢- أنّها ولاية تنتقل إلى غيره بموته، فجاز أن يقطعها بفعله، كالولاية في المال على أولاده الصغار^(٣).
- ٣- أنّها ولاية ثابتة للأب، فجازت وصيّته بها، كولاية المال^(٤).
- ٤- أنّه يجوز أن يستنيب فيها في حياته، فيكون نائبه قائماً مقامه بعد موته، فجازت وصيّته بها، كولاية المال^(٥).

(١) المسند (١٣٠/٢)، والبيهقي (١٢٠/٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٠/٣): رواه أحمد ورجاله ثقات. وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيق المسند (٦١٣٦/٩)، وحسنه الألباني في الإرواء (٢٣٣/٦ ح ١٨٣٥)، وأخرج الحاكم الحديث بدون الشاهد منه وصححه (١٦٧/٢).

(٢) المعونة ٧٣٣/٢

(٣) الروايتين والوجهين ٨١/٢

(٤) المعونة ٧٣٣/٢، المغني ٣٦٥/٩، شرح الزركشي ٩٩/٥

(٥) المغني ٣٦٥/٩، شرح الزركشي ٩٩/٥، المبدع ٤٠/٧

وأجيب عن القياس على ولاية المال: بأنه قياس مع الفارق؛ لأنّ المال يصح النقل فيه، والنكاح لا يصح النقل فيه إلى غير الزوجين، فلم يجوز أن يكون للوصيّ فيه ولاية^(١).

٥ - أنّها نيابة بعد الموت، فجازت الوصيّة بها، كالوكالة^(٢).

القول الثالث: لا تستفاد ولاية النكاح بالوصيّة مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفيّة^(٤)، والشافعيّة^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنّ الحق في الولاية إلى العصبات، فلم تجز الوصيّة بذلك؛ لأنّ فيه إسقاط حقوق العصبات^(٦).

٢ - أنّها ولاية تنتقل إلى غيره شرعاً، فلم يجوز أن يوصي بها،

(١) أحكام القرآن للجصاص ٥٣/٢

(٢) الممتع ٥٤/٥

(٣) الروايتين والوجهين ٨٠/٢، الهداية ٢٤٨/١، المغني ٣٦٥/٩، المحرر ٣٩٢/١،

الفروع ١٨٣/٥، شرح الزركشي ٩٩/٥، المبدع ٤٠/٧، الإنصاف ٨٦/٨

(٤) مختصر الطحاوي ص ١٧٣، المبسوط ٢٢٢/٤، فتح القدير ١٨٣/٣، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين ٧٩/٣

(٥) الأم ٢١/٥، حلية العلماء ٦٨/٦، روضة الطالبين ٢٧٧/٥، تحفة المنهاج ٩٠/٧، نهاية

المحتاج ١٠٦/٦

(٦) الروايتين والوجهين ٨١/٢

كالْحِضَانَةِ^(١).

- ٣- أنه لا ضرر على الوصي في تضييعها، ووضعها عند من لا يكافئها، فلم تثبت له الولاية، كالأجنبي^(٢).
- ٤- أنها ولاية نكاح، فلم تجز بها الوصيَّة، كولاية الحاكم^(٣).
- وأجيب عن ما استدلوا به: بأنه يبطل بجواز الوصيَّة بولاية المال^(٤).
- ٥- أن النكاح إلى العصبات، والوصيُّ ليس بعصبة إذا لم يكن من قرابتها، فهو كسائر الأجانب في التزويج^(٥).
- ٦- أن الولاية جُعِلَت للعصبة للعار عليهم، والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره من عار^(٦).
- ٧- أن السبب في ولاية النكاح هو النسب، وهو معدوم بالنسبة للوصي^(٧).
- الترجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنه تستفاد ولاية النكاح بالوصيَّة إذا

(١) المتع ٥/٥٤، شرح الزركشي ٥/٩٩، المبدع ٤١/٧

(٢) المغني ٩/٣٦٥، المتع ٥/٥٤، المبدع ٤١/٧

(٣) المغني ٩/٣٦٥، المبدع ٤١/٧

(٤) المغني ٩/٣٦٥، معونة أولي النهى ٧/٩٣

(٥) المبسوط ٤/٢٢٢

(٦) الأم ٥/٢١

(٧) أحكام القرآن للجصاص ٢/٥٣

عُدَّ العصبه، أمّا مع وجودهم فلا، وذلك لما يلي:

أولاً: أن القول بالوصية في إنكاح النساء إلى الأجنب مع وجود أوليائهن يتعارض مع مفهوم أحاديث اشتراط الولاية في النكاح، كحديث ((لا نكاح إلا بولي))^(١)، والوصي لا يدخل في مسمى الولي قطعاً.

ثانياً: أن ولاية النكاح ليست ولاية نظر محضة كولاية المال، بل هي بالإضافة إلى ذلك لحكم أخرى كدفع المعرفة عن النسب، ومجرد إقدام الأجنبي على تزويج المرأة بدون إذن أوليائها الأحياء فيه معرفة عليهم، وأمّا حق الميت في الولاية فالظاهر أنّه انقطع بموته.

وهذا القول لا يتعارض مع ولاية الحاكم، فإنّ الحاكم ليس بولي حقيقة، وإنّما هو قائم مقام الولي ضرورة لعدمه، كما يدلّ عليه حديث ((السلطان وليّ من لا وليّ له))^(٢)، مع أنّ وصيّ الولي يكون أوفر نظراً لها من

(١) أخرجه أبو داود (٥٦٨/٢ ح ٢٠٨٥) كتاب النكاح باب في الولي، والترمذي (٤٠٧/٣ ح ١١٠١) كتاب النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وابن ماجه (٦٠٥/١ ح ١٨٨١) كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي. عن أبي موسى **t**، وصححه الألباني في الإرواء (٢٣٥/٦ ح ١٨٣٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٦٦/٢ ح ٥٦٨-٢٠٨٣) كتاب النكاح باب في الولي، والترمذي (٤٠٧/٣ ح ٤٠٨-١١٠٢) كتاب النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وقال: حديث حسن، وابن ماجه (٦٠٥/١ ح ١٨٧٩) كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي. عن عائشة رضي الله عنها. وصححه الألباني في الإرواء (٢٤٣/٦ ح ١٨٤٠).

الحاكم^(١)، والله تعالى أعلم.

[٢١٧] المسألة الثامنة: حكم النكاح إذا جُعِلَ عتق المرأة صداقها.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها بإذنها، فإن أبت ذلك فعليها قيمتها^(٢).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي، وأبو الخطاب، وابن عقيل، وصححه في المذهب، والخلاصة^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

(١) الولاية في النكاح ص ٥٨٤.

(٢) قواعد ابن رجب ص ٩٠ القاعدة رقم (٥٦)، الإنصاف ٩٨/٨.

(٣) الروايتين والوجهين ٩١/٢، المغني ٩/٤٥٣، قواعد ابن رجب ص ٩٠، المبدع ٧/٤٥، الإنصاف ٩٨/٨.

(٤) نقلها عنه: المروذي. (انظر: الروايتين والوجهين ٩٠/٢، المغني ٩/٤٥٣، المبدع ٧/٤٥، الإنصاف ٩٨/٨).

(٥) عمدة القاري ٨١/٢٠.

(٦) المعونة ٢/٧٦٦.

(٧) مختصر المزني مع الأم ٨/٢٦٥، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٣٣٢، حلية العلماء ٦/٤٥١، التهذيب ٥/٢٧٧، مغني المحتاج ٣/١٢٥.

أدلة هذا القول:

- ١- أن لفظ النكاح لم يوجد، وإنما وجد لفظ العتق وجعله صداقاً، وهذا لا يجوز أن ينعقد به لفظ النكاح؛ لأنه ليس بلفظ إيجاب ولا قبول^(١).
- ٢- أن أركان النكاح لم تكتمل فلا يصح، لأن الإيجاب والقبول من أركانه^(٢).
- ٣- أنها بالعتق تملك نفسها، فيجب أن يعتبر رضاها، كما لو فصل بين العتق وجعله صداقاً^(٣).
- ٤- أن العتق يزيل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك، فلا يجوز أن يستبيح الوطاء بنفس المسمى^(٤).
- ٥- أن الصداق إنما يكون صداقاً إذا قارن العقد، وقد تقدم هنا على العقد فلا يكون صداقاً^(٥).
- ٦- والدليل على أن عليها القيمة إذا أبت: أنه أزال ملكه بعوض

(١) الروايتين والوجهين ٩١/٢، المغني ٤٥٣/٩

(٢) المغني ٤٥٣/٩، الممتع ٥٨/٥، المبدع ٥٥/٧

(٣) المغني ٤٥٣/٩، الممتع ٥٨/٥، المبدع ٥٥/٧

(٤) المغني ٤٥٣/٩

(٥) المعونة ٧٦٦/٢

لم يسلم إليه، فرجع إلى القيمة، كالبيع الفاسد^(١).

القول الآخر: أنه يصح النكاح.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٣)، وقول أبي يوسف من الحنفية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث أنس بن مالك **t**: ((أن رسول الله **e** أعتق صفية^(٥) وجعل عتقها صداقها)) متفق عليه^(٦).

(١) الممتع ٥/٥٨، المبدع ٦/٤٦

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٩٠، المغني ٩/٤٥٣، الفروع ٥/١٨٦، قواعد ابن رجب ص ٩٠، الاختيارات الفقهية ص ١٧٥، المبدع ٧/٤٤، الإنصاف ٨/٩٧، معونة أولي النهى ١٠١/٧

(٣) الإنصاف ٨/٩٨، المنح الشافيات ٢/٥١٤، الفتح الرباني ص ١٨٢

(٤) عمدة القاري ٢٠/٨١

(٥) هي: أم المؤمنين صفية بنت حُيٍّ - بضم الحاء وكسرهما وفتح الياء الأولى وتشديد الثانية - بن أخطب، من بني النضير، سبها النبي **e** عام خبير سنة سبع من الهجرة، ثم أعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وهي لم تبلغ ١٧ سنة، توفيت بالمدينة ودفنت بالبقيع سنة ٥٠هـ، وقيل ٥٢هـ. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٤٨-٣٤٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/١٢٦-١٢٧)

(٦) البخاري (٩/٣٢-٣٠٨٦ مع الفتح) كتاب النكاح باب من جعل عتق الأمة صداقها،

وجها الدلالة^(١):

الأول: أن النبي ﷺ وجد منه لفظ العتق وجعله صداقاً، وحكم بصحة النكاح بذلك اللفظ، ولم ينقل عنه أحد أنه عقد بعد هذا. والثاني: أنه قال: (جعل عتقها صداقها)، ولا يكون العتق صداقاً إلا في نكاح قد انعقد.

وأجيب عن الاستدلال بالحديث من وجهين^(٢):

الأول: أن الرسول ﷺ أعتقها بلا شرط ثم تزوجها. والثاني: أن جعل العتق صداقاً مما اختص به النبي ﷺ دون سائر أمته، كما اختص بالنكاح بلا مهر.

٢- أن منفعة البضع إحدى المنفعتين، فجاز أن يكون العتق عوضاً عنه، كمنفعة الخدمة^(٣).

٣- أن العتق يجب تقديمه على النكاح ليصح، وقد شرطه صداقاً فتوقف صحة العتق على صحة النكاح ليكون العتق صداقاً

=

ومسلم (٢٢٣/٩ مع النووي) كتاب النكاح باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها.

(١) الروايتين والوجهين ٢/٩٠، المغني ٩/٤٥٤، المبدع ٧/٤٤

(٢) التهذيب ٥/٢٧٨

(٣) المبدع ٧/٤٤

فيه، وقد ثبت العتق فيصح النكاح^(١).

الترجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح النكاح إذا جعل عتق الأمة صداقها، وذلك للحديث الصحيح في زواج الرسول ﷺ من صفيّة رضي الله عنها وجعل عتقها صداقها، والقول بالخصوصية يحتاج لدليل، ولا يوجد دليل يثبت ذلك، وما استدل به المانعون من المعقول فهو مردود لمخالفته النص الصحيح الصريح.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: والصحيح هو القول الأول — أي القول بجواز جعل عتق الأمة صداقها — الموافق للسنة وأقوال الصحابة والقياس، فإنه كان يملك رقبتها، فأزال ملكه عن رقبتها، وأبقى ملك المنفعة بعقد النكاح، فهو أولى بالجواز مما لو أعتقها واستثنى خدمتها. أ. هـ^(٢). والله تعالى أعلم.

[٢١٨] المسألة التاسعة: حكم نكاح النساء اللواتي فارقهن

الرسول ﷺ في حياته.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجوز نكاح اللواتي لم يدخل

(١) معونة أولي النهى ١٠٢/٧، شرح المنتهى ٢٤/٣

(٢) زاد المعاد ١٤٢/٥ - ١٤٣

بهن^(١).

وهو مذهب المالكية^(٢)، ووجه عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أن الأشعث بن قيس تزوج الكلبية التي كان النبي **e** طلقها،

فبلغ ذلك عمر **t**، فهم برجمهما، ف قيل له: إن رسول الله

e لم يكن دخل بها، فتركهما.

٢ - أن النبي **e** أعرض عنها بالفراق، فانقطعت الوصلة بينها

وبينه^(٤).

القول الآخر: أنه لا يجوز نكاحهن.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، ووجه عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

(١) التمام ١٢١/٢، الفروع ١٦٤/٥، الإنصاف ٤٢/٨

(٢) شرح الزرقاني ١٥٩/٣، حاشية الدسوقي ٢١٣/٢، جواهر الإكليل ٣٨٤/١، وهذا

فيمن لم يدخل بها، فإن دخل بها فإنها تحرم على غيره.

(٣) التهذيب ٢٢٦/٥، روضة الطالبين ٣٥٥/٥، تكملة المجموع للمطيعي ١٤٥/١٦

(٤) التهذيب ٢٢٦/٥

(٥) التمام ١٢١/٢، معونة أولي النهى ١٢٥/٧، شرح المنتهى ٣٠/٣

(٦) التهذيب ٢٢٦/٥، روضة الطالبين ٣٥٥/٥، مغني المحتاج ١٢٤/٣، نهاية المحتاج

١٧٩/٦، ورجحه النووي في الروضة.

- ١ - قول الله تعالى (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)^(١).
- وجه الدلالة: أن التحريم إذا كان بالأمومة استوى فيه قبل الدخول وبعده، كتحریم أمهات النساء^(٢).
- ٢ - قول الله تعالى (وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا)^(٣).
- وجه الدلالة: أن الآية عامة، لم تفرّق بين اللاتي دخل بهنّ وغيرهنّ.
- ٣ - أن الرسول ﷺ أب الأمة، وتحرم زوجة الأب بنفس العقد^(٤).

[٢١٩] المسألة العاشرة: حكم زواج النبي ﷺ بلا ولي ولا شهود وفي زمن الإحرام.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يجوز له ذلك^(٥).

(١) سورة الأحزاب آية رقم (٦)

(٢) التمام ١٢١/٢

(٣) سورة الأحزاب آية رقم (٥٣)

(٤) التهذيب ٢٢٦/٥

(٥) التمام ١١٧/٢، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١ القاعدة رقم (٥٧)،

الإنصاف ٣٩/٨

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بأن النبي ﷺ مشارك لأُمَّته في الأحكام إلا ما خصّه الدليل، ولا دليل على الخصوصية هاهنا.

القول الآخر: أنّه يجوز له ذلك.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والأصح عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)^(٧).

(١) التمام ١١٧/٢، الفروع ١٦١/٥، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١، الإنصاف ٣٩/٨

(٢) الحاوي ٢٣/٩

(٣) التمام ١١٨/٢، الفروع ١٦١/٥، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١، المبدع

٢٩/٧ - ٣٠، الإنصاف ٣٩/٨، التوضيح ٩٥٥/٢، ٩٦١

(٤) المبسوط ٣٣/٥ - ٣٤، البحر الرائق ١٥٥/٣

(٥) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣٨٥/١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٤٠١/٣،

شرح الزرقاني ١٦١/٣

(٦) الحاوي ٢٣/٩، روضة الطالبين ٣٥٤/٥، مغني المحتاج ١٢٤/٣

(٧) سورة الأحزاب آية رقم (٦)

- ٢ - أن الوليَّ يراد للكفاءة، والني **e** أكفاً الأُمَّة^(١).
- ٣ - أنه يُؤمَّن أن ينكر النبي **e** النِّكاح، فلا يشترط في حقه الإِشهاد^(٢).
- ٤ - أن النِّكاح حُرِّم في وقت الإِحرَام مخافة أن تتوق نفسه للجماع فيطأ زوجته في حال إحرَامه، والني **e** أملك النَّاس لإِربه^(٣).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن النبي **e** مشارك لأُمته في أنه لا يجوز له النِّكاح حال الإِحرَام وبدون شهود، وقد يستأنس هنا بخلاف العلماء في حكم نكاح المحرِّم لاختلاف الرواية عن النبي **e**، فيكون هذا دليلاً على مشاركته لهم في الحكم، وخاصة (أنَّ الأصل عدم الاختصاص حتى يقوم عليه دليل)^(٤)، وأمَّا اشتراط الولي في النِّكاح فقد تزوج النبي **e** أم المؤمنين زينب رضي الله عنها بلا وليٍّ، فالظاهر أن ذلك من خصائصه **e** في النِّكاح، والله تعالى أعلم.

(١) التمام ١١٨/٢، الحاوي ٢٣/٩

(٢) الحاوي ٢٣/٩، شرح المنتهى ٢٥/٣

(٣) التمام ١٨٨/٢

(٤) زاد المعاد ١٠٩/١

[٢٢٠] المسألة الحادية عشرة: حكم نكاح النبي ﷺ للكتابية.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز له ذلك^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)^(٥).

وجه الدلالة: أن نكاح النبي ﷺ يقتضي فضيلة لزوجته لا تستحقها الكافرة^(٦).

٢ - أن النبي ﷺ أشرف من أن يضع مائه في رَحِمِ كافرة^(٧).

(١) التمام ١١٩/٢، الإنصاف ٤١/٨

(٢) التمام ١١٩/٢، الفروع ١٦٣/٥، الإنصاف ٤١/٨، التوضيح ٩٦٩/٢، شرح المنتهى ٣٦/٣

(٣) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣٨٤/١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣٨٩/٣، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢١٣/٢

(٤) الحاوي ٢٤/٩، روضة الطالبين ٣٥٠/٥، مغني المحتاج ١٨٧/٣

(٥) سورة الأحزاب آية رقم (٦)

(٦) التمام ١٢٠/٢

(٧) مغني المحتاج ١٨٧/٣

القول الآخر: أنه يجوز له ذلك.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ووجهه عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)^(٣).

وجه الدلالة: أن هذا الحكم عام في النبي e وغيره^(٤).

٢ - أن النبي e قد أبيح له ما لم يباح للأمة، وهو ما زاد على نكاح الرابعة، فلأن يباح له ما أبيح لهم أولى^(٥).

(١) التمام ١١٩/٢، الإنصاف ٤١/٨

(٢) الحاوي ٢٤/٩، روضة الطالبين ٣٥١/٥

(٣) سورة المائدة آية رقم (٥)

(٤) التمام ١١٩/٢

(٥) التمام ١١٩/٢

المبحث الثاني: في العيوب في النكاح

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ثبوت الخيار في النكاح بالبخر.

المسألة الثانية: الحكم لو حدث العيب بعد العقد.

[٢٢١] المسألة الأولى: ثبوت الخيار في النكاح بالبخر^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يثبت الخيار بالبخر^(٢).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه عيب يقدح في الاستمتاع^(٥).
- ٢ - أن فيه نفرة ونقصاً وعاراً^(٦).
- ٣ - أن كل عقد فسخ لأجل الرتق فسخ لأجل البخر، كالبيع^(٧).
- ٤ - أنه يثير النفرة، أشبه البرص^(٨).

(١) البخر: بفتحين، تنن الفم وغيره. (انظر: مختار الصحاح ص ١٧، القاموس المحيط ٦٩٣/١، المغني ٥٩/١٠)

(٢) الإنصاف ١٩٦/٨

(٣) المغني ٥٩/١٠، المحرر ٢/٢٥، الفروع ٥/٢٣١، معونة أولي النهى ٧/٢٠١-٢٠٢، شرح المنتهى ٥١/٣

(٤) التفريع ٤٧/٢، عقد الجواهر الثمينة ٢/٧١، القوانين الفقهية ص ٢١٥، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٤٢٠، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٤٨٥

(٥) الروايتين والوجهين ٢/١٠٩

(٦) المغني ٥٩/١٠، شرح المنتهى ٥١/٣

(٧) التمام ٢/١٣٧

(٨) الممتع ٥/١٢٦

القول الآخر: أنه ليس بعيب يثبت به الخيار.

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن معظم الاستمتاع يحصل مع ذلك، فيجب أن لا يجب به الفسخ^(٤).
- ٢ - أنه لا يمنع من الاستمتاع، ولا يخشى من تعديده، فلم يفسخ به النكاح، كالعمى والعرج^(٥).
- ٣ - أن الفسخ يثبت بنص أو إجماع، ولا نص في البخر ولا إجماع^(٦).
- ٤ - أنه عيب لا يُخلُّ بالمقصود من الاستمتاع عاجلاً، والنَّسل

(١) المغني ١٠/٥٩، المحرر ٢/٢٥، الفروع ٥/٢٣١، شرح الزركشي ٥/٢٤٥

(٢) مختصر الطحاوي ص ١٨١، الكتاب واللباب ٣/٢٤-٢٥، المبسوط ٥/٩٥-٩٦، بدائع

الصنائع ٢/٣٢٧، الدر المنتقى ومجمع الأثر ١/٤٦٣-٤٦٤

(٣) التهذيب ٥/٤٥٤، روضة الطالبين ٥/٥١٢، كفاية الأخيار ص ٥٥٥، مغني المحتاج

٣/٢٠٣، فتح المعين مع إعانة الطالبين ٣/٣٣٨، حاشية الشرواني على تحفة

المحتاج ٧/٣٤٧

(٤) الروايتين والوجهين ٢/١١٠، التمام ٢/١٣٧

(٥) المغني ١٠/٥٨

(٦) المغني ١٠/٥٩، المتع ٥/١٢٧

آجلاً، ويزول بالمعالجة^(١).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يثبت الخيار في النِّكاح بالبَّخر؛ وذلك لأنَّه عيب يؤدِّي إلى نفرة الزوج من صاحبه، قال ابن القيم: (والقياس أنَّ كلَّ عيب ينفرُّ الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النِّكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار، وهو أولى من البيع، كما أنَّ الشروط المشترطة في النِّكاح أولى بالوفاء من شروط البيع، وما ألزم الله ورسوله -e- مغروراً قط، ولا مغبوناً بما غرَّ به وغُبنَ به، ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخفَ عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة)^(٢)، وقال أيضاً: (ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف، علم أنَّهم لم يخصوا الردَّ بعيب دون عيب)^(٣)، (وجعل ذا العيب غلاً لازماً في عنق صاحبه مع شدة نفرتة عنه، مما يُعلم يقيناً أنَّ تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه)^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) التهذيب ٥/٤٥٤

(٢) زاد المعاد ٥/١٦٦

(٣) زاد المعاد ٥/١٦٧

(٤) زاد المعاد ٥/١٦٩ (بتصرف)

[٢٢٢] المسألة الثانية: الحكم لو حدث العيب بعد العقد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يملك به الفسخ^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، والقاضي، وابن

البنّا^(٢)، وصححه في البلغة، وقدمه في النظم^(٣).

وهو مذهب المالكية^(٤)، وقول عند الشافعية إذا حدث بالزوجة^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنه عيب حدث بالمعقود عليه بعد لزوم العقد، أشبه الحادث

(١) المغني ٦١/١٠، المحرر ٢/٢٥، المبدع ٧/١٠٨، الإنصاف ٨/١٩٧

(٢) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البناء، ولد سنة ٣٩٦هـ، سمع من أبي محمد السكري، وتفقه على القاضي أبي يعلى وابن أبي موسى وأبي الفضل التميمي، وسمع منه أبو الحسين بن الفراء وأبو القاسم السمرقندي، ومن مصنفاته: شرح الخرقى وشرح المجرد، توفي سنة ٤٧١هـ. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/٢٤٣ - ٢٤٤، المقصد الأرشد ١/٣٠٩ - ٣١١)

(٣) المغني ٦١/١٠، المحرر ٢/٢٥، المبدع ٧/١٠٨، الإنصاف ٨/١٩٦ - ١٩٧

(٤) عقد الجواهر الثمينة ٢/٧٣، القوانين الفقهية ص ٢١٥، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٤٨٥، شرح الزرقاني ٣/٢٣٧، إلا أن يتلى الزوج بعد العقد بجنون أو جذام أو برص فللمرأة الخيار.

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٢٦٦، التهذيب ٥/٤٥٦ - ٤٥٧، روضة الطالبين ٥/٥١٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٢٠٤، نهاية المحتاج ٦/٣١١

بالمبيع^(١).

- ٢ - أنه إذا كان العيب في الزوجة، فإنه لا تدليس منها، والطلاق بيد الزوج فيمكنه تخليص نفسه منها به^(٢).
- وأجيب عنه: بأنه بالطلاق يتضرر بسقوط حقه في نصف الصداق أو كله^(٣).

القول الآخر: أنه يملك به الفسخ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والأظهر عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه عيب في النكاح يُثبت الخيار مقارناً، فأثبتته طارئاً،

(١) المغني ١٠/٦١، المبدع ١٠٨/٧

(٢) التهذيب ٥/٤٥٧

(٣) مغني المحتاج ٣/٢٠٤، نهاية المحتاج ٦/٣١١

(٤) المغني ١٠/٦٠، المبدع ١٠٨/٧، الإنصاف ٨/١٩٦، معونة أولي النهي ٧/٢٠٢، شرح المنتهى ٣/٥١

(٥) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٢٦٦، حلية العلماء ٦/٤٠٥، التهذيب ٥/٤٥٦-٤٥٧، روضة الطالبين ٥/٥١٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٢٠٣-٢٠٤، نهاية المحتاج ٦/٣١١، واستثنوا من ذلك: العنة الحادثة بعد الدخول، فلا تملك بها الزوجة الفسخ عندهم. وهم يفرقون بين حصول العيب بالزوج أو بالزوجة، والخلاف عندهم في حدوثه بالزوجة.

كالرق^(١).

٢- أنه عقد على منفعة، فحدوث العيب بها يثبت الخيار،

كالإجارة^(٢).

٣- أنه قد وقع اليأس من الجماع، وهو المقصود من النكاح^(٣).

٤- أن الضرر يحصل به، كالمقارن، ولا خلاص للمرأة إلا بالفسخ^(٤).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يملك الفسخ بالعيب الطارئ بعد العقد؛ لأنّ العقد هاهنا يكون لازماً للطرفين، فلا يمكن فسخه إلا بالطلاق أو الخلع، والله تعالى أعلم.

(١) التهذيب ٥/٤٥٧، المغني ١٠/٦٠، المبدع ٧/١٠٨

(٢) المغني ١٠/٦٠، المتنع ٥/١٢٧

(٣) التهذيب ٥/٤٥٦

(٤) مغني المحتاج ٣/٢٠٣

المبحث الثالث: في الصّدّاق

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: إذا تزوج نساء بمهر واحد، فكيف يُقسم المهر بينهما؟.

المسألة الثانية: حكم النّكاح إذا كان الصّدّاق محرماً.

المسألة الثالثة: حكم مطالبة الصغيرة التي لا تصلح للاستمتاع بمهرها، ومنع نفسها قبل القبض.

المسألة الرابعة: الحكم إذا تبرعت المرأة بتسليم نفسها ثم أرادت المنع.

المسألة الخامسة: الحكم إذا أعسر الزوج بالمهر الحال قبل الدخول.

المسألة السادسة: الحكم إذا أعسر الزوج بالمهر الحال بعد الدخول.

[٢٢٣] المسألة الأولى: إذا تزوج نساء بمهر واحد، فكيف يُقسم المهر بينهما؟^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يقسم بينهما على قدر مهر مثلهن^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

دليل هذا القول:

أن الصفة اشتملت على شيئين مختلفي القيمة، فوجب تقسيط العوض

(١) وكذا الحكم إذا خالعهنَّ بعوض واحد.

(٢) الهداية ٢٦٣/١، المغني ١٠/١٧٤، المتنع ٥/١٥٩، المبدع ٧/١٣٦، الإنصاف ٨/٢٣٦

(٣) الهداية ٢٦٣/١، المغني ١٠/١٧٤، المحرر ٢/٣٢، الفروع ٥/٢٦٣، المبدع ٧/١٣٦،

الإنصاف ٨/٢٣٦، شرح المنتهى ٣/٦٥

(٤) مختصر الطحاوي ص ١٨٧، المبسوط ٥/٩٣، الفتاوى الهندية ١/٣١١

(٥) التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٥١١، شرح الخرشي وحاشية العدوي

٢/٢٦٦، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/٣٠٦، جواهر الإكليل ١/٤٣٦، وهذا

على القول بکراهة الجمع في عقد واحد، وإلا فأكثر المالكية يرون عدم جواز تزوج

اثنين فأكثر بمهر واحد.

(٦) مختصر المزني مع الأم ٨/٢٨٣، الحاوي ٩/٤٦٨، التهذيب ٥/٥٠١، روضة الطالبين

٥/٥٩٣، مغني المحتاج ٣/٢٢٧، وهذا على القول بصحة الصداق، وإلا فالأظهر

عندهم فساد.

عليهما بالقيمة، كما لو باع شقصاً وسيفاً^(١).

القول الآخر: يُقسم بينهما بالسوية.

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، ووجه ضعيف عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنه أضافه إليهن إضافة واحدة، فكان بينهما بالسواء، كما لو

وهبه لهن أو أقر به لهن^(٤).

وأجيب عنه: بأن القياس على الهبة والإقرار قياس مع الفارق،

فهما ليس فيهما قيمة يرجع إليها، وتقسم الهبة عليها^(٥).

٢ - أن القول بتقسيمه يفضي إلى جهالة العوض لكل واحدة

منهن، وذلك يفسده^(٦).

وأجيب عنه: بأن إفضائه إلى جهالة التفصيل، لا يمنع الصحة إذا كان

(١) المبسوط ٩٣/٥، المغني ١٠/١٧٤-١٧٥، المتع ٥/١٥٩

(٢) الهداية ١/٢٦٣، المغني ١٠/١٧٤، المحرر ٢/٣٢، الفروع ٥/٢٦٣، المبدع ٧/١٣٧،

الإنصاف ٨/٢٣٦

(٣) التهذيب ٥/٥٠١، الوجيز وفتح العزيز ٨/٢٥٩، روضة الطالبين ٥/٥٩٣

(٤) المغني ١٠/١٧٤، المتع ٥/١٥٩، المبدع ٧/١٣٧

(٥) المغني ١٠/١٧٥

(٦) المغني ١٠/١٧٤، المتع ٥/١٥٩

معلوم الجملة^(١).

[٢٢٤] المسألة الثانية: حكم النكاح إذا كان الصَّدَاق محرماً.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن النكاح صحيح^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه نكاح لو كان عوضه صحيحاً كان صحيحاً، فوجب أن يكون صحيحاً وإن كان عوضه فاسداً، كما لو كان مغصوباً

(١) المغني ١٠/١٧٥

(٢) الروايتين والوجهين ٢/١١٥، شرح الزركشي ٥/٢٩١، الإنصاف ٨/٢٤٥

(٣) رواها عنه: يعقوب بن بختان. (انظر: الروايتين والوجهين ٢/١١٥)

(٤) الهداية ١/٢٦٢، المغني ١٠/١١٦، شرح الزركشي ٥/٢٩١، المبدع ٧/١٤٢،

الإنصاف ٨/٢٤٥، شرح المنتهى ٣/٦٧

(٥) مختصر الطحاوي ص ١٨٧، المبسوط ٥/٤٣، بدائع الصنائع ٢/٢٧٧-٢٧٨، الهداية

وفتح القدير ٣/٢٣٨، المختار والاختيار ٣/١٠٤

(٦) الأم ٥/٧٦، الحاوي ٩/٣٩٥، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٣٢٨،

الوسيط ٥/٢٢٨، التهذيب ٥/٤٧٦، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٢٢٥

- أو مجهولاً^(١).
- ٢ - أنه عقد لا يفسد بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه، كالحُلْع^(٢).
- ٣ - أن فساد العوض لا يزيد على عدمه، ولو عُدمَ كان العقد صحيحاً، فكذلك إذا فسد^(٣).
- ٤ - أن صحة التسمية ليست من شروط صحة النِّكاح، فالنِّكاح صحيح بغير تسمية المهر، فكذا مع فساد التسمية؛ لأنَّ ما كان فاسداً شرعاً فذكره كالسكوت عنه^(٤).
- ٥ - أن النِّكاح والمهر عقدان قد انفرد كل واحد منهما عن الآخر، فإذا فسد أحدهما لم يعترض الفساد على الآخر^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

(١) الحاوي ٣٩٥/٩، المغني ١١٦/١٠، المتع ١٦٧/٥

(٢) المغني ١١٦/١٠، المتع ١٦٧/٥، المبدع ١٤٢/٧

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٢٨/١٦، المغني ١١٦/١٠، شرح

الزركشي ٢٩١/٥

(٤) المبسوط ٤٣/٥

(٥) الروايتين والوجهين ١١٥/٢-١١٦

والقول الثاني: أَنَّ النِّكَاحَ فاسد.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، والإمام مالك^(٢).

أدلة هذا القول:

١- قول الله تعالى (وَأُحِلَّ لَكُمْ مِمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ)^(٣).

وجه الدلالة: أَنَّ الله تعالى جعل الحِلَّ بالمال، وما سُمِّيَ ليس بمال^(٤).

٢- أَنَّهُ نِكَاحٌ جُعِلَ الصَّدَاقُ فِيهِ مُحَرَّمًا، فَأَشْبَهَ نِكَاحَ الشَّعَارِ^(٥).

وأجيب عنه: بَأَنَّ الفسادَ هنا لم يحصل لأجل المهر، وإنما حصل لأجل التشريك في البضع^(٦).

(١) الهداية ١/٢٦٢، المغني ١٠/١١٦، الشرح الكبير مع المغني ٨/٢٧، المبدع ٧/١٤٢، الإنصاف ٨/٢٤٥، والمروني عن الإمام أحمد ما قاله في رواية المروزي: إذا تزوج على مال غير طيب، فكرهه، فقلت: ترى استقبال النكاح؟ فأعجبه. وحمل القاضي وابن قدامة وابن أبي عمر وغيرهم هذه الرواية على الاستحباب.

(٢) التفریع ٢/٤١، المعونة ٢/٧٥١، الكافي ص ٢٥١، بداية المجتهد ٢/٢٧، مواهب الجليل ٥٠٨/٣

(٣) سورة النساء آية رقم (٢٤)

(٤) المعونة ٢/٧٥٢، شرح الزركشي ٥/٢٩١

(٥) المغني ١٠/١١٦، المتمتع ٥/١٦٧، المبدع ٧/١٤٢

(٦) الحاوي ٩/٣٩٥، الروايتين والوجهين ٢/١١٦

- ٣- أن النكاح لا بدَّ فيه من مهر، وما رضا به لا يكون مهرًا^(١).
- وأجيب عنه: بأنَّ فساد المهر لا يفسد النكاح، فيصح بمهر المثل^(٢).
- ٤- أنَّه عقد معاوضة، فيجب أن يبطل بفساد العوض، كالبيع والإجارة^(٣).
- وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فعقود المعاوضة يكون العوض مقصوداً منها؛ لأنَّ طريقها المغالبة والمكايسة، وأمَّا النكاح فليس كذلك؛ لأنَّه مبني على المكارمة والمواصلة دون العوض^(٤).
- القول الثالث: يفسخ قبل الدخول، ويثبت بعده.
- وهو رواية عن الإمام مالك^(٥).
- دليل هذا القول:
- أنَّه إذا وقع الدخول يكون الصداق قد وجب، فلا يوجد المعنى الذي

(١) شرح الزركشي ٢٩١/٥

(٢) المعونة ٧٥٢/٢

(٣) المعونة ٧٥٢/٢، الروايتين والوجهين ١١٥/٢

(٤) المعونة ٧٥٢/٢

(٥) المدونة ١٧٠/٢، التفريع ٤١/٢، المعونة ٧٥٢/٢، الكافي ص ٢٥١، بداية المجتهد ٢٧/٢،

مواهب الجليل ٥٠٨/٣

لأجله فسد النكاح قبل الدخول^(١).
 وأجيب عنه: بأن التفريق بين ما قبل الدخول وما بعده لا يصح، فإن ما كان فاسداً قبل الدخول، فهو فاسد بعده، كنكاح ذوات المحارم^(٢).
 التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه يصح النكاح ولو كان المهر محرماً، وذلك لقوة ما استدل به القائلون بالصحة من حيث النظر، والله تعالى أعلم.

[٢٢٥] المسألة الثالثة: حكم مطالبة الصغيرة التي لا تصلح للاستمتاع بمهرها، ومنع نفسها قبل القبض.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن لها ذلك^(٣).
 وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)، والشافعية^(٦).

(١) المعونة ٢/٧٥٢

(٢) المغني ١٠/١١٦

(٣) المغني ١٠/١٦٩، الإنصاف ٨/٣١٠

(٤) الإنصاف ٨/٣١٠

(٥) الهداية مع فتح القدير ٣/٢٤٩، البحر الرائق ٣/٣١٢، الدر المنتقى مع مجمع

الأئمة ١/٣٥٩، فتاوى قاضيخان وفتاوى الهندية ١/٣١١، ٣٨٦

(٦) مغني المحتاج ٣/٢٢٣

دليل هذا القول:

أنَّ المهر في مقابلة البضع، وقد ملكه^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: ليس لها حقُّ المطالبة.

وهو قول عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول:

لم أقف له على دليل.

القول الثالث: لها المطالبة بنصف الصداق.

وهو قول شيخ الإسلام بن تيمية من الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

أنَّ النصف يُستحق بإزاء الحبس، وهو حاصل بالعقد، والنصف الآخر

(١) المغني ١٠/١٦٩

(٢) الإنصاف ٨/٣١٠

(٣) الإنصاف ٨/٣١٠

بإزاء الدخول، فلا يستحق إلا بالتمكين^(١).

[٢٢٦] المسألة الرابعة: الحكم إذا تبرعت المرأة بتسليم نفسها ثم أرادت المنع.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن لها ذلك^(٢).
وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، وقول أبي حنيفة^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه تسليم يوجبه عليها عقد النكاح، فملك أن تمتنع منه قبل قبض صداقها، كما لو لم تتبرع بتسليم نفسها^(٥).
- وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ لأنها هنا قد سلمت نفسها،

(١) الإنصاف ٣١١/٨

(٢) الروايتين والوجهين ١٢٦/٢، الهداية ٢٦٥/١، المغني ١٧١/١٠، المحرر ٣٨/٢،
المتع ٢٠٣/٥، المبدع ١٧٦/٧، الإنصاف ٣١٢/٨

(٣) الروايتين والوجهين ١٢٦/٢، المغني ١٧١/١٠، المتع ٢٠٣/٥، قواعد ابن رجب
ص ٢٩٠ القاعدة رقم (١٣٤)، المبدع ١٧٦/٧، الإنصاف ٣١٢/٨

(٤) مختصر الطحاوي ص ١٨٨، بدائع الصنائع ٢٨٩/٢، الهداية وفتح القدير ٢٤٩/٣،
البحر الرائق ٣١٢/٣، مجمع الأنهر ٣٥٨/١

(٥) المغني ١٧١/١٠، المتع ٢٠٣/٥، المبدع ١٧٦/٧

- فلا يصح قياسها على من لم تسلم نفسها^(١).
- ٢ - أنّها لم تستوف بدل بضعها مع ثبوت المطالبة لها به، فلها أن تمنع نفسها، كما لو لم يكن قد وطئها^(٢).
- وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فهي هنا قد سلمت ما يستقر به المهر، وأما قبل الوطء فإنّها لم تسلم ما يستقر به الوطء، فيجوز لها الرجوع فيه^(٣).
- ٣ - أنّ المهر مقابل بجميع الوطأت الموجودة في الملك، فإذا سلمت بعض المعقود عليه لا يسقط حقها في حبس الباقي، كما لو سلم البائع بعض المبيع^(٤).
- وأجيب عنه: بأنّ المهر يستباح به كل وطء، لكنه قد استقر بالوطء الأول، فقام فيه مقام كل وطء، كما لو ارتدت بعد الوطء الأول فإنّ ذلك لا يؤثر في سقوط المهر، وإنّ لم يستوف كل وطء في النكاح^(٥).

القول الآخر: ليس لها ذلك.

(١) المبدع ١٧٦/٧

(٢) الروايتين والوجهين ١٢٦/٢

(٣) الحاوي ٥٣١/٩

(٤) مجمع الأنهر ٣٥٨/١

(٥) الحاوي ٥٣١/٩

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وقول أبي يوسف ومحمد من الحنفية^(٤).

دليل هذا القول:

أنّ التسليم استقر به العوض برضا المسلم، فلم يكن لها أن تمتنع منه بعد ذلك، كما لو سلّم البائع المبيع^(٥).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالبائع سلّم كل المبيع فلا

(١) الروايتين والوجهين ١٢٦/٢، الهداية ٢٦٥/١، المغني ١٧١/١٠، المحرر ٣٨/٢، المتع ٢٠٣/٥، قواعد ابن رجب ص ٢٩٠، المبدع ١٧٦/٧، الإنصاف ٣١٢/٨، شرح المنتهى ٨٤/٣

(٢) الإشراف ١١١/٢، القوانين الفقهية ص ٢٠٧، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٣١/١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٥٠١/٣، شرح الخرشي ٢٥٨/٣، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٩٧/٢-٢٩٨، على أنّ المراد بالتبرع التمكين من الوطء، ويستثنى منه عندهم أنّ يستحق الصّدّاق من يدها بعد الوطء فلها الامتناع، وإنّ كان المراد هو التمكين من الدخول بدون وطء فلها منع نفسها عندهم.

(٣) الحاوي ٥٣٠/٩، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٣٩/١٦، حلية العلماء ٤٦١/٦، التهذيب ٥٢١/٥-٥٢٢، فتح العزيز ٢٤٦/٨، روضة الطالبين ٥٨٤/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٢٢٣/٣، على أنّ المراد بالتبرع التمكين من الوطء أيضاً، وإنّ كان المراد هو التمكين من الدخول بدون وطء فلها منع نفسها عندهم.

(٤) مختصر الطحاوي ص ١٨٨، بدائع الصنائع ٢٨٩/٢، الهداية وفتح القدير ٢٤٩/٣، البحر الرائق ٣١٢/٣، مجمع الأنهر ٣٥٨/١

(٥) الإشراف ١١١/٢، بدائع الصنائع ٢٨٩/٢، المغني ١٧١/١٠، فتح العزيز ٢٤٦/٨

يملك الرجوع فيما سلّم، وأمّا الزوجة فلم تسلّم كل المعقود عليه بل البعض دون البعض؛ لأنّ المعقود عليه منافع البضع، وما سلمت كل المنافع بل بعضها، فهي بالمنع تمتنع عن تسليم ما لم يحصل تسليمه، فكان لها ذلك، كالبائع إذا سلّم بعض المبيع قبل استيفاء الثمن، كان له حق حبس الباقي ليستوفي الثمن^(١).

ويناقد: بما أجيب به عن الدليل الثالث للقول الأول.

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه ليس للمرأة الامتناع من تسليم نفسها لزوجها بعد أن تبرعت به؛ لأنّها سلمت نفسها برضاها، واستقر لها بذلك المهر، فسقط بذلك امتناعها، وثبت لها المهر في ذمة زوجها، والله تعالى أعلم.

[٢٢٧] المسألة الخامسة: الحكم إذا أعسر الزوج بالمهر الحال قبل الدخول.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه ليس للزوجة الفسخ قبل الدخول^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٨٩-٢٩٠

(٢) المغني ١٠/١٧٢، المدع ٧/١٧٧، الإنصاف ٨/٣١٣

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن قدامة، وقال المرداوي: وهو قوي^(١).
وهو وجه عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه دين، فلم يفسخ بالإعسار، كالنفقة^(٣).
- ٢ - أن تأخيرها ليس فيه ضرر مححف، فأشبهه نفقة الخادم^(٤).

القول الآخر: أن لها الفسخ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

أدلة هذا القول:

-
- (١) المغني ١١/٣٦٨، المبدع ٧/١٧٧، تصحيح الفروع ٥/٢٩١
 - (٢) حلية العلماء ٦/٤٩٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٤٤٤، نهاية المحتاج ٧/٢١٥
 - (٣) المغني ١١/٣٦٨، المبدع ٧/١٧٧
 - (٤) المغني ١١/٣٦٨
 - (٥) الهداية ١/٢٦٥، المغني ١٠/١٧٢، المحرر ٢/٣٨، الفروع ٥/٢٩١، المبدع ٧/١٧٧،
الإنصاف ٨/٣١٣، شرح المنتهى ٣/٨٥
 - (٦) التفرع ٢/٧٩، الكافي ص ٢٥٥، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣/٥٠٢-٥٠٦، شرح
الخرشي ٣/٢٥٩، الشرح الكبير ٢/٢٩٩، وذلك عندهم بعد أن يؤجله الحاكم ثلاثة
أسابيع لإثبات عسر، ثم إذا ثبت عسر، أجل ثلاثة عشر شهراً.
 - (٧) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٣٧٧، حلية العلماء ٦/٤٩٥، المنهاج ومغني
المحتاج ٣/٤٤٤، نهاية المحتاج ٧/٢١٥

١ - أنه تعذر الوصول إلى عوض العقد قبل تسليم المَعْوَض، فكان لها الفسخ، كما لو أعسر المشتري بالثمن قبل تسليم المبيع^(١).

٢ - أنه عقد معاوضة يلحقه الفسخ، فجاز فسخه بالإفلاس بالعوض، كالبيع^(٢).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالثمن كل مقصود البائع، والعادة تعجيله، والصَّدَاقُ فضلة ونِحْلَةٌ، ليس هو المقصود في النِّكَاح، ولذلك لا يفسد النِّكَاح بفساده، ولا بترك ذكره، والعادة تأخير، وكذلك أكثر من يشتري بثمن حال يكون موسراً به، وليس الأكثر أن من تزوج بمهر يكون موسراً به^(٣).

التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أن للزوجة الفسخ إذا أعسر الزوج بالمهر قبل الدخول، فلا تجبر على إيفاء الزوج حقّه بتسليم نفسها له مع تعذر وفائه بحقها الواجب لها بالعقد حالاً، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١٠/١٧٢، المتع ٥/٢٠٤، مغني المحتاج ٣/٤٤٤

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٣٢٨

(٣) المغني ١١/٣٦٩

[٢٢٨] المسألة السادسة: الحكم إذا أعسر الزوج بالمهر الحال بعد الدخول.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه ليس للزوجة الفسخ بعد الدخول^(١). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن قدامة، والمرداوي^(٢). وهو مذهب المالكية^(٣)، والأظهر عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أن البضع صار كالمستهلك بالوطء، فلم تفسخ بالإفلاس، كالبيع بعد هلاك السلعة^(٥).

القول الآخر: أن لها الفسخ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، وقول

(١) المغني ١١/٣٦٨، الحرر ٢/٣٨، الإنصاف ٨/٣١٣

(٢) المغني ١١/٣٦٨، تصحيح الفروع ٥/٢٩٢

(٣) التفرع ٢/٧٩، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٥٠٢، شرح الخرشي ٢/٢٥٩، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/٢٩٩

(٤) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٣٧٧، حلية العلماء ٦/٤٩٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٤٤٤، نهاية المحتاج ٧/٢١٥

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٦/٣٧٧

(٦) المغني ١٠/١٧٢، الحرر ٢/٣٨، الفروع ٥/٢٩١، المبدع ٧/١٧٧، الإنصاف ٨/٣١٣، شرح المنتهى ٣/٨٥

عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه تعذر الوصول إلى العوض^(٢).
 - ٢ - أن البضع لا يتلف بوطء واحد، فجاز الفسخ والرجوع إليه^(٣).
- التّرجيح :** الذي يظهر لي رجحانه أنّه إذا أعسر الزوج بالمهر بعد الدخول فليس لها حق الفسخ، بل عليها أن تنتظر لعلّ الله أن ييسر لزوجها ويتمكن من دفع المعجلّ لها، وقد قال الله تعالى (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)^(٤) أي: إلى يسار، كما ورد في السنّة الحث على انتظار المعسر، فقد روى أبو قتادة **t** قال: سمعت رسول الله **e** يقول: ((من سرّه أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفّس عن معسر أو يضع عنه)) أخرجه مسلم^(٥)، فعلى الزوجة أن تُنظر زوجها وتقف

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٧٧/١٦، حلية العلماء ٤٩٥/٦، المنهاج ومغني

المحتاج ٤٤٤/٣، نهاية المحتاج ٢١٥/٧

(٢) شرح المنتهى ٨٥/٣

(٣) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٧٧/١٦، مغني المحتاج ٤٤٤/٣

(٤) سورة البقرة آية رقم (٢٨٠)

(٥) مسلم (١٠/٢٢٦-٢٢٧ مع النووي) كتاب المساقاة والمزارعة باب فضل إنظار المعسر

إلى جانبه؛ لأنَّ الكريمة تأبى فراق زوجها وقت محنته بل تشد أزره وتساعده^(١)، والله تعالى أعلم.

=

والتجاوز في الاقتضاء من الموسر والمعسر.
(١) أحكام الصداق في الشريعة الإسلامية ص ٣٤٥-٣٤٦

المبحث الرابع: في الخُلْع

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: اشتراط الرجعة في الخُلْع.

المسألة الثانية: الحكم إذا قدر الزوج للوكيل العوض في الخُلْع فنقص منه.

المسألة الثالثة: هل لوكيل الزوج في الخُلْع أن يخالع المرأة بأقل من مهرها عند الإطلاق؟.

[٢٢٩] المسألة الأولى: اشتراط الرجعة في الخلع.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يبطل الشرط ويصح الخلع^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمشهور عند المالكية^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- أن الخلع لا يفسد بكون عوضه فاسداً، فلا يفسد بالشرط الفاسد، كالنكاح^(٥).
- ٢- أنه لفظ يقتضي البيونة، فإذا شرط الرجعة معه بطل الشرط، كالطلاق الثلاث^(٦).
- ٣- أن اشتراط الرجعة ينافي مقتضى العقد، فلم يصح، كما لو

(١) المغني ١٠/٢٧٩، الإنصاف ٨/٣٩٦

(٢) الهداية ١/٢٧٣، المحرر ٢/٤٥، الفروع ٥/٣٤٦، المبدع ٧/٢٢٨، الإنصاف ٨/٣٩٦، شرح المنتهى ٣/١١٠

(٣) المعونة ٢/٨٧١، الكافي ص ٢٧٧، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٤٦٧، شرح زروق وشرح ابن ناجي ٢/٨٢، الشرح الكبير ٢/٣٥١

(٤) مختصر المزني مع الأم ٨/٢٩٠، التنبيه ص ٢٤١، التهذيب ٥/٥٥٨، روضة الطالبين ٥/٧٠٠، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٢٧١

(٥) المغني ١٠/٢٧٩، المبدع ٧/٢٢٨، مغني المحتاج ٣/٢٧١

(٦) المغني ١٠/٢٧٩، المتمتع ٥/٢٦١

اشترط في النكاح أن لا يطاء^(١).

القول الآخر: أنه يصح الشرط ويبطل العوض^(٢).
وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، ورواية عند المالكية^(٤)، والأظهر عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن شرط العوض والرجعة يتنافيان، فيسقطان، ويبقى مجرد الطلاق، فتثبت الرجعة بالأصل لا بالشرط^(٦).
- ٢ - أنه شرط في العقد ما ينافي مقتضاه، فأبطله، كما لو شرط أن لا يتصرف في المبيع^(٧).

(١) المعونة ٨٧١/٢، المتع ٢٦١/٥

(٢) أي أنه يقع طلاقاً رجعياً بلا عوض. (انظر: المبدع ٢٢٨/٧)

(٣) الهداية ٢٧٣/١، المحرر ٤٥/٢، الفروع ٣٤٦/٥، المبدع ٢٢٨/٧، الإنصاف ٣٩٦/٨

(٤) التفريع ٨٣/٢، المعونة ٨٧١/٢، الكافي ص ٢٧٧، شرح ابن ناجي ٨٢/٢، مواهب

الجليل ٢٥/٤

(٥) مختصر المزني مع الأم ٢٩٠/٨، التنبيه ص ٢٤١، الوسيط ٣٣٠/٥، التهذيب ٥٥٨/٥،

روضة الطالبين ٧٠٠/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٢٧١/٣، وعليها مهر المثل عندهم.

(٦) المتع ٢٦١/٥، المبدع ٢٢٨/٧، مغني المحتاج ٢٧١/٣

(٧) المغني ٢٧٩/١٠

[٢٣٠] المسألة الثانية: الحكم إذا قَدَّر الزوج للوكيل العوض في الخُلْع فنقص منه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يصح الخُلْع^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأظهر عند الشافعية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه خالف موكله، فلم يصح تصرفه، كما لو وكَّله في خُلْع امرأة فخالع أخرى.^(٥)
- ٢ - أنَّه لم يأذن له في الخُلْع بهذا العوض، فلم يصح منه، كالأجنبي^(٦).
- ٣ - أنَّه أوقع طلاقاً غير مأذون فيه، كما لو قال له: طلقها على

(١) الروايتين والوجهين ١٣٩/٢، المغني ٣١٦/١٠، المبدع ٢٤٤/٧، الإنصاف ٤٢٠/٨.
(٢) الروايتين والوجهين ١٣٩/٢، الهداية ٢٧٤/١، المغني ٣١٦/١٠، المحرر ٤٨/٢،
الفروع ٣٥٨/٥، المبدع ٢٤٤/٧، الإنصاف ٤٢٠/٨، شرح المنتهى ١١٧/٣.
(٣) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٦٩/١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣٢/٤،
الشرح الصغير ٤٤٥/١، حاشية الدسوقي ٣٥٥/٢، وهذا إذا لم يتمه الوكيل أو المرأة،
وإلا فإنه يقع الخُلْع ويلزم الزوج.
(٤) الأم ٢٢٠/٥، التنبيه ص ٢٤١، الوسيط ٣٢٧/٥، التهذيب ٥٧٩/٥، فتح العزيز ٤٢١/٨،
روضة الطالبين ٦٩٥/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٢٦٦/٣.
(٥) المغني ٣١٦/١٠، المبدع ٢٤٤/٧.
(٦) المغني ٣١٦/١٠، المتمتع ٢٧٨/٥.

عبد، فطلّقها على ثوب^(١).

٤ - القياس على ما إذا وكلّه ببيع شيء بألف فباعه بأقل، أو بغير جنس ما سمى لا يصح البيع، فكذا الخُلْع^(٢).

القول الآخر: أنّه يصح الخُلْع، ويرجع على الوكيل بالنقص. وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنّ المخالفة في قدر العوض لا تبطل الخُلْع، كما لو أطلق^(٥).
- ٢ - أنّ أصل الخُلْع مأذون فيه، والمخالفة في العوض، فأشبهه ما لو خالعه على عوض فاسد^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ١٣٩/٢

(٢) التهذيب ٥٧٩/٥

(٣) الروايتين والوجهين ١٣٩/٢، الهداية ٢٧٤/١، المغني ٣١٦/١٠، المحرر ٤٨/٢، الفروع ٣٥٨/٥، المبدع ٢٤٤/٧، الإنصاف ٤٢٠/٨، ويرجع على الوكيل بالنقص عندهم.

(٤) فتح العزيز ٤٢١/٨، روضة الطالبين ٦٩٥/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٢٦٦/٣، وعليها مهر المثل عندهم.

(٥) المغني ٣١٦/١٠، المتع ٢٧٨/٥، المبدع ٢٤٤/٧

(٦) فتح العزيز ٤٢١/٨

٣- أن البيع يصح مع مخالفة الوكيل في مقدار الثمن، فكذلك في الخُلْع^(١).

٤- والدليل على الرجوع بالنقص على الوكيل: أنه أمكن الجمع بين تصحيح التصرف ودفع الضرر، فوجب، كما لو لم يخالف^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح الخُلْع ويرجع بالنقص على الوكيل؛ لأن في ذلك تصحيحاً لتصرف الوكيل، وإكمال لحق الموكل، والوكيل هو الذي نقص فيما قدر له الزوج فيكون عليه تكميل هذا النقص؛ لأنه حادث بفعل منه، والله تعالى أعلم.

[٢٣١] المسألة الثالثة: هل لو كُيِّل الزوج في الخُلْع أن يخالِع المرأة بأقل من مهرها عند الإِطلاق؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يصح الخُلْع^(٣). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن قدامة، وابن أبي عمر، وهو ظاهر قول القاضي^(٤).

(١) الممتع ٢٧٨/٥

(٢) المبدع ٢٤٤/٧

(٣) قواعد ابن رجب ص ٤٠٨، الإنصاف ٨/٢٠٤

(٤) المغني ١٠/٣١٦، الشرح الكبير لابن أبي عمر ٨/٢٢٧، قواعد ابن رجب ص ٤٠٨،

وهو مذهب المالكية^(١)، وقول عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه خالف موكله، فلم يصح تصرفه، كما لو وكله في خلع امرأة فخالع أخرى^(٣).
- ٢ - أنه لم يأذن له في الخلع بهذا العوض، فلم يصح منه، كالأجنبي^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه يصح الخلع.

=

الإنصاف ٤٢٠/٨

- (١) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٦٩/١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٣٢/٤، الشرح الصغير ٤٤٥/١، حاشية الدسوقي ٣٥٥/٢، بعد أن يحلف الزوج أنه أراد خلع المثل، وبشرط أن لا يتمه الوكيل أو المرأة، وإلا فإنه يقع الخلع ويلزم الزوج.
- (٢) الوجيز وفتح العزيز ٤٢٠/٨ - ٤٢١، التهذيب ٥٧٩/٥، روضة الطالبين ٦٩٥/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٢٦٦/٣

(٣) المغني ٣١٦/١٠

(٤) المغني ٣١٦/١٠

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والأظهر عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أن المخالفة في قدر العوض لا تبطل الخُلْع، كما لو أطلق^(٣).

٢ - أن الخُلْع عقد معاوضة، أشبه البيع^(٤).

القول الثالث: أن الزوج يُخَيَّر بين قبوله ناقصاً وبين ردّه وله الرجعة.

وهو احتمال عند الحنابلة^(٥)، وقول عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١ - أن الحق للزوج، فإذا رضي بدونه، وجب أن يصح الخُلْع، وإن

لم يرض به فإن الطلاق يكون قد وقع والعوض مردود، فله

(١) الهداية ١/٢٧٣، المغني ١٠/٣١٧، المحرر ٢/٤٨، الفروع ٥/٣٥٨، قواعد ابن رجب

ص ٤٠٨، المبدع ٧/٢٤٤، الإنصاف ٨/٤١٩، شرح المنتهى ٣/١١٧، ويرجع على

الوكيل بالنقص عندهم، وقيل: يحتمل أنه يجب مهر المثل.

(٢) التنبيه ص ٢٤١، الوجيز وفتح العزيز ٨/٤٢٠-٤٢١، التهذيب ٥/٥٧٩، روضة

الطالبين ٥/٦٩٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٢٦٦، وعليها مهر المثل عندهم.

(٣) المغني ١٠/٣١٦

(٤) الممتع ٥/٢٧٨، المبدع ٧/٢٤٤

(٥) الهداية ١/٢٧٣، المغني ١٠/٣١٧، الشرح الكبير لابن أبي عمر ٨/٢٢٨،

المبدع ٧/٢٤٤، قواعد ابن رجب ص ٤٠٨، الإنصاف ٨/٤٢٠

(٦) الأم ٥/٢١٩، التنبيه ص ٢٤١، الوجيز وفتح العزيز ٨/٤٢٠-٤٢١، التهذيب ٥/٥٧٩،

روضة الطالبين ٥/٦٩٥

الرَّجْعَةُ بِأَصْلِ الطَّلَاق^(١).

٢- أنه لا يمكن إجبار الزوج على المسمّى؛ لأنّه دون ما يقتضيه الإذن، ولا يمكن إجبارها على المقدّر؛ لأنّه فوق ما رضيت به، فلزم اندفاع المال^(٢).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ الخُلْعَ يصح؛ لأنّ الزوج أطلق العوض ولم يحدّده، فلم يخالف قوله الوكيل، والله تعالى أعلم.

(١) الممتع ٥/٢٧٨، المبدع ٧/٢٤٤

(٢) فتح العزيز ٨/٤٢١

الفصل الثاني: في الطلاق

وفيه سبع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: حكم طلاق الصبي المميز العاقل.

المسألة الثانية: صريح لفظ الطلاق.

المسألة الثالثة: هل يقع الطلاق إذا لطم امرأته وقال: هذا طلاقك؟.

المسألة الرابعة: هل يقع الطلاق بقوله: أنا منك طالق؟.

المسألة الخامسة: إن قال: أنت طالق طلقة في طلقتين. ونوى موجهه عند الحساب فكم يقع؟.

المسألة السادسة: إن قال: أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقتين. فكم يقع؟.

المسألة السابعة: حكم الاستثناء من عدد الطلاق.

المسألة الثامنة: الحكم إذا قال: نسائي طوالق. واستثنى واحدة بقلبه.

المسألة التاسعة: إذا قال النحوي: أنت طالق أن قمت (بفتح الهمزة). فهل يقع طلاقه؟.

المسألة العاشرة: وقوع الطلقة الثالثة إذا قال لزوجته: كلما ولدت فأنت طالق. فولدت ثلاثة أولاد واحداً بعد آخر بحمل واحد.

المسألة الحادية عشرة: الحكم إذا قال: أنت طالق إن شاء زيد. فمات أو جنّ قبل المشيئة.

المسألة الثانية عشرة: هل تعود الصفة المعلق عليها الطلاق في النكاح الثاني إذا وجدت في زمن البينونة؟.

المسألة الثالثة عشرة: الحكم إذا تبين أن المطلقة غير التي وقعت عليها القرعة.

المسألة الرابعة عشرة: إذا نادى امرأته فأجابته امرأته الأخرى فقال: أنت طالق. فعلى من يقع الطلاق؟.

المسألة الخامسة عشرة: هل تحصل الرجعة بقوله: تزوجتها أو نكحتها؟.

المسألة السادسة عشرة: هل تحصل الرجعة بالوطء؟.

المسألة السابعة عشرة: حكم الارتجاع في الردة.

[٢٣٢] المسألة الأولى: حكم طلاق الصبي المميز العاقل.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يصح طلاق الصبي المميز العاقل^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، ومن مفردات
المذهب الحنبلي^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- حديث أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله **e**: ((كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله)) أخرجه الترمذي^(٥).

(١) المغني ١٠/٣٤٩، الإنصاف ٨/٤٣١

(٢) رواها عنه: الجماعة، منهم: عبدالله وصالح وابن منصور والحسن بن ثواب والأثرم وابن هانيء والفضل بن زياد وحرب والميموني. (انظر: مسائل ابن الكوسج-النكاح والطلاق- ص ٢٧٩، ٦١٤، مسائل صالح ١/٣٤٥، مسائل ابن هانيء ١/٢٣٠، مسائل عبدالله ٣/١١٤٨، الروايتين والوجهين ٢/١٥٨، المغني ١٠/٣٤٩، الإنصاف ٨/٤٣١)
(٣) الهداية ٢/٣، الفروع ٥/٣٦٣، شرح الزركشي ٥/٣٨٨، المبدع ٧/٢٥١، الإنصاف ٨/٤٣١، شرح المنتهى ٣/١١٩

(٤) الإنصاف ٨/٤٣١، المنح الشافيات ٢/٥٣٨، الفتح الرباني ص ١٩٤

(٥) الترمذي (٣/٤٩٦ ح ١١٩١) كتاب الطلاق واللعان باب ما جاء في طلاق المعتوه. وقال: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان. وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث. وقال الحافظ في الفتح (٩/٣٠٥): ضعيف جداً. وقال الألباني في الإرواء (٧/١١٠ ح ٢٠٤٢): ضعيف، والصواب في الحديث الوقف.

- ٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: ((الطَّلَاقُ لِمَن أَخَذَ بِالسَّاقِ)) أخرجه ابن ماجه^(١).
- ٣ - أنه طلاق من عاقل صادق محل الطلاق فوقه، كطلاق البالغ^(٢).
- ٤ - أنه يعقل الطلاق، أشبه البالغ^(٣).

القول الآخر: أنه لا يصح طلاقه.

وهو رواية عن الإمام أحمد، ووجهه عند الحنابلة^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).

(١) ابن ماجه (١/٦٧٢ ح ٢٠٨١) كتاب الطلاق باب طلاق العبد. والبيهقي (٧/٣٦٠) وقال - بعد أن ذكر رواية مرسله -: وروي من وجه آخر مرفوعاً وفيه ضعف. وحسنه الألباني في الإرواء (٧/١٠٧ ح ٢٠٤١). مجموع طرقه.

(٢) المغني ١٠/٣٤٩

(٣) الروايتين والوجهين ٢/١٥٩

(٤) الروايتين والوجهين ٢/١٥٨، الهداية ٢/٣، المغني ١٠/٣٤٩، المحرر ٢/٥٠،

الفروع ٥/٣٦٣، شرح الزركشي ٥/٣٨٩، المبدع ٧/٢٥١، الإنصاف ٨/٤٣١

(٥) مختصر الطحاوي ص ١٩١، بدائع الصنائع ٣/١٠٠، الهداية وفتح

القدير ٣/٣٤٣، الاختيار ٣/١٢٤، البحر الرائق ٣/٤٣٤، الدر المختار ٣/٢٤٣

(٦) المدونة ٢/١٢٧، التفریع ٢/٧٥، المعونة ٢/٨٤٠، الكافي ص ٢٦٢، مختصر خليل وجواهر

الإكليل ١/٤٧٧، الشرح الصغير ١/٤٤٩، أسهل المدارك ٢/١٥٢

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١- حديث عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: ((رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر)) أخرجه أبوداود والنسائي وابن ماجه^(٢).
- ٢- أنه غير مكلف، فلم يقع طلاقه كالمجنون^(٣).
- ٣- أن الطلاق إزالة ملك، فلم يصح من الصغير، كالعتق^(٤).
- ٤- أن التصرفات لا تنفذ إلا ممن له أهلية، ومدارها على العقل والبلوغ^(٥).
- ٥- أن الطلاق لم يشرع إلا عند خروج النكاح من أن يكون مصلحة، وإثما يعرف ذلك بالتأمل، والصبي ممن لا يتأمل^(٦).

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٦/١٧، غاية الاختصار مع كفاية الأخيار

ص ٦٠٨، الوسيط ٣٧٢/٥، فتح العزيز ٥٠٧/٨، المنهاج ومغني المحتاج ٢٧٩/٣

(٢) تقدم تخريجه ص (١٤٩)

(٣) الروايتين والوجهين ١٥٩/٢، المغني ٣٤٩/١٠، المبدع ٢٥١/٧

(٤) المعونة ٨٤٠/٢

(٥) الهداية وفتح القدير ٣٤٣/٣

(٦) بدائع الصنائع ١٠٠/٣

٦- أنه لا يصح نكاحه، فلم يصح طلاقه، اعتباراً لأحد الطرفين بالآخر^(١).

٧- أنه لم يبلغ، فهو كالطفل الذي لا يميّز^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح طلاق الصبي المميز العاقل، لعموم حديث ((الطلاق لمن أخذ بالساق))؛ لأن المراد به الزوج، وهو كذلك.

وأما الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها فغير وجيه؛ لأن الحديث في رفع الإثم لا إبطال تصرفاته.

ولا يصح أيضاً القياس على المجنون، فهو فاقد للعقل، بخلاف الصبي المميز العاقل.

وأما القول: بأن مدار الأهلية على العقل والبلوغ، فيجاب عنه: بأن العقل موجود، وأما البلوغ فهو محل النزاع.

وأما القياس على نكاحه، فقياس على مختلف فيه، بل الصحيح أن نكاحه صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) المعونة ٨٤٠/٢

(٢) الروايتين والوجهين ١٥٩/٢

[٢٣٣] المسألة الثانية: صريح لفظ الطلاق.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن صريحه لفظ الطلاق، وما يتصرف منه^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمشهور عند المالكية^(٤)، وقول عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الصريح في اللغة اسم لما هو ظاهر المراد، مكشوف المعنى عند السامع، ولفظ الطلاق وما تصرف منه ظاهر المراد؛ لأنه لا يستعمل إلا في الطلاق عن قيد النكاح^(٦).
- ٢ - أن لفظ الفراق والسراح يستعملان في غير الطلاق كثيراً، فلم

(١) الروايتين والوجهين ١٤٣/٢، الهداية ٦/٢، المغني ٣٥٥/١٠، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥٣٥/٢٠، شرح الزركشي ٣٩٧/٥، المبدع ٢٦٨/٧، الإنصاف ٤٦٢/٨.

(٢) المحرر ٥٣/٢، الفروع ٣٧٨/٥، المبدع ٢٦٨/٧، الإنصاف ٤٦٢/٨، شرح المنتهى ١٢٧/٣.

(٣) بدائع الصنائع ١٠١/٣، الهداية وفتح القدير ٣٥٠/٣، الاختيار ١٢٥/٣، كتر الدقائق والبحر الرائق ٤٣٧/٣، الدر المختار ٢٤٧/٣.

(٤) التفريع ٧٤/٢، المعونة ٨٤٦/٢، القوانين الفقهية ص ٢٣٠، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٨٥/١-٤٨٦، شرح زروق ٥٩/٢، أسهل المدارك ١٤٢/٢.

(٥) الوسيط ٣٧٢/٥، فتح العزيز ٥٠٨/٨، روضة الطالبين ٢٤/٦، مغني المحتاج ٢٨٠/٣.

(٦) بدائع الصنائع ١٠١/٣.

- يكونا صريحين فيه، كسائر كناياته^(١).
- ٣- أن لفظ الطلاق موضوع له على الخصوص، وثبت له بعرف الشارع والاستعمال^(٢).
- ٤- أن كل لفظ لا يشتمل على لفظ الطلاق، لا يكون صريحاً فيه، كقوله: الحقي بأهلك^(٣).

القول الآخر: أن صريحه لفظ الطلاق والفراق والسراح، وما تصرف منهن.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤)، ورواية عن الإمام مالك^(٥)، ومذهب الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- (١) المغني ١٠/٣٥٥-٣٥٦، شرح الزركشي ٣٩٧/٥
- (٢) المبدع ٢٦٨/٧
- (٣) الروايتين والوجهين ١٤٣/٢
- (٤) الهداية ٦/٢، المغني ١٠/٣٥٥، المحرر ٥٣/٢، الفروع ٣٧٩/٥، شرح الزركشي ٣٩٧/٥، المبدع ٢٦٩/٧، الإنصاف ٤٦٢/٨
- (٥) التفريع ٧٤/٢، الكافي ص ٢٦٤
- (٦) الأم ٥/٢١١، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٩٦/١٧، الوسيط ٣٧٢/٥، فتح العزيز ٨/٥٠٧-٥٠٨، روضة الطالبين ٦/٢٣-٢٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٢٨٠

١- أن هذه الألفاظ ورد بها الكتاب بمعنى الفُرقة بين الزوجين، فكانا صريحين فيه، كلفظ الطَّلَاق، قال الله تعالى (فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ)^(١)، وقال تعالى (وَأِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ)^{(٢)(٣)}.

ويجاء عنه من أوجه:

الأول: أنه ليس في الآيتين حجة لهم؛ لأننا نقول إنَّ الطَّلَاق يقع بلفظ الفراق والسَّراح، ولكن من باب الكنايات لا أنه صريح فيه^(٤).

الثاني: أنَّ الصريح في الشيء ما كان نصاً فيه لا يحتمل غيره إلا احتمالاً بعيداً، ولفظ الفراق والسَّراح إنَّ وردا في القرآن بمعنى الفُرقة بين الزوجين، فقد وردا لغير ذلك المعنى في القرآن وفي العرف كثيراً، كما في قول الله تعالى (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا)^(٥)، فلا معنى لتخصيصه بفُرقة الطَّلَاق^(٦).

الثالث: أنه لا يصح قياسه على الطَّلَاق، فهو مختص بذلك سابق إلى

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٢٩)

(٢) سورة النساء آية رقم (١٣٠)

(٣) المغني ١٠/٣٥٦، شرح الزركشي ٥/٣٩٧، فتح العزيز ٨/٥٠٨

(٤) بدائع الصنائع ٣/١٠٦

(٥) سورة آل عمران آية رقم (١٠٣)

(٦) المغني ١٠/٣٥٦، المبدع ٧/٢٦٨

الأفهام من غير قرينة ولا دلالة، بخلاف الفراق والسراح^(١).
 ٢- أنه إزالة ملك، فلا ينحصر صريحه في لفظ واحد، قياساً على العتق^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الطلاق لا يختص بلفظ دون غيره، كما تقدم معنا في التكااح وأنه ينعقد بكل لفظ دل عليه، وكذا الطلاق^(٣)، وتقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية أمر نسبي فما يكون صريحاً في عرف قوم قد يكون كناية في عرف آخرين والعكس كذلك، فلا بد من النية في صريحه وكنايته، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (والله سبحانه ذكر الطلاق ولم يعين له لفظاً، فعلم أنه رد الناس إلى ما يتعارفونه طلاقاً، فأى لفظ جرى عرفهم به، وقع به الطلاق مع النية، والألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على مقاصد لافظها، فإذا تكلم بلفظ دل على معنى وقصد به ذلك المعنى، ترتب عليه حكمه، ولهذا يقع الطلاق من العجمي والتركى والهندي بألسنتهم، بل لو طلق أحدهم بصريح الطلاق بالعربية ولم يفهم معناه، لم يقع به شيء قطعاً، فإنه تكلم بما لا يفهم معناه ولا قصده- ثم قال- وتقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية وإن

(١) المغني ١٠/٣٥٦، المبدع ٧/٢٦٩

(٢) فتح العزيز ٨/٥٠٨

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/٥٣٣

كان تقسيماً صحيحاً في أصل الوضع، لكن يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، فليس حكماً ثابتاً للفظ لذاته، فربَّ لفظ صريح عند قوم، كناية عند آخرين، أو صريح في زمان أو مكان، كناية في غير ذلك الزمان والمكان، والواقع شاهد بذلك) أ.هـ^(١). والله تعالى أعلم.

[٢٣٤] المسألة الثالثة: هل يقع الطلاق إذا لطم امرأته وقال: هذا طلاقك^(٢)؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يقع سواء نوى به طلاقها أم لا^(٣). وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤).
دليل هذا القول:

أنَّ الفعل نفسه لا يكون طلاقاً، فلا بدَّ من تقدير فيه ليصح لفظه، فكأنَّه قال: أوقعت عليك طلاقاً، هذا الضرب من أجله، فعلى هذا يكون هذا

(١) زاد المعاد ٢٩١/٥

(٢) وكذا لو أطعمها أو سقاها أو ألبسها ثوباً أو أخرجها من دارها أو قبلها ونحو ذلك، وقال: هذا طلاقك. (انظر: المغني ١٠/٣٦٠، الإنصاف ٨/٤٦٨)

(٣) الهداية ٦/٢، المغني ١٠/٣٦٠، شرح الزركشي ٥/٤٠٠، المبدع ٧/٢٧٢، الإنصاف ٨/٤٦٩

(٤) المحرر ٢/٥٣، الفروع ٥/٣٨١، الإنصاف ٨/٤٦٨، شرح المنتهى ٣/١٢٩

صريحاً فلا يحتاج إلى نية^(١).

القول الآخر: أنه لا يقع من غير نية أو دلالة حال.
وهو رواية عن الإمام أحمد، وقول عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه ليس بصريح؛ لأنه احتاج إلى تقدير، ولو كان صريحاً لم يحتج إلى ذلك^(٣).
- ٢ - أنه غير موضوع له، ولا مستعمل فيه شرعاً ولا عرفاً، فأشبهه سائر الكنايات^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يقع حتى ينويه؛ لأن دلالة الحال هنا محتملة، وهي اللطم الدال على الغضب، وعليه فإن نواه طلاقاً فهو طلاق وإلا فلا، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٣٦٠/١٠، المبدع ٢٧٢/٧، شرح المنتهى ١٢٩/٣

(٢) الهداية ٦/٢، المغني ٣٦٠/١٠، المحرر ٥٣/٢، الفروع ٣٨١/٥، شرح الزركشي ٤٠٠/٥،

المبدع ٢٧٢/٧، الإنصاف ٤٦٩/٨

(٣) المغني ٣٦٠/١٠، المبدع ٢٧٢/٧

(٤) المغني ٣٦٠/١٠، شرح الزركشي ٤٠٠/٥

[٢٣٥] المسألة الرابعة: هل يقع الطلاق بقوله: أنا منك طالق؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يقع الطلاق وإن نواه^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه محل لا يقع الطلاق بإضافته إليه من غير نيّة، فلم يقع وإن نوى، كالأجنبي^(٥).
- ٢ - أن الطلاق لإزالة قيد النكاح، وهو فيها دون الزوج، فلو أضيف إلى الزوج يكون أضيف إلى غير محله فيلغو^(٦).
- ٣ - أنه لو قال: أنا طالق. ولم يقل: منك. لم يقع، ولو كان محلاً للطلاق لوقع بذلك، كالمرأة^(٧).
- ٤ - أن الرجل مالك في النكاح، والمرأة مملوكة، فلم يقع إزالة الملك

(١) الهداية ٩/٢، الإنصاف ٨/٤٨٥

(٢) نقلها عنه: الأثرم. (انظر: المغني ١٠/٣٧١، المبدع ٧/٢٨٠-٢٨١)

(٣) المغني ١٠/٣٧١، الفروع ٥/٣٨٩، المبدع ٧/٢٨٠، الإنصاف ٨/٤٨٥، شرح المنتهى ١٣٢/٣

(٤) المبسوط ٦/٧٨، رؤوس المسائل ص ٤١٢، بدائع الصنائع ٣/١١٧، الهداية وفتح القدير ٣/٣٧٨، المختار والاختيار ٣/١٢٩

(٥) المغني ١٠/٣٧١

(٦) الهداية وفتح القدير ٣/٣٧٩

(٧) المغني ١٠/٣٧١

بإضافة الإزالة إلى المالك، كالعق، ويدلُّ على ذلك أنَّ الرجل لا يوصف بأنه مُطلَّق، بخلاف المرأة^(١).

٥- أنَّ الزوج ليس بمحل للطلاق، فإذا قال: أنا منك طالق. فقد أضاف الطلاق إلى غير محله فوجب أن لا يقع، كما لو أضافه إلى الحيوان أو الجدار^(٢).

القول الآخر: أنه يقع إن نواه.

وهو قول عند الحنابلة^(٣)، ومذهب المالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١- أنَّ الطلاق إزالة النكاح، وهو مشترك بينهما، فإذا صح في

(١) المغني ٣٧١/١٠، المبدع ٢٨١/٧

(٢) رؤوس المسائل ص ٤١٢

(٣) الهداية ٩/٢، المبدع ٢٨١/٧، الإنصاف ٤٨٥/٨

(٤) المدونة ٢٨٦/٢، المعونة ٨٤٧/٢، شرح الزرقاني ٩٩/٤، شرح الخرشي ٤٣/٤، الشرح الكبير ٣٧٨/٢، جواهر الإكليل ٤٨٦/١، ولم يشترطوا أن ينويه؛ لأنه صريح عندهم.

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٠١/١٧، الوسيط ٣٩٤/٥، فتح العزيز ٥٧٢/٨، روضة الطالبين ٦٣/٦، المنهاج ومغني المحتاج ٣٩٢/٣، وإذا لم ينوه فقال في الروضة: فالصحيح الذي قطع به الجمهور: أنها لا تطلق. وقيل: تطلق.

أحدهما صح في الآخر^(١).

٢- أن كل لفظ إذا استعمل في الطلاق مضافاً إلى الزوجة كان طلاقاً، فكذا ذلك إذا أضافه الزوج إلى نفسه، كما إذا قال: أنا منك بائن^(٢).

٣- أنه أحد الزوجين، فجاز إضافة الطلاق إليه، كالزوجة^(٣).

٤- أن على الزوج حَجراً من جهتها، حيث لا ينكح أختها ولا أربعاً سواها، ويلزمه صونها، فيصح إضافة الطلاق إليه لحلّ السبب المقتضي لهذا الحجر^(٤).

٥- أن المرأة مقيّدة، والزوج كالقيد عليها، والحلّ يضاف إلى القيد كما يضاف إلى المقيّد^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يقع طلاقاً إن نواه؛ لأنه لفظ يدلّ على أنه يقصد الطلاق، فإذا نواه وقصد به ذلك المعنى ترتب عليه حكمه، وهو طلاق الزوجة، والله تعالى أعلم.

(١) المبدع ٢٨١/٧

(٢) المعونة ٨٤٩/٢ - ٨٥٠

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٩٠/١٧

(٤) فتح العزيز ٥٧٢/٨، مغني المحتاج ٣٩٢/٣

(٥) فتح العزيز ٥٧٢/٨، مغني المحتاج ٣٩٢/٣

[٢٣٦] المسألة الخامسة: إن قال: أنت طالق طلقة في طلقين. ونوى

موجبه عند الحساب، فكم يقع؟

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يقع طلقين^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، وقول زفر،
والحسن بن زياد من الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن هذا شيء معروف عند أهل الحساب أن واحداً إذا ضرب
في اثنين يكون اثنين، فيحمل كلامه عليهما^(٦).

(١) المبدع ٢٩٦/٧، الإنصاف ١٢/٩، إذا نواه وإن لم يعرف موجبه عند الحساب.

(٢) المبدع ٢٩٦/٧، الإنصاف ١٢/٩، شرح المنتهى ١٣٨/٣، إذا نواه وإن لم يعرف
موجبه عند الحساب.

(٣) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٩٢/١، شرح الزرقاني ١٠٦/٤، الشرح الصغير
٤٦٠/١، إن عرف الحساب، وإلا فيقع ثلاث.

(٤) الأم ٢٠٠/٥، الحاوي ٢٣٩/١٠، التنبيه ص ٢٤٤، الوسيط ٤١٠/٥، التهذيب ٨٠/٦، فتح
العزیز ١٧/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٢٩٨/٣، إن عرف الحساب، وأما من لا يعرف
الحساب ففيه وجهان: الأول: أنها اثنتان، والثاني: أنها واحدة.

(٥) المبسوط ١٣٧/٦، بدائع الصنائع ١٦٠-١٦١، الهداية وفتح القدير ٣٦٦/٣، تبیین
الحقائق ٢٠٢/٢، مجمع الأنهر ٣٩٠/١

(٦) المبسوط ١٣٧/٦، مغني المحتاج ٢٩٨/٣

٢- القياس على الحاسب، لاشتراكهما في النية^(١).

القول الآخر: أنه يقع طلاق واحدة.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١- أنه لا يصح منه قصد ما لا يعرفه، فهو كالأعجمي ينطق بالطلاق بالعربي ولا يفهمه^(٤).
- ٢- أن لفظ الإيقاع إنما هو لفظ (واحدة)، وإنما صار مصروفاً إلى الاثنتين بوضع أهل الحساب واصطلاحهم، فمن لا يعرف اصطلاحهم لا يلزمه مقتضاه، كالعربي ينطق بالطلاق بالعجمية وهو لا يعرف معناها^(٥).
- ٣- أن عمل الضرب يؤثر في تكثير الأجزاء، لا في زيادة

(١) المبدع ٢٩٦/٧

(٢) المغني ٥٤٠/١٠، المحرر ٥٧/٢، المبدع ٢٩٦/٧، الإنصاف ١٢/٩

(٣) المبسوط ١٣٧/٦، بدائع الصنائع ١١٦٠-١١٦١، المختار والاختيار ١٢٧/٣، تبين

الحقائق ٢٠٢/٢، مجمع الأنهر ٣٩٠/١

(٤) المبدع ٢٩٦/٧

(٥) المغني ٥٤٠/١٠-٥٤١

المضروب، وتكثير أجزاء الطلقة لا يوجب تعددها^(١).
التَّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يقع طلقتين؛ لأنَّه نَوَى موجباً عند الحساب، وفي عُرف أهل الحساب أنَّ الواحد في اثنين يساوي اثنين، فيقع كما نواه، والله تعالى أعلم.

[٢٣٧] المسألة السادسة: إن قال: أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقتين. فكم يقع؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يقع طلقتين^(٢).
وهو قول عند الحنابلة^(٣)، وظاهر مذهب المالكية^(٤)، ووجه عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ معناه ثلاثة أنصافٍ من طلقتين، وذلك طلقة ونصف، ثم

(١) بدائع الصنائع ١٦١/٣، الهداية وفتح القدير ٣٦٦/٣

(٢) التمام ١٦٢/٢، المغني ٥٣٧/١٠، المحرر ٥٨/٢، شرح الزركشي ٤٤٣/٥، المبدع ٢٩٨/٧، الإنصاف ١٥/٩

(٣) الفروع ٤٠٠/٥، الإنصاف ١٥/٩

(٤) حاشية الدسوقي ٣٨٦/٢، أسهل المدارك ١٤٧/٢، حاشية البناي على الزرقاني ١٠٥/٤

(٥) حلية العلماء ٦١/٧، التهذيب ٨٦/٦، فتح العزيز ٢٠/٩، روضة الطالبين ٨٠/٦

تكمّل فتصير طلقتين^(١).

وأجيب عنه: بأنّه تأويل يخالف ظاهر اللفظ، فإنّّه على ما ذكر يكون ثلاثة أنصاف طلقة، وثلاثة أنصاف طلقتين تخالف ثلاثة أنصاف طلقة^(٢).

٢- أنّه أضاف الأنصاف إلى طلقتين، والطلقتان لهما ثلاثة أنصاف^(٣).

٣- أنّ الطلقتين كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون له إلا نصفان، فتلغو الزيادة^(٤).

القول الآخر: أنّه يقع ثلاثاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، والحنفية^(٦)،

(١) المغني ٥٣٧/١٠، شرح الزركشي ٤٤٣/٥، المبدع ٢٩٨/٧

(٢) المغني ٥٣٧/١٠، المبدع ٢٩٨/٧

(٣) التهذيب ٨٦/٦

(٤) فتح العزيز ٢٠/٩

(٥) التمام ١٦٢/٢، المغني ٥٣٧/١٠، المحرر ٥٨/٢، الفروع ٤٠٠/٥، شرح الزركشي

٤٤٣/٥، المبدع ٢٩٧/٧، الإنصاف ١٥/٩، شرح المنتهى ١٣٩/٣

(٦) بدائع الصنائع ٩٩/٣، الهداية والعناية وفتح القدير ٣٦٢/٣، المختار والاختيار

١٢٦/٣، تبيين الحقائق ٢٠٠/٢، الدر المنتقى ومجمع الأثر ٣٨٩/١

والأصح عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن نصف الطلقتين طلقة، وقد أوقعه ثلاثاً، فيقع ثلاثاً، كما لو قال: أنت طالق ثلاث طلقات^(٢).
- ٢ - أن نصفي الطلقتين طلقتان، فثلاثة أنصافهما تكون ثلاث طلقات^(٣).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه يرجع في تحديد عدد الطلاق إلى نية القائل؛ لأنّ اللفظ محتمل في العدد، وإن لم تكن له نية فالمتبادر إلى الذهن أنّه أراد ثلاث طلقات، والله تعالى أعلم.

[٢٣٨] المسألة السابعة: حكم الاستثناء من عدد الطلاق.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يصح^(٤).

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند

(١) الحاوي ١٠/٢٤٦، حلية العلماء ٧/٦١، التهذيب ٦/٨٦، فتح العزيز ٩/٢٠، روضة الطالبين ٦/٨٠.

(٢) التمام ٢/١٦٢، المغني ١٠/٥٣٧، الاختيار ٣/١٢٦.

(٣) فتح العزيز ٩/٢٠.

(٤) التمام ٢/١٦٣.

الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أنه لو قال: لنسائه أنتن طوالق إلا فلانة. صح استثناؤه، فكذا إذا أوقع عدداً من الطلاق ورفع بعضه^(٥).

القول الآخر: أنه لا يصح.

وهو قول أبي بكر غلام الخلال من الحنابلة^(٦).

(١) التمام ١٦٣/٢، المحرر ٥٩/٢، الفروع ٤٠٧/٥، شرح الزركشي ٤١٦/٥، المبدع ٣٠٥/٧، الإنصاف ٢٨/٩، شرح المنتهى ١٤٤/٣، والمذهب عندهم أنه يصح استثناء ما دون النصف، ولا يصح فيما زاد عليه، وفي النصف وجهان المذهب منهما صحته.

(٢) الكتاب واللباب ٥٣/٣، المبسوط ٩١/٦، بدائع الصنائع ١٥٤/٣-١٥٥، الهداية مع فتح القدير ٤٦٤/٣، المختار والاختيار ١٤٢/٣، إلا أنه لا يصح استثناء الكل.

(٣) المعونة ٨٤٦/٢، الكافي ص ٢٦٨، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٩٣/١، شرح الخرشي ٥٣/٤، الشرح الصغير ٤٦١/١، أسهل المدارك ١٥٥/٢، إلا أنه لا يصح استثناء الكل.

(٤) الأم ٢٠١/٥، التهذيب ٨٧/٦، فتح العزيز ٢٦/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٣٠٠/٣، نهاية المحتاج ٤٦٦/٦، فتح المعين وإعانة الطالبين ٢٣/٤، إلا أنه لا يصح استثناء الكل.

(٥) التمام ١٦٣/٢

(٦) التمام ١٦٣/٢، المحرر ٥٩/٢، الفروع ٤٠٧/٥، شرح الزركشي ٤١٦/٥،

=

أدلة هذا القول:

- ١ - أن ما لا يصح الاستثناء في آحاده لا يصح في عدده، كما لو قال: أنت طالق طلقة إلا نصف طلقة. فإنها تقع طلقة واحدة، فلم يصح الاستثناء، فكذلك في عدده^(١).
 - ٢ - أن الطلاق لا يمكن رفعه بعد إيقاعه، ولو صح لرفع^(٢).
- وأجيب عنه: بأن الاستثناء ليس برافع لواقع، وإنما هو مانع من دخول المستثنى في المستثنى منه^(٣).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه يصح الاستثناء من عدد الطلاق؛ وذلك لأنه يصح الاستثناء من العدد في اللغة، كما ورد في القرآن وكلام العرب، والله تعالى أعلم.

=

المبدع ٣٠٥/٧، الإنصاف ٢٨/٩

(١) التمام ١٦٣/٢

(٢) المبدع ٣٠٥/٧

(٣) المبدع ٣٠٦/٧

[٢٣٩] المسألة الثامنة: الحكم إذا قال: نسائي طالق. واستثنى واحدة بقلبه^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تطلق^(٢). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، والصحيح عند الشافعية إلا لقرينة^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن القول بعدم طلاقها خلاف الظاهر^(٦).
- ٢ - أنه يشترط في صحة الاستثناء أن يأتي بحروف الاستثناء مسموعة^(٧).

(١) الخلاف في المسألة: في الوقوع وعدمه في أحكام الدنيا، وأمّا فيما بينه وبين الله تعالى فهذا أمر آخر، وهو يقبل فيما بينه وبين الله تعالى عند الحنابلة قولاً واحداً.

(انظر: المغني ٤٠٢/١٠، الإنصاف ٣٤/٩)

(٢) المحرر ٦٠/٢، الإنصاف ٣٤/٩

(٣) المغني ٤٠٢/١٠، الفروع ٤١٣/٥، المبدع ٣٠٨/٧، الإنصاف ٣٤/٩

(٤) بدائع الصنائع ١٥٤/٣-١٥٥، الفتاوى الخانية ٥٠٧/١، لأنهم يشترطون أن يسمع الاستثناء.

(٥) التنبيه ص ٢٤٥، حلية العلماء ٦٩/٧، المنهاج ومغني المحتاج ٣١٢/٣، تحفة

المحتاج ٨٦/٨، نهاية المحتاج ١٠/٧، فتح المعين وإعانة الطالبين ٢٤/٤

(٦) المغني ٤٠٢/١٠

(٧) بدائع الصنائع ١٥٤/٣-١٥٥

٣- أن اللفظ عام متناول لجميعهن، فلا يمكن صرفه عن مقتضاه بالنية^(١).

القول الآخر: أنها لا تطلق.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- أنه فسر كلامه بما يحتمله، فصح، كما لو قال: أنت طالق، أنت طالق. وأراد بالثانية إفهامها^(٥).
- ٢- أن لفظ (نسائي) عام قابل للتخصيص، والنية صالحة لذلك^(٦).

(١) مغني المحتاج ٣/٣١٢

(٢) المغني ١٠/٤٠٢، المحرر ٢/٦٠، الفروع ٥/٤١٣، شرح الزركشي ٥/٤١٦، الإنصاف

٣٤/٩، شرح المنتهى ٣/١٤٥، بشرط أن تكون النية مقارنة للفظ، وهو أن يقول:

نسائي طالق. يقصد بهذا اللفظ بعضهن.

(٣) مواهب الجليل ٤/٨٧

(٤) حلية العلماء ٧/٦٩، مغني المحتاج ٣/٣١٢

(٥) المغني ١٠/٤٠٢

(٦) شرح الزركشي ٥/٤١٦

٣- أن استعمال العام في بعض أفرادهِ شائع^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا قال: نسائي طالق. واستثنى واحدة بقلبه، أنها تطلق، ما لم تكن هناك قرينة تدلُّ على صدقه فيما ادَّعاه من الاستثناء، سداً لذريعة التلاعب بالطلاق، والله تعالى أعلم.

[٢٤٠] المسألة التاسعة: إذا قال النحوي: أنت طالق أن قمت (بفتح

الهمزة). فهل يقع طلاقه؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يقع طلاقه بذلك إلا أن ينويه^(٢).

دليل هذا القول:

أن الطلاق يحمل على العرف في حقه، كغير النحوي^(٣).

القول الآخر: أنه يقع طلاقه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(١)،

(١) مغني المحتاج ٣/٣١٢

(٢) المغني ١٠/٤٥٠، وقال: وحكي عن ابن حامد.

(٣) المغني ١٠/٤٥٠

(٤) المغني ١٠/٤٤٩-٤٥٠، شرح المنتهى ٣/١٥٦

والشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أَنَّ (أَنَّ) المفتوحة ليست للشرط، وإِنَّمَا هي للتعليل، فمعنى قوله: أَنْتِ طَالِقٌ لِأَنَّكَ قَمْتِ، أو لقيامك، كما في قول الله تعالى (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا)^{(٣)(٤)}.

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أَنَّهُ يقع طلاقه إِلا أَنْ يدعي أَنَّهُ لم ينوه فيقبل قوله مع يمينه؛ لأنَّ النَّحْوِي قد يقصد ما يقصده غيره، والله تعالى أعلم.

[٢٤١] المسألة العاشرة: وقوع الطَّلَاقِ الثَّالِثَةِ إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ: كَلِمَا وَلَدْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. فولدت ثلاثة أولاد واحداً بعد آخر بحمل واحد^(٥).

=

(١) الدر المنتقى مع مجمع الأنهر ١/٤١٨، البحر الرائق ٤/١٨، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٣٥٠، الفتاوى الهندية ١/٤٢٠

(٢) التنبيه ص ٢٥٠، التهذيب ٦/٩٧، الوسيط ٥/٤٣٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣١٨ - ٣١٩، تحفة المحتاج ٨/١٠١ - ١٠٢، نهاية المحتاج ٧/٢٤

(٣) سورة الحجرات آية رقم (١٧)

(٤) المغني ١٠/٤٥٠، مغني المحتاج ٣/٣١٨

(٥) قال في التمام ٢/١٦٣: إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ: كَلِمَا وَلَدْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فولدت ثلاثة

=

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تطلق بالثالث، وتنقضي به العدة^(١).
وأوماً إليه الإمام أحمد^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ الزمان الذي تبين به هو الذي يقع فيه الطلاق، وإنَّما لم يقع الطلاق لو قلنا يقع بعد البينونة، فأما إذا فارقها وحصل في زمان واحد، ولسبب واحد، فينبغي أن يقع الطلاق^(٣).

القول الآخر: أنَّها تبين بالثالث ولا تطلق به.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(١)،

=

أولاد، وكانوا حملاً واحداً، وإنَّما يكون حملاً واحداً إذا كان بين الأول والآخر أقل من ستة أشهر، فإذا ولدت واحداً طلقت طلبة رجعية؛ لأنَّ الصفة قد وجدت وهي زوجة. فإذا ولدت الثاني وقعت أخرى؛ لأنَّ الصفة قد وجدت وهي رجعية. فإذا ولدت الثالث انقضت عدتها؛ لأنَّها رجعية وضعت حملها، والرجعية تعتد بالحمل، فإذا وضعت بانت بانفصال الولد، فهل يقع الطلاق أم لا؟ أ.هـ.

(١) الهداية ١٩/٢، التمام ١٦٤/٢، المغني ٤٦٠/١٠، المحرر ٧١/٢، الفروع ٤٣٦/٥، قواعد

ابن رجب ص ٩٢ القاعدة رقم (٥٧)، المبدع ٤٣٢/٧، الإنصاف ٧٩/٩-٨٠.

(٢) الفروع ٤٣٦/٥، المبدع ٤٣٢/٧، الإنصاف ٧٩/٩.

(٣) التمام ١٦٤/٢.

(٤) الهداية ١٩/٢، التمام ١٦٤/٢، المغني ٤٦٠/١٠، المحرر ٧١/٢، الفروع ٤٣٦/٥، قواعد

ابن رجب ص ٩١-٩٢، المبدع ٤٣٢/٧، الإنصاف ٧٩/٩-٨٠.

والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ العدة انقضت بوضع الحمل، فصادفها الطلاق بائناً، فلم يقع، كما لو قال: إن متُّ فأنت طالق. وهذا أولى^(٣).
 - ٢ - أنَّها بوقوع الطلقة الأولى بالولد الأول معتدة، والمعتدة إذا وضعت حملها بانت، وما انقضت به العدة لم يقع به الطلاق^(٤).
 - ٣ - أنَّه علّق الطلاق بصفة تقع البينونة بوجودها، وهو انفصال الولد، فلو وقع الطلاق عقيبتها لوقع في حالة البينونة، والطلاق لا يقع على بائن^(٥).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنَّه تنقضي العدة بوضع الولد الثالث، ولا تطلق به؛ لأنَّها بعد انقضاء العدة بوضع الولد الثالث لا تكون زوجته، والطلاق لا يقع إلا على زوجة، والله تعالى أعلم.

=

- (١) الهداية مع فتح القدير ٣/٤٥٥، البحر الرائق ٤/٥٠-٥١، الفتاوى الهندية ١/٤٢٤
- (٢) الحاوي ١٠/٢٥٣، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٧/١٧٨، حلية العلماء ٧/٨٠، روضة الطالبين ٦/١٢٨، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٢١
- (٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٧/١٧٨، المغني ١٠/٤٦٠
- (٤) الحاوي ١٠/٢٥٣-٢٥٤
- (٥) التمام ٢/١٦٤

[٢٤٢] المسألة الحادية عشرة: الحكم إذا قال: أنت طالق إن شاء

زيد. فمات أو جُنَّ قبل المشيئة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يقع الطلاق^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن شرط الطلاق لم يوجد^(٦).
- ٢ - أنّه بموته فات الشرط، وبفوات الشرط يمتنع نزول الجزاء^(٧).
- ٣ - أن المجنون لا حكم لكلامه، فلا يقع^(٨).

(١) التمام ١٦٦/٢، المبدع ٣٦٢/٧، الإنصاف ١٠١/٩

(٢) المغني ٤٦٨/١٠، المحرر ٧١/٢، الإنصاف ١٠١/٩، شرح المنتهى ١٧٠/٣

(٣) المبسوط ٢٠٨/٦، الفتاوى الهندية ٤٠٩/١

(٤) المدونة ١٢٢/٢، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٧٦/٤، شرح الزرقاني ١١٦/٤، شرح

الخرشي ٥٩/٤، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٩٤/٢

(٥) الأم ٢٠١/٥، الحاوي ٢٦٠/١٠، التنبيه ص ٢٤٥، التهذيب ٩٦/٦

(٦) المغني ٤٦٨/١٠، المبدع ٣٦٢/٧

(٧) المبسوط ٢٠٨/٦

(٨) المغني ٤٦٨/١٠، المبدع ٣٦٢/٧

القول الآخر: أنّه يقع.

وهو قول أبي بكر غلام الخلال، وابن عقيل من الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أنّه علّقه على شرط تعذر الوقوف عليه، فوقع، كقوله: أنت طالق إن شاء الله تعالى^(٢).

وأجيب عنه: بأنّه غير صحيح، فالطلاق المعلق على شرط لا يقع إذا تعذر شرطه، كالمعلق على دخول الدار^(٣).

التّرجيح : الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا تطلق امرأته، لعدم وجود الشرط الذي علّق الطّلاق عليه، والله تعالى أعلم.

[٢٤٣] المسألة الثانية عشرة: هل تعود الصفة المعلق عليها الطّلاق في النّكاح الثّاني إذا وجدت في زمن البينونة؟^(٤).

(١) التمام ١٦٧/٢، المغني ٤٦٨/١٠، الفروع ٤٥١/٥، المبدع ٣٦٢/٧

(٢) المبدع ٣٦٢/٧

(٣) المغني ٤٦٨/١٠، المبدع ٣٦٢/٧

(٤) كما لو قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً إن دخلت هذه الدار. فطلقها طليقة وبانت منه، ثم دخلت الدار في زمن البينونة، ثم راجعها، فهل إذا دخلت الدار تطلق أو =

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الصفة تعود وتطلق بها^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ عقد الصفة ووقوعها وجدا في النكاح، فوقع الطلاق، كما لو لم يتخلله بينونة^(٤).
- ٢ - أنَّ قوله: أنت طالق إن دخلت الدار. معناه وأنت زوجتي؛ لأنَّه منعها من الدخول بيمين الطلاق ولا غرض له في دخولها وهي أجنبية، ولم يتعلَّق بدخولها في حال البينونة حكم، فوجب أنَّ تكون اليمين مقصورة على حال النكاح دون البينونة^(٥).
- ٣ - أنَّ الطلاق يقع بسببين: بعقد اليمين ووجود الصفة، ثم ثبت أنَّ العقد يفتقر إلى وجود الملك، فكذلك الصفة؛ لأنَّها أحد

=

لا؟. (انظر: الروايتين والوجهين ١٣٦/٢)

(١) الروايتين والوجهين ١٣٧/٢

(٢) نقلها عنه: حرب الكرماني. (انظر: الروايتين والوجهين ١٣٧/٢)

(٣) الروايتين والوجهين ١٣٧/٢، الهداية ٢٧٤/١، المغني ٣٢٠/١٠، الفروع ٣٦١/٥،

المبدع ٢٤٧/٧، الإنصاف ٤٢٣/٨

(٤) المبدع ٢٤٧/٧

(٥) الروايتين والوجهين ١٣٧/٢-١٣٨

مقصودي الطلاق^(١).

٤ - أن الغرض من اليمين منع وجود هذه الصفة في ملكه^(٢).

القول الآخر: أن الصفة لا تعود.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، والمذهب عند الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أن الصفة المعلق عليها الطلاق وجدت في وقت عدم قبول

المحل له^(٦).

٢ - أن النكاح الثاني لا يبني على الأول في شيء من أحكامه^(٧).

٣ - أن اليمين إذا عُلِّقت على عين تعلقت بها ولا يلزم فيها

(١) الروايتين والوجهين ١٣٨/٢

(٢) الفروع ٣٦١/٥

(٣) الروايتين والوجهين ١٣٧/٢، الهداية ٢٧٤/١، المغني ٣٢٠/١٠، الفروع ٣٦١/٥،

المبدع ٢٤٧/٧، الإنصاف ٤٢٣/٨

(٤) الكتاب واللباب ٤٧/٣، المختار والاختيار ١٤٠/٣، مجمع الأنهر والدر

المنتقى ٤٢٠/١

(٥) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٤٢/١٧، حلية العلماء ١٠٨/٧، كفاية الأخيار

ص ٦٠٧، مغني المحتاج ٣١٦/٣

(٦) الاختيار ١٤٠/٣

(٧) المبدع ٢٤٧/٧

الملك^(١).

- ٤ - أن قوله: إن فعلت كذا فأنت طالق. قول مطلق في كل حال وفي كل زمان، فإذا وجدت المخالفة وجب أن يكون حثاً وتنحلاً اليمين وتسقط، كما لو فعله في النكاح الأول^(٢).
- ٥ - أن اليمين إذا وقعت على المرأة على صفة من الصفات فإن الاعتبار بوجود الصفة وإن لم تكن المرأة على الصفة التي كانت عليها، كما لو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، وكانت مكتسية، فدخلتها وهي عريانة، فإن الطلاق يقع^(٣).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الصفة لا تعود في النكاح الثاني؛ لأن الصفة المحلوف عليها قد وقعت زمن البينونة، فتسقط اليمين بذلك فلا أثر لها في النكاح بعد ذلك، والله تعالى أعلم.

[٢٤٤] المسألة الثالثة عشرة: الحكم إذا تبين أن المطلقة غير التي وقعت عليها القرعة^(٤).

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٤٣/١٧

(٢) الروايتين والوجهين ١٣٧/٢

(٣) الروايتين والوجهين ١٣٧/٢

(٤) هذه المسألة مبنية على القول: بأنه إذا طلق إحدى نسائه ثم نسيها أو جهلها ابتداءً،

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه تطلق المرأة (١).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وقدمه في
 الرعايتين، والحاوي الصغير (٢).
 أدلة هذا القول:

- ١ - أمَّا المطلقة فحقيقة لوقوع الطلاق عليها، وأمَّا التي خرجت
 بالقرعة؛ فلأنَّ الطلاق إذا وقع يستحيل رفعه، ولأنَّها حرمت
 عليه بقوله (٣).
- ٢ - أنَّه متهم في نفي الطلاق عنها، فلا يقبل قوله فيه (٤).
- ٣ - أنَّ القول بوقوع طلاق المرأة فيه احتياط للفروج، ودفع
 للتهمة (٥).

=

أنَّه يقرع بينهما. وهو من مفردات مذهب الحنابلة. (انظر: الإنصاف ١٤٤/٩، المنح
 الشافيات ٥٤٨/٢-٥٤٩)

(١) المغني ٥٢٥/١٠، المحرر ٦١/٢، الفروع ٤٥٩/٥، شرح الزركشي ٤٣٦/٥، قواعد ابن

رجب ص ٣٤٤ القاعدة رقم (١٦٠)، المبدع ٣٨٤/٧، الإنصاف ١٤٤/٩

(٢) المغني ٥٢٥/١٠، المحرر ٦١/٢، الفروع ٤٥٩/٥، شرح الزركشي ٤٣٦/٥، قواعد ابن

رجب ص ٣٤٤، المبدع ٣٨٤/٧، الإنصاف ١٤٤/٩

(٣) المبدع ٣٨٤/٧

(٤) قواعد ابن رجب ص ٣٤٤

(٥) شرح الزركشي ٤٣٦/٥

القول الآخر: تطلق المرأة المطلقة، وتُرَدُّ إليه التي خرجت عليها القرعة ما لم تتزوج أو تكون القرعة بحكم الحاكم.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أنَّه ظهر أنَّها غير مطلقة، والقرعة ليست بطلاق، ولا كناية، وأمَّا إذا تزوجت فقد تعلَّق بها حقُّ الزوج الثاني، وأمَّا إذا حكم الحاكم بالقرعة فحكمه تفريق بينهما، وليس لأحد رفع ما حكم به الحاكم^(٢).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه تطلق المرأة المطلقة، وترد إليه التي خرجت عليها القرعة ما لم تتزوج أو تكون القرعة بحكم الحاكم؛ لأنَّه تبيَّن أنَّ التي وقعت عليها القرعة زوجته، ولأنَّ الصحيح أنَّه لا مدخل للقرعة في الطلاق، فتحرمان عليه قبل زوال الاشتباه، وهاهنا قد زال الاشتباه فتحرم عليه المطلقة وحدها، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١٠/٥٢٤، المحرر ٢/٦١، الفروع ٥/٤٥٩، شرح الزركشي ٥/٤٣٦، قواعد ابن

رجب ص ٣٤٤، المبدع ٧/٣٨٤، الإنصاف ٩/١٤٤، شرح المنتهى ٣/١٨٠

(٢) المغني ١٠/٥٢٤، المبدع ٧/٣٨٤

[٢٤٥] المسألة الرابعة عشرة: إذا نادى امرأته، فأجابته امرأته الأخرى فقال: أنت طالق. فعلى مَنْ يقع الطلاق؟.

اختلف النقل عن ابن حامد رحمه الله تعالى في هذه المسألة على قولين:
- الأول: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تطلق المناداة فقط^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قد تعلق بخطابه المناداة، وليست الأخرى مناداة^(٥).
- ٢ - أنه لم يقصد التي أجابته بالطلاق، فلم تطلق، كما لو أراد أن يقول: أنت طاهر. فسبق لسانه فقال: أنت طالق^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ١٦٥/٢، قواعد ابن رجب ص ٢٧٣ القاعدة رقم (١٢٦)، الإنصاف ١٤٨/٩

(٢) نقلها عنه: مهنا. (انظر: الروايتين والوجهين ١٦٥/٢، المغني ٣٧٥/١٠، قواعد ابن رجب ص ٢٧٣، الإنصاف ١٤٨/٩)

(٣) المحرر ٦١/٢، الفروع ٤٦٠/٥، الإنصاف ١٤٨/٩، شرح المنتهى ١٨٢/٣

(٤) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٤٧٨/١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٤٤/٤، شرح الخرشي ٣٣/٤، بلغة السالك ٤٥٠/١، أسهل المدارك ١٥٠/٢، وهذا المذهب عندهم من حيث الفتوى، وأما مَنْ قامت عليه البينة أو أقر بذلك عند القاضي فإنه يلزمه طلاق امرأته عندهم.

(٥) المبدع ٣٨٨/٧

(٦) المغني ٣٧٥/١٠، المبدع ٣٨٨/٧

٣ - أنه لم يقصد التي أجابته بالطلاق، وإنما قصد المنادة، فكما لو قال لأجنبية: أنت طالق. يظنها زوجته، فإنَّ الطلاق يقع على من نواها، وهي الزوجة، فكذا هنا^(١).

- الثاني: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الطلاق يقع على المرأتين^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - يستدل لوقوع الطلاق على المنادة: بأدلة القول الأول.
- ٢ - يستدل لوقوعه على المخاطبة: بأنَّه خاطبها بالطلاق، وهي محلُّ له، فطلقت، كما لو قصدتها^(٤).

القول الثالث في المسألة: أنه تطلق الجيبة.

(١) الروايتين والوجهين ١٦٥/٢

(٢) المغني ٣٧٥/١٠، المبدع ٣٨٨/٧، الإنصاف ١٤٨/٩

(٣) قال ابن رجب في القواعد ص ٢٧٣: وظاهر كلام أحمد في رواية أحمد بن الحسين

ابن حسان أنَّهما يطلقان جميعاً في الباطن والظاهر. (وانظر: الروايتين

والوجهين ١٦٤/٢، الإنصاف ١٤٨/٩)

(٤) المغني ٣٧٥/١٠، المبدع ٣٨٨/٧

وهو مذهب الحنفيّة^(١)، والأصح عند الشافعيّة^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه أتبع الإيقاع الجواب، فيصير مخاطباً للمجيب^(٣).
 - ٢ - أنه خاطبها بالطلاق^(٤).
 - ٣ - أن المناذرة لم يوجد في حقها إلا النداء، ولم يخاطبها بالطلاق، فلا تطلق^(٥).
- التّرجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أن التي تطلق هي المناذرة وحدها؛ لأنّه قصدتها بالطلاق، وأمّا المخاطبة فلا يقع عليها الطلاق؛ لأنّه لم يقصد طلاقها، ويشترط في وقوع الطلاق قصد، والله تعالى أعلم.

[٢٤٦] المسألة الخامسة عشرة: هل تحصل الرجعة بقوله: تزوجتها أو نكحتها؟

(١) المبسوط ١٢١/٦، الفتاوى الخانية ٤٥٣/١

(٢) التنبيه ص ٢٥١، الوسيط ٤٤٦/٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٢٧، تحفة المحتاج ٨/١٣١، نهاية المحتاج ٤٠/٧

(٣) المبسوط ١٢١/٦

(٤) مغني المحتاج ٣/٣٢٧

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٧/٢٣٦، الوسيط ٤٤٦/٥

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه تحصل الرَّجعة بذلك^(١).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٢).
 وأوماً إليه الإمام أحمد^(٣)، وهو مذهب الحنفية^(٤)، ووجهه عند الشافعية^(٥).
 أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه تباح الأجنبية بهذا اللفظ، فالرجعية أولى^(٦).
- ٢ - أنَّه لما صلح هذا اللفظ لاستحداث الملك، فلائ يصلح لتداركه أولى^(٧).
- ٣ - أنَّ ما صحَّ به أقوى العقدين صحَّ به أضعفهما^(٨).

(١) الهداية ٤١/٢، المغني ٥٦١/١٠، المبدع ٣٩١/٧، الإنصاف ١٥١/٩، قال ابن قدامة في المغني: وعلى هذا، يحتاج أن ينوي به الرَّجعة؛ لأنَّ ما كان كناية تعتبر له النية، ككنايات الطلاق. أ.هـ.

(٢) الإنصاف ١٥١/٩

(٣) المغني ٥٦١/١٠، المحرر ٨٣/٢، الفروع ٤٦٤/٥، المبدع ٣٩١/٧، الإنصاف ١٥١/٩

(٤) بدائع الصنائع ١٨٣/٣، البحر الرائق ٨٤/٤، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣٩٩/٣، الفتاوى الهندية ٤٦٩/١

(٥) الحاوي ٣١٢/١٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٦٧/١٧، حلية العلماء ١٢٥/٧، التهذيب ١١٥/٦، فتح العزيز ١٧٣/٩، مغني المحتاج ٣٣٦/٣

(٦) المغني ٥٦١/١٠، المبدع ٣٩١/٧

(٧) التهذيب ١١٥/٦، فتح العزيز ١٧٣/٩

(٨) الحاوي ٣١٢/١٠

وأجيب عنه: بأنّ هذا القول غير مسلّم به، فما انعقد به النّكاح الذي هو أقوى، لا ينعقد به الطّلاق الذي هو أضعف^(١).

القول الآخر: أنّه لا تحصل الرّجعة بذلك.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، ورواية عن أبي حنيفة^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنّ هذا كناية، والرّجعة استباحة بضع مقصود، ولا تحصل بالكناية، كالنّكاح^(٥).
- ٢ - أنّ النّكاح ثابت، وقوله: نكحتك. إثبات للثابت، وهو محال، فلم يكن مشروعاً، فكان ملحقاً بالعدم شرعاً، فلم تقع به

(١) الحاوي ٣١٢/١٠

(٢) الهداية ٤١/٢، المغني ٥٦١/١٠، المحرر ٨٣/٢، الفروع ٤٦٤/٥، المبدع ٣٩١/٧،

الإنصاف ١٥١/٩، دليل الطالب ص ٤٤٧، شرح المنتهى ١٨٣/٣

(٣) بدائع الصنائع ١٨٣/٣، البحر الرائق ٨٤/٤، مجمع الأنهر ٤٣٣/١

(٤) الحاوي ٣١٢/١٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٦٧/١٧، حلية العلماء

١٢٥/٧، التهذيب ١١٥/٦، فتح العزيز ١٧٣/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٣٣٦/٣

(٥) الحاوي ٣١٢/١٠، المغني ٥٦١/١٠، المبدع ٣٩١/٧

الرجعة^(١).

وأجيب عنه: بأن النكاح وإن كان ثابتاً حقيقة لكن المحل لا يحتمل الإثبات، فيجعل مجازاً عن استيفاء الثابت لما بينهما من المشابهة، تصحيحاً لتصرفه بقدر الإمكان^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا قصد بلفظه ذلك المراجعة فإن الرجعة تحصل بذلك وإلا فلا؛ لأنه لفظ يحتمل الإخبار ويحتمل المراجعة، فيقبل قول القائل في بيان مراده به؛ لأنه لفظ دل على معنى وهو المراجعة وقصد القائل به ذلك المعنى فيترتب عليه حكمه، والله تعالى أعلم.

[٢٤٧] المسألة السادسة عشرة: هل تحصل الرجعة بالوطء؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تحصل الرجعة بالوطء مطلقاً^(٣). وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١٨٣/٣

(٢) بدائع الصنائع ١٨٣/٣

(٣) المغني ٥٥٩/١٠، شرح الزركشي ٤٤٩/٥، المبدع ٣٩٣/٧، الإنصاف ١٥٤/٩

(٤) الهداية ٤٢/٢، الإفصاح ١٥٨/٢، المحرر ٨٣/٢، المبدع ٣٩٣/٧

الإنصاف ١٥٤/٩، دليل الطالب ص ٤٤٧، شرح المنتهى ١٨٤/٣

(٥) الكتاب واللباب ٥٤/٣، المبسوط ٢١/٦، رؤوس المسائل ص ٤٢٢، بدائع

أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا)^(١).
- وجه الدلالة: أن الله تعالى سَمَّى الرَّجْعَةَ رَدًّا، والرُّدُّ حقيقة في الفعل ولا يختص بالقول^(٢).
- وأجيب عنه: بأنَّ الرَّدَّ نوعان: رَدُّ مشاهد، ورَدُّ حكم. ورَدُّ الحكم لا يكون إلا بالقول، ورَدُّ الرَّجْعَةِ حكم، فلا يكون إلا بالقول^(٣).
- ٢ - أن هذه مدة تفضي إلى بينونة، فترتفع بالوطء، كمدة الإيلاء^(٤).
- وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فمدة الإيلاء لا ترتفع بالقول، فلذا رفعت بالوطء، وأمَّا هذه فترتفع بالقول، فلا ترتفع بالوطء^(٥).
- ٣ - أن الرَّجْعَةَ استدامة النِّكاح واستبقاؤه، والوطء يدلُّ على

=

الصنائع ٣/١٨١، المختار والاختيار ٣/١٤٧، البحر الرائق ٤/٨٤

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٢٨)

(٢) بدائع الصنائع ٣/١٨٢، شرح الزركشي ٥/٤٤٩

(٣) الحاوي ١٠/٣١١

(٤) المغني ١٠/٥٦٠

(٥) الحاوي ١٠/٣١١

ذلك^(١).

- ٤ - أن الفعل أقوى من القول؛ لأن الظاهر في حال المسلم أنه لا يبطأ إلا امرأته، فحُمِلَ إقدامه على الوطء دليل على المراجعة، كي لا يقع فعله في الحرام^(٢).
- ٥ - أن الطلاق سبب لزوال الملك ومعه خيار، فتصرف المالك بالوطء يمنع زواله، كوطء البائع الأمة المبعة في مدة الخيار^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

- أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
- والقول الثاني: أنه تحصل الرجعة بالوطء مع النية.
- وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب المالكية^(٥).
- أدلة هذا القول:

(١) الاختيار ٣/١٤٧

(٢) رؤوس المسائل ص ٤٢٢

(٣) المبسوط ٦/٢١، المغني ١٠/٥٦٠، المبدع ٧/٣٩٣

(٤) شرح الزركشي ٥/٤٤٩، الاختيارات الفقهية ص ٢٢٩، الإنصاف ٩/١٥٤

(٥) المدونة ٢/٢٢٤، التفريع ٢/٧٦-٧٧، المعونة ٢/٨٥٩، القوانين الفقهية ص ٢٣٤، مختصر

خليل وجواهر الإكليل ١/٥١١، شرح الخرشي ٤/٨٠

- ١ - حديث عمر **t**: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ))^(١).
 - ٢ - أَنَّهُ مَعْنَى مَبِيحٍ لِلوِطْءِ، فَلَمْ يَصَحْ إِلَّا بِنِيَّةٍ، كَالْتَلَفْظِ بِعَقْدِ النِّكَاحِ^(٢).
 - ٣ - أَنَّهُ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا الرَّجْعَةُ، فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ، كَالْقَوْلِ^(٣).
- القول الثالث:** أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِالْوِطْءِ مُطْلَقاً.
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥).
- أدلة هذا القول:**
- ١ - قول الله تعالى (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلِ مِنْكُمْ)^(٦).
- وجه الدلالة:** أَنَّ الْإِشْهَادَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْلِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ،

(١) تقدم تخريجه ص (١٢٤)

(٢) المعونة ٨٥٩/٢

(٣) المعونة ٨٥٩/٢

(٤) الهداية ٤٢/٢، الافصاح ١٥٨/٢، المحرر ٨٣/٢، شرح الزركشي ٤٤٨/٥، الاختيارات الفقهية ص ٢٢٩، الإنصاف ١٥٤/٩

(٥) الأم ٢٦٠/٥، الحاوي ٣١٠/١٠، الوسيط ٤٦٠/٥، حلية العلماء ١٢٥/٧، التهذيب ١١٥/٦، فتح العزيز ١٧٦/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٣٣٧/٣

(٦) سورة الطلاق آية رقم (٢)

- والوطء مما لم تجر العادة بالإشهاد عليه^(١).
- وأجيب عنه: بأنه ليس في الآية ما يدلُّ على اقتران الإشهاد بالرجعة، فيطأ ثم يُشهد^(٢).
- ٢ - أنها استباحة بضع مقصود، أُمِرَ بالإشهاد فيه، فلم يحصل من القادر بغير القول، كالنكاح^(٣).
- وأجيب عنه: بأنَّ الرجعة استدانة للنكاح السابق، لا نكاح جديد^(٤).
- ٣ - أنَّ غير القول فعل من قادر على القول، فلم تحصل به الرجعة، كالإشارة من الناطق^(٥).
- ٤ - أنَّ الوطء يوجب العدة، فلا يكون قاطعاً لها^(٦).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه تحصل الرجعة بالوطء مع النية^(٧)؛ لأنَّ الوطء محتمل أن يكون المراد به المراجعة ويحتمل غير ذلك، فإذا

(١) الحاوي ٣١١/١٠، شرح الزركشي ٤٤٨/٥

(٢) شرح الزركشي ٤٤٨/٥

(٣) المغني ٥٥٩/١٠

(٤) الهداية وفتح القدير ١٦/٤

(٥) المغني ٥٥٩/١٠، فتح العزيز ١٧٦/٩

(٦) مغني المحتاج ٣٣٧/٣

(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٨١/٢٠، الفتاوى السعدية ص ٥٢٣

اقتربت به النية عُلِمَ أَنَّها المراد بهذا الوطء هو المراجعة، والله تعالى أعلم.

[٢٤٨] المسألة السابعة عشرة: حكم الارتجاع في الردّة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ تُتَعَجَّلُ الْفُرْقَةُ بِالرَّدَّةِ فَالرَّجْعَةُ لَا تَصَحُّ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُتَعَجَّلُ بِهَا الْفُرْقَةُ فَالرَّجْعَةُ مَوْقُوفَةٌ، إِنْ أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ مِنْهُمَا فِي الْعِدَّةِ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ، وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ تَصَحَّ^(١). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٢). وهو قول المزني من الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ تُتَعَجَّلُ الْفُرْقَةُ بِالرَّدَّةِ فَهِيَ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِهَا، فَلَا يَصَحُّ ارْتِجَاعُهَا^(٤).
- ٢ - أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ لَا تُتَعَجَّلُ الْفُرْقَةُ بِالرَّدَّةِ وَأَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ مِنْهُمَا فِي

(١) المغني ٥٦٢/١٠، المحرر ٨٣/٢، المبدع ٣٩٥/٧، الإنصاف ١٥٧/٩

(٢) المغني ٥٦٢/١٠، المبدع ٣٩٥/٧، الإنصاف ١٥٧/٩

(٣) مختصر المزني ٨/٣٠٠، الحاوي ٣٢٣/١٠، الوسيط ٤٦١/٥، فتح العزيز ١٧٦/٩

(٤) المغني ٥٦٢/١٠، المبدع ٣٩٥/٧

- العدّة فيكون قد ارتجّعها في نكاحه^(١).
- ٣ - أنّه إن كانت لا تُتَعَجَّلُ الفُرقة بالرّدة وأسلم المرتد منهما في العدّة فهو نوع إمساك، فلا تمنع منه الرّدة، كما لو لم يطلق^(٢).
- ٤ - أنّه إن كانت لا تُتَعَجَّلُ الفُرقة بالرّدة ولم يسلم المرتد منهما في العدّة فالفرقة تكون قد وقعت قبل الرّجعة^(٣).
- ٥ - أنّ أسوأ أحوال المرتدة أن تكون محرّمة، وتحريمها لا يمنع من صحة الرّجعة، كالمحرّمة^(٤).
- وأجيب عنه: بأنّ المراد بالتحريم هو تحريم أي نوع من الحل، والمحرّمة تقبل نوعاً من الحل وهو حل الخلوة، فافترقا^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

(١) المغني ٥٦٢/١٠

(٢) المغني ٥٦٢/١٠

(٣) المغني ٥٦٢/١٠

(٤) الحاوي ٣٢٣/١٠

(٥) مغني المحتاج ٣٣٧/٣

والقول الثاني: أنه لا يصح الارتجاع في الردّة مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ)^(٤).
- وجه الدلالة: أن الرجعة تمسك بعصمتها، وهو منهي عن ذلك^(٥).
- ٢ - أن المقصود من الرجعة الحل، والحل غير قابل له^(٦).
- ٣ - أن الرجعة استباحة بضع مقصود، فلم تصح مع الردّة، كالنكاح^(٧).
- ٤ - أن الرجعة تقرير للنكاح، والردّة تنافي ذلك، فلم يصح اجتماعهما، وإذا لم يصح اجتماعهما لتنافيهما، وقد ثبتت

(١) الهداية ٤٢/٢، المحرر ٨٣/٢، المبدع ٣٩٥/٧، الإنصاف ١٥٧/٩، شرح المنتهى ١٨٤/٣

(٢) مواهب الجليل ١٠٠/٤

(٣) الحاوي ٣٢٣/١٠، التنبيه ص ٢٥٢، الوسيط ٤٦١/٥، فتح العزيز ١٧٦/٩، المنهاج ومغني

المحتاج ٣٣٧/٣، كفاية الأخيار ص ٦١٣

(٤) سورة الممتحنة آية رقم (١٠)

(٥) الحاوي ٣٢٤/١٠

(٦) الوسيط ٤٦١/٥

(٧) الحاوي ٣٢٤/١٠، المغني ٥٦٢/١٠، شرح المنتهى ١٨٤/٣

الرَّدَّة فتبطل الرَّجْعَةُ^(١).

٥ - أن زوجته تبين منه بالرَّدَّة، فلا رجعة له حينئذ^(٢).

القول الثالث: أنه إن كانت تُتَعَجَّلُ الفُرْقَةُ بالرَّدَّة فالرَّجْعَةُ لا تصح، وإن كانت لا تُتَعَجَّلُ بها الفُرْقَةُ فتصح الرَّجْعَةُ مطلقاً. وهو قول عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - يستدل لهم على أن الرَّجْعَةَ لا تصح إذا كانت الفُرْقَةُ تُتَعَجَّلُ بالرَّدَّة: بأدلة القول الأول على ذلك.

٢ - يستدل لهم على أن الرَّجْعَةَ تصح إذا كانت الفُرْقَةُ لا تُتَعَجَّلُ بالرَّدَّة: بأدلة القول الأول على أنه إذا أسلم في العِدَّة صحت الرَّجْعَةُ.

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا تعجلت الفُرْقَةُ بالرَّدَّة أنه لا تصح الرَّجْعَةُ، وإن كانت لا تتعجل بها فتصح الرَّجْعَةُ مطلقاً ولا يشترط أن تكون الرَّجْعَةُ في العِدَّة، قياساً على الكافرين الأصليين إذا أسلم أحدهما قبل الآخر ولم يسلم الآخر إلا بعد انقضاء العِدَّة، والله تعالى أعلم.

(١) الحاوي ١٠/٣٢٤، المغني ١٠/٥٦٢

(٢) مواهب الجليل ٤/١٠٠

(٣) الإنصاف ٩/١٥٧

الفصل الثالث: في الإيلاء والظهار واللعان والعدد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في الإيلاء.

المبحث الثاني: في الظهار.

المبحث الثالث: في اللعان.

المبحث الرابع: في العدد.

المبحث الأول: في الإيلاء

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: متى تحتسب مدة الإيلاء من الرجعية في عدتها؟.

المسألة الثانية: هل يحنث المؤلي إذا وطئ وهو مجنون؟.

[٢٤٩] المسألة الأولى: متى تحتسب مدة الإيلاء من الرجعية في عدتها؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن المدة تحتسب من حين آلى^(١). وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، وظاهر مذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤). أدلة هذا القول:

- ١ - أن من صح إيلاؤه، احتسب عليه بالمدة من حين إيلائه، كما لو لم تكن مطلقة^(٥).
- ٢ - أنها مباحة لزوجها، فاحتسب عليه بالمدة من حين آلى، كغير المطلقة^(٦).

القول الآخر: أن المدة تحتسب من حين الرجعة.

(١) المغني ٢٤/١١، شرح الزركشي ٤٧٥/٥

(٢) المحرر ٨٧/٢، شرح الزركشي ٤٧٥/٥، الإنصاف ١٥٢/٩

(٣) فتح القدير ٥٢/٤، البحر الرائق ١١١/٤، الدر المنتقى ومجمع الأثر ٤٤٤/١، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٣١/٣، الباب ٦١/٣، وهذا ما ظهر لي من نحو قولهم: آلى من المطلقة رجعيًا صحَّ، ويطل بمضي العدة.

(٤) المعونة ٨٨٢/٢، ٨٨٤، مقدمات ابن رشد ٣٣٥/٢، القوانين الفقهية ص ٢٤٠، كفاية الطالب الرباني ٩٣/٢، حاشية الدسوقي ٤٢٧/٢ - ٤٢٨، وهذا ما ظهر لي من نحو قولهم: أن الأجل من يوم حلفه. ولم يفرقوا.

(٥) المغني ٢٤/١١

(٦) المغني ٢٤/١١

وهو مقتضى كلام الخرقي^(١)، ومذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنها معتدة منه، فأشبهت البائن^(٣).
 - وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالبائن ليست زوجة، ولا يصح الإيلاء منها بحال، فهي كالأجنبية^(٤).
 - ٢ - أن الطلاق إذا طرأ قطع المدة، ثم لا يحتسب عليه بشيء من المدة قبل رجعتها، فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة^(٥).
 - ٣ - أن المدة شرعت للمهلة في وقت يحل له الوطء فيه، والعدة لا يحل له الوطء فيها^(٦).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه تحتسب مدة الإيلاء من الرجعية من حين إيلائه، كغيرها من الزوجات؛ لأن الرجعية تعد زوجة، ويصح منها الإيلاء، فيكون من حين آلى منها، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٢٤/١١، شرح الزركشي ٤٧٥/٥، الإنصاف ١٥٣/٩

(٢) مختصر المزني ٣٠٣/٨، الحاوي ٣٨٤/١٠، التهذيب ١٤٣/٦، فتح العزيز ٢٣٣/٩، المنهاج

ومغني المحتاج ٣٤٩/٣

(٣) المغني ٢٤/١١

(٤) المغني ٢٤/١١

(٥) المغني ٢٤/١١

(٦) مغني المحتاج ٣٤٩/٣

[٢٥٠] المسألة الثانية: هل يحنث المؤلي إذا وطئ وهو مجنون؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يحنث، ويخرج بوطئه عن الإيلاء^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

أولاً: الأدلة على أنه لا يبقى مؤلياً:

- ١ - أنه وجد الوطء، فاستوفت المرأة به حقها^(٥).
 - ٢ - أن وطء المجنون كالعقل في تقرير المهر، والتحليل، وتحريم الربيبة، وسائر الأحكام، فكذلك في الفئنة^(٦).
- ثانياً: الأدلة على أنه لا يحنث:

(١) الروايتين والوجهين ١٧٥/٢، المغني ٣٢/١١

(٢) المغني ٣٢/١١، المحرر ٨٨/٢، تصحيح الفروع ٤٨٢/٥، الإنصاف ١٨٨/٩، شرح المنتهى ١٩٥/٣

(٣) التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١١٠/٤، شرح الزرقاني ١٦٠/٤

(٤) الأم ٢٩٠/٥، الحاوي ٤٠٣/١٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٢٠/١٧، التهذيب ١٤٧/٦، فتح العزيز ٢٤٥/٩-٢٤٦، روضة الطالبين ٢٣١/٦، مغني المحتاج ٣٥٠/٣

(٥) الحاوي ٤٠٣/١٠، شرح المنتهى ١٩٥/٣

(٦) فتح العزيز ٢٤٦/٩، مغني المحتاج ٣٥٠/٣

- ١ - أنه غير مكلف، والقلم عنه مرفوع^(١).
- ٢ - أن الحنث يفتقر إلى قصد، أو إلى من هو من أهل القصد؛ لأنه يتعلّق به حق الله تعالى فاعتبر فيه القصد^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه لا يحنث ويبقى مؤلياً.

وهو قول عند الحنابلة^(٣)، ووجه عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لم يحنث بوطئه، وإذا بقيت يمينه، بقي الإيلاء، كما لو لم يطاء^(٥).
- ٢ - أنه لما لم يحنث بوطئه ويلزم بالكفارة، وكان وطؤه من بعد

(١) الأم ٢٩٠/٥، المغني ٣٢/١١

(٢) الروايتين والوجهين ١٧٥/٢-١٧٦

(٣) المغني ٣٢/١١-٣٣، المحرر ٨٨/٢، الإنصاف ١٨٨/٩

(٤) الحاوي ٤٠٣/١٠، التهذيب ١٤٧/٦، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٢٠/١٧

فتح العزيز ٢٤٥-٢٤٦، روضة الطالبين ٢٣١/٦

(٥) المغني ٣٣/١١

موجباً للكفارة، كان حكم الإيلاء باقياً^(١).

ويجيب عنهما: بأن الوطء الذي حلف على تركه قد وقع منه، وبذلك

تكون المرأة قد استوفت حقها، فلا يحق لها المطالبة بعد ذلك^(٢).

وبأنه: لا فرق بين وطء المجنون ووطء العاقل في رفع الإيلاء^(٣).

القول الثالث: أنه يحنث وعليه الكفارة.

وهو قول أبي بكر من الحنابلة^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه فعل ما حلف عليه^(٦).
- ٢ - أنه لما خرج من حكم الإيلاء وجب أن يحنث، وتجب عليه الكفارة^(٧).
- ٣ - أن الأهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحنث^(٨).

(١) الحاوي ٤٠٣/١٠

(٢) الحاوي ٤٠٣/١٠، شرح المنتهى ١٩٥/٣

(٣) فتح العزيز ٢٤٦/٩، مغني المحتاج ٣٥٠/٣

(٤) الروايتين والوجهين ١٧٥/٢، المغني ٣٢/١١

(٥) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٢٧/٣

(٦) المغني ٣٢/١١

(٧) الروايتين والوجهين ١٧٥/٢

(٨) حاشية ابن عابدين ٤٢٧/٣

ويجاب عن هذه الأدلة: بأن الحنث والكفارة يراعى فيهما القصد؛ لأنَّهما من حقوق الله تعالى، والمجنون ليس من أهل القصد^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن المجنون إذا وطئ زوجته التي آلى منها أنَّه يسقط عنه الإيلاء، ولا يحنث، ولا تلزمه كفارة، وذلك لقوة ما استدل به القائلون بهذا القول، وعدم وجود المعارض القوي، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ١٧٥/٢ - ١٧٦، مغني المحتاج ٣/٣٥٠

المبحث الثاني: في الظهار

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: الحكم إذا ظاهر من نسائه بكلمات.

المسألة الثانية: الحكم إذا ظاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها قبل أن يكفر.

المسألة الثالثة: إذا قال: أنت عليّ كظهر أجنبية. فهل يكون ظهاراً؟.

المسألة الرابعة: إذا اعتق نصفي عباين، فهل يجزئ في كفارة الظهار؟.

المسألة الخامسة: إذا قَدَّم للمساكين ستين مداً فقبلوه، فهل يجزئ؟.

المسألة السادسة: الحكم إذا ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر.

[٢٥١] المسألة الأولى: الحكم إذا ظاهر من نسائه بكلمات^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لكل واحدة كفارة^(٢).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)،
والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

أدلة هذا القول:

١- أنه أفرد كل واحدة منهن بظهار خصّها به، فوجب عليه
كفارة كاملة في حقّها، كما لو عاد في الأولى وكفر ثم ظاهر

(١) المراد بقولنا: بكلمات. هو: أن يظهر من كل واحدة من نسائه بكلمة منفردة،
كما لو قال لكل واحدة: أنتِ عليّ كظهر أمي. (انظر: الروايتين
والوجهين ١٨٢/٢، المغني ٧٩/١)

(٢) المغني ٧٩/١١، شرح الزركشي ٤٩١/٥، المبدع ٤٦/٨، الإنصاف ٢٠٧/٩

(٣) نقلها عنه: الأثرم والفضل وحنبل. (انظر: الروايتين والوجهين ١٨٢/٢)

(٤) المغني ٧٩/١١، المحرر ٩٠/٢، الفروع ٤٩٣/٥-٤٩٤، المبدع ٤٦/٨، الإنصاف
٢٠٧/٩، شرح المنتهى ١٩٩/٣

(٥) بدائع الصنائع ٢٣٤/٣، المختار والاختيار ١٦٣/٣، البحر الرائق ١٦٧/٤، الدر المختار
مع حاشية ابن عابدين ٤٧١/٣، وكذا الحكم عندهم لو ظاهر منهن بكلمة واحدة،
فلكل واحدة منهن كفارة.

(٦) المدونة ٢٩٩/٢، شرح الزرقاني ١٦٩/٤، جواهر الإكليل ٥٢٧/١

(٧) الأم ٢٩٦/٣، الحاوي ٤٣٨/١٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٦٣/١٧، فتح
العزیز ٢٧٩/٩، مغني المحتاج ٣٥٨/٣

- من الثانية^(١).
- ٢ - أنَّها أيمان لا يحنث في إحداها بالحنث في الأخرى، فلا تكفرها كفارة واحدة^(٢).
- ٣ - أنَّها أيمان مكررة على أعيان متفرقة، فكان لكل واحدة كفارة، كما لو كفر ثم ظاهر^(٣).
- ٤ - أنَّ الحرمة تثبت في كل واحدة، والكفارة لإنهاء الحرمة، فتتعدد بتعدد^(٤).
- ٥ - أنَّها أيمان في محال مختلفة، أشبه ما لو وجدت في عقود متفرقة^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنَّ عليه كفارة واحدة.

(١) الروايتين والوجهين ١٨٢/٢ - ١٨٣

(٢) المغني ٧٩/١١، شرح الزركشي ٤٩١/٥، شرح المنتهى ١٩٩/٣

(٣) المغني ٧٩/١١، شرح المنتهى ١٩٩/٣

(٤) الاختيار ١٦٣/٣، اللباب ٦٩/٣

(٥) المبدع ٤٦/٨

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَطَالِبَةٌ مِنَ الزَّوْجَةِ وَلَا اعْتِرَاضٌ، فَلَمْ يَتَكَرَّرْ عَلَيْهِ بِتَكَرُّرِ الْوَاحِدِ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ وَأَعْيَانٍ، كَحَدِّ الزَّانِي إِذَا زَنَى مِنْ جَمَاعَةٍ نِسْوَةٍ وَلَمْ يَحْدُ، فَإِنَّهُ يَحْدُ حَدًّا وَاحِدًا^(٢).

وَأَجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ، فَالْحَدُّ عَقُوبَةٌ تَدْرَأُ بِالشَّبَهَاتِ^(٣).

القول الثالث: إِنْ كَانَ بِكَلِمَاتٍ فِي مَجَالِسٍ فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).

دليل هذا القول:

يُمْكِنُ الاسْتِدْلَالُ لَهُ: بِالْقِيَاسِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ إِنْ مِنْ جَامِعٍ زَوْجَتِهِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنْ رَمَضَانَ مَرَاتٍ مُتَعَدَّةٍ أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

الترجيح: الَّذِي يَظْهَرُ لِي رَجْحَانَهُ أَنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ

(١) الروايتين والوجهين ١٨٢/٢، المغني ٧٩/١١، المحرر ٩٠/٢، الفروع ٤٩٣/٥، شرح

الزركشي ٤٩١/٥، الإنصاف ٢٠٨/٩

(٢) الروايتين والوجهين ١٨٢/٢، المغني ٧٩/١١

(٣) المغني ٨٠/١١، المبدع ٤٦/٨

(٤) الروايتين والوجهين ١٨٢/٢، المحرر ٩٠/٢، الفروع ٤٩٤/٥، شرح الزركشي ٤٩١/٥،

الإنصاف ٢٠٨/٩

زوجة اختصت بظهار فتختص بحكم، والله تعالى أعلم.

[٢٥٢] المسألة الثانية: الحكم إذا ظاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها قبل أن يكفر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنها لا تحل له حتى يكفر^(١). وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، ووجه عند الشافعية^(٥).
أدلة هذا القول:

-
- (١) الهداية ٤٨/٢، المغني ٧٧/١١، شرح الزركشي ٤٨٩/٥، المبدع ٤٤/٨، الإنصاف ٢٠٦/٩
- (٢) المغني ٧٧/١١، المحرر ٩٠/٢، الفروع ٤٩٤/٥، المبدع ٤٤/٨، الإنصاف ٢٠٦/٩، شرح المنتهى ٢٠٠/٣
- (٣) العناية مع فتح القدير ٩٣/٤، البحر الرائق ١٦٢/٤، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٦٩/٣
- (٤) المدونة ٣٠٢/٢، الكافي ص ٢٨٣، مقدمات ابن رشد ٣١٦/٢، شرح الزرقاني وحاشية البناني ١٧٢/٤
- (٥) الأم ٢٩٤/٣، الحاوي ٤١٧/١٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٥٨/١٧، حلية العلماء ١٧٨/٧، المنهاج ومغني المحتاج ٣٥٦/٣

١ - قول الله تعالى (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمْ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)^(١).

وجه الدلالة: أَنَّ الآية عامة في كل من ظاهر من زوجته، وهذا قد ظاهر من زوجته، فلا يبطأ حتى يكفر^(٢).

٢ - أَنَّ الظَّهَارَ قد صحَّ فيها، وحكمه لا يسقط بالطلاق المزيل للملك والحل، فبملك اليمين أولى^(٣).

٣ - أَنَّها يمين انعقدت موجبة لكفارة، فوجبت، كسائر الأيمان^(٤).

٤ - أَنَّهُ على القول الآخر تنقلب يمين الظَّهَارِ إلى حكم اليمين بالله تعالى، ولا نجد في الأصول أَنَّ يمين الظَّهَارِ ينقلب حكمها إلى حكم اليمين بالله تعالى^(٥).

القول الآخر: يبطل الظَّهَارُ وتَحِلُّ له.

(١) سورة المجادلة آية رقم (٣)

(٢) المغني ١١/٧٧، شرح الزركشي ٥/٤٨٩

(٣) المغني ١١/٧٨ المبدع ٨/٤٤

(٤) المغني ١١/٧٨

(٥) الروايتين والوجهين ٢/١٧٦ مسائل أبي بكر ص ٩٨

وهو قول عند الحنابلة^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ الكفارة تجب بالعود، وهو العزم على وطء زوجته، وهاهنا قد عاد في غير زوجته، فلهذا لم تجب عليه كفارة الظهار^(٣).
- ٢ - أنَّها خرجت عن الزوجات، وصار وطؤه لها بملك اليمين، فلم يكن موجبا لكفارة الظهار، كما لو تظاهر منها وهي أمته^(٤).
- ٣ - أنَّ شرطه الزوجية، وقد زالت، فوجب أن يزول لزوال شرطه^(٥).
- ٤ - أنَّ العود تابع للظهار، فلمَّا لم يصح الظهار إلا في حال

(١) الروايتين والوجهين ١٧٦/٢، الهداية ٤٨/٢، مسائل أبي بكر ص ٩٧، المغني ٧٧/١١، المبدع ٤٤/٨-٤٥، الإنصاف ٢٠٦/٩، وفي الكفارة إن وطئها خلاف، فقل: يكفر كفارة يمين. وقيل: يتخرج أن لا كفارة عليه.

(٢) الحاوي ٤١٨/١٠، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٥٨/١٧، حلية العلماء ١٧٨/٧، المنهاج ومغني المحتاج ٣٥٦/٣.

(٣) الروايتين والوجهين ١٧٦/٢، مسائل أبي بكر ص ٩٨.

(٤) المغني ٧٨/١١، شرح الزركشي ٤٨٩/٥.

(٥) المبدع ٤٥/٨.

الزوجية لم يصح العود إلا في حال الزوجية^(١).

[٢٥٣] المسألة الثالثة: إذا قال: أنت عليّ كظهر أجنبية. فهل يكون ظهاراً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه ليس بظهار^(٢). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، والقاضي في التعليق^(٣)، والشريف، وأبو الخطاب، والشيرازي، وقدّمه في الحرر^(٤). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥)، ومذهب

(١) الحاوي ١٠/٤١٨

(٢) الروايتين والوجهين ٢/١٧٩، شرح الزركشي ٥/٤٧٩، الإنصاف ٩/١٩٦

(٣) التعليق ويقال: التعليقة للقاضي أبي يعلى، وهو الخلاف الكبير، قال ابن الجوزي: إنه لم يحقّق فيها بيان الصحة والمردود. (انظر: كشف الظنون ١/٤٢٤، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٣٨)

(٤) الهداية ٢/٤٧، المغني ١١/٥٩، المحرر ٢/٨٩، شرح الزركشي ٥/٤٧٩، الإنصاف ٩/١٩٦، وحكى هذا القول عن أبي بكر ابن قدامة، وحكى القاضي عنه أنّه اختار القول الثاني في كتابه التنبيه، والمذهب عند الحنابلة أنّه يكفر كفارة يمين.

(٥) نقلها عنه: ابنه صالح والميموني. (انظر: مسائل صالح ١/٣٤٧، الروايتين والوجهين ٢/١٧٩)

الحنفية^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ)^(٣).
- وجه الدلالة: أن الله تعالى قد خصَّ الظَّهَارَ بالتَّشْبِيهِ بِالْأُمَّهَاتِ^(٤).
- ٢ - أن الأجنبية غير محرمة على التأييد، وإنما هي حرام لعارض ثم يزول العارض، وتحريم الظَّهَار على التأييد^(٥).
- وأجيب عنه: بأنه إذا شبهها بالأجنبية فإنه قصد تشبيهها بالحالة التي هي محرمة عليه فيها، ولا فرق بين أن يستديم التحريم أو يزيله، ويدلُّ على ذلك صحة الظَّهَار المؤقت، كقوله: أنت عليّ كظهر أمي اليوم^(٦).

(١) مختصر الطحاوي ص ٢١٢، بدائع الصنائع ٣/٢٣٣-٢٣٤، الكفاية وفتح القدير

٨٩/٤، البحر الرائق ٤/١٥٨

(٢) الأم ٣/٢٩٥، حلية العلماء ٧/١٦٦، فتح العزيز ٩/٢٥٩، المنهاج ومغني المحتاج

٣/٣٥٤، كفاية الأختيار ص ٦٢٠، ويلغو عندهم قوله، ولا يلزمه شيء.

(٣) سورة المجادلة آية رقم (٢)

(٤) الروايتين والوجهين ٢/١٧٩

(٥) الروايتين والوجهين ٢/١٧٩، بدائع الصنائع ٣/٢٣٤

(٦) الروايتين والوجهين ٢/١٧٩

القول الآخر: أنّه ظهار.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنّه قد شبهها بمن لا يستبيح النظر إلى ظهرها، فأشبه ما لو شبهها بظهر أمه^(٣).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالأجنبية وإن كانت في هذا الوقت محرمة عليه، فهي تحل له لو تزوجها، والأم لم تكن حلالاً قط له، ولا تكون حلالاً أبداً^(٤).

٢ - أنّه قد أتى بالمنكر من القول، أشبه ما لو شبهها بمن تحرم عليه على التأييد^(٥).

٣ - أنّه شبه فرجاً محلاً له بفرج محرّم عليه، فكان مؤثراً في

(١) المغني ٥٨/١١، المحرر ٨٩/٢، الفروع ٤٨٧/٥، المبدع ٣٣/٨، الإنصاف ٩٥/٩، شرح المنتهى ١٩٦/٣

(٢) المدونة ٢٩٦/٢، الإشراف ١٤٧/٢، مواهب الجليل ١١٩/٤، شرح الزرقاني وحاشية البناني ١٦٨/٤، أسهل المدارك ١٦٩/٢، وذلك بشرط أن ينوي بقوله ذلك الظهار، وأما إن نوى الطلاق فيلزمه ثلاث تطليقات.

(٣) الروايتين والوجهين ١٧٩/٢، المغني ٥٨/١١

(٤) الأم ٢٩٥/٣

(٥) شرح الزركشي ٤٧٩/٥

التحريم، كذوات المحارم^(١).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه ليس بظهار^(٢)؛ لأنَّ حِلَّ الزَّوجة كان ثابتاً، وبراءة الذمة عن وجوب الكفَّارة ثابتة، والأصل في الثابت البقاء على ما كان، وترك الأصل فيما إذا شبهها بأمه بأنَّ قال لها: أنت عليَّ كظهر أمي. وهذا مفقود في مسألتنا، فلا يقع الظَّهار فيها^(٣).
وأما القياس على المحارم أو المحرَّمات على التأييد بقياس مع الفارق، فالأجنبية ليست محرَّمة على التأييد على المظاهر، بل يجوز له نكاحها.
والآية نصَّت على الأم، فيلحق بها من هو مثلها في التحريم على التأييد فقط، والله تعالى أعلم.

[٢٥٤] المسألة الرَّابعة: إذا اعتق نصفي عبيد، فهل يجزئ في كفَّارة الظَّهار؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يجزئ^(٤).

(١) الإشراف ١٤٧/٢

(٢) الفتاوى السعدية ص ٥٢٦

(٣) أحكام الظَّهار في الشريعة الإسلامية ص ٢٧٦

(٤) الروايتين والوجهين ١٨٧/٢، المغني ١١٨/١١، الإنصاف ٢٢٢/٩

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وجزم به في العمدة^(١).

وهو مذهب الحنفيّة^(٢)، والمالكيّة^(٣)، ووجه عند الشافعيّة^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمُ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)^(٥).

وجه الدلالة: أن هذا الاسم - الرقبة - عبارة عن شخص واحد، وبعض الرقبة ليس برقبة، وليس ذلك مما يدخله التلقيق، كما لو أمر رجلين أن يحجّا عنه حجة، لم يجز أن يحج عنه واحد منهما نصفها^(٦).

٢ - أنه لو جاز عتق عبد من عبيد عن كفّارته، جاز أن يصوم

(١) الروايتين والوجهين ١٨٧/٢، الهداية ٥٠/٢، العمدة ص ٤١٣-٤١٤، المحرر ٩٢/٢، الفروع ٥٠١/٥، الإنصاف ٢٢٢/٩

(٢) المبسوط ١٠/٧، البحر الرائق ١٧٥/٤، الدر المنتقى مع مجمع الأنهر ٤٥١/١

(٣) الكافي ص ٢٨٦، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١٣١/٤، شرح الزرقاني ١٧٧/٤، جواهر الإكليل ٥٣١/١

(٤) الحاوي ٤٨٠/١٠، حلية العلماء ١٩١/٧، فتح العزيز ٣٠٥/٩، روضة الطالبين ٢٦٣/٦، مغني المحتاج ٣٦٢/٣

(٥) سورة المجادلة آية رقم (٣)

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٨٢/١٧

- أربعة أشهر كل شهرين عن كفّارتين، وأن يطعم مائة وعشرين مسكيناً كل ستين عن كفّارتين، فلمّا لم يجز هذا، فكذلك نصف عبد من عبيد^(١).
- ٣- أن الواجب تحرير رقبة واحدة، وتخليصها عن الرّق، وهو لم يحرر رقبة واحدة، ولم يصرف العتق إلى شخص، بل حرر نصفاً من كل رقبة، فكما لو فرّق طعام مسكين على اثنين^(٢).
- ٤- أن ما أمر بصرفه إلى شخص في الكفّارة، لم يجز تفريقه على اثنين، كالمُدّ في الإطعام^(٣).
- ٥- أن في التبعض نقصاً، وعتق الناقص غير مجزئ^(٤).
- ٦- أنّه لا يسمّى عتق رقبة^(٥).
- ٧- أن المقصود تكميل الأحكام، ولا تحصل من إعتاق نصفين^(٦).

الأقوال الأخرى:

- (١) الروايتين والوجهين ١٨٧/٢
- (٢) البحر الرائق ١٧٥/٤
- (٣) المغني ١١٨/١١
- (٤) الحاوي ٤٨٠/١٠
- (٥) روضة الطالبين ٢٦٣/٦
- (٦) المبدع ٥٩/٨

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يجزئ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن النصف من العبدین بمنزلة العبد الخاص المفرد، بدليل أن عليه فطرة نصف عبدین صاعاً كاملاً، كما لو كان له عبد مفرد، فإذا كانت الأنصاف في هذا كالأصل الكامل، فكذلك في العتق^(٣).
 - ٢ - أن الأشقاص بمنزلة الأشخاص فيما لا يمنع منه العيب اليسير، كالزكاة^(٤).
 - ٣ - أن العتق المستحق قد كمل وإن تبعض^(٥).
- والقول الثالث: إن كان باقيهما حرّاً أجزأ، وإلا فلا.

(١) الفروع ٥/٥٠١، المبدع ٨/٥٩، الإنصاف ٩/٢٢٢، شرح المنتهى ٣/٢٠٣

(٢) الحاوي ١٠/٤٨٠، حلية العلماء ٧/١٩١، فتح العزيز ٩/٣٠٥، روضة الطالبين ٦/٢٦٣،

مغني المحتاج ٣/٣٦٢

(٣) الروايتين والوجهين ٢/١٨٧

(٤) المغني ١١/١١٨، المبدع ٨/٥٩

(٥) الحاوي ١٠/٤٨٠

وهو قول عند الحنابلة^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنه متى كان باقيهما حرّاً، حصل تكميل الأحكام والتصرف^(٣).

وأجيب عنه: بأن تكميل الأحكام لم يحصل بعق هذا، وإنما حصل بانضمامه إلى النصف الآخر، فلم يجزئه^(٤).

٢ - أنهما إن كان باقيهما حرّاً فقد ارتفع الضرر عنهما، وإما إذا كان باقيهما مملوكاً فالضرر داخل عليهما^(٥).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا كملت الحرّية فيهما بإعتاق نصفهما أن ذلك يجزئ، وأما إذا لم تكمل فإنّه لا يجزئ إلا إعتاق رقبة كاملة؛ لأنّه إذا كملت به الحرّية فإنّه يصدق حينئذ على المظاهر أنّه أعتق رقبة وحررها^(٦)، وهذا هو المطلوب منه، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١١/١١٨، المحرر ٢/٩٣، الفروع ٥/٥٠١-٥٠٢، المبدع ٨/٥٩، الإنصاف ٩/٢٢٣

(٢) الحاوي ١٠/٤٨٠، حلية العلماء ٧/١٩١، فتح العزيز ٩/٣٠٥، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٦٢، وهذا في المعسر، وأما الموسر فيجزئه ذلك بلا قيد.

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٧/٣٧١، المغني ١١/١١٨

(٤) المغني ١١/١١٨

(٥) الحاوي ١٠/٤٨٠

(٦) زاد المعاد ٩/٣٠

[٢٥٥] المسألة الخامسة: إذا قدّم للمساكين ستين مُدًّا فقبلوه، فهل يجزئ؟^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجزئ وإن لم يقل: هذا بينكم بالسوية^(٢).

وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنّ قوله: خذوها عن كفّارتي. يقتضي التسوية؛ لأنّ ذلك حكمها^(٤).
- ٢ - أنّ الإعطاء يقتضي التسوية^(٥).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

-
- (١) المسألة مبنية على القول: بأنّه لو غدّى المساكين أو عشاها أنّ ذلك لا يجزئه، بل لا بد من التملك. وهو المذهب عند الحنابلة والشافعية (انظر: المغني ٩٨/١١، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٧٩/١٧)
 - (٢) المغني ٩٨/١١، قواعد ابن رجب ص ٢٥٤ القاعدة رقم (١١٥)
 - (٣) الفروع ٥٠٦/٥، المبدع ٦٩/٨، قواعد ابن رجب ص ٢٥٤
 - (٤) المغني ٩٨/١١، قواعد ابن رجب ص ٢٥٤
 - (٥) تصحيح الفروع ٥٠٧/٥

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه لا يجزئ حتى يقول: هذا بينكم بالسوية.
وهو وجه الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أن قدر ما يأخذه كل واحد منهم غير معروف، فحصل الشك في المساواة في ذلك، وذهمت مشغولة بيقين، ولا يزال اليقين بالشك^(٢).
القول الثالث: إن علم أنه وصل إلى كل واحد قدر حقه أجزاً، وإن لم يعلم لم يجزئ.

وهو قول القاضي من الحنابلة^(٣)، ومذهب الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أن الأصل شغل ذمته ما لم يعلم وصول الحق إلى مستحقه^(٥).

(١) المغني ٩٨/١١، الفروع ٥٠٦/٥، المبدع ٦٩/٨، وصوبه المرداوي في تصحيح الفروع ٥٠٦/٥.

(٢) تصحيح الفروع ٥٠٦/٥

(٣) المغني ٩٨/١١، قواعد ابن رجب ص ٢٥٤

(٤) التهذيب ١٨٦/٦، روضة الطالبين ٢٨٠/٦، تحفة المحتاج ٢٠١/٨، مغني المحتاج ٣٦٦/٣،
وعندهم إذا تفاوتوا في مقدار الأخذ فإنه يجزئ مُدَّ واحد فقط ما لم يتبين معه من
أخذ مُدَّ آخر أيضاً وهكذا.

(٥) المغني ٩٨/١١

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يجزئ المظاهر أن يطعم ستين مسكيناً ويجعل ذلك الطعام بينهم، ولو لم يقل: إنَّه بينهم على التساوي، لأنَّ اشتراط التملك لم يرد به دليل من الكتاب ولا من السنَّة، قال ابن القيم: إنَّه سبحانه وتعالى أطلق إطعام المساكين ولم يقيده بقدر، ولا تتابع، وذلك يقتضي أنَّه لو أطعمهم فغداًهم وعشاهم من غير تملك حب أو تمر، جاز، وكان ممثلاً لأمر الله. أ.هـ^(١).

وكذا أطلق النبي **e** كما في حديث سلمة بن صخر البياضي **t**^(٢) حيث قال: ((فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً)) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(٣)، والله تعالى أعلم.

(١) زاد المعاد ٣٠٧/٥

(٢) هو: سلمة بن صخر بن سلمان بن الصمة الأنصاري الخزرجي، ويقال له: البياضي؛ لأنَّه حليف بني بياضة، روى عنه: سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبو سلمة وسماك بن عبد الرحمن. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٢٩ - ٢٣٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١١٧/٣)

(٣) أبو داود (٢/٦٦٠-٦٦٢ ح ٢٢١٣) كتاب الطلاق باب في الظُّهار، والترمذي (٣/٥٠٣ ح ١٢٠٠) كتاب الطلاق واللعان باب ما جاء في كفارة الظُّهار، وقال: حديث حسن، وابن ماجه (١/٦٦٥ ح ٢٠٦٢) كتاب الطلاق باب الظُّهار، وصححه الألباني في الإرواء (٧/١٧٦-١٧٩ ح ٢٠٩١) بكثرة طرقه وكونه عضده شاهد له من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

[٢٥٦] المسألة السادسة: الحكم إذا ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر. اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن عليه كفارة واحدة^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤). أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لفظ تتعلق به كفارة، فإذا كرره كفاه كفارة واحدة، كاليمين بالله تعالى^(٥).
- ٢ - أنه قول لم يؤثر في تحريم الزوجة، فلم تجب به كفارة ظاهر،

(١) المغني ١١/١١٤، الإنصاف ٢٠٦/٩

(٢) نقلها عنه: الجماعة، منهم: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج-النكاح والطلاق-ص ٣٧٣، المغني ١١/١١٤، الفروع ٤٩٣/٥، الإنصاف ٢٠٦/٩)

(٣) المغني ١١/١١٤، المحرر ٩٠/٢، الفروع ٤٨٧/٥، شرح الزركشي ٥٠٩/٥، المبدع ٤٥/٨، الإنصاف ٢٠٦/٩، شرح المنتهى ١٩٩/٣

(٤) المدونة ٣٠٠/٢، التاج والإكليل ومواهب الجليل ١٢٢/٤، شرح الزرقاني ١٧٠/٤، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤٤٥/٢، جواهر الإكليل ٥٢٧/١، وفرق الإمام مالك رحمه الله تعالى في المدونة بين أن يقول ذلك في شيء واحد، فعليه كفارة واحدة، وبين أن يقوله في أشياء متفرقة، فعليه بعدد ظهاره كفارات، ومثل للأشياء المختلفة بأن يقول الرجل مثلاً: أنت علي كظهر أمي إن دخلت هذه الدار، ثم يقول بعد ذلك: أنت علي كظهر أمي إن لبست هذا الثوب، ثم يقول بعد ذلك: أنت علي كظهر أمي إن أكلت هذا الطعام.

(٥) المغني ١١/٤٤٥، شرح الزركشي ٥٠٩/٥

كاليمين بالله تعالى^(١).

- ٣- أنه حرّمها بالأول، فإذا أعاد الثاني لم يفد تحريمها غير الذي أفاد الأول، فوجب أن لا ينفرد الثاني بحكم^(٢).
- ٤- أن الحنث واحد، فوجبت كفارة واحدة، كما لو كانت اليمين واحدة^(٣).
- ٥- أن الكفّارات زواجر بمنزلة الحدود، فإذا وجدت قبل التكفير تداخلت، كالحدود^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

- أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
- والقول الثاني: تتعدد الكفّارة بتعدد الظّهار^(٥).
- وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦)، ومذهب

(١) المبدع ٤٥/٨

(٢) الروايتين والوجهين ١٨٣/٢

(٣) المغني ٨٠/١١

(٤) شرح الزركشي ٥٠٩/٥

(٥) ما لم ينو التأكيد أو الإفهام. (انظر: المحرر ٩٠/٢، الإنصاف ٢٠٧/٩)

(٦) الروايتين والوجهين ١٨٣/٢، المغني ١١٤/١١، المحرر ٩٠/٢، الفروع ٤٩٣/٥، شرح

الحنفية^(١)، والشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لفظ يوقع تحريماً في الزوجية، للزوج رفعه، فإذا تكرر على الاستئناف كان لكل مرة حكم نفسه، كالطلاق^(٣).
- ٢ - أن الظَّهَارَ مع العود قد وجداً، فتجب الكفارة، كما وجدت بأول مرة^(٤).

القول الثالث: إن كرره في مجلس واحد فكفارة واحدة، وإن كرره في مجالس فكفارات.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥).

دليل هذا القول:

=

الزرکشي ٥/٥٠٩، الإنصاف ٩/٢٠٧

(١) بدائع الصنائع ٣/٢٣٥، المختار والاختيار ٣/١٦٣، منحة الخالق والبحر الرائق ٤/١٦٧، واستثنوا: أن ينوي الظَّهَارَ الأول، فكفارة واحدة.

(٢) الأم ٣/٢٩٦، الحاوي ١٠/٤٣٩-٤٤٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٧/٣٦٣، حلية العلماء ٧/١٧٨، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٥٨، إلا أن يريد من التكرار التأكيد، فعليه كفارة واحدة.

(٣) الروايتين والوجهين ٢/١٨٣، المغني ١١/١١٥

(٤) شرح الزرکشي ٥/٥٠٩

(٥) الروايتين والوجهين ٢/١٨٣، الفروع ٥/٤٩٣، المبدع ٨/٤٥، الإنصاف ٩/٢٠٧

أنَّ الظاهر أنَّه قول مستأنف إنَّ كان في مجالس متعدده، وأمَّا إنَّ كان في مجلس واحد فالظاهر أنَّه للتأكيد^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه تلزمه كفارة واحدة إذا ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر^(٢)؛ لأنَّ التحريم الثاني إنَّما هو بمنزلة التأكيد لما قبله فلا يتعلَّق به حكم غير المتعلِّق بالأول، والله تعالى أعلم.

(١) المبدع ٤٥/٨

(٢) الفتاوى السعدية ص ٥٢٧

المبحث الثالث: في اللعان.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إمكانية اللعان لنفي الولد بدون القذف بالزنى.

المسألة الثانية: حكم نفي الولد لعدم الشبه.

المسألة الثالثة: حكم إلحاق الولد بابن عشر سنين فصاعداً.

[٢٥٧] المسألة الأولى: إمكانية اللعان لنفي الولد بدون القذف بالزنى^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ للزوج اللعان لنفي الولد ولو قال: إنَّ زوجته لم تَزِنْ ولكن الولد ليس منه^(٢). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، والقاضي، والشريف، وأبو الخطاب في خلافيهما، والشيرازي، والمجد بن تيمية^(٣). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

-
- (١) وذلك كأن يقول الزوج لزوجته: لم تَزِنْ، ولكن ليس هذا الولد مني. أو يقول لها: وطئت بشبهة أو مكرهة. (انظر: الإنصاف ٢٤٥/٩-٢٤٧)
- (٢) الروايتين والوجهين ١٩٩/٢، مسائل أبي بكر ص ١٠٠، شرح الزركشي ٥/٥٢٥، الإنصاف ٢٤٧/٩
- (٣) الروايتين والوجهين ١٩٩/٢، مسائل أبي بكر ص ١٠٠، المحرر ٩٩/٢، شرح الزركشي ٥/٥٢٥، الإنصاف ٢٤٧/٩
- (٤) نقلها عنه: ابن منصور. (انظر: مسائل ابن منصور الكوسج-النكاح والطلاق- ص ٥٣٠-٥٣١)
- (٥) بدائع الصنائع ٢٣٩/٣
- (٦) المدونة ٣٤١/٢، مقدمات ابن رشد ٣٦٠/٢، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٥٤٣/١، شرح الخرشي ١٢٧/٤
- (٧) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤٠٦/١٧، حلية العلماء ٧/٢٤١،

=

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قذف بزني لو أتت منه بولد لحقه، فكان له نفيه باللّعان، كما لو قذفهما جميعاً^(١).
- ٢ - أنه نسب يلحقه من غير رضاه، لا يمكن نفيه عنه بغير اللّعان، فجاز نفيه باللّعان، كما لو كانا زانيين^(٢).
- ٣ - أنه محتاج إلى نفي الولد، لئلا يلحق به من ليس منه^(٣).
- ٤ - أن مشروعية اللّعان لشيئين: نفي الحدّ والولد، ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر^(٤).
- ٥ - أنه إذا قال لها: هذا الولد ليس مني ولم أصبك، وما زنت. لا يخلو إمّا أن يستلحق الولد فيكون ولده، أو يقذفهما وينفيه، أو يقذف الواطئ ويلاعن، ولا يجوز له أن يستلحقه؛ لأنّه لا يحلّ له، وبطل أن يقذفهما معاً؛ لأنّه لا يمكنه؛ لأنّ الزاني هو الواطئ دونها، فلم يبقَ إلا أن يقذف الواطئ وحده،

=

التهذيب ١٩٦/٦، فتح العزيز ٣٨٢/٩، روضة الطالبين ٣١٧/٦، وهذا إن كان هنالك ولد، فأما إن لم يكن ولد فإن قيل عليه التعزير فيلاعن وإلا فلا.

(١) الروايتين والوجهين ١٩٩/٢، مسائل أبي بكر ص ١٠٠

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤٠٦/١٧

(٣) المغني ١٦٦/١١، فتح العزيز ٣٨٢/٩

(٤) شرح الزركشي ٥٢٥/٥

ويلاعن على نفي النسب^(١).

القول الآخر: أن الولد له في الحكم، ولا حدّ عليه لها.
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢).
أدلة هذا القول:

- ١ - أن اللعان إنما ورد به الشرع بعد القذف، كما في قول الله تعالى (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ)^(٣)، ولا قذف هنا فينتفي اللعان، إذ الأصل الانتفاء مطلقاً، إلا فيما ورد به الشرع^(٤).
- ٢ - أنه إذا لاعن يحتاج أن يقول: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنى، فإذا لم يقذفها لم يمكنه اللعان، فثبت أنه لا يلاعن حتى يقذف^(٥).
- ٣ - أن من رمى أحد الواطئين لم يكن له أن يلاعن، كما لو قذف

(١) الروايتين والوجهين ١٩٩/٢

(٢) مختصر الخرقى والمغني ١٦٥/١١، الروايتين والوجهين ١٩٩/٢، الهداية ٥٦/٢،

المحرر ٩٩/٢، الفروع ٥١٤/٥، الإنصاف ٢٤٦/٩-٢٤٧

(٣) سورة النور آية رقم (٦)

(٤) المغني ١٦٦/١١، شرح الزركشي ٥٢٥/٥

(٥) الروايتين والوجهين ١٩٩/٢، مسائل أبي بكر ص ١٠٠

الزوجة دون الواطئ فقال: وطئك فلان بشبهة، وكنت علمت أنه أجنبي^(١).

٤ - الدليل على عدم الحد: أن هذا ليس بقذف في الظاهر^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي أن الزوج اللعان لنفي الولد ولو لم يرم زوجته بالزنى؛ لأنه يتعين هنا طريقاً لنفي من لا ينتسب إليه عن نفسه، والله تعالى أعلم.

[٢٥٨] المسألة الثانية: حكم نفي الولد لعدم الشبه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز نفي الولد لعدم الشبه^(٣). وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥)، والأصح عند الشافعية^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ١٩٩/٢

(٢) المغني ١٦٥/١١

(٣) الهداية ٥٣/٢، المغني ١٥٩/١١

(٤) المغني ١٥٨/١١

(٥) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٥٤٠/١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١٣٤/٤،

شرح الزرقاني ١٩٢/٤، شرح الخرشي ١٢٧/٤

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤١٣/١٧، حلية العلماء ٢١٩/٧،

التهذيب ١٩٥/٦، فتح العزيز ٣٦٠/٩، روضة الطالبين ٣٠٥/٦، وهذا في حالة ما إذا

أدلة هذا القول:

١ - حديث أبي هريرة **t**: أن أعرابياً أتى النبي **e** فقال: إنَّ امرأتِي ولدت غلاماً أسود، وإني أنكرته. فقال النبي **e**: ((هل لك من إبل؟)). قال: نعم. قال: ((فما ألوانها؟)). قال حمر. قال: ((هل فيها من أورك^(١))). قال: إنَّ فيها لورقاً. قال: ((فأني ترى ذلك جاءها؟)). قال: يا رسول الله عرق نزعها. قال: ((ولعل هذا عرق نزع)). ولم يرخص له في الانتفاء منه. متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة: أن النبي **e** لم يرخص له في الانتفاء منه^(٣).

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص^(٤) أن ابن وليدة زمعة مني

=

كان يتهمها بالزنى أو برجل فأتت بولد يشبهه، أمّا إذا لم يكن يتهمها فلا يجوز له الملاءمة لعدم الشبهة قولاً واحداً.

(١) الأورق: الذي فيه سواد ليس بصفاف، وجمعه ورق بضم الواو وسكون الراء. (انظر: شرح مسلم ١٠/١٣٣).

(٢) البخاري (٣٠٩/١٣) ح ٧٣١٤ مع الفتح كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميبين، ومسلم (١٠/١٣٣) مع النووي كتاب اللعان

(٣) المغني ١١/١٥٨

(٤) هو: سعد بن مالك بن أهيب - وقيل: وهيب - بن عبد مناف القرشي الزهري،

=

فاقبضه. قالت: فلمّا كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال: ابن أخي، قد عهد إليّ فيه. فقام عبد بن زمعة^(١) فقال: أخي، وابن وليدة أبي ولد على فراشه. فتساوقا إلى رسول الله **e**، فقال سعد: يا رسول الله، ابن أخي، كان قد عهد إليّ فيه. فقال عبد بن زمعة: أخي، وابن وليدة أبي، ولد على فراشه. فقال النبي **e**: هو لك يا عبد بن زمعة، ثم قال النبي **e**: الولد للفراش وللعاهر^(٢) الحجر. ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي **e**^(٣): احتجي منه يا سودة. لمّا رأى من شبهه

=

أحد العشرة المبشرين بالجنة وآخرهم موتاً، وهو أول من رمى بسهم في الإسلام، كان من السابقين إلى الإسلام، شهد مع النبي **e** بدرًا وما بعدها من المشاهد، توفي بالعقيق وحمل إلى المدينة فدفن بالقيع سنة ٥٥هـ، وقيل غير ذلك. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢١٣-٢١٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٨٣-٨٥)

(١) هو: عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشي العامري، أخو سودة أم المؤمنين، أسلم يوم الفتح. (انظر ترجمته في: الاستيعاب ٢/٨٢٠، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٩٣)

(٢) العاهر: الزاني. والعهر الزنى. (انظر: شرح مسلم ١٠/٣٧)

(٣) هي: أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس القرشية العامرية، كانت من السابقين إلى الإسلام مع زوجها السكران بن عمرو **t** وهاجرا إلى الحبشة في الهجرة الثانية، ثم قدما مكة فمات بها السكران بن عمرو، وتزوجها النبي **e** في السنة العاشرة من

=

بعتبة، فما رآها حتى لقي الله)) متفق عليه^(١).

وجه الدلالة: أن النبي **e** رأى شَبْهاً بَيْناً بعتبة، ومع ذلك ألحق الولد بالفراش، وترك الشَّبه^(٢).

٣- أن الناس كلهم من آدم وحواء، وألوانهم وخلقهم مختلفة، فلولا مخالفتهم شبه والديهم لكانوا على صفة واحدة^(٣).

٤- أن دلالة الشَّبه ضعيفة، ودلالة ولادته على الفراش قوية، فلا يجوز ترك القوي لمعارضته الضعيف^(٤).

القول الآخر: أنه يجوز نفي الولد لعدم الشَّبه.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد^(٥)،

=

النبوة بعد وفاة أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها، توفيت في آخر خلافة عمر **t** وقيل سنة ٥٤هـ. (انظر ترجمتها في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٤٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٨/١١٧-١١٨)

(١) البخاري (٤/٣٤٢ ح ٢٠٥٣ مع الفتح) كتاب البيوع باب تفسير المشبهات، ومسلم (١٠/٣٦-٣٧ مع النووي) كتاب الرضاع باب الولد للفراش وتوقي الشبهات.

(٢) المغني ١١/١٥٩

(٣) المغني ١١/١٥٨

(٤) المغني ١١/١٥٨

(٥) الهداية ٢/٥٣، المغني ١١/١٥٩

ووجه عند الشافعية^(١).

دليل هذا القول:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ هلال بن أمية^(٢) قذف امرأته عند النبي **e** بشريك بن سَحْماء^(٣)، فقال النبي **e**: ((البينة أو حدٌّ في ظهرك)). فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل النبي **e** يقول: ((البينة وإلا حدٌّ في ظهرك)). فقال هلال: والذي بعثك بالحق إنني لصادق، فليُنزلنَّ الله ما يريُّ ظهري من الحدِّ. فنزل جبريل وأنزل عليه (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ) فقرأ حتى بلغ (إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)^(٤)، فانصرف النبي **e** فأرسل إليها فجاء هلال فشهد، والنبي **e** يقول: ((إنَّ الله يعلم أنَّ أحدكما كاذب، فهل

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤١٣/١٧، حلية العلماء ٢١٨/٧،

التهذيب ١٩٥/٦، فتح العزيز ٣٦٠/٩، روضة الطالبين ٣٠٥/٦

(٢) هو: هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري الواقفي، شهد بدرًا وأحدًا، وكان

قدسم الإسلام، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا في غزوة تبوك. (انظر: تهذيب الأسماء

واللغات ١٣٩/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٨٩/٦)

(٣) هو: شريك بن عبدة بن مُعْتَب بن الجد بن العجلان البلوي، حليف الأنصار،

وسَحْماء ويقال: السَحْماء-بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وبالمد- هي أمه،

ويقال: إنَّه شهد أحدًا مع أبيه. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات

٢٤٤/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٠٦/٣)

(٤) سورة النور الآيات (٦-٩)

منكما تائب؟)). ثم قامت فشهدت، فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا: إنها موجبة. فقال ابن عباس رضي الله عنهما: فتلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم، فمضت. فقال النبي **e**: ((أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الاليتين، خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء)). فجاءت به كذلك، فقال النبي **e**: ((لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن)) متفق عليه^(١).
وجه الدلالة: أن النبي **e** جعل الشبه دليلاً على نفيه عنه^(٢).
وأجيب عنه من وجهين^(٣):

الأول: أن الحديث إنما يدلُّ على نفيه عنه، مع ما تقدم من لعانه ونفيه إياه عن نفسه، فجعل الشبه مرجحاً لقوله، ودليلاً على تصديقه، وما تقدم من الأحاديث يدلُّ على عدم استقلال الشبه بالنفي.
الثاني: أن هذا كان في موضع زال الفراش وانقطع نسب الولد عن صاحبه، فلا يثبت مع بقاء الفراش المقتضي لحوق نسب الولد بصاحبه.
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يجوز للرجل نفي ولده لعدم

(١) البخاري (٣٠٣/٨ ح ٤٧٤٧ مع الفتح) كتاب التفسير باب (وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ)، ومسلم (١٠/١٢٨-١٢٩ مع النووي) كتاب اللعان.

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٤١٣/١٧

(٣) المغني ١١/١٥٩

الشَّبه، لدلالة حديث أبي هريرة **t** على ذلك، والله تعالى أعلم.

[٢٥٩] المسألة الثالثة: حكم إلحاق الولد بابن عشر سنين فصاعداً.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول

الله **e**: ((مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين،

واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرّقوا بينهم في

المضاجع)) أخرجه أبو داود^(٤).

وجه الدلالة: أَنَّ أمر النبي **e** بالتفريق بينهم في المضاجع إذا بلغوا

(١) المغني ١١/١٢٥

(٢) الهداية ٢/٥٨، الكافي لابن قدامة ٣/١٨٨، المحرر ٢/١٠١، الفروع ٥/٥١٨، المبدع

٨/٩٨، الإنصاف ٩/٢٦٠، دليل الطالب ص ٤٥٦

(٣) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٧/٣٩٩، حلية العلماء ٧/٢١٢،

التهذيب ٦/١٩٢، فتح العزيز ٩/٤٠٨، روضة الطالبين ٦/٣٣١

(٤) سبق تخريجه ص (٢٨٢)

- عشر سنين دليل على إمكان الوطء، وهو سبب الولادة^(١).
- ٢- أن الولد يلحق بالإمكان، وإن خالف الظاهر، كما لو أتت بولد لستة أشهر من حين العقد، فإنه يُلحق بالزوج، وإن كان خلاف الظاهر^(٢).
- ٣- أن العشر يمكن فيها البلوغ، فألحق به الولد، كالبالغ المتيقن بلوغه^(٣).

القول الآخر: أنه لا يُلحق به.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤).

دليل هذا القول:

أن الولد لا يخلق إلا من ماء الرجل والمرأة، ولو أنزل لبلغ^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يُلحق به حتى يعلم بلوغه؛ لأن الولد مخلوق من ماء الرجل، وإذا خرج من الصبي المني، فإنه يكون قد

(١) شرح المنتهى ٢١٣/٣

(٢) المغني ١٢٥/١١

(٣) شرح المنتهى ٢١٣/٣

(٤) المغني ١٢٥/١١، الكافي لابن قدامة ١٨٨/٣، المحرر ١٠١/٢، الفروع ٥١٨/٥، المبدع

٩٨/٨، الإنصاف ٢٦١/٩

(٥) المغني ١٢٥/١١

بلغ؛ لأنَّ خروج المني من علامات البلوغ، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: في العدد .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: العدة في النكاح الفاسد.

المسألة الثانية: وقت ابتداء العدة.

[٢٦٠] المسألة الأولى: العدة في النكاح الفاسد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا عدة فيه بموت ولا خلوة حتى يبطأ^(١).

وهو مذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أنه نكاح لا يثبت به الحمل، فلم يوجب العدة، كالباطل^(٤).

القول الآخر: أنه إن خلا بها فعليها العدة ولو كان النكاح فاسداً.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، والمالكية^(٦).

دليل هذا القول:

(١) المقنع ص ٢٥٨، المحرر ١٠٣/٢، الفروع ٥٣٧/٥، القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٧

القاعدة رقم (٢١)، المبدع ١١٦/٨، الإنصاف ٢٧٠/٩

(٢) الفتاوى الخانية ٥٤٩/١، البحر الرائق ٢١٦/٤، الفتاوى الهندية ٥٢٦/١

(٣) كفاية الأخيار ص ٦٣٣، مغني المحتاج ٣٨٤/٣، حاشية الشيرازي على نهاية

المحتاج ١٢٦/٧، فتح المعين وإعانة الطالبين ٣٩/٤

(٤) المبدع ١١٦/٨

(٥) المقنع ص ٢٥٨، المحرر ١٠٣/٢، الفروع ٥٣٧/٥، القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٧،

المبدع ١١٥/٨، الإنصاف ٢٧٠/٩، شرح المنتهى ٢١٧/٣

(٦) المدونة ٩١/٢

أنَّه نكاح يَلْحَقُ به النسب، فوجبت به العِدَّة، كالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ^(١).
 التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه إذا خلا بها ولو في نكاح فاسد
 أنَّه تلزمها العِدَّة؛ لأنَّه تلزمها العِدَّة في النِّكَاحِ الصَّحِيحِ بالخلوة، فكذا في
 النِّكَاحِ الفاسد، والله تعالى أعلم.

[٢٦١] المسألة الثانية: وقت ابتداء العِدَّة بالأشهر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يعتدُّ به من أوَّل اللَّيْلِ أو النَّهَارِ^(٢).
 وهو رواية عن الإمام مالك^(٣).

دليل هذا القول:

أنَّ حساب الساعات يشقُّ، فسقط اعتباره^(٤).
 وأجيب عنه: بأنَّ حساب الساعات ممكن، إمَّا يقيناً وإمَّا استظهاراً، فلا
 وجه للزيادة على ما أوجبه الله تعالى^(٥).

(١) المبدع ١١٥/٨

(٢) الفروع ٥٤١/٥، شرح الزركشي ٥٤٥/٥، المبدع ١٢١/٨، الإنصاف ٢٨٢/٩

(٣) التفريع ١١٥/٢، المعونة ٩١٥/٢، القوانين الفقهية ص ٢٣٦

(٤) المغني ٢٠٨/١١، شرح الزركشي ٥٤٥/٥

(٥) المغني ٢٠٨/١١، المبدع ١٢١/٨

القول الآخر: يعتد به من وقت وقوع الطلاق ولو في أثناء الليل أو النهار.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢)، ورواية عن الإمام مالك^(٣).

دليل هذا القول:

قول الله تعالى (فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)^(٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى قد حدّد المدة، فلا تجوز الزيادة عليها بغير دليل^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن المعتدة بالأشهر تبتدئ عدتها من وقت وقوع الطلاق، والله تعالى أعلم.

(١) الفروع ٥/٥٤١، شرح الزركشي ٥/٥٤٥، المبدع ٨/١٢١، الإنصاف ٩/٢٨١، شرح المنتهى ٣/٢٢٠

(٢) التهذيب ٦/٢٤١، فتح العزيز ٩/٤٣٦، روضة الطالبين ٦/٣٤٦

(٣) التفریع ٢/١١٥، المعونة ٢/٩١٥، الكافي ص ٢٩٣، القوانين الفقهية ص ٢٣٦، مواهب الجليل ٤/١٤٤

(٤) سورة الطلاق آية رقم (٤)

(٥) المغني ١١/٢٠٨

الفصل الرابع: في الرضاع والنفقات

وفيه ثماني مسائل:

المسألة الأولى: ثبوت حرمة الرضاع باللبن الثائب بوطء زنى بين الزاني ومن رضع من ذلك اللبن.

المسألة الثانية: انتشار الحرمة باللبن الذي ثاب من غير حمل.

المسألة الثالثة: انتشار الحرمة بلبن الخنثى المشكّل.

المسألة الرابعة: إذا ترك الرضيع الثدي بغير اختياره، هل يحتسب رضعة؟.

المسألة الخامسة: ثبوت الحرمة باللبن المشوب بغيره.

المسألة السادسة: انتشار الحرمة بالحقنة.

المسألة السابعة: إذا كان لرجل خمس أمهات أولاد فارضغن طفلاً، فهل تثبت الأبوة؟.

المسألة الثامنة: إذا منعت المرأة نفسها بعد الدخول حتى تقبض المهر الحال، فهل لها نفقة؟.

[٢٦٢] المسألة الأولى: ثبوت حرمة الرضاع باللبن الثائب^(١) بوطء زنى بين الزاني ومن رضع من ذلك اللبن.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الحرمة لا تثبت به^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والشافعية^(٤)، والمعتمد عند الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن التحريم بينهما فرع لحرمة الأبوة، فلما لم تثبت هاهنا حرمة الأبوة، لم يثبت ما هو فرع لها^(٦).
- ٢ - أن هذا الوطء لا يُثبت نسباً، فكذلك اللبن الذي يقوم مقامه يجب أن لا يُثبت تحريماً^(٧).

(١) الثائب: أي المجتمع، مأخوذ من قولهم: ثاب الناس، أي: اجتمعوا. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٣٥٠)

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٣٨، الهداية ٢/٦٨، المغني ١١/٣٢١، شرح الزركشي ٥/٥٩١، المبدع ٨/١٦٢، الإنصاف ٩/٣٣٠

(٣) الفروع ٥/٥٦٨، الإنصاف ٩/٣٣٠

(٤) الأم ٥/٣٢، الوجيز وفتح العزيز ٩/٥٧٧، التهذيب ٦/٣٠٤، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٤١٨، الأشباه والنظائر ص ٤٨١

(٥) فتح القدير ٣/٢١٤، البحر الرائق ٣/٣٩٤، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٢٢١-٢٢٢

(٦) الروايتين والوجهين ٢/٢٣٨، شرح الزركشي ٥/٥٩١

(٧) الروايتين والوجهين ٢/٢٣٩

وأجيب عنهما: بأن البنت من الزنى تحرم على الزاني وإن لم يثبت بذلك الوطاء النسب^(١).

القول الآخر: أن الحرمة تثبت به.

وهو قول أبي بكر غلام الخلال من الحنابلة^(٢)، ورواية عند الحنفية^(٣)، وظاهر مذهب المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن كل لبن نشر الحرمة بين المُرْضِع والمُرْضِعة جاز أن ينشرها بينه وبين من تاب اللبن بوطئه، كالوطء الحلال^(٥).
- ٢ - أن اللبن تاب بوطئه، فإذا شرب منه صبيُّ نشر الحرمة بينه

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٣٨

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٣٨، الهداية ٢/٦٨، المغني ١١/٣٢١، شرح الزركشي ٥/٥٩١،

المبدع ٨/١٦٢، الإنصاف ٩/٣٣٠

(٣) الكفاية وفتح القدير ٣/٢١٣، البحر الرائق ٣/٣٩٤، الدر المختار وحاشية ابن

عابدين ٣/٢٢١-٢٢٢

(٤) مقدمات ابن رشد ٢/٧١، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٤/١٨٠، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي ٢/٥٠٥

(٥) الروايتين والوجهين ٢/٢٣٨، المغني ١١/٣٢١

وبينه، كما لو تاب اللبن بوطء مباح^(١).
وأجيب عنهما: بأنّ وطء الزّنى يفارق الوطء المباح، بأنّ الأبوة تثبت بالوطء المباح دون وطء الزّنى^(٢).
 ٣ - أنّه معنى ينشر الحرمة، فاستوى مباحه ومحظوره^(٣).
التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه تنتشر الحرمة بين الزاني ومن رضع من اللبن الذي تاب بسبب وطئه؛ لأنّ اللبن للرجل الذي تاب بوطئه، وهاهنا قد تاب بوطء الزاني، فهو صاحب اللبن، فتحرم عليه من رضعت من ذلك اللبن^(٤)، والله تعالى أعلم.

[٢٦٣] المسألة الثانية: انتشار الحرمة باللبن الذي تاب من غير حمل.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّ الحرمة تنتشر به^(٥).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن أبي موسى، وابن قدامة، وابن أبي

(١) الروايتين والوجهين ٢٣٨/٢

(٢) الروايتين والوجهين ٢٣٩/٢

(٣) المغني ١١/٣٢١، المبدع ٨/١٦٢

(٤) انظر: زاد المعاد ٥٠٦

(٥) المغني ١١/٣٢٤، شرح الزركشي ٥/٥٩١، المبدع ٨/١٦٤، الإنصاف ٩/٣٣٢، المنح

الشافيات ٥٨٢/٢

عمر^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب الحنفي^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ)^(٦).

وجه الدلالة: أن النص مطلق، فيبقى على إطلاقه^(٧).

٢ - أن لبن النساء يحرم على كل حال^(٨).

(١) المغني ١١/٣٢٤، الإنصاف ٩/٣٣٢، وقيدوه بأن تكون قد بلغت تسع سنين.

(٢) المغني ١١/٣٢٤، المحرر ٢/١١٢، الفروع ٥/٥٧٠، شرح الزركشي ٥/٥٩١، الإنصاف ٩/٣٣٢

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٢٢، الكتاب واللباب ٣/٣٥، الهداية وفتح القدير ٣/٣١٧، البحر الرائق ٣/٣٩٨، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٥٧٤، وقيدوه بأن تكون قد بلغت تسع سنين.

(٤) المدونة ٢/٢٨٩، ٢٩١، مقدمات ابن رشد ٢/٧١، شرح ابن ناجي ٢/٨٣، التاج والإكليل ومواهب الجليل ٤/١٧٩

(٥) الأم ٥/٣٢، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٨/٢٢٢، فتح العزيز ٩/٥٥٥، كفاية الأختيار ص ٦٤٨، إعانة الطالبين ٣/٢٨٧، وقيدوه بأن تكون قد بلغت تسع سنين.

(٦) سورة النساء آية رقم (٢٣)

(٧) اللباب ٣/٣٥

(٨) المدونة ٢/٢٩١

- ٣ - أنه لبن امرأة، فتعلق به التحريم، كما لو تاب بوطء^(١).
- ٤ - أن لبن المرأة خلق لغذاء الطفل، وإن كان هذا نادراً فجنسه معتاد^(٢).
- ٥ - أن المعنى الذي تثبت به حرمة الرضاع حصول شبهة الجزئية بينهما، والذي نزل لها من اللبن جزء منها، سواء كانت ذات زوج أم لم تكن، ولبنها يغذي الرضيع، فتثبت به شبهة الجزئية^(٣).

القول الآخر: أن الحرمة لا تنتشر به.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه ليس بلبن حقيقة، بل رطوبة متولدة؛ لأن اللبن ما أنشز العظام وأنبت اللحم^(٥).

(١) المغني ١١/٣٢٤، المبدع ٨/١٦٤

(٢) المغني ١١/٣٢٤، المبدع ٨/١٦٤

(٣) المبسوط ٥/١٣٩

(٤) الهداية ٢/٦٥، المغني ١١/٣٢٤، المحرر ٢/١١٢، الفروع ٥/٥٧٠، المبدع ٨/١٦٤، شرح

الزركشي ٥/٥٩١، الإنصاف ٩/٣٣١

(٥) المبدع ٨/١٦٤، الإنصاف ٩/٣٣٢

أنَّه لبن لم تجرِ العادة به لتغذية الطفل، أشبه لبن الرجل^(١).
 وأجيب عنه: بأنَّ الثُدرة في الوجود لا تمنع عمل الدليل إذا وجد^(٢).
 التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الحرمة تنتشر باللبن الذي تاب
 للمرأة ولو من غير حمل؛ لأنَّ العبرة بوصول اللبن من المرأة إلى الرضيع،
 فإذا تيقَّن ذلك وتوفرت شروط التحريم، ثبتت الحرمة بهذا اللبن.
 وأمَّا القول: بأنَّه ليس بلبن حقيقة، فمردود بأنَّ المسألة مفروضة في اللبن
 الثائب، فإذا تيقَّن أنَّه ليس بلبن، فهنا لا يأخذ حكم اللبن المحرَّم، والله
 تعالى أعلم.

[٢٦٤] المسألة الثالثة: انتشار الحرمة بلبن الخنثى المُشكَل^(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يوقف أمر الخنثى حتى يتبيَّن أمره^(٤).

(١) شرح الزركشي ٥/٥٩١، المبدع ٨/١٦٤

(٢) فتح القدير ٣/٣١٧

(٣) الخنثى المُشكَل: الخنثى: هو الذي له ما للرجال وما للنساء جميعاً. والمُشكَل: بضم
 الميم وكسر الكاف، الملتبس. وسمي بذلك: لأنَّه لما تعارضت فيه علامات الرجال
 وعلامات النساء، التبس أمره، فسمي مشكلاً. (انظر: المطلع ص ٣٠٨-٣٠٩)

(٤) الهداية ٢/٦٥، المغني ١/٣٢٣، المبدع ٨/١٦٥، الإنصاف ٩/٣٣٣، واختلف فيما
 يدلُّ عليه اختيار ابن حامد، فقليل: إنَّه على قول ابن حامد: يثبت التحريم إلا أنَّ

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لا يؤمن كونه محرماً، فيتوقف فيه، كما لو اختلطت أخته بأجنبيات^(٣).
- ٢ - أن اللبن قد يثور من الرجل، فلا يدلُّ على أن الخنثى امرأة، فيوقف أمر من يرضع بلبن الخنثى، كما يوقف أمر الخنثى في الميراث^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه لا ينشر الحرمة.

=

يتبين كونه رجلاً. وقيل: إنه على قول ابن حامد: لا تحريم في الحال، وإن أسوا منه بموت أو غيره فلا تحريم. والأول أولى واختاره ابن قدامة.

(١) الفروع ٧٠/٥، المبدع ١٦٥/٨، الإنصاف ٣٣٣/٩

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢٢/١٨، التهذيب ٣٠٣/٦، فتح العزيز ٥٥٤/٩، مغني المحتاج ٤١٤/٣، فإن مات قبل التبيين لم يثبت التحريم.

(٣) المبدع ١٦٥/٨

(٤) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢٢/١٨

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

أنه لم يثبت كونه امرأة، فلا يثبت التحريم مع الشك^(٢).

القول الثالث: إن قال النساء: إنه لا يكون على غزارته إلا لامرأة.

انتشرت به الحرمة، وإلا فلا.

وهو مذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - إن قيل إنه لا يكون إلا لامرأة فيحرم به احتياطاً^(٤).

٢ - أنه حينئذ يتضح أن الخنثى امرأة، فيثبت به التحريم^(٥).

القول الرابع: أنه ينشر الحرمة.

وهو مذهب المالكية^(٦).

(١) الهداية ٦٥/٢، المغني ٣٢٣/١١، المبدع ١٦٥/٨، الإنصاف ٣٣٣/٩

(٢) المغني ٣٢٣/١١، المبدع ١٦٥/٨

(٣) البحر الرائق ٣/٣٩٩، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٢١٩، الباب ٣/٣٥، مجمع

الأئمة ٣٧٨/١

(٤) الباب ٣/٣٥

(٥) حاشية ابن عابدين ٣/٢١٩

(٦) شرح الزرقاني ٤/٢٣٩، شرح الخرشي وحاشية العدوي ٢/١٧٦، حاشية

الدسوقي ٢/٥٠٢

دليل هذا القول:

القياس على ما إذا تيقن الطهارة وشكَّ في الحدث، فتُيقن حصول اللبن في جوف الرضيع وشكَّ في كونه ذكراً أو أنثى، واليقين لا يزول بالشك^(١).
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يتوقف فيه، فإن ظهر أنثى فلبنه ناشر للحرمة، وإن ظهر رجلاً فلا، وإن مات أو بقي مشكلاً فههنا يُغلب جانب الحظر على الإباحة فيكون لبنه ناشراً للحرمة، والله تعالى أعلم.

[٢٦٥] المسألة الرابعة: إذا ترك الرضيع الثدي بغير اختياره ثم عاد، هل يحتسب رضعة؟^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يحتسب رضعة واحدة ما لم يطل الفصل بينهما^(٣).

(١) شرح الزرقاني ٢٣٩/٤، حاشية العدوي على شرح الخرشي ١٧٦/٢

(٢) وفائدة الخلاف تظهر على القول بأنه لا يحصل التحريم برضعة واحدة، وأما على القول بأنه يحصل التحريم ولو برضعة واحدة فلا فرق بين كونها تحسب رضعة جديدة أو لا، والقول بأنه يحصل التحريم برضعة واحدة هو مذهب الحنفية والمالكية. (انظر: بدائع الصنائع ٧/٤، بلغة السالك والشرح الصغير ٥١٥/١)

(٣) الهداية ٦٥/٢، المحرر ١١٢/٢، شرح الزركشي ٥٨٧/٥، قواعد ابن رجب ص ٢٢٣، المبدع ١٦٨/٨، الإنصاف ٣٣٥/٩

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الآمدي^(١).
وهو وجه عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن القطع لا ينسب إليه، فلا يحسب عليه^(٣).
- ٢ - والدليل على أنه إذا طال الزمن تحسب رضعتان: أن جعلهما رضة واحدة يلغي الزمان مع طوله^(٤).
- وأجيب عنه: بأن الشرع ورد بالرضعة، ولم يحدها بزمان، فوجب أن يكون البعيد كالقريب^(٥).

القول الآخر: أنهما رضعتان، طال الفصل بينهما أم قرب.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والأصح

(١) قواعد ابن رجب ص ٢٢٣، الإنصاف ٣٣٥/٩

(٢) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢١٤/١٨، حلية العلماء ٣٧١/٧، فتح العزيز ٥٦٧/٩، مغني المحتاج ٤١٧/٣، ولم يشترطوا طول الفاصل.

(٣) المبدع ١٦٨/٨

(٤) المبدع ١٦٨/٨

(٥) المبدع ١٦٨/٨

(٦) الهداية ٦٥/٢، المحرر ١١٢/٢، شرح الزركشي ٥٨٧/٥، المبدع ١٦٧/٨،
الإنصاف ٣٣٥/٩

عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن العود ارتضاع، فكان رضعة أخرى، كالأولى^(٢).
- ٢ - أن الرضاع يعتبر فيه فعل المرضعة والرضيع على الانفراد، بدليل ما إذا رضع من امرأة نائمة أو أوجرته لبناً وهو نائم، وإذا ثبت ذلك وجب أن يعتد بقطعه كما يعتد بقطعه^(٣).
- ٣ - أن الأولى رضعة لو لم يُعَدَّ، فكانت رضعة وإن عاد، كما لو قطع باختياره^(٤).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إن طال الفصل فهما رضعتان وإلا فرضعة واحدة، والمرجع في طول الفصل بينهما إلى العرف، فما عدّه العرف رضعة واحدة فواحدة، وما عدّه رضعتين فكذلك؛ لأنّ الشرع أطلق الرضعة ولم يحدها بزمان ولا مقدار، فدلّ ذلك على أنه ردّهم إلى ما تعارفوه^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢١٤/١٨، حلية العلماء ٣٧١/٧، فتح

العزيز ٥٦٧/٩، روضة الطالبين ٤٢٣/٦، مغني المحتاج ٤١٧/٣

(٢) المبدع ١٦٧/٨

(٣) مغني المحتاج ٤١٧/٣

(٤) المغني ٣١٢/١١

(٥) انظر: زاد المعاد ٥١١/٥

[٢٦٦] المسألة الخامسة: ثبوت الحرمة باللبن المشوب^(١) بغيره.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه إذا غلب اللبن حرّم وإلا فلا^(٢).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو الخطاب في خلافه الصغير^(٣)^(٤).
 وهو مذهب الحنفيّة^(٥)، والمالكيّة^(٦)، وقول عند الشافعيّة^(٧).
 أدلة هذا القول:

١- أن الحكم للغالب، إذ غير الغالب في حكم العدم^(٨).

-
- (١) المشوب: أي المخلوط. (انظر: المطلاع على أبواب المقنع ص ٣٥١)
 (٢) الهداية ٢/٦٥، المغني ١١/٣١٥، المحرر ٢/١١٢، الفروع ٥/٥٧١، شرح الزركشي
 ٥/٥٨٧، المبدع ٨/١٦٩، الإنصاف ٩/٣٣٧
 (٣) الخلاف الصغير لأبي الخطاب الكلوزاني، وهو المسمى برؤوس المسائل، وكان يشير
 الجدل في المحرر إلى ما فيه بظاهر المذهب. (انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد
 ص ٢٢٣، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٧٦)
 (٤) الفروع ٥/٥٧١، شرح الزركشي ٥/٥٨٧، المبدع ٨/١٦٩، الإنصاف ٩/٣٣٧
 (٥) مختصر الطحاوي ص ٢٢٢، الكتاب واللباب ٣/٣٤، رؤوس المسائل ص ٤٤٥، بدائع
 الصنائع ٤/٩، البحر الرائق ٣/٩٨
 (٦) المدونة ٢/٢٩٤، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٥٦٦، شرح ابن ناجي وشرح
 زروق ٢/٨٤، الشرح الصغير ١/٥١٥
 (٧) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٨/٢٢١، التهذيب ٦/٣٠٣، فتح
 العزيز ٩/٥٥٦، مغني المحتاج ٣/٤١٥
 (٨) المغني ١١/٣١٥، شرح الزركشي ٥/٥٨٧

- ٢- أنه إذا لم يغلب اللبن يزول بذلك الاسم والمعنى المراد^(١).
- ٣- أن اللبن إنما يثبت الحرمة لحصول الغذاء به، فإن كان الماء غالباً لا يحصل معنى الغذاء، فوجب أن لا تثبت الحرمة في هذه الحالة^(٢).
- ٤- القياس على ما إذا حلف لا يشرب لبناً، فإنه لا يحنت بشرب الماء الذي فيه أجزاء اللبن^(٣).
- ٥- أن المغلوب المستهلك كالمعدوم^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه يحرم مطلقاً.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، والأظهر

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢١/١٨، المغني ٣١٥/١١

(٢) رؤوس المسائل ص ٤٤٥-٤٤٦

(٣) البحر الرائق ٣/٣٩٨

(٤) فتح العزيز ٩/٥٥٦

(٥) المغني ٣١٥/١١، الحرر ١١٢/٢، الفروع ٥٧١/٥، شرح الزركشي ٥٨٧/٥، المبدع ١٦٩/٨، الإنصاف ٩/٣٣٧، قال ابن قدامة: وهذا فيما إذا كانت صفات اللبن

عند الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن اللبن متى كان ظاهراً، فقد حصل شربه، ويحصل به إنبات اللحم، وإنشاز العظم، فحرّم كما لو كان غالباً^(٢).
- ٢ - أن ما تعلّق الحكم به لم يفرّق فيه بين الخالص والمشوب^(٣).
- ٣ - أن ما تعلّق به التحريم إذا كان غالباً، تعلّق به إذا كان مغلوباً^(٤).
- ٤ - أن اللبن قد وصل إلى الجوف، وهو المعتبر في التحريم^(٥).

القول الثالث: أنّه لا يحرم مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦).

=

باقية، فأما إن صبّ في ماء كثير لم يتغير به، لم يثبت به تحريم.

- (١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢١/١٨، التهذيب ٣٠٣/٦، فتح العزيز ٥٥٦/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٤١٥/٣، وذلك بشرط أن يشرب الكل، فإن شرب البعض؛ فالأصح أنّه لا يحرم. وقيل: يحرم.

(٢) المغني ٣١٥/١١، شرح الزركشي ٥٨٧/٥

(٣) المبدع ١٦٩/٨

(٤) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢١/١٨

(٥) فتح العزيز ٥٥٦/٩

(٦) المبدع ١٦٩/٨، الإنصاف ٣٣٧/٩

دليل هذا القول:

أَنَّ اللَّبْنَ المشوب ليس بلبن خالص، فلم يحرم، كالماء^(١).
 التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أَنَّ اللَّبْنَ المشوب بغيره يحرم إذا لم يخرج به ما شيب به عن مسمَّى اللَّبَنِ؛ لأنَّ ما لم يخرج به ما خلط به عن مسمَّى اللَّبَنِ يأخذ حكم اللَّبَنِ الخالص، والله تعالى أعلم.

[٢٦٧] المسألة السادسة: انتشار الحرمة بالحُقْنَة^(٢).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّها تنشر الحرمة^(٣).
 واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: ابن أبي موسى^(٤).
 وهو مذهب المالكية^(٥)، وقول عند الشافعية^(٦)، ورواية عن محمد بن

(١) المبدع ١٦٩/٨

(٢) الحُقْنَة: ما يُحقَن به المريض من الدواء، واحتقن الرجل، أي: استعمل ذلك الدواء من الدُّبْرِ. (انظر: المطالع على أبواب المقنع ص ١٤٧)

(٣) الهداية ٦٥/٢، المغني ٣١٥/١١، المحرر ١١٢/٢، الفروع ٥٧١/٥، المبدع ١٧٠/٨، الإنصاف ٣٣٧/٩

(٤) كتاب الإرشاد إلى سبيل الرشاد ص ٣١٤

(٥) المدونة ٢٨٨/٢، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٥٦٦/١، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١٧٨/٤، الشرح الصغير ٥١٥/١، وذلك بشرط أن تكون مغذية.

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢١٨/١٨، التهذيب ٢٩٩/٦، فتح العزيز

الحسن من الحنفية^(١).

دليل هذا القول:

أنّه سبيل يحصل بالواصل منه الفطر، فيتعلّق به التحريم، كالرضاع^(٢).
وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالمفطر للصائم لا يعتبر فيه إنبات اللحم ولا إنشاز العظم، والرضاع لا يحرم فيه إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم^(٣).

القول الآخر: أنّها لا تنشر الحرمة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والحنفية^(٥)، والأظهر عند الشافعية^(٦).

=

٥٦٠/٩، مغني المحتاج ٤١٦/٣

(١) المبسوط ١٣٥/٥، بدائع الصنائع ٩/٤، الهداية وفتح القدير ٣١٨/٣-٣١٩

(٢) المغني ٣١٥/١١، مغني المحتاج ٤١٦/٣

(٣) المغني ٣١٥/١١

(٤) الهداية ٦٥/٢، المغني ٣١٥/١١، المحرر ١١٢/٢، الفروع ٥٧١/٥، المبدع ١٧٠/٨،

الإنصاف ٣٣٧/٩

(٥) مختصر الطحاوي ص ٢٢١، المبسوط ١٣٥/٥، بدائع الصنائع ٩/٤، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين ٢١٩/٣

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢١٨/١٨، التهذيب ٢٩٩/٦، فتح العزيز

=

أدلة هذا القول:

- ١ - أن هذا ليس برضاع، ولا يحصل به التغذي، فلم ينشر الحرمة، كما لو قطر في إحليله^(١).
 - ٢ - أن اللبن وصل إلى الباطن من غير الحلق، أشبه ما لو وصل من جرح^(٢).
 - ٣ - أن الحقنة لإسهال ما انعقد في الأمعاء، فلا يحصل بها التغذي^(٣).
 - ٤ - أن الحقنة لا تصل إلى موضع الغذاء؛ لأن موضع الغذاء هو المعدة، والحقنة لا تصل إليها، فلا يحصل بها نبات اللحم ونشوز العظم واندفاع الجوع، فلا توجب الحرمة^(٤).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أن الحقنة لا ينتشر بها التحريم؛ لأنها ليست معدة للتغذية، وإنما هي معدة لتنظيف الأمعاء^(٥)، والله تعالى أعلم.

=

٥٦٠/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٤١٦/٣

(١) المغني ٣١٥/١١، البحر الرائق ٣٩٩/٣

(٢) المغني ٣١٥/١١

(٣) فتح العزيز ٥٦٠/٩

(٤) بدائع الصنائع ٩/٤

(٥) أحكام الرضاع في الإسلام ص ٢٠

[٢٦٨] المسألة السابعة: إذا كان لرجل خمس أمهات أولاد فارضن طفلاً، فهل تثبت الأبوة؟^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها تثبت^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أنَّه ارتضع من لبنه خمس رضعات، فصار ابناً له، كما لو أرضعته واحدة منهن^(٥).

القول الآخر: أنَّها لا تثبت.

(١) هذه المسألة مبنية على القول بأنَّه يشترط في الرضاع المحرم أن يكون أكثر من رضة

واحدة، وهو المذهب عند الحنابلة والشافعية. (انظر: الأم ٢٩/٥، الإنصاف ٣٣٤/٩)

(٢) الهداية ٦٧/٢، المغني ٣٢٤/١١، المبدع ١٧٦/٨، الإنصاف ٣٤٤/٩، والمسألة في

الإنصاف: فيما إذا أرضعن امرأة له، فهل تحرم عليه؟. واختار ابن حامد: أنَّها تحرم

عليه. والحكم في المسألتين واحد، والله تعالى أعلم.

(٣) المغني ٣٢٤/١١، المحرر ١١٣/٢، الفروع ٥٧٢/٥، الإنصاف ٣٤٣/٩

(٤) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢٨/١٨، حلية العلماء ٣٨٢/٧

التهذيب ٣٠١/٦، فتح العزيز ٥٧١/٩، المنهاج ومغني المحتاج ٤١٨/٣

(٥) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢٨/١٨، المبدع ١٧٦/٨

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنه رضاع لم يُثبت الأمومة، فلم يُثبت الأبوة، كالارتضاع بلبن الرجل^(٣).
وأجيب عنه: أن الأبوة إنما تثبت لكونه رضع من لبنه، لا لكون المرضعة
أمًّا له^(٤)، وبأنه يجوز أن تثبت الأبوة دون الأمومة، كما يجوز أن تثبت
الأمومة دون الأبوة^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه إذا كان لرجل خمس أمهات أولاد
فأرضعن طفلاً، أن الرجل يكون أباً لهذا الطفل، وإن لم تصر واحدة
منهن أمًّا له؛ لأن لبن الفعل أصل بنفسه، وهو ينشر الحرمة، فالأبوة إنما
تثبت بحصول الارتضاع من لبنه، لا لكون المرضعة أمًّا لذلك الطفل^(٦).

(١) المغني ١١/٣٢٤، المحرر ٢/١١٣، الفروع ٥/٥٧٢، الإنصاف ٩/٣٤٤

(٢) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٨/٢٢٨، حلية العلماء ٧/٣٨٢،

التهذيب ٦/٣٠١، فتح العزيز ٩/٥٧١، مغني المحتاج ٣/٤١٨

(٣) المغني ١١/٣٢٤، مغني المحتاج ٣/٤١٨

(٤) المغني ١١/٣٢٤

(٥) فتح العزيز ٩/٥٧١

(٦) زاد المعاد ٥/٥٠٥

[٢٦٩] المسألة الثامنة: إذا منعت المرأة نفسها بعد الدخول حتى

تقبض المهر الحال، فهل لها نفقة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تجب لها النفقة^(١).

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أن المنع بحق، فكان فوت الاستمتاع بمعنى من قبله، فيجعل كلا فائت^(٥).

٢ - القياس على أن لها النفقة إذا منعت نفسها قبل الدخول^(٦).

القول الآخر: أنه لا نفقة لها.

(١) المبدع ٢٠٢/٨، الإنصاف ٣٧٨/٩

(٢) الهداية ٧٠/٢، المبدع ٢٠٢/٨، الإنصاف ٣٧٨/٩

(٣) الكتاب واللباب ٩٢/٣، بدائع الصنائع ١٩/٤، البحر الرائق ٣٠٢/٤، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين ٥٧٤/٣

(٤) التهذيب ٣٤٢/٦، روضة الطالبين ٤٦٨/٦، مغني المحتاج ٤٣٥/٣، فتح المعين مع إعانة

الطالبين ٨٠/٤

(٥) البحر الرائق ٣٠٢/٤، اللباب ٩٢/٣

(٦) المبدع ٢٠٢/٨

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

القياس على ما إذا سلّم المبيع ثم أراد منعه^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن النفقة تجب على الزوج لزوجته في هذه الحالة؛ لأنّ منعها بحق، والمتسبب في هذا المنع هو الزوج بتأخيرها ما وجب عليه لها، والله تعالى أعلم.

(١) المبدع ٢٠٢/٨، الإنصاف ٣٧٨/٩

(٢) المبدع ٢٠٢/٨

الباب السادس

في الجنايات والحدود

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: في الجنايات.

الفصل الثاني: في الديّات.

الفصل الثالث: في كفارة القتل.

الفصل الرابع: في القسامة.

الفصل الخامس: في الحدود.

الفصل الأول: في الجنايات

وفيه أربع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: إذا غرزه بإبرة في غير مقتل ومات في الحال، فهل يُعدّ قتل عمداً؟.

المسألة الثانية: الحكم إذا جرح مسلم ذمياً أو حرّاً عبداً ثم أسلم المجروح أو عتق ومات.

المسألة الثالثة: الحكم إذا رمى مسلم عبداً ذمياً فلم يقع به السهم حتى أسلم وعتق فمات.

المسألة الرابعة: إذا قطع من نصف الساعد، وقيل: يُقتص له من الكوع، فهل له أرش الباقي؟.

المسألة الخامسة: إذا قال: أخرج يمينك. فأخرج يساره عمداً فقطعها فهل تجزئ؟.

المسألة السادسة: هل يقتص لذكر العنين والخصي من ذكر الفحل؟.

المسألة السابعة: إذا اقتص من معيب لصحيح، فهل يجب مع القصاص أرش؟.

المسألة الثامنة: من له يدان على كوعيه وتساوتا في البطش، فهل يقتص منهما لليد السليمة؟.

المسألة التاسعة: إذا اختلف الجاني وولي الجناية في شلل عضو وصحته، فمن يقبل قوله؟

المسألة العاشرة: إذا اقتص من الهاشمة بموضحة، فهل يجب مع القصاص أرش؟.

المسألة الحادية عشرة: إذا أوضح إنسان إنساناً في بعض رأسه، ومقداره في رأس الموضح جميع رأسه وزيادة، فهل للزائد أرش؟.

المسألة الثانية عشرة: الحكم إذا قطع إصبعاً من يمين رجل ويميناً لآخر.

المسألة الثالثة عشرة: الحكم إذا قطع اليد الكاملة ذو إصبع زائدة.

المسألة الرابعة عشرة: إذا حفر بئراً ونصب آخر سكيناً فوق إنسان في البئر على السكين فمات، فمن يضمن؟.

[٢٧٠] المسألة الأولى: إذا غرزه بإبرة في غير مقتل ومات في الحال، فهل يُعدّ قتل عمد؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه قتل شبه عمد، فلا قصاص فيه^(١). وهو ظاهر ما جزم به في المنور، وقدمه في تجريد العناية، وشرح ابن رزين^(٢).

وهو مذهب الحنفية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنّ الظاهر أنّه لم يمت منه، فلمّا احتمل حصول الموت بغيره ظاهراً، كان ذلك شبهة في درء القصاص^(٥).
- ٢ - أنّ الإبرة مما لا يقصد به القتل عادة، وإن كانت الآلة جارحة؛ لأنّ آلة الخياطة دون القتل، فإذا تمكنت فيه شبهة عدم العمدية

(١) الهداية ٧٧/٢، المغني ٤٤٦/١١، شرح الزركشي ٥٤/٦، المبدع ٢٤١/٨، الإنصاف ٤٣٥/٩

(٢) الإنصاف ٤٣٥/٩

(٣) الاختيار ٢٣/٥، الأشباه والنظائر ص ٥١٠، تكملة البحر الرائق ٧/٩، حاشية ابن عابدين ٥٢٨/٦

(٤) التنبيه ص ٢٨٨، حلية العلماء ٤٦٠/٧، فتح العزيز ١٢٢/١٠، روضة الطالبين ٧/٧، المنهاج ومغني المحتاج ٥/٤

(٥) المغني ٤٤٦/١١، شرح الزركشي ٥٤/٦

امتنع وجوب القصاص^(١).

٣ - أنه لا يقتل غالباً من غير سراية وتورم، فأشبهه العصي والسوط الخفيف^(٢).

وأجيب عنه: بأنه لو كانت العلة كونه لا يحصل به القتل غالباً، لم يفترق الحال بين موته في الحال، وموته متراحياً، كسائر ما لا يجب به القصاص^(٣).

القول الآخر: أنه قتل عمد يوجب القصاص.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، ووجه عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أن المحدد له سراية ونفوذ، ولا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل به، بدليل ما لو قطع شحمة أذنه^(٦).

(١) تكملة البحر الرائق ٧/٩

(٢) المغني ٤٤٦/١١، المتع ٣٩١/٥، فتح العزيز ١٢٢/١٠

(٣) المغني ٤٤٦/١١

(٤) الهداية ٧٧/٢، المغني ٤٤٦/١١، شرح الزركشي ٥٤/٦، المبدع ٢٤١/٨، الإنصاف ٤٣٥/٩

(٥) التنبيه ص ٢٨٨، حلية العلماء ٤٦٠/٧، فتح العزيز ١٢٢/١٠، المنهاج ومغني المحتاج ٥/٤

(٦) المغني ٤٤٦/١١، شرح الزركشي ٥٤/٦

- ٢ - أنه لما لم يمكن إدارة الحكم، وضبطه بغلبة الظن، وجب ربطه بكونه محددًا^(١).
- ٣ - أن في البدن مقاتل خفية، وهذا له سراية ومور، فأشبهه الجرح الكبير^(٢).
- ٤ - أن الجراحات لا يضبط مورها ونكايتها في الباطن، فيدار الحكم على ظاهر الجرح، كالجراحات الصغيرة بغير الإبرة^(٣).
- ٥ - أن الموت حصل بعد فعله، أشبه ما لو بقي ضمناً^(٤) حتى مات^(٥).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يعدّ قتل شبه عمد، ولا قصاص فيه، لوجود الشبهة في كونه سبب الموت أو غيره، والحدود تدرأ بالشبهات، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١١/٤٤٦، المبدع ٨/٢٤١

(٢) المغني ١١/٤٤٦، المبدع ٨/٢٤١، فتح العزيز ١٠/١٢٢

(٣) فتح العزيز ١٠/١٢٢

(٤) الضّمن: بفتح الضاد وكسر الميم، الذي به الزمانة في جسده، من بلاء أو كسر أو غيره، وهو على وزن وجع ومعناه متألم. (انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٨٤،

المطلع على أبواب المقنع ص ٣٥٦)

(٥) الممتع ٥/٣٩١

[٢٧١] المسألة الثانية: الحكم إذا جرح مسلم ذمياً أو حرّاً عبداً ثم أسلم المجروح أو عتق ومات.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا قود، وعليه دية حرّاً مسلم، للسيد أقل الأمرين من نصف الدية أو نصف قيمة العبد، والباقي لورثة العبد^(١). وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣)، وقول ابن القاسم من المالكية^(٤). أدلة هذا القول:

- ١ - أن سرية الجرح مضمونة، فإذا أتلقت حرّاً مسلماً وجب ضمانه بدية كاملة، كما لو قتله بجرح ثانٍ^(٥).
- ٢ - أن الواجب مقدّر بما تفضي إليه السرية، دون ما تتلفه الجناية، بدليل أن من قطعت يداه ورجلاه فسرى القطع إلى نفسه، لم

(١) الهداية ٩٤/٢، المغني ٤٦٨/١١، قواعد ابن رجب ص ٢٧٨ القاعدة رقم (١٢٨)، المبدع ٢٧٠/٨، الإنصاف ٤٧٠/٩ - ٤٧١.

(٢) الهداية ٧٦/٢، المغني ٤٦٧/١١ - ٤٦٨، المحرر ١٢٦/٢، الفروع ٦٤٠/٥، المبدع ٢٧٠/٨، الإنصاف ٤٧٠/٩.

(٣) الأم ٥٢/٦، فتح العزيز ١٩٦/١٠، روضة الطالبين ٤٥/٧، وفيما للسيد عندهم قولان: الأول: أقل الأمرين من كمال الدية أو كمال القيمة. والثاني: أقل الأمرين من كمال الدية أو نصف القيمة. وهو أصحهما.

(٤) الذخيرة ٣٣٣/١٢، الشرح الكبير ٢٥٠/٤.

(٥) المغني ٤٦٨/١١.

يلزم الجاني أكثر من دية^(١).

٣- أن المكافأة معدومة حال الجناية، فلا قود، وإذا تعذر القود وجبت الدية، والاعتبار في الدية بحال استقرار الجناية^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: لا قود، وعليه في الذمي دية ذمي وفي العبد قيمته لسيدته.
وهو قول عند الحنابلة^(٣)، وقول أشهب من المالكية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١- أن حكم القصاص معتبر بحال الجناية، لا حال السراية، فكذلك الدية^(٥).
- ٢- أنه ذمي أو عبد حال الجناية، وهذا هو الواجب بقتل الذمي

(١) المغني ١١/٤٦٨

(٢) المتمتع ٤٢٢/٥-٤٢٣، المبدع ٢٧٠/٨

(٣) المغني ١١/٤٦٨، الفروع ٥/٦٤٠، المبدع ٨/٢٧٠، الإنصاف ٩/٤٧٠

(٤) الذخيرة ١٢/٣٣٣، الشرح الكبير ٤/٢٥٠

(٥) المغني ١١/٤٦٨، المبدع ٨/٢٧٠

والعبد^(١).

القول الثالث: عليه دية اليد.

وهو مذهب الحنفية^(٢).

دليل هذا القول:

أن سرية الفعل غير مضمونة، والواجب في قطع اليد ديتها^(٣).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يجب عليه القود، وعليه دية حرٍّ مسلم؛ لأنه لم يقصد قتل مكافئ له حين الجرح، فلا قود، ولأن سرية الفعل مضمونة، والمقتول حين الموت حرٌّ مسلم، فتجب ديته، والله تعالى أعلم.

[٢٧٢] المسألة الثالثة: الحكم إذا رمى مسلم عبداً ذمياً فلم يقع به السهم حتى أسلم وعتق فمات.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا قود، وعليه دية حرٍّ مسلم^(٤).

(١) المتع ٤٢٣/٥

(٢) بدائع الصنائع ٣٠٥/٧، العناية والكفاية وتكملة فتح القدير ٢٩٠/٩-٢٩١، وذلك في القطع الخطأ، أما العمد فعليه القصاص؛ لأنهم يقولون بالقصاص من الحر للعبد.

(٣) بدائع الصنائع ٣٠٥/٧

(٤) الروايتين والوجهين ٢٥٧/٢، المغني ٥٢٠/١١، شرح الزركشي ٩٠/٦، قواعد ابن

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢)، وقول ابن القاسم من المالكية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١- أنه لم يقصد إلى نفس مكافئة له حال الرمي، فلم يجب عليه قصاص، كما لو رمى حربياً أو مرتداً فأسلم^(٤).
- ٢- أن غلبة السهم كانت بالإرسال الذي لا قود فيه بينهما^(٥).
- ٣- أن المكافأة عدت حال الرمي، وإذا عدت المكافأة في بعض الجناية، عدت في كلها، إذ الكل ينتفي بانتفاء بعضه^(٦).

=

رجب ص ٢٨١ القاعدة رقم (١٢٩)، المبدع ٢٧١/٨، الإنصاف ٤٧١/٩، هذا هو المشهور عن ابن حامد، وهو رواية تلميذه القاضي أبي يعلى، وذكر بعضهم أن في التذكرة لابن عقيل: أن ابن حامد رحمه الله تعالى اختار أن عليه القصاص. فإن صحت فهي رواية أخرى عن ابن حامد.

(١) مختصر الخرقى والمغني ٥٢٠/١١، الهداية ٧٦/٢، المحرر ١٢٦/٢، الفروع ٦٤١/٥، الإنصاف ٤٧١/٩

(٢) الأم ٤١/٦، فتح العزيز ١٨٨/١٠-١٨٩، روضة الطالبين ٤٥/٧

(٣) الذخيرة ٣٣٢/١٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢٤٥/٦، شرح الزرقاني وحاشية البناني ٣/٨-٤، الشرح الكبير ٢٥٠/٤

(٤) الروايتين والوجهين ٢٥٧/٢، مسائل أبي بكر ص ١٠٦، المغني ٥٢٠/١١

(٥) الأم ٤١/٦

(٦) شرح الزركشي ٩٠/٦، المبدع ٢٧١/٨

٤ - أنه أتلف حرّاً، فيضمنه ضمان الأحرار^(١).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أن عليه القصاص.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقول أبي بكر غلام الخلال من الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنه قتل مكافئاً له عمداً، فوجب القصاص، كما لو كان

مسليماً حال الرمي؛ لأن العبرة بحال الإصابة^(٣).

وأجيب عنه: بأن كونه مكافئاً غير مسلم؛ لأنه لا يكافئه حال الرمي^(٤).

٢ - أنها رمية محظورة أوجبت دية مسلم حرّاً، فأوجبت القصاص،

(١) المغني ١١/٥٢٠

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٥٧، مسائل أبي بكر ص ١٠٦، المغني ١١/٥٢٠،

المحرر ٢/١٢٦، شرح الزركشي ٦/٩٠، الفروع ٥/٦٤١، الإنصاف ٩/٤٧٢

(٣) المغني ١١/٥٢٠، المتمع ٥/٤٢٣

(٤) المتمع ٥/٤٢٣

كما لو كان حين الرمية مسلماً حرّاً^(١).

القول الثالث: أن عليه قيمة العبد لمولاه.

وهو مذهب الحنفيّة^(٢)، وقول أشهب من المالكيّة^(٣).

دليل هذا القول:

أن الرامي يصير قاتلاً له من وقت الرمي، وهو مملوك في تلك الحالة، فتجب قيمته^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا قود على الرامي؛ لأنه حين الرمي لم يقصد قتل مكافئ له، وهذا مانع من استيفاء حق القصاص، وعليه دية حرّ مسلم؛ لأنه قتل حرّاً مسلماً فيضمن ديته، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٥٧، مسائل أبي بكر ص ١٠٦

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٣٥، بدائع الصنائع ٧/٣٠٦، الهداية مع تكملة فتح

القدير ٩/٢٠٢، المختار والاختيار ٥/٣٤، الأشباه والنظائر ص ٥١٠

(٣) الذخيرة ١٢/٣٣٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦/٢٤٥، حاشية البناي مع

شرح الزرقاني ٨/٤، الشرح الكبير ٤/٢٥٠، وفي الذمي ديته.

(٤) تكملة البحر الرائق ٩/٧٤

[٢٧٣] المسألة الرابعة: إذا قُطِعَ من نصف الساعد، وقيل: يُقتَصَرُ له من الكوع^(١)، فهل له أرش الباقي؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ له الأرش^(٢). وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، ومذهب الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه حقُّ له تعذر استيفاؤه، فوجب أرشه^(٥).
- ٢ - أنَّه لم يأخذ عوضاً عنه^(٦).

(١) وهو وجه عند الحنابلة، ومذهب الشافعية. ونحو ذلك إذا قطع القصبة مع الأنف، أو قطع من نصف الساعد، أو قطع من الورك، أو العضد. (انظر: الحاوي ١٢/١٥٨، الإنصاف ١٠/١٧)

والكُوع: بضم الكاف، هو طرف الزِّند الذي يلي أصل الإبهام. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٣٤)

(٢) المغني ١١/٥٤٤، الإنصاف ١٠/١٨

(٣) المغني ١١/٥٤٤، المحرر ٢/١٢٨، الفروع ٥/٦٥٢، شرح الزركشي ٦/٩٠، المبدع ٨/٣٠٩، الإنصاف ١٠/١٨، وقدَّم في المغني أنَّ في قصبة الأنف حكومة مع القصاص، وأطلق الوجهين في وجوب الحكومة لما قطع من الكوع.

(٤) الحاوي ١٢/١٥٨، فتح العزيز ١٠/٢١٥، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٢٨

(٥) الممتع ٥/٦٧، المبدع ٨/٣٠٩

(٦) مغني المحتاج ٤/٢٨

القول الآخر: أنه لا يجب له أرش.

وهو وجه عند الحنابلة^(١).

دليل هذا القول:

كيلا يجتمع في عضو واحد قصاص ودية^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجب له أرش الباقي؛ لأنه لا يمكنه استيفاء حقه من الجاني إلا بذلك، والله تعالى أعلم.

[٢٧٤] المسألة الخامسة: إذا قال: أخرج يمينك. فأخرج يساره عمداً

فقطعها، فهل تجزئ؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنها لا تجزئ، ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار^(٣).

(١) المغني ١١/٥٤٤، المحرر ٢/١٢٨، الفروع ٥/٦٥٢، شرح الزركشي ٦/٩٥، المبدع ٣٠٩/٨، الإنصاف ١٠/١٨، وعبر الزركشي عنه: بالأشهر.

(٢) المغني ١١/٥٤٤، المبدع ٣٠٩/٨

(٣) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٩، الهداية ٢/٨١، المحرر ٢/١٣٣، الفروع ٥/٦٦٧، المبدع ٣١٢/٨، الإنصاف ١٠/٢١، قول ابن حامد: ويستوفى من يمينه بعد الاندمال. يعني: إذا لم يتراضيا. فأما إذا تراضيا: ففي سقوطه إلى الدية وجهان عند الحنابلة.

وهو مذهب الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه وجب عليه حق، فبدل غيره لا على سبيل العوض، فلم يسقط الحق عنه، كما لو وجب عليه قطع يمينه فأهدى إلى المجني عليه مالا لا على سبيل العوض عن اليمين، فقبل ذلك المجني عليه، لم يسقط القصاص عن اليمين، فكذا هاهنا^(٢).
- ٢ - أنه تعمد ترك الواجب عليه من القطع، فلم يعذر في استيفاء الواجب عليه^(٣).
- ٣ - أن اليسار لما لم تجز، صار قطعها كلا قطع، وذلك يوجب قطع اليمين، ضرورة استيفاء الواجب عليه^(٤).
- ٤ - أن الاستيفاء يكون بعد الاندمال؛ لأنه لو استوفى قبل الاندمال ربما أدى ذلك إلى هلاك النفس^(٥).

(١) مختصر المزني ٣٤٩/٨، التنبيه ص ٢٩٥، فتح العزيز ٢٨٢/١٠، المنهاج ومغني المحتاج ٤٧/٤

(٢) الروايتين والوجهين ٢٦٩/٢

(٣) الممتع ٤٧٢/٥، المبدع ٣١٢/٨

(٤) الممتع ٤٧٢/٥، المبدع ٣١٢/٨

(٥) الممتع ٤٧٢/٥، المبدع ٣١٢/٨

القول الآخر: أنَّها تجزئ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ الأَلم في اليدين في القطع واحد، واليد باليد، والمماثلة قائمة في الدِّيَّات، فكذلك في القصاص^(٢).
- ٢ - أنَّه لو وجب قطع يمينه بالسرقة فأخرج يساره فقطعت، سقط بها عن يمينه، فكذلك ههنا^(٣).
- وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، لوجوه^(٤):
- الأول: أنَّ الحدَّ مبني على الإسقاط، بخلاف القصاص.
- والثاني: أنَّ اليسار لا تقطع في السرقة إذا عدت يمينه؛ لأنَّه لا يفوت منفعة الجنس في الحدِّ، بخلاف القصاص.
- والثالث: أنَّ اليد إذا سقطت بأكلة أو قصاص سقط القطع في الحدِّ، بخلاف القصاص فإنَّه لا يسقط وينتقل إلى الدِّية.
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا تجزئ اليسار عن اليمين إذا أخرجها عمداً، لانتفاء المماثلة بين اليمين واليسار، وللمجني عليه قطع

(١) المحرر ١٣٣/٢، الفروع ٦٦٧/٥، المبدع ٣١٢/٨، الإنصاف ٢١/١٠

(٢) الروايتين والوجهين ٢٦٩/٢

(٣) الروايتين والوجهين ٢٦٩/٢

(٤) الممتع ٤٧٢/٥، المبدع ٣١٢/٨

اليمين؛ لأنَّه لم يستوفِ حقَّه بعد، ويكون الاستيفاء من يمينه بعد الاندمال حتى لا يفضي به الاستيفاء قبل الاندمال إلى الهلاك، والله تعالى أعلم.

[٢٧٥] المسألة السادسة: هل يقتصر لذكر العنِّين^(١) والخَصِي^(٢) من ذكر الفحل؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يؤخذ ذكر الفحل بذكر العنِّين دون ذكر الخَصِي^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ العنِّين غير ميؤوس من زوال عُنَّتِه، ولذلك يؤجل سنة،

(١) العنِّين: بكسر العين والنون المشددة، وهو العاجز عن الوطاء الذي لا يأتي النساء، وسُمِّيَ عَنِناً لأنَّه يعن ذكره عن قبل المرأة عن يمينه وشماله فلا يقصده. (انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٤٨/٢/٣، المطلع على أبواب المقنع ص ٣١٩)

(٢) الخَصِي: فعيل بمعنى مفعول، وهو من سُلَّتْ بيضتاه. (انظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٢٣٣)

(٣) المحرر ١٢٧/٢، شرح الزركشي ٩٩/٦، المبدع ٣١٥/٨، الإنصاف ٢٢/١٠

(٤) المحرر ١٢٧/٢، الفروع ٦٤٧/٥، شرح الزركشي ٩٩/٦، المبدع ٣١٥/٨، الإنصاف ٢٢/١٠

بخلاف الخَصِيِّ^(١).

٢ - أنَّ العُنَّةَ مرض، والصحيح يؤخذ بالمرضى^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: لا يؤخذ ذكر الفحل بذكر العنين ولا الخَصِيِّ.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنه لا منفعة فيهما؛ لأنَّ العنين لا يطاء ولا ينزل، والخَصِيُّ لا

يولد له ولا ينزل، ولا يكاد يقدر على الوطاء، فهما

كالأشلى^(٤).

وأجيب عنه: بأنَّ الخَصِيَّ إنَّما عدم الإنزال لذهاب الخصية، والعُنَّة

(١) المغني ١١/٥٤٥، المبدع ٨/٣١٥

(٢) شرح الزركشي ٦/٩٩

(٣) المغني ١١/٥٤٥، المحرر ٢/١٢٧، المتع ٥/٤٧٥، الفروع ٥/٦٤٧، شرح الزركشي

٦/٩٩، المبدع ٨/٣١٥، الإنصاف ١٠/٢٢

(٤) المغني ١١/٥٤٥، المتع ٥/٤٧٥

- لعلة في الظاهر، فلم يمنع ذلك من القصاص منهما، كأذن الأصم^(١).
- ٢- أن كل واحد منهما ناقص، فلا يؤخذ به الكامل، كاليد الناقصة بالكامل^(٢).
- ٣- أنه ترددت الحال بين كونه مساوياً للآخر وعدمه، ومع التردد لا يجب القصاص؛ لأن الأصل عدم المساواة، فلا يجب بالشك^(٣).
- القول الثالث:** أنه يؤخذ ذكر الفحل بذكر العنين والخصي.
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥).
- أدلة هذا القول:**
- ١- عموم قول الله تعالى (وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) ^(٦)(٧).

(١) المغني ١١/٥٤٥

(٢) المغني ١١/٥٤٥، الممتع ٥/٤٧٦

(٣) المغني ١١/٥٤٥

(٤) المحرر ٢/١٢٧، الفروع ٥/٦٤٧، شرح الزركشي ٦/٩٨، المبدع ٨/٣١٥،

الإنصاف ١٠/٢٢

(٥) الأم ٦/٥٨، الحاوي ١٢/١٨٣، الوجيز وفتح العزيز ١٠/٢٢٧، المنهاج ومغني

المحتاج ٤/٣٤

(٦) سورة المائدة آية رقم (٤٥)

(٧) شرح الزركشي ٦/٩٨

- ٢ - أنَّهما عضوان صحيحان، ينقبضان وينبسطان، فيؤخذ غيرهما بهما، كذكر الفحل غير العنَّين^(١).
- ٣ - أنَّهما قد اشتركا في الاسم الخاص مع تمام الخلقة والسلامة من الشلل، فجرى القصاص بينهما كسائر الأطراف^(٢).
- ٤ - أنَّ ذكر العنَّين صحيح، وعدم الإنزال لعله في الصلب؛ لأنَّه محل الماء، وكذلك ذكر الخَصِيِّ صحيح، والنقص في غيره وهو عدم الأنثيين^(٣).
- ٥ - أنَّه ليس في العنَّة والخِصاء أكثر من فقد الولد، وهذا المعنى لا يؤثِّر في سقوط القود، كما يؤخذ ذكر من ولد له بذكر العقيم^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يؤخذ ذكر الفحل بذكر العنَّين ولا الخَصِيِّ؛ لأنَّه ترددت الحال بين كونه مساوياً لهما وعدمه، فلم يجب القصاص؛ لأنَّ الأصل عدمه، فلا يجب بالشك، لا سيما وقد انتفى التساوي لقيام الدليل على عُنَّتِه وثبوت عيبه^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ١١/٥٤٥، المتع ٥/٤٧٦

(٢) الحاوي ١٢/١٨٤

(٣) الحاوي ١٢/١٨٤

(٤) الحاوي ١٢/١٨٤

(٥) المغني ١١/٥٤٥

[٢٧٦] المسألة السابعة: إذا اقتص من معيب لصحيح، فهل يجب مع القصاص أرش؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن له الأرش إلا في الشلل فلا شيء له^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٢).
وهو مذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه يأخذ ناقصاً بكامل، وهذا لا يمنع القصاص، فكان له القصاص، كما يقتل العبد بالحر، وله دية العضو؛ لأنه أخذ دون حقه^(٤).
- ٢ - أن الجاني قد قطع منه عضو لم يستوفِ قصاصه، فيكون له أرشه^(٥).

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٧، الهداية ٢/٨٠، المغني ١١/٥٧٢، المبدع ٨/٣١٦، الإنصاف ١٠/٢٤

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٧، الهداية ٢/٨٠، شرح الزركشي ٦/١٠٢، المبدع ٨/٣١٦، الإنصاف ١٠/٢٤

(٣) الأم ٦/٥٦، فتح العزيز ١٠/٢٢٨، ٢٣٨، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٣٧

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٧

(٥) فتح العزيز ١٠/٢٣٨

- ٣ - أن الشلاء كالصحيحة في الحلقة، وإنما نقصت في الصفة، فلم يكن له أرش، كما لو رضي الحرُّ بالقصاص من العبد^(١).
- ٤ - أن الجمال ينقص بنقصان الأصابع، بخلاف الشلاء فهي كاملة في الصورة، والمماثلة في المعاني لا تعتبر؛ لأن ذلك يفضي إلى سقوط القصاص^(٢).

القول الآخر: أنه لا يجب مع القصاص أرش.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥).
أدلة هذا القول:

- ١ - ما استدل به أصحاب القول الأول على أنه لا أرش له في الشلاء.

(١) المغني ١١/٥٧١

(٢) المتع ٥/٤٧٩، المبدع ٨/٣١٦

(٣) المحرر ٢/١٢٧، الفروع ٥/٦٤٨، شرح الزركشي ٦/١٠٢، المبدع ٨/٣١٦، الإنصاف ١٠/٢٤

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٣٧، الكتاب واللباب ٣/١٤٨، المبسوط ٢٦/١٤٤، الاختيار ٥/٣١-٣٢، تكملة البحر الرائق ٩/٤١

(٥) التاج والإكليل ومواهب الجليل ٦/٢٤٩، شرح الزرقاني ٨/١٩، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٢٥٤-٢٥٥

- ٢- لكيلا يجمع بين قصاص ودية في عضو واحد^(١).
- ٣- أن المجني عليه فَعَلَ كما فُعِلَ به، فلم يجب له معه أرش، كما لو كانت اليد كاملة أو صحيحة^(٢).
- ٤- أن الذي صدر من الجاني فعل واحد، والفعل الواحد لا يوجب مالاً وقوداً^(٣).
- ٥- أنه قادر على استيفاء أصل حقه، وإنما الفائت هو الوصف وهو صفة السلامة، فإذا رضي باستيفاء حقه ناقصاً كان ذلك رضى منه بسقوط حقه عن الصفة^(٤).
- القول الثالث:** أن له الأرش مطلقاً.
- وهو قول أبي الخطاب من الحنابلة^(٥).
- أدلة هذا القول:**

- ١- ما استدل به أصحاب القول الأول على أن له أرش الناقص.
- ٢- أن أرش الشلل يجب؛ لأن الأرش يجبر النقص، فيكون مستوفياً

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٦، المغني ١١/٥٧٢

(٢) الممتع ٥/٤٧٩

(٣) الممتع ٥/٤٧٩، المبدع ٨/٣١٦

(٤) بدائع الصنائع ٧/٢٩٨

(٥) الهداية ٢/٨٠، المغني ١١/٥٧١، شرح الزركشي ٦/١٠٢، المبدع ٨/٣١٦،

الإنصاف ١٠/٢٥

مثل حقّه، فلو لم يكن له ذلك لكان ممنوعاً من استيفاء مثل
حقّه، وذلك منتفٍ شرعاً^(١).

وأجيب عنه: بأنّ النقصان في الشّلل نقصان صفة، وجرم الأصابع
موجود، وأمّا في عدد الأصابع فالنقصان نقصان جزء، وحكم النقصانين
مختلف^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه إذا اقتصر من معيب لصحيح أنّه
يجب الأرش إذا كان النقص والعيب نقصان خلقة وجزء كنقص إصبع
ونحوه لا نقصان صفة، والله تعالى أعلم.

[٢٧٧] المسألة الثامنة: مَنْ له يدان على كوعيه وتساوتا في البطش،
فهل يقتصر منهما لليد السليمة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يجب القصاص فيهما^(٣).

وهو مذهب الشافعيّة إذا كانت إحداها مستقيمة على مفصل الذراع
وقطعت^(٤).

(١) الممتع ٤٨٠/٥

(٢) فتح العزيز ٢٣٨/١٠

(٣) المغني ١٤١/١٢، الإنصاف ٩٢/١٠

(٤) الأم ٧٧/٦، ويكون في الأخرى حكومة، وإن لم تكن إحداها أشد استقامة على

دليل هذا القول:

أنَّ هذا نقص لا يمنع القصاص، كالسَّلعة^(١) في اليد^(٢).

القول الآخر: أنَّه لا يقتص منهما لليد، ولا من إحداهما.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

لكيلا تؤخذ يدان بيد واحدة، ولا تقطع إحداهما؛ لأنَّنا لا نعرف الأصلية
فنأخذها، ولا تؤخذ زائدة بأصلية^(٤).

[٢٧٨] المسألة التاسعة: إذا اختلف الجاني ووليُّ الجناية في شلل عضو
وصحته، فمن يقبل قوله؟.

=

مفصل الذراع فلا قصاص.

(١) السَّلعة: بكسر السين المشددة، خراج في العنق أو زيادة في البدن كالغدة تتحرك إذا
حركت، وتكون من قدر حمصة إلى بطيخة. (انظر: مختار الصحاح ص ١٣٠)

(٢) المغني ١٢/١٤١، الإنصاف ١٠/٩٢

(٣) المغني ١٢/١٤١، الإنصاف ١٠/٩٢

(٤) المغني ١٢/١٤١

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ القول قول الجاني^(١).
وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ هذا اختلاف في صفة التلف، فكان القول فيه قول المتلف، كالأموال^(٤).
- ٢ - أنَّ الأصل براءة الذمة من القود والعقل، فالقول قول الجاني، كما لو ادَّعى عليه رجل بدين فأنكره، فالقول قوله^(٥).
- ٣ - أنَّه لو كان سالماً، لم يخف؛ لأنَّه يظهر فيراه الناس^(٦).
- ٤ - أنَّه لم يفت ما يدَّعيه الجاني عليه، فهو متمكن من إقامة البينة على السلامة التي يدَّعيها^(٧).

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٨، الهداية ٢/٨٠، التمام ٢/١٩٣، المحرر ٢/١٢٧، المبدع ٨/٣١٧، الإنصاف ١٠/٢٥

(٢) التمام ٢/١٩٣، الممتع ٥/٤٨٠، الفروع ٥/٦٤٩، المبدع ٨/٣١٧، الإنصاف ١٠/٢٥

(٣) الحاوي ١٢/١٨٥، فتح العزيز ١٠/٢٤٩-٢٥٠، مغني المحتاج ٤/٣٨

(٤) التمام ٢/١٩٣

(٥) الحاوي ١٢/١٨٥، الروايتين والوجهين ٢/٢٦٩، الممتع ٥/٤٨٠

(٦) المبدع ٨/٣١٧

(٧) فتح العزيز ١٠/٢٤٩

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: القول قول وليّ الجناية.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١) وقول عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنّ الظاهر من العضو الصحة والسلامة، فوجب أن يكون القول قول وليّ الجناية مع يمينه^(٣).

٢ - أنّ جانب وليّ الجناية أقوى من جانب الجاني؛ لأنّ الأصل السلامة، فيكون القول قوله، كما لو تداعيا داراً لأحدهما عليها يد، فالقول قول من في يده الدّار^(٤).

القول الثالث: القول في الأعضاء الظاهرة قول الجاني مع يمينه، والقول في الأعضاء الباطنة قول المجني عليه مع يمينه.

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٨، التمام ٢/١٩٣، المحرر ٢/١٢٧، الفروع ٥/٦٤٩، المبدع ٨/٣١٧، الإنصاف ١٠/٢٥

(٢) الحاوي ١٢/١٨٥، فتح العزيز ١٠/٢٥٠، مغني المحتاج ٤/٣٨

(٣) الحاوي ١٢/١٨٥، التمام ٢/١٩٣، المتمتع ٥/٤٨٠

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٩

وهو مذهب الشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنه يعسر إقامة البينة في الأعضاء الباطنة وإمكانها في الأعضاء الظاهرة، فيقوى في الباطن جانب المجني عليه، ويقوى في الظاهر جانب الجاني^(٢).
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن القول قول الجاني في الأعضاء الظاهرة مع يمينه، وأما الأعضاء الباطنة فالقول فيها قول ولي الجناية مع يمينه، والله تعالى أعلم.

[٢٧٩] المسألة العاشرة: إذا اقتصر من الهاشمة^(٣) بموضحة^(٤)(٥)، فهل يجب مع القصاص أرش؟.

(١) الحاوي ١٨٦/١٢، التنبيه ص ٢٩٢، فتح العزيز ٢٥٠/١٠، المنهاج ومغني المحتاج ٣٨/٤

(٢) الحاوي ١٨٦/١٢، مغني المحتاج ٣٨/٤

(٣) الهاشمة: هي التي تهشم العظم، تصيبه وتكسره. (انظر: طلبه الطلبة ص ٢٩٩، المطلع على أبواب المقنع ص ٣٦٧)

(٤) الموضحة: هي التي تبدي وضح العظم، أي بياضه. (انظر: طلبه الطلبة ص ٢٩٨، المطلع على أبواب المقنع ص ٣٦٧)

(٥) وذلك جائز عند الحنابلة والشافعية، وكذا كل ما هو أعظم من الموضحة كالمقنعة والمأمومة. (انظر: الأم ٥٤/٦، المغني ٥٤١/١١، المبدع ٣٢١/٨)

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ له ما بين دية الموضحة ودية تلك الشَّجَّة^(١).

وحزم به في الوجيز، والمُنَوَّر، وقَدَّمه في الخلاصة، والرعايتين^(٢).
وهو مذهب الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أنَّه تعذر القصاص فيه، فانتقل إلى البدل، كما لو قطع إصبعيه ولم يمكن الاستيفاء إلا من واحدة^(٤).

القول الآخر: ليس له مع القصاص أرش.
وهو وجه عند الحنابلة^(٥).

دليل هذا القول:

أنَّه جرح واحد، فلا يجمع فيه بين قصاص ودية، كما لو قطع الشَّلَاء

(١) الهداية ٨١/٢، المغني ٥٤١/١١، المحرر ١٢٨/٢، المبدع ٣٢١/٨، الإنصاف ٢٧/١٠

(٢) المبدع ٣٢١/٨، الإنصاف ٢٨/١٠، وقال المرداوي في تصحيح الفروع (٦٥٢/٥):
وهو الصواب.

(٣) الأم ٥٤/٦، التنبيه ص ٢٩٠، فتح العزيز ٢١٤/١٠، المنهاج ومغني المحتاج ٢٨/٤

(٤) المغني ٥٤١/١١، المبدع ٣٢١/٨

(٥) الهداية ٨١/٢، المغني ٥٤١/١١، المحرر ١٢٨/٢، الفروع ٦٥١/٥، المبدع ٣٢١/٨،
الإنصاف ٢٧/١٠

بالصحيحة^(١).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالزيادة في الشلّاء بالصحيحة من حيث المعنى، وليست متميزة، بخلاف مسألتنا^(٢).
 التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه يجب له أرش ما بين الدّيتين؛ لأنّه إذا تعذر القصاص انتقل إلى بدله وهو الدّية، وههنا تعذر القصاص فيما زاد عن الموضحة، فينتقل إلى بدله، والله تعالى أعلم.

[٢٨٠] المسألة الحادية عشرة: إذا أوضح إنسان إنساناً في بعض رأسه ومقداره في رأس الموضح جميع رأسه وزيادة، فهل للزائد أرش؟.
 اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّ له الأرش للزائد^(٣).
 وحزم به في المنوّر، وصححه في الرعايتين^(٤).
 وهو مذهب الشافعية^(٥).

(١) المغني ١١/٥٤١، المبدع ٨/٣٢١

(٢) المغني ١١/٥٤١، المبدع ٨/٣٢١

(٣) الهداية ٢/٨١، المغني ١١/٥٣٤، المبدع ٨/٣٢٢، الإنصاف ١٠/٢٨

(٤) الإنصاف ١٠/٢٨

(٥) الأم ٦/٥٤، الحاوي ١٢/١٥٣، التنبيه ص ٢٩٠، حلية العلماء ٧/٥٥٥، فتح العزيز

١٠/٢٢٤، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٣٢

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه تعذر القصاص فيما جنى عليه، فكان له أرشه، كما لو تعذر في الجميع^(١).
- ٢ - أنه تعين طريقاً لاستيفاء المجني عليه حقه من الجاني^(٢).

القول الآخر: ليس للزائد أرش.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥).

دليل هذا القول:

لكيلا يجتمع في جرح واحد قصاص ودية^(٦).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجب أرش الزائد؛ لأنه لا يمكن للمجني عليه استيفاء حقه إلا بذلك، فكان له أخذه لكي يستوفي حقه من

(١) المغني ١١/٥٣٤

(٢) مغني المحتاج ٤/٣٢

(٣) الهداية ٢/٨١، المغني ١١/٥٣٤، المحرر ٢/١٢٨، الفروع ٥/٦٥١، المبدع ٨/٣٢٢، الإنصاف ١٠/٢٨، وقال في المبدع: وهو الأشهر. وقال المرداوي في تصحيح الفروع (٥/٦٥١): وهو الصواب.

(٤) المبسوط ٢٦/١٤٥-١٤٦، بدائع الصنائع ٧/٣٠٩-٣١٠

(٥) الذخيرة ١٢/٣٤٧

(٦) المغني ١١/٥٣٤، المبدع ٨/٣٢٢

الجاني، والله تعالى أعلم.

[٢٨١] المسألة الثانية عشرة: الحكم إذا قطع إصبعاً من يمين رجلٍ ثم يميناً لآخر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تقطع إصبعه قصاصاً، ويخير الآخر بين العفو إلى الدية، وبين القصاص وأخذ دية الإصبع^(١). وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أنه وجد بعض حقه، فكان له استيفاء الموجود، وأخذ بدل المفقود، كمن أتلّف مثلياً^(٤) لرجل، فوجد بعض المثل^(٥).

(١) المغني ١١/٥٣٠

(٢) المغني ١١/٥٢٩

(٣) الأم ٦/٢٣، الحاوي ١٢/١٢٣

(٤) المراد بالمثلّي: هو ما حصره كيل أو وزن. والمكيل: هو جميع الحبوب والثمار والمائعات، والموزون: هو الذهب والفضة والحديد والنحاس والقطن وما أشبهها وسائر اللحوم. ولا يعتبر التغير الطارئ عليهما مزيلاً للحكم الشرعي. (انظر: التحفة السنّية في الفوائد والقواعد الفقهية ص ١٩)

(٥) المغني ١١/٥٣٠

القول الآخر: أنه يخيّر بين القصاص ولا شيء معه، وبين الدية.
وهو قول أبي بكر غلام الخلال من الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢).
دليل هذا القول:

أنه لا يجمع في عضو واحد بين قصاص ودية^(٣).
الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن صاحب اليد يخيّر بين القصاص
وأخذ دية الإصبع، وبين العفو وأخذ دية اليد كاملة؛ لأنه لا يمكنه استيفاء
حقه من الجاني إلا بأخذ دية الإصبع الناقصة، فكان له أخذها، والله تعالى
أعلم.

[٢٨٢] المسألة الثالثة عشرة: الحكم إذا قطع اليد الكاملة ذو إصبع
زائدة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يجب القصاص^(٤).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٥).

(١) المغني ٥٣٠/١١

(٢) المبسوط ١٤٣/٢٦ - ١٤٤، بدائع الصنائع ٣٠٠/٧، تكملة البحر الرائق ٤٣/٩

(٣) المغني ٥٣٠/١١

(٤) المغني ٥٧٠/١١، المبدع ٣١٤/٨

(٥) المغني ٥٧٠/١١، الإنصاف ٢٠/١٠

دليل هذا القول:

أنَّ الزائدة عيب ونقص في المعنى، يُردُّ بها المبيع، فلا يمنع وجودها القصاص منها، كالخُرَّاج فيها^(١).

القول الآخر: أنَّها لا تقطع بها.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّها زيادة، فتكون فوق حقه^(٤).
- ٢ - أنَّ الزائدة لا تقطع بالأصلية مع اختلاف المحل، ولا يؤمن أنَّ تكون الزائدة إحدى المستوفيات^(٥).
- ٣ - أنَّ القصاص أنَّ يؤخذ من الجاني مثل ما أخذ من غير زيادة، فإذا كان للقاطع ست أصابع وللمقطوع خمس لم يجز أنَّ تؤخذ ست بخمس^(٦).

(١) المغني ١١/٥٧٠، المبدع ٨/٣١٤

(٢) المغني ١١/٥٧٠، المبدع ٨/٣١٤، الإنصاف ١٠/٢٠

(٣) الأم ٦/٥٦، الحاوي ١٢/١٧٨، حلية العلماء ٧/٤٧٩، فتح العزيز ١٠/٢٤٢

(٤) المغني ١١/٥٧٠

(٥) فتح العزيز ١٠/٢٤٢

(٦) الحاوي ١٢/١٧٨

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يقتص لصاحب اليد الكاملة من صاحب اليد ذات الإصبع الزائدة؛ لأنَّ هذه الزيادة عيب في اليد، فلا تمنع من القصاص، والله تعالى أعلم.

[٢٨٣] المسألة الرَّابعة عشرة: إذا حفر بئراً متعدياً ونصب آخر سكيناً كذلك، فوقع إنسان في تلك البئر على تلك السكين فمات، فمن يضمن؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّ الضَّمان على الحافر^(١). وهو مذهب الحنفيَّة^(٢)، والشافعيَّة^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه بمنزلة الدَّافع^(٤).
- ٢ - أنَّ الحفر هو الذي ألجأه إلى الوقوع على السكين^(٥).

(١) المغني ٨٩/١٢، والضَّمان إنما يجب عليه إذا كان متعدياً بحفرها.

(٢) المبسوط ١٨/٢٧، تكملة البحر الرائق ٩/١١٤، والضَّمان يشترط لوجوبه أن يكون

متعدياً في فعله، وإلا فلا يضمن. (انظر: الكتاب واللباب ٣/١٦٣)

(٣) الوجيز وفتح العزيز ٤٣١/١٠ - ٤٣٢، حلية العلماء ٥٢٣/٧، بشرط التعدي.

(٤) المغني ٨٩/١٢

(٥) فتح العزيز ٤٣٢/١٠

القول الآخر: أن الضَّمان عليهما جميعاً.

وهو نص الإمام أحمد^(١)، ووجهه عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّهما في معنى المسك والقاتل، الحافر كالمسك، وناصب السكين كالقاتل^(٣).

٢ - أن التلف حصل بوقوعه على السكين قبل الانصدام بقعر البئر^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّهما يشتركان في الضَّمان، لاشتراكهما في التسبب في قتله، وكلُّ منهما متعدٍ، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٨٩/١٢

(٢) فتح العزيز ٤٣٢/١٠

(٣) المغني ٨٩/١٢

(٤) فتح العزيز ٤٣٢/١٠

الفصل الثاني: في الديّات

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الواجب في القتل العمد.

المسألة الثانية: الحكم إذا ضرب بطن أمة فعتقت ثم أسقطت الجنين.

[٢٨٤] المسألة الأولى: الواجب في القتل العمد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الواجب في القتل العمد القصاص عينا، ولولي الجناية العفو إلى الدية وإن سخط الجاني^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، والأظهر عند الشافعية^(٣). أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ)^(٤).
- ٢ - قول الله تعالى (النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)^(٥).
- وجه الدلالة: أن ظاهر الآيتين يدل على أن الواجب القصاص فقط، فمن قال: القصاص أو الدية. فقد ترك ظاهر الآيتين^(٦).
- ٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه: أن النبي ﷺ قال:

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٠، شرح الزركشي ٦/١١١، الإنصاف ١٠/٤، وعليه تكون الدية بدلا عن القصاص عند سقوطه بعفو أو غيره.

(٢) أو ما إليها في رواية صالح. (انظر: الروايتين والوجهين ٢/٢٥٩، المغني ١١/٥٩٢،

المحرر ٢/١٣٠، الفروع ٥/٦٦٨، شرح الزركشي ٦/١١٠، الإنصاف ١٠/٤)

(٣) حلية العلماء ٧/٥٠٤، روضة الطالبين ٧/١٠٤، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٤٨

(٤) سورة البقرة آية رقم (١٧٨)

(٥) سورة المائدة آية رقم (٤٥)

(٦) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٠

((من قَتَلَ عَمْدًا فَقَوْدُ يَدِيهِ)) أخرجهُ أبو داود والنسائي وابن ماجه^(١).

وأجيب عن الاستدلال به: بأن المراد بالحديث وجوب القود، وذلك مما لا نزاع فيه^(٢).

- ٤ - أنه قتل آدمي، فكان بدله معيناً^(٣).
- ٥ - أنه بدل عن متلف، فكان معيناً، كسائر أبدال المتلفات^(٤).
- ٦ - أن الدية أقل من القصاص، فكان لولي الجناية أن ينتقل إليها وإن لم يرض الجاني؛ لأنها أقل من حقه^(٥).

الأقوال الأخرى:

(١) أبو داود (٤/٧١٤ ح ٤٥٩١) كتاب الديات باب فيمن قتل في عمياً بين قوم، والنسائي (٨/٣٩-٤٠) كتاب القسامة باب من قتل بحجر أو سوط، وابن ماجه (٢/٨٨٠ ح ٢٦٣٥) كتاب الديات باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية، وقوى الحافظ إسناده في بلوغ المرام (ص ٢٩٣ ح ١٠٩٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢/١١٠١ ح ٦٤٥٠)

(٢) المغني ٥٩٢/١١، الممتع ٤٥٥/٥

(٣) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٠

(٤) المبدع ٨/٢٩٩

(٥) الممتع ٥/٤٥٧، المبدع ٨/٢٩٩

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
 القول الثاني: أنَّ الواجب في القتل العمد القصاص عينا، وليس لولي
 الجناية العفو إلى الدية بدون رضی الجاني.
 وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، والإمام مالك^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).
 أدلة هذا القول:

- ١ - ما استدل به أصحاب القول الأول على أنَّ الواجب القصاص عينا.
- ٢ - أنَّ ضمان المتلفات مقدَّر بالمثل، لقول الله تعالى (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) ^(٤) وقوله (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) ^(٥)، فأوجب الله عز وجل

(١) المحرر ١٣٠/٢، الفروع ٦٦٩/٥، المبدع ٢٩٩/٨، شرح الزركشي ١١١/٦، الإنصاف ٥/١٠

(٢) الكافي ص ٥٩٠، الذخيرة ٤١٣/١٢، القوانين الفقهية ص ٣٤٠، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣٨١/٢، شرح الخرشي ٥/٨

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٣٢، المبسوط ٦٠/٢٦، رؤوس المسائل ص ٤٥٨، بدائع الصنائع ٢٤١/٧، اللباب ١٤١/٣

(٤) سورة البقرة آية رقم (١٩٤)

(٥) سورة الشورى آية رقم (٤٠)

المماثلة، ولا مماثلة بين الآدمي وبين المال لا من حيث الصورة ولا من حيث المعنى، وأمّا بين القصاص والقتل فالمماثلة من كل وجه؛ لأنّه قتل بإزاء قتل، ونفس بإزاء نفس، فجعلنا حقّه في القصاص متعيّناً^(١).

٣- أن هذا متلف يجب به البدل، فكان بدله عيناً، كسائر أبدال المتلفات^(٢).

وأجيب عنه: بأنّه قياس مع الفارق، فالقتل يخالف سائر المتلفات؛ لأنّ بدلها لا يختلف بالقصد وعدمه، والقتل بخلافه^(٣).

٤- أن القصاص إذا كان عين حقّه كانت الدية بدل حقّه، وليس لصاحب الحق أن يعدل عن غير الحق إلى بدله من غير رضی من عليه الحق^(٤).

والقول الثالث: أن الواجب في القتل العمد أحد شيئين القصاص أو الدية، فكل منهما أصل بذاته.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، ورواية عن الإمام

(١) المبسوط ٢٦/٦٣، رؤوس المسائل ص ٤٥٨

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٠، شرح الزركشي ٦/١١١

(٣) المغني ١١/٥٩٢، المتع ٥/٤٥٧

(٤) بدائع الصنائع ٧/٢٤١

(٥) الروايتين والوجهين ٢/٢٥٩، المغني ١١/٥٩٢، المحرر ٢/١٣٠، الفروع ٥/٦٦٨، شرح

مالك^(١)، وقول عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ)^(٣).
- وجه الدلالة: أن الله تعالى أوجب الاتباع بمجرد العفو، ولو وجب بالعمد القصاص عينا لم تجب الدية عند العفو المطلق^(٤).
- ٢ - حديث أبي هريرة **t** وفيه: أن النبي **e** قال: ((ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يُفدى وإما أن يُقيد)) متفق عليه^(٥).

=

الزركشي ١٠٩/٦، الإنصاف ٣/١٠

(١) الكافي ص ٥٩٠، الذخيرة ١٣/١٢، القوانين الفقهية ص ٣٤٠، شرح الخرشني ٥/٨،

جواهر الإكليل ٣٨١/٢

(٢) الأم ١٠/٦، الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٦٢، حلية العلماء ٥٠٥/٧، روضة

الطالبين ١٠٤/٧، المنهاج ومغني المحتاج ٤٨/٤

(٣) سورة البقرة آية رقم (١٧٨)

(٤) الروايتين والوجهين ٢٦٠/٢، الممتع ٤٥٥/٥

(٥) البخاري (٥/١٠٤ ح ٢٤٣٤ مع الفتح) كتاب اللقطة باب كيف تعرّف لقطة أهل

مكة؟، ومسلم (٩/١٢٨ مع النووي) كتاب الحج باب تحريم مكة وتحريم صيدها

وخلاها وشجرها ولقطنها إلا لمنشد على الدوام.

٣- حديث أبي شريح ^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: ((ألا إنكم يا معشر خُزاعة قتلتم هذا القتيل من هُذيل، وإنني عاقله، فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فأهله بين خيرتين: أن يأخذوا العقل، أو يقتلوا)) أخرجه أبو داود والترمذي ^(٢).

وجه الدلالة: أن حقيقة التخيير بين شيئين: أن كل واحد منهما أصل في نفسه، لا بدل عن صاحبه، كالتخيير في كفارة الأيمان بين الإطعام والكسوة والعِتق ^(٣).

٤- قول ابن عباس رضي الله عنهما: (كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية، فقال الله تعالى لهذه الأمة (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ))

(١) هو: أبو شريح الخزاعي ثم الكعبي واسمه خويلد بن عمرو بن صخر بن عبدالعزيز بن معاوية، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: هانئ بن عمرو، وقيل: كعب بن عمرو، وقيل: عبدالرحمن بن عمرو، أسلم قبل الفتح، وكان حامل أحد ألوية بني كعب في يوم الفتح، توفي بالمدينة سنة ٦٨هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٣٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٧/٩٨)

(٢) أبو داود (٤/٦٤٣ ح ٤٥٠٤) كتاب الديات باب ولي العمد يرضى بالدية، والترمذي (٤/١٤٠٦ ح ١٤٠٦) كتاب الديات باب ما جاء في حكم ولي القتيل في القصاص والعفو، وقال: حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في الإرواء (٢٧٦/٧ ح ٢٢٢٠)

(٣) الروايتين والوجهين ٢/٢٦٠

وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ
الدِّيةَ فِي الْعَمْدِ (فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) يَتَّبِعُ
بِالمَعْرُوفِ وَيُؤَدِّي بِإِحْسَانٍ (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ)
مِمَّا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ (فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ
عَذَابٌ أَلِيمٌ) قتل بعد قبول الدية) أخرجه البخاري (١).

٥ - أن القتل المضمون إذا سقط فيه القصاص من غير إبراء، ثبت
المال، كما لو عفى بعض الورثة (٢).

٦ - أن الدية أحد بدلي النفس، فكانت بدلاً عنها لا عن بدلها،
كالقصاص (٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن موجب القتل العمد هو أحد شيئين:
القصاص أو الدية، وذلك لورود النص الصحيح الصريح في ذلك كما في
حديثي أبي هريرة وأبي شريح رضي الله عنهما، وأما النصوص التي استدلت
بها المخالفون فغاية ما تدل عليه هو وجوب القصاص، وهذا لا خلاف
فيه، وأما الأدلة العقلية فهي مردودة إذا عارضت النص، والله تعالى أعلم.

(١) البخاري (٢٥/٨ ح ٤٤٩٨) كتاب التفسير باب (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ

الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ)

(٢) المغني ٥٩٢/١١

(٣) المغني ٥٩٢/١١، المتع ٤٥٥/٥

[٢٨٥] المسألة الثانية: الحكم إذا ضرب بطن أمة فعتقت ثم أسقطت الجنين^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن فيه غُرَّة^(٢)(٣). وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، هي المذهب عند الحنابلة^(٥)، والحنفية^(٦)، والشافعية^(٧).

أدلة هذا القول:

١ - أن الضمان معتبر بحال استقرار الجنانية، والجنين محكوم بحريته عند استقرارها^(٨).

٢ - أنه سقط حرّاً، والعبرة بحال السقوط؛ لأنّه قبل ذلك لا يحكم

(١) وكذا الحكم لو ضرب بطن كتابية حامل من كتابي، فأسلم أحد أبويه، ثم أسقطته.

(٢) قال ابن قدامة: والغُرَّة: عبد أو أمة، سميا بذلك لأنّهما من أنفس الأموال،

والأصل في الغُرَّة الحَيَار. (انظر: المغني ٦٠/١٢)

(٣) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٠، المغني ٦١/١٢، الإنصاف ٧٢/١٠

(٤) نقلها عنه: حرب الكرماني. (انظر: الروايتين والوجهين ٢/٢٩٠-٢٩١)

(٥) المحرر ٢/١٤٧، الفروع ٦/٢١، المبدع ٨/٣٥٩، الإنصاف ٧٢/١٠

(٦) مختصر الطحاوي ص ٢٤٣، بدائع الصنائع ٧/٣٢٥، اللباب ٣/١٧١، وهذا في حالة ما

إذا كان الجنين من مولاها، وأمّا إن كان من غير مولاها ففيه نصف قيمته لو كان

حيّاً إن كان ذكراً، وإن كانت جارية ففيها نصف عشر قيمتها لو كانت حية.

(٧) الأم ٦/١٢٠، الحاوي ١٢/٣٩٦، حلية العلماء ٧/٥٥٠، روضة الطالبين ٧/٢٢٣

(٨) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٠، المغني ٦١/١٢

فيه بشيء^(١).

وأجيب عنهما: بأنه يمكن منع كونه صار حرّاً؛ لأنّ الظاهر تلفه بالجناية، وبعد تلفه لا يمكن تحريره^(٢).

القول الآخر: حكمه حكم الجنين المملوك^(٣).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب المالكية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنّ الجناية عليه في حال كونه عبداً^(٦).
- ٢ - أنّه لو ضرب بطن حربية ثم أسلمت ثم أسقطت، سقط الضمان، ولم يعتبر الاستقرار، فكذلك ههنا^(٧).

(١) المتع ٥/٥٣٣، المبدع ٨/٣٦٠

(٢) المغني ١٢/٦١

(٣) أي أنّ فيه عُشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ. (انظر: المغني ١٢/٦٩)

(٤) المحرر ٢/١٤٧، الفروع ٦/٢١، المبدع ٨/٣٦٠، الإنصاف ١٠/٧٢

(٥) التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦/٢٥٧

(٦) المغني ١٢/٦١

(٧) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٠

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يضمن بغرة عبد أو أمة؛ لأنَّ العبرة بحال استقرار الجناية، والجنين حين استقرار الجناية محكوم بحريته، والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: في كفارة القتل

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الكفارة في القتل العمد.

المسألة الثانية: الإطعام في كفارة القتل.

[٢٨٦] المسألة الأولى: الكفارة في القتل العمد.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا تجب في القتل العمد كفارة^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)،
والمالكية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) (٩٢) وَمَنْ يَقْتُلْ

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٨، الهداية ٢/٩٨، مسائل أبي بكر ص ١٠٧، شرح الزركشي ٦/٢١٠، الإنصاف ١٠/١٣٦

(٢) نقلها عنه: ابنه صالح. (انظر: الروايتين والوجهين ٢/٢٩٨)

(٣) مسائل أبي بكر ص ١٠٦، المغني ١٢/٢٢٦، الفروع ٦/٤٤، الإنصاف ١٠/١٣٦، دليل الطالب ص ٤٩٧، شرح المنتهى ٣/٣٣١

(٤) بدائع الصنائع ٧/٢٥١، المختار والاختيار ٥/٢٤، البناية في شرح الهداية ١٢/٩٠، الدر المنتقى وجمع الأنهر ٢/٦١٦

(٥) الإشراف ٢/٢٠١، الكافي ص ٥٩٥، القوانين الفقهية ص ٣٤٢، شرح ابن ناجي وشرح زروق ٢/٢٤٨

مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ
اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا^(١).

وجه الدلالة: أن الله تعالى قسم القتل إلى قسمين: قسم أوجب فيه
الدِّية والكفَّارة، وقسم جعل الجزاء فيه جهنم، وظاهر ذلك أنه لا
كفَّارة فيه^(٢).

- ٢ - أن الكفَّارة حق في مال، فلا تجب مع القود، كالدِّية^(٣).
- ٣ - أنه فعل يوجب القتل، فلم تجب به الكفَّارة، كزنى المحصن^(٤).
- ٤ - أن الكفَّارة من المقادير، وتعينها في الشرع لدفع الأدنى لا
يعينها لدفع الأعلى^(٥).
- ٥ - أنه غرم يجب بقتل الخطأ، فلم يجب بقتل العمد، كالدِّية^(٦).

القول الآخر: أنه تجب فيه الكفَّارة.

(١) سورة النساء الآيتان رقم (٩٢-٩٣)

(٢) شرح الزركشي ٢١٠/٦

(٣) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٨، مسائل أبي بكر ص ١٠٧

(٤) الإشراف ٢/٢٠١، الروايتين والوجهين ٢/٢٩٨، المغني ١٢/٢٢٧

(٥) الهداية مع تكملة فتح القدير ٩/١٤٤

(٦) الإشراف ٢/٢٠١

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - حديث واثلة بن الأسقع **t** قال: أتينا رسول الله **e** في صاحب لنا أوجب - يعني النار - بالقتل، فقال: ((اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار)) أخرج أبو داود^(٣).

وجه الدلالة: أنه لا يستوجب النار إلا في العمد^(٤).

وأجيب عن الاستدلال بالحديث: بأنه يحتمل في الحديث أن يكون القتل خطأ، وسمّاه مُوجِباً؛ لأنه يفوّت النفس بالقتل، ويحتمل أنه شبه عمد، ويحتمل أنه أمرهم بالإتفاق تبرعاً، ولذلك أمر غير القاتل

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٨، الهداية ٢/٩٨، مسائل أبي بكر ص ١٠٧،

المغني ١٢/٢٢٦، شرح الزركشي ٦/٢١٠، الإنصاف ١٠/١٣٧

(٢) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٩/١٨٤، فتح العزيز ١٠/٥٣٣، المنهاج ومغني

المحتاج ٤/١٠٧، كفاية الأخيار ص ٧٠٠

(٣) أبوداود (٤/٢٧٣ ح ٣٩٦٤) كتاب العتق باب في ثواب العتق، والنسائي في

الكبرى (٣/١٧١ ح ٤٨٩٢)، وأحمد (٣/٤٩١)، وابن حبان (١٠/١٤٥ ح ٤٣٠٧ مع

الإحسان)، والحاكم (٢/٢١٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين،

والبيهقي (٨/١٣٣)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٣٠٧ ح ٩٠٧).

(٤) مغني المحتاج ٤/١٠٧

بالإعتاق^(١).

٢ - أنه لو قتله خطأ وجبت الكفارة، فإذا قتله عمداً وجبت

الكفارة، قياساً على قتل الصيد^(٢).

٣ - أنه أتلّف نفساً مضمونة، فوجب أن تلزمه كفارة، كالقتل

الخطأ^(٣).

٤ - أنها وجبت في الخطأ، ففي العمد من باب أولى؛ لأنه أعظم

إثمًا، وأكبر جرماً، فالحاجة إلى تكفيره أبلغ وأعظم^(٤).

وأجيب عن الاستدلال بالقياس على القتل الخطأ: بأنه لا يصح، فالكفارة

وجبت في الخطأ فتمحوا إثمها؛ لأنها لا تخلو من تفريط، فلا يلزم من ذلك

إيجابها في موضع عظم الإثم فيه، بحيث لا يرتفع بها^(٥).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا كفارة في قتل العمد، لعدم ورود

نصٍّ صحيح صريح بذلك، والكفارات توقيفيّة تثبت بالنصّ لا بالقياس،

والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٢٢٧/١٢، المتع ٦١٥/٥

(٢) الروايتين والوجهين ٢٩٨/٢، مسائل أبي بكر ص ١٠٧، فتح العزيز ٥٣٣/١٠

(٣) الروايتين والوجهين ٢٩٩/٢، فتح العزيز ٥٣٣/١٠

(٤) المغني ٢٢٧/١٢ شرح الزركشي ٢١١/٦

(٥) المغني ٢٢٧/١٢

[٢٨٧] المسألة الثانية: الإطعام في كفارة القتل.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يدخل الإطعام في كفارة القتل^(١). وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والأظهر عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - قول الله تعالى (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٩

(٢) الإفصاح ٢/٢٢٥، عمدة الفقه مع العدة ص ٤٥٨، الإنصاف ٩/٢٠٨، دليل الطالب ص ٤٩٧، شرح المنتهى ٣/٣٣١

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٣٣، الكتاب واللباب ٣/١٧١، المبسوط ٢٦/٧٦، الفتاوى الهندية ٦/٣

(٤) الكافي ص ٥٩٥، القوانين الفقهية ص ٣٤٢، شرح زروق ٢/٢٤٨

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٩/١٨٥، فتح العزيز ١٠/٥٣٠، المنهاج ومغني المحتاج ٤/١٠٨، كفاية الأخيار ص ٧٠١

(٦) سورة النساء آية رقم (٩٢)

- وجه الدلالة: أن الله تعالى أوجب الرقبة، ونقل إلى الصيام عند العجز، ولم يذكر شيئاً آخر، فثبت أن جميع ما يجب هاذان^(١).
- ٢ - أنه لم يرد به نص، والكفارات تثبت بالنص لا بالقياس^(٢).
- ٣ - أنها كفارة تجب لأجل إتلاف نفس، فوجب أن يكون آخره الصيام، ككفارة قتل الصيد^(٣).

القول الآخر: أنه يدخل الإطعام في كفارة القتل.
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، وقول عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه صوم مقدّر بشهرين، فوجب أن يكون بدله الإطعام، ككفارة الظّهار، والجماع في نهار رمضان^(٦).
- ٢ - أنها كفارة يجب فيها العتق أو صيام شهرين، فوجب فيها

(١) الروايتين والوجهين ٢٩٩/٢

(٢) مغني المحتاج ١٠٨/٤، اللباب ١٧١/٣

(٣) الروايتين والوجهين ٢٩٩/٢

(٤) الروايتين والوجهين ٢٩٩/٢، الإفصاح ٢٢٥/٢، المغني ٢٢٨/١٢، الإنصاف ٢٠٩/٩

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٨٥/١٩، فتح العزيز ٥٢٩/١٠، مغني

المحتاج ١٠٨/٤، كفاية الأخيار ص ٧٠١

(٦) الروايتين والوجهين ٢٩٩/٢

إطعام ستين مسكيناً، قياساً على كفارة الظَّهَار والجماع في
نهار رمضان^(١).

وأجيب عنهما: بأنَّه قياس مع الفارق، فالقتل إتلاف نفس، بخلاف
الوطء والظَّهَار^(٢).

٣- أنَّ الإطعام مذكور في آية الظَّهَار، فيحمل المطلق في كفارة
القتل عليها^(٣).

وأجيب عنه: بأنَّ الإطعام مسكوت عنه في كفارة القتل، والمسكوت عنه
لا يحمل على المذكور^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يدخل الإطعام في كفارة القتل،
لعدم ورود النصِّ بذلك، والكفَّارات لا يدخلها القياس، والله تعالى أعلم.

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٨٥/١٩

(٢) الروايتين والوجهين ٢٩٩/٢

(٣) فتح العزيز ٥٣٠/١٠، كفاية الأخيار ص ٧٠١

(٤) فتح العزيز ٥٣٠/١٠

الفصل الرابع: في القسامة .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: من الذي يحلف من عصبة القتيل في القسامة؟.

المسألة الثانية: إذا ولي الدم في القسامة اثنان أحدهما مكلف والآخر غير مكلف، فكم يحلف المكلف ليستحق نصيبه؟.

[٢٨٨] المسألة الأولى: من الذي يحلف من عصبة القتل في القسامة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الذي يحلف من العصبة هم الوارثون فقط.^(١)

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

- ١ - أن الوارث هو المستحق للقتل، المطالب به، فاختصت اليمين بهم، كبقية الدعاوى^(٤).
- ٢ - أنها يمين في دعوى حق، فلا تشرع في حق غير المتداعيين، كسائر الأيمان^(٥).

القول الآخر: أن الذي يحلف هم العصبة مطلقاً، الوارث وغير الوارث^(٦).

(١) المغني ٢١١/١٢، شرح الزركشي ١٩٨/٦، الإنصاف ١٤٦/١٠

(٢) الهداية ٩٧/٢، المحرر ١٥١/٢، المتع ٦٢٩/٥، الفروع ٤٨/٦، الإنصاف ١٤٦/١٠،

شرح المنتهى ٣٣٤/٣

(٣) الأم ٩٧/٦، روضة الطالبين ٢٤٩/٧، ٢٥١، مغني المحتاج ١١٤/٤

(٤) شرح الزركشي ١٩٨/٦، شرح المنتهى ٣٣٤/٣

(٥) المغني ٢١١/١٢، المتع ٦٢٩/٥

(٦) وعلى هذا القول يحلف الوارث من العصبة، فإن لم يبلغوا خمسين، تمموا من سائر

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب المالكية^(٢).

دليل هذا القول:

حديث سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج رضي الله عنهما قالوا: (إنَّ عبد الله بن سهل^(٣) ومُحَيِّصَة بن مسعود^(٤) أتيا خيبر فتفرقا في النخل، فقتل عبد الله بن سهل، فجاء عبد الرحمن بن سهل^(٥)

=

العصبة الأقرب فالأقرب. (انظر: المغني ٢١٠/١٢)

(١) الهداية ٩٧/٢، المغني ٢١٠/١٢، الفروع ٤٨/٦، شرح الزركشي ١٩٩/٦، الإنصاف ١٤٦/١٠

(٢) الكافي ص ٦٠١، الذخيرة ٣٠٠/١٢، كفاية الطالب الرياني وحاشية العدوي ٢٦٤/٢ - ٢٦٥

(٣) هو: عبد الله بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر الأنصاري الحارثي، خرج إلى خيبر بعد فتحها مع أصحاب له يمتارون ثمراً فوجد قتيلاً فيها. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٧١/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٨٢/٤)

(٤) هو: مُحَيِّصَة - بضم الميم وفتح الحاء وكسر الياء المشددة، ويقال: بإسكان الياء - بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري الأوسي، وهو أصغر من أخيه حويصة، وأسلم قبله، وكان إسلامه قبل الهجرة، بعثه النبي ﷺ إلى أهل فدك يدعوهم إلى الإسلام، وشهد أحداً والخندق وما بعدهما من المشاهد. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٨٥/٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٦٨/٦)

(٥) هو: عبد الرحمن بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر الأنصاري الحارثي، شهد أحداً وما بعدهما من المشاهد، واختلف في شهوده بدرأ، استعمله عمر t على البصرة.

=

وحُويصة^(١) ومحبيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم، فبدأ عبد الرحمن - وكان أصغر القوم - فقال النبي ﷺ: كبر الكُبر، فتكلموا في أمر صاحبهم، فقال النبي ﷺ: أتستحقون قتلهم - أو قال: صاحبكم - بأيمان خمسين منكم؟ قالوا: يا رسول الله، أمر لم نره. قال: فتبرؤكم يهود في أيمان خمسين منهم. قالوا: يا رسول الله، قوم كفار. فوداهم رسول الله ﷺ (من قبله) متفق عليه^(٢).

وجه الدلالة: أن الخطاب وقع لعصبة غير وارثين، وهما حويصة ومحبيصة، إذ هما ابنا عم القتل^(٣).

ونوقش: بأن الخطاب أطلق لعلم المخاطبين بأن المراد هو الوارث؛ لأنَّ اليمين تختص به، وهم يعلمون ذلك^(٤).

=

- (انظر: ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٧، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٦٣)
- (١) هو: حويصة - بالياء المكسورة المشددة ويجوز تخفيفها ساكنة - بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري الأوسي، أسلم على يد أخيه مُحبيصة، شهد أحداً والخندق وما بعدهما من المشاهد. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٧١، الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٤٨)
- (٢) البخاري (١٠/٥٥٢ ح ٦١٤٢-٦١٤٣ مع الفتح) كتاب الأدب باب إكرام الكبير ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال، ومسلم (١١/٤٣ مع النووي) كتاب القسامة.
- (٣) المغني ١٢/٢١٠، شرح الزركشي ٦/١٩٩
- (٤) شرح مسلم ١١/١٤٦

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يحلف من العصابة الوارث وغير الوارث؛ وذلك لأنَّ خطاب النبي e كان لعصابة وارثين وغير وارثين، ولم يخص ذلك شيء. وأما قولهم: إنَّ المخاطبين يعلمون أنَّ المراد هو الوارث. فهذه دعوى تحتاج إلى دليل، والله تعالى أعلم.

[٢٨٩] المسألة الثانية: إذا ولي الدم في القسامة اثنان أحدهما مكلف والأخر غير مكلف^(١)، فكم يحلف المكلف ليستحق نصيبه؟
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يحلف خمسة وعشرين يمينا^(٢).
وجزم به صاحب الوجيز^(٣).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥).

(١) وكذا لو كان أحدهما غائبا. انظر: الروايتين والوجهين ٢/٢٩٣

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٣، الهداية ٢/٩٧، المغني ١٢/١٩٨، ٢٠٩، شرح الزركشي

٢٠٣/٦، الإنصاف ١٠/١٤٤

(٣) الإنصاف ١٠/١٤٤

(٤) شرح المنتهى ٣/٣٣٣

(٥) المدونة ٤/٤٩١، الذخيرة ١٢/٣٠٠، وعندهم ينتظر الصغير حتى يكبر فيحلف ثم

يستحق نصيبه.

أدلة هذا القول:

- ١ - أن أيمان القسامة تجري مجرى البينة في إثبات الحق، وقد ثبت أنهما لو كانا حاضرين وثبت لهما حقُّ بشاهد واحد، كان لهما أن يحلفا جميعاً مع الشاهد، فيحلف كل واحد يميناً، ولو كان أحدهما غائباً، فأقام الحاضر شاهداً كان له أن يحلف معه يميناً واحدة، ويستحق بقدر حصته، ولا يلزمه أن يحلف عن نفسه وعن أخيه، فكذلك ههنا^(١).
- ٢ - أن القسامة حق له ولغيره، فقيام المانع بصاحبه لا يمنع حلفه واستحقاقه نصيبه، كالمال المشترك^(٢).
- ٣ - أنه لا يستحق أكثر من قسطه من الدية، فلا يلزمه أكثر من قسطه من الأيمان^(٣).
- ٤ - أن الأيمان مقسومة عليه وعلى أخيه، ولا يحلف الإنسان عن غيره، فلا يلزمه أكثر من حصته^(٤).

القول الآخر: أنه يحلف خمسين يميناً.

(١) الروايتين والوجهين ٢٩٣/٢

(٢) شرح المنتهى ٣٣٣/٣

(٣) المغني ١٢/٢٠٩، المتع ٥/٦٢٤

(٤) المغني ١٢/١٩٨

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الخمسين يمينا في القسامة كاليمين الواحدة في الأموال، ولو أنه ادعى مالا أقسم يمينا واحدة، فوجب أن يقسم ههنا خمسين يمينا^(٣).
 - ٢ - أن الأيمان هنا بمنزلة البيّنة، ولا يثبت شيء من الحق إلا بعد كمال البيّنة^(٤).
 - ٣ - أن الخمسين هي الحجة في ثبوت الحق^(٥).
- الترجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يستحق نصيبه إلا إذا حلف خمسين يمينا؛ لأن النبي ﷺ علّق استحقاق الحق على ذلك، وأما إذا حلف خمسة وعشرين يمينا فلا يستحق نصيبه بذلك إلا إذا انتظر الصغير حتى يبلغ ويحلف خمسة وعشرين يمينا فتكمل الخمسين فيستحق ههنا نصيبه، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٣، الهداية ٢/٩٧، المغني ١٩٨، ٢٠٩، الفروع ٦/٤٧، شرح

الزركشي ٦/٢٠٣، الإنصاف ١٠/١٤٤

(٢) الأم ٦/١٠١، المنهاج ومغني المحتاج ٤/١١٦

(٣) الروايتين والوجهين ٢/٢٩٣، المغني ١٢/٢٠٩

(٤) المغني ١٢/١٩٨

(٥) مغني المحتاج ٤/١١٦

الفصل الخامس: في الحدود

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في حدّ الزّنى.

المبحث الثاني: في حدّ القذف.

المبحث الثالث: في حدّ السرقة.

المبحث الرابع: في حدّ الرّدة.

المبحث الأول: في حد الزنى

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: الجمع بين الرجم والجلد في حد الزنى.

المسألة الثانية: حكم الحد بالوطء في نكاح مختلف في صحته إذا اعتقد تحريمه.

المسألة الثالثة: اعتبار ذكر المكان والمرأة المزني بها في الشهادة على الزنى.

المسألة الرابعة: الحكم إذا شهد أربعة على الزنى فرجع أحدهم قبل الحد.

المسألة الخامسة: وجوب الحد إذا شهد على أحد بزنى قديم أو أقر به.

[٢٩٠] المسألة الأولى: الجمع بين الرجم والجلد في حدّ الزّنى.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يجلد الزاني المحصن قبل الرجم^(١).
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)،
والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١- حديث أبي هريرة **t** قال: ((أتى رجل النبي **e** وهو في المسجد فناده فقال: يا رسول الله إنّي زنيت. فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات، فلمّا شهد على نفسه أربع

(١) الروايتين والوجهين ٣١٣/٢، الفروع ٦٧/٦، شرح الزركشي ٢٧٢/٦، المبدع ٦١/٩،
الإنصاف ١٧٠/١٠

(٢) نقلها عنه: ابنه صالح والأثرم وإسماعيل بن سعيد وأبو النظر وابن منصور.
(انظر: مسائل صالح ١١٩/٣، مسائل ابن منصور الكوسج-الحدود والديات-

ص ٢٢١، الروايتين والوجهين ٣١٣/٢، المغني ٣١٣/١٢، شرح الزركشي ٢٧٢/٦)

(٣) المحرر ١٥٢/٢، الإنصاف ١٧٠/١٠، شرح المنتهى ٣٤٣/٣، المنح الشافيات ٦٢١/٢

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٦٢، الكتاب واللباب ١٨٧/٣، بدائع الصنائع ٣٩/٧، المختار
والاختيار ٨٦/٤

(٥) الإشراف ٢٠٩/٢، أحكام القرآن ٣٥٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٨٧/٥، ١٥٩/١٢،
القوانين الفقهية ص ٣٤٧

(٦) الأم ١٤٤/٦، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٧/٢٠، حلية العلماء ٨/٨، كفاية
الأخبار ص ٧٠٤، مغني المحتاج ١٤٦/٤

شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: أهلك جنون؟ قال: لا. قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم. فقال النبي ﷺ اذهبوا به فارجموه)) متفق عليه^(١).

٢- حديث أبي هريرة وزيد بن خالد^(٢) رضي الله عنهما قالوا: ((كنّا عند النبي ﷺ، فقام رجل فقال: أنشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفقه منه فقال: اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي. قال: قل. قال: إنّ ابني هذا كان عسيفاً^(٣) على هذا، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أنّ علي ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم. فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده لأقضيّن بينكما بكتاب الله جل ذكره،

(١) البخاري (١٢٣/١٢) ح ٦٨١٥ مع الفتح) كتاب الحدود باب لا يرحم المجنون والمجنونة، ومسلم (١٩٣/١١) مع النووي) كتاب الحدود باب حد الزّنى.

(٢) هو: زيد بن خالد الجهني، سكن المدينة وشهد الحديبية، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح، توفي بالمدينة، وقيل: بالكوفة، وقيل: بمصر، سنة ٦٨ هـ، وقيل: ٥٠ هـ، وقيل: ٧٢ هـ، وقيل: ٧٨ هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٣/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٧/٣)

(٣) العسيف: بالعين والسين المهملتين، الأجير، وجمعه عسفاء، كأجير وأجراء. (النهاية في غريب الحديث ٢٣٧/٣، شرح مسلم ٢٠٦/١١)

المائة شاة والخادم ردُّ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام،
واغْدُ يا أُنَيْس على امرأة هذا، فَإِنْ اعترفت فارجمها. فَعَدَا
عليها فاعترفت فرجمها)) متفق عليه^(١).

٣- حديث عمران بن حُصَيْن **t**^(٢): (أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُھَيْنَةَ أَتَتْ
النبي **e** وهي حُبْلَى مِنَ الزَّيْنِ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ
حَدًّا فَأَقِمَّهُ عَلَيَّ. فَدَعَا نَبِيَّ اللَّهِ **e** وَلِيَّهَا فَقَالَ: أَحْسَنُ إِلَيْهَا
فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتْنِي بِهَا. ففعل، فأمر بها نبي الله **e**
فَشَكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا)
أخرجه مسلم^(٣).

وجه الدلالة من الأحاديث: أَنَّ الجلد لو كان واجباً لأمر به النبي
e^(٤).

(١) البخاري(١٢/١٤٠ح٦٨٢٧-٦٨٢٨)كتاب الحدود باب الاعتراف بالزَّيْنِ،
ومسلم(١١/٢٠٥)كتاب الحدود باب حد الزَّيْنِ.

(٢) هو: عمران بن الحصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أسلم عام خير سنة سبع من
الهجرة، وهو ممن روى الحديث عن رسول الله **e**، وكانت الملائكة تسلم عليه
ويراهم عياناً، نزل البصرة وكان قاضياً أياماً ثم استعفى فاعفي، وكان عمر **t** قد
أرسله ليفقه أهلها، وتوفي بالبصرة سنة ٥٢هـ.(انظر: تهذيب الأسماء
واللغات ٢/٣٥-٣٦، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٢٦-٢٧)

(٣) مسلم(١١/٢٠٤مع النووي)كتاب الحدود باب حد الزَّيْنِ.

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٣١٤، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٨/٢٠

- ٤ - أنه حدٌ يجب فيه القتل، فلم يجب معه الجلد، كقتل المرتد^(١).
- ٥ - أن الزنى جناية واحدة، فلا يوجب إلا عقوبة واحدة، والجلد والرجم كل منهما عقوبة على حدة، فلا يجبان للجناية واحدة^(٢).
- ٦ - أن الحدود إذا اجتمعت وفيها قتل سقط ما سواه، فالحدُّ الواحد أولى^(٣).
- ٧ - أنه لا فائدة من الجلد، فالمراد من الحدِّ هو الزجر، والزاني لا ينزجر بعد هلاكه، وزجر غيره يحصل بالرجم؛ لأنَّ القتل أبلغ العقوبات^(٤).

القول الآخر: أنه يجلد قبل الرجم.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥)، ومن مفردات المذهب الحنبلي^(٦).

(١) الإشراف ٢/٢٠٩، الروايتين والوجهين ٢/٣١٤، المغني ١٢/٣١٣

(٢) بدائع الصنائع ٧/٣٩

(٣) المغني ١٢/٣١٣-٣١٤

(٤) الاختيار ٤/٨٦، اللباب ٣/١٨٧

(٥) الروايتين والوجهين ٢/٣١٣، الهداية ٢/٩٨، المغني ١٢/٣١٣، المحرر ٢/١٥٢،

المبدع ٩/٦١، الإنصاف ١٠/١٧٠

(٦) الإنصاف ١٠/١٧١، المنح الشافيات ٢/٦٢١

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)^(١).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أوجب على الزانية والزاني جلد مائة، ولم يفرّق بين البكر والثيب^(٢).

٢ - حديث عبادة بن الصامت **t** قال: قال النبي **e**: ((خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)) أخرجه مسلم^(٣).

وجه الدلالة: أن النبي **e** صرح في الحديث بذلك، والصريح الثابت بيقين لا يترك إلا بمثله، والأحاديث الباقية ليست صريحة، فإنه ذكر الرجم ولم يذكر الجلد، فلا يعارض به الصريح، بدليل أن التغريب يجب بذكره في الحديث، وهو ليس بمذكور في الآية^(٤).

وأجيب عنه: بأنه منسوخ؛ لأنه كان في أول الأمر، فهو الأصل في بيان الرجم، ونسخ أحد الحكمين — الجلد للثيب — لا يؤخذ منه نسخ

(١) سورة النور آية رقم (٢)

(٢) الروايتين والوجهين ٣١٤/٢

(٣) مسلم (١١٨٨/١ - ١٩٠ مع النووي) كتاب الحدود باب حد الزنى.

(٤) المغني ٣١٤/١٢

الحكم الآخر-التغريب للبكر-؛ لأنَّ النسخ يؤخذ من النصِّ دون القياس^(١).

٣- أنَّه قد ورد رجم الثيب في كتاب الله تعالى وفي السنَّة، وورد الجلد في كتاب الله، وهو يعمُّ الثيب وغيره، فوجب الجمع بينهما^(٢).

٤- أنَّه زان فيجلد، كالبكر^(٣).

٥- أنَّه قد شرع في حق البكر عقوبتان: الجلد والتغريب، فيشرع في حق المحصن أيضاً عقوبتان: الجلد والرجم، فيكون الرجم مكان التغريب^(٤).

وأجيب عنه: بأنَّ المعنى المراد من الرجم عام فيدخل فيه ما دونه، وأمَّا الجلد فخاص فيجوز أن يقترن به التغريب الذي لا يدخل فيه^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يجمع بين الجلد والرجم على الزاني المحصن، بل حدُّه الرجم بالحجارة فقط؛ لأنَّ هذا هو الذي فعله النبي

(١) الحاوي ١٣/١٩٢، شرح مسلم ١١/١٨٩

(٢) شرح الزركشي ٦/٢٧١

(٣) المغني ١٢/٣١٤

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٣١٤، المغني ١٢/٣١٤

(٥) الحاوي ١٣/١٩٣

e كما في قصة رجم ماعز t^(١).

وأما حديث عبادة فهو منسوخ؛ لأنَّ قصة ماعز t وقعت بلا شك بعد هذا الحديث؛ لأنَّه كان في أول الأمر عند نزول حدِّ الزاني^(٢).

ويجاب عن استدلالهم بالآية: بأنَّه قد ورد التفريق في الحكم بين البكر والثيب من فعل النبي e، والسنة تبين القرآن وتفسره، والله تعالى أعلم.

[٢٩١] المسألة الثانية: حكم الحدِّ بالوطء في نكاح مختلف في صحته^(٣) إذا اعتقد تحريمه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن عليه الحدَّ إذا اعتقد تحريمه^(٤).

(١) هو: ماعز بن مالك الأسلمي، معدود في المدنيين، كتب له رسول الله e كتاباً بإسلام قومه، وهو الذي اعترف على نفسه بالزنى تائباً منيباً، وكان محصناً فرجماً، وروى عنه ابنه عبدالله حديثاً واحداً. (انظر ترجمته في: الاستيعاب ٣/١٣٤٥، الإصابة في تمييز الصحابة ١٦/٦)

(٢) زاد المعاد ٣١/٥

(٣) كنكاح المتعة، والشَّغار، والتَّحليل، والنَّكاح بلا ولي ولا شهود، ونكاح المرأة في عدَّة أختها البائن، ونكاح الخامسة في عدَّة الرَّابعة، ونكاح الجوسية. (انظر: المغني ١٢/٣٤٣-٣٤٤)

(٤) المحرر ٢/١٥٣، الإنصاف ١٠/١٨٢

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهذا القول: بأنه بفعله ذلك يكون قد وطئ وطأً حراماً في اعتقاده، وهذا هو موجب الحدّ.

القول الآخر: أنه لا حدّ عليه في نكاح مختلف في صحته، سواء اعتقد تحريمه أم لا.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والصحيح عند الشافعية^(٦).

دليل هذا القول:

(١) المحرر ١٥٣/٢، الفروع ٧٤/٦، المبدع ٧١/٩، الإنصاف ١٨٢/١٠

(٢) التنبيه ص ٣٢٥، فتح العزيز ١٤٥/١١، مغني المحتاج ١٤٥/٤

(٣) الهداية ٩٩/٢، المغني ٣٤٣/١٢، المحرر ١٥٣/٢، الفروع ٧٤/٦، الإنصاف ١٨٢/١٠، شرح المنتهى ٣٤٦/٣

(٤) بدائع الصنائع ٣٥/٧، فتح القدير ٣٥/٥، حاشية ابن عابدين ٥/٤

(٥) المدونة ٣٨٠/٤، الكافي ص ٥٧٥، الذخيرة ٥٠/١٢، تبصرة الحكام ١٧٥/٢، حاشية الدسوقي ٣١٣/٤

(٦) الحاوي ٢١٧/١٣، التنبيه ص ٣٢٥، الوجيز وفتح العزيز ١٤٤/١١-١٤٥، المنهاج ومغني المحتاج ١٤٥/٤

أنَّ الاختلاف في إباحة الوطء فيه شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات^(١).

[٢٩٢] المسألة الثالثة: اعتبار ذكر المكان والمرأة المزني بها في الشهادة على الزَّنى.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه لا يعتبر ذكر المكان والمرأة المزني بها في الشهادة على الزَّنى^(٢).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه لا يعتبر ذكرهما في الإقرار^(٥).
- ٢ - أنَّ ما لا يشترط فيه ذكر الزمان لا يشترط فيه ذكر المكان،

(١) المغني ١٢/٣٤٤، المبدع ٩/٧١، مغني المحتاج ٤/١٤٥

(٢) المغني ١٢/٣٦٥، شرح الزركشي ٦/٣٠١، الإنصاف ١٠/١٩١

(٣) الإنصاف ١٠/١٩١، شرح المنتهى ٣/٣٤٨

(٤) الذخيرة ١٢/٥٤، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٣٥٧، مواهب الجليل ٦/١٧٩،

شرح الزرقاني ٧/١٧٧، الشرح الكبير ٤/١٨٦، ويندب سؤال الحاكم الشهود عن ذلك عندهم.

(٥) المغني ١٢/٣٦٥، شرح الزركشي ٦/٣٠١

كالنكاح^(١).

القول الآخر: أنه يعتبر ذكر ذلك.

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، ومذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - حديث نعيم بن هزال^(٦) قال: ((كان ماعز بن مالك يتيمًا في حجر أبي فأصاب جارية من الحيّ، فقال له أبي: اتت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت، لعنّه يستغفر لك. وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجًا، فأتاه فقال: يا رسول الله إنني زنيت، فأقم عليّ كتاب الله. فأعرض عنه، فعاد فقال: يا

(١) المغني ٣٦٥/١٢

(٢) المغني ٣٦٥/١٢، شرح الزركشي ٣٠١/٦، الإنصاف ١٩١/١٠

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٨٦/٤، حاشية البناني على الزرقاني ١٧٧/٧

(٤) الكتاب واللباب ١٨٢/٣، الهداية وفتح القدير ٥/٥، المختار والاختيار ٨٠/٤، الدر

المختار وحاشية ابن عابدين ٧/٤

(٥) روضة الطالبين ٢٢٥/٨-٢٢٦، مغني المحتاج ١٤٩/٤-١٥٠

(٦) هو: نعيم بن هزال الأسلمي من بني مالك بن أفضى، سكن المدينة، وروى عنه

المدنيون قصة رجم ماعز **t**، وقد اختلف في صحبته، وصوّب ابن عبد البر أن

الصحبة لأبيه. (انظر ترجمته في: الاستيعاب ١٥٠٩/٤، الإصابة في تمييز

الصحابة ٢٥٠/٦)

رسول الله إني زنيت، فأقم عليّ كتاب الله. حتى قالها أربع مرار، قال **e**: إنك قد قلتها أربع مرات، فبمن؟ قال: بفلانة)) الحديث، أخرجه أبو داود^(١).

- ٢ - لئلا تكون المرأة ممن اختلّف في إباحتها، ولئلا تكون شهادة أحدهم على غير الفعل الذي شهد به الآخر^(٢).
- ٣ - لجواز كون المرأة ممن لا يجب عليه الحدُّ بوطئها^(٣).
- ٤ - أن الاحتياط في ذلك واجب احتيالاً لدرء الحد^(٤).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يشترط في الشهادة على الزّنى ذكر اسم المرأة المزني بها ولا ذكر المكان؛ لأنّ حقيقة الزّنى لا تتوقف على معرفة ذلك، ولكن يندب السؤال عن ذلك^(٥) ضبطاً للشهادة، أو درءاً للحدّ، والله تعالى أعلم.

(١) أبوداود(٤/٥٧٣ح٤٤١٩) كتاب الحدود باب رجم ماعز بن مالك رضي الله عنه، وابن أبي شيبة(١٠/٧١ح٨٨١٦)، وأحمد(٥/٢١٦-٢١٧)، وحسن إسناده الألباني في الإرواء(٧/٣٥٨ح٢٣٢٢)

(٢) المغني ١٢/٣٦٥، شرح الزرّكشي ٦/٣٠١

(٣) مغني المحتاج ٤/١٤٩

(٤) الهداية مع فتح القدير ٥/٦

(٥) كما عند المالكيّة.

[٢٩٣] المسألة الرَّابِعَةُ: الحكم إذا شهد أربعة على الزَّنى فرجع أحدهم قبل الحدِّ.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يحُدُّ الثلاثة دون الراجع^(١). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وجزم به في الوجيز^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١- أنَّ الراجع قد فعل المأمور به من الستر على المشهود عليه، فلهذا لم يلزمه الحدُّ لفعله ما أُمرَ به، وليس كذلك من أقام على الشهادة؛ لأنَّه لم يفعل ما أُمرَ به من الستر، ولا زالت حصانة المشهود عليه بقولهم، فلهذا لزمهم الحدُّ^(٤).
- ٢- أنَّ في درء الحدِّ عنه تمكيناً له من الرجوع الذي يحصل به مصلحة المشهود عليه، وفي إيجاب الحدِّ زجر له عن الرجوع، خوفاً من الحدِّ، فتفوت تلك المصلحة، فناسب ذلك نفي الحدِّ

(١) الروايتين والوجهين ٣٢١/٢، المغني ٣٦٩/١٢، المبدع ٨٠/٩، الإنصاف ١٩٧/١٠

(٢) المبدع ٨٠/٩

(٣) نقلها عنه: أبو الحارث ويعقوب بن بختان. (انظر: الروايتين والوجهين ٣٢٠/٢)

(٤) الروايتين والوجهين ٣٢١/٢

عنه^(١).

٣ - أنه إذا رجع قبل الحد فهو كالتائب قبل تنفيذ الحكم بقوله،
فيسقط عنه الحد^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنه يحدُّ الراجع مع بقية الشهود.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)،
والمالكية^(٥).

أدلة هذا القول:

(١) المغني ٣٦٩/١٢، المبدع ٨١/٩

(٢) المغني ٣٦٩/١٢، المبدع ٨١/٩

(٣) الروايتين والوجهين ٣٢١/٢، المغني ٣٦٩/١٢، المحرر ١٥٥/٢، الإنصاف ١٩٧/١٠،

شرح المنتهى ٣٤٩/٣

(٤) الكتاب واللباب ١٨٦/٣، رؤوس المسائل ص ٤٨٣، المختار والاختيار ٨١/٤، حاشية

ابن عابدين ٣٤/٤

(٥) المدونة ٣٩٩/٤، الكافي ص ٥٧٣، الذخيرة ٧٧/١٢، القوانين الفقهية ص ٣٤٩، شرح

الخرشي ٢٢١/٧

- ١ - أن شهادة الشهود لا تتم قبل حكم الحاكم، فإذا رجع أحدهم لم يكن لشهادة الباقيين حكم، وإذا بطل حكمها صارت قذفاً^(١).
 - ٢ - أنه نقص العدد بالرجوع قبل إقامة الحد، فلزمهم الحد، كما لو شهد ثلاثة وامتنع الرابع من الشهادة^(٢).
 - ٣ - أن أحد الشهود إذا رجع لم يثبت الزن، فبقيت هذه الشهادة قذفاً محضاً، فأوجب على الجميع الحد، لإزالة الشين عن المقذوف^(٣).
 - ٤ - أن الراجع أولى بإيجاب الحد عليه من الباقيين؛ لأن الباقيين مقيمون على شهادتهم^(٤).
- والقول الثالث: أنه يحذُّ الراجع وحده.
- وهو مذهب الشافعية^(٥).
- أدلة هذا القول:

(١) الروايتين والوجهين ٣٢١/٢

(٢) المغني ٣٦٩/١٢، المبدع ٨١/٩

(٣) رؤوس المسائل ص ٤٨٣

(٤) الروايتين والوجهين ٣٢١/٢

(٥) الحاوي ٢٣٥/١٣، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٥٤/٢٠، حلية

العلماء ٢٧٥/٨

- ١ - أنه اعترف بالقذف دون الآخرين^(١).
- ٢ - أن من وجب الحد بشهادته لم يحد إذا بقي على شهادته، كما لو لم يرجع أحد منهم^(٢).

[٢٩٤] المسألة الخامسة: وجوب الحد إذا شهد على أحد بزنى قديم أو أقر به.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يحد إذا أقر بزنى قديم، ولا تقبل الشهادة عليه بذلك^(٣). وهو مذهب الحنفية^(٤). أدلة هذا القول:

- ١ - أن تأخير الشهادة إلى ذلك الوقت يدل على التهمة، فيدراً الحد بذلك^(٥).

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٥٤/٢٠

(٢) الحاوي ٢٣٥/١٣

(٣) المغني ٣٧٣/١٢، المبدع ٨٣/٩

(٤) مختصر الطحاوي ص ٢٦٤، الكتاب واللباب ١٨٩/٣، المختار والاختيار ٨١/٤-٨٢،

حاشية ابن عابدين ٣١/٤

(٥) المغني ٣٧٣/١٢، المبدع ٨٣/٩

- وأجيب عنه: بأن التأخير يجوز أن يكون لعذر أو غيبة، والحد لا يسقط بمطلق الاحتمال، وإلا لم يجب حد أصلاً^(١).
- ٢ - أن الإنسان لا يتهم في إقراره؛ لأنه لا يعادي نفسه^(٢).

القول الآخر: أنه يجب عليه الحد بكل ذلك.

وهو مذهب الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - عموم قول الله تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)^(٦)^(٧).
- ٢ - أنه حق يثبت على الفور، فيثبت بالبينة بعد تطاول الزمان، كسائر الحقوق^(٨).

(١) المغني ٣٧٣/١٢

(٢) الاختيار ٨٢/٤

(٣) الهداية ١٠٢/٢، المغني ٣٧٢/١٢، المبدع ٨٣/٩

(٤) الإشراف ٢١٥/٢

(٥) الحاوي ٢٢٩/١٣، حلية العلماء ٣٠/٨، فتح العزيز ١١٤/١١

(٦) سورة النور آية رقم (٢)

(٧) المغني ٣٧٣/١٢، المبدع ٨٣/٩

(٨) الحاوي ٢٣٠/١٣، المغني ٣٧٣/١٢

٣ - أنه قول يلزم به إقامة الحدّ على من تُسبّ إليه الفعل، فأشبهه بالإقرار^(١).

٤ - أن كل حقّ لم يسقط بتأخير الإقرار لم يسقط بتأخير الشهادة، كسائر الحقوق^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يحّد الزاني إذا أقرّ بزني قديم أو شُهِدَ عليه بذلك، لأنّ الآية عامة في كل من أتى فاحشة الزّنى، ولم تفرّق بين الزّنى القديم وغيره، فمتى ثبت على إنسان أنّه زنى فإنّه يجب أن يُقام عليه الحدّ.

وأما كون التأخير تهمّة ومعها يدرأ الحدّ، فغير مسلّم؛ لأنّ الشهود العدول لا يؤثر على عدالتهم تأخير الشهادة، وقد يكون هناك مانع من القيام بالشهادة في وقت وقوع الزّنى أدّى بهم إلى تأخيره، والله تعالى أعلم.

(١) الإشراف ٢/٢١٥، الحاوي ١٣/٢٣٠

(٢) الإشراف ٢/٢١٥

المبحث الثاني: في حد القذف

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: إذا قال: زنى فرجك. هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

المسألة الثانية: إذا قال: زنت يداك أو رجلاك. هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

المسألة الثالثة: إذا قال: أنت أزنى الناس. هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

المسألة الرابعة: إذا قال: أنت أزنى من فلانة. هل يعدّ قاذفاً لفلانة؟.

المسألة الخامسة: إذا قال لرجل: يا زانية. أو لامرأة: يا زاني. هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

المسألة السادسة: إذا قال: زنأت في الجبل (مهموزاً). هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

[٢٩٥] المسألة الأولى: إذا قال: زنى فرجك. هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يعدّ قذفاً صريحاً^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢) والحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥)

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه محل الفعل، فيضاف الزنى إليه^(٦).
- ٢ - أن الزنى يقع بالفرج^(٧).
- ٣ - أن الزنى بالفرج يتحقق، فكأنه قال: زنى بفرجك^(٨).
- ٤ - أن الفرغ عبارة عن جميع البدن^(٩).

(١) الروايتين والوجهين ٢٠٨/٢

(٢) الروايتين والوجهين ٢٠٨/٢، الفروع ٨٨/٦، المبدع ٩٠/٩

(٣) المبسوط ١٢١/٩، بدائع الصنائع ٤٥/٧، فتح القدير ٩٠/٥، البحر الرائق ٥١/٥

(٤) الذخيرة ٩٢/١٢، شرح الزرقاني ٨٨/٨، حاشية الدسوقي ٣٢٩/٤

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٨/٢٠، المنهاج ومغني المحتاج ٣٧٠/٣

(٦) الروايتين والوجهين ٢٠٨/٢، مغني المحتاج ٣٧٠/٣

(٧) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٨/٢٠

(٨) بدائع الصنائع ٤٥/٧

(٩) المبسوط ١٢١/٩

[٢٩٦] المسألة الثانية: إذا قال: زنت يداك أو رجلاك. هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه ليس بصريح في القذف^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).
أدلة هذا القول:

١ - أنّه يحتمل صريح الزّنى الذي هو الفاحشة والفجور، ويحتمل زنى اليد والرجل وهو اللمس والسعي، وقد ورد في الحديث أنّ اليد والرجل تزنيان^(٦)، كما في حديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: ((كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبُهُ مِنَ الزَّيْنِ مَدْرَكُ ذَلِكَ لَا مُحَالَةَ: فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زَنَاهُمَا

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٨، الهداية ٢/٥٥، المبدع ٩/٩٢، الإنصاف ١٠/٢١٣

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٨، الهداية ٢/٥٥، المبدع ٩/٩٢، الإنصاف ١٠/٢١٣

(٣) المبسوط ٩/١٢١، بدائع الصنائع ٧/٤٥، البحر الرائق ٥/٥١

(٤) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٤٢٨، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦/٣٠١، شرح الخرشي ٨/٨٨، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٣٢٩، وعليه الحدّ عندهم إلا أشهب فقال: لا يحدّ.

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٥٨، حلية العلماء ٨/٣٧، المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٧٠

(٦) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٨

الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطأ، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه)) أخرجه مسلم^(١).

٢ - أن النسبة حقيقة إلى ما ذكر فلا يصرف إلى غيره^(٢).

٣ - أن الزنى لا يتصور من هذه الأعضاء حقيقة^(٣).

القول الآخر: أنه يعدّ صريحاً في القذف.

وهو وجه عند الحنابلة^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أن ذلك يطلق ويراد به زنى الفرج^(٦).

٢ - أنه أضاف الزنى إلى عضو منه، فأشبهه ما لو أضافه إلى

(١) مسلم (٢٠٦/١٦) كتاب القدر باب قدر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره.

(٢) المتع ٦٩٠/٥

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٨/٢٠، بدائع الصنائع ٤٥/٧

(٤) الهداية ٥٥/٢، الإنصاف ٢١٣/١٠

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٨/٢٠، حلية العلماء ٣٧/٨، مغني

المحتاج ٣٧٠/٣

(٦) المتع ٦٩٠/٥

الفرج^(١).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يعدُّ قوله: زنت يداك أو رجلاك. قذفاً صريحاً؛ لأنَّه يتطرق هنا احتمال أنَّه لم يُرد الزَّنى الشرعي المتوعد عليه بالحدِّ، بل أراد الزَّنى الوارد في حديث أبي هريرة **t**، والقاعدة: أنَّ الحدود تدرأ بالشبهات، وهذه شبهة فيدراً عنه الحدُّ، والله تعالى أعلم.

[٢٩٧] المسألة الثالثة: إذا قال: أنت أزنى الناس^(٢). هل يعدُّ قذفاً صريحاً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه ليس بقذف صريح^(٣). وهو مذهب الحنفيَّة^(٤)، والشافعيَّة^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أنَّ لفظة (أفعل) لا تستعمل إلا في أمر يشتركان فيه ثم ينفرد

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٨/٢٠

(٢) وكذا لو قال: أنت أزنى من فلان.

(٣) الهداية ٥٣/٢، الإنصاف ٢١٣/١٠

(٤) المبسوط ١٢٩/٩، بدائع الصنائع ٤٥/٧

(٥) الأم ٣١٣/٥، مختصر المزي ٣١٨/٨، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠

روضة الطالبين ٢٨٩/٦

أحدهما فيه بمزّية، وما ثبت أنّ الناس زناة فيكون هو أزني
منهم^(١).

٢- أنّ لفظة (أفعل) قد تجيء لغير ما ذكر، فيحتمل أن يريد (أنت
أقدر الناس على الزّنى)، وذلك يمنع كونه صريحاً^(٢).

القول الآخر: أنّه قذف صريح.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

أنّ (أزني) معناه المبالغة في الزّنى، ففيه الزّنى وزيادة^(٤).
الترّجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّ قوله: أنت أزني الناس. يعدّ لفظاً
صريحاً في الزّنى؛ لأنّه أتى فيه بلفظة الزّنى، وهي صريحة في المراد، والله
تعالى أعلم.

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠

(٢) بدائع الصنائع ٤٥/٧، الممتع ٦٨٩/٥

(٣) الهداية ٥٣/٢، المغني ٣٩٥/١٢، الفروع ٨٨/٦، المبدع ٩١/٩

الإنصاف ٢١٣/١٠، التوضيح ١٢١١/٣

(٤) الممتع ٦٨٩/٥، المبدع ٩١/٩

[٢٩٨] المسألة الرابعة: إذا قال: أنت أزنى من فلانة. هل يعدّ قاذفاً لفلانة؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يكون قاذفاً لها^(١).
وقدّمه ابن قدامة في الكافي^(٢)، وقال في الرعاية والمبدع: هو أقيس^(٣).
وهو ظاهر مذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥).

دليل هذا القول:

أنّ لفظة (أفعل) قد تستعمل للمنفرد بالفعل^(٦)، كما في قوله تعالى

(١) الهداية ٥٣/٢

(٢) الكافي لابن قدامة، كتاب في الفقه يذكر فيه مؤلفه الفروع الفقهية، ولا يخلو من الأدلة والروايات، وهو متوسط بين الإطالة والاقتصار، وقد خرّج أحاديثه الضياء المقدسي في تخريج أحاديث الكافي. (انظر: المنهج الأحمد ١٥٥/٤، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٣١)

(٣) الكافي لابن قدامة ٩٧/٤، المبدع ٩٢/٩، الإنصاف ٢١٣/١٠

(٤) المبسوط ١٢٦/٩، بدائع الصنائع ٤٣/٧، وهذا ما ظهر لي من نحو قولهم: إذا قال لإنسان: أنت أزنى من فلان. لا حدّ عليه. وعللوا لذلك: بأنّه يجوز أنّه لم يوجد الزّنى منه أو من فلان.

(٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠، روضة الطالبين ٢٩٠/٦، مغني المحتاج ٣٧٠/٣

(٦) المغني ٣٩٥/١٢

(أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) ^(١).

القول الآخر: أنه يكون قاذفاً لفلانة.

وهو وجه عند الحنابلة ^(٢).

دليل هذا القول:

أنه أضاف الزنى إليهما، وجعل إحداهما فيه أبلغ من الأخرى، فلفظة (أفعل) للتمييز، فيقتضي ذلك اشتراك المذكورتين في أصل الفعل، وتفضيل إحداهما على الأخرى فيه ^(٣).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يعد قاذفاً لفلانة إذا قال لشخص: أنت أزنى من فلانة؛ لأنه لم يصرح في كلامه بوقوع الزنى من فلانة، فلا يكون قاذفاً لها، والله تعالى أعلم.

[٢٩٩] المسألة الخامسة: إذا قال لرجل: يا زانية. أو لامرأة: يا زاني.

هل يعد قاذفاً صريحاً؟.

(١) سورة يونس آية رقم (٣٥)

(٢) المغني ٣٩٥/١٢، المحرر ٩٥/٢، الفروع ٨٨/٦، المبدع ٩٢/٩، الإنصاف ٢١٣/١٠

(٣) المغني ٣٩٥/١٢

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه ليس بصريح في القذف^(١).
وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الهاء تدخل في زانية للفرق بين المذكر والمؤنث؛ لأنه يقال للرجل: زان، وللمرأة: زانية، فكانت الهاء علامة المؤنث، فوجب إذا أضاف الزنى إليه بلفظ المؤنث أو إليها بلفظ المذكر أن لا تصح الإضافة، كما لو أضاف الصدق إليه بلفظ المؤنث أو إليها بلفظ المذكر أنه لا تصح الإضافة^(٤).
- وأجيب عنه: بأن كثيراً من الناس يذكر المؤنث ويؤنث المذكر، ولا يخرج بذلك عن كون المخاطب به مراداً بما يراد باللفظ الصحيح^(٥).
- ٢ - أن قول: زانية. اسم وضع للتي تمكّن من نفسها للوطء والزنى

(١) الهداية ٥٤/٢، الروايتين والوجهين ٢/٢٠٠، المغني ١٢/٣٩٦، المبدع ٩/٩٢،

الإنصاف ١٠/٢١٣

(٢) الفروع ٦/٨٨

(٣) مختصر الطحاوي ص ٢٦٨، المبسوط ٩/١١٤، بدائع الصنائع ٧/٤٥، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين ٤/٤٧، وهذا في قوله للرجل: يا زانية. وأما قوله للمرأة يا

زاني. فهو قذف صريح عندهم.

(٤) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٠

(٥) المغني ١٢/٣٩٧

بها، وما كان موضوعاً لها لا يتصف الرجل به، فوجب أن لا تكون في حقه قذفاً^(١).

٣- أن الهاء إنما تزداد في الكلمة للمبالغة في العلم، لتدل على التكرار منه، كما يقال: علامة، وحسابة، وإذا كانت لغة في علم الشيء وجب أن لا تكون قذفاً له، كما لو قيل: أنت عالم بالزنى^(٢).

القول الآخر: أنه صريح في القذف.
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).
أدلة هذا القول:

١- أن الكلام إذا فهم معناه تعلّق حكمه بقائله وإن كان لحناً، كما لو قال لرجل: زني (بكسر التاء)، ولامرأة: زني

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٠١، بدائع الصنائع ٧/٤٥

(٢) الروايتين والوجهين ٢/٢٠١، المبدع ٩/٩٢

(٣) المغني ١٢/٣٩٦، الفروع ٦/٨٨، المبدع ٩/٩٢، الإنصاف ١٠/٢١٣

(٤) الذخيرة ١٢/٩٣، مواهب الجليل ٦/٣٠٤

(٥) الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٦٩، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٥٧،

حلية العلماء ٨/٣٦، مغني المحتاج ٣/٣٦٧

(بفتح التاء)^(١).

- ٢- أن ما كان قذفاً لأحد الجنسين، كان قذفاً للآخر، قياساً لأحدهما على الآخر^(٢).
- ٣- أن ترك تاء التأنيث في موضعها وزيادتها في غير موضعها خطأ لا يغير معنى، فلا يمنع وجوب الحد، كاللحن^(٣).
- ٤- أن هذا اللفظ خطاب لهما وإشارة إليهما بلفظ الزنى، وذلك يغني عن التمييز بتاء التأنيث وحذفها^(٤).
- ٥- أن الحد يجب بإدخال المعرّة على المقدوف بأي عبارة كانت، بدليل أنه لو قذفه بالفارسية كان قاذفاً، فكذا ههنا^(٥).
- ٦- أنه قد يحذف آخر الكلمة على سبيل الترخيم فيقال لمالك: يا مال، فكذلك ههنا يقال للزانية: يا زان^(٦).
- ٧- أنه قد صرح بإضافة الزنى إلى الرجل في قوله: يا زانية.

(١) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٠، المبدع ٩٢/٩

(٢) المغني ١٢/٣٩٦، المتع ٥/٦٨٩

(٣) المتع ٥/٦٨٩

(٤) المغني ١٢/٣٩٦، المتع ٥/٦٨٩

(٥) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٠

(٦) الروايتين والوجهين ٢/٢٠٠، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠

والهراء للمبالغة^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يعدّ صريحاً في القذف؛ لأنه خطاب للشخص بعينه، فلا يؤثر فيه كونه لحن في قوله، وهذا الخطاب يفهم منه المعنى الذي يفهم من كلامه بغير لحن، وهو إدخال المعرّة على المقدوف. ولأنّ حذف آخر الكلمة وإضافة الهاء للمبالغة من أساليب العربية، فلا يكون ذلك لحناً في الكلام، والله تعالى أعلم.

[٣٠٠] المسألة السادسة: إذا قال: زنأت في الجبل^(٢) (مهموزاً). هل يعدّ قذفاً صريحاً؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه ليس بصريح إن كان يعرف العربية، ويقبل قوله: أنه أراد الصعود في الجبل^(٣). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٤).

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠

(٢) زناً في الجبل: أي صعد فيه. (انظر: الصحاح ٥٤/١، تاج العروس ٢٥٨/١)

(٣) الهداية ٥٤/٢، الروايتين والوجهين ٢٠١/٢، المغني ٣٩٦/١٢، المحرر ٩٥/٢،

المبدع ٩٢/٩، الإنصاف ٢١٤/١٠

(٤) الروايتين والوجهين ٢٠١/٢

قال في الهداية^(١): وهو قياس قول إمامنا أحمد رحمه الله في العربي إذا قال لزوجته: بهشم. إن كان لا يعرف أنه طلاق، لا يلزمه الطلاق. أدلة هذا القول:

- ١ - أن العامة لا تفرّق في العادة بين قوله: زنأت وزنيت، وتعقل من هذا ما تعقله من هذا، فصارت كلغة قائمة فيما بينهم اصطلاحوا عليها، فتعلّق بها الحدّ في حقهم، كالقذف بالفارسية، وأمّا إن كان من أهل اللغة فيعرف الفرق بين الكلمتين، فوجب أن يصدّق؛ لأنّه يفرّق بينهما والعامي لا يفرّق^(٢).
- ٢ - أن معناه في العربية: طلعت، والظاهر أن العالم بالعربية يريد مدلول اللفظ وهو الصعود^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

(١) الهداية ٥٤/٢

(٢) الروايتين والوجهين ٢٠١/٢

(٣) المغني ٣٩٦/١٢، الممتع ٦٩٠/٥، المبدع ٩٢/٩

والقول الثاني: أنه صريح في القذف.

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنه لما كان صريحاً في القذف في حقّ العامي، كان صريحاً في حقّ من هو من أهل اللغة، كقوله: زنت^(٣).

٢ - أن اسم الزنى يستعمل في الفجور عرفاً وعادة، والعامية لا تفصل بين المهموز وغير المهموز، فلا يصدق في الصرف عن المتعارف عليه^(٤).

٣ - أن عامة الناس لا يفهمون من ذلك إلا القذف، فوجب أن يكون قذفاً، كما لو فسّره بالقذف^(٥).

القول الثالث: أنه ليس بصريح في القذف مطلقاً.

وهو مذهب الشافعية^(٦).

(١) الفروع ٨٩/٦، المبدع ٩٢/٩، الإنصاف ٢١٤/١٠

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٦٨، المبسوط ١٢٦/٩، بدائع الصنائع ٤٢/٧، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٧/٤

(٣) الروايتين والوجهين ٢٠١/٢

(٤) بدائع الصنائع ٤٢/٧

(٥) المغني ٣٩٦/١٢، المتع ٦٩٠/٥، المبدع ٩٢/٩

(٦) الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٦٩، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠،

دليل هذا القول:

أنَّ الزَّئِيَّ في الجبل هو الصعود فيه^(١).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يعدُّ قول: زنأت في الجبل قذفاً صريحاً في حق من يعرف العربية بخلاف العامِّي؛ لأنَّ العامِّي لا يفرِّق بين المهموز وغيره، وأمَّا من يعرف العربية فإنَّه يفرِّق بينهما، فهذه شبهة تدرأ عنه الحدَّ، والله تعالى أعلم.

=

المنهاج ومغني المحتاج ٣/٣٦٨

(١) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٧/٢٠، مغني المحتاج ٣/٣٦٨

المبحث الثالث: في حد السرقة

وفيه مسألة: قطع المستأمن بالسرقة من مال المسلم.

[٣٠١] المسألة: قطع المستأمن بالسرقه من مال المسلم.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يقطع المستأمن إذا سرق من مال المسلم^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الشيرازي في المنتخب^(٢).
وهو مذهب الحنفية^(٣)، والأظهر عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه حدّ الله تعالى، فلا يقام عليه، كحدّ الزّنى^(٥).
وأجيب عنه: بأنّ حدّ الزّنى لم يجب؛ لأنّ الزّنى بالمسلمة يوجب قتله، ولا يجب مع القتل حدّ سواه^(٦).
- ٢ - أنه يعتقد إباحة ذلك المال^(٧).
- ٣ - أنه لم يلتزم الأحكام، فأشبهه الحربي^(٨).

(١) المغني ٤٥١/١٢، شرح الزركشي ٣٤٧/٦، المبدع ١٣٥/٩، الإنصاف ٢٨١/١٠

(٢) الفروع ١٣٤/٦، المبدع ١٣٥/٩، الإنصاف ٢٨١/١٠

(٣) المبسوط ١٧٨/٩، بدائع الصنائع ٧١/٧، حاشية ابن عابدين ٨٣/٤

(٤) مختصر المزني ٣٧١/٨، الحاوي ٣٣٠/١٣، الوجيز وفتح العزيز ٢٢٥-٢٢٦، المنهاج

ومغني المحتاج ١٧٥/٤، كفاية الأخيار ص ٧١٩

(٥) الحاوي ٣٣٠/١٣، المغني ٤٥١/١٢، المبدع ١٣٥/٩

(٦) المغني ٤٥١/١٢

(٧) بدائع الصنائع ٧١/٧

(٨) فتح العزيز ٢٢٦/١١، مغني المحتاج ١٧٥/٤

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه يقطع المستأمن إذا سرق من مال المسلم.
وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)،
وقول عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١- أنه حدُّ يطالب به، فوجب عليه، كحدِّ القذف، بدليل أنَّ القِطْعَ
يجب صيانة للأموال، وحدُّ القذف يجب صيانة للأعراض، فإذا
وجب في حقِّ أحدهما وجب الآخر^(٤).
- ٢- أنَّ القِطْعَ في السرقة في معنى الحِرَابَةِ والفساد في الأرض، فوجب
أنَّ يُقام على المعاهد^(٥).

(١) الإفصاح ٢/٢٦١، المغني ١٢/٤٥١، المحرر ٢/١٥٨، الفروع ٦/١٣٤، شرح الزركشي

٦/٣٤٦-٣٤٧، الإنصاف ١٠/٢٨١

(٢) الإشراف ٢/٢٧٤، الذخيرة ١٢/١٤١، حاشية العدوي على شرح الرسالة ٢/٣٠٦،

حاشية الدسوقي ٤/٣٣٢

(٣) الحاوي ١٣/٣٣٠، الوجيز وفتح العزيز ١١/٢٢٥-٢٢٦، مغني المحتاج ٤/١٧٥

(٤) الحاوي ١٣/٣٣٠، المغني ١٢/٤٥١

(٥) الإشراف ٢/٢٧٤

٣- أنّه في عهد، فأشبهه الذمّي^(١).

٤- أنّ المسلم يقطع بسرقة ماله، فلاّن يقطع هو بالسرقة من مال المسلم من باب الأولى^(٢).

٥- أنّه حقّ لله تعالى يتعلّق بحقّ الآدمي، فوجب أن يقام على المعاهد، كحدّ القذف^(٣).

القول الثالث: إن شرط عليه في عهده القطع في السرقة قطع وإلا فلا. وهو قول عند الشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أنّه إذا شرط عليه ذلك فإنّه يكون ملتزماً به، وأمّا إذا لم يشرط فإنّه لم يلتزم بذلك^(٥).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه يقطع المستأمن بالسرقة من مال المسلم، سواء شرط عليه أم لا؛ لأنّه لا يجوز للحاكم المسلم أن يحكم بغير الشريعة الإسلامية ولو كان بين غير المسلمين، فإذا حكم على المستأمن فإنّه يحكم عليه بحكم الإسلام في السارق، وهو القطع، والله تعالى أعلم.

(١) فتح العزيز ١١/٢٢٥

(٢) الممتع ٥/٧٣٥، المبدع ٩/١٣٥

(٣) الإشراف ٢/٢٧٤

(٤) فتح العزيز ١١/٢٢٦، روضة الطالبين ٧/٣٥٤، المنهاج ومغني المحتاج ٤/١٧٥

(٥) مغني المحتاج ٤/١٧٥

المبحث الرابع: في حد الرِّخْصَةِ

وفيه مسألة: حكم استرقاق من وُلِدَ بعد الرِّدَّةِ.

[٣٠٢] المسألة: حكم استرقاق من وُلِدَ بعد الرِّدَّة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز استرقاق من وُلِدَ بعد الرِّدَّة^(١).

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب المالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).
أدلة هذا القول:

١ - أنه يتبع أباه في الدين والإسلام، وقد كان ثبت لأبيه حرمة الإسلام فمنع ذلك من استرقاقه، فيجب أن تمنع تلك الحرمة من استرقاق ولده^(٥).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالحرمة ثبتت للأب فمُنعت من استرقاقه، ولم تثبت للولد فلم تمنع من استرقاقه^(٦).
٢ - أنه لا يقرُّ بالجزية، فلا يقرُّ بالاسترقاق^(٧).

(١) الروايتين والوجهين ٢/٣١٠، شرح الزركشي ٦/٢٥٧، الإنصاف ١٠/٣٤٤

(٢) المحرر ٢/١٦٩، الإنصاف ١٠/٣٤٤

(٣) الكافي ص ٢٢١، الذخيرة ١٢/٤٣، شرح الزرقاني ٨/٦٦

(٤) مختصر المزني ٨/٣٦٧، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧١، فتح العزيز ١١/١٢١، مغني المحتاج ٤/١٤٢، وهذا إذا حملت به أمه بعد الرِّدَّة، أمّا إذا حملت به قبلها فهو مسلم عندهم.

(٥) الروايتين والوجهين ٢/٣١٠، المغني ١٢/٢٨٣

(٦) الروايتين والوجهين ٢/٣١٠، المغني ١٢/٢٨٣

(٧) المغني ١٢/٢٨٣، شرح الزركشي ٦/٢٥٧

القول الآخر: أنه يجوز استرقاق من وُلِدَ بعد الرِّدَّة.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، ووجهه عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه كافر ولد من أبوين كافرين، فجاز استرقاقه، كسائر أولاد أهل الحرب^(٤).
- ٢ - أنه محكوم بكفره من غير سبق إسلام، فيجوز استرقاقه، كولد الحربي^(٥).
- ٣ - أن أمهم مرتدة، وهي تحتل الاسترقاق، والولد كما تبع الأم في الرِّق يتبعها في احتمال الاسترقاق^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ٢/٣١٠، المغني ١٢/٢٨٣، الفروع ٦/١٧٦، شرح الزركشي ٦/٢٥٧، المبدع ٩/١٨٧، الإنصاف ١٠/٣٤٤، وهذا إذا حملت به أمه بعد الرِّدَّة، أمّا لو كان قبل الرِّدَّة حملاً فالصحيح من المذهب أنه لا يسترق.

(٢) المبسوط ١٠/١١٢، بدائع الصنائع ٧/١٤٠، الهداية وفتح القدير ٥/٣٢٧، حاشية ابن عابدين ٤/٢٥٦، وهذا في الصغار من الأولاد، وأمّا الكبار فلا يسترقون.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧١، مغني المحتاج ٤/١٤٢

(٤) الأحكام السلطانية ص ٥٢، المغني ١٢/٢٨٣

(٥) المتع ٥/٧٩١

(٦) بدائع الصنائع ٧/١٤٠

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يجوز استرقاق أولاد المرتدين الذين ولدوا في حال ردَّتْهم؛ لأنَّه لم يحكم لهم بالإسلام، ولم يلتزموا بأحكامه، فهم كالكافرين الأصليين، والله تعالى أعلم.

الباب السابع

في الإيمان والندور والأطعمة والصيد

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في الإيمان والندور.

الفصل الثاني: في الأطعمة والصيد.

الفصل الأول: في الإيمان والندور

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: الحكم إذا قال: أعزم بالله. وأطلق ولم ينو يمينا.

المسألة الثانية: إذا حلف لا يأكل الشحم فأكل شحم الظهر، فهل يحنث؟.

المسألة الثالثة: إذا حلف ليضربه مائة سوط، فجمعها فضربه ضربة واحدة، فهل يبرُّ في يمينه بذلك؟.

المسألة الرابعة: إذا حلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه، فقضاه عن حقه عرضاً ثم فارقه، فهل يحنث؟.

[٣٠٣] المسألة الأولى: الحكم إذا قال: أَعَزُّمُ بِاللَّهِ^(١). وَأَطْلَقَ وَلَمْ يَنْوِ يَمِينًا.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أَنَّهُ يَمِينٌ^(٢).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أَنَّهُ قول يحتمل اليمين، فإذا أخرج مخرج التأكيد للخبر كان يميناً^(٦).
- ٢ - أَنَّهُ قول يحتمل اليمين، وقد اقترن به ما يدل عليه، وهو جوابه بجواب القسم، فيكون يميناً^(٧).

القول الآخر: أَنَّهُ ليس بيمين.

(١) وكذا لو قال: لعمرى الله، وأيم الله. (انظر: الروايتين والوجهين ٥١/٣)

(٢) الروايتين والوجهين ٥٢/٣، المغني ٤٦٨/١٣

(٣) المحرر ١٩٧/٢، المبدع ٢٥٩/٩، الإنصاف ٩/١١، شرح المنتهى ٤٢٠/٣

(٤) بدائع الصنائع ٧/٣، الاختيار ٥٢/٤، فتح القدير ٣٥٩/٤، الباب ٦/٤-٧

(٥) المدونة ٣٠/٢، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣١٦/١، شرح الزرقاني ٥٢/٣، الشرح

الصغير ٣٢٩/١

(٦) الروايتين والوجهين ٥٢/٣

(٧) المغني ٤٦٨/١٣، شرح الزركشي ٩٣/٧

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لم يثبت له عرف الشرع، ولا الاستعمال، وظاهره غير اليمين؛ لأن معناه: أقصد بالله لأفعلن^(٣).
 - ٢ - أنه قول يحتمل اليمين، ويحتمل العزم على الفعل بمعونة الله تعالى، فلم يجعل يميناً من غير نية ولا عرف^(٤).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه ليس بيمين؛ لأن اللفظ محتمل، وهو لم ينو اليمين، وإنما الأعمال بالنيات، والعبرة بالمقاصد لا بالألفاظ، والله تعالى أعلم.

[٣٠٤] المسألة الثانية: إذا حلف لا يأكل الشحم فأكل شحم الظهر^(٥)، فهل يحنث؟.

(١) المغني ١٣/٤٦٨، الإنصاف ٩/١١

(٢) الأم ٧/٦٤-٦٥، المذهب وتكملة المجموع للمطيعي ٣٧/١٨، روضة الطالبين ١٥/٨

(٣) المغني ١٣/٤٦٨، الإنصاف ٩/١١

(٤) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٣٧/١٨

(٥) قال ابن قدامة في المغني ١٣/٦٠١: وقال القاضي أيضاً: وإن أكل من كل شيء من

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يحنث بذلك^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: القاضي^(٢).

وهو مذهب الحنفية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن اسم (الشحم) لا يقع عليه^(٥).
- ٢ - أنه لحم حقيقة، فهو ينشأ من الدّم، ويستعمل استعمال اللحم، وتحصل به قوة^(٦).

القول الآخر: أنه يحنث بذلك.

=

الشاة - من لحمها الأحمر والأبيض، والإلية، والكبد، والطحال، والقلب - فقال شيخنا لا يحنث - يعني ابن حامد - أهـ.

(١) المغني ٦٠١/١٣، المحرر ٧٨/٢، شرح الزركشي ١٨٤/٧، المبدع ٢٩٦/٩، الإنصاف ٧١/١١

(٢) الإنصاف ٧١/١١

(٣) المبسوط ١٨٣/٨، الاختيار ٦٧/٤، فتح القدير ٣٩٩/٤ - ٤٠٠، البحر الرائق ٥٣٩/٤، الدر المنتقى وجمع الأنهر ٥٥٩/١

(٤) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٥٩/١٨، حلية العلماء ٢٦٨/٧، روضة الطالبين ٣٥/٨، المنهاج ومغني المحتاج ٣٣٧/٤

(٥) المغني ٦٠١/١٣، الإنصاف ٧١/١١، الدر المنتقى ٥٥٩/١

(٦) مجمع الأنهر ٥٥٩/١

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢).

دليل هذا القول:

أنَّ ذلك يسمى شحماً، ويشارك شحم البطن في اللون والذوبان، ويدلُّ على ذلك قول الله تعالى (وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِم شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ)^(٣)، فسمَّى الله تعالى ما علق بالظهر شحماً^(٤).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يحنث بذلك؛ لأنَّ شحم الظهر يسمَّى شحماً كما في الآية، فيكون بذلك فعل الأمر الذي حلف على تركه، والله تعالى أعلم.

[٣٠٥] المسألة الثالثة: إذا حلف ليضربته مائة سوط فجمعها فضربه

ضربة واحدة، فهل يبرُّ في يمينه بذلك؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يبرُّ في يمينه^(٥).

(١) الهداية ٣٤/٢، المحرر ٧٨/٢، المبدع ٢٩٦/٩، الإنصاف ٧١/١١، شرح المنتهى ٤٣٨/٣

(٢) مغني المحتاج ٣٣٧/٤

(٣) سورة الأنعام آية رقم (١٤٦)

(٤) المبدع ٢٩٦/٩، مغني المحتاج ٣٣٧/٤

(٥) الروايتين والوجهين ٦٠/٣، المغني ٦١٠/١٣، الفروع ٣٨١/٦، شرح الزركشي

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا^(٤) فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ^(٥)).

وجها الدلالة:

الأول: أن الله تعالى علّم أيوب عليه الصلاة والسلام كيف يبرّ في يمينه، وكان قد حلف أن يضرب زوجته مائة، فقال له: اضربها بالضغث^(٦).

وأجيب عنه: بأن هذا خاص بأيوب عليه الصلاة والسلام، ورخصة

=

١٨٩/٧، المبدع ٣١٢/٩، الإنصاف ٩٥/١١

(١) الفروع ٣٨١/٦، المبدع ٣١٢/٩، الإنصاف ٩٥/١١

(٢) مختصر الطحاوي ص ٣١٦، فتح القدير ٤٦٠/٤، البحر الرائق ٦٠٩/٤، مجمع الأهرار ٥٨١/١، وذلك بشرط أن يصل إلى بدنه جميع الأسواط ووجود الألم.

(٣) الأم ٨٥/٧، المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٨٠/١٨، حلية العلماء ٢٨١/٧، المنهاج ومغني المحتاج ٣٤٧/٤، وذلك بشرط إصابة المائة لبدنه يقيناً أو ظاهراً.

(٤) الضغث: هو الشمراخ فيه مائة قضيب. (انظر: تفسير ابن كثير ٤١/٤)

(٥) سورة ص آية رقم (٤٤)

(٦) الروايتين والوجهين ٦٠/٣

له^(١).

ونوقش: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).

والثاني: أن هذا وإن كان شرع من قبلنا، فشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما ينسخه، فكيف وقد أتى في شرعنا ما يوافقه^(٣)، كما في الحديث الآتي.

٢- حديث سعيد بن سعد بن عبادة رضي الله عنهما^(٤) وفيه: ((فأمر النبي ﷺ أن يأخذوا له مائة شِمرَاخ^(٥) فيضربوه بها ضربة واحدة)) أخرجه أبو داود وابن ماجه^(٦).

(١) المغني ١٣/٦١١، شرح الزركشي ١٨٩/٧

(٢) شرح مختصر الخرقى ص ٤٧١

(٣) شرح مختصر الخرقى ص ٤٦٧

(٤) هو: سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، مختلف في صحبته، والأكثر على أنه من الصحابة، كان والياً لعللي t على اليمن، روى عنه: ابنه شرحبيل وأبو أمامة سهل بن حنيف. (انظر: تهذيب الكمال ١٠/٤٦١-٤٦٣، الإصابة في تمييز الصحابة ٩٧/٣)

(٥) الشِّمْرَاخ: بكسر الشين المشددة، الغصن من أغصان العذق (العثكال)، وهو الذي عليه البسر. (انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/٥٠٠، القاموس المحيط ١/٥١٩)

(٦) أبو داود (٤/٦١٥ ح ٤٤٧٢) كتاب الحدود باب في إقامة الحد على المريض، وابن ماجه (٢/٨٥٩ ح ٢٥٧٤) كتاب الحدود باب الكبير والمريض يجب عليه الحد، وقال الحافظ في البلوغ ص ٣٠٦ ح ١١٣١: إسناده حسن، لكن اختلف في وصله

- وأجيب عنه: بأنَّه خاص في المريض الذي يُخاف تلفه بالضرب^(١).
- ٣ - أنَّه إنَّما حلف أن يوصل إلى بدنه ضرباً هو مائة، وقد أوصل ما حلف عليه، فيجب أن يبرَّ في يمينه^(٢).
- ٤ - القياس على ما لو حلف ليضربنه مائة سوط^(٣).

القول الآخر: أنَّه لا يبرُّ في يمينه.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّه لو حلف ليضربنه مائة أو مائة ضربة لم يبر، فكذلك إذا قال: مائة سوط. يجب أن لا يبر^(٦).

=

وإرساله، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/٨٤٦ ح ٣٨٥٤)

(١) المغني ١٣/٦١١

(٢) الروايتين والوجهين ٣/٦٠

(٣) الفروع ٦/٣٨١، الإنصاف ١١/٩٥

(٤) الهداية ٢/٣٩، الإفصاح ٢/٣٣٠، المغني ١٣/٦١٠، المحرر ٢/٧٦، الفروع ٦/٣٨١، شرح

الزركشي ٧/١٨٩، الإنصاف ١١/٩٥

(٥) المدونة ٢/٥٨، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٣٢٩، شرح الزرقاني ٣/٧٢، الشرح

الصغير ١/٣٤٢

(٦) الروايتين والوجهين ٣/٦٠

- ٢- أنَّ القصد هو تكرار الألم، وهذا لا يحصل إذا ضربه دفعة واحدة، فلا يوجد المقصود^(١).
- ٣- أنَّ الأيمان محمولة على العرف، وفي العرف إذا قيل: لأضربنَّ فلاناً أو قد ضربت فلاناً مائة. فإنَّها تقتضي ضربة بعد ضربة، فحُمِّل ذلك على العرف^(٢).
- ٤- أنَّ معنى يمينه أنَّ يضربه مائة ضربة، وهو لم يضربه إلا ضربة واحدة، فلم يبر، كما لو حلف ليضربنَّه مائة مرة بسوط^(٣).
- التَّرجيح:** الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يبرُّ في يمينه إنَّ كان هنالك عذر يعدل بسببه في الضربات إلى ضربة واحدة، كما دلَّت عليه الآية والحديث، وبشرط أنَّ يعلم الضارب أنَّ جميع الأسواط قد أصاب المضروب ويكفي في ذلك غلبة الظنِّ، وأمَّا إنَّ لم يكن هنالك عذر فإنَّه لا يبرُّ إلا بأنَّ يضربه مائة مرة^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ٦٠/٣

(٢) شرح مختصر الخرقى ص ١٨٩

(٣) المغني ٦١١/١٣

(٤) شرح مختصر الخرقى ص ٤٧١

[٣٠٦] المسألة الرابعة: إذا حلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه، فقضاه عن حقه عوضاً ثم فارقه، فهل يحنث؟
اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يحنث^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، وظاهر مذهب الحنفية^(٤).
أدلة هذا القول:

- ١ - أنه قضاه حقه، وبرئ إليه منه بالقضاء^(٥).
- ٢ - أنه أخذ عوض الثمن، وأخذ العوض ينزل منزلة أخذ المعوض^(٦).

القول الآخر: أنه يحنث.

وهو قول القاضى من الحنابلة^(٧)،

(١) الهداية ٣٧/٢، المغني ٥٨١/١٣، المبدع ٣٢٢/٩، الإنصاف ١١٥/١١

(٢) المغني ٥٨٢/١٣، المحرر ٨٣/٢، الفروع ٣٩٢/٦، المبدع ٣٢٢/٩، الإنصاف ١١٥/١١،

شرح المنتهى ٤٤٨/٣

(٣) الذخيرة ٣٣/٤

(٤) الهداية وفتح القدير ٤٦٥/٤، البحر الرائق ٦١٣-٦١٥

(٥) المغني ٥٨١/١٣، المبدع ٣٢٢/٩

(٦) البحر الرائق ٦١٥/٤

(٧) الهداية ٣٧/٢، المغني ٥٨٢/١٣، المبدع ٣٢٢/٩، الإنصاف ١١٥/١١

ومذهب الشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن يمينه على نفس الحق، وهذا بدله^(٢).
 - ٢ - أنه لم يستوفِ الحق الذي عليه بعيته^(٣).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا يحث بذلك؛ لأنه يكون قد أخذ حقه من غريمه، وهو الذي حلف عليه، فيكون باراً بيمينه، والله تعالى أعلم.

(١) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١١٠/١٨، حلية العلماء ٣٠٢/٧، روضة

الطالبين ٦٦/٨

(٢) المغني ٥٨٢/١٣

(٣) المبدع ٣٢٢/٩، تكملة المجموع للمطيعي ١١٠/١٨

الفصل الثاني: في الأطعمة والصيد

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: حكم حيوان البحر.

المسألة الثانية: حكم أكل الميتة للمضطر.

المسألة الثالثة: إذا ذبح الكتابي حيواناً يحلُّ له، فهل تحرُّم علينا الشحوم المحرَّمة عليهم؟.

المسألة الرابعة: الحكم إذا قتل الحيوان المعلوم الصيد بصدمة أو خنقه.

المسألة الخامسة: الحكم إذا استرسل الكلب بنفسه فصاح به صاحبه وأغراه على الصيد وسمَّى فازداد عدوه.

[٣٠٧] المسألة الأولى: حكم حيوان البحر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يباح جميع حيوان البحر إلا الضفدع والحية والتمساح والكوسج^{(١)(٢)}. وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣). أدلة هذا القول:

- ١- حديث عبد الرحمن بن عثمان ^t(٤): ((أن طبيباً سأل النبي **e** عن ضفدع يجعلها في دواء، فنهاه النبي **e** عن قتلها)). أخرج أبو داود والنسائي^(٥).

- (١) الكوسج: وهو سمكة في البحر لها خرطوم كالمنشار تفترس، وربما التقمت ابن آدم، وقسمته نصفين، وهي القرش. (انظر: القاموس المحيط ٤٢٢/٢، المبدع ٢٠٢/٩)
- (٢) الهداية ١١٥/٢، المغني ٣٤٦/١٣، المحرر ١٨٩/٢، المبدع ٢٠٢/٩، الإنصاف ٣٦٦/١٠
- (٣) الإنصاف ٣٦٦/١٠
- (٤) هو: عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي، قيل: أسلم عام الفتح، وقيل: زمن الحديبية وأول مشاهدته عمرة القضاء، وشهد اليرموك مع أبي عبيدة، روى عنه: السائب بن يزيد وابن المسيب وابن المنكدر، قتل مع ابن الزبير في يوم واحد بمكة سنة ٧٣هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٧٤/١٧-٢٧٦، الإصابة في تمييز الصحابة ١٧٠/٤-١٧١)
- (٥) أبو داود (٢٠٣/٤ ح ٣٨٧١) كتاب الطب باب في الأدوية المكروهة، والنسائي (٢١٠/٧) كتاب الصيد والذبائح باب الضفدع، وحسن النووي في المجموع (٣١/٩) إسناد أبي داود وصحح إسناد النسائي.

- ٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((نهى رسول الله
 e عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحل والهدهد
 والصُرْد^(١))) أخرجه أبوداود وابن ماجه^(٢).
 وجه الدلالة من الحديثين: أنَّ كل حيوان منهي عن قتله فإنما هو
 لأحد أمرين: إمَّا لحرمة في نفسه كالآدمي، وإمَّا لتحريم لحمه
 كالهدهد، وإذا كان الضفدع ليس بمحترم كالآدمي، كان النَّهي
 منصرفاً فيه إلى تحريم لحمه^(٣).
 ٣ - أنَّ التمساح والكوسج يأكلان الناس^(٤).
 ٤ - أنَّ الحية من الخبائث^(٥).

(١) الصُرْد: مهمل الحروف، هو طائر فوق العصفور يصيد العصافير، والجمع صردان،
 وهو أبقع ضخمة الجسم نصفه أبيض ونصفه أسود، ضخمة المنقار، له برثن عظيم أي
 مخلب عظيم. (انظر: حياة الحيوان الكبرى ٦١٢/٣)

(٢) أبوداود (٤١٨/٥ ح ٥٢٦٧) كتاب الأدب باب في قتل الذر، وابن ماجه
 (١٠٧٤/٢ ح ٣٢٢٤) كتاب الصيد باب ما ينهى عن قتله، وصححه الألباني في
 صحيح الجامع (١١٧٠/٢ ح ٦٩٦٨)

(٣) معالم السنن مع سنن أبي داود ٢٠٤/٤

(٤) المغني ٣٤٦/١٣، المبدع ٢٠٢/٩

(٥) المبدع ٢٠٢/٩

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ستة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.
والقول الثاني: أنه يباح جميع حيوان البحر إلا الضفدع والحية والتمساح.
وهو المذهب عند الحنابلة^(١).

أدلة هذا القول:

ما استدل به أصحاب القول الأول على تحريم الحية والضفدع والتمساح.
القول الثالث: أنه يباح جميع حيوان البحر.
وهو مذهب المالكية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَّارَةِ) ^(٣).

وجه الدلالة: أن الآية عامة في كل ما صيد من البحر^(٤).

٢ - حديث أبي هريرة **t** أن النبي **e** قال - في البحر -: ((هو

(١) الفروع ٣٠٠/٦، المبدع ٢٠١/٩-٢٠٢، الإنصاف ٣٦٥/١٠

(٢) الإشراف ٢٥٦/٢، الذخيرة ٩٧/٤، القوانين الفقهية ص ١٧١، مختصر خليل وجواهر

الإكليل ٣٠٤/١، الشرح الكبير ١١٥/٢

(٣) سورة المائدة آية رقم (٩٦)

(٤) الإشراف ٢٥٦/٢

الطهور مأؤه، الحِلُّ ميتته)) أخرج أصحاب السنن الأربعة^(١).

٣- أنه من صيد البحر، فحلّ، كالسمك^(٢).

القول الرابع: لا يباح من حيوان البحر إلا السمك.
وهو مذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

١- قول الله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ
الْخَنَازِيرِ)^(٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى لم يفصل بين الخنزير البرّي والبحري في

(١) أبو داود (١/٦٤٤ ح ٨٣) كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر، والترمذي (١/١٠٠ ح ٦٩) كتاب الطهارة باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (١/١٧٦) كتاب المياه باب الوضوء بماء البحر، وابن ماجه (١/١٣٦ ح ٣٨٦) كتاب الطهارة وسننها باب الوضوء بماء البحر، وصححه الألباني في الإرواء (١/٤٢٢ ح ٩) وذكر أنه صحح الحديث غير الترمذي جماعة، منهم: البخاري والحاكم وابن حبان وابن المنذر والطحاوي والبغوي والخطابي وغيرهم كثيرون.

(٢) الإشراف ٢/٢٥٦

(٣) الكتاب واللباب ٣/٢٣١، المبسوط ١١/٢٢٠، ٢٤٨، بدائع الصنائع ٥/٣٥، المختار والاختيار ٥/١٥، الفتاوى الهندية ٥/٢٨٨

(٤) سورة المائدة آية رقم (٣)

التحريم^(١).

وأجيب عنه من وجهين^(٢):

الأول: أن مطلق اسم الخنزير لا ينطلق لغة وعرفاً إلا على خنزير البر، فإذا أريد غيره قيل خنزير الماء مقيّداً به، فوجب أن يحمل حكمه على إطلاقه.

والثاني: أن اسمه لو انطلق عليه لخصّ تحريمها بقوله: ((الحلُّ ميتته)).

٢ - قوله تعالى (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)^(٣).

وجه الدلالة: أن ما سوى السمك خبيث^(٤).

القول الخامس: أنه يباح حيوان البحر إلا الضفدع.

وهو الصحيح عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

ما استدل به أصحاب القول الأول على تحريم الضفدع.

القول السادس: لا يباح من البحري ما يحرم نظيره من البرّي، ككلب الماء وخنزيره.

(١) بدائع الصنائع ٣٥/٥

(٢) الحاوي ٦٢/١٥

(٣) سورة الأعراف آية رقم (١٥٧)

(٤) اللباب ٢٣١/٣

(٥) المهذب والمجموع ٣٣، ٣٠/٩، حلية العلماء ٤٠٩/٣، المنهاج ومغني المحتاج ٢٩٨/٤

وهو قول عند الحنابلة^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أنه يحرم في البرّ، فيقاس عليه ما في البحر^(٣).

٢ - أن الاسم يتناول، فأجري عليه حكمه^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يباح جميع حيوان البحر^(٥)، لعموم الآية والحديث الذي استدل به القائلون بهذا القول، وعدم وجود المنخص.

وأما النهي عن قتل الضفدع فيحمل على الضفدع البرّي جمعاً بين الأدلة، والله تعالى أعلم.

[٣٠٨] المسألة الثانية: حكم أكل الميتة للمضطر.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه واجب^(٦).

(١) المغني ١٣/٣٤٦، المحرر ٢/١٨٩، المبدع ٩/٢٠٢، الإنصاف ١٠/٢٦٦

(٢) روضة الطالبين ٢/٥٤٢، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٢٩٨

(٣) المبدع ٩/٢٠٢، مغني المحتاج ٤/٢٩٨

(٤) مغني المحتاج ٤/٢٩٨

(٥) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص ٨٧

(٦) المغني ١٣/٣٣٢، الإنصاف ١٠/٣٧٠

وهو رواية عن الإمام أحمد^(١)، هي المذهب عند الحنابلة^(٢)، والحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والأصح عند الشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)^(٦).

٢ - قول الله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٧).

وجه الدلالة: أن ترك الأكل مع إمكانه في هذا الحال، إلقاء بيده إلى التهلكة^(٨).

٣ - أنه قادر على إحياء نفسه بما أحله الله تعالى له، فلزمه، كما لو

(١) نقلها عنه: الأثرم. (انظر: المغني ٣٣٢/١٣، شرح الزركشي ٦/٦٨١)

(٢) المحرر ١٩٠/٢، الفروع ٣٠٣/٦، شرح الزركشي ٦/٦٨١، المبدع ٩/٢٠٥، الإنصاف ٣٧٠/١٠

(٣) الدر المنتقى مع مجمع الأثر ٥٢٤/٢، حاشية ابن عابدين ٦/٣٣٨

(٤) شرح ابن ناجي ٣٨٣/١، مواهب الجليل ٢٣٣/٣، شرح الزرقاني ٣/٢٨

(٥) الحاوي ١٥/١٦٩، المهذب والمجموع ٩/٣٩، ٤٢، حلية العلماء ٣/٤١٣، المنهاج ومغني المحتاج ٤/٣٠٦

(٦) سورة النساء آية رقم (٢٩)

(٧) سورة البقرة آية رقم (١٩٥)

(٨) المغني ٣٣٢/١٣

كان معه طعام حلال^(١).

القول الآخر: أنه لا يجب.

وهو قول عند الحنابلة^(٢) ووجه عند الشافعية^(٣).

دليل هذا القول:

أن إباحة الأكل رخصة، فلا تجب عليه، كسائر الرخص^(٤).

ويجاب عنه: بأن الرخصة قد تكون واجبة، كما في هذه الحالة^(٥).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يجب على المضطر أن يأكل الميتة إذا

وجدتها^(٦)؛ لأنه منهي عن قتل نفسه، وتركه الأكل منها قتل لنفسه،

فوجب عليه الأكل، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٣٣٢/١٣

(٢) المغني ٣٣٢/١٣، الفروع ٣٠٣/٦، المبدع ٢٠٥/٩، الإنصاف ٣٧٠/١٠

(٣) روضة الطالبين ٥٤٩/٢، المنهاج ومغني المحتاج ٣٠٧/٤

(٤) المغني ٣٣٢/١٣

(٥) أضواء البيان ١١٠/١

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨٠/٢١، أضواء البيان ١١٠/١

[٣٠٩] المسألة الثالثة: إذا ذبح الكتابي حيواناً يحلُّ له، فهل تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّها لا تحرم علينا^(١). وهو ظاهر كلام الإمام أحمد^(٢)، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)^(٦).
- وجه الدلالة: أنَّ المراد بها الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً لا لحماً ولا شحمًا ولا غيره^(٧).
- ٢ - حديث عبد الله بن مغفل **t**^(٨) قال: ((أصبت

(١) الروايتين والوجهين ٣/٣٧، الهداية ٢/١١٦، المغني ١٣/٣١٢، أحكام أهل الذمة

٢٥٨/١، المبدع ٩/٢٢٨، الإنصاف ١٠/٤٠٧

(٢) نقل ذلك عنه: مهنا. (انظر: الروايتين والوجهين ٣/٣٧، الهداية ٢/١١٦)

(٣) الهداية ٢/١١٦، المغني ١٣/٣١٢، المبدع ٩/٢٢٨، الإنصاف ١٠/٤٠٧

(٤) الرسالة وشرح زروق ١/٣٨٧، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٢٩٥، التاج

والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٢١٣، وهو مكروه عندهم.

(٥) الأم ٢/٢٦٣، ٢٦٦، المجموع ٩/٧١

(٦) سورة المائدة آية رقم (٥)

(٧) شرح مسلم ١٢/١٠٢

(٨) هو: عبد الله بن مغفل - بضم الميم وفتح الغين والفاء المشددة - بن عبد غنم - وقيل:

جَرَاباً^(١) من شحم يوم خيبر، قال: فالتزمته. فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً. قال: فالتفت فإذا رسول الله ﷺ متبسماً)) أخرجه مسلم^(٢).

وجه الدلالة: أَنَّ النبي ﷺ تبسّم مما فعله عبدالله بن مغفل **t**، ولم يأمره بطرح الشحم، ولا نهاه عن أخذه^(٣).

وأجيب عنه: بأنّه لا يتعيّن كونه من الشحم المحرّم عليهم، بل الظاهر أنّهم إنّما كانوا يأكلون الشحوم المباحة لهم، فيجوز لنا أكله كما يجوز لنا أكل ذبائحهم وأطعمتهم^(٤).

=

عبد فهم- بن عفيف بن أسحم المزني، كان من أهل بيعة الرضوان، وهو أحد البكّائين في غزوة تبوك، وأحد الذين بعثهم عمر **t** إلى البصرة لتعليم الناس، وأول من دخل مدينة تستر حين فتحها المسلمون توفي بالبصرة سنة ٦٠هـ، وقيل: ٥٩هـ، وقيل: ٦١هـ. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٠- ٢٩١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٣٢)

(١) الجراب: بكسر الجيم وفتحها، والكسر أشهر وأفصح، وجمعه أجربه وجرب، وهو: وعاء من جلد. (انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٦٩).

(٢) مسلم (١٠٢/١٢) كتاب الجهاد والسير باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧/١٢٧

(٤) أحكام أهل الذمة ١/٢٦٤

٣ - أنّها ذكاة أباحت اللحم، فأباحت الشحم، كذكاة المسلم^(١).

٤ - أنّ ما كان مباحاً إذا تولى ذبحه المسلم كان مباحاً إذا تولى ذبحه الكتابي، كاللحم، وكل شاة أبيع للمسلم لحمها أبيع له شحمها^(٢).

وأجيب عنه: بأنّ المسلم إذا تولى ذبحها فإنّه يكون قاصداً ذكاة الشحم، وأمّا الكتابي فإنّه لا يكون قاصداً ذلك، والقصد معتبر في الذكاة^(٣). ونوقش: بأنّه معارض لآية إباحة ذبائح أهل الكتاب^(٤).

القول الآخر: أنّها محرّمة علينا.

وهو وجه عند الحنابلة^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)^(١).

(١) المغني ١٣/٣١٣، المبدع ٩/٢٢٨

(٢) الروايتين والوجهين ٣/٣٧

(٣) الروايتين والوجهين ٣/٣٧

(٤) المبدع ٩/٢٢٩

(٥) الروايتين والوجهين ٣/٣٧، الهداية ٢/١١٦، المغني ١٣/٣١٢، المحرر ٢/١٩٢،

الفروع ٦/٣١٨، الإنصاف ١٠/٤٠٧

وجه الدلالة: أن هذا ليس من طعامهم^(٢).

وأجيب عنه: بأن المراد بطعامهم ذبائحهم، وهي مباح لنا تملكها^(٣).

٢ - أنها شحوم محرمة على ذابحها، فكانت محرمة على غيره بطريق الأولى، فإنَّ الذكاة لما لم تعمل في حله بالنسبة إلى المذكي لم تعمل في حله بالنسبة إلى غيره، كذبح المحرم الصيد، فإنه لما كان حراماً عليه، ولم تفد الذكاة الحل بالنسبة إليه، لم تفده بالنسبة إلى غير المحرم^(٤).

٣ - أنه جزء من البهيمة لم يُبَحِّح لذابحها، فلم يُبَحِّح لغيره، كالدَّم^(٥).

٤ - أن القصد له تأثير بالنسبة لحل الذكاة، فإذا كان الذابح غير قاصد للتذكية لم تُحل ذكاته، ولا ريب أن الكتابي غير قاصد لتذكية الشحم، فإنه يعتقد تحريمه وأنه بمنزلة الميتة، ولا محذور في تجزؤ الذكاة، فيحلُّ بها بعض المذكي دون بعض، فيكون ذكاة بالنسبة لما يعتقد المذكي إباحته، ولا يكون

=

(١) سورة المائدة آية رقم (٥)

(٢) المغني ١٣/٣١٢-٣١٣، المبدع ٩/٢٢٨

(٣) المغني ١٣/٣١٣، المبدع ٩/٢٢٩

(٤) أحكام أهل الذمة ١/٢٦١

(٥) المغني ١٣/٣١٣، المبدع ٩/٢٢٨

ذكاة بالنسبة لما يعتقد تحريمه، فإنَّ ما يأكله يعتقد ذكاته ويقصدها، وما لا يأكله لا يعتقد ذكاته ولا يقصدها، فصار كالميتة^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّ الشحوم المحرمة على أهل الكتاب تحلُّ لنا إذا ذبح الكتابي حيواناً يحلُّ له؛ لأنَّ التحريم خاص بهم في دينهم، وهو غير راجع إلى الذكاة، فذكاته صحيحة يحلُّ بها اللحم لنا ولهم، وهذه الشحوم غير محرمة في الشريعة الإسلامية، فيجوز أكلها ولو كان الذابح كتابياً، والله تعالى أعلم.

[٣١٠] المسألة الرابعة: الحكم إذا قتل الحيوان المعلوم الصيد بصدمه أو خنقه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يباح أكل الصيد^(٢). واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو محمد الجوزي^(٣)، وهو ظاهر كلام

(١) أحكام أهل الذمة ٢٦١/١

(٢) الهداية ١١٢/٢، الفروع ٣٢٧/٦، شرح الزركشي ٦١٣/٦، المبدع ٩/٢٤٤، الإنصاف ٤٣٣/١٠

(٣) هو: يوسف بن عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو محمد الجوزي، ابن أبي الفرج ابن الجوزي، ولد ببغداد سنة ٥٨٠هـ، سمع من أبيه وذاكر بن كامل وابن كليب،

الخرقي^(١).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، والأظهر عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - عموم قول الله تعالى (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)^{(٤)(٥)}.

=

وقرأ القرآن على ابن الباقلاني، وروى عنه: عبد الصمد بن أبي الجيش والحافظ أبو عبد الله الكسار وابن الظاهري، ومن مصنفاته: المذهب الأحمدي في مذهب أحمد والطريق الأقرب ومعادن الإبريز في تفسير الكتاب العزيز، قتل سنة ٦٥٦ هـ. (انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٢٥٨-٢٦١، المنهج الأحمد ٤/٢٧٣-٢٧٦)

(١) مختصر الخرقي مع المغني ١٣/٢٥٧، الفروع ٦/٣٢٧، شرح الزركشي ٦/٦١٣، المبدع ٩/٢٤٢، الإنصاف ١٠/٤٣٣

(٢) الهداية ٢/١١٢، المحرر ٢/١٩٤، الفروع ٦/٣٢٧، شرح الزركشي ٦/٦١٣، المبدع ٩/٢٤٢، الإنصاف ١٠/٤٣٣

(٣) الأم ٢/٢٦١، الحاوي ١٥/٥١، المذهب والمجموع ٩/٩٩، ١٠٢، كفاية الأخيار ص ٧٧٠، مغني المحتاج ٤/٢٧٦

(٤) سورة المائدة آية رقم (٤)

(٥) كفاية الأخيار ص ٧٧٠، المبدع ٩/٢٤٤

٢- حديث عدي بن حاتم ^(١) t - وفيه -: ((وسألته عن صيد الكلب فقال: ما أمسك عليك فكل، فإن أخذ الكلب ذكاة)) متفق عليه ^(٢).

وجه الدلالة: أنه عام يشمل القتل صدماً أو خنقاً ^(٣).
وأجيب عنهما: بأنه عموم مخصوص بما ذكر من الدليل الدال على عدم إباحته ^(٤).

٣- أن الجارح حيوان له اختيار، وقد أمسك على صاحبه، فيدخل تحت قوله تعالى (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) ، بخلاف

(١) هو: عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي، قدم على النبي e سنة تسع - وقيل: عشر - فأسلم وكان نصرانياً، وثبت على إسلامه وثبت معه قومه في زمن الردة، وشهد فتوح العراق في خلافة عمر t، وشهد مع علي t الجمل ثم صفين، نزل الكوفة وتوفي بها سنة ٦٩هـ، وقيل: ٦٨هـ، وله من العمر ١٢٠ سنة، وقيل: ١٨٠ سنة. (انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٢٧-٣٢٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٢٨-٢٢٩)

(٢) البخاري (٩/٥١٣ ح ٥٤٧٥ مع الفتح) كتاب الذبائح والصيد باب التسمية على الصيد، ومسلم (١٣/٧٧ مع النووي) كتاب الصيد والذبائح باب الصيد بالكلاب المعلقة.

(٣) شرح الزركشي ٦/٦١٣

(٤) المبدع ٩/٢٤٥

المُعْرَاضُ قَلَا يُقَالُ فِيهِ: أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ^(١).

٤- أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَعْلِيمُ الْكَلْبِ الْجَرْحَ وَإِنْهَارَ الدَّمِّ، فَسَقَطَ
اعتباره، كَالْعَقْرِ فِي مَحَلِّ الذَّكَاءِ^(٢).

القول الآخر: أَنَّهُ لَا يَبَاحُ أَكْلُهُ.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، وقول عند الشافعية^(٦).

أدلة هذا القول:

١- قول الله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِتِيرِ

(١) شرح الزركشي ٦/٦١٣

(٢) المهذب مع المجموع ٩/٩٩

(٣)

الهداية ٢/١١٢، المغني ١٣/٢٦٤، الفروع ٦/٣٢٧، المبدع ٩/٢٤٤، الإنصاف ١٠/

٤٣٣

(٤) الكتاب واللباب ٣/٢١٩، بدائع الصنائع ٥/٤٤، الاختيار ٥/٤، العناية مع تكملة فتح

القدر ٩/٤٧

(٥) المدونة ١/٤٢٥-٤٢٦، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٢٩٨، التاج والإكليل مع

مواهب الجليل ٣/٢١٨

(٦) الأم ٢/٢٦١، الحاوي ١٥/٥١، المهذب والمجموع ٩/٩٩، ١٠٢، كفاية الأخيار

ص ٧٧٠، مغني المحتاج ٤/٢٧٦

وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ
وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ
تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ (الآية^(١)).

وجه الدلالة: أَنَّ الله تعالى حرَّم المنخقة والموقودة، وهذه كذلك^(٢).

٢- قول الله تعالى (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ
الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا
عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) (٣).

وجه الدلالة: أَنَّ الجوارح من الجراحة، فيقتضي ذلك اعتبار
الجرح^(٤).

٣- حديث رافع بن خديج **t** قال: قال النبي **e**: ((ما أنهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه)) متفق عليه^(٥).

وجه الدلالة: أَنَّ الحديث يدلُّ على أَنَّهُ لا يباح ما لم ينهر الدم^(٦).

(١) سورة المائدة آية رقم (٣)

(٢) بدائع الصنائع ٤٤/٥، المغني ١٣/٢٦٤-٢٦٥

(٣) سورة المائدة آية رقم (٤)

(٤) بدائع الصنائع ٤٤/٥

(٥) البخاري (١٥٥/٥ ح ٢٤٨٨ مع الفتح) كتاب الشركة باب قسمة الغنم، ومسلم

(١٢٢/١٣ مع النووي) كتاب الأضاحي باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم.

(٦) المغني ١٣/٢٦٥

- ٤ - أنه قتل بغير جرح، أشبه ما لو قتله بالحجر والبندق^(١).
- ٥ - أنه لا بد من إراقة الدّم، كالذّكاة^(٢).
- ٦ - أن قتل الصيد أبيح بآلة وبجوارح، فلمّا لم يحل صيد الآلة إلا بالعقر، وجب أن لا يباح صيد الجوارح إلا بالعقر؛ لأنّه أحد النوعين، فكان العقر شرطاً في الحالين^(٣).
- التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يباح أكل الصيد إذا صيد بخنقه أو بصدمه^(٤)؛ لأنّه حينئذ يكون من الوقذ، وقد حرّم الله عز وجل الموقوذة، والله تعالى أعلم.

[٣١١] المسألة الخامسة: الحكم إذا استرسل الكلب بنفسه فصاح به صاحبه وأغراه على الصيد وسُمّي فازداد عدوه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يباح أكل الصيد^(٥).

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، ووجهه عند الشافعية^(٣).

(١) المبدع ٩/٢٤٤

(٢) الاختيار ٥/٤

(٣) الحاوي ٥١/١

(٤) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص ١٨١

(٥) الروايتين والوجهين ٣/١٦

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الزجر لم يتقدمه إرسال، فلزم أن يتعلّق الحكم بالزجر، كما لو كان في يده فزجره^(٤).
- ٢ - أنه قد حصل سببان أحدهما بفعل الآدمي، وهو الزجر، والآخر بغير فعل الآدمي، وهو انفلات الكلب من غير إرسال صاحبه، فيجب أن يتعلّق الحكم بفعل الآدمي^(٥).
- ٣ - أن زجره لما أثر في عدوه صار بمنزلة إرساله له^(٦).
- ٤ - أن فعل الكلب غير معتبر، فكان زجره بمنزلة ابتداء الإرسال وقد اقترنت التسمية به^(٧).
- ٥ - أنه لو صاح به فوقف ثم صاح به فاسترسل وقتل أبيح الأكل،

(١) الهداية ١١٤/٢، المغني ٢٦١/١٣، المحرر ١٩٤/٢، شرح الزركشي ٦٠٨/٦، المبدع ٤٣٤/١٠، الإنصاف ٢٤٥/٩

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٩٨، المبسوط ٢٣٩/١١، بدائع الصنائع ٤٩/٥، الاختيار ٦/٥

(٣) المجموع ١٠١/٩، مغني المحتاج ٢٧٦/٤

(٤) الروايتين والوجهين ١٦/٣

(٥) الروايتين والوجهين ١٦/٣، المبدع ٢٤٥/٩

(٦) المغني ٢٦١/١٣، شرح الزركشي ٦٠٨/٦

(٧) المبسوط ٢٣٩/١١

فكذلك إذا لم يقف^(١).

القول الآخر: أنه لا يباح.

وهو قول القاضي من الحنابلة^(٢)، ومذهب المالكية^(٣)، والأصح عند الشافعية^(٤).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه اجتمع حظر وإباحة، فكان الحكم للحظر، كما لو ذبحه مسلم ومجوسي^(٥).
- ٢ - أن انفلات الكلب وذهابه تعلق به تحريم أكل الصيد، فوجب أن لا يرتفع ذلك الحكم بزجره، كما لو أرسله مجوسي فزجره مسلم فإنه لا يتعلق الحكم بالزجر، فكذلك ههنا^(٦).

(١) الروايتين والوجهين ١٦/٣

(٢) الروايتين والوجهين ١٦/٣، المبدع ٢٤٦/٩

(٣) المدونة ١/٤١٥، ٤١٦، الإشراف ٢/٢٥٥، مختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٢٩٧، التاج

والإكليل ومواهب الجليل ٣/٢١٥-٢١٦

(٤) الأم ٢/٢٥١، الحاوي ١٥/٢١، حلية العلماء ٣/٤٣٧، المجموع ٩/١٠١، المنهاج ومغني

المحتاج ٤/٢٧٦

(٥) الإشراف ٢/٢٥٥، مغني المحتاج ٤/٢٧٦

(٦) الروايتين والوجهين ١٦/٣

٣- أن زجر صاحبه له لم يقطع ما كان منه من انفلات؛ لأنه لم يرجع عن الاسترسال بل قوي فيه واشتد، فلم يكن فيه قطع لاختياره، فإذا صاد صيداً فإنه صاده لا عن إرسال، فلم يجز أكله^(١).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يباح أكله، لوجود التنية والتسمية والإغراء الذي صار له أثر في عدو الكلب، فكان كما لو أرسله ابتداءً، والنبي **e** قال: ((إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله عليه فكل))^(٢)، وكل هذه الأمور متوفرة في هذه الصورة، غاية ما يُلاحظ فيها عدم الإرسال ابتداءً وقد استدرك قبل قتل الصيد بالزجر والإغراء^(٣)، والله تعالى أعلم.

(١) الروايتين والوجهين ١٦/٣

(٢) أخرجه البخاري (٥١٨/٩ ح ٥٤٧٦ مع الفتح) كتاب الذبائح والصيد باب صيد المعراض، ومسلم (٧٣/١٣) كتاب الصيد والذبائح باب الصيد بالكلاب المعلمة واللفظ له، كلاهما من حديث عدي بن حاتم **t**.

(٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص ١٨٣

الباب الثامن

في القضاء والشهادات والإقرار

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في القضاء والشهادات.

الفصل الثاني: في الإقرار.

الفصل الأول: في القضاء والشهادات

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: الأفضل لمن طُلبَ للقضاء ووُجدَ غيره.

المسألة الثانية: حكم كتاب القاضي إلى القاضي في غير المال وما يقصد به المال والحدود.

المسألة الثالثة: حكم الشهادة بالاستفاضة في الحدود والقصاص.

المسألة الرابعة: حكم الشهادة بالملك لمن يراه يتصرف في الشيء تصرف الملاك وهو في يده.

المسألة الخامسة: حكم شهادة الصبيان.

المسألة السادسة: حكم شهادة العبد في الحدود والقصاص.

المسألة السابعة: قبول الجرح المطلق قبل بيان سببه.

[٣١٢] المسألة الأولى: الأفضل لمن طلب للقضاء ووجد غيره.

اختلف النقل عن ابن حامد في هذه المسألة على قولين:

- الأول: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الأفضل له الإجابة إذا أمن من نفسه^(١).

وهو قول عند الحنابلة^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - أن الله تعالى جعل للمجتهد فيه أجراً مع الخطأ، وأسقط عنه حكم الخطأ^(٣).

٢ - أن فيه أمراً بالمعروف، ونصراً للمظلوم، وأداءً للحق إلى مستحقه، ورداً للظالم عن ظلمه^(٤).

- والثاني: اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الأفضل له الإجابة إن كان خاملاً، وإن كان مشهوراً في الناس بالعلم يرجع إليه في العلم

(١) المبدع ٦/١٠، الإنصاف ١١/١٥٧، وقال في الهداية ٢/١٢٢: وقال ابن حامد: الأفضل أن يدخل فيه. أ. هـ. هكذا ولم يقيده بحال دون حال.

(٢) الفروع ٦/٤١٨

(٣) المبدع ١٠/٧

(٤) المبدع ١٠/٧

والفتوى فالأفضل أن لا يجب^(١).

وهو قول عند الحنابلة^(٢)، ومذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

دليل هذا القول:

أنه إذا كان حاملاً فالأفضل الإجابة ليرجع إليه في الأحكام، ويقوم به الحق، ويتنفع به المسلمون^(٥).

القول الثالث في المسألة: أن الأفضل له أن لا يجب مطلقاً.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٦)، والحنفية^(٧).

أدلة هذا القول:

١ - أن طريقة السلف الامتناع من القضاء وتوقيه، كما ورد عن

(١) المغني ٨/١٤، الإنصاف ١٥٧/١١

(٢) الفروع ٤١٨/٦، المبدع ٧/١٠

(٣) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣٣١/٢، تبصرة الحكام ١٢/١، شرح الزرقاني ١٢٦/٧،
الشرح الكبير ١٣١/٤

(٤) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٢٥/٢، أدب القضاء لابن أبي الدم ٢٨٩/١،
المنهاج ومغني المحتاج ٣٧٤/٤، وكذا إن كان فقيراً.

(٥) المغني ٨/١٤

(٦) المغني ٧/١٤، الفروع ٤١٨/٦، المبدع ٦/١٠، الإنصاف ١٥٧/١١

(٧) بدائع الصنائع ٤/٧، العناية شرح الهداية ٣٦٣/٦، الفتاوى البرازية ١٣٢/٥، الدر
المختار وحاشية ابن عابدين ٣٦٨/٥

ابن عمر رضي الله عنهما حينما أراد عثمان **t** أن يؤليه
القضاء فامتنع^(١).

٢- لِمَا ورد في القضاء من التشديد والذم^(٢).

وأجيب عنه: بأنه محمول على القاضي الجاهل، أو العالم الفاسق، أو
الطالب الذي لا يأمن على نفسه^(٣).

٣- لِمَا فيه من الخطر والغرر^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي أن الأولى أن لا يجيب، وخاصة أنه قد وُجدَ
غيره، فلم يجب عليه وجوباً عينياً؛ لأنه قد ورد في توليه تشديد وذم لمن
طلبه، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٧/١٤، المبدع ٦/١٠، وخبر ابن عمر رضي الله عنهما مع عثمان **t** أخرجه
الترمذي (٦١٣/٣ ح ١٣٢٢) كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله **e** في
القاضي، وقال: حديث غريب، وليس إسناده عندي بمتصل. أ.هـ، وأخرجه أيضاً
ابن حبان (٤٤٠/١١ ح ٥٠٥٦ مع الإحسان)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن
الترمذي ص ١٥٢ ح ٢٢١

(٢) المغني ٧/١٤

(٣) بدائع الصنائع ٤/٧

(٤) المغني ٧/١٤

[٣١٣] المسألة الثانية: حكم كتاب القاضي إلى القاضي^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه لا يقبل إلا في المال وما يقصد به المال^{(٢)(٣)}.

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: أبو بكر غلام الخلال، وكثير من أصحاب القاضي^(٤).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥).

دليل هذا القول:

(١) القول في هذه المسألة هو القول نفسه في مسألة الشهادة على الشهادة، فلذا جعلت المسألتين مسألة واحدة، وخاصة أن البعض يذكر قول ابن حامد في مسألة كتاب القاضي والبعض الآخر يذكر قوله في الشهادة.

وكتاب القاضي إلى القاضي على ضربين: الأول: أن يكتب بما حكم به، فهذا يلزم المكتوب إليه قبوله وإمضاؤه. والثاني: أن يكتب يعلمه بشهادة شاهدين عنده بحق لفلان، وهذا الذي يأخذ حكم الشهادة على الشهادة. (انظر: المغني ١٤/٧٤-٧٥ بتصرف)

(٢) مثل في المقنع (ص ٣٣٣) لما يقصد به المال بالقرض والغصب والبيع والإجارة والرهن والصِّلح والوصية له والجناية الموجبة للمال.

(٣) المغني ١٤/٢٠٠، المبدع ١٠٤/١٠، الإنصاف ١١/٣٢٢، وعلى هذا لا يقبل في الحدود والقصاص والنكاح ونحوه مما لا يثبت إلا بشاهدين.

(٤) المغني ١٤/٢٠٠، شرح الزركشي ٧/٢٧٩، المبدع ١٠٤/١٠، الإنصاف ١١/٣٢٢

(٥) الهداية ٢/١٣١، شرح الزركشي ٧/٢٧٩، المبدع ١٠٤/١٠

أنَّ ما عداها حقٌّ لا يثبت إلا بشاهدين، كحدِّ القذف^(١).
وأجيب عنه: بأنَّه قياس مع الفارق، فالحدود تدرأ بالشبهات، بخلاف
القصاص^(٢).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يقبل فيما عدا الحدود والقصاص.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، ومذهب الحنفيَّة^(٤).

أدلة هذا القول:

١- أنَّ القصاص عقوبة بدنيَّة، تدرأ بالشبهات، وتبنى على

الإسقاط، فأشبهت الحدود^(٥).

٢- أنَّ الحدود والقصاص مما يدرأ بالشبهات، والشَّهادة على

(١) المغني ١٤/٢٠٠، المبدع ١٠٤/١٠.

(٢) المغني ١٤/٢٠٠.

(٣) المغني ١٤/٢٠٠، المبدع ١٠٤/١٠، الإنصاف ١١/٣٢٢.

(٤) مختصر الطحاوي ص ٣٣٠، الكتاب واللباب ٤/٦٨، ٨٧، المبسوط ١٦/٩٥، بدائع

الصنائع ٦/٢٨١، المختار والاختيار ٢/٩١، ١٥٠.

(٥) المغني ١٤/٢٠٠.

الشَّهادة لا تخلو من شبهة^(١).

القول الثالث: يقبل فيما عدا الحدود المتعلقة بحق الله تعالى^(٢).
وهو مذهب الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

لم أقف له على أدلة.

القول الرابع: أنه يقبل مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥).

أدلة هذا القول:

١ - أن غير الحدود حق لا يدرأ بالشبهات، فيثبت بذلك،
كالمال^(٦).

٢ - أن القصاص حق آدمي، لا يسقط بالرجوع عن الإقرار به،

(١) بدائع الصنائع ٢٨١/٦

(٢) كحدّ الزنى وحدّ الخمر. (انظر: مغني المحتاج ٤/٥٣)

(٣) الأم ٥٣/٧، فتح العزيز ١١٠/١٣، روضة الطالبين ٢٦١/٨، مغني المحتاج ٤/٥٢-٤٥٣

(٤) الهداية ١٣١/٢، المغني ٢٠٠/١٤، شرح الزركشي ٢٧٩/٧، المبدع ١٠٣/١٠،

الإنصاف ٣٢١/١١

(٥) المدونة ٧٧/٤، الإشراف ٢/٢٩٤، الكافي ص ٤٩٩-٥٠٠، القوانين الفقهية ص ٢٩٥،

تبصرة الحكام ٤٠/٢، الشرح الكبير ١٦١/٤

(٦) المغني ٢٠٠/١٤، المبدع ١٠٣/١٠

- ولا يستحب ستره، فأشبهه الأموال^(١).
- ٣- أن كل حكم جاز أن يثبت بالشهادة، جاز أن يثبت بالشهادة على الشهادة، كالأموال^(٢).
- ٤- أن الحاجة داعية إلى قبول كتاب القاضي إلى القاضي فيما ثبت عنده ليحكم به، وفيما حكم به لينفذ^(٣).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه يقبل كتاب القاضي إلى القاضي مطلقاً؛ لقوة أدلة القائلين بهذا القول، ولعدم ثبوت الشبهة في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي، والله تعالى أعلم.

[٣١٤] المسألة الثالثة: حكم الشهادة بالاستفاضة^(٤) في الحدود والقصاص.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يشهد بالاستفاضة في الحدود

(١) المغني ١٤/٢٠٠

(٢) الإشراف ٢/٢٩٤

(٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/١٦٤

(٤) الاستفاضة هي: الاشتهار الذي يتحدث به الناس، وفاض بينهم. (انظر: الطرق

الحكمية ص ٢٠١)

والقصاص^(١).

واختاره من علماء الحنابلة أيضاً: الخرقى في ظاهر كلامه^(٢).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم: بالقياس على جواز الشهادة بالاستفاضة في غير الحدود والقصاص.

القول الآخر: أنه لا تجوز الشهادة بالاستفاضة في الحدود والقصاص.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

دليل هذا القول:

أن شهادة الاستفاضة ضعيفة، لكونها مبنية على غلبة الظن، فالأصل أن

(١) الفروع ٥٥٣/٦، الإنصاف ١١/١٢

(٢) مختصر الخرقى مع المغني ١٤١/١٤، الفروع ٥٥٣/٦، الإنصاف ١١/١٢

(٣) الهداية ١٤٧/٢، عمدة الفقه ٥٤٧، الفروع ٥٥٣/٦، المسائل المهمة ص ٢٣٥ -

٢٣٦، المبدع ١٩٦/١٠، الإنصاف ١١/١٢

(٤) الكتاب واللباب ٦٧/٤، روضة القضاة ٢١٨/١ - ٢٢٣، الاختيار ١٤٤/٢، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين ٤٧٠/٦ - ٤٧١

(٥) الكافي ص ٤٦٧ - ٤٦٩، تبصرة الحكام ٢٧٨/١ - ٢٧٩، التاج والإكليل مع مواهب

الجليل ١٩١/٦ - ١٩٤

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٢٦٢، المنهاج ومغني المحتاج ٤٤٨/٤ - ٤٤٩،

جواهر العقود ٤٤١/٢

لا تجوز، وإنما جازت في غير الحدود والقصاص حفظاً له من الضياع،
وأما الحدود والقصاص فهي مبنية على الدرء والإسقاط فاحتيج فيها إلى
العلم بالمشهود به ليشهد به^(١).

[٣١٥] المسألة الرابعة: حكم الشهادة بالملك لمن يراه يتصرف في
الشيء تصرف الملاك وهو في يده.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه تجوز الشهادة له بالملك^(٢).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والأصح عند
الشافعية^(٦).

(١) العدة شرح العمدة ص ٥٤٧

(٢) المغني ١٤٣/١٤، المسائل المهمة ص ٢٣٩، الإنصاف ١٦/١٢

(٣) الهداية ١٤٨/٢، المحرر ٢٤٥/٢، الفروع ٥٥٤/٦، المبدع ١٩٨/١٠، الإنصاف ١٦/١٢

(٤) مختصر الطحاوي ص ٣٤١، بدائع الصنائع ٢٦٧/٦، الاختيار والمختار ١٤٤/٢، الدر

المختار وحاشية ابن عابدين ٤٧٠/٥ - ٤٧١، واستثنوا من ذلك العبد والأمة.

(٥) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٣٦١/٢، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٩٦/٤،

واشترطوا طول الحيازة للمملوك.

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٦٢/٢٠، المنهاج ومغني المحتاج ٤٤٩/٤، جواهر

العقود ٤٤١/٢، واشترطوا للجواز طول مدة الحيازة.

أدلة هذا القول:

- ١ - أنَّ اليد دليل الملك، واستمرارها من غير منازع يقويها، فحرت مجرى الاستفاضة، والاحتمال لا يمنع جواز الشهادة^(١).
- ٢ - أنَّه لا سبيل إلى العلم اليقيني هنا فجازت بالظن، وهو يسمى علماً^(٢).
- ٣ - أنَّ اليد أقصى ما يستدل به على الملك، إذ هي مرجع الدلالة على الأسباب كلها، فيكتفى بها^(٣).
- ٤ - أنَّ اليد والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك^(٤).

القول الآخر: لا تجوز الشهادة له إلا باليد والتصرف.
وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، ووجه عند الشافعية^(٦).

(١) المغني ١٤/١٤٤، المبدع ١٠/١٩٨

(٢) المغني ١٤/١٤٤، المبدع ١٠/١٩٨

(٣) البحر الرائق ٧/١٢٧

(٤) مغني المحتاج ٤/٤٤٩

(٥) المحرر ٢/٢٤٥، الفروع ٦/٥٥٤، المبدع ١٠/١٩٩، الإنصاف ١٢/١٦

(٦) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٢٦٢، جواهر العقود ٢/٤٤١

دليل هذا القول:

أنَّ يده يحتمل أن تكون غير مالكة؛ لأنَّ اليد غير منحصرة في الملك، فقد تكون بإجارة وإعارة وغصب^(١).

[٣١٦] المسألة الخامسة: حكم شهادة الصبيان.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه تقبل شهادة المميّز فيما عدا الحدود والقصاص^(٢).

دليل هذا القول:

أخذاً بالأحوط^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: أنَّ شهادة الصبيان لا تقبل مطلقاً.

(١) المغني ١٤٤/١٠، المبدع ١٩٩/١٠، مغني المحتاج ٤٤٩/٤

(٢) المغني ١٤٦/١٠، النكت والفوائد السنية ٢٨٤/٢، المبدع ٢١٣/١٠، الإنصاف ٣٧/١٢

(٣) المبدع ٢١٣/١٠

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ)^(٤).
وجه الدلالة: أن الصبيان ليسوا برجال^(٥).
- ٢ - قول الله تعالى (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)^(٦).
وجه الدلالة: أن الله تعالى توعد على كتمان الشهادة، والصبي لا يلحقه التوعد^(٧).

-
- (١) الروايتين والوجهين ٩٠/٣، الهداية ١٤٩/٢، المغني ١٤٦/١٤-١٤٧، المحرر والنكت والفوائد السننية ٢٨٣/٢، الإنصاف ٣٧/١٢
 - (٢) المبسوط ١١٣/١٦، روضة القضاة ٢٠١/١، بدائع الصنائع ٢٦٧/٦، البحر الرائق ١٣١/٧، مجمع الأنهر ١٩٦/٢
 - (٣) الأم ٥١/٧، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢٦/٢٠، المنهاج ومغني المحتاج ٤٢٧/٤، جواهر العقود ٤٣٩/٢
 - (٤) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢)
 - (٥) الروايتين والوجهين ٩٠/٣، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٢٦/٢٠
 - (٦) سورة البقرة آية رقم (٢٨٣)
 - (٧) الروايتين والوجهين ٩٠/٣

- ٣- قول الله تعالى (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)^(١).
- وجه الدلالة: أن الصبيان ليسوا ممن نرضى من الشهداء، وإنما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى^(٢).
- ٤- أنها شهادة من غير مكلف، فلم تصح، كشهادة المجنون^(٣).
- ٥- أن من لم تقبل شهادته على من ليس بمثله، لا تقبل على مثله، كالمجنون^(٤).
- ٦- أن من لا يقبل قوله على نفسه في الإقرار، لا تقبل شهادته على غيره، كالمجنون^(٥).
- وأجيب عنه: بأن إقرار الصبي إن كان في المال فإنه كالشهادة، فهما لا يقبلان في المال، وإن كان في الدماء عمداً فهو خطأ؛ لأن عمداً الصبي خطأ يؤول إلى الدية، فيكون إقراراً على غيره فلا يقبل كالبالغ^(٦).
- ٧- أن البيان لا يحصل إلا باعتبار عقل المتكلم، والشهادة بيّنة،

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢)

(٢) الأم ٥١/٧

(٣) الروايتين والوجهين ٩٠/٣

(٤) المغني ١٤٧/١٤

(٥) المغني ١٤٧/١٤، المبدع ٢١٣/١٠

(٦) طرائق الحكم ص ٧٨

ومعرفة عقل المرء باختباره فيما يأتي ويذر، وحسن نظره في عاقبة أمره، والمطلق من الشيء ينصرف إلى الكامل منه إلا أنه لا حدَّ يعرف به كمال معرفة العقل سوى ما جعله الشرع حدًّا وهو البلوغ، تيسيراً للأمر على الناس^(١).

٨- أنه لا تحصل الثقة بقوله، لعدم خوفه من مآثم الكذب^(٢).

٩- أن الشهادة فيها معنى الولاية، والصبي مؤلّى عليه^(٣).

١٠- أن من لا تقبل شهادته في الأموال لا تقبل في الجراح، كالقصاص^(٤).

وأجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق، فالدماء تعظم حرمتها، بدليل قبول القسامة فيها^(٥).

القول الثالث: تقبل شهادة الصبي المميز مطلقاً.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦).

(١) المبسوط ١٦/١١٣

(٢) المبدع ١٠/٢١٣

(٣) بدائع الصنائع ٦/٢٦٧

(٤) المغني ١٤/١٤٧

(٥) طرائق الحكم ص ٧٨

(٦) الهداية ٢/١٤٩، المغني ١٤/١٤٦، المحرر والنكت والفوائد السنية ٢/٢٨٤،

المبدع ١٠/٢١٣، الإنصاف ١٢/٣٧

أدلة هذا القول:

- ١ - عموم قوله تعالى (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) ^(١)(٢).
 - ٢ - أنه مأمور بالصلاة، فأشبهه البالغ ^(٣).
 - ٣ - أنه ممن يقبل خبره، فقبلت شهادته، كالبالغ ^(٤).
- القول الرابع:** لا تقبل شهادة الصبيان إلا في الجراح فيما بينهم إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تجارحوا عليها.
- وهو رواية عن الإمام أحمد ^(٥)، ومذهب المالكية ^(٦).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن حفظ الدماء مندوب إليه، والصبيان يخلون في الهواء فيجرح بعضهم بعضاً، فلو لم نقبل شهادة بعضهم على بعض لأهدرنا دماءهم، فدعت الحاجة إلى قبول ذلك، كما دعت

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢)

(٢) النكت والفوائد السننية ٢٨٤/٢

(٣) النكت والفوائد السننية ٢٨٤/٢

(٤) الروايتين والوجهين ٩١/٣

(٥) الهداية ١٤٩/٢، المغني ١٤٦/١، المحرر والنكت والفوائد السننية ٢٨٤/٢،

المبدع ٢١٣/١٠، الإنصاف ٣٧/١٢

(٦) المدونة ٨٤/٤، الرسالة مع شرح زروق ٢٨٧/٢، الإشراف ٢٨٥/٢، الشرح

الصغير ٣٥٦/٢، جواهر الإكليل ٣٥٦/٢

الحاجة إلى قبول شهادة النساء منفردات في الولادة؛ لأنهنَّ يخلون بها^(١).

٢ - أن الظاهر صدقهم وضبطهم، فإذا تفرَّقوا احتمل أن يلقنوا^(٢).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه لا تقبل شهادة الصبيان إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الافتراق، لأنَّ هذا من مواضع الحاجات، وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وقد اتفق العلماء على أن مواضع الحاجات يقبل فيها من الشَّهادات ما لا يقبل في غيرها من حيث الجملة، وإنَّ تنازعوا في بعض التفاصيل)^(٣)، وقال: (وكذلك عمل الصحابة وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على تجارح بعضهم بعضاً، فإنَّ الرجال لا يحضرون معهم في لعبهم، ولو لم تقبل شهادتهم لضاعت الحقوق، وتعطلت، وأهملت مع غلبة الظنِّ أو القطع بصدقهم، ولا سيَّما إذا جاءوا مجتمعين قبل تفرُّقهم ورجوعهم إلى بيوتهم وتواطؤوا على خبر واحد، وفُرِّقوا وقت الأداء، واتفقت كلمتهم، فإنَّ الظنَّ الحاصل حينئذ من شهادتهم أقوى من الظنِّ الحاصل من شهادة رجلين، وهذا مما لا يمكن دفعه وجحده، فلا نظنُّ بالشرعية الكاملة الفاضلة المنتظمة لمصالح العباد في

(١) الروايتين والوجهين ٩١/٣، الطرق الحكيمة ص ١٧٢

(٢) المغني ١٤٦/١، النكت والفوائد السنية ٢٨٤/٢، المبدع ٢١٤/١٠

(٣) أعلام الموقعين ١٣٩/١

المعاش والمعاد أنَّها تهمل مثل هذا الحق وتضيعه مع ظهور أدلته وقوتها) أ.هـ^(١)، والله تعالى أعلم.

[٣١٧] المسألة السادسة: حكم شهادة العبد في الحدود والقصاص.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه تقبل شهادة العبد في الحدود والقصاص^(٢).

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣)، هي المذهب عند الحنابلة^(٤).

أدلة هذا القول:

١ - قول الله تعالى (وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ)^(٥).

وجه الدلالة: أنَّ العدالة باقية مع فقد الحرية، بدليل قبول روايته^(٦).

(١) أعلام الموقعين ١/١٣٩

(٢) المبدع ١٠/٢٣٦، الإنصاف ١٢/٦٠

(٣) نقلها عنه: الميموني وحمدان بن علي الوراق وابن منصور. (انظر: النكت والفوائد السننية ٢/٣٠٥-٣٠٦)

(٤) الطرق الحكمية ص ١٦٥، الإنصاف ١٢/٦٠

(٥) سورة الطلاق آية رقم (٢)

(٦) المبدع ١٠/٢٣٦

- ٢ - أنه ذكر مكلف يقبل إخباره، فقبلت شهادته، كالحُرِّ^(١).
- ٣ - أنه عدل غير متهم، فقبلت شهادته، كالحُرِّ^(٢).
- ٤ - أن مبني الشهادة على العدالة التي هي مظنة الصدق، وحصول الثقة من القول، والعبد أهل لذلك، فوجب أن تقبل شهادته^(٣).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: أنها لا تقبل فيهما.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٤)، ومذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)،

(١) النكت والفوائد السنية ٣٠٦/٢

(٢) المبدع ٢٣٦/١٠

(٣) المغني ١٨٦/١٤

(٤) المحرر ٣٠٦/٢، الإنصاف ٦١/١٢

(٥) مختصر الطحاوي ص ٣٣٥، روضة القضاة ٢٠١/١، أدب القضاء للسروجي ص ٣٠٧،

مسعفة الحكام ٣٦٩/١ - ٣٧٠

(٦) الإشراف ٢٩٠/٢، القوانين الفقهية ص ٣٠٣، تبصرة الحكام ١٧٢/١، كفاية العالم

الرباني ٣١٦/٢، الشرح الصغير ٣٤٨/٢

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن العبد ناقص، فلم تقبل شهادته فيهما، كالمرأة^(٢).
 - ٢ - أن الحدود مبناها على الدرء والإسقاط، فيغلط في طريق ثبوتها، فلهذا لا تقبل فيها شهادة النساء، فجاز أن لا تسمع فيها شهادة العبد^(٣).
 - ٣ - أن الاختلاف في قبول شهادته في الأموال نقص وشبهة، فلم تقبل شهادته فيما يدرأ بالشبهات^(٤).
 - ٤ - أن أداء الشهادة فيه معنى الولاية، والعبد مسلوب منها^(٥).
 - ٥ - أن الشهادة تجري مجرى الولايات والتمليكات، والعبد لا ولاية له على غيره ولا يملك، فلا شهادة له^(٦).
- وأجاب عنهما ابن القيم بقوله: وهذا في غاية الضعف، فإنه يقال: ما

(١) الأم ٤٩/٧، المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٢٢٦، المنهاج ومغني

المحتاج ٤/٢٧٤، جواهر العقود ٢/٤٤١

(٢) النكت والفوائد السنية ٢/٣٠٧

(٣) النكت والفوائد السنية ٢/٣٠٧

(٤) المغني ١٤/١٨٧

(٥) مغني المحتاج ٤/٢٧٤

(٦) بدائع الصنائع ٦/٢٦٧

تعنون بالولاية؟ أتريدون بها الشَّهادة، وكونه مقبول القول على المشهود عليه، أم كونه حاكماً عليه منفذاً فيه الحكم؟ فإن أردتم الأول كان التقدير: أن الشَّهادة شهادة، والعبد ليس من أهل الشَّهادة. وهذا حاصل دليلكم، وإن أردتم الثاني فمعلوم البطلان قطعاً، والشَّهادة لا تستلزمه^(١).

القول الثالث: أنها تقبل في القصاص دون الحدود.

وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - ما استدل به أصحاب القول الثاني على عدم قبولها في الحدود.

٢ - أن القصاص حق آدمي مبني على الشُّح والضيق، بخلاف الحدود فإنها مبنية على المساهلة والمسامحة^(٣).

٣ - أن القصاص حق آدمي لا يصح الرجوع عن الإقرار به، فأشبهه الأموال^(٤).

الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه تقبل شهادة العبد في الحدود

(١) الطرق الحكمية ص ١٦٩

(٢) النكت والفوائد السنية ٣٠٧/٢، الإنصاف ٦١/١٢

(٣) المبدع ٢٣٧/١٠

(٤) المغني ١٨٧/١٤

والقصاص، كما تقبل في غير ذلك^(١)، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وقبول شهادة العبد هو موجب الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، وصريح القياس وأصول الشرع. وليس مع من ردّها كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس)^(٢)، وقال: (وأيضاً فإن مقتضى لقبول شهادة المسلم عدالته، وغلبة الظنّ بصدقه، وعدم تطرق التهمة إليه، وهذا بعينه موجود في العبد، فالمقتضى موجود والمانع مفقود، فإن الرّق لا يصلح أن يكون مانعاً، فإنّه لا يزيل مقتضى العدالة، ولا تطرق تهمة) أ.هـ^(٣). ولا فرق بين شهادة العبد في الحدود والقصاص وشهادته في غيرها إذا كان عدلاً، والله تعالى أعلم.

[٣١٨] المسألة السابعة: قبول الجرح المطلق قبل بيان سببه.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه لا يقبل الجرح المطلق حتى يبيّن سببه^(٤).

(١) أعلام الموقعين ١/١٤٠، فقه أنس بن مالك ٣/١٧٩

(٢) الطرق الحكمية ص ١٦٦

(٣) الطرق الحكمية ص ١٦٧

(٤) التمام ٢/٢٤٨

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند الحنابلة^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فبعضهم يجرح لسبب لا يوجب جرحاً عند غيره، فلم يقبل الجرح مطلقاً، لجواز أن يكون الجارح قد فسقه بسبب لا يوجب الفسق عند الحاكم^(٤).
- ٢ - أن الجرح والتعديل إلى الحكام دون الشهود، فاعتبر فيه اجتهاد الحاكم، ولم يعمل فيه رأي الشهود^(٥).
- ٣ - أن الجرح ينقل عن الأصل، فإن الأصل في المسلمين العدالة، والجرح ينقل عنها، فلا بد أن يعرف الناقل، لئلا يعتقد نقله بما

(١) الهداية ١٢٨/٢، التمام ٢٤٧/٢، المغني ٤٩/١، المحرر ٢٠٧/٢، الفروع ٤٧٣/٦، المبدع

٨٣/١٠، الإنصاف ٢٨٨/١١

(٢) الكافي ص ٤٦٥، القوانين الفقهية ص ٣٠٥، جواهر الإكليل ٣٥٠/٢

(٣) مختصر المزني ٤٢١/٨، أدب القاضي للماوردي ٤١/٢-٤٢، المنهاج ومغني

المحتاج ٤/٤٠، جواهر العقود ٣٦٦/٢

(٤) التمام ٢٤٨/٢، المغني ٤٩/١

(٥) أدب القاضي للماوردي ٤٣/٢

لا يراه القاضي ناقلاً^(١).

القول الآخر: أنه يقبل الجرح المطلق ولو لم يبين سببه.
وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).
أدلة هذا القول:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة)) أخرجه البخاري ومسلم^(٤).
وجه الدلالة: أن في كشف السبب إظهاراً لعورة المسلم، فوجب أن لا يلزمه كشفه^(٥).

وأجيب عن الاستدلال بالحديث: بأنه محمول على كشف عورة المسلم إذا لم تدع الحاجة إلى ذلك، وأما هنا فإن الحاجة داعية إلى ذلك؛ لأن في ذلك دفع الظلم عن المشهود عليه، فكما جازت

(١) المغني ٤/١٤٩

(٢) الهداية ٢/١٢٨، التمام ٢/٢٤٧، المغني ٤/١٤٩، المحرر ٢/٢٠٧، المبدع ١٠/٨٣، الإنصاف ٢٨٨/١١

(٣) شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ١١/٣، أدب القضاء للسروجي ص ٣٤٢

(٤) البخاري (٥/١١٦ ح ٢٤٤٢ مع الفتح) كتاب المظالم باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، ومسلم (١٦/١٣٥ مع النووي) كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم.

(٥) التمام ٢/٢٤٨

الشَّهادة عليه في إقامة الحدِّ عليه إذا أتى ما يوجب الحدَّ، فهأنا أولى بالجواز.

أو أن هتك عورته كان بسبب منه؛ لأنَّه تعرض للشهادة مع ارتكابه ما يوجب الجرح، فكان هو الهاتك لعورته، إذ كان فعله هو المحجوج للناس إلى جرحه^(١).

٢- أن التصريح بالسبب يجعل الجارح فاسقاً، ويوجب عليه الحدَّ في بعض الحالات، وهو أن يشهد عليه بالزَّنى، فيفضي الجرح إلى جرح الجارح، وإبطال شهادته، ولا يتجرَّح بها المجروح^(٢).

وأجيب عنه: بأنَّه يمكنه التعريض بالسبب من غير تصريح^(٣).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه لا يقبل الجرح ما لم يبيِّن الجارح السبب، لاختلاف الناس في أسباب الجرح، فقد يتوهم أن ذلك الفعل يُجرَّح به الشاهد ويرى القاضي أنَّه لا يُجرَّح به، فلذا لا بدَّ من بيان السبب، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٤/٥٠.

(٢) المغني ٤/٤٩، المبدع ١٠/٨٣.

(٣) المغني ٤/٤٩، المبدع ١٠/٨٣.

الفصل الثاني: في الإقرار

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: حكم الإقرار لحمل امرأة.

المسألة الثانية: إذا أقرّ لحمل وأطلق، فولدت ذكراً وأنثى، فكيف يقسم المال بينهما؟.

المسألة الثالثة: الحكم إن أقرّ لمسجد أو مقبرة أو طريق وأطلق.

المسألة الرابعة: إذا قال: له عليّ كذا وكذا درهماً. بالنصب، فكم يلزمه؟.

المسألة الخامسة: إذا قال: له عندي تمر في جراب. فهل يكون مقراً بالجراب؟.

المسألة السادسة: الحكم إذا قال: له عليّ ألف إلا خمسين درهماً.

[٣١٩] المسألة الأولى: حكم الإقرار لحمل امرأة.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يصح مطلقاً^(١).

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والمالكية^(٣)، والأظهر عند الشافعية^(٤)، وقول محمد بن الحسن من الحنفية^(٥).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه يجوز أن يملك بوجه صحيح، فصَحَّ له الإقرار المطلق، كالطفل^(٦).
- ٢ - أن مَنْ صَحَّ له الإقرار بالوصية والميراث صَحَّ له الإقرار المطلق، كالطفل^(٧).
- ٣ - أن إقرار العاقل يجب حمله على الصحة ما أمكن، وقد أمكن حمله على جهة مصححة له، فوجب حمله عليها^(٨).

(١) الهداية ١٥٦/٢، التمام ٥٧/٢، المغني ٢٦٧/٧، قواعد ابن رجب ص ١٧٥ القاعدة رقم (٨٤)، الإنصاف ١٥٦/١٢

(٢) التمام ٥٧/٢، المحرر ٣٨٩/٢، الفروع ٦١٣/٦، المبدع ٣١٦/١٠، الإنصاف ١٥٦/١٢

(٣) مواهب الجليل ٢٢٣/٥، وفي شرح الزرقاني ٩٥/٦: إن لم يبين شيئاً بطل إقراره.

(٤) الأم ٢٤٤/٣، التنبيه ص ٣٦٥، روضة الطالبين ١٢/٤، المنهاج ومغني المحتاج ٢٤١/٢

(٥) المبسوط ١٩٧/١٧، بدائع الصنائع ٢٢٣/٧، الهداية مع تكملة فتح القدير ٣٢٤/٧

(٦) المغني ٢٦٧/٧، المبدع ٣١٦/١٠

(٧) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٩٧/٢٠، التمام ٥٧/٢

(٨) بدائع الصنائع ٢٢٣/٧، مغني المحتاج ٢٤٢/٢

القول الآخر: أنه لا يصح إلا أن يعزوه إلى سبب من إرث أو وصية.
وهو قول عند الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢)، ومذهب الحنفية^(٣).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه لا يملك بغيرهما، فلو صحَّ الإقرار له تملك بغيرهما^(٤).
- وأجيب عنه: بأن الإقرار كاشف للملك ومبين له، لا موجب له^(٥).
- ٢ - أن ظاهر الإطلاق ينصرف إلى المعاملة ونحوها، وهي مستحيلة مع الحمل^(٦).
- وأجيب عنه: بأنه إذا صحَّ ملك الحمل فإنه يتوجه حمل الإقرار مع الإطلاق عليه^(٧).
- ٣ - أن الإقرار للحمل تعليق له على شرط في الولادة؛ لأنه لا

(١) الهداية ١٥٦/٢، التمام ٥٧/٢، المغني ٢٦٧/٧، قواعد ابن رجب ص ١٧٥،

المبدع ٣١٧/١٠، الإنصاف ١٥٦/١٢

(٢) التنبيه ص ٣٦٥، مغني المحتاج ٢٤٢/٢

(٣) المبسوط ١٩٧/١٧، بدائع الصنائع ٢٢٣/٧، البحر الرائق ٤٢٧/٧، الدر المختار وحاشية

ابن عابدين ٥٩٩/٥ - ٦٠٠

(٤) المغني ٢٦٧/٧، قواعد ابن رجب ص ١٧٥، المبدع ٣١٧/١٠

(٥) قواعد ابن رجب ص ١٧٥

(٦) قواعد ابن رجب ص ١٧٥، مغني المحتاج ٢٤٢/٢

(٧) قواعد ابن رجب ص ١٧٥

يملك دون خروجه حياً، والإقرار لا يقبل التعليق^(١).

٤ - أن الإقرار المبهم له جهة صحة وجهة فساد، فلا يصح مع الشك، وكذا الحمل محتمل الوجود والعدم، والشك من وجه واحد يمنع صحة الإقرار، فمن وجهين أولى^(٢).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه لا يصح الإقرار لحمل امرأة إلا أن يعزوه إلى سبب من إرث أو وصية؛ لأنّ الإقرار إخبار عن حق للغير، والحمل لا طريق للملكة إلا بإرث أو وصية، والله تعالى أعلم.

[٣٢٠] المسألة الثانية: إذا أقرّ حمل وأطلق، فولدت ذكراً وأنثى، فكيف يقسم المال بينهما؟.

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنّه يُقسم بينهما بالسوية^(٣). وهو المذهب عند الحنابلة^(٤)، والمالكية^(٥).

(١) قواعد ابن رجب ص ١٧٥

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٤/٧

(٣) الهداية ١٥٧/٢، المحرر ٣٩٠/٢، المبدع ٣١٧/١٠، الإنصاف ١٥٧/١٢

(٤) المغني ٢٦٧/٧، المتمتع ٤٠٦/٦، الفروع ٦١٣/٦، المبدع ٣١٧/١٠، الإنصاف ١٥٧/١٢

(٥) مختصر خليل وجواهر الإكليل ١٩٩/٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢٢٤/٥

شرح الزرقاني ٩٦/٦

والشافعية^(١).

دليل هذا القول:

أنّه لا مزية لأحدهما على الآخر^(٢).

القول الآخر: يقسم بينهما أثلاثاً.

وهو وجه عند الحنابلة^(٣).

دليل هذا القول:

يمكن الاستدلال لهم بالقياس على الميراث.

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنّه يُقسّم بينهما بالسوية، لعدم المميّز للذكر عن الأنثى في الوصية، وأمّا الميراث فقد ثبت ذلك بالنصّ، ولا نصّ في الوصية، والله تعالى أعلم.

[٣٢١] المسألة الثالثة: الحكم إنّ أقرّ لمسجد أو مقبرة أو طريق وأطلق.

(١) الأم ٢٤٤/٣، روضة الطالبين ١٣/٤، مغني المحتاج ٢٤٢/٢

(٢) النكت والفوائد السنية ٣٩٠/٢، المبدع ٣١٧/١٠

(٣) الممتع ٤٠٦/٦، الفروع ٦١٣/٦، المبدع ٣١٧/١٠، الإنصاف ١٥٨/١٢

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يصح، ويكون لمصالحها^(١).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣).
أدلة هذا القول:

١ - أنه يجوز أن يملك بوجه صحيح، فصَحَّ له الإقرار المطلق،
كالطفل^(٤).

أنَّ إقرار العاقل يجب حمله على الصحة ما أمكن، وقد أمكن حمله على
جهة مصححة له، فوجب حمله عليها^(٥).

القول الآخر: أنه لا يصح.

وهو وجه عند الحنابلة^(٦)، والشافعية^(٧).

(١) الإنصاف ١٢/١٤٦

(٢) المغني ٧/١٦٧، الفروع ٦/٦١٣، المبدع ١٠/٣٠٨، الإنصاف ١٢/١٤٦، قال في المبدع:
الأشهر. وفي الإنصاف: الصواب.

(٣) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٢٩٧، حلية العلماء ٨/٣٣٣، فتح
العزیز ٥/٢٨٧، مغني المحتاج ٢/٢٤٢

(٤) المغني ٧/٢٦٧، المبدع ١٠/٣١٦

(٥) مغني المحتاج ٢/٢٤٢

(٦) المغني ٧/١٦٧، الفروع ٦/٦١٣، الإنصاف ١٢/١٤٦

(٧) المذهب مع تكملة المجموع للمطيعي ٢٠/٢٩٧، حلية العلماء ٨/٣٣٣، فتح
العزیز ٥/٢٨٧، مغني المحتاج ٢/٢٤٢

ومذهب المالكية^(١).

دليل هذا القول:

أنَّ ظاهر الإطلاق ينصرف إلى المعاملة ونحوها، وهي مستحيلة مع المسجد والمقبرة والطريق^(٢).

التَّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنَّه يصح الإقرار لمسجد أو مقبرة أو طريق إذا أطلق؛ لأنَّه يجوز أن تملك بوجه صحيح، فيصح الإقرار لها، والله تعالى أعلم.

[٣٢٢] المسألة الرَّابعة: إذا قال: له عليّ كذا وكذا درهماً. بالنصب، فكم يلزمه؟^(٣).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنَّه يلزمه درهم^(٤).

(١) تبصرة الحكام ٥٥/٢

(٢) قواعد ابن رجب ص ١٧٥، مغني المحتاج ٢٤٢/٢

(٣) وكذا الحكم لو قال: له عليّ كذا وكذا درهم. بالرفع. (انظر: المبدع ٣٦٠/١٠، الإنصاف ٢١٣/١٢)

(٤) الروايتين والوجهين ٤٠٤/١، الهداية ١٦٠/٢، المغني ٣٠٩/٧، المبدع ٣٦١/١٠-٣٦٢، الإنصاف ٢١٤/١٢

وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، وقول عند الشافعية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن (كذا) يَحْتَمِلُ أَقْلَ من درهم، فإذا عطف عليه مثله، ثم فسّرهما بدرهم واحد جاز، وكان كلاماً صحيحاً^(٣).
- ٢ - أن (كذا) يقع على أقل من درهم، ولا يعطى إلا اليقين^(٤).

الأقوال الأخرى:

للعلماء في المسألة أربعة أقوال:

أحدها: ما تقدم من اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ومن وافقه.

والقول الثاني: يلزمه درهم، وبعض آخر يفسره.

وهو وجه عند الحنابلة^(٥)، وقول عند الشافعية^(٦).

دليل هذا القول:

(١) الفروع ٦/٦٣٨، المبدع ١٠/٣٦٢، الإنصاف ١٢/٢١٤

(٢) مختصر المزني ٨/٢١١، التنبيه ص ٣٦٧، مغني المحتاج ٢/٢٤٩

(٣) المغني ٧/٣٠٩، المبدع ١٠/٣٦٢

(٤) مختصر المزني ٨/٢١١

(٥) الروايتين والوجهين ١/٤٠٤، المغني ٧/٣٠٩، الفروع ٦/٦٣٨، المبدع ١٠/٣٦٢،

الإنصاف ١٢/٢١٥

(٦) مغني المحتاج ٢/٢٤٩

أنَّه جعل الدرهم تفسيراً لِمَا يليه، فيلزمه بها درهم، والأولى باقية على إِبْهامها فيرجع في تفسيرها إليه^(١).

القول الثالث: يلزمه درهماً.

وهو وجه عند الحنابلة^(٢)، والمذهب عند الشافعية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنه ذكر جملتين، فإذا فسّر ذلك بدرهم عاد التفسير إلى كل واحدة منهما، كقوله: عشرون درهماً. يعود التفسير إلى العشرين، فكذلك ههنا^(٤).

٢ - أن التّمييز وصف، والوصف المتعقّب لشيئين يعود إليهما^(٥).

القول الرابع: يلزمه واحد وعشرون درهماً.

وهو مذهب الحنفية^(٦).

(١) المغني ٣٠٩/٧، المبدع ٣٦٢/١٠

(٢) الروايتين والوجهين ٤٠٤/١، الهداية ١٦٠/٢، المغني ٣٠٩/٧، الفروع ٦٣٨/٦، المبدع

٣٦٢/١٠، الإنصاف ٢١٥/١٢

(٣) مختصر المزني ٢١١/٨، التنبيه ص ٣٦٧، المنهاج ومغني المحتاج ٢٤٩/٢

(٤) المغني ٣٠٩/٧، المبدع ٣٦٢/١٠

(٥) مغني المحتاج ٢٤٨/٢

(٦) الهداية وتكملة فتح القدير ٣١٠/٧، بدائع الصنائع ٢٢٢/٧، المختار والاختيار

١٣٠/٢، البحر الرائق ٤٢٥/٧

والمالكيَّة^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أنه جمع بين عددين مبهمين بحرف الجمع، وجعلهما اسماً واحداً، وأقل ذلك واحد وعشرون^(٢).
- ٢ - أن العدد المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، والمحقق هنا واحد وعشرون^(٣).

[٣٢٣] المسألة الخامسة: إذا قال: له عندي تمر في جراب. فهل يكون مقراً بالجراب؟^(٤).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أنه يكون مقراً بالتمر دون الجراب^(٥). وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

(١) الذخيرة ٢٩١/٩، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢٠٣/٢، التاج والإكليل مع مواهب

الجليل ٢٢٩/٥، الشرح الكبير ٤٠٦/٣

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٢/٧

(٣) جواهر الإكليل ٢٠٣/٢

(٤) وكذا إذا قال: له عندي فص في خاتم، أو درهم في ثوب، ونحو ذلك.

(انظر: المغني ٢٩٠/٧، الإنصاف ٢٣٤/١٢)

(٥) المغني ٢٩٠/٧، النكت والفوائد السننية ٤٩٦/٢، قواعد ابن رجب ص ٣٦ القاعدة

رقم (٢٥)، المبدع ٣٧١/١٠، الإنصاف ٢٣٢/١٢

(٦) الفروع وتصحيح الفروع ٦٤٤/٦، قواعد ابن رجب ص ٣٦، الإنصاف ٢٣٢/١٢

والشافعية^(١)، وقول عند المالكية^(٢).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن الظرف (الجِراب) غير مقرّ به، وإنّما هو موصوف به^(٣).
- ٢ - أن قوله: (في جِراب) لا يتضمن أكثر من الإخبار عن وعاء الشيء المقرّ به، ويحتمل أن يكون الوعاء داخلاً في الإقرار، ويحتمل أن يكون خارجاً عنه، فلم يجز أن يحكم فيه بالشك^(٤).
- ٣ - أن إقراره لم يتناول الظرف، فيحتمل أن يكون في ظرف للمقرّ، فلم يلزمه^(٥).

القول الآخر: أنّه مُقرّ بالتمر والجِراب.

(١) الأم ٣/٢٤٥، مختصر المزني ١/٢١١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٩٩، التنبيه

ص ٣٦٩، المنهاج ومغني المحتاج ٢/٢٥١

(٢) الإشراف ٢/٣٥، مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٢٠٤، التاج والإكليل مع مواهب

الجليل ٥/٢٣٠

(٣) قواعد ابن رجب ص ٣٦

(٤) الإشراف ٢/٣٥

(٥) المغني ٧/٢٩٠، المبدع ١٠/٣٧١

وهو وجه عند الحنابلة^(١)، ومذهب الحنفية^(٢)، وقول عند المالكية^(٣).

أدلة هذا القول:

١ - أنه ذكر ذلك في سياق الإقرار، ويصلح أن يكون مُقرّاً به،
فلزمه^(٤).

٢ - أن الظاهر أن الجراب لصاحب التمر، باعتبار العرف والعادة،
فوجب أن يدخل تحت الإقرار^(٥).

التّرجيح: الذي يظهر لي رجحانه أنه بهذا اللفظ لا يكون مُقرّاً
بالجراب؛ لأنّ اللفظ محتمل، فلا يلزمه به شيء، ويقبل تفسيره لمراده
بلفظه، والله تعالى أعلم.

(١) المغني ٢٩٠/٧، الفروع ٦٤٤/٦، قواعد ابن رجب ص ٣٦، المبدع ٣٧١/١٠،

الإنصاف ٢٣٢/١٢

(٢) الهداية وتكملة فتح القدير ٣١٧/٧، رؤوس المسائل ص ٣٣٩، بدائع

الصنائع ٢٢١/٧، البحر الرائق ٤٢٧/٧

(٣) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢٠٤/٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢٣٠/٥

(٤) المغني ٢٩٠/٧، المبدع ٣٧١/١٠

(٥) رؤوس المسائل ص ٣٣٩

[٣٢٤] المسألة السادسة: الحكم إذا قال: له علي ألف إلا خمسين درهماً^(١).

اختار ابن حامد رحمه الله تعالى: أن الألف من جنس الدراهم^(٢).
وهو المذهب عند الحنابلة^(٣)، والحنفية^(٤).

دليل هذا القول:

أنه لم يرد عن العرب الاستثناء في الإثبات إلا من الجنس، فمتى عُلِمَ أحد الطرفين عُلِمَ أن الآخر من جنسه، كما لو عُلِمَ المستثنى منه، لتلازم المستثنى والمستثنى منه في الجنس، فما ثبت في أحدهما ثبت في الآخر^(٥).

القول الآخر: أن الألف يكون مبهماً، ويرجع في تفسيره إلى القائل.
وهو وجه عند الحنابلة^(٦)، ومذهب المالكية^(٧).

(١) وكذا الحكم لو عطف فقال: له علي ألف ودرهم.

(٢) المغني ٧/٢٩٥، المبدع ١٠/٣٦٣.

(٣) المغني ٧/٢٩٥، المبدع ١٠/٣٦٣، الإنصاف ١٢/٢١٧.

(٤) المبسوط ١٨٦/١٨٧-١٨٨.

(٥) المغني ٧/٢٩٥، المبدع ١٠/٣٦٤.

(٦) المغني ٧/٢٩٥، المبدع ١٠/٣٦٤، الإنصاف ١٢/٢١٧.

(٧) مختصر خليل وجواهر الإكليل ٢/٢٠٢، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٥/٢٢٧ -

٢٢٨، شرح الزرقاني ٦/٩٩.

والشافعية^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - أن لفظه في الألف مبهم، والدرهم لم يذكر تفسيراً له، فيبقى على إبهامه^(٢).
- ٢ - أن الاستثناء يصح من غير الجنس^(٣).
- وأجيب عنه: بأن الاستثناء الصحيح ما كان من الجنس^(٤).
- الترجيح: الذي يظهر لي رجحانه أن الألف من جنس الدراهم؛ لأن السابق إلى الأذهان أن المستثنى من جنس المستثنى منه، والله تعالى أعلم.

(١) الإقناع في الفقه الشافعي ص ١٩٩، التنبيه ص ٣٦٨، الوجيز وفتح العزيز ٣١٠/٥، مغني

المحتاج ٢٥٨/٢

(٢) المغني ٢٩٥/٧، المبدع ٣٦٤/١٠

(٣) المغني ٢٩٥/٧

(٤) المبدع ٣٦٤/١٠

الخلاصة

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، له الحمد في الأولى والآخرة وهو على كل شيء قدير، فبعد أن من الله تعالى عليّ بإتمام البحث في اختيارات ابن حامد رحمه الله تعالى فإنني أبين أهم ما توصّلت إليه من خلال البحث في هذا الموضوع، فمن ذلك:

علو منزلة الحسن بن حامد البغدادي رحمه الله تعالى بين فقهاء الحنابلة، فهو يعدّ في وقته مُدرّسهم وشيخهم ومفتيهم، ولذا نجد أن اختياراته قد دوّنت في كتب فقهاء الحنابلة الذين اهتموا بذكر اختيارات فقهاء الحنابلة.

أن ابن حامد رحمه الله تعالى لم يكن مقلداً محضاً، بل من الفقهاء المجتهدين في المذهب الحنبلي، فهو وإن وافق الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الأصول التي بنى عليها مذهبه إلا أنّه خالفه في كثير من اختياراته، وكذا خالف ما عليه المذهب عند الحنابلة في كثير من المسائل الفقهية.

بلغ عدد المسائل التي وقفت عليها مما ذكر فيها اختيار ابن حامد رحمه الله تعالى ثلاثمائة وأربعاً وعشرين مسألة.

وافق ابن حامد رحمه الله تعالى المذهب عند الحنابلة في مائة وثلاث وثلاثين مسألة، وخالف المذهب عندهم في مائة وإحدى وتسعين مسألة. انفراد ابن حامد رحمه الله تعالى بالقول في ثمان عشرة مسألة، فلم أجد له موافقاً فيها من الحنابلة ولا من غيرهم.

هذا أهم ما توصلت إليه من خلال البحث في اختيارات ابن حامد رحمه الله تعالى الفقهية مع اعترافي بالتقصير في البحث، ولكن عذري أن هذا قصارى جهدي، وأنَّ النقص من طبيعة البشر، فما كان صواباً فمن الله وحده وما كان من خطأ فمني، وأسأل الله العصمة من الزلل، والهداية إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار.

ثالثاً: فهرس الأعلام.

رابعاً: فهرس الكلمات الغريبة.

خامساً: فهرس المصادر والمراجع.

سادساً: فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة البقرة

نص الآية	رقمها	الصفحة
(فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)	١٤٨	٥٨١
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ)	١٧٨	١٠٩٣
(فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ)	١٧٨	١٠٩٧
(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)	١٨٧	٥٥١
(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ)	١٨٩	٦٢٥
(فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)	١٩٤	١٠٩٥
(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)	١٩٥	١٨٣
(وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)	١٩٦	٥٨٦
(ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)	١٩٦	٥٩٣

نص الآية	رقمها	الصفحة
(الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)	١٩٧	٦٢١
[وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ]	٢١٧	٢٣٦
(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى)	٢٢٢	٢٠٣
(وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا)	٢٢٨	٩٦٦
(فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ)	٢٢٩	٩٣٣
(وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)	٢٨٠	٩١٢
(مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)	٢٨٢	١٢٢٥
(وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ)	٢٨٢	١٢٢٤
(وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)	٢٨٣	١٢٢٤
(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)	٢٨٦	٢٨١
سورة آل عمران		
(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا)	١٠٣	٩٣٣

سورة النساء

نص الآية	رقمها	الصفحة
(فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)	٣	٨٤٩
(يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ)	١١	٨١٠
(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ)	١١	٧٨٣
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ)	٢٣	٨١٣
(وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ)	٢٣	١٠٣٤
(وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ)	٢٤	٩٠١
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)	٢٩	٧٢٣
(وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)	٢٩	١١٩٣
(وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً - إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)	٩٢-٩٣	١١٠٥
(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)	٩٣	٦٥١

نص الآية	رقمها	الصفحة
(وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ)	١٣٠	٩٣٣
سورة المائدة		
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)	٣	٩٩
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالتَّطْيِخَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبَحَ عَلَى التُّصْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ)	٣	١٢٠٢
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ)	٣	١١٩٠
(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)	٤	١٢٠٠
(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)	٥	٨٨٥
(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)	٥	١١٩٥
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)	٦	١٣٩

نص الآية	رقمها	الصفحة
(فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)	٦	٧٨
(فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ)	٤٢	٦٨٥
(وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ)	٤٢	٦٨٦
(النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)	٤٥	١٠٩٣
(وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)	٤٥	١٠٧٢
(وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)	٤٩	٦٨٦
(وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ)	٩٥	٦٣٧
(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ)	٩٦	١١٨٩
(جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ)	٩٧	٣٤٥
سورة الأنعام		
(وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ)	٨٤-٨٥	٨١١
(وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَ عَلَيْنَهُمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ)	١٤٦	١١٧٨

سورة الأعراف

نص الآية	رقمها	الصفحة
(يَا بَنِي آدَمَ)	٢٦	٨٠٩
(وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)	١٥٧	١١٩١

سورة الأنفال

[قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ]	٣٨	٢٣٨
--	----	-----

سورة التوبة

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا)	٢٨	٦٨١
(حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)	٢٩	٦٦٨
(إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ)	٣٧	٥٨٩
(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)	٦٠	٥٢٨
(فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا)	١٠٨	١١٣

سورة يونس

نص الآية	رقمها	الصفحة
(أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى)	٣٥	١١٥١

سورة النحل

(ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)	١٢٣	٥٨٧
--	-----	-----

سورة الإسراء

(عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)	٧٩	٤٢
---	----	----

سورة مريم

(فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا)	٥٩-٦٠	٢٢٥
--	-------	-----

سورة طه

(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)	٥	٢٨
--	---	----

سورة الحج

(وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ)	٢٦	٣٤٥
(السُّجُودِ)		

نص الآية	رقمها	الصفحة
(وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) (وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)	٢٧	٥٨٧
سورة النور	٢٩	٦١٤
(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ)	٢	١١٢٩
سورة القصص	٦	١٠١٣
(قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ فَإِنْ أَثِمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ)	٢٧	٧٥٥
سورة الأحزاب	٦	٨٨٢
(النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)	٦	٨٨١
(مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ) (وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)	٤٠	٨١٢
	٥٠	٨٥٤

نص الآية	رقمها	الصفحة
(وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا)	٥٣	٨٨١
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)	٥٦	٢٢٩
سورة ص		
(وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ)	٤٤	١١٧٩
سورة الزمر		
(أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاهِينَ)	٥٦	٣٣
[لئنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ]	٦٥	٢٣٨
سورة الشورى		
(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)	٤٠	١٠٩٥
سورة محمد		
(وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)	٣٣	٦٠٨
سورة الفتح		
(مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ)	٢٧	٦١٦
سورة الحجرات		
(يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا)	١٧	٩٥٠

سورة المجادلة

نص الآية	رقمها	الصفحة
(الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ)	٢	٩٩٤
(وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)	٣	٩٩١

سورة الممتحنة

(وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ)	١٠	٩٧٢
(يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ)	١٢	٤٦٠

سورة الطلاق

(فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَھُنَّ فَأَمْسِكُوھُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوھُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْھِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ)	٢	٩٦٨
(وَأَشْھِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ)	٢	١٢٢٩
(فَعَدَّتْھُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْھُرٍ)	٤	١٠٢٧

سورة الأعلى

(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)	١	٣٠
--------------------------------------	---	----

سورة الغاشية

نص الآية	رقمها	الصفحة
(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ)	١	٤٢٠

سورة البلد

(لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ)	١	٥٧٤
------------------------------------	---	-----

سورة التين

(وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ)	٣	٥٧٤
----------------------------------	---	-----

الصفحة	الحديث والآثار
١١٢٥	أتى رجل النبي ﷺ وهو في المسجد فناده فقال: يا رسول الله إني زنيت
٤١٢	أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون
١١٠٧	أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا قد أوجب -يعني النار- بالقتل
٤٦٣	أخذ النبي ﷺ بيد عبدالرحمن بن عوف t فانطلق به إلى ابنه إبراهيم
٤٦١	أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا ننوح
٣٦٦	أخروهن من حيث أخرهن الله
٥٢٥	ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
١٢٠٧	إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل
٤٥٧	إذا أنزلتموني في اللحد فأفضوا بخدي إلى الأرض
٨٤	إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده
٣٤٣	إذا بلغ أولادكم سبع سنين ففرقوا بين فرشهم
١٢٥	إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله أذى
٥٠٩	إذا خرصتم فجدُّوا ودعوا الثلث

الصفحة	الحديث والأثر
٢٦٣	إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيده فلا ينظر ما دون السرة
	وفوق الركبة
٣٠٣	إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع
٢٠١	إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يعرف
٣١٩	إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط
١٢٤	إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور
١٤٤	الأذنان من الرأس
٧٥١	أصاب النبي e خصاصة فبلغ ذلك علياً t فخرج يلتمس عملاً
١١٩٥	أصبت جراباً من شحم يوم خيبر قال: فالتزمته
٢١١	اصنعوا كل شيء إلا النكاح
٢٧٤	أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي
٤٣٨	اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك
٤٤١	اغسلوه بماء وسدر
٢٥٨	أفطرنا على عهد رسول الله e يوم غيم ثم طلعت الشمس
٤٤٣	افعلوا بميتكم ما تفعلون بعروسكم
١٠٩٨	ألا إنكم يا معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل
٣٢٧	ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً

الصفحة	الحديث والأثر
٢٣٩	أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله
٢٤٧	الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
٢٩٣	أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
١٣٥	أمرت بالسواك حتى خشيت أن يكتب عليّ
٥٧٢	أمرت بقرية تأكل القرى يقولون: يثرب وهي المدينة
٣٩٨	أمرنا- تعني النبي e - أن نخرج في العيدين العواتق
٦٦٠	أن أبا أيوب t خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل رواحله
٣١٩	إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه
١٠١٥	أن أعرابياً أتى النبي e فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود
١٤٣	أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يأخذ لأذنيه ماء جديداً
٨١٢	إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين
١٦٧	أن الرسول e أمر بالتلحي
١٣٦	أن الرسول e أمر بالوضوء لكل صلاة
٩٤	أن الرسول e نهى عن جلود السباع
٨١	إن الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين

الصفحة	الحديث والأثر
٣٤٠	إن الله تبارك وتعالى فرض صيام رمضان عليكم وسنت لكم قيامه
٢١٩	إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
٣٧٤	أن النبي ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة
٩٠	أن النبي ﷺ توضأ بفضل غسلها من الجنابة
٢٩٩	أن النبي ﷺ خرج علينا فقلنا: يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك
٧١٠	أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا
٧٨٩	أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه
٥٣٣	أن النبي ﷺ مرَّ به وهو بالحديبية قبل أن يدخل مكة وهو محرم
١٤٦	أن النبي ﷺ مسح رأسه وأمسك مسبّحته لأذنيه
٨٥٨	أن امرأة جاءت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله جئت لأهـب لك نفسي
١١٢٧	أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الزنى
٣٥٨	أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته فأكل منه
٣٦٨	أن حذيفة أمّ الناس بالمدائن على دكان
٧٢٤	أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله سَعِر
٤٦١	أن رسول الله ﷺ أخذ على النساء حين بايعهن أن لا ينحن

الصفحة	الحديث والأثر
٨٧٧	أن رسول الله e اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها
٨٧٧	أن رسول الله e اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها
٤٢٢	إن رسول الله e خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً
٥٩٥	أن رسول الله e سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة
٣٦٤	أن رسول الله e كان يصليّ وهو حامل أمّامة بنت زينب
٧١٠	أن رسول الله e نهى عن بيع الثمر بالتمر
٧٠٩	أن رسول الله e نهى عن المزبنة
١١٨٧	أن طبيباً سأل النبي e عن ضفدع يجعلها في دواء فنهاه النبي e عن قتلها
١١٦	أن عبد الله بن سهل ومُحيصة بن مسعود أتيا خير ففترقا في النخل
٦٨٣	أن عمر t ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاثة أيام
٧٥٧	أن عمر بن الخطاب t أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز
٨٠١	أن عمر بن الخطاب t قضى في رجلين ادعيا رجلاً لا يدري أيهما أبوه
٦٥٩	أن هبّار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر ينحر بُدْنَه

الصفحة	الحديث والأثر
١٠١٨	أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء
٦٨٧	أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا
٥٩٤	أنتم يا أهل مكة لا عمرة لكم
١٦٩	انكسرت إحدى زندي فسألت النبي ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر
٤٩٢	إنما أخذ الصدقة من الخنطة والشعير والزبيب والتمر
١٨٤	إنما الأعمال بالنيات
٣٦٩	إنما جعل الإمام ليؤتم به
٩٩	إنما حرم أكلها
٤٩١	إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الخمسة
١٧١	إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر - أو يعصب - على جرحه خرقه
١٩٥	أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة
٤١	أنه رآه بفؤاده مرتين
١٤٤	أنه رأى الرسول ﷺ يتوضأ - فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً - قال: ومسح برأسه

الصفحة	الحديث والأثر
١٤٢	أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الذي أخذ لرأسه
٤٥٧	أنه كره أن يلقي تحت الميت في قبره شيء
٢٤٦	إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة
٨٦٠	الأيام أحق بنفسها من وليها
٨٤٠	أيما رجل ولدت أمته منه فهي معتقة عن دُبر منه
٤٧٤	بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة رسول الله ﷺ على المسلمين
٢٢٦	بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
٨٦٢	تستأمر اليتيمة في نفسها
٥٨١	تعجلوا إلى الحج-يعني الفريضة- فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له
٤٧٨	تَعُدُّ عليهم بالسَّخْلَةِ يحملها الراعي ولا تأخذها
١٩٦	توضأ واغسل ذكرك
٨٦٩	توفي عثمان بن مظعون t وترك ابنة له من خويلة بنت حكيم
١٣٧	ثلاثة هنَّ عليَّ فرائض ولكم سنة

الصفحة	الحديث والأثر
٣٣٤	ثم أذن بلال بالصلاة فصلَّى رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلَّى الغداة
٤٣	ثم تلا الآية [عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً] قال: وهذا المقام الذي وعده نبيكم
٤٥٦	جُعل في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء
٣٨٢	جمع عمر بن الخطاب t بين الظهر والعصر في يوم مطير
٦٢٢	الحج عرفة
٣١٢	حذف السلام سنة
١٥٧	حينما توضأ للناس كما رأى رسول الله ﷺ يتوضأ
٦٧٠	خذ من كل عشرين درهماً درهماً
١١٢٩	خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً
٧٤٢	الخراج بالضمان
٤٢١	خرج رسول الله ﷺ يستسقي فصلَّى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة
٢٦٢	خرجت امرأة مختمرة متجلية فقال عمر t: من هذه المرأة؟
٤٠٦	خسفت الشمس فقام النبي ﷺ فرعاً يخشى أن تكون الساعة
٤٠٨	خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فصلَّى رسول الله ﷺ بالناس

الصفحة	الحديث والأثر
٢٣١	خمس صلوات افترضهن الله على عباده
٦٣٩	خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم
٩٥	دباغ الأديم ذكاته
٩٦	دباغها طهورها
٣٤٢	دخل رسول الله e البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة
٩٢	دع ما يريبك إلى ما لا يريبك
٧٩٨	دعا عمر t القافة في رجلين اشتركا في امرأة ادعى كل واحد منهما الولد
٣٣٨	رأى رسول الله e رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين
٢٦١	رأى عمر بن الخطاب t أمة لنا متقنعة فضربها وقال: لا تشبهي بالحرائر
١٥٢	رأيت رسول الله e يتوضأ قالت: فمسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر
٢١٧	رفع القلم عن ثلاثة
٤١	سألت رسول الله e: هل رأيت ربك؟
٢٢٨	سباب المسلم فسوق وقتاله كفر
٨٧٤	السلطان ولي من لا ولي له

الصفحة	الحديث والأثر
٤١٩	سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين
٧٧١	الشفعة كحلّ العقال
٤٢٠	شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر
٧٧٤	الصبي على شفيعته حتى يُدرك فإذا أدرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك
٥٧٤	صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام
٧٣١	الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً
٢٧٨	صَلِّي في الحجر إن أردت دخول البيت
٢٨٦	صليت مع النبي ﷺ ليلة فلم يزل قائماً حتى هممت بأمر سوء
٦١٠	طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن
٩٢٨	الطلاق لمن أخذ بالساق
١٣٠	طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب
٦١٢	الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه
٤٤٥	عَلَامَ تنصون ميتكم؟
٢٢٧	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر
٤٧٣	فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون
١٤٥	فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه

الصفحة	الحديث والأثر
١٠٠٣	فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً
١١٨٠	فأمر النبي ﷺ أن يأخذوا له مائة شمر أخ فيضربوه بها ضربة واحدة
٢٠٥	فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله
٤٤٣	فظفرنا شعرها
٦٣٤	فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله إنا كنا أحرمانا
٥٠٢	فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر
٧٢٤	قال الناس: يا رسول الله غلا السَّعر فسعر لنا
٨٧	قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس
٣٥١	قدموا قريشاً ولا تقدموها
٤٧٩	قلت: فأبي شيء تأخذان؟ قالوا: عناقاً جذعة أو ثنية
٢١٠	كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً
٣٩٥	كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة
٢٢٧	كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة
٥٩٩	كان الفضل t رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم
١١٠	كان النبي ﷺ يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة
٣٤٩	كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجرة والعصر والشمس حيّة

الصفحة	الحديث والأثر
٣٦٥	كان النبي ﷺ يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه
٢١٠	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه
١٠١٥	كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن
	ابن وليدة زمعة مني
١٠٩٨	كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية
١١٣٤	كان ماعز بن مالك t يتيماً في حجر أبي فأصاب جارية من
	الحي
٢١٠	كان يأمرني فأترز فيباشرني وأنا حائض
١١٤٦	كُتِبَ على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة
٤٠٩	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي
	ركعتين ركعتين
٩٢٧	كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله
٣٥٨	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
١١٢٦	كنا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال: أنشدك الله إلا ما قضيت
	بيننا بكتاب الله
٥٤٠	كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام
٣١٤	كنا نُعَدُّ له سواكه وطهوره فيبيعه الله لما شاء أن يبيعه من الليل
٦٧٥	كنت أعشر بني تغلب كلما أقبلوا أو أدبروا

الصفحة	الحديث والأثر
١٢١	كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة
١١٩	كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ
٢٦٤	لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد أن يشتريها
٤٩٢	لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة
٤٥٨	لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً
٢٧٣	لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها
١١٥	لا تستنجوا بروت ولا عظم
٢٢٩	لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة
٣٠١	لا صلاة لمن لم يصل على نبي الله في صلاته
٨٧٤	لا نكاح إلا بولي
٦٢٣	لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج
٢٦٦	لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار
٤٦٤	لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة
٥٨٣	لقد هممت أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار
٤٠٧	لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ نودي أن الصلاة جامعة
٤٦٠	لما نزلت هذه الآية [يياعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً- إلى قوله - ولا يعصينك في معروف]

الصفحة	الحديث والأثر
٥٧١	اللهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إليّ
٣٩٩	لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل
٢٤٤	لو كنت أطيع الأذان مع الخليفة لأذنت
٢٤٦	لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول
١٣٥	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء
٤٢٦	لولا شباب خشع وبهائم رثع وشيوخ ركع
٤٩٤	ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة
٤٩٨	ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
٨٢٢	ليس لقاتل وصية
٨٢٣	ليس للقاتل شيء
٤٦٢	ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية
٢٤٦	المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة
١٢٠٣	ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه
٥٧٠	المدينة خير من مكة
٤٣٣	مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين
٦٧٩	من أحيا أرضاً فهي له
٦٧٦	من أحيا ميتاً من موتان الأرض فله رقبتها

الصفحة	الحديث والأثر
٣٩٣	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة
٧٣٧	من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره
٣٩٣	من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى
٥٨٢	من أراد الحج فليتعجل
٧٠٥	من باع نخلاً قد أُبُرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع
٢٢٨	من حلف بغير الله فقد أشرك
٣٥٧	من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم
١٢٣٥	من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة
٩١٢	من سرّه أن ينجيّه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه
٥٧٢	من صبر على لأوائها كنت له شافعياً أو شهيداً يوم القيامة
١٥٩	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد
١٠٩٤	من قتل عمداً ففقد يديه
٥٨٣	من كسر أو عرج فقد حلّ وعليه الحج من قابل
٣٣٤	من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس
٣٣٣	من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك
٦٠٩	من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج

الصفحة	الحديث والأثر
١١٣	نزلت هذه الآية في أهل قباء [فيه رجال يحبون أن يتطهروا]
١١٨٨	نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب
٥٨٨	نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل
٣٤٥	هذه القبلة
١١٨٩	هو الطهور ماؤه الحل ميتته
٣٥٤	وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم
١٠٥	وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب
٢٧٣	والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله
٤٧٦	والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤذونها إلى رسول الله ﷺ
٥٧١	والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون
٤٦٢	وجع أبو موسى t وجعاً فغشي عليه ورأسه في حجر امرأة من أهله
١٠١	وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً
١٢٠٠	وسأله عن صيد الكلب فقال: ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكاة
٥١٢	وفي الركاز الخمس
٦٣٠	ولا تلبسوا من الثياب شيء مسّه زعفران أو ورس

الصفحة	الحديث والأثر
٣٥٨	ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه
٣٧٠	ولقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه فكبر وكبر الناس وراءه وهو على المنبر
٤٤٣	ومشطناها ثلاثة قرون
١٠٩٧	ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين
٦٦٠	ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج
٣٥٣	يؤم القوم أقرأؤهم لكتاب الله
٢٨	يا أبا عبد الله [الرحمن على العرش استوى]
٣٣٣	يا ابنة أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر
٢٤٩	يا بلال قم فناد بالصلاة
٢٧٨	يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة
٨٥٠	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
٢١٤	يتصدق بدينار أو نصف دينار
٤٢	يجلسني على العرش
١٩٦	يغسل ذكره ويتوضأ

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
	الآجري = محمد بن الحسين بن عبد الله
	الآمدي = علي بن محمد البغدادي
٥٤٩	إبراهيم بن أحمد المروزي
٥٧	إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي
٣٥١	إبراهيم بن علي الفيروز آبادي
٥١	إبراهيم بن هانئ النيسابوري
٩٣	أبو المليح بن أسامة الهذلي
٤٦٢	أبو بردة بن أبي موسى الأشعري
٣٤٠	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي
	أبو أبي المليح = أسامة بن عمير الهذلي
	أبو أبي سلمة = عبد الرحمن بن عوف القرشي
٧٨	أحمد بن إبراهيم بن نصر الله
٥٣	أحمد بن أصرم المزني
٥٢	أحمد بن القاسم
٤٨٥	أحمد بن حمدان الحراني
٥٣	أحمد بن حميد المشكاني

الصفحة	العلم
٢٥	أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني
٢٥٠	أحمد بن علي بن محمد العسقلاني
٢٣	أحمد بن محمد بن أحمد
٥١	أحمد بن محمد بن الحجاج
١١٢	أحمد بن محمد بن هارون
٤٩	أحمد بن محمد بن هانئ الطائي
٥٨	أحمد بن هشام
٣٤٣	أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي
٩٤	أسامة بن عمير الهذلي
٢٢٩	إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)
٥٠	إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري
	أبو إسحاق المروزي = إبراهيم بن أحمد
٤٩	إسحاق بن منصور بن بهرام
١٤٤	أسعد بن زرارة الأنصاري
٢٧٧	أسعد بن علي بن محمد بن المنجا
٢٥٨	أسماء بنت أبي بكر الصديق
٣٦٤	أمامة بنت أبي العاص بن الربيع
	أمامة بنت زينب = أمامة بنت أبي العاص بن الربيع

الصفحة	العلم
	أبو أمامة = أسعد بن زرارة الأنصاري
٤٣	أنس بن مالك الأنصاري
	أبو أيوب = خالد بن زيد الأنصاري
٢٢٦	بريدة بن الحبيب بن عبدالله الأسلمي
	أبو البقاء العكبري = عبدالله بن الحسين
	ابن بكروس = علي بن محمد بن المبارك البغدادي
	أبو بكر الأثرم = أحمد بن محمد بن هانئ الطائي
	أبو بكر الباقلاني = محمد بن الطيب بن محمد البغدادي
٢٤٩	بلال بن رباح الحبشي
	ابن البناء = الحسن بن أحمد بن عبدالله
	ابن تميم = محمد بن تميم الحراني
	ابن تيمية = أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني
١٧١	جابر بن عبدالله الأنصاري
٥٢	جعفر بن محمد النسائي
٨١	جندب بن جنادة الغفاري
	ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي
٣٣٤	الحارث بن ربيع الأنصاري
	أبو حامد الاسفرائيني = أحمد بن محمد بن أحمد

الصفحة	العلم
	ابن حبيب = عبد الملك بن حبيب بن سليمان السُّلمي
	ابن حجر = أحمد بن علي بن محمد العسقلاني
١٠١	حذيفة بن اليمان بن جابر العبسي
٥٢	حرب بن إسماعيل الكرمانى
	ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
٨٩٢	الحسن بن أحمد بن عبد الله
٥٣٤	الحسن بن شهاب العكبرى
	أبو حفص العكبرى = عمر بن إبراهيم بن عبد الله
٢٦٢	حفصة بنت عمر بن الخطاب (أم المؤمنين)
٨٩	الحكم بن عمرو الغفاري
	ابن حمدان = أحمد بن حمدان الحراني
٢٠٥	حمنة بنت جحش الأسدية
٤٤	حنبل بن إسحاق بن حنبل
١١١٧	حويصة بن مسعود بن كعب الأنصاري
٦٦٠	خالد بن زيد الأنصاري
	الخرقي = عمر بن الحسين بن عبد الله
	أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد الكلوزاني
	الخلال = أحمد بن محمد بن هارون

الصفحة	العلم
٨٧٠	خويلة بنت حكيم بن أمية السلمية
١٠٩٨	خويلد بن عمرو الخزاعي
	أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني
	الدارمي = عثمان بن سعيد السجستاني
	أبو ذر = جندب بن جنادة الغفاري
	الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان
٥٧٠	رافع بن خديج الأنصاري
١٥٢	الرُّبَيْع بنت معوذ الأنصارية
	ابن رجب = عبدالرحمن بن أحمد البغدادي
	ابن رزين = عبدالرحمن بن رزين الحوراني
	أبو زرعة الرازي = عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان
٤٧٨	زفر بن الهذيل البصري
٦٧٥	زياد بن حُدَيْر الأسدي
٧٠٩	زيد بن ثابت الأنصاري
١١٢٦	زيد بن خالد الجهني
	السامري = محمد بن عبدالله بن الحسين
٤٣٤	سبرة بن معبد الجهني
	سحنون = عبدالسلام بن حبيب بن حسان التنوخي

الصفحة	العلم
	سعد بن أبي وقاص = سعد بن مالك الزهري
١٠١٥	سعد بن مالك الزهري
٢٤٦	سعد بن مالك بن سنان
٣١٤	سعد بن هشام بن عامر الأنصاري
٤٧٩	سَعْر بن دَيْسَم الديلي
	أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان
٦٧٩	سعيد بن زيد القرشي العدوي
١١٨٠	سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري
٧٩٨	سعيد بن المسيب
٥٧١	سفيان بن أبي زهير الأزدي
٩٥	سلمة بن المُحَبَّق الهذلي
١٠٠٣	سلمة بن صخر البياضي
	أم سلمة = هند بنت أبي أمية المخزومية (أم المؤمنين)
٥٠	سليمان بن الأشعث السجستاني
١٢١	سليمان بن يسار الهلالي
٥٠٨	سهل بن أبي حثمة الأنصاري
٣٠١	سهل بن سعد بن مالك الأنصاري
١٠١٦	سودة بنت زمعة بن قيس القرشي (أم المؤمنين)

الصفحة

العلم

- أبو شريح = خويلد بن عمرو الخزاعي
- الشريف الزيدي = علي بن محمد بن علي الهاشمي
- الشريف = عبد الخالق بن عيسى (أبو جعفر الشريف)
- شريك بن سحماء = شريك بن عبده بن معتب البلوي
- ١٠١٨ شريك بن عبده بن معتب البلوي
- شقران مولى رسول الله ﷺ = صالح بن عدي
- ابن شهاب = الحسن بن شهاب العكبري
- الشيرازي = إبراهيم بن علي الفيروز آبادي
- الشيرازي = عبد الواحد بن محمد بن علي
- ٤٩ صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل
- ٤٥٦ صالح بن عدي
- ٣٨٢ صفوان بن سليم
- ٢٩٢ صفية بنت أبي عبيد الثقفية
- ٨٧٧ صفية بنت حُيَّ بن أخطب (أم المؤمنين)
- أبو الصقر = يحيى بن يزداد الوراق
- ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري
- ٥٨٨ ضمام بن ثعلبة السعدي
- أبو طالب = أحمد بن حميد المشكاني

الصفحة	العلم
٦٧٧	طاوس بن كيسان اليماني
	ابن طاوس = عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني
١١٩	عائشة بنت أبي بكر الصديق (أم المؤمنين)
٢٣١	عبادة بن الصامت الأنصاري
	ابن عباس = عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب
١٠١٦	عبد بن زمعة بن قيس القرشي
٧٤١	عبدالخالق بن عيسى (أبو جعفر الشريف)
٤١١	عبدالرحمن بن أحمد البغدادي
٤٠٦	عبدالرحمن بن القاسم العتقي
٨٣	عبدالرحمن بن رزين الحوراني
١١١٦	عبدالرحمن بن سهل بن زيد الأنصاري
٨٤	عبدالرحمن بن صخر الدوسي
١١٨٧	عبدالرحمن بن عثمان بن عبيدالله القرشي
٢٤٣	عبدالرحمن بن علي بن محمد التيمي
٥٦	عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان
٣٤٠	عبدالرحمن بن عوف القرشي
١٥١	عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي
١٢٤	عبدالرحمن بن محمود بن عبيدان البعلي

الصفحة	العلم
٣٨٤	عبدالسلام بن حبيب بن حسان التنوخي
٢١٢	عبدالسلام بن عبدالله أبو البركات الحراني
٥٢	عبدالكريم بن الهيثم بن زياد
١٤٥	عبدالله الصناجي
٨٣	عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي
٤٧	عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل
٢٤٨	عبدالله بن الحسين
٤٤	عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب
٣١٢	عبدالله بن المبارك الحنظلي
١٣٦	عبدالله بن حنظلة بن أبي عامر
١٤٢	عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري
٩٠	عبدالله بن سرجس المدني
٦٨٧	عبدالله بن سلام بن الحارث
١١١٦	عبدالله بن سهل بن زيد الأنصاري
٢٢٧	عبدالله بن شقيق العقيلي
٦٧٦	عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني
٢٤٥	عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري
٥٧٣	عبدالله بن عدي بن حمراء

الصفحة	العلم
١٤٣	عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي
٤٠٧	عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي
٤٠٦	عبدالله بن قيس الأشعري
١٠٥	عبدالله بن مسعود بن غافل الهذلي
١١٩٥	عبدالله بن مُعَقَّل المزني
٢٢٥	عبدالمملك بن حبيب بن سليمان السُّلمي
٥٠	عبدالمملك بن عبد الحميد بن مهران
٧٩	عبدالمملك بن عبدالعزيز الماجشون
١٤٧	عبدالواحد بن محمد بن علي
١٤١	عبدالوهاب بن أحمد الحراني
	ابن عبدوس = نصر الله بن عبدالعزيز الحراني
	ابن عبيدان = عبدالرحمن بن محمود بن عبيدان البعلي
٥٩٠	عتّاب بن أسيد القرشي
٣٤	عثمان بن سعيد السّجستاني
٣٤٣	عثمان بن طلحة بن أبي طلحة العبدري
٤٤٣	عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري
٨٦٩	عثمان بن مظعون القرشي
١٢٠٠	عدي بن حاتم الطائي

الصفحة	العلم
	عز الدين الكتاني = أحمد بن إبراهيم بن نصر الله
	أم عطية = نسيبة بنت الحارث الأنصارية
٣٠٠	عقبة بن عمرو الخزرجي
	ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد البغدادي
٢٦٧	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
٤٨	علي بن سعيد بن جرير (أبو الحسن النسفي)
٣٠٨	علي بن سليمان بن أحمد المرداوي
١٤٧	علي بن عقيل بن محمد البغدادي
٦٧٣	علي بن محمد البغدادي
٢٧٨	علي بن محمد الربيعي
٨٢١	علي بن محمد بن المبارك البغدادي
٧٦٩	علي بن محمد بن علي الهاشمي
٧٧	عمر بن إبراهيم بن عبدالله
٧٩	عمر بن الحسين بن عبدالله
	ابن أبي عمر = عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي
١١٢٧	عمران بن الحصين بن عبيد الخزاعي
٢٣٩	عمرو بن العاص بن وائل القرشي
٢٦٣	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو

الصفحة	العلم
	الغزالي = محمد بن محمد بن محمد الطوسي
٢٠١	فاطمة بنت أبي حبيش
	أبو الفتح القواس = يوسف بن عمر بن مسرور
٥٩٩	الفضل بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي
	ابن القاسم = عبدالرحمن بن القاسم العتقي
	القاضي أبو الحسين = محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء
	القاضي عبدالوهاب = عبدالوهاب بن أحمد الحراني
	أبو قتادة = الحارث بن ربيعي الأنصاري
٨٧٠	قدامة بن مظعون القرشي
	ابن قدامة = عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي
٣٣٨	قيس بن عمرو الأنصاري
	ابن القيم = محمد بن أبي بكر الزرعي
٢٩٩	كعب بن عُجْرَةَ البلوي
٣٩٥	كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري
٢٧٣	كناز بن الحصين
	اللخمي = علي بن محمد الربيعي
	ابن الماجشون = عبدالملك بن عبدالعزيز الماجشون
١١٣١	ماعرز بن مالك الأسلمي

الصفحة	العلم
٣٥٤	مالك بن الحويرث بن زياد الليثي ابن المبارك = عبدالله بن المبارك الحنظلي المجد = عبدالسلام بن عبدالله أبو البركات الحراني
٧٧	محفوظ بن أحمد الكلوزاني
٣١	محمد بن أبي بكر الزرعي
١٩١	محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي
٦٣	محمد بن أحمد بن عثمان
٢٦٩	محمد بن الحسن الشيباني
٦٢١	محمد بن الحسين بن عبدالله
٥٢	محمد بن الحكم الأحول
٢٧	محمد بن الطيب بن محمد البغدادي
٢١٣	محمد بن تميم الحراني
٨٣	محمد بن عبد القوي المقدسي
١٤٨	محمد بن عبدالله بن الحسين
٢٢	محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء
٤٤٣	محمد بن محمد بن محمد الطوسي
٥٦	محمد بن موسى بن مشيش البغدادي
٢٢٩	محمد بن نصر بن الحجاج المروزي

الصفحة	العلم
٥٣	محمد بن يحيى الكحال
	أبو محمد الجوزي = يوسف بن عبدالرحمن بن علي
١١١٦	مُحَيِّصَة بن مسعود بن كعب الأنصاري
	أبو مرثد الغنوي = كنان بن الحصين
	المرداوي = علي بن سليمان بن أحمد المرداوي
	المروذي = أحمد بن محمد بن الحجاج
	المروزي = محمد بن نصر بن الحجاج المروزي
	أبو مسعود البدري = عقبة بن عمرو الخزرجي
٤٨	مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري
	ابن مشيش = محمد بن موسى بن مشيش البغدادي
٤٩٢	معاذ بن جبل الأنصاري
	أبو المعالي = أسعد بن علي بن محمد بن المنجا
١٥٧	معاوية بن أبي سفيان القرشي
١٩٥	المغيرة بن شعبة الكوفي
	المقداد بن الأسود = المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي
١٩٦	المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي
٣٥٨	مُلَيْكَة بنت مالك الأنصارية
	ابن المنّى = نصر بن فتيان بن مطر النهرواني

الصفحة	العلم
	ابن منصور = إسحاق بن منصور بن بهرام
٥١	مهنا بن يحيى الشامي
٤٩١	موسى بن طلحة التيمي
	أبو موسى = عبدالله بن قيس الأشعري
	ابن أبي موسى = محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي
٩٠	ميمونة بنت الحارث الهلالية (أم المؤمنين)
	الميموني = عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران
	الناظم = محمد بن عبدالقوي المقدسي
٣٩٨	نسيبة بنت الحارث الأنصارية
١٦٧	نصر الله بن عبدالعزيز الحراني
٧٧	نصر بن فتيان بن مطر النهرواني
٤٠٩	النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري
١١٣٤	نعيم بن هزال الأسلمي
٦٥٩	هبار بن الأسود القرشي
	أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر الدوسي
٦٧٧	هشام بن حُجَيْر المكي
١٠١٨	هلال بن أمية بن عامر الأنصاري
٣٣٣	هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية (أم المؤمنين)

الصفحة	العلم
١٣٥	واثلة بن الأسقع
٥١	يحيى بن يزيد الوراق
٨٠١	يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب
٢٧١	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري
٥١	يعقوب بن بختان
١١٩٩	يوسف بن عبدالرحمن بن علي
٤٤	يوسف بن عمر بن مسرور
٥٣	يوسف بن موسى العطار
	أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم الأنصاري

فهرس الكلمات الغريبة

الصفحة	الكلمة
٤٢١	إِبَّانَ زمانه
٤٩١	الإدام
١١٠	الإداوة
١٧٨	أدلّ
١٢١٩	الاستفاضة
١٠٩	الاستنجاء
٤٦٠	الإسعاد
٣٥١	الأشرف
١٢٩	الأشنان
١٦٧	الاقتعاط
١٠١٥	الأورق
٨٦٠	الأيّم
٨٥٠	الباءة
٨٨٩	البحر
٤٧٣	بنت اللبون
٧٠٦	التأبير
٤٥٤	التابوت

الصفحة	الكلمة
٤٢٢	التبذل
١٥٠	التحذيف
٧٢٣	التسعير
٣٥٣	التكريمة
١٠٣١	الثائب
٤٣٩	ثقل السدر
٤٧٩	الثنية
٣١٩	ثوب
١٦٩	الجبيرة
٥٠٩	الجد
٤٢١	الجدب
٧١٧	الجزاذ
٤٧٩	الجدعة
١١٩٦	الجراب
٦٥٦	الجماء
٤٦٣	الحالقة
٢٧٦	الحجر
٣٩٦	الحررة

الصفحة	الكلمة
٥٧٣	الحزورة
٢٧٢	الحُشّ
٧١٧	الحَصَاد
٣٥٨	الحصير
٤٧٣	الحقة
١٠٤٥	الحُقنة
٣٤٩	حيّة
٥٠٧	الخارص
٣٩٨	الخدور
٧٤٢	الخَرَج
٧١٠	الخَرْص
١٠٧٠	الخصّي
٦٠١	الخفارة
١١٠	الخلاء
١٠٣٦	الخنثى المشكل
٣٦٩	الدكان
٨٣٤	الدور الحكمي
١٦٦	الدّوابة

الصفحة	الكلمة
٢٩	الرُّحْضَاء
٦٠٣	الرَّشْوَة
٥١٠	الركاز
١١٥٥	زناً في الجبل
١٧٠	الزند
٨٧	السجل، الذنوب
٤٣٨	السُّدْر
١٠٧٨	السُّلْعَة
٥٠٤	السوم
٥٠٥	السيح
٤٦٣	الشاقة
١٣١	الشَّب
٧٣٧	الشَّقْص
١١٨٠	الشِّمْرَاخ
٤٦٣	الصالقة
١٥٠	الصُّدْغ
١١٨٨	الصُّرْد
١١٧٩	الصُّغْث

الصفحة	الكلمة
١٠٥٩	الضَّمن
٧٠٣	الطَّلَع
٦٩٥	الظُّئِر
٤٨٦	الظُّباء
٦٧٦	عادي الأرض
١٠١٦	العاهر
٥٠٢	العثري
٦٠٨	العِدَّة
٧٠٩	العرايا
٣٤٥	العَرَصَة
١٧٩	العزير
١١٢٦	العسيف
٧٧١	العَقَال
١٢٠	العلقة
٤٧٦	العناق
١١٠	العَنَزَة
١٠٧٠	العنين
٣٩٨	العواتق

الصفحة	الكلمة
١١٠٠	الغرة
٣٤٩	الغلس
٥٣١	الفرق
٤٢٠	القحوط
٤٣٩	القراح
١٣١	القرظ
٤٤٠	الكافور
٧٠٩	الكرُم
١١٨٧	الكوسج
١٠٦٦	الكوع
٣١٩	لَبَسَ
١٧٠	اللبوق
٤٩٥	المباح
٢٠١	المبتدأة
١٠٨٥	المثلي
٦١٠	المحجن
١٦٦	المحنكة
٧١٥	مد عجوة

الصفحة	الكلمة
٣٦٨	المدائن
١٩٥	مذاء
٢٠٤	المستحاضة
١٠٤٢	المشوب
٧١٦	المصرّاة
٤٥٥	المضرّبة
٦٣٢	المنطقة
٦٧٦	الموات
١٠٨١	الموضحة
٨٢٩	المولى من أسفل
٨٢٩	المولى من فوق
٤٥٩	الندب
١٥٣	النزعتان
٥٨٩	النسيء
٣٥٨	النضح
٣٩٦	النقيع
٥٠٢	النواضح
٤٥٩	النياحة

الصفحة	الكلمة
٣٤٩	الهجرة
١٠٨١	الهاتمة
٣٩٦	الهزم
٨٥٠	الوجاء
٣٤٩	وجبت
٤٩٨	الوسق
١٩٧	يجسر
٣١٩	يخطر
٣٢٠	يظل

فهرس المصادر والمراجع

١. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد - مع العدة حاشية إحكام الأحكام .
٢. أحكام الإمام و الإئتمام في الصلاة- تأليف: د. عبدالحسن بن محمد المنيف - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
٣. أحكام أهل الذمة :تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية -تحقيق وتعليق د.صبحي الصالح -الطبعة الرابعة ١٩٩٤م - دار العلم للملايين -بيروت -لبنان.
٤. أحكام الرضاع في الإسلام- تأليف: د. نايف بن نافع العمري.(رسالة ماجستير)
٥. الأحكام السلطانية - لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي - صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي - طبع عام ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت -لبنان .
٦. الأحكام السلطانية و الولايات الدينية - تأليف أبي الحسن علي بن محمد الماوردي -دار الكتب العلمية- بيروت -لبنان .
٧. أحكام الصداق في الشريعة الإسلامية- تأليف: د.عبدالكريم بن صنيان العمري. (رسالة ماجستير)
٨. أحكام الظهار في الشريعة الإسلامية- تأليف: د. عبد الله بن فهد الشريف. (رسالة ماجستير)

٩. أحكام القرآن لأبي بكر بن أحمد بن علي الرازي الجصاص- طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٥هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
١٠. أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي - دار الجليل - بيروت - لبنان .
١١. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار - تأليف أبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقى - تحقيق رشدي الصالح ملحق - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - دار الأندلس - بيروت - لبنان.
١٢. الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود الموصلى - علق عليه الشيخ محمود أبو دقيقه - طبعة دار الدعوة .
١٣. الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - للعلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد البعلبي - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
١٤. أدب القاضي تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - تحقيق محيي هلال السرحان - طبع عام ١٣٩١هـ - مطبعة الإرشاد - بغداد .
١٥. أدب القضاء للقاضي شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي - تحقيق د. محمد مصطفى الزحيلي - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - دار الفكر -

دمشق - سوريا .

١٦. الأربعين حديثاً النووية للإمام يحيى بن شرف الدين
النووي- الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- دار الفكر- بيروت-
لبنان.(مع شرح ابن دقيق العيد).
١٧. الإرشاد إلى سبيل الرشاد تأليف الشريف محمد بن أحمد
بن أبي موسى الهاشمي-تحقيق د.عبدالله بن عبدالحسن التركي-
الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-مؤسسة الرسالة-بيروت.
١٨. إرشاد الساري إلى مناسك الملاء علي القاري -تأليف
حسين بن محمد سعيد عبد الغني -طبعة دار الفكر.
١٩. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - تأليف محمد
ناصر الدين الألباني - إشراف زهير الشاويش الطبعة الثانية
١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامي -بيروت -لبنان .
٢٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد
الله ابن عبد البر - تحقيق علي محمد البجاوي - الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - دار الجيل - بيروت .
٢١. أسنى المطالب شرح روض الطالب لأبي يحيى زكريا
الأنصاري- الناشر المكتبة الإسلامية.
٢٢. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة
مالك لأبي بكر بن حسن الكشناوي - الطبعة الثانية - دار الفكر

٢٣. الأشباه و النظائر تأليف العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي - تحقيق وتقديم : محمد مطيع الحافظ - تصوير عن الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - دار الفكر - دمشق.
٢٤. الأشباه والنظائر في قواعد وفقه الشافعية تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢٥. الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادى - مطبعة الإرادة .
٢٦. الإصابة في تمييز الصحابة تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن تأليف الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي - طبعة عالم الكتب - بيروت .
٢٨. الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح- تأليف د. صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-مكتبة المعارف- الرياض.
٢٩. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للسيد أبي بكر

- المشهور بالسيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي - الطبعة الرابعة - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٣٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين: للعلامة شمس الدين أبي بكر ابن قيم الجوزية - تحقيق الشيخ عبد الرحمن الوكيل - الناشر مكتبة ابن تيميه - القاهرة .
٣١. الأعلام تأليف خير الدين الزركلي - الطبعة الخامسة ١٩٨٠م - دار العلم للملايين - بيروت .
٣٢. الإفصاح عن معاني الصحاح تأليف الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة - طبعة المؤسسة السعيدية - الرياض .
٣٣. الإقناع في الفقه الشافعي - تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن رجب الماوردي تحقيق وتعليق: حضر محمد حضر - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - طبعة دار العروبة .
٣٤. الإقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي - مع كشف القناع .
٣٥. الأم تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - طبع ١٤١٠هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان .
٣٦. الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني - تحقيق

- ودراسة د. سليمان بن عبد الله العمير و د. عوض بن رجاء العوفي و د. عبد العزيز بن سليمان البعيمي - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - مكتبة العبيكان - الرياض .
٣٧. الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني - تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - مؤسسة الكتب الثقافية .
٣٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . تأليف العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي وصححه وحققه محمد حامد الفقي - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٣٩. الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لأبي العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري - حققه وقدم له د. محمد أحمد إسماعيل الخاروف - طبع عام ١٤٠٠هـ - دار الفكر - دمشق .
٤٠. الإيمان - تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٤١. البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري - ضبطه وخرج أحاديثه الشيخ زكريا عميرات - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٤٢. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف علاء الدين أبي

بكر بن مسعود الكاساني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

.

٤٣. بدائع الفوائد للعلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم

الجوزية - ضبط نصه وخرج آياته أحمد عبد السلام - الطبعة

الأولى ١٤١٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٤٤. بداية المجتهد ونهاية المقتصد تأليف أبي الوليد محمد بن أحمد

بن رشد - الطبعة العاشرة ١٤٠٨هـ - دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان .

٤٥. البداية والنهاية : لأبي الفداء الحافظ ابن كثير - دقق أصوله

وحققه : د. أحمد أبو سلحم وجماعة - طبعة دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان .

٤٦. البدر الطالع . محاسن من بعد القرن السابع تأليف العلامة

محمد بن علي الشوكاني - مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

٤٧. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للإمام أبي

حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن - تحقيق

ودراسة جمال محمد السيد وأحمد شريف الدين - الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - دار العاصمة - الرياض.

٤٨. بغداد مدينه السلام (الجانب الغربي) :تأليف د.صالح أحمد العلي - طبع عام ١٩٨٥م - المجمع العلمي العراقي .
٤٩. بلغة الساغب وبغية الراغب - تأليف فخر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر ابن تيمية - تحقيق :بكر بن عبد الله أبو زيد - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - دار العاصمة - الرياض .
٥٠. بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك :تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصاوي- طبع عام ١٤٠٩هـ - دار المعرفة -بيروت -لبنان .
٥١. بلوغ المرام من أدلة الأحكام للإمام ابن حجر العسقلاني - تقديم إبراهيم إسماعيل عصر - طبعة دار الجيل - بيروت -لبنان .
٥٢. البناية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني - تصحيح . المولوي محمد عمر الشهير بناصر الإسلام الرامفوري - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - دار الفكر .
٥٣. بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية تأليف شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية - تصحيح وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - مطبعة الحكومة - مكة المكرمة .

٥٤. تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا
السودوني - حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف - الطبعة
الأولى ١٤١٣هـ - دار القلم - دمشق.
٥٥. تاج العروس من جواهر القاموس تأليف السيد محمد
مرتضى الحسيني الزبيدي - تحقيق إبراهيم التريزي - طبعة دار
إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٥٦. التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن
يوسف العبدري الشهير بالمواق - مع مواهب الجليل .
٥٧. تاريخ الأدب العربي: تأليف كارل بروكلمان نقله إلى
العربية د. عبد الحليم النجار - الطبعة الثالثة - دار المعارف - مصر.
٥٨. تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب
البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
٥٩. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام -
تأليف العلامة برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن فرحون اليعمري
- مصور عن الطبعة الأولى ١٣٠١هـ - دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان .
٦٠. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق تأليف فخر الدين عثمان
بن علي الزيلعي - الطبعة الثانية - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
٦١. تحرير ألفاظ التنبيه للإمام يحيى بن شرف النووي - مع

التنبية .

٦٢. التحف في مذهب السلف للعلامة محمد بن علي الشوكاني

- طبع عام ١٩٧٠م - دار أحياء التراث العربي (مع مجموعة الرسائل المنيرية) .

٦٣. التحفة السنية في الفوائد والقواعد الفقهية للشيخ علي بن

محمد الهندي - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة .

٦٤. تحفة المحتاج بشرح المنهاج للإمام شهاب الدين أحمد بن

حجر الهيتمي - مع حاشية الشرواني .

٦٥. التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية - تأليف الشيخ فالح

بن مهدي آل مهدي - تصحيح وتعليق: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - دار الوطن - الرياض .

٦٦. التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية - تأليف صالح بن

فوزان بن عبد الله الفوزان - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - مكتبة المعارف - الرياض .

٦٧. التدمرية لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد

الحليم - مع التحفة المهدية .

٦٨. تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي -

طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٦٩. تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه للشيخ عبد الرحيم بن الحسين الأسنوي - مع تصحيح التنبيه .
٧٠. ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك - تأليف القاضي عياض بن موسى السبتي - تحقيق محمد بن تاويت الطبخي - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب .
٧١. التسهيل في الفقه على مذهب الإمام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني - لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن علاء الدين بن علي البعلي - تحقيق وضبط وتعليق د. عبدالله بن محمد الطيار ود. عبدالعزيز بن محمد المد الله - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - دار العاصمة - الرياض .
٧٢. تصحيح التنبيه للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي - ضبط وتحقيق وتعليق د. محمد عقله الإبراهيم - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
٧٣. تصحيح الفروع للعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرداوي الصالح - مع الفروع .
٧٤. تعظيم قدر الصلاة للإمام محمد بن نصر المروزي - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - مكتبة الدار - المدينة المنورة .
٧٥. التعليق الكبير في مسائل الخلاف على مذهب الإمام أبي

- عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني للقاضي أبي يعلى (كتاب الحج) -
دراسة وتحقيق: د. عواض بن هلال العمري. (رسالة دكتوراه)
٧٦. التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد آبادي - مع
سنن الدارقطني .
٧٧. التعليقة للقاضي أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد
المرورودي - تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود
- الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .
٧٨. التفريع لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن ابن
الجلاب المصري - دراسة وتحقيق د. حسين بن سالم الدهماني -
الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
لبنان .
- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.
تفسير البغوي = معالم التنزيل.
تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن.
تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن.
٧٩. تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن
كثير الدمشقي - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - طبعة دار الريان
للتراث - القاهرة .
٨٠. تقريب التدمرية تأليف الشيخ محمد بن صالح العثيمين -

- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار ابن الجوزي - الدمام .
٨١. تقريب التهذيب - تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - حققه وعلق عليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني - تقديم: بكر بن عبدالله أبو زيد - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - دار العاصمة - الرياض .
٨٢. تقريب الوصول إلى علم الوصول :تأليف الإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي -تحقيق ودراسة وتعليق :محمد المختار ابن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - مكتبة ابن تيمية -القاهرة -مصر .
٨٣. التقريرات على حاشية الدسوقي والشرح الصغير - تأليف محمد عlish - مع حاشية الدسوقي .
٨٤. تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق - تأليف محمد بن حسين الطوري القادري - مع البحر الرائق .
٨٥. تكملة المجموع لمحمد نجيب المطيعي - مع المجموع .
٨٦. تكملة فتح القدير (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار) - تأليف شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي - مع فتح القدير .
٨٧. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني - تحقيق وتعليق د .

- شعبان محمد إسماعيل - الناشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
٨٨. تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي - مع المستدرك على الصحيحين للحاكم.
٨٩. التلقين في الفقه المالكي - تأليف القاضي أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي - تحقيق ودراسة محمد ثالث سعيد الغاني - الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض .
٩٠. التمام: (كتاب التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرانيين الكرام) - تأليف محمد بن محمد بن الفراء الشهير بالقاضي أبي الحسين - تحقيق وتعليق وتخريج د. عبد الله بن محمد الطيار و د. عبد العزيز بن محمد المد الله - الطبعة الأولى ١٤١٤ - دار العاصمة - الرياض.
٩١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - تأليف الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري - تحقيق وتعليق وتصحيح مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري - طبع عام ١٣٨٧هـ .
٩٢. التمييز والفصل بين المتفق في الخط و النقط و الشكل تأليف إسماعيل بن باطيش - تحقيق عبد الحفيظ منصور - طبع عام ١٩٨٣م - الدار العربية للكتب .

٩٣. التنبيه في الفقه الشافعي للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي - اعتنى به - أيمن صالح شعبان - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٩٤. تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم التتائي - تحقيق وتعليق وتخريج ودراسة د. محمد عايش عبد العال شبير - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ -
٩٥. تهذيب الأجوبة لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي - تحقيق ودراسة: عبدالعزيز بن محمد القايدي. (رسالة دكتوراه)
٩٦. تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٩٧. تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - حققه وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٩٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني - حقق وضبط نصوصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
٩٩. تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى -

حققه وقدم له محمد عبدالسلام هارون - راجعه محمد علي النجار
- طبع عام ١٣٨٤هـ - الدار المصرية .

١٠٠ . التهذيب في فقه الإمام الشافعي تأليف أبي محمد الحسين
بن مسعود الفراء البغوي - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي
محمد معوض - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان .

١٠١ . التوحيد وبيان العقيدة السلفية النقية تأليف الشيخ عبد الله
بن محمد بن حميد - أعده وطبعه وعلق عليه - أبو محمد أشرف
بن عبد المقصود بن عبد الرحيم - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -
مكتبة طرية .

١٠٢ . التوضيح في الجمع بين المقنع و التنقيح - تأليف العلامة
أحمد بن محمد الشويكي - دراسة وتحقيق ناصر بن عبد الله
الميمان - الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - المكتبة المكية - مكة المكرمة .

١٠٣ . تيسير العلام شرح عمدة الأحكام : تأليف عبد الله بن
عبد الرحمن بن صالح آل بسام - طبعه ونسقه محمد زهري النجار
- طبع عام ١٣٩٣هـ - دار الهجرة .

١٠٤ . تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان تأليف الشيخ
عبد الرحمن بن ناصر السعدي - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد -

مكتبة الأوس - المدينة المنورة .

١٠٥. جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٠٦. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي - طبع عام ١٤٠٥هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

١٠٧. الجمع بين رجال الصحيحين للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٠٨. جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك إمام دار التتيل - تأليف العلامة صالح عبد السميع الأبي الأزهري - ضبطه وصححه الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

١٠٩. الجواهر الحسان في تفسير القرآن للإمام عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي - تحقيق وتعليق وتخريج على محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود ود. عبدالفتاح أبو سنة - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

١١٠. جواهر العقود ومعين القضاة و الموقعين و الشهود -
تأليف شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي - الطبعة
الثانية - دار الأندلس - جدة .
١١١. الجواهر النقي : للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان
المارديني الشهير (بابن التركماني) مع السنن الكبرى للبيهقي .
١١٢. الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري لأبي بكر بن علي بن
محمد الحداد اليميني- طبع عام ١٣٠١هـ - مطبعة محمود بك.
١١٣. حاشية ابن عابدين (حاشية رد المختار على الدر المختار
شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان) -
تأليف محمد أمين الشهير بابن عابدين - الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ -
المكتبة التجارية - مكة المكرمة .
١١٤. حاشية البقري على شرح الرجبية : للشيخ محمد بن عمر
البقري الشافعي - طبع عام ١٣٤٢ هـ - مطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده - القاهرة - مصر .
١١٥. حاشية البناني على شرح الزرقاني - للشيخ محمد البناني -
مع شرح الزرقاني .
١١٦. حاشية الجمل على شرح المنهج - لسليمان بن عمر بن
منصور العجيلي المعروف بالجمل - علق عليه وخرّج آياته وأحاديثه
عبدالرزاق غالب المهدي - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - دار الكتب

العلمية - بيروت - لبنان .

١١٧ . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين

الشيخ محمد عرفة الدسوقي - طبعة دار الفكر .

١١٨ . حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع - جمع الشيخ عبد

الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي - الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .

١١٩ . حاشية السندي على النسائي للإمام أبي الحسن نور الدين

بن عبد الهادي السندي - مع سنن النسائي .

١٢٠ . حاشية الشبراملسي لأبي الضياء نور الدين علي بن علي

الشبراملسي - مع نهاية المحتاج .

١٢١ . حاشية الشبلي على تبين الحقائق للشيخ الشبلي - مع

تبين الحقائق .

١٢٢ . حاشية الشرواني على تحفة المحتاج للشيخ عبد الحميد

الشرواني - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان .

١٢٣ . حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح

للعلامة أحمد بن محمد الطحطاوي - طبعه وصححه محمد

عبد العزيز الخالدي - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - دار الكتب

العلمية - بيروت - لبنان .

١٢٤ . حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد

- للشيخ علي الصعيدي العدوي - دار المعرفة - بيروت - لبنان .

١٢٥. حاشية العدوي على شرح الخرشي - مع شرح الخرشي على مختصر خليل.

١٢٦. الحاوي الكبير : تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

١٢٧. الحجة على أهل المدينة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني - رتب أصوله وعلق عليه العلامة السيد مهدي حسن الكيلاني القادري - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان .

١٢٨. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة : إملاء الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني - تحقيق ودراسة محمد بن ربيع بن هادي المدخلي - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - دار الراية - الرياض .

١٢٩. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء تأليف سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال - حققه وعلق عليه د. ياسين أحمد إبراهيم درادكه - الطبعة الأولى ١٩٨٨م مكتبة الرسالة الحديثة - عمان - الأردن .

١٣٠. حياة الحيوان الكبرى لكamal الدين محمد بن موسى

- الدميري - الطبعة الرابعة ١٣٨٩هـ - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
١٣١. الخصائص الكبرى : تأليف جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي - تحقيق د. محمد خليل الهراس - الناشر دار الكتب الحديثة
١٣٢. الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد علاء الدين الحصفكي - مع حاشية ابن عابدين .
١٣٣. الدر المنتقى في شرح المتنقى لمحمد علاء الدين الحصفكي - مع مجمع الأنهر .
١٣٤. درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم - تأليف الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - تحقيق وتعليق: جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.
١٣٥. درء تعارض العقل والنقل : لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم - تحقيق د. محمد رشاد سالم .
١٣٦. الدراري المضيئة شرح الدرر البهية للعلامة محمد بن علي الشوكاني - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان .
١٣٧. الدراية في تخريج أحاديث الهداية للإمام الحافظ أحمد

بن علي بن حجر العسقلاني - عني بتصحيحه وتنسيقه و التعليق
عليه عبد الله هاشم اليماني - طبع عام ١٣٨٤ هـ - مطبعة
الفجالة الجديدة - القاهرة .

١٣٨ . الدرر السنية في الأجوبة النجدية - جمع الشيخ عبد
الرحمن بن محمد بن القاسم النجدي - الطبعة السادسة
١٤١٧هـ -

١٣٩ . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تأليف شهاب الدين
أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني - طبعة دار الجيل -
بيروت .

١٤٠ . دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه في الرد على المجسمة و
المشبهة للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - تحقيق محمد
زاهد الكوثري - الناشر المكتبة التوفيقية .

١٤١ . دليل الطالب لنيل المطالب للعلامة مرعي بن يوسف
الكرمي - عني به سلطان بن عبد الرحمن العيد - الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .

١٤٢ . دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً -
تأليف د. مصطفى جواد ود. أحمد سوسة - طبع عام ١٣٧٨هـ -
مطبعة المجمع العلمي العراقي .

١٤٣ . دول الإسلام للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان

- الذهبي - تحقيق وتعليق حسن إسماعيل مروة - تقديم محمود الأرناؤوط - الطبعة الأولى ١٩٩٩م - دار صادر - بيروت.
١٤٤. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي - تحقيق د. محمد الأحمد أبو النور - طبعة مكتبة دار التراث - القاهرة.
١٤٥. الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق د. محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بوخبزة - الطبعة الأولى ١٩٩٤م - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان.
١٤٦. الذيل على طبقات الحنابلة: للإمام زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي المعروف بابن رجب - مع طبقات الحنابلة
١٤٧. رؤوس المسائل (المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية) للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - دراسة وتحقيق: عبد الله نذير أحمد - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.
١٤٨. الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن محمد بن حنبل - تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة - طبع عام ١٣٩٧هـ - دار اللواء - الرياض.
١٤٩. الرسالة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني - مع شرح

زروق.

١٥٠. الروايتين و الوجهين (المسائل الفقهية من كتاب الروايتين

و الوجهين) للقاضي أبي يعلى - تحقيق د. عبد الكريم بن محمد

اللاحم - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - مكتبة المعارف - الرياض

.

١٥١. الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر في فقه إمام السنة

أحمد بن حنبل الشيباني للعلامة منصور بن يونس البهوتي - الطبعة

التاسعة ١٤٠٨هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

١٥٢. الروض المعطار في خبر الأقطار - تأليف محمد عبد المنعم

الحميدي - تحقيق د. إحسان عباس - الطبعة الثانية ١٩٨٤م -

مكتبة لبنان - بيروت - لبنان .

١٥٣. روضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي -

تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - الطبعة

الأولى ١٤١٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

١٥٤. روضة القضاة وطريق النجاة لأبي القاسم علي بن محمد

الرجي السمناني - تحقيق د. صلاح الدين المناهي - الطبعة الثانية

١٤٠٤هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .

١٥٥. روضة الناظر وجنة المناظر : تأليف موفق الدين أبي محمد

عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - قدم له وعلق عليه د. محمد

- بكر إسماعيل - الناشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة .
١٥٦. زاد المستقنع في اختصار المقنع - تأليف العلامة شرف الدين أبو النجا - طبعة دار البخاري .
١٥٧. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية - تحقيق وتعليق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
١٥٨. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام - للإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليميني الصنعاني - قدم له وخرج أحاديثه محمد عبد القادر أحمد عطا - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
١٥٩. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة - تأليف محمد بن عبد الله بن حميد النجدي - حققه وقدم له وعلق عليه : د. بكر بن عبد الله أبو زيد و د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
١٦٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - تأليف محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - المكتب الإسلامي - دمشق .
١٦١. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة : تأليف محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى

- ١٤١٢هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
- ١٦٢ . السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال - دراسة وتحقيق د. عطية بن عتيق الزهراني - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - دار الراية - الرياض .
- ١٦٣ . سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس - طبعة دار الحديث - حمص - سوريا .
- ١٦٤ . سنن ابن ماجه للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق وتقديم وتبويب وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ١٦٥ . سنن البيهقي (السنن الكبرى) للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - طبع عام ١٤١٣هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- ١٦٦ . سنن الترمذي (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ١٦٧ . سنن الدارقطني للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان .
- ١٦٨ . السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب

- النسائي - تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
١٦٩. سنن النسائي للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان .
١٧٠. سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق و تخريج و تعليق : شعيب الأرناؤوط و محمد نعيم العرقسوسي - الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
١٧١. السيرة النبوية لابن هشام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري - طبع عام ١٤١٠هـ - دار المنار - القاهرة .
١٧٢. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - تأليف محمد بن محمد مخلوف طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
١٧٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب - تأليف أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - دار المسيرة - بيروت - لبنان .
١٧٤. شرح ابن ناجي العلامة قاسم بن عيسى ناجي التنوخي -

- مع شرح زروق على الرسالة .
- ١٧٥ . شرح الترمذي لأحمد محمد شاكر - مع سنن الترمذي .
- ١٧٦ . شرح الخرشي على مختصر خليل لمحمد الخرشي المالكي - طبعة دار الفكر .
- ١٧٧ . شرح الدرة البيضاء : تأليف عبد الرحمن الأخضر - الطبعة الأولى ١٣٠٩هـ - المطبعة العامرة الشرقية .
- ١٧٨ . شرح الرحبية لسبط المارديني - مع حاشية البقري .
- ١٧٩ . شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل لعبد الباقي الزرقاني - طبع عام ١٣٩٨هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان .
- ١٨٠ . شرح الزركشي على مختصر الخرق في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - تأليف شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق وتخرّيج عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - مكتبة العبيكان - الرياض .
- ١٨١ . الشرح الصغير لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير - مع بلغة السالك لأقرب المسالك .
- ١٨٢ . شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم - قدم له وعرف به : حسنين محمد مخلوف دار الكتب الحديثة
- ١٨٣ . شرح العقيدة الطحاوية للعلامة ابن أبي العز الحنفي -

- تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة التاسعة
١٤٠٨هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- ١٨٤ . شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام بن تيمية أ- (كتاب
الطهارة) تحقيق ودراسة د.سعود بن صالح العطيشان - الطبعة
الأولى ١٤١٣هـ - مكتبة العبيكان - الرياض ، ب- (من أول كتاب
الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة) اعتني بإخراجه
د.خالد بن علي المشيقح الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - دار العاصمة
الرياض ، ج- (في بيان مناسك الحج والعمرة) دراسة وتحقيق
د.صالح بن محمد الحسن - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - مكتبة
العبيكان - الرياض.
- ١٨٥ . الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين أبي الفرج عبد
الرحمن بن أبي عمر المقدسي طبع عام ١٤١٤ هـ - دار الفكر -
بيروت - (مع المغني)
- ١٨٦ . الشرح الكبير: لأبي البركات سيدي أحمد الدردير - مع
حاشية الدسوقي .
- ١٨٧ . الشرح الممتع على زاد المستقنع - شرح فضيلة الشيخ
محمد بن صالح العثيمين - اعتنى به وخرج أحاديثه د.سليمان بن
عبد الله أبا الخيل و د.خالد بن علي المشيقح - الطبعة
الثانية ١٤١٦هـ - مؤسسة آسام - الرياض .

١٨٨. شرح المنتهى (منتهى الإرادات) للشيخ منصور بن يوسف البهوتي - الناشر المكتبة السلفية - المدينة المنورة .
١٨٩. شرح المنهج = شرح منهج الطلاب لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري - مع حاشية الجمل على شرح المنهج .
١٩٠. شرح زروق للعلامة أحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق - طبع عام ١٤٠٢هـ - دار الفكر .
١٩١. شرح فرائض السراجية لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الشريف - طبع عام ١٣٠٨هـ - الطباعة العامرة - القاهرة .
١٩٢. شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد - تأليف الشيخ محمد بن صالح العثيمين - حققه وخرج أحاديثه : أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - مكتبة الإمام البخاري .
١٩٣. شرح مختصر الخرقى للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي :
- من أول كتاب النكاح إلى نهاية كتاب الأضاحي - تحقيق: سعود عبدالله الروقي (رسالة دكتوراه)
- من أول كتاب السبق والرمي إلى نهاية كتاب عتق أمهات الأولاد - تحقيق: عبدالعزيز بن صالح الجوعي (رسالة دكتوراه)
١٩٤. شرح مسلم للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي -

- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار الريان للتراث - القاهرة .
- ١٩٥ . شرح مشكل الوسيط لأبي عمرو ابن الصلاح - مع الوسيط.
- ١٩٦ . الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين و مباينة أهل الأهواء المارقين - تأليف الإمام عبيد الله محمد ابن بطة العكبري - تحقيق وتعليق د. رضا بن نعيان معطي - طبع عام ١٤٠٤هـ - المكتبة الفيصلية - مكة .
- ١٩٧ . الشفاء بتعريف حقوق المصطفى للعلامة القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي - طبع عام ١٤٠١هـ - دار الفكر .
- ١٩٨ . الصحاح تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان .
- ١٩٩ . صحيح ابن حبان للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي - تحقيق وتخرىج وتعليق شعيب الأرناؤوط - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - (مع الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي) .
- ٢٠٠ . صحيح ابن خزيمة للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري - تحقيق وتعليق وتخرىج د. محمد مصطفى العظمي طبع عام ١٤٠٠هـ - المكتب الإسلامي .

٢٠١. صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - مع فتح الباري.
٢٠٢. صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) تأليف : محمد ناصر الدين الألباني - أشرف على طبعه زهير الشاويش - الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢٠٣. صحيح سنن أبي داود - صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني - اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه زهير الشاويش - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢٠٤. صحيح سنن ابن ماجه . تأليف محمد ناصر الدين الألباني - إشراف زهير الشاويش - الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢٠٥. صحيح سنن الترمذي تأليف محمد ناصر الدين الألباني - إشراف زهير الشاويش - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢٠٦. صحيح سنن النسائي تأليف محمد ناصر الدين الألباني - إشراف زهير الشاويش - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢٠٧. صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج

- القشيري - مع شرح مسلم للنووي .
٢٠٨. ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) : تأليف
محمد ناصر الدين الألباني - أشرف على طبعه زهير الشاويش -
الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢٠٩. ضعيف سنن ابن ماجه تأليف محمد ناصر الدين الألباني -
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
٢١٠. ضعيف سنن الترمذي تأليف محمد ناصر الدين الألباني -
إشراف زهير الشاويش - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - المكتب
الإسلامي - بيروت - لبنان .
٢١١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع تأليف شمس الدين محمد
بن عبد الرحمن السخاوي - طبعة دار مكتبة الحياة - بيروت -
لبنان .
- طبقات ابن قاضي شهبة = طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد
ابن قاضي شهبة الدمشقي .
٢١٢. طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد
الوهاب بن علي السبكي - تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد
الفتاح محمد الحلو - طبعة دار إحياء الكتب العربية .
٢١٣. طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى -
دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٢١٤. طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة
الدمشقي - اعتنى بتصحيحه وعلق عليه د. الحافظ عبد العليم
خان - طبع عام ١٤٠٧ هـ - دار الندوة الجديدة - بيروت -
لبنان .
٢١٥. طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي . حققه
وقدم له د. إحسان عباس ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - دار الرائد
العربي - بيروت - لبنان .
٢١٦. طرائق الحكم المتفق عليها و المختلف فيها في الشريعة
الإسلامية - تأليف د. سعيد بن درويش الزهراني - الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - مكتبة الصحابة - جدة .
٢١٧. طرح الثريب في شرح التقريب - تأليف زين الدين أبي
الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي - طبعة أم القرى - القاهرة
- مصر .
٢١٨. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية للإمام ابن قيم الجوزية
- تحقيق محمد حامد الفقي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت
- لبنان .
٢١٩. طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية - تأليف الشيخ نجم
الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي - تعليق أبو عبد الله محمد
حسن الشافعي - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - دار الكتب العلمية

- بيروت - لبنان .

٢٢٠. العبر في خبر من غير : للإمام الحافظ الذهبي - تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٢٢١. العدة حاشية إحكام الأحكام : للعلامة ابن الأمير الصنعاني - تحقيق وتخرّيج وتعليق د. عبد المعطي أمين قلّعجي - طبعة دار الأقصى - القاهرة .

٢٢٢. العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن نبل الشيباني - تأليف بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٢٢٣. العذب الفاضل شرح عمدة الفارض : تأليف الشيخ إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الفرضي - طبع بأمر الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله تعالى .

٢٢٤. العرش تأليف - أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي - دراسة وتحقيق د. محمد بن خليفة التميمي - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - مكتبة أضواء السلف - الرياض .

٢٢٥. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة : تأليف جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس - تحقيق د. محمد أبو الأحنفان وأ. عبد الحفيظ منصور - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - دار الغرب

الإسلامي.

٢٢٦. عقد الفرائد وكتر الفوائد: تأليف شمس الدين محمد بن

عبدالقوي المقدسي - الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - المكتب

الإسلامي للطباعة والنشر - دمشق.

٢٢٧. العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود

والأحكام - تأليف أبي محمد عبد الله بن عبد الله بن سلمون

الكناني - مع تبصرة الحكام .

٢٢٨. عقيدة السلف وأصحاب الحديث للإمام أبي عثمان

إسماعيل الصابوني - طبع عام ١٩٧٠م - دار إحياء التراث العربي

(مجموعة الرسائل المنيرية)

٢٢٩. العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل

المتدعة الردية - تأليف عبد الله بن يوسف الجديع - الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - دار الإمام مالك - الرياض.

٢٣٠. العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها -

تأليف محمد بن أحمد الذهبي دراسة وتحقيق وتعليق عبد الله بن

صالح البراك - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - دار الوطن - الرياض .

٢٣١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري : تأليف الإمام بدر

الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني - طبع عام ١٣٩٩هـ - دار

الفكر.

٢٣٢. عمدة كل فارض في علم الوصايا و الفرائض للشيخ صالح بن حسن الأزهرى - مع العذب الفائض .
٢٣٣. العمدة لموفق الدين أبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - مع العدة شرح العمدة .
٢٣٤. العناية شرح الهداية لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي - مع فتح القدير لابن الهمام.
٢٣٥. غاية الاختصار لأبي شجاع أحمد بن الحسن الأصفهاني - مع كفاية الأخبار.
٢٣٦. غريب الحديث - تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي - تحقيق د. حسين محمد محمد شريف - راجعه محمد عبدالغني حسن - طبع عام ١٤٠٤هـ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة.
٢٣٧. فتاوى قاضيخان لفخر الدين حسن بن منصور الاوزجندی الفرغاني - مع الفتاوى الهندية.
٢٣٨. الفتاوى البزازية لحفظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي - مع الفتاوى الهندية .
٢٣٩. الفتاوى السعدية - تأليف العلامة الشيخ عبد الرحمن الناصر السعدي - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - مكتبة المعارف - الرياض .

٢٤٠. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العالمية والإفتاء - جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - دار العاصمة - الرياض .
٢٤١. الفتاوى الهندية تأليف الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٢٤٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق محب الدين الخطيب . رقمه محمد فؤاد عبد الباقي - راجعه قصي محب الدين الخطيب وعلق على جزء منه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - دار الريان للتراث - القاهرة .
٢٤٣. الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني - تأليف أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري - دراسة وتحقيق : د. محمد بن عبد العزيز السديس - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - مؤسسة قرطبة .
٢٤٤. فتح العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير) للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي : أ - مع المجموع . ب - تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢٤٥. فتح القدير تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد

- السكندري المعروف بابن الهمام - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- ٢٤٦ . فتح المعين - مع إعانة الطالبين .
- ٢٤٧ . الفتوى الحموية الكبرى تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٢٤٨ . الفروع للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي راجعه عبد الستار أحمد فراج الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - عالم الكتب - بيروت .
- ٢٤٩ . الفروق للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد إدريس الصنهاجي المشهور بالقراقي - طبعة عالم الكتب - بيروت - لبنان .
- ٢٥٠ . فقه أنس بن مالك رضي الله عنه جمعاً ودراسة : إعداد د. عبد المحسن بن محمد المنيف - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - دار الفرزدق .
- ٢٥١ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- ٢٥٢ . الفوائد الجلية في المباحث الفرضية تأليف العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز - الطبعة الثالثة ١٣٧٨هـ - المكتبة السلفية .

٢٥٣. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري - مع المستصفى.
٢٥٤. القاضي أبو يعلى وكتابة مسائل الإيمان دراسة وتحقيق - حققه وعلق عليه سعود بن عبد العزيز الخلف - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - دار العاصمة - الرياض .
٢٥٥. القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٢٥٦. قواطع الأدلة في أصول الفقه - تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني - تحقيق د. عبدالله بن حافظ بن أحمد الحكمي - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
٢٥٧. قواعد ابن رجب (القواعد في الفقه الإسلامي) للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٢٥٨. القواعد النورانية الفقهية تأليف شيخ الإسلام بن تيمية - تحقيق : محمد حامد الفقي - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
٢٥٩. القواعد و الفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية - تأليف العلامة أبي الحسن علاء الدين علي بن عباس

- البعلي - ضبطه وصححه محمد شاهين - الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢٦٠. القوانين الفقهية تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد
بن جزي الكلبي - الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - دار الكتب العربية
بيروت .
٢٦١. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي تأليف العلامة أبي عمر
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي - الطبعة
الثانية ١٤١٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢٦٢. الكافي في فقه الإمام أحمد - تأليف موفق الدين عبد الله
بن قدامة المقدسي - حققه وعلق عليه : محمد فارس ومسعد عبد
الحميد السعدي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - دار الكتب العلمية
- بيروت - لبنان .
٢٦٣. الكامل في التاريخ : للإمام عز الدين أبي الحسن علي بن
أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري - راجعه وصححه
د. محمد يوسف الدقاق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان .
٢٦٤. كتاب أدب القضاء لأبي العباس شمس الدين أحمد بن
إبراهيم بن عبد الغني السروجي - تحقيق ودراسة شيخ شمس
العارفين صديقي بن محمد ياسين - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -

- دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان .
٢٦٥. كتاب التلخيص في علم الفرائض تأليف أبي حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبزي - تحقيق د. ناصر الفريدي - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة .
٢٦٦. كتاب التهذيب في الفرائض تأليف محفوظ بن أحمد أبو الخطاب الكلوزاني - تحقيق ودراسة د. راشد بن محمد بن راشد الهزاع - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - دار الخراز - جدة .
٢٦٧. كتاب الصلاة وحكم تركها - تأليف ابن القيم الجوزية - اعتنى به وخرج أحاديثه : محمد نظام الدين - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - مكتبة دار التراث - المدينة المنورة .
٢٦٨. كتاب الصيام من شرح العمدة تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - تحقيق زائد بن أحمد النشيري - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - دار الأنصاري .
٢٦٩. الكتاب لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري - مع اللباب في شرح الكتاب .
٢٧٠. كتاب مسائل الإمام أحمد - تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - عرف به السيد محمد رشيد رضا - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
٢٧١. كشف القناع عن متن الإقناع للعلامة منصور بن يونس

- البهوتي - راجعه وعلق عليه: هلال مصيلحي مصطفى هلال -
الناشر مكتبة النصر الحديثة - الرياض.
٢٧٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - تأليف
مصطفى بن عبدالله الرومي الشهير بالملا كاتب الجلي والمعروف
بمحاكي خليفة - طبع عام ١٤٠٢هـ - دار الفكر.
٢٧٣. كشف الغوامض في علم الفرائض للعلامة محمد بن محمد
بن أحمد الشافعي المشهور بسبط المارديني - تحقيق وتعليق :
د. عوض بن رجاء العوفي - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - دار
الحريري للطباعة - القاهرة .
٢٧٤. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار . تأليف الإمام تقي
الدين أبي بكر محمد الحسيني الحصني - تخريج وتعليق هاني الحاج
- المكتبة التوفيقية .
٢٧٥. كفاية الطالب الرباني (شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني)
لأبي الحسن علي بن محمد المصري - مع حاشية العدوي .
٢٧٦. كفاية المحتاج إلى الدماء الواجبة على المعتمر والحاج -
تأليف فخر الدين أبي بكر بن علي بن ظهيرة القرشي - حققه
ودرسه وعلق عليه: د. عبدالعزيز بن مبروك الأحمد - الطبعة
الأولى ١٤١٦هـ - الناشر: دار البخاري - المدينة المنورة.
٢٧٧. الكفاية شرح البداية لجلال الدين الخوارزمي مع فتح

القدير.

٢٧٨. كنز الدقائق لأبي البركات عبدالله بن أحمد المعروف

بـ حافظ الدين النسفي - مع البحر الرائق شرح كنز الدقائق.

٢٧٩. اللباب في تهذيب الأنساب تأليف عز الدين ابن الأثير

الجزري - طبع عام ١٤٠٠هـ - دار صادر - بيروت .

٢٨٠. اللباب في شرح الكتاب تأليف الشيخ عبد الغني الغنيمي

الدمشقي الميداني - حققه وضبطه وعلق حواشيه محمود أمين

النواوي - طبع عام ١٤١٢هـ - دار إحياء التراث العربي -

بيروت - لبنان .

٢٨١. لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم

بن منظور الأفرقي - طبعة دار صادر - بيروت .

٢٨٢. المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم

بن محمد بن مفلح - طبعة المكتب الإسلامي - دمشق .

٢٨٣. المبسوط لشمس الدين السرخسي - طبعة دار الفكر .

٢٨٤. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر - تأليف عبد الله بن

محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي - طبعة دار إحياء التراث

العربي .

٢٨٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي

بكر الهيثمي - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - دار الكتاب العربي -

بيروت - لبنان .

٢٨٦ . مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - جمع وترتيب
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وساعده ابنه محمد -
الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ .

٢٨٧ . المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن
شرف النووي - طبعة دار الفكر .

٢٨٨ . المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : تأليف
الشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات - الطبعة الثانية
١٤٠٤هـ - مكتبة المعارف - الرياض .

٢٨٩ . المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي
- تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر - الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ -
إدارة الطباعة المنيرية .

٢٩٠ . مختار الصحاح للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
الرازي - طبع عام ١٩٩٢م - مكتبة لبنان بيروت .

٢٩١ . المختار للفتوى لعبد الله بن محمود الموصلي - مع الاختيار
لتعليق المختار .

٢٩٢ . مختصر ابن تيميم : مخطوط .

٢٩٣ . مختصر الخرقى لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى - مع
المغني .

٢٩٤. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة - تأليف العلامة ابن قيم الجوزية - اختصره الشيخ محمد بن الموصلي - طبع عام ١٤٠٥هـ - دار الندوة الجديدة - بيروت - لبنان.
٢٩٥. مختصر الطحاوي تأليف الإمام أبي جعفر الطحاوي - علق عليه الشيخ محمود شاه القادري (المشهور بأبي الوفاء الأفغاني) - طبعة ايجو كيشنل بريس - كراتشي .
٢٩٦. مختصر المزني - مع الأم للشافعي .
٢٩٧. مختصر خليل - مع جواهر الإكليل .
٢٩٨. مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي - طبع عام ١٤٠٠هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
٢٩٩. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين للإمام ابن قيم الجوزية تحقيق محمد حامد الفقي - طبع عام ١٤٠٨هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان .
٣٠٠. مدخل إلى بيولوجيا الإنسان - تأليف د. عايش محمود زيتون - الطبعة الثانية ١٩٨٧م - جمعية عمل المطابع التعاونية - عمان - الأردن.
٣٠١. المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي - تأليف د. صالح بن عبدالعزيز كريم - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - دار المجتمع -

جدة.

٣٠٢. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف العلامة
عبدالقادر بن أحمد مصطفى المعروف بابن بدران - ضبطه
وصححه وخرج آياته وأحاديثه . محمد أمين ضاوي - الطبعة
الأولى ١٤١٧هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٠٣. المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية
الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن
القاسم . طبع عام ١٤١١هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان .

٣٠٤. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر . تأليف الشيخ
محمد الأمين بن المختار الشنقيطي - طبعة دار القلم - بيروت -
لبنان .

٣٠٥. مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع :لصفي الدين
عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي - تحقيق وتعليق علي محمد
البجاوي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٣٠٦. مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للشيخ حسن بن عمار
بن علي الشرنبلالي - مع حاشية الطحطاوي.

٣٠٧. مسائل أبي بكر عبد العزيز المعروف بـ غلام الخلال الحنبلي
التي خالف فيها الإمام أبا القاسم الخرق الحنبلي في مختصره

المعروف - جمعها الإمام أبو الحسين محمد بن أبي يعلى - تحقيق
وتعليق محمد عبد الرحمن آل إسماعيل - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -
مكتبة المعارف - الرياض .

مسائل أبي داود = كتاب مسائل الإمام أحمد.

٣٠٨. مسائل ابن منصور (مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن
راهويه برواية إسحاق بن منصور الكوسج): أ- قسم الطهارة
والصلاة- تحقيق ودراسة: د. محمد بن عبد الله الزاحم- الطبعة
الأولى ١٤١٢هـ- دار المنار- القاهرة. ب- قسم المناسك
والكفارات- تحقيق ودراسة: عيد بن سفر الحجيلي (رسالة
علمية). ج- قسم المعاملات- تحقيق ودراسة: د. صالح بن محمد
الفهد- الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- مطبعة المدني- مصر. د-
قسم النكاح والطلاق- تحقيق ودراسة: عبد الله بن معتق السهلي
(رسالة علمية). هـ- قسم الحدود والديات- تحقيق ودراسة:
حسين محمد البلوشي (رسالة علمية).

٣٠٩. مسائل ابن هانئ (مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية
إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري - تحقيق زهير الشاويش
- الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - المكتب الإسلامي - دمشق .

٣١٠. مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى - مع كتاب (القاضي أبو
يعلى وكتابه مسائل الإيمان).

٣١١. المسائل العقدية من كتاب الروايتين و الوجهين تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي - تحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخلف - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - أضواء السلف - الرياض .
٣١٢. المسائل المهمة فيما يحتاج إليه العاقد عند الخطوب المدلّمة - تأليف القاضي شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد - تحقيق وتعليق د. عبد الكريم بن صنيان العمري - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - دار المدني - القاهرة .
٣١٣. مسائل صالح (مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح) - تحقيق ودراسة وتعليق د. فضل الرحمن دين محمد الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - الدار العلمية - دلهي - الهند .
٣١٤. مسائل عبد الله (كتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله) تحقيق ودراسة د. علي سليمان المهنا - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - مكتبة الدار المدينة المنورة .
٣١٥. المستدرك على الصحيحين - للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري - الناشر دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
٣١٦. المستصفي من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي - الطبعة الأولى ١٣٢٢ هـ - المطبعة الأميرية - بولاق - مصر .

٣١٧. المستوعب لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري - دراسة و تحقيق مساعد بن قاسم الفالح- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
٣١٨. مسعفة الأحكام على الأحكام لمحمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التمرتاشي - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - مكتبة المعارف - الرياض . (مع بغية التمام في تحقيق ودراسة مسعفة الأحكام على الأحكام : تأليف د. صالح بن عبد الكريم الزيد) .
٣١٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل : أ- الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - المكتبة الإسلامية - بيروت لبنان. المسند للإمام أحمد بن حنبل - شرح أحمد محمد شاكر - الطبعة الرابعة ١٣٧٣هـ - دار المعارف - مصر .
٣٢٠. مسند الإمام الشافعي للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - مع الأم للشافعي.
٣٢١. مشكاة المصابيح- تأليف الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي- تحقيق محمد ناصر الدين الألباني- الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ- المكتب الإسلامي.
٣٢٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي- تأليف العلامة أحمد بن محمد المقرئ الفيومي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٢٣. مصنف بن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار) للإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي - حققه وصححه عامر العمري الأعظمي - طبعة الدار السلفية - بمباي - الهند.
٣٢٤. مصنف عبد الرزاق (المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني) - تحقيق وتخريج وتعليق حبيب الرحمن الأعظمي - الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .
٣٢٥. مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهى - تأليف الشيخ مصطفى السيوطي الرحباني - الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ - المكتب الإسلامي .
٣٢٦. المطلع على أبواب المقنع للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي الفتح البعلي - مع المبدع.
٣٢٧. معالم التنزيل للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي - حققه وخرّج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش - طبع عام ١٤١١هـ - دار طيبة - الرياض.
٣٢٨. معالم السنن لأبي سليمان الخطابي - مع سنن أبي داود.
٣٢٩. معالم مكة التاريخية والأثرية: تأليف عاتق بن غيث البلادي

- الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ -

٣٣٠. معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات

تأليف د. محمد بن خليفة التميمي - طبعة دار الحريري.

٣٣١. المعجم الأوسط: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد

الطبراني - تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن

إبراهيم الحسيني - طبع عام ١٤١٥هـ - دار الحرمين - القاهرة .

٣٣٢. معجم البلدان: للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت

الحموي - طبع عام ١٣٩٧هـ - دار صادر - بيروت - لبنان .

٣٣٣. المعجم الصغير للطبراني - للحافظ أبي القاسم سليمان بن

أحمد الطبراني - صحح وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان -

طبع عام ١٣٨٨هـ - المكتبة السلفية - المدينة المنورة .

٣٣٤. المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني

- تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي . الطبعة الأولى

١٣٩٨هـ - الدار العربية للطباعة - بغداد .

٣٣٥. معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحاله - طبع عام

١٣٧٦هـ مطبعة الترقى - دمشق.

٣٣٦. المعجم الوسيط تأليف إبراهيم مصطفى وأحمد حسن

الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار - الطبعة الثانية - دار

الدعوة - استانبول - تركيا .

٣٣٧. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع : تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي - حققه وضبطه : مصطفى السقا - طبعة عالم الكتب - بيروت - لبنان .
٣٣٨. معرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - تخرّيج وتعليق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - الناشر جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي - باكستان .
٣٣٩. معونة أولى النهي شرح المنتهى - تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الشهير بابن النجار - دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - دار الخضر - بيروت - لبنان .
٣٤٠. المعونة على مذهب عالم المدينة (الإمام مالك بن أنس) للقاضي عبد الوهاب البغدادي - تحقيق ودراسة حميش عبد الحق - طبع عام ١٤١٥هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان .
٣٤١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشريبي الخطيب - طبع عام ١٣٧٧ هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
٣٤٢. المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم للعلامة محمد طاهر بن علي الهندي - طبع عام

- ١٤٠٢هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
٣٤٣. المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و د. عبد الفتاح محمد الحلو - الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - دار عالم الكتب - الرياض .
٣٤٤. مفاتيح الفقه الحنبلي تأليف د. سالم علي الثقفى - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - مطابع الأهرام
٣٤٥. مفردات مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل في كتاب الصلاة - تأليف د. عبد المحسن بن محمد المنيف - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - مطبعة سفير - الرياض.
٣٤٦. المقادير الشرعية والأحكام المتعلقة بها (الكيل - وزن - المقياس) منذ عهد الرسول ﷺ - تأليف محمد نجم الدين الكردي - مطبعة السعادة .
٣٤٧. مقدمات ابن رشد (بيان ما اقتضته المدونة من الأحكام للإمام الحافظ أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد - مع المدونة .
٣٤٨. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد : تأليف الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - مكتبة الراشد - الرياض .

٣٤٩. المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه - تأليف موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٣٥٠. الملخص الفقهي تأليف صالح بن فوزان آل فوزان - الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - دار ابن الجوزي - الدمام.
٣٥١. الممتع في شرح المقنع تصنيف زين الدين المنجي التنوخي الحنبلي - دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - دار خضر .
٣٥٢. مناقب الإمام أحمد بن حنبل للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - قابل نسخه وصححه د. علي محمد عمر - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - مكتبة الخانجي - مصر .
٣٥٣. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ - دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد.
٣٥٤. المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه . تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي - الطبعة الثانية - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .

٣٥٥. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - للحافظ عبدالله بن علي ابن الجارود - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - طبعة حديث آكامي - باكستان.
٣٥٦. المنح الشافيات شرح مفردات الإمام أحمد : تأليف العلامة منصور بن يونس البهوتي - تحقيق ودراسة د. عبد الله بن محمد المطلق - طبع على نفقه دار إحياء التراث الإسلامي - قطر .
٣٥٧. منحة الخالق على البحر الرائق - للعلامة محمد أمين عابدين المعروف بابن عابدين الدمشقي - مع البحر الرائق .
٣٥٨. منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي - للشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - المكتبة الإسلامية - بيروت.
٣٥٩. المنهاج للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي - مع مغني المحتاج .
٣٦٠. منهاج السنة لشيخ الإسلام بن تيمية - تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
٣٦١. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: تأليف الإمام مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي - تحقيق محمود الأرناؤوط وجماعة - أشرف على التحقيق وخرج أحاديثه عبدالقادر الأرناؤوط . الطبعة الأولى ١٩٩٧م - دار صادر -

بيروت - لبنان .

٣٦٢. المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي - مع
المجموع .

٣٦٣. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - تأليف أبي عبد الله
محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب - الطبعة الثالثة
١٤١٢هـ - دار الفكر .

٣٦٤. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية - تأليف أحمد بن محمد
القسطلاني - تحقيق صالح أحمد الشامي - الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .

٣٦٥. الموطأ للإمام مالك بن أنس - أ - مع المنتقى للباجي . ب -
برواية محمد بن الحسن الشيباني .

٣٦٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال تأليف أبي عبد الله محمد بن
أحمد الذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - طبعة دار الفكر .

٣٦٧. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن حزم الأندلسي -
تحقيق د. عبد القفار سليمان البزاري - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ -
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٦٨. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : تأليف جمال
الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردي الأتابكي - تقديم وتعليق
محمد حسين شمس الدين - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - دار

الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٦٩. نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الحافظ جمال الدين

أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ -

المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان .

٣٧٠. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي

الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد للإمام

عثمان بن سعيد الدارمي - تحقيق وتعليق وتخريج د. رشيد بن

حسن الأملعي - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - مكتبة الرشد -

الرياض .

٣٧١. النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين بن

تيمية - تأليف شمس الدين بن مفلح المقدسي - مع المحرر .

٣٧٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - تأليف شمس الدين محمد

بن أبي أحمد الرملي - طبع عام ١٤١٤هـ - دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان .

٣٧٣. النهاية في غريب الحديث و الأثر للإمام مجد الدين المبارك

بن محمد الجزري ابن الأثير - تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود

محمد الطناحي - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان .

٣٧٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد

الأخبار تأليف محمد بن علي الشوكاني - طبعة دار إحياء التراث

العربي بيروت - لبنان .

٣٧٥ . الهداية شرح بداية المبتدي - تأليف برهان الدين أبي

الحسن على بن عبد الجليل المرغياني - مع فتح القدير .

٣٧٦ . الهداية في تخريج أحاديث البداية للإمام أبي الفيض أحمد

بن محمد الصديق الغماري - تحقيق يوسف عبد الرحمن مرعشلي

وجماعة - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - عالم الكتب - بيروت -

لبنان .

٣٧٧ . الهداية للإمام أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني -

تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري والشيخ صالح السليمان العمري

وراجعه الأستاذ ناصر السليمان العمري - الطبعة الأولى

١٣٩٠ هـ - مطابع القصيم .

٣٧٨ . الوافي بالوفيات - تأليف صلاح الدين خليل بن إيبك

الصفدي - اعتنى به: شكري فيصل - طبع عام ١٤١١ هـ - دار

النشر فرانزشتايز شتو تغارت .

٣٧٩ . الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن

محمد بن حنبل الشيباني تأليف سراج الدين أبي عبد الله الحسين بن

يوسف بن السري الدجيلي دراسة وتحقيق وتعليق د. عبد الرحمن

بن سعدي بن علي الحربي . الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - دار

التحرير للطباعة - القاهرة .

٣٨٠. الوسيط في المذهب : تأليف الإمام محمد بن محمد بن محمد
الغزالي - تحقيق وتعليق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد ثامر -
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - دار السلام .
٣٨١. الولاية في النكاح - تأليف: د. عوض بن رجاء العوفي.
(رسالة ماجستير)

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
٧	أسباب اختيار البحث
٨	خطة البحث
١٣	منهجي في البحث
١٦	شكر وتقدير
١٧	تمهيد في: ترجمة الحسن بن حامد رحمه الله تعالى
١٩	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ولقبه وولادته
٢١	المطلب الثاني: مكانته العلمية
٢٥	المطلب الثالث: عقيدته
٤٤	المطلب الرابع: شيوخه
٥٩	المطلب الخامس: تلاميذه
٦٦	المطلب السادس: مؤلفاته
٦٩	المطلب السابع: وفاته
٧١	المطلب الثامن: ثناء العلماء عليه
٧٣	الباب الأول: في الطهارة
٧٥	الفصل الأول: في المياه والآنية

الصفحة	الموضوع
٧٧	المسألة الأولى : سلب طهوريّة الماء بالتّغير اليسير بالطّاهرات
٨٢	المسألة الثّانية : هل غمس بعض يد المستيقظ من النوم يؤثّر في سلب الماء طهوريته؟
٨٥	المسألة الثّالثة : حكم الماء المنفصل عن نجاسة على غير الأرض إذا انفصل عنها غير متغير بعد زوالها به
٨٨	المسألة الرّابعة : حكم الطّهارة بالماء الذي خلت به امرأة لإزالة نجاسة
٩١	المسألة الخامسة : حكم استعمال الماء المسخّن بنجاسة
٩٣	المسألة السّادسة : طهارة جلد غير مأكول اللحم بالذّكاة
٩٨	المسألة السّابعة : أكل الجلد المدبوغ
١٠٠	المسألة الثّامنة : إذا اشتبهت الأواني الطّاهرة بالنّجسة، فهل يتحرى أو لا؟
١٠٧	الفصل الثّاني: في الاستنجاء وإزالة النّجاسة
١٠٩	المسألة الأولى : حكم الاقتصار على الماء في الاستنجاء
١١١	المسألة الثّانية : هل الأفضل في الاستنجاء الماء أو الأحجار حال الانفراد؟
١١٤	المسألة الثّالثة : حكم أثر محل الاستنجاء بالحجارة بعد النقاء

الموضوع	الصفحة
المسألة الرابعة : هل يجزئ الاستنجاء بالحجارة إذا انسدت المخرج وفتح غيره؟	١١٧
المسألة الخامسة : حكم المني	١١٨
المسألة السادسة : حكم الحذاء والخف بعد الدلك بالتراب	١٢٣
المسألة السابعة : كم يغسل المحل الذي أصابه ماء بعض غسلات محل نجس آخر قبل تمام السبع؟	١٢٦
المسألة الثامنة : استخدام الأسنان ونحوها بدل التراب في غسل نجاسة الكلب هل يجزئ؟	١٢٩
الفصل الثالث: في الوضوء	١٣٣
المسألة الأولى : حكم السواك للرسول ﷺ	١٣٥
المسألة الثانية : حكم غسل الكفين للقائم من نوم الليل	١٣٧
المسألة الثالثة : حكم أخذ ماء جديد للأذنين	١٤٠
المسألة الرابعة : حكم ارتفاع الحدث إذا نوى ما تسنُّ له الطهارة	١٤٧
المسألة الخامسة : الصدغ وموضع التحذيف هل هما من الرأس أو من الوجه؟	١٥٠
المسألة السادسة : حكم غسل اليد الزائدة أو الأصبع الثابتة في غير محل الفرض إذا تميزت	١٥٤

الصفحة	الموضوع
١٥٦	المسألة السابعة : غسل الرأس بدل مسحه هل يجزئ ؟
١٦١	الفصل الرابع: في المسح على الخفين
١٦٣	المسألة الأولى: هل يمسح على خف لبسه على طهارة مسح فيها على جبيرة؟
١٦٤	المسألة الثانية: غسل الخف هل يجزئ؟
١٦٦	المسألة الثالثة: حكم المسح على العمامة غير المحنكة إذا كانت ذات ذؤابة
١٦٩	المسألة الرابعة: حكم المسح على الجبيرة
١٧٠	المسألة الخامسة: حكم المسح على اللصوق
١٧٥	الفصل الخامس: في التيمم
١٧٧	المسألة الأولى : هل يلزم عادم الماء طلبه من رفيقه
١٧٩	المسألة الثانية : حكم قبول الماء هبة لمن لا يجده
١٨١	المسألة الثالثة : حكم التيمم للجرح في سفر المعصية
١٨٣	المسألة الرابعة : إذا نوى التيمم لنافلة فهل يصلي به فريضة
١٨٥	المسألة الخامسة : إذا نوى استباحة الصلاة مطلقاً فهل يصلي الفرض والنفل أو النفل دون الفرض؟
١٨٩	المسألة السادسة : هل تصلى صلاة الجنازة بتيمم النافلة
١٩١	المسألة السابعة : حكم التيمم للنجاسة

الصفحة	الموضوع
١٩٤	المسألة الثامنة : حكم التَّيْمُ قبل الاستنجاء
١٩٩	الفصل السادس: في الحيض
٢٠١	المسألة الأولى : إذا رأت المبتدأة دمًا أحمر فهل يُعدّ حيضاً ؟
٢٠٤	المسألة الثانية : إذا علمت المرأة المستحاضة قدر عادتها ونسيت وقتها فما الحكم ؟
٢٠٩	المسألة الثالثة : حكم ستر الفرج عند مباشرة الحائض
٢١٢	المسألة الرابعة : هل تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز عنها ؟
٢١٦	المسألة الخامسة : هل تجب كفارة وطء الحائض على الصَّبي ؟
٢١٨	المسألة السادسة : هل تجب كفارة وطء الحائض على الجاهل والناسي ؟
٢٢١	الباب الثاني: في الصلاة
٢٢٣	الفصل الأول: في وجوب الصلاة
٢٢٥	المسألة الأولى: تارك الصلاة هل يقتل كفراً أو حداً؟
٢٣٥	المسألة الثانية: حكم قضاء المرتد للصلاة التي تركها زمن رده وقبلها
٢٤١	الفصل الثاني: في الأذان

الصفحة	الموضوع
٢٤٣	المسألة الأولى: هل الأفضل الإمامة أو الأذان؟
٢٤٨	المسألة الثانية: حكم الأذان قاعداً لغير عذر
٢٥٢	المسألة الثالثة: صحة الأذان إذا مشى المؤذن حال أذانه
٢٥٥	الفصل الثالث: في شروط الصلاة
٢٥٧	المسألة الأولى: الصلاة قبل تيقن دخول الوقت
٢٥٩	المسألة الثانية: من أدرك من وقت أولى المجموعتين جزءاً تجب به عليه الصلاة الأولى ثم طراً عليه عدم التكليف ثم زال عنه العذر بعد خروج وقت الثانية فهل يقضي الثانية؟
٢٦١	المسألة الثالثة: حد عورة الأمة في الصلاة
٢٦٨	المسألة الرابعة: من لم يجد إلا ثوباً نجساً فهل يصلي فيه؟
٢٧٢	المسألة الخامسة: الصلاة إلى المقبرة والحش
٢٧٦	المسألة السادسة: هل يصح استقبال الحجر دون الكعبة لمن فرضه معاينة البيت؟
٢٨٠	المسألة السابعة: إذا لم يجد الأعمى من يقلده وصلى فهل يعيد إن أخطأ؟
٢٨٢	المسألة الثامنة: اشتراط نية القضاء في الفائتة
٢٨٣	المسألة التاسعة: اشتراط نية الفريضة في الفرض
٢٨٥	المسألة العاشرة: هل تبطل الصلاة بالتردد في قطع النية؟

الموضوع	الصفحة
المسألة الحادية عشرة: إذا شك في النية وعمل عملاً من أعمال الصلاة مع الشك فهل تبطل؟	٢٨٨
الفصل الرابع: في صفة الصلاة	٢٩١
المسألة الأولى: حكم السجود على بعض الكف	٢٩٣
المسألة الثانية: حكم السجود على ظاهر القدم	٢٩٤
المسألة الثالثة: إذا ترك المصلي واواً أو حرفاً من تشهد ابن مسعود t فما الحكم؟	٢٩٦
المسألة الرابعة: حكم الصلاة على النبي e في التشهد الأخير	٢٩٨
المسألة الخامسة: القدر المجزئ من الصلاة على النبي e في التشهد	٣٠٥
المسألة السادسة: أجزاء إبدال (أهل) مكان (آل) في الصلاة على النبي e في التشهد	٣٠٨
المسألة السابعة: ما يسن فيه الجهر أو الإسرار من السلام للإمام	٣١٠
المسألة الثامنة: حكم نية الخروج من الصلاة بالسلام	٣١٥
المسألة التاسعة: عمل القلب إن طال هل يبطل الصلاة؟	٣١٧
الفصل الخامس: في سجود السهو	٣٢١

الصفحة	الموضوع
٣٢٣	المسألة الأولى: الحكم إذا اختلف على الإمام من ينبهه
٣٢٥	المسألة الثانية: إذا زاد الإمام ركعة وجلس المأموم فهل ينتظر الإمام أو يفارقه؟
٣٢٧	المسألة الثالثة: حكم صلاة من قرأ في الركوع أو السجود عمداً
٣٢٩	المسألة الرابعة: إذا شك في ترك واجب فهل يلزمه سجود السهو؟
٣٣١	الفصل السادس: في صلاة التطوع
٣٣٣	المسألة الأولى : قضاء السنن الرواتب
٣٣٩	المسألة الثانية : صلاة التراويح ليلة الشك
٣٤٢	المسألة الثالثة : صلاة النافلة فوق الكعبة وداخلها
٣٤٧	الفصل السابع: في صلاة الجماعة
٣٤٩	المسألة الأولى : هل الأفضل الصلاة أول الوقت أو انتظار كثرة الجماعة؟
٣٥١	المسألة الثانية : إذا استووا في القراءة والفقهاء من يقدم للإمامة؟
٣٥٦	المسألة الثالثة : من يقدم صاحب البيت أو السلطان ؟
٣٥٩	المسألة الرابعة : من الأحق بالإمامة مالك البيت أو المستأجر ؟

الصفحة	الموضوع
٣٦٢	المسألة الخامسة : إذا وقف في الصف رجل وامرأة فهل يكون الرجل فذاً؟
٣٦٣	المسألة السادسة : حكم صلاة من يلي المرأة من الرجال إذا وقفت في صفهم
٣٦٨	المسألة السابعة: حكم صلاة الإمام إذا كان أعلى من المأمومين
٣٧٢	المسألة الثامنة : حكم صلاة وإمامة من قرأ قراءة تحيل المعنى وعجز عن إصلاحها فزاد على فرض القراءة جهلاً أو نسياناً
٣٧٣	المسألة التاسعة : حكم قراءة المأموم حال جهر الإمام
٣٧٦	المسألة العاشرة : الحكم إذا استخلف من لم يدخل معه في الصلاة وهو في الركوع
٣٧٩	الفصل الثامن: في صلاة أهل الأعذار
٣٨١	المسألة الأولى : حكم الجمع بين الظهر والعصر في اليوم المطير
٣٨٣	المسألة الثانية : إذا زاد الإمام في صلاة الخوف انتظاراً غير مشروع وبطلت صلاته وجهل المأمومون حكم ذلك، فما حكم صلاتهم معه؟
٣٨٥	المسألة الثالثة : انعقاد الجماعة في حالة الخوف الشديد

الصفحة	الموضوع
٣٨٩	الفصل التاسع: في صلاة الجمعة والعيد
٣٩١	المسألة الأولى : إذا خرج وقت الجمعة قبل إتمام ركعة فهل يتمونها الجمعة؟
٣٩٤	المسألة الثانية : حكم صلاة الجمعة فيما قارب البنيان من الصحراء
٣٩٧	المسألة الثالثة : حكم خروج النساء إلى صلاة العيد
٤٠٣	الفصل العاشر: في صلاة الكسوف والاستسقاء
٤٠٥	المسألة الأولى : إطالة السجود في صلاة الكسوف
٤٠٩	المسألة الثانية : إذا فرغ من الصلاة ولم ينجل الكسوف فهل تعاد الصلاة؟
٤١١	المسألة الثالثة : الخطبة لصلاة الكسوف
٤١٦	المسألة الرابعة : حضور الصبيان لصلاة الكسوف
٤١٧	المسألة الخامسة : حضور العجائز لصلاة الكسوف
٤١٨	المسألة السادسة : الخطبة في صلاة الاستسقاء
٤٢٤	المسألة السابعة: الخروج لصلاة الاستسقاء صيماً
٤٢٦	المسألة الثامنة : خروج الصبيان المميزين لصلاة الاستسقاء
٤٢٨	المسألة التاسعة : خروج العجائز لصلاة الاستسقاء
٤٣١	الفصل الحادي عشر: في الجنائز

الصفحة	الموضوع
٤٣٣	المسألة الأولى : حكم غسل المرأة لابن سبع سنين
٤٣٦	المسألة الثانية : استعمال الماء الحار لغير حاجة
٤٣٨	المسألة الثالثة : كيفية استخدام السُّدْر في غسل الميت
٤٤٢	المسألة الرابعة : حكم تسريح شعر الميت ولحيته
٤٤٧	المسألة الخامسة : من صلى على جنازة هل يعيد الصلاة عليها مرة ثانية؟
٤٥١	المسألة السادسة : الصلاة على الغائب إذا كان في أحد جانبي البلد بالنية
٤٥٤	المسألة السابعة : الصلاة على من في التابوت المغطى
٤٥٩	المسألة الثامنة : حكم وضع المضربة في القبر
٤٦٧	المسألة التاسعة : حكم الندب و النياحة
٤٦٧	الباب الثالث: في الزكاة والصيام والحج والجهاد
٤٦٩	الفصل الأول: في الزكاة
٤٧١	المبحث الأول: في زكاة بهيمة الأنعام
٤٧٣	المسألة الأول : ما يجب إخراجه من الإبل إذا بلغت مائتين
٤٧٥	المسألة الثانية : ما يجب إخراجه إذا كان النصاب مَرَضاً أو صَغَراً

الصفحة	الموضوع
٤٨١	المسألة الثالثة : إذا ملك نصاباً من بهيمة الأنعام، ثم باع نصفه في بعض الحول مشاعاً أو مميزاً واستدامت خلطته، فهل ينقطع حول البائع أو لا؟
٤٨٣	المسألة الرابعة : إذا أفرد بعض غنمه وباعه، فخلطه المشتري في الحال بغنم الأول، فهل ينقطع الحول؟
٤٨٤	المسألة الخامسة : الحكم إذا أخرج بعض الخلطاء الزكاة دون باقيهم ودون إذنهم
٤٨٦	المسألة السادسة: حكم الزكاة في الظباء
٤٨٩	المبحث الثاني: في زكاة الخارج من الأرض والأثمان
٤٩١	المسألة الأولى: الحبوب التي تجب فيها الزكاة
٤٩٥	المسألة الثانية: الزكاة فيما يجتنى من المباح
٤٩٧	المسألة الثالثة: المعتبر في تحديد النصاب الوزن أو الكيل؟
٥٠٠	المسألة الرابعة: ضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض في تكميل النصاب
٥٠١	المسألة الخامسة: الواجب إخراجه مما سقي بمؤنة وبغيرها إذا كان أحدهما أكثر من الآخر
٥٠٤	المسألة السادسة: الواجب إخراجه مما سقي بمؤنة وبغيرها وجهل مقدار كل منهما

الصفحة	الموضوع
٥٠٧	المسألة السابعة: هل يترك الخارص لرب المال شيئاً؟
٥١٠	المسألة الثامنة: تخميس الرّكاز المأخوذ من الذمي
٥١٣	المسألة التاسعة: مقدار ما يباح للمرأة من الحليّ
٥١٥	المسألة العاشرة: حكم الزكاة في الحليّ المحرم
٥١٧	المبحث الثالث: في إخراج الزّكاة
٥١٩	المسألة الأولى : إذا ادعى الشخص ما يمنع وجوب الزّكاة فهل يقبل قوله؟
٥٢١	المسألة الثانية: إذا حال الحول على النّصاب الذي اشتراه فوجد فيه عيباً فردّه، فعلى من الزّكاة؟
٥٢٢	المسألة الثالثة : إذا دفع زكاته للإمام طائعاً ونواها الإمام دونه فهل تجزيء؟
٥٢٤	المسألة الرابعة : إذا نقلت الزّكاة إلى بلد تقصر إليه الصلاة فهل تجزيء؟
٥٣٠	المسألة الخامسة: المعتبر في إخراج زكاة التّقدين من أحدهما
٥٣١	المسألة السادسة: مقدار الفرق بالرّطل العراقي
٥٣٤	المسألة السابعة: إذا دفع زكاته معجلة إلى مستحقها ثم تغير حال ربّ المال، فهل يرجع على الفقير بها؟

الصفحة	الموضوع
٥٣٦	المسألة الثامنة: إذا نذر أن يتصدق بشيء معين فحال عليه الحول عنده، فهل تجب عليه زكاته؟
٥٣٨	المسألة التاسعة: ما يجوز إخراجها في زكاة الفطر عند عدم الأصناف المنصوص عليها
٥٤٣	الفصل الثاني: في الصيام
٥٤٥	المبحث الأول: في النية في الصيام
٥٤٧	المسألة الأولى: هل يلزم مع التعيين نية الوجوب
٥٤٩	المسألة الثانية: إذا أتى بعد نية الصوم وقبل الفجر بما يبطله
٥٥٢	المسألة الثالثة: حكم من نوى الإفطار
٥٥٧	المبحث الثاني: في أحكام الجماع في نهار رمضان
٥٥٩	المسألة الأولى: حكم من جامع في يومين ولم يكفر
٥٦٢	المسألة الثانية: وجوب القضاء والكفارة على من طلع عليه الفجر وهو مولج فنزع في الحال
٥٦٧	المبحث الثالث: في الاعتكاف
٥٦٩	المسألة الأولى: إذا خرج لما لا بد منه في بيته فهل له الأكل فيه؟
٥٧٠	المسألة الثانية: التفضيل بين مكة والمدينة
٥٧٧	الفصل الثالث: في الحج

الصفحة	الموضوع
٥٧٩	المبحث الأول: في وجوب الحج وصفته
٥٨١	المسألة الأولى: هل الحج على الفور أو على التراخي؟
٥٩٢	المسألة الثانية: وجوب العمرة على المكّي
٥٩٥	المسألة الثالثة: الحكم فيمن حج عن غيره ولم يحج عن نفسه
٦٠١	المسألة الرابعة: حكم الحج مع وجود خفارة في الطريق
٦٠٤	المسألة الخامسة: تحليل السيد عبده إذا أحرم من غير إذنه بنذر أو تطوع
٦٠٧	المسألة السادسة: تحليل الولي مولّيته إذا أحرمت من غير إذنه بتطوع
٦٠٩	المسألة السابعة: حكم الطواف راكباً لغير عذر
٦١٥	المسألة الثامنة: المقدار الذي يجب الأخذ منه من الرأس
٦١٩	المبحث الثاني: في المواقيت ومحظورات الإحرام
٦٢١	المسألة الأولى: الحكم إذا أحرم بالحج قبل أشهره
٦٢٩	المسألة الثانية: الحكم إذا جلس في مكان فيه طيب ليشمّ الطيب
٦٣٢	المسألة الثالثة: حكم لبس المنطقة حال الإحرام إذا كانت فيها نفقة

الصفحة	الموضوع
٦٣٣	المسألة الرابعة: الحكم إذا كانا قاتل الصيد والمتسبب في قتله محرمين
٦٣٨	المسألة الخامسة: الحكم إذا قتل الصيد دفاعاً عن نفسه
٦٤٣	المبحث الثالث: في الفدية وجزاء الصيد والهدى والإحصار
٦٤٥	المسألة الأولى: وجوب فدية الوطء في الفرج على المرأة المطوعة
٦٤٨	المسألة الثانية: من وجب عليه الصيام لعدم الهدى، ثم وجدته قبل الشروع في الصيام، فهل يجزئ عنه الهدى؟
٦٤٩	المسألة الثالثة: اشتراك الجماعة في قتل الصيد
٦٥٣	المسألة الرابعة: مقدار الفدية فيما لا مثل له من الطير إذا كان أكبر من الحمام
٦٥٦	المسألة الخامسة: هل تجزئ الجماء في الهدى والأضحية؟
٦٥٧	المسألة السادسة: ما يتحلل به من فاته الحج
٦٦٥	الفصل الرابع: في الجهاد وأحكام أهل الذمة
٦٦٧	المسألة الأولى: من مات من المهادين بعد الحول، هل تؤخذ الجزية من تركته؟
٦٧٠	المسألة الثانية: المقدار الذي يؤخذ منه العشر إذا اتجر الحربي أو الذمي إلى المسلمين

الصفحة	الموضوع
٦٧٣	المسألة الثالثة: هل يؤخذ العشر من الذمي كلما دخل للتجارة؟
٦٧٦	المسألة الرابعة: حكم ما أحياء الذمي
٦٨١	المسألة الخامسة: دخول أهل الذمة الحرمين لغير الضرورة
٦٨٤	المسألة السادسة: إقامة حدّ الزنى على أهل الذمة
٦٩١	الباب الرابع: في المعاملات
٦٩٣	الفصل الأول: في البيوع
٦٩٥	المسألة الأولى: حكم بيع لبن الآدميات
٦٩٨	المسألة الثانية: حكم اشتراط رهن المبيع على ثمنه
٧٠٠	المسألة الثالثة: ثبوت خيار الشرط في الضمان والكفالة
٧٠٣	المسألة الرابعة: الطلع هل هو نماء متصل أو نماء منفصل؟
٧٠٦	المسألة الخامسة: إذا أُبرَّ بعض النخل دون بعض، فلمن تكون ثمرة النخل؟
٧٠٩	المسألة السادسة: حكم بيع العرايا في الثمار غير التمر
٧١٣	المسألة السابعة: حكم بيع النوى بتمر فيه نوى، ونحوه
٧١٧	المسألة الثامنة: حكم اشتراط كون الحصاد والجذاذ واللقاط على البائع

الصفحة	الموضوع
٧١٩	المسألة التاسعة: صلاح بعض ثمر الشجرة هل يكون صلاحاً لسائر النوع الذي في البستان؟
٧٢٣	المسألة العاشرة: حكم التسعير
٧٢٧	الفصل الثاني: في الصلح والوكالة والحجر
٧٢٩	المسألة الأولى: المصالحة على دخول أغصان شجره في هواء غيره بعوض
٧٣٢	المسألة الثانية: إذا قال الوكيل: بعت الثوب وقبضت الثمن، فتلف. فهل يقبل قوله؟
٧٣٤	المسألة الثالثة: إذا اختلف الموكل والوكيل بجعل في ردّ الوكيل ما وكل فيه إلى الموكل، فهل يقبل قول الوكيل؟
٧٣٦	المسألة الرابعة: إذا تعلّق بمال المحجور عليه حق شفعة، فهل لمن وجد عين ماله الرجوع فيه؟
٧٤٠	المسألة الخامسة: من وجد ماله بعينه عند المحجور عليه وبه زيادة منفصلة، فلمن تكون الزيادة؟
٧٤٤	المسألة السادسة: إذا غرس المحجور عليه أرضاً أو بنى فيها، وامتنع المفلس والغرماء عن القلع، وامتنع البائع عن دفع القيمة، فهل للبائع الرجوع فيها؟

الصفحة	الموضوع
٧٤٧	الفصل الثالث: في الإجارة والمساواة والسبق
٧٤٩	المسألة الأولى: الحكم إذا أكره كل شهر بدرهم بدون تحديد المدة
٧٥٣	المسألة الثانية: أكثر مدة تصح إليها الإجارة
٧٥٧	المسألة الثالثة: المساواة ، هل هي عقد جائز أو لازم؟
٧٦٠	المسألة الرابعة: المسابقة، هل هي عقد جائز أو لازم؟
٧٦٣	الفصل الرابع: في الشفعة والغصب
٧٦٥	المسألة الأولى: الشفعة فيما عوضه غير المال
٧٦٧	المسألة الثانية: المشفوع فيه فيما عوضه غير المال هل يؤخذ بقيمته أو قيمة مقابلة من مهر أو دية؟
٧٦٩	المسألة الثالثة: الوقت الذي تصح فيه المطالبة بالشفعة
٧٧٢	المسألة الرابعة: إذا ترك الولي شفعة للصبي. فهل تسقط؟
٧٧٦	المسألة الخامسة: الحكم إذا تلف الشقص أو بعضه في يد المشتري ثم أراد الشفيع الأخذ بعد تلف بعضه
٧٧٩	المسألة السادسة: ما يلزم الغاصب إذا خلط الشيء المغصوب بماله على وجه لا يتميز
٧٨١	الفصل الخامس: في الشركة

الصفحة	الموضوع
٧٨٣	المسألة الأولى: إذا قال ربُّ المال: لي ثلث الربح. ولم يذكر نصيب العامل، فهل تصح المضاربة؟
٧٨٤	المسألة الثانية: مَنْ تقدم بينته حال الاختلاف في الجزء المشروط للعامل؟
٧٨٥	المسألة الثالثة: اشتراط عمل ربِّ المال مع المضارب، هل يصح؟
٧٨٨	المسألة الرابعة: مَنْ يقبل قوله في ردِّ مال ربِّ المال إليه؟
٧٩٣	الفصل السادس: في اللقيط
٧٩٥	المسألة الأولى: حكم الإنفاق على اللقيط مما وجد معه بغير إذن الحاكم
٧٩٧	المسألة الثانية: إلحاق اللقيط بأكثر من اثنين إذا ادعوه
٨٠٠	المسألة الثالثة: إذا نفت القافة اللقيط عمن ادعاه أو أشكل عليهم أو اختلفوا، فكيف ينتسب؟
٨٠٧	الفصل السابع: في الوقف والوصايا والمواريث وأمهات الأولاد
٨٠٩	المسألة الأولى: إذا أوقف على أولاده، هل يدخل أولاد البنات؟

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية: إذا أوقف على ولد ولده، هل يدخل أولاد البنات؟	٨١١
المسألة الثالثة: الحكم إذا أوقف ولم يذكر سبيله	٨١٥
المسألة الرابعة: إذا مات الموصى له بعد الموصي وقبل القبول والرد، هل يقوم وارثه مقامه؟	٨١٨
المسألة الخامسة: حكم الوصية للقاتل	٨٢١
المسألة السادسة: حكم الوصية للعبد	٨٢٥
المسألة السابعة: إذا أوصى لمواليه وله موالٍ من فوق وموالٍ من أسفل، فلمن الوصية؟	٨٢٩
المسألة الثامنة: الحكم في المعين إذا أوصى لرجل بمعين وآخر بمشاع، وأجازة الورثة	٨٣١
المسألة التاسعة: هل يرث المقرُّ به إذا كان يحجب المقرُّ حجب حرمان	٨٣٢
المسألة العاشرة: إذا قتل العادل الباغي، فهل يرثه؟	٨٣٥
المسألة الحادية عشرة: إذا مَلَكَ أمةً حاملاً فهل تصبح أم ولد له؟	٨٣٨
الباب الخامس: في النكاح والطلاق وما يتعلق بهما	٨٤٣
الفصل الأول: في النكاح	٨٤٥

الصفحة	الموضوع
٨٤٧	المبحث الأول: في حكم النكاح وأركانه وشروطه
٨٤٩	المسألة الأولى: حكم نكاح مَنْ وجد الطول ولم يخف العنت وله شهوة
٨٥٢	المسألة الثانية: حكم نكاح مَنْ وجد الطول وخاف العنت
٨٥٤	المسألة الثالثة: انعقاد النكاح بلفظ الهبة والتمليك
٨٦٠	المسألة الرابعة: حكم إجبار الثيب العاقلة التي لها تسع سنين فأكثر ولم تبلغ
٨٦٤	المسألة الخامسة: حكم تزويج الحاكم للمجنون إذا كان وليه
٨٦٦	المسألة السادسة: الحكم إذا لم يكن للمجنونة ولي إلا الحاكم
٨٦٨	المسألة السابعة: الوصية بولاية النكاح
٨٧٥	المسألة الثامنة: حكم النكاح إذا جُعِلَ عتق المرأة صداقها
٨٧٩	المسألة التاسعة: حكم نكاح النساء اللواتي فارقهن الرسول e في حياته
٨٨١	المسألة العاشرة: حكم زواج النبي e بلا ولي ولا شهود وفي زمن الإحرام
٨٨٤	المسألة الحادية عشرة: حكم نكاح النبي e للكتانية
٨٨٧	المبحث الثاني: في العيوب في النكاح
٨٨٩	المسألة الأولى: ثبوت الخيار في النكاح بالبخر

الصفحة	الموضوع
٨٩٢	المسألة الثانية: الحكم لو حدث العيب بعد العقد
٨٩٥	المبحث الثالث: في الصَّدَاق
٨٩٧	المسألة الأولى: إذا تزوج نساء بمهر واحد، فكيف يُقسم المهر بينهنَّ؟
٨٩٩	المسألة الثانية: حكم النِّكاح إذا كان الصَّدَاق محرماً
٩٠٣	المسألة الثالثة: حكم مطالبة الصغيرة التي لا تصلح للاستمتاع بمهرها، ومنع نفسها قبل القبض
٩٠٥	المسألة الرابعة: الحكم إذا تبرعت المرأة بتسليم نفسها ثم أرادت المنع
٩٠٨	المسألة الخامسة: الحكم إذا أعسر الزوج بالمهر الحال قبل الدخول
٩١١	المسألة السادسة: الحكم إذا أعسر الزوج بالمهر الحال بعد الدخول
٩١٥	المبحث الرابع: في الخُلْع
٩١٧	المسألة الأولى: اشتراط الرَّجعة في الخُلْع
٩١٩	المسألة الثانية: الحكم إذا قَدَّر الزوج للوكيل العوض في الخُلْع فنقص منه

الصفحة	الموضوع
٩٢١	المسألة الثالثة: هل لو كـل الزوج في الخلع أن يخالع المرأة بأقل من مهرها عند الإطلاق؟
٩٢٥	الفصل الثاني: في الطلاق
٩٢٧	المسألة الأولى: حكم طلاق الصبي المميز العاقل
٩٣١	المسألة الثانية: صريح لفظ الطلاق
٩٣٥	المسألة الثالثة: هل يقع الطلاق إذا لطم امرأته وقال: هذا طلاقك؟
٩٣٧	المسألة الرابعة: هل يقع الطلاق بقوله: أنا منك طالق؟
٩٤٠	المسألة الخامسة: إن قال: أنت طالق طلقة في طلقتين، ونوى موجهه عند الحساب فكم يقع؟
٩٤٢	المسألة السادسة: إن قال: أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقتين، فكم يقع؟
٩٤٤	المسألة السابعة: حكم الاستثناء من عدد الطلاق
٩٤٧	المسألة الثامنة: الحكم إذا قال: نسائي طوالق، واستثنى واحدة بقلبه
٩٤٩	المسألة التاسعة: إذا قال النحوي: أنت طالق أن قمت (بفتح الهمزة). فهل يقع طلاقه؟

الصفحة	الموضوع
٩٥٠	المسألة العاشرة: وقوع الطلقة الثالثة إذا قال لزوجته: كلما ولدتِ فأنتِ طالق. فولدت ثلاثة أولاد واحداً بعد آخر بحمل واحد
٩٥٣	المسألة الحادية عشرة: الحكم إذا قال: أنتِ طالق إن شاء زيد. فمات أو جُنَّ قبل المشيئة
٩٥٤	المسألة الثانية عشرة: هل تعود الصفة المعلق عليها الطلاق في النكاح الثاني إذا وجدت في زمن البينونة؟
٩٥٧	المسألة الثالثة عشرة: الحكم إذا تبين أن المطلقة غير التي وقعت عليها القرعة
٩٦٠	المسألة الرابعة عشرة: إذا نادى امرأته فأجابته امرأته الأخرى فقال: أنتِ طالق. فعلى من يقع الطلاق؟
٩٦٢	المسألة الخامسة عشرة: هل تحصل الرجعة بقوله: تزوجتها أو نكحتها؟
٩٦٥	المسألة السادسة عشرة: هل تحصل الرجعة بالوطء؟
٩٧٠	المسألة السابعة عشرة: حكم الارتجاع في الردّة
٩٧٥	الفصل الثالث: في الإيلاء والظهار واللعان والعدد
٩٧٧	المبحث الأول: في الإيلاء

الصفحة	الموضوع
٩٧٩	المسألة الأولى: متى تحتسب مدة الإيلاء من الرجعية في عدتها؟
٩٨١	المسألة الثانية: هل يحنث المؤلي إذا وطئ وهو مجنون؟
٩٨٥	المبحث الثاني: في الظهار
٩٨٧	المسألة الأولى: الحكم إذا ظاهر من نسائه بكلمات
٩٩٠	المسألة الثانية: الحكم إذا ظاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها قبل أن يُكفر
٩٩٣	المسألة الثالثة: إذا قال: أنت عليّ كظهر أجنبية. فهل يكون ظهاراً؟
٩٩٦	المسألة الرابعة: إذا أعتق نصفي عبيدين، فهل يجزئ في كفارة الظهار؟
١٠٠١	المسألة الخامسة: إذا قَدَّم للمساكين ستين مداً فقبلوه، فهل يجزئ؟
١٠٠٤	المسألة السادسة: الحكم إذا ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر
١٠٠٩	المبحث الثالث: في اللعان
١٠١١	المسألة الأولى: إمكانية اللعان لنفي الولد بدون القذف بالزنى
١٠١٤	المسألة الثانية: حكم نفي الولد لعدم الشبه
١٠٢٠	المسألة الثالثة: حكم إلحاق الولد بابن عشر سنين فصاعداً

الصفحة	الموضوع
١٠٢٣	المبحث الرابع: في العدد
١٠٢٥	المسألة الأولى: العدة في النكاح الفاسد
١٠٢٦	المسألة الثانية: وقت ابتداء العدة بالأشهر
١٠٢٩	الفصل الرابع: في الرضاع والنفقات
١٠٣١	المسألة الأولى: ثبوت حرمة الرضاع باللبن الثائب بوطء زنى
	بين الزاني ومن رضع من ذلك اللبن
١٠٣٣	المسألة الثانية: انتشار الحرمة باللبن الذي ثاب من غير حمل
١٠٣٦	المسألة الثالثة: انتشار الحرمة بلبن الخنثى المشكّل
١٠٣٩	المسألة الرابعة: إذا ترك الرضيع الثدي بغير اختياره ثم عاد،
	هل يحتسب رضعة؟
١٠٤٢	المسألة الخامسة: ثبوت الحرمة باللبن المشوب بغيره
١٠٤٥	المسألة السادسة: انتشار الحرمة بالحقنة
١٠٤٨	المسألة السابعة: إذا كان لرجل خمس أمهات أولاد فارضعن
	طفلاً، فهل تثبت الأبوة؟
١٠٥٠	المسألة الثامنة: إذا منعت المرأة نفسها بعد الدخول حتى
	تقبض المهر الحال، فهل لها نفقة؟
١٠٥٣	الباب السادس: في الجنايات والحدود
١٠٥٥	الفصل الأول: في الجنايات

الصفحة	الموضوع
١٠٥٧	المسألة الأولى: إذا غرزه بإبرة في غير مقتل ومات في الحال، فهل يُعدّ قتل عمداً؟
١٠٦٠	المسألة الثانية: الحكم إذا جرح مسلم ذمياً أو حرّاً عبداً ثم أسلم المجروح أو عتق ومات
١٠٦٢	المسألة الثالثة: الحكم إذا رمى مسلم عبداً ذمياً فلم يقع به السهم حتى أسلم وعتق فمات
١٠٦٦	المسألة الرابعة: إذا قطع من نصف الساعد، وقيل: يُقتص له من الكوع، فهل له أرش الباقي؟
١٠٦٧	المسألة الخامسة: إذا قال: أخرج يمينك. فأخرج يساره عمداً فقطعها فهل تجزئ؟
١٠٧٠	المسألة السادسة: هل يقتص لذكر العينين والخصي من ذكر الفحل؟
١٠٧٤	المسألة السابعة: إذا اقتص من معيب لصحيح، فهل يجب مع القصاص أرش؟
١٠٧٧	المسألة الثامنة: من له يدان على كوعيه وتساوتا في البطش، فهل يقتص منهما لليد السليمة؟
١٠٧٨	المسألة التاسعة: إذا اختلف الجاني وولي الجناية في شلل عضو وصحته، فمن يقبل قوله؟

الصفحة	الموضوع
١٠٨١	المسألة العاشرة: إذا اقتص من الهاشمة بموضحة، فهل يجب مع القصاص أورش؟
١٠٨٣	المسألة الحادية عشرة: إذا أوضح إنسان إنساناً في بعض رأسه، ومقداره في رأس الموضح جميع رأسه وزيادة، فهل للزائد أورش؟
١٠٨٥	المسألة الثانية عشرة: الحكم إذا قطع إصبعاً من يمين رجل ثم يميناً لآخر
١٠٨٦	المسألة الثالثة عشرة: الحكم إذا قطع اليد الكاملة ذو إصبع زائدة
١٠٨٨	المسألة الرابعة عشرة: إذا حفر بئراً متعدياً ونصب آخر سكيناً كذلك، فوقع إنسان في تلك البئر على تلك السكين فمات، فمن يضمن؟
١٠٩١	الفصل الثاني: في الديات
١٠٩٣	المسألة الأولى: الواجب في القتل العمد
١١٠٠	المسألة الثانية: الحكم إذا ضرب بطن أمة فعتقت ثم أسقطت الجنين
١١٠٣	الفصل الثالث: في كفارة القتل
١١٠٥	المسألة الأولى: الكفارة في القتل العمد

الصفحة	الموضوع
١١٠٩	المسألة الثانية: الإطعام في كفارة القتل
١١١٣	الفصل الرابع: في القسامة
١١١٥	المسألة الأولى: من الذي يحلف من عصابة القتل في القسامة؟
١١١٨	المسألة الثانية: إذا ولي الدم في القسامة اثنان أحدهما مكلف والآخر غير مكلف، فكم يحلف المكلف ليستحق نصيبه؟
١١٢١	الفصل الخامس: في الحدود
١١٢٣	المبحث الأول: في حدّ الزنى
١١٢٥	المسألة الأولى: الجمع بين الرجم والجلد في حدّ الزنى
١١٣١	المسألة الثانية: حكم الحدّ بالوطء في نكاح مختلف في صحته إذا اعتقد تحريره
١١٣٣	المسألة الثالثة: اعتبار ذكر المكان والمرأة المزني بها في الشهادة على الزنى
١١٣٦	المسألة الرابعة: الحكم إذا شهد أربعة على الزنى فرجع أحدهم قبل الحدّ
١١٣٩	المسألة الخامسة: وجوب الحدّ إذا شهد على أحد بزنى قديم أو أقرّ به
١١٤٣	المبحث الثاني: في حد القذف
١١٤٥	المسألة الأولى: إذا قال: زنى فرجك. هل يُعدّ قذفاً صريحاً؟

الصفحة	الموضوع
١١٤٦	المسألة الثانية: إذا قال: زنت يدك أو رجلاك. هل يُعدّ قذفاً صريحاً؟
١١٤٨	المسألة الثالثة: إذا قال: أنت أزنى الناس. هل يُعدّ قذفاً صريحاً؟
١١٥٠	المسألة الرابعة: إذا قال: أنت أزنى من فلانة. هل يُعدّ قاذفاً لفلانة؟
١١٥١	المسألة الخامسة: إذا قال لرجل: يا زانية. أو لامرأة: يا زاني. هل يُعدّ قذفاً صريحاً؟
١١٥٥	المسألة السادسة: إذا قال: زنأت في الجبل (مهموزاً). هل يُعدّ قذفاً صريحاً؟
١١٥٩	المبحث الثالث: في حدّ السرقة
١١٦١	مسألة: قطع المستأمن بالسرقة من مال المسلم
١١٦٥	المبحث الرابع: في حدّ الردّة
١١٦٧	مسألة: حكم استرقاق من وُلِدَ بعد الردّة
١١٧١	الباب السابع: في الأيمان والندور والأطعمة والصيد
١١٧٣	الفصل الأول: في الأيمان والندور
١١٧٥	المسألة الأولى: الحكم إذا قال: أعزم بالله. وأطلق ولم ينوِ يميناً

الصفحة	الموضوع
١١٧٦	المسألة الثانية: إذا حلف لا يأكل الشحم فأكل شحم الظهر، فهل يحنث؟
١١٧٨	المسألة الثالثة: إذا حلف ليضربنه مائة سوط، فجمعها فضربه ضربة واحدة، فهل يبرُّ في يمينه بذلك؟
١١٨٣	المسألة الرابعة: إذا حلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه، فقضاه عن حقه عوضاً ثم فارقه، فهل يحنث؟
١١٨٥	الفصل الثاني: في الأطعمة والصيد
١١٨٧	المسألة الأولى: حكم حيوان البحر
١١٩٢	المسألة الثانية: حكم أكل الميتة للمضطر
١١٩٥	المسألة الثالثة: إذا ذبح الكتابي حيواناً يحلُّ له، فهل تحرُّم علينا الشحوم المحرَّمة عليهم؟
١١٩٩	المسألة الرابعة: الحكم إذا قتل الحيوان المعلوم الصيد بصدمة أو خنقه
١٢٠٤	المسألة الخامسة: الحكم إذا استرسل الكلب بنفسه فصاح به صاحبه وأغراه على الصيد وسمَّى فازداد عدوه
١٢٠٩	الباب الثامن: في القضاء والشهادات والإقرار
١٢١١	الفصل الأول: في القضاء والشهادات
١٢١٣	المسألة الأولى: الأفضل لمن طُلبَ للقضاء ووُجدَ غيره

الصفحة	الموضوع
١٢١٦	المسألة الثانية: حكم كتاب القاضي إلى القاضي
١٢١٩	المسألة الثالثة: حكم الشَّهادة بالاستفاضة في الحدود والقصاص
١٢٢١	المسألة الرَّابعة: حكم الشَّهادة بالملك لمن يراه يتصرف في الشيء تصرف الملاك وهو في يده
١٢٢٣	المسألة الخامسة: حكم شهادة الصبيان
١٢٢٩	المسألة السَّادسة: حكم شهادة العبد في الحدود والقصاص
١٢٣٣	المسألة السَّابعة: قبول الجرح المطلق قبل بيان سببه
١٢٣٧	الفصل الثاني: في الإقرار
١٢٣٩	المسألة الأولى: حكم الإقرار لحمل امرأة
١٢٤١	المسألة الثانية: إذا أقرَّ لحمل وأطلق، فولدت ذكراً وأنثى، فكيف يقسم المال بينهما؟
١٢٤٢	المسألة الثالثة: الحكم إنَّ أقرَّ لمسجد أو مقبرة أو طريق وأطلق
١٢٤٤	المسألة الرَّابعة: إذا قال: له عليّ كذا وكذا درهمًا. بالنصب، فكم يلزمه؟
١٢٤٧	المسألة الخامسة: إذا قال: له عندي تمر في جراب. فهل يكون مقرراً بالجراب؟

الصفحة	الموضوع
١٢٥٠	المسألة السادسة: الحكم إذا قال: له علي ألف إلا خمسين درهماً
١٢٥٣	الخاتمة
١٢٥٧	الفهارس العامة
١٢٥٩	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
١٢٧١	فهرس الأحاديث والآثار
١٢٨٩	فهرس الأعلام
١٣٠٥	فهرس الكلمات الغريبة
١٣١٣	فهرس المصادر والمراجع
١٣٧٣	فهرس الموضوعات